جامعة الدول العربية
الادارة الثقافية

تأملات في ثورات العصر

تأملات
فى ثورات العصر

جامعة الدول العربية
الإدارة الثقافية

تأملات في ثورات العصر

تأليف : هارولد لاسكي
ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : عبد المعز نصر

الناشر
دار القلم
بالقاهرة

فهرس

تقديم

كتب هارولد لاسكى هذا الكتاب « تأملات فى ثورة العصر » إبان الفترة الأولى من أعنف صراع عرفه التاريخ البشرى ، الحرب العالمية الثانية . صراع فقدت فيه دول كثيرة استقلالها ، وتعرضت دول أخرى من بينها بريطانيا للخطر ، وذهب ضحيته ملايين البشر .

وفى غمرة هذا الصراع الدامى كتب « لاسكى » كتابه يضمنه دعوة لمواطنيه ، وللعالم الرأسمالى كله ، أن ينتهزوا الفرصة المتاحة لهم والنفوس مهيأة للعمل على تغيير أسس المجتمع الرأسمالى تغييرا جذريا بالقضاء على نظام علاقات الإنتاج القائم — الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج — والتحول إلى نظام آخر لهذه العلاقات يتفق مع تطور قوى الإنتاج بحيث يتاح للمجتمع أن يرسى دعائم السلام « الداخلى والخارجى » فى الإطار الوحيد الممكن فى العصر الحديث — الاشتراكية .

ولست فى حاجة إلى التعريف « بهارولد لاسكى » فهو الذى قضى القسم الأكبر من حياته ، منذ عام ١٩١٤ حتى وفاته فى عام ١٩٥٠ ، يعالج أهم قضايا العصر — طبيعة الدولة الحديثة وعلاقتها بالفرد والجماعة .

وفى اعتقادى أنه ليس من بين مؤلفاته السابقة على هذا الكتاب ، واللاحقة له ، ما يدانيه فى وضوح اقتناع صاحبه بأن الاشتراكية هى أصلح نظام للمجتمعات الحاضرة ، وإيمانه بأنها لابد آتية بصورة أو أخرى . ومن ثم كانت دعوته إلى مواطنيه أن يقبلوا ثورتها على أساس

الرضا بدلا من العنف ، ومن ثم كان أيضاً تحذيره لهم بأنهم إذا لم يفعلوا ذلك قبل نهاية الحرب ، والنفوس ما زالت مهيأة ، فى غمار ما يبذله الناس من تضحيات ، لقبول التغيير الجذرى الذى يتطلبه الانتقال من المجتمع الذى يعيش فى ظل آلية السوق الحرة إلى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى الذى يخضع للتخطيط ، فإنهم لابد معرضون لأحد شرين ، إما الفاشية ، التى أطلق عليها الثورة المضادة ، وإما ثورة عنيفة يقوم بها المحرومون ضد الطبقات المتميزة وما يترتب على هذه الثورة من عواقب يلحق أذاها الجميع .

لقد كان « لاسكى » أستاذاً فى مدرسة من أعظم أكاديميات الدراسات السياسية فى العالم — مدرسة العلوم السياسية والاقتصادية فى لندن — زهاء ثلاثين عاما ، وكان زعيما بارزا من زعماء حزب العمال البريطانى يشترك فى رسم سياسته ، وكان داعية قابيا من تلك الزمرة من المفكرين السياسيين الجهابذة الذين لا ينكر أحد فضلهم على الفكر السياسى المعاصر ، « وتأملات فى ثورة العصر » هو خلاصة تجاربه العديدة ودراساته الواسعة .

فإلى قراء العربية أهديه ، لعلهم يجدون فيه ما يلقى بعض الضوء على طريق نهضتهم الحديثة .

عبد الكريم أحمد

مقدمة المؤلف

إن هذا الكتاب مدين بالكثير لأصدقائى ، خاصة لتلك المحاورات التى لانهاية لها التى كانت تجرى ، منذ بدأت الحرب، فى ١٧ « كلاركسون رود» ، حيث كنا نناقش ، زملائى اللاجئين وأنا ، المشاكل التى أثرتها فيه فقرة فقرة ، حتى منتصف الليل ثم ننتقل ، بعد سماع أخبار المساء ، من تحليل المبادىء إلى التفكير فى الأحداث . وهو مدين بالكثير أيضاً لتلاميذى ، فى الحلقات الدراسية فى كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، الذين أصروا على محاولة فهم كل من الهدف الذى يقاتلون من أجله وكيفية إمكان تحرير الأجيال المقبلة من الطلبة من لعنة الحرب . وقد تحددت صورة قسم كبير منه على ضوء الأسئلة والنقد الذى وجه إلىّ فى مؤتمرات حزب العمال فى جميع أنحاء البلاد ، وفى تلك المحاضرات التى ألقيتها فى المعسكرات والمطارات حيث علمتنى خطى الجنود والطيارين الثابتة المصممة كيف صار أتباع كروموبل تلك الأداة التى لا تهزم ، الجيش المفكر . وأضيف أن قسما ليس بالضئيل مما تضمنه من رأى نتاج الفخر الذى لابد أن يحس به كل مواطن فى هذه البلاد بالبطولة وقوة الاحتمال العجيبين اللذين يراهما فى الناس العاديين يوما بعد يوم إبان الغارات الجوية ، و نتاج المشهد الرهيب للمقاومة الروسية فى وجه خطر بدا أنه كاد يقضى تماما على المدنية . وقد تأثرت أيضاً ، بطبيعة الحال ، بمهارة الرئيس « روزفلت » فى تعليم الشعب الأمريكى درس أنهم لن يكونوا جديرين بأنفسهم إلا إذا كرسوا خدماتهم للحرية ، وآمل ألا أكون قد أسأت فهم مغزى المعارضة التى حاربها

بصورة مثالية حتى جاءت اليابان ، باعتدائها فى ميرل هاربور ، فجعلت طبيعة القضية أمراً لا يحتمل الجدل .

ولا مندوحة من أن أسجل مدى ما تعلمته من كتابات البروفسور « أ . هـ . كار » وخاصة من كتابه « شروط السلام » ، ومن كتابات الأساتذة « ماكس لنر » ، « وليونارد وولف » ، « وكنجسلى مارتن » ، ومن محادثاتى مع أصدقائى « لويس لنى » و « أندريه لابارت » و « فليكس جوان » ، التى عرفت منها الشيء الكثير عن الأسباب التى أدت إلى تعرض فرنسا للخيانة وإلى خيانة تلك الروح التى ستجدد فرنسا بواسطتها ذلك التقليد المتمدين الذى لعب شعبها دوراً كبيراً فى تكوينه .

وقد بدأت هذا الكتاب فى الشهر الثانى للحرب ، وأنهيته فى اللحظة التى بدأ فيها البرلمان مناقشته لقضايا التعمير ، وقد هيأ تقرير سير « وليم بفريدج » عن الخدمات الاجتماعية فرصة لاختبار جوهرى واحد ، على الأقل ، نحكم بواسطته على مدى استعداد الحكومة البريطانية حقيقة لجعل « الحريات الأربع » جزءاً من ميراث الجيل التالى . ولست فى حاجة لإضافة شيء إلى ما كتبته فى الصفحات التالية سوى أنه يبدو لى أن التحليل الممتاز الذى جاء به سير « وليم » يتجه كله نحو تأييد النتيجة التى وصلت إليها فى الكتاب ، وهى أن الشهور التى ستمر منذ الآن إلى أن يتحقق لنا النصر هى الفترة التى يجب علينا أن نتخذ فيها القرارات الحيوية التى تتوقف عليها قدرتنا فى استخدام النصر لتحقيق أهداف عظيمة . فإذا انتظرنا إلى ما بعد النصر لنستقر على رأى ، فإننا إنما نضيع فرصة من أعظم الفرص التى أتاحها التاريخ .

لقد جعلت إهداء هذا الكتاب لصديقين شاركانى ساعات طوالا من الحزن والسعادة فى هذه السنوات .. وأنا أعرف أن مستر « تيتشنر »

لن يضايقه قولى مؤكداً أن بلادنا مدينة بدين ضخم لمستر « أ . د . مارو » . فقد عمل ليلا ونهاراً منذ قبل بداية الحرب وبذل كل ما فى وسعه بشجاعة وإخلاص ليجعل أحداث هذه البلاد حقيقة حية أمام مواطنيه فى الولايات المتحدة . وأنا واحد من كثير من الإنجليز وجدوا فى إيمانه بشعبنا وثقته فيه قوة جديدة من الاحتمال والأمل .

وأخيراً ، ما كنت أستطيع — كعهدى دائماً — أن أكتب هذا الكتاب لولا مشاركة زوجتى فى كل خطوة من خطواته . ولن أقول أكثر من ذلك لأنها لا تسمح لى بأن أفعل . بيد أنى أستطيع — على الأقل ، أن أسجل تجربتى من أن المشاركة فى المخاطر تجعل العاطفة أعمق .

مانور كو يترج — هارولد لاسكى

لتيل بارد فيلد ، اسكس

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢

الفصل الأول

نبذة عن روح العصر

— ١ —

إننا نعيش فى غمار فترة من التغير الثورى الذى يرجح أنه سيبلغ فى عمقه ما بلغه أى تغير آخر فى التاريخ الحديث للجنس البشرى . ولن نستطيع أن نفهم طبيعته الحقيقية إلا إذا أدركنا أنه فى صفاته الجوهرية ذو دلالة كدلالة التغير الذى شهد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، أو الذى شهد مع ظهور حركة الإصلاح ميلاد المجتمع الرأسمالى ، أو الذى شهد فى سنة ١٧٨٩ الفصل النهائى فى مسرحية تولى الطبقة الوسطى شئون الحكم .

وليس هذا التغير ثورة من صنع المفكرين ، وإن كان بعضهم قد تنبأ بقدومه بل وحدد الخطوط الرئيسية لاتجاهه ، كما أنه ليس أيضا ثورة عملت أية جماعة من السياسيين على قيامها عامدين ، رغم أن بعضهم عملوا ، عن وعى أو دون أن يدروا ، على التعجيل به وزيادة قوة اندفاعه . وتكمن طبيعة هذا التغير ، كما تكمن حتميته ، فى كل ما يتكون منه طابع مجتمعنا فى الوقت الحاضر . ونستطيع بطبيعة الحال أن ندرك مقدمه وأن نستعد له ، وفى هذه الحالة قد نشيد مدنية أغنى وأكثر أمنا من أية مدنية عرفناها حتى الآن . وقد نختار أن نقاوم مقدمه ، وفى هذه الحالة سيبدو للأجيال المقبلة أن عصرنا إنما حاول أن يصد أمواج المحيط لا أن يعارض إرادة البشر .

وكما يحدث دائما فى فترات الثورة ، يصاحب الرغبة الملحة فى التغير

الأساسي انحلال وصراع ، وكما يحدث دائما أيضا يعزى هذان إلى ما يصدر عن أشرار الناس من اختيار فاجر بدلا من أن يعزيا إلى تلك الأسباب اللاشخصية البعيدة الغور التي يعجز الناس عن ضبطها وهم ليسوا في الواقع سوى رموز عابرة لها . وكما هو الحال دائما أيضا نصرف من الجهد في اكتشاف هذه الأسباب اللاشخصية أقل مما نفعل في محاولة إيجاد علاج جزئي أكثر سهولة يحجب مؤقتا ، في عهدنا نحن على الأقل ، الأعراض الأكثر إيلاما ووضوحا للمرض . لقد كان شعار كل رئيس وزارة بريطانية من صلح فرساي حتى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ « نحن ، وليأت بعدنا الطوفان » . فكل منهم اكتفى بأن رفع عقيرته ببعض الشعارات السحرية ، وكان يجب عليه على الأقل أن يحاول تشخيص الحالة تشخيصا لا رحمة فيه . فنحن لن نستطيع أن نشرع في مهمة العلاج الجدية إلا إذا عرفنا طبيعة مرضنا .

ويقال لنا إن عيب عصرنا هو إصراره على التمسك بمبدأ السيادة القومية البالي وأنه إذا تطابقت وحدة التنظيم السياسي مع وحدة الإنتاج الإقتصادي فأننا سننتقل إلى النعيم الموعود . أو يقال إن العلاج يكمن في إصلاح النظام التربوي « وأننا إنما نعد الناس لعالم آخذ في الموت بدلا من أن نسعى لتوجيه أذهانهم وإعدادها للعالم الذي يكافح من أجل أن يولد . ويقال لنا إننا لو استطعنا فقط أن نجعل الناس يدركون معنى تراثهم فإن روحا جديدة أفضل ستسود مصائر الجنس البشري . ويجد آخرون جذور علتنا في اضمحلال الروح الديني . ويؤكدون أننا إذا لم نتمكن من استعادة الإيمان فلا سبيل إلى ضمان شرائع السلوك المتمدين التي هي وحدها ما يجعل المحافظة على هدف متمدين بين الناس أمرا ممكنا . وآخرون أيضا يجدون خلاصنا في القول المشهور « لا تزيدوا من سلطة الحكم أكثر مما يجب » ، وأن مصدر بلائنا إنما يوجد في حماسة الساسة الزائدة عن الحد في السيطرة على كل كبيرة وصغيرة في النظام السياسي . فلترد الحكومة مرة أخرى حرية العمل لرجال

الأعمال وسوف نستطيع أن نبدأ عهدا جديدا من الخلق والإنشاء لا مكان فيه للحرب والخوف .

وهناك طبعا شيء من الحقيقة فى كل من هذه الحلول التى يقصد بها العلاج وإن كانت حقيقة جزئية لا تلم إلا بشذرات من الموضوع . فصحيح أن الدولة القومية ذات السيادة لا تتفق استراتيجيا مع السوق العالمى ، لأنها مرغمة للمحافظة على نفسها أن تضيق إمكانياتها من ناحية الفوائد المادية ، وهى الإمكانيات التى يهيئها لنا السوق العالمى بطبيعته الذاتية . فالدولة القومية ذات السيادة أرغمتنا ، فى الصعيد الاقتصادى ، على أن نعود القهقرى فنفكر بعقلية تحدوها معظم الأوهام البدائية التى انحدرت إلينا من العصر « للمركانتيلى » ، فجعلتنا بذلك نضع الخطط التى تهدف إلى التقييد فى الوقت الذى يتطلب منا منطق آلاتنا الذى لافكاك منه أن نتجه بتخطيطنا نحو الوفرة فى الإنتاج . بيد أن التخطيط الذى يسيطر عليه هدف التقييد يعنى أن نتبع سياسة مؤذية لجيراننا بالضرورة . وهم سيقاومون وقعها حتما ، ولا بد أنهم أيضا سيتخذون من الإجراءات ما يخفف من وقعها إذا توفرت لديهم القدرة على ذلك . وإذا توفرت هذه القدرة فالوسائل التى تستعمل — فى محيط السيادة — هى التهديد بالحرب أو الحرب فعلا ؛ ويتبع ذلك أن أولئك الذين يربطون مبدأ السيادة القومية بالحرب لديهم ما يبرر رأيهم إلى حد كبير .

ومع ذلك فرأيهم جزئى فقط . لأنه حتى إذا أزيلت القيود الخارجية على نظامنا الإنتاجى عن طريق إلغاء السيادة القومية ، فإن تاريخى روما والولايات المتحدة يدلان بوضوح على أنه فى حالة عدم وجود تغييرات أساسية أخرى تظل هناك عوامل التوتر الداخلية التى يتولد عنها صراع عنيف عميق الجذور . وليس من حاجة إلى انكار أن العالم إذا تخلص من سموم الدولة القومية فإنه يكون خيرا من عالمنا الحالى من كل الوجوه . ولكن ذلك

لا يحل المشاكل الرئيسية التى تواجهنا . إذ يظل أمام العالم أن يحدد الأهداف التى يكرس لها جهوده .

أما مايقال من أننا فى حاجة إلى قدر أكبر من التربية التى تكون أكثر ملاءمة لطابع عصرنا ، فليس هناك شخص لديه قدر ، مهما كان ضئيلا ، من الوعى ينكر هذه الحاجة . فالغالبية الساحقة من الناس لم يمسسهم تراثنا الثقافى بأية صورة فيها عمق . فهم يعبرون الحياة لا يدرون شيئاً عن القوى التى تحدد مصيرهم ، وهم فريسة سهلة لأى دجال عالى الصوت يعلن لهم عن دواء فعال ، وسرعان ما ينقضون على أى كان ، فرداً أو جماعة ، يقال لهم إنه سبب بلائهم . وهم لم يدربوا ليفصحوا عن حاجاتهم بوضوح . فهم فى حيرة ليست لديهم فلسفة ما ، كما أن الهاوية التى تفصل عادة بين عاداتهم العقلية وعادات أولئك الذين يحكمونهم تعنى أن كلا من الفئتين لا تستطيع فى أغلب الأحيان أن تنفذ إلى مايدور فى ذهن الفئة الأخرى .

بيد أن اتخاذ روح جديدة فى التربية ليست عاملا مستقلا عن البيئة المادية . فالإنسان لايستطيع أن يفرض وجودها فى فراغ . بل يجب أن يكون الناس مستعدين للاعتراف بالمساوىء التى تترتب على عدم وجودها ، كما يجب أن نضمن أن ما سيترتب عليها من تغيير سيقابل بالترحاب . والسبب الذى أوقف مجيئها هو ما يراود الناس من شكوك حول هذين الشيئين بالذات . فهناك مصالح يهمها استمرار الجهل الذى يتفشى فى مدنيتنا ، ولن نستطيع أن نتخلص من الجهل إلا إذا كنا مستعدين لمهاجمة هذه المصالح ، وتدل الدلائل بوضوح على أنها ستدافع عن نفسها دفاعاً مريراً إذا هاجمناها .

وإن اضمحلال الروح الدينية منتشر فى كل مكان . ولكننا إذا أردنا احياء دينياً ، فإنه ينبغى أن نحرص على تحديد ألفاظنا بشىء من الدقة . فإذا كنا نعنى بذلك إعاد الإيمان بما هو وراء الطبيعة فالدليل واضح على أن

ذلك غير مرجح ،خاصة فى أية صورة من الصور العقائدية التاريخية السابقة ، لأن قدرتها على تقديم الدليل العقلى على أحقيتها بالقبول تتضاءل مع كل تقدم فى فهم الكون فهماً علمياً . هذا بالإضافة إلى أنه لم يوجد لون من ألوان القسوة فى تاريخ التجربة البشرية لم تكيف الروح الدينية نفسها بالنسبة له . وهناك شىء من الصدق فى الاتهام الموجه إلى الداعين إليها بأنهم اكتفوا فى غالب الأحيان بأن يروها تعمل أفيونا للشعوب . كما أنه لم يحدث أى تقدم كبير فى المعرفة البشرية لم تقف منه الأديان التقليدية موقف العداء الصريح حتى صارت حقيقته من الوضوح بحيث اضطرت إلى البحث عن شكل من أشكال التكيف معه . فإذا كنا نعنى بالروح الدينية قدرة نظام لاهوتى على التأثير فى السلوك الاجتماعى للناس العاديين ، فالجواب على ذلك بسيط وهو أن سلوك الناس بوصفهم مؤمنين به لم يكن أفضل ، إن لم يكن أسوأ ، من سلوك أوساط الناس فى ذلك العهد الذى يسود فيه ذلك النظام .

أما إذا كانت الروح الدينية التى نعنيها هى النداء الملح بأن يكرس المرء نفسه لهدف أبعد من مجرد ارضاء شخصه ، فإن الجواب بكل تأكيد هو أنه ما من حركة عظيمة فى عصرنا إلا كانت لديها القدرة على أن تجند فى خدمتها نوعا من الجهود جوهره الروح الدينية . فإذا نظرنا إلى تاريخ الحركة الاشتراكية أو الحركات القومية التى أعادت الصين والهند والجمهورية الأسبانية والتشيكوسلوفاكية إلى الحياة ، وجدنا أن سبب كيانها كان يكمن فى قدرتها ، فى غمار أخطائها بل وجرائمها ، على أن تظفر من الناس باخلاص جامح وإيثار لاحد له كان هو فى نجاح جميع الأديان التى نجحت . وإن اضمحلال الروح الدينية ، بأى معنى آخر غير هذا المعنى ، ما هو إلا نتيجة طبيعية لأسباب تاريخية يستحيل علينا الآن أن نبطل مفعولها على أى نطاق جدى .

هذا إلا إذا عادت الدنيا إلى حالة تقرب من الفوضى البربرية فى التنافس . وقد يحدث ذلك ، وعندئذ قد تتكون جماعات صغيرة من المتصوفين تجد مهربا من شرور مثل هذا العالم فى مجموعة متنوعة من المذاهب الصوفية الخفية لا يدرك حقيقتها إلا أولئك الذين مروا شخصيا بتجربة كنهها . ولكن إذا توفر لدينا عالم يستطيع أن يخطط لنفسه حياة منظمة تعتمد على العقل ، فإن المشكلة تكون كيف نتحكم فى الطاقات العاطفية ، التى استطاعت الأديان الكبرى أن تطلقها من عقالها ، بحيث توجه نحو خدمة الهدف الذى تسعى هذه الحياة المنظمة العقلية لتحقيقه . وبالاختصار فإن الاضمحلال الذى أدركه أتباع الأديان التاريخية هو نتيجة للثورة التى نجتازها وليس سببا لها .

وتقوم كل الحكومات لأن الناس يسيرون فى اتجاهات متعارضة لتحقيق أغراضهم . وليس هناك ، إلا الفوضويين ، من ينكر أن وجود الحكومة ، فى ظل أية ظروف نتصورها ، شرط ضرورى لقيام العلاقات الاجتماعية السلمية . بيد أنه من العسير أن يتسامح الإنسان طويلا مع القول بأننا نخضع لقدر من الحكم أكثر مما ينبغى خاصة فى الميدان الإقتصادى . إذ أن قدراً أقل من الحكم لا يعنى مزيداً من الحريه إلا فى مجتمع اتفق فيه الناس على أسسه وعم فيه قدر كاف من الأمن الاقتصادى . ولكن مجتمعا تسوده خلافات خطيرة فى وجهات النظر المتعلقة بهذه الأسس ، ويتمثل فيه عدم الأمن الاقتصادى فى البطالة المتفشية ، لا يعنى الإقلال من الحكم فيه إلا الحرية لأولئك الذين يسيطرون على مصادر القوة الاقتصادية فقط .

إن أولئك الذين يهاجمون تدخل الحكومة فى المجال الاقتصادى كثيراً جداً ماينسون أن السبب الأساسى فى وجوده إنما كان ماعاناه العالم من تجربة عدم وجوده . وإن ألوان التدخل التى نعرفها ، سواء فيما يتعلق بشروط

العمل أو باصدار الأوراق المالية فى السوق المالية أو فيما يتعلق بحق البناء ، كانت نتيجة تجربة اجتماعية ظهر فيها أن ترك المنافسة بين المصالح الخاصة بلا تقييد لم ينتج عنه أبداً مجتمع منظم تنظيما حسنا . وقد يظل هذا خافيا لفترة طويلة جداً ، كما حدث عندما بدىء فى استغلال موارد القارة الأمريكية الهائلة لأول مرة بواسطة الآلات ، ولكن عندما يبلغ المجتمع مرحلة نموه الكامل فان أرض الفرصة الطيبة ، فى أمريكا كما فى كل مكان آخر ، تتحول فعلا بالنسبة للملايين إلى أرض الإخفاق ، إلا إذا أمكن التحكم فى نزعه التملك وتوجيهها نحو هدف اجتماعى متفق عليه . إن رجل الأعمال كانت لديه حقبة بأكملها يجرب فيها قوته لتحقيق أهداف اجتماعية ، وحتى اليوم لم يزل ، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، سيد جهاز الدولة بلا منازع . ومع ذلك فخلال هذه الفترة انكمشت فى جميع أنحاء العالم قدرته على اقناع مواطنيه بأن الحرية من السيطرة الحكومية التى يطلبها إنما هى لمصلحتهم .

إن رجال الأعمال لم يحتجوا فى يوم من الأيام على التدخل الحكومى الذى يقصد به مصلحتهم ، فالضرائب الجمركية والإعانات وإعانات التصدير والتسهيلات الخاصة فى الائتمان كلها ، وهى أمثلة فقط ، حظيت منهم دائما بالتصفيق إلا فيما ندر . أما التدخل الذى اعترضوا عليه فهو ذلك الذى يهدف إما إلى حماية المستهلك أو صالح الفئة المغبونه فى سوق العمل . فاستنجدوا لمواجهة هذا النوع من التدخل « بالقوانين الاقتصادية » التى دفعهم تمسكهم بالحرية إلى اعتبارها قوانين الطبيعة . بيد أنهم نسوا أن « القوانين » الاقتصادية ليست فى الواقع سوى تمرينات فى الاستنباط من منطق مجتمع مجرد لا يطابق العالم الذى نعرفه إلا بصورة بعيدة مبهمة . وذلك المجتمع المجرد مجتمع تتسم فيه دائما المنافسة بالكمال ، والعمل بالقدرة على الحركة ؛ ففى عالم المفاهيم السعيد هذا يستطيع عامل المناجم أن يصير غداً عاملا ذا خبرة فنيه فى المنسوجات فى مصنع للقطن تبعا لمقتضيات تلك السوق التى يعرفها

هو وصاحب العمل الذى يعمل لديه تمام المعرفه فى كل وقت .

وكانت النظريات الاقتصادية التى اعتمد عليها رجال الأعمال هؤلاء فى جوهرها مذاهب صراع وضعها لهم رجال كان همهم أن يقيموا الحجة لحسابهم ضد المدافعين عن مجتمع إقطاعى آخذ فى الاضمحلال . فافترضوا ، وهم يضعون هذه النظريات ، صحة مجموعة معينة من الفروض التى كان الشك فيها يعتبر لدى الأغلبيـــة الساحقة من الاقتصاديين ، من آدم سميث إلى جون ستيوارت ميل ، جنونا ، وتتلخص فى أن الملكية الخاصة فى أدوات الإنتاج مقدسة ، وأن أى شىء تعمله مصلحة حكومية سيكون أقل جودة مما تعمله مؤسسة خاصة ، وأن السلطة التى تسن القوانين إنما تسنها للمصلحة المشتركة ، وأن كل إنسان هو خير من يعرف مصلحته ، وأنه فى وضع يجعله خير من يعمل على تحقيق هذه المصلحة .

لقد كانت هذه النظريات إلى حد كبير وليدة عهد من الآفاق المتسعة والتفاؤل المتزايد والإيمان الواثق بأن « اليد غير المنظورة » تعمل للخير الذى لا يمكن إلا أن يقع . وقد شهد هذا العهد الرجال الجدد يتقدمون نحو القوة بسرعة جعلته لا يتوقف إلا نادرا ليبحث فيما اقتضاه هذا التقدم من تكاليف اجتماعية . فلم يكن يعرف الشىء الكثير عن وقع الثروة الموروثة ، وكانت معرفته أقل من ذلك بوقع الاحتكار ، وأقل حتى من هذا معرفته بأسرار مالية الشركات أو بقوة المال التى أصبحت تسيطر على الميدان الاقتصادى فى عصرنا . وهو عصر اعتنق « قاعدة الذهب » على أنها أمر حقيقى لا مفر منه ، كما افترض أن فى قدرة المستثمر العادى أن يصل إلى تلك المعرفة الخفية التى هى فى الواقع ملك خاص لقلة محظوظة . وقد أعلن فى فخر أن نظامه يعنى سيادة المستهلك دون أن يبحث إلى أى حد كانت طريقته فى التوزيع مفيدة اجتماعيا . بل إن هذا العهد أعلن أن نظامه بلغ حدا

من القدرة السحرية بحيث أن كل مشترك فيه يستطيع أن يحصل من الثروة الموجودة على « ما يستحقه » تماما .

ومع ذلك فقد ظلت هناك طوال هذا العصر صعوبة بسيطة هى أنه بينما أقنعت حججه أولئك الذين نجحوا ، أخفقت فى إقناع أولئك الذين لم يحظوا بنصيب فى خيرات نظامه . وطالما ظلت قدرته على الإنتاج المربح فى اتساع ، استطاع أن يفرض الإيمان بمذهبه دون ما صعوبة كبيرة ، فالامتيازات التى اضطر رجال السياسة إلى منحها والتنازل عنها قللت من مقدار عدم الرضا العلنى والإيجابى . وعندما بدأت هذه القدرة تنكمش وهددت سياسة التسليم فى بعض الامتيازات مصالح ذوى الحظوة ، بدأ عدم الرضا يتسع بصورة ثورية . وعندئذ بدأ أولئك الذين لم يحظوا بنصيب هجومهم ، لا على مقدار الامتيازات التى سلم بها ، ولكن على النظام نفسه الذى تعتمد عليه هذه الامتيازات . ورأوا المجتمع فريسة تنتهبها الأيدى ، لا معجزة من الألحان المتوافقة وضعتها « اليد غير المنظورة » .

إن القول ، أمام هذا الموقف ، بوجوب الرجوع إلى عالم خال من التدخل الاقتصادى إنما هو مثل قول دعاة التوسع الرأسمالى فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر بوجوب العودة إلى مبادىء الاقتصاد الإقطاعى . فالتاريخ لا يسمح للناس بالهروب من تراثهم . ولن يعود رجال الأعمال إلى السيطرة على الدولة بشروطهم الخاصة بسبب بسيط هو أنه لم يعد هناك من لا يزال يثق فيهم سوى أنفسهم . فكل فروضهم انهارت أمام جميع الاختبارات الحيوية بالتجربة التى يمكن التحقق منها . وعندما أتيحت لهم فرصة الإصلاح طلبوا استرجاع ما فاتهم بدلا من أن يعملوا على الإصلاح . بيد أنهم كانوا يعنون « باسترجاع ما فاتهم » العودة إلى نفس الظروف التى ترتبت عليها الحاجة إلى الإصلاح . ولم يكن الناس يستطيعون أن ينسوا أن رجال الأعمال هم الذين خلقوا الأحياء المزدحمة الفقيرة ، وأن نظامهم نشأ عنه جيش

من العاطلين للستديمين ، وأنهم عارضوا فى أول الأمر كل تغيير من التغييرات الاجتماعية التى أصبحت تعتبر جزءا لا يتجزأ من تقاليد المدنية .

ولقد كانوا مخلصين فى اعتقادهم أن « عدم التدخل أكثر مما ينبغى » قاعدة فيها الخير للناس أجمعين ، فإن كل إنسان لا يؤمن إلا بالمبدأ الذى يقيه من زوابع الحياة . وقد كان لدى رجال الأعمال قرن بأكمله يثبتون فيه صلاحية فلسفتهم . وفى النهاية صار مبدؤهم يعتبر ، رغم انتصاراته الأولى ، مجرد إخفاق بشع استعبد قارات بأكملها فى خدمة جشع الكسب الشخصى . ويكفى أن يقال عن ادعاءات رجال الأعمال ، بحقهم فى أن يحكموا فى الميدان الاقتصادى دون ما تدخل ، إن الولايات المتحدة وهى أغنى بلد فى العالم كان فيها سنة ١٩٣٩ إثنا عشر مليونا من المواطنين يعتمدون فى حياتهم على « معونة العاطلين » ، وأن فى إنجلترا وهى ثانية بلد فى العالم ثراء كان طفل من كل أربعة لا يلقى غذاء كافيا . وأن الجماهير فى أى من المجتمعين لن تسلم مقاليد أمورها إلا بعد صراع عنيف تهزم فيه تماما رجال الأعمال القساة الذين صورهم شارلز دكنز فى روايته « الأزمان الصعبة » ومثلهم بشخصيتى « بوندربى » و « جرادجريند » فى المدينة الصناعية الجديدة « كوكتون » .

وهناك رأى آخر فى علاج بلائنا مما يفيد أن نقف عنده برهة . يقول أحد المؤرخين النابهين إن الأزمة التى يمر بها عصرنا ناجمة عن انهيار حكم القانون . فقد كتب[1] « إن الخطر الحالى هو الاستبداد ، فيجب منعه وينبغى أن نحافظ على تلك الحدود التى يجب ألا تتعداها مطلقا أية حكومة

---

(١) « الشئون الخارجية » نيويورك سنة ١٩٣٥ ، وانظر أيضا « الدستور — قديما وحديثا » سنة ١٩٤٠ خاصة فى الفصل الأخير حيث يقول بروفسور « ماك ايدين » نفس الشىء بقدرة وسلاسة ممتازتين .

حرة ، وأن نقوى هذه الحدود ونجعلها بحيث لا تستطيع أية حكومة أن تتخطاها بصورة قانونية ، وذلك بأن نقيد الحكومة بالتشريعات . . . يجب علينا أن نجعل كل تصرف خارق تقوم به الحكومة أمرا خارج نطاق سلطتها الشرعية » .

وليس هناك شخص عاقل يخالف هذه الرغبة . بيد أن الكاتب لم يقل لنا لماذا انهار حكم القانون سواء فى الشئون الداخلية أو الدولية ، ولم يقل لنا كيف نضع القيود القانونية على الحكومة . ولم يرشدنا عن تعريف لهذه « الحدود التى يجب ألا نتعداها مطلقا أيا كان ما قد يحدث قانونيا » . ولم يزودنا بقائمة تضم تلك « التصرفات الخارقة التى تقوم بها الحكومة » التى يجب أن توضع خارج نطاق سلطتها الشرعية ، كما لم يقل لنا عن الوسيلة التى يمكن أن نحقق بواسطتها هذا الهدف .

إن أولئك الذين يتحدثون عن إعادة حكم القانون ينسون أن احترام القانون هو شرط إعادته . واحترام القانون من نتاج ما يفعله القانون بقدر ما هو من نتاج مصدر القانون على الأقل ، فالناس لا يخرقون القانون بدافع من كراهية للقانون بوصفه قانونا ، ولكن لأن أهدافا معينة يعتبرونها أساسية لا يمكن تحقيقها فى حدود إطار نظام قانونى قائم . وإعادة حكم القانون تعنى خلق الظروف السيكلوجية التى تجعل الناس يمنحون ولاءهم للقانون . ولا يمكن المحافظة على قيود تحد من سلطان الحكومة عندما يكون المجتمع غير مطمئن إلى درجة أن جماعات كبيرة تنكر شرعية الأسس نفسها التى يقوم عليها هذا المجتمع .

ومشكلة إعادة حكم القانون مشكلة ذات شقين . فهى أولا مشكلة اكتشاف سبب انهيار حكم القانون ، ثم هى بعد ذلك مشكلة إيجاد ذلك التوازن الاجتماعى الذى يقضى على العيوب التى نكتشفها . ونستطيع جميعا

أن تتفق على أن عالما تنقض فيه المعاهدات لمجرد نزوة من جانب من عقدوها هو عالم شرير ، أو على أنه يبدو أننا نعيش فى « كابوس » عندما يستطيع رجل قانون عظيم أن يقول عما حدث فى ليلة ٣٠ يونية سنة ١٩٣٤ إنه روح العدالة . ولكننا لن نفعل شيئا كثيرا فيما يتعلق بإعادة احترام القانون بمجرد أن نعلن ألمنا لمأساة انهياره .

إن الذين يعزون أصل بلائنا إلى انهيار حكم القانون يعتقدون فى ثنايا أذهانهم أن هناك اجراءات أساسية معينة يجب توافرها حتى يكتسب كل تصرف من تصرفات القانون شرعيته . بيد أنه من الأهمية بمكان أن تتذكر أنه ليس هناك اجراءات تعتبر أساسية فى عصر يتصارع فيه الرجال على الأهداف التى يجب أن يكرسوا أنفسهم لها . فالأشكال القانونية تحترم عندما يحس الناس أن أهدافهم الكبرى فى الحياة مشتركة . ولكن الطابع المميز البارز لعصرنا هو عدم وجود هذا الاتفاق بالذات . ولقد وصلنا إلى عهد صارت فيه الفروض الأساسية ذاتها للحياة الاجتماعية موضع جدل . وفى مثل هذه العهود تكون القدرة على المحافظة على حكم القانون دائما أقل ما تكون . ويعود حكم القانون ثانية عندما يجد الناس الظروف التى يستطيعون فيها أن يتفقوا مرة أخرى على الأسس النهائية . ولكن العصور التى تماثل عصرنا كانت دائما عديمة المبالاة تماما بالقيم الشكلية عندما يكون موضع الجدل هو الأهداف التى تخدمها هذه القيم . ففى الصراع فى سبيل القوة لا يأبه أحد للقواعد عندما تكون الحياة نفسها فى الميزان . ولا تستعيد هذه القواعد هيبتها إلا عندما يصبح واضحاً أن هناك مجالا للتوفيق بين أطراف النزاع .

— ٢ —

وبصفة عامة ليس لعهدنا طابع ينفرد به تاريخيا . فالسمات التى بدت سمات تميز بها كل عهد آخر بدأ فيه النظام الاجتماعى يدخل مرحلة أفوله الأخيرة بصفة

نهائية . فقد ظهرت هذه السمات بوضوح عندما شارفت العصور الوسطى على نهايتها وظهرت أيضاً فى السنوات الأربعين السابقة على الثورة الفرنسية . كما سادت فى الجزء الأكبر من الأدب الروسى فى نصف القرن السابق على سقوط النظام القيصرى . وليس فى هذه السمات شىء خفى ، حتى فى عدم قدرتنا على اكتشاف معانيها ، لأن من عادة كل نظام اجتماعى شارف على نهايته أن يؤكد لنفسه أمجاد ماضيه أكثر من إمكانيات مستقبله .

والسمة البارزة فى مثل هذه العهود هى عدم الإحساس بالأمن . فالأساليب الرتيبة القديمة ولت ، والعادات التقليدية أصبحت لا تتفق والعصر ، والناس يخشون ما قد يأتى به الغد . وليست هذه حالة مفاجئة فى حضارتنا كنتيجة حتمية لحرب سنة ١٩١٤ . لأن حرب سنة ١٩١٤ نفسها كانت نتيجة من نتائج عدم الإحساس بالأمن ، ولم يكن مجيئها إلا تعبيرا عن ألوان التوتر الأخرى بجانب التوتر فى المجال الدولى ، وهى ألوان من التوتر أفزعت ضخامتها ذوى الفكر الثاقب فى السنوات العشر السابقة على سنة ١٩١٤ . ففى انجلترا مثلا كانت عدم قدرة الأحزاب السياسية القديمة على تكييف نفسها مع مطالب العمال نذيرا زاخرا بالمعانى ، كما كان مما له معنى أيضاً أن عملية المناقشة السياسية العادية لم تستطيع أن تجد وسيلة لمعالجة القضية الأيرلندية . وعندما ننظر إلى الوراء نستطيع الآن أن نرى أن ما دعا مستر « لويد جورج » لأن يتقدم إلى سير « أوستن شمبرلين » باقتراحه الحكم الإئتلافى فى سنة ١٩١٠ ، كان إحساسا نصف شعورى بإفلاس نظام قديم .

وقد نجم عن عدم الإحساس بالأمن ، خاصة فى السنوات التالية لسنة ١٩١٨ آثار عميقة . إذ أن الناس يعيشون بأساليبهم : أساليبهم الرتيبة التى تعودوا عليها وعندما تصبح هذه الأساليب موضع جدل يفقدون قدرتهم على الحكم العادى . فهم يصيرون غير واثقين من المعيار الذى يحكم

بواسطته على التصرفات . وتصبح المناقشة تحديا ، وتبدو الأفكار الجديدة تهديدا . ويتملكهم الخوف ، والخوف بطبيعته عدو الفكر . ولذلك فإنه عندما يبلغ الخوف من الناس مبلغا يحول بينهم وبين الفهم ، يتحولون إلى القمع إذ لا يجرؤون على الوقوف هنيهة للتمحيص . وهم اذ يتمسكون بشدة بأساليبهم التى تعودوا عليها ، يصرون على اعتبار أى تحد لها كفرا. فلا يستمعون إلى نداء العقل الذى يخبرهم بأن الشجاعة وحدها هى التى تستطيع مجابهة ما يعنيه التحدى ، لأن الشجاعة وحدها هى القادرة على الفهم . وعندئذ تبدو لهم الدعوة إلى تحكيم العقل دعوة إلى التسليم . وإذا طلب اليهم أن يخضعوا الأمر لمحك التجربة تصرفوا كالأطفال الذين يخشون الظلام . وكل تغيير بسيط يدعو اليه داع يتحول بالنسبة اليهم هجوما على أقدس قيمهم . فيصرون على عدم التسليم فى شىء حتى لا يطلب إليهم أن يسلموا فى كل شىء . وفى مثل هذا الجو لا يكونون صما لما يمليه العقل فحسب ، بل إنهم لا يستجيبون حتى للزعامة التى تبحث عما يمليه العقل . فهم لاينصتون لشىءسوىأصداء أصواتهم ، وكل شىء آخر يصبح تفكيرا خطرا ويؤكدون لأنفسهم أنقلوب الشعب بخير ، وأن الجماهيرقد غربها المهيجون والمفكرون ، كما لوكان هؤلاء قد استطاعوا يوما أن يسمعوا صوتهم لجمهور إلا اذا كان هذا الجمهور لا يستطيع أن يمنع نفسه عن الاستجابة لشىء يحس به الشعور العام إحساساً عميقا .

إنهم خائفون وهم لا يعرفون أسباب خوفهم . فهم يرون كل ما ألفوه من قيم موضع جدل . فرجال الأدب يعطونهم صورة لمجتمعهم تحز فى نفوسهم بنبذها لوجهة نظرهم التقليدية . ويحسون إحساساً عميقا بضغط الانقسام بين الطبقات ، والعداء الذى يفرق بين الشباب والشيوخ . ويشعرون بوجود خيبة الأمل فى كل مكان ، بل إنهم هم أنفسهم يحسون بخيبة أمل لأن حكمتهم

التقليدية قد فقدت تأثيرها . كما أن أولئك الذين تعودوا أن يتزعموهم ويقودوهم يحسون بخيبة أمل فيهم لأنهم أصبحوا أكثر فأكثر لا يرون معنى فى عبادة الآلهة القديمة .

إن كل المدنيات التى تمر بمرحلة الأفول تندب ضيعة الإيمان ، الإيمان الذى يعنون به عدم الإيمان بمعتقدهم التقليدى . ويصبح قادتها من المشيدين بالأيام المجيدة الغابرة ، وتتحول الأيام السعيدة بصورة متزايدة إلى أشياء تنتمى إلى الماضى . ويجدون صعوبة حتى فى فهم المطالب التى يواجهون بها ، ويقولون إن الناس كانوا فى أيام شبابهم هم معقولين أكثر جدا مما هم الآن . فهم قد تعودوا على ممارسة السلطة . وهم لا يكادون يعرفون شيئا عما يدور فى أذهان أولئك الذين لم يحظوا بنصيب فى السلطة وعن مشاعرهم ، ونادرا ما يفكرون فى ذلك . ولكنهم لخوفهم ، لا يتذكرون أن سر القوة يكمن فى قدرتها على التكيف باستمرار مع الحاجات الجديدة ولا يدركون أن الأمر يتطلب رجالا جدداً باستمرار لإحداث هذا التكيف ، وذلك لأنه فى الفترة التى تظهر فيها حاجات جديدة تبدو لهم هذه الجدة ذاتها ، وهم فى حالة الخوف ، تهديدا لسلطتهم .

والخوف هو أبو الثورة ، لأنه يكبت مزاج التكيف الذى يُعَدّ جوهر السياسة الناجحة . ويؤدى الخوف إلى ذلك بعدة طرق . فهو لا يحول دون إدراك التغيير الاجتماعى الضرورى فحسب ، ولا هو أيضاً عدو للأفكار فقط ، بل إنه لا يقبل أيضاً الرجال بعيدى النظر فى كل من السياسة والفكر . فالخوف لا يحس باطمئنان إلا مع التافه من الأشياء والناس ، ومع كل ما هو مصبوب فى قالب الرتابة التى يتمسك بها . فليس من الحوادث العرضية مثلا أن من تولى رئاسة الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ كانوا رؤساء من مستوى عادى ، رجالا ممن أخرجتهم حرب سنة ١٩١٤

من الرتابة التى ألفوها و يريدون الهرب من أخطار الجدة والتجربة بأى ثمن . كما أنه ليس حادثا عرضيا أن الولايات المتحدة عندما أرغمتها الكارثة فى سنة ١٩٣٢ على انتخاب رئيس يميل إلى التجربة قوبلت خططه ، التى يعتبر معظمها شيئا مألوفا عاديا فى أية مدنية مكتملة النمو ، كما لو كان قد أدبج واشنجطن فى موسكو .

وقد حدث فى بريطانيا العظمى وفى فرنسا قبل سنة ١٩٣٩ ما حدث فى أمريكا . ففى كل حالة كان يكفى أن تقوم الحكومة بتجربة متواضعة فى الإصلاح حتى يعترى الرجال « المأمونين المعقولين » موجة من الأسى . ولا ريب أنه قد مرت بهم فترة من التوقع المستهزىء وهم يراقبون الرجال الجدد يكافحون متعثرين بأعنة الحكم . بيد أنهم سرعان ما اقتنعوا بأنهم وحدهم القادرون على قيادة السفينة بأمان . وتماما كما وجد النظام القديم فى فرنسا برنامج « تورجو » المتواضع أكثر مما يستطيع أن يهضمه ، اعترى أصحاب الأملاك الانزعاج مما تكلفته إصلاحات حكومتى « ماكدونالد » و « بلوم » المتواضعة . ولما كانت هاتان الحكومتان تعتمدان على ثقتهم فإن مخاوفهم كانت كافية لإسقاط الرجال الجدد من الحكم . وأخذ مكانهما أولئك الذين قادوا سفينة الحكم بتلك القواعد القديمة التى يثق فيها الأشخاص « المأمونون المعقولون » . واعتقدوا بذلك أنهم انتصروا على الحاجة إلى الخوف .

وجاء رجالهم إلى الحكم ، ولكن شيئاً آخر لم يتغير . فقد ظلت جميع المشاكل الجديدة باقية بنفس الحدة السابقة . ولم يستطيعوا تجديد الإيمان بأسس النظام ، فهم لا يجرأون على أن يفعلوا أكثر من ترميم ما يصيبه من تصدع بين الفينة والفينة ، لأنهم كانوا يأخذون فى الاعتبار اتجاه الدوائر الانتخابية التى يعتمدون عليها . وبدوا ، بوصفهم أنظمة ، للمراقبين وكأنهم فقدوا سر حيويتهم . وكلما زادت المشكلة التى تواجههم خطورة زادوا عناية

بإخفاء مدى ضخامتها عن أنفسهم ، وزادوا غضبا عندما رأوا نقادهم يصرون على أنهم لم يروا القضية على حقيقتها من ناحية مداها .

وكانت هذه، أكثر من أى شىء آخر ، هى حالة بريطانيا بعد سنة ١٩٣١ فيما أعتقد . ففى المجال الداخلى لم يتم شىء له أهمية كبرى . فالبطالة ومناطق الكساد والإسكان والتغذية والتعليم ظلت جميعها مشاكل فى خطوطها الرئيسية كما كانت قبل أن تتولى الحكومة السلطة . وتناولت الحكومة مشكلة الهند الدقيقة بنفس العجز الفاضح ، فى تفهم آفاقها الجديدة ، الذى أظهرته سابقاتها فى تناول مشكلة أمريكا فى القرن الثامن عشر ومشكلة أيرلندة فى التاسع عشر . وبدا كأن ليس هناك شىء تستطيع مجابهته بجرأة أو بخيال . ولعله مما يدل على طابعها العام أنها نبذت ، عندما بدأت حرب سنة ١٩٣٩ ، مشروعا متواضعا جدا فى الإصلاح الجنائى خشية أن تتأثر أغلبيتها فى مجلس العموم باقتراح إلغاء الجلد .

وكان ضعف الحكومة فى المجال الدولى أكبر من خوفها من علاج المسائل الداخلية بجرأة . فقد ووجه الساسة البريطانيون بمواقف جديدة عجزوا عن تناولها بثقة أو شجاعة . فمن ناحية كان هناك الاتحاد السوفييتى يحس بقوته المتزايدة ويقوم على أسس ، إن صواب أو خطأ ، على النقيض تماما من التجربة البريطانية والإيمان البريطانى ، ولكنه نظام كانت مصلحته الأولى فى السلام لأنه ضرورة أولى بالنسبة له . ومن الناحية الأخرى كان هناك إيطاليا وألمانيا ، وكلاهما طرح الديموقراطية جانبا ، وكلاهما على أحر من الجمر لتغيير خريطة العالم ، بالمفاوضة إذا أمكن وبالقوة إن تطلب الأمر ، وكان يدفع حكام ألمانيا وإيطاليا إلى طلب هذا التغيير الأمل فى أن الغزو الخارجى سيعوض شعبيهم عن الاستبداد فى الداخل ، كما كان الحال فى الأزمنة القديمة ، ويحقق الانتقام لعار هزيمة سنة ١٩١٤ وللآمال التى خابت فى هذه الحرب .

وبدأ هتلر وموسوليني على الفور سياسة من التحدى للدول التى يهمها المحافظة على السلام . فأعلنا ما يريدان ، وبمجرد أن اكتشفا عدوا لا قبل له بهما أخذا ما أرادا . وفى كل خطوة من خطواتهما وجدا الحكومة البريطانية ضعيفة مترددة أمام اعتداءات طاغية الواحد بعد الآخر . فضحّت بالحبشة وألبانيا لإيطاليا . وتركت أسبانيا الجمهورية فريسة للدكتاتوريين الفاشست ، وضحت بديموقراطية تشيكوسلوفاكيا على مذبح أطماع هتلر ؛ بل إنها فى هذه المسألة أدعت حتى بأن أى قرار من تشيكوسلوفاكيا بالدفاع عن نفسها ضد الفناء يعتبر تهديدا للسلم فى أوروبا وتعد هذه الدولة مسئولة عنه تماما .

ولم تعر أية أهمية للدعوة التى قالت بأن أوروبا لن ينقذها من أن يلتهمها الديكتاتوريان قطعة فقطعة إلا نظام من الأمن الجماعى . وأفلحت فى إقناع الاتحاد السوفييتى بأن بريطانيا العظمى لم تعد لديها إرادة مقاومة الاعتداء . وكان نتيجة عدم قدرة الحكومة البريطانية على أن تحزم رأيها فى سياستها أن عقد ميثاق عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفييتى . وكان الشيء الوحيد الذى يحول بين هتلر وإثارة حرب للسيطرة على أوروبا هو خوفه من أن يواجه هجوما فى جبهتين ، وقد أزال اتفاقه مع الاتحاد السوفييتى هذا الخوف . فتقدم بمطالب مستحيلة تماما إلى بولندا التى كانت بريطانيا قد تعهدت بضمانها ضد الاعتداء بعد تدمير تشيكوسلوفاكيا . وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩ تحرك هتلر ضد بولندا ، وبعد ذلك بيومين أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا . وهكذا انتهت سنين « التهدئة » كلها بالكارثة التى قصد بالتهدئة تجنبها .

وأنه لأمر حيوى أن نسأل لماذا لم تكوّن الحكومة البريطانية أبدا أية سياسة متناسقة للعمل من شأنها أن توقف للمعتدى ، خاصة إبان السنوات الست التى قضاها هتلر فى الحكم . إن بعض السبب فى ذلك لابد أن يعزى

إلى ما يتسم به قادتها من فزع طبيعى من أية سياسة تؤدى بما تتضمنه من تهديد إلى نشوب حرب . إذ مهما قيل ضد مستر « تشمبرلين » فإن لديه ذلك الدفاع المهم وهو أنه قد تمسك بأهداب السلام أطول مدة بعد أن أصبح من غير الممكن أن يتوقع السلام عقلا . ولكن فيما عدا ذلك ، تعد قائمة الاتهام ضد الساسة البريطانيين بعد سنة ١٩٣١ شديدة حتما . فقد تجاوزوا عن الاعتداء اليابانى على منشوريا وما بعده . وتجاوزوا عن الاعتداء الإيطالى بكل تفاصيله . بل إنهم كالوا لمرتكبه الثناء العظيم . بينما ظلوا صامتين تماما حيال ألوان التطرف البشع فى نظامه الداخلى . وتجاوزوا أيضا عن الاعتداء الألمانى بكل تفاصيله ، بل إنهم اشتركوا فى المؤامرة على تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا . كما أن السياسة التى أسموها « عدم التدخل » فى أسبانيا أدت بطريقة حتمية إلى تدمير ديموقراطية ناشئة كانت صداقتها حيوية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط ؛ وعمدوا إلى معاملة الاتحاد السوفييتى بكل برود خلال السنوات الخمس التى كان فيها على أتم الإستعداد لأن يجند نفسه فى سبيل السلام الذى كانت بريطانيا ترغب بشدة فى المحافظة عليه . فى هذه السنوات أظهروا بوضوح أنهم وإن لم يرحبوا بهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفييتى ، فإنهم على الأقل ما كانوا ليعيروه اهتماما كبيرا ، وهكذا أثاروا هناك روح الريبة الطبيعية فى أنهم ينظرون إلى تدمير الاتحاد السوفييتى بعين الارتياح . ومن المستحيل ألا يقارن المرء بين عدم الاهتمام الذى قابلت به الحكومة البريطانية مصير ديموقراطيتين ، دُمر كلاهما برضائها السلبى أو الإيجابى ، وبين الضمانات الجدية التى منحتها لدول شبه فاشية مثل بولندا ورومانيا واليونان .

دعنا نعترف لقادة الحكومة البريطانية بفضلهم الكامل فى كراهيتهم للحرب . ومع ذلك فقد كان واضحا ، على الأقل منذ ١٩٣٥ ، أنهم كانوا

يتعاملون مع دول لا تشاركهم هذه الكراهية ، وهى دول كانت مستعدة لاستعمال الحرب وسيلة متعمدة من وسائل سياسة الدولة كلما بدا أن للمغامرة لها ما يبررها . ولم تكن هناك ، فى هذه الأيام ، سوى وسيلة واحدة لمنع الحرب ، هى اتخاذ موقف نهائى لا تحول فيه ضد اتخاذ الحرب وسيلة للتغيير فى اللحظة التى ترفع رأسها . ولو كان ذلك قد حدث سواء فيما يتعلق بمنشوريا أو ما يتعلق بالحبشة ، فإن نهاية المعتدى كانت مؤكدة ، وكانت نهايته تترك رد فعل عميق فى شريكه اللاحق . وواضح أنه كانت هناك نقطة لم يكن مستر « تشمبرلين » وزملاؤه مستعدين لأية « تهدئة » بعدها . بيد أن منطق وجهة نظرهم كان يتطلب أن ينظموا ، قبل أن تصل الأمور إلى هذه النقطة ، تهديدا ضد الاعتداء من الضخامة بحيث لا يقتصر الأمر على أن يدرك المعتدى المخاطر التى يتعرض لها ، بل أن يكون معلوما لديه أيضا أن التهديد ليس تهديدا أجوفا .

أن التردد وترك الأمور معلقة ومسايرة الديكتاتوريين توحى بالضعف وعدم الثقه خصوصاً مع دولة فاشية . وفى لعبة « سياسة القوة » المعقدة التى كان مستر تشمبرلين وزملاؤه يلعبونها يعتبر الضعف وعـــدم الثقة من الخطايا الكبرى . وما كانت روما وبرلين لتفهمان شيئا غير ذلك من اعفاء مستر « إيدن » و « سير روبرت فانسيتارت » من منصبيهما واستبعاد مستر « تشرشل » ، بتلك الصورة الواضحة ، لمصلحة مجموعة غريبة من الأشخاص العاديين الذين لا يعرفهم كثيرون . ولا يمكن القول بأن أحدا لم يحذر مستر « تشمبرلين » من هذه السياسة ، سواء من أعضاء حزبه أو من معارضيه . وقد أثارت سياسته ريبة عميقة وامتعاضاً فى الولايات المتحدة ، وكان يعرف ذلك أيضا تمام المعرفة . وأدت هذه السياسة مباشرة إلى أن نبذت الدول السكندنافية وهولندا وبلجيكا أية سياسة خارجيـة إيجابية وهى ترقب الوضع يسير من سىء إلى أسوأ بلا أمل فى تجنب الكارثة التى لم يكن لديها

أية وقاية ضـدها . بل وأدت كذلك إلى الانهيار الـكامل لهيبة عصبة الأمم معنويا .

لقد كانت هذه السياسة محكوما عليها منذ البداية بالإخفاق الـكامل . فلماذا تبنوها ؟ أعتقد أن الجواب الوحيد لذلك هو خوف مستر « تشمبرلين » وزملاؤه من النتائج المحتملة ، كما تصوروها ، لسياسة الأمن الجماعى ، وهى البديل الوحيد للسياسة الأولى . وذلك لأن محور سياسة الأمن الجماعي هو قيام مشاركة دفاعية مع الاتحاد السوفييتى . وكانت وجهة نظرهم فى الحياة كلها تقوم على كراهية فلسفته . ولعلهم كانوا يأسفون لأعمال « هتلر » و « موسيلينى » التى اتسمت بالوحشية . ولـكن الديكتاتورين الفاشيين تركا البنـاء الطبقى فى مجتمعيهما دون مساس . وكانت المخاطرة بالقضاء على الديكتاتورين ، وهو ما كانت السياسة البديلة تعنيه ، مخاطرة بقيام ثورات قد تـكون شيوعية فى ألمانيا وإيطاليا . وإذا كان السلام أحد أهداف مستر « تشمبرلين » الـكبرى ، فإن تجنب أية سياسة قد تعجل بمقدم الاشترا كية هدف آخر ، وطالما بدا أن للمصالح البريطانية لم تمس مباشرة ، فليست هناك أية تضحية بمصالح الآخرين لا يقدم عليها . ولو أن « هتلر » وقف عند ميونيخ ، ولو أنه كان مستعدا لاقتضاء « رطل اللحم » الذى يريده من بولندا بواسطة المفاوضات بدلا من الحرب ، لما كان هناك ما يحول دون أن نفترض أنه كان من الممكن الوصول إلى تسوية الأمر بين بريطانيا وألمانيا ؛ ففى الليلة السابقة على الحرب نفسها كان السفير البريطانى فى برلين يؤكد ذلك « لهتلر » . فالحرب لم تقع بسبب كراهية مستر « تشمبرلين » للأمور الشريرة فى ألمانيا . فقد رأى آثارها الخبيثة تمتد من منطقة إلى منطقة دون أن يفعل شيئاً أكثر من الاحتجاج الرسمى ، وحتى التهام تشيكوسلوفاكيا لم يثر فيه أكثر من احتجاج متأخر . وقد حكم على هذه الأعمال بأنها شريرة عندما اضطر إلى إدراك أنها كانت جزءاً لا يتجزأ

من عملية غزو تتضمن إنزال الهزيمة ببريطانيا فى مجال آمالها .

إن مستر « تشمبرلين » فى الواقع كان يلعب لعبة « سياسة القوة » منذ اللحظة التى تولى فيها منصبه دون أن يكون لديه أى إدراك أن الخوف هو أساس سياسة القوة . فقد كان منذ البداية يرغب بشدة فى شيئين لا يتفقان . فكان يرغب بشدة فى المحافظة على مصالح بريطانيا العظمى فى أقصى مداها التاريخى ، وكان شديد الرغبة فى السلام مع نفس الأشخاص الذين لا يمكن أن يبقوا كديكتاتوريين إذا أمكن المحافظة على هذه المصالح . وكانت الوسيلة الوحيدة التى يمكنه بواسطتها إرغامهم على المحافظة على السلام هى تكوين جبهة ضدهم ، جبهة من القوة بحيث تجعلهم لا يجرأون على المخاطرة بتحطيمها . ولكنه لم يستطع أن يحمل نفسه على تكوين تلك الجبهة لسببين . فقد كان يخشى نتائج سقوطهم ، من ناحية ، وكان يخشى زيادة هيبة الاتحاد السوفييتى من ناحية أخرى . وبدافع الخوف انتهى به الأمر إلى أسوأ الأمرين ، فقد ساعد على إرغام الاتحاد السوفييتى على موقف يصعب تمييزه عن موقف الحياد المشبع بالعطف على الديكتاتوريين . والواقع أن زعماء الاتحاد السوفييتى أخطأوا فى اعتقادهم بأن مستر « تشمبرلين » كان على استعداد للتغاضى عن أى اعتداء على مصالح دولة أخرى . وقد أخطأوا لأنهم أساءوا فهم مزاج الشعب البريطانى وقدرته على إرغام زعمائه على الاهتمام بوجهة نظره ، وهو خطأ طبيعى فى رجال لم يتعودوا على سير الأمور فى بلد يدين بالديموقراطية السياسية . ولكن زعماء الاتحاد السوفييتى لم يخطئوا كثيراً فى فهم مزاج رئيس وزارة بريطانى يستطيع أن يرى تدمير تشيكوسلوفاكيا دون أسف ، ولكن يسارع إلى ضمان استقلال بلد شبه فاشى مثل بولندا التى قامت بدور التابع لهتلر فى ميونخ .

أن النقص الحقيقى لدى رجال مثل مستر « تشمبرلين » نقص يعرفه المؤرخ

فى العهود الثورية مثل عهدنا . فهم يشعرون بأن هناك خطأ فى ناحية ما ، وهم يحسون بعدم اطمئنان عميق من جراء ذلك . بيد أنهم يكونون قد عقدوا اتفاقهم مع القدر ، والمفهوم الوحيد عندهم لأية سياسة يتبعونها هى ، بدافع الخوف ، الدفاع دفاعا أعمى عن الحالة القائمة ، لأنهم يخشون محاولة القيام بأية تجربة مع المجهول . وحتى « الجماعة » التى أجبرتهم عليها مقتضيات التنظيم الحربى ، أقبلوا عليها فى تردد ودون حماس . وهم لا يجرأون على الإعلان عن نوع العالم الذى يريدونه لأن القوى التى تشكل أى عالم جديد لا تثير فى نفوسهم سوى الخوف والريبة . وليس هناك مايدعو لأن نترددفى التأكيد بأنهم يحسون إحساساً عميقا بالمسئولية فيما يتعلق بالسياسة . ولكنهم يرون بيئتهم ، بما فيها من تحدى وخطر ، لا كفرصة مناسبة لإعادة البناء ، وإنما يرونها تحذيرا يدعوهم للمحافظة على كل ما يتعلق بالحالة القائمة . إن الخوف من المجهول هو الباعث الأساسى على جمودهم المتصلب . فهم لا يتمتعون بأى خيال وبصيرة تنفذ فى ذلك العالم الجديد الذى تصوغه لنا الأحداث .

فبالنسبة لهم ، ولمن على شاكلتهم ، لعبت الثورة الروسية فى هذا العصر نفس الدور تقريبا الذى لعبته الثورة الفرنسية منذ قرن ونصف . فبدلا من أن يروها بوصفها ، جزئيا ، نتيجة حتمية لسنوات طويلة من سوء الحكم البشع ، وجزئيا أيضاً ، النتاج العقلى المنطقى لمائتى سنة من الثورة الصناعية وثلاثمائة سنة من الثورة العلمية ، يرون فقط الحماقات والجرائم التى صاحبتها وأن العبء الأكبر لهذه الحماقات والجرائم وقع على عاتق رجال من نفس طبقتهم . وهم يسعون إلى إقامة « نطاق صحى » حول الثورة الروسية كما فعل أجدادهم تماما مع ثورة فرنسا سنة ١٧٨٩ . ولا يستطيعون أن يفهموا أن ذلك يؤدى إلى ظهور « ستالين » فى عصرنا كما أدى إلى ظهور «روبسبير» فى سنة ١٧٨٩ بالضبط ، وأنه ما من أحد حتى الآن استطاع أن يقيم « نطاقا صحيا » حول الأفكار . فليس هناك تاريخيا سوى وسيلة واحدة لدرء خطر

الثورة ، هى الإصلاحات التى تمنح الأمل ونشوة الفرح لأولئك الذين يعد نداء الثوريين بالنسبة لهم دعوة لا تقاوم .

بيد أن الذين يملؤهم الخوف لا يستطيعون الإقدام على إصلاح على نطاق واسع ، فإن ضعفهم لا يتأتى معه المزاج الذى تتطلبه التجربة على هذا النطاق وهم يعانون كما لا يعانى أحد آخر من الوهم المتسلط عليهم بأن التسليم فى شىء يعنى فقدان كل شىء . فيستمعون إلى احتجاج كل صاحب مصلحة تافهة بين صفوفهم يصر على أن التسليم هنا يعنى فتح الباب على مصراعيه للفيضان، ويكرسون كل طاقتهم ليحولوا أنظارهم عن الاتجاه الواضح للأحداث . ويصرون على الاعتماد على التجارب القديمة فى الوقت الذى تادهم فيه الاعتماد على التجارب القديمة إلى المشاكل نفسها التى يجدون أنفسهم فيها . فهم يخافون الافكار الجديدة ، ويروعهم المزاج الجديد ، ويدهشهم أن طريقة الحياة التى ألفوها يمكن أن تكون موضع مناقشة ، ولا يشبه موقفهم تجاه التغييرات التى يلحظونها شىء قدر ما يشبه ذهول ، لويس السادس عشر ، فى المناقشة المشهورة مع دوق « روشفوكولد » . وهم على استعداد تام ، كما يقولون بطبيعة الحال ، للقيام بالتغييرات الضرورية ، ولكن جميع التغييرات الرئيسية المطلوبة لا تبدو لهم ضرورية . فهم مقتنعون ، كما كان أجدادهم مقتنعين فى سنة ١٧٨٩ ، بأن الخطوط الرئيسية لنظامنا الاجتماعى قد تم وضعها بصفة دائمة . وهم على استعداد لأن يقبلوا تغييرات فى تفاصيل الإطار ، ولكنهم ينظرون بغضب وانزعاج إلى التغييرات التى تمس أسس البناء الاجتماعى .

أن أى رجال تعودوا ، بوصفهم طبقة ، على الحكم فترة طويلة يخشون نتائج التغيير الذى قد ينزع السلطان من أيديهم أو يحد من سلطتهم . وهذا ماحدث مع شارل الأول ، وهو ما حدث مع لويس السادس عشر وبطانته، وهو ماحدث أيضا مع نيقولا الثانى ومستشاريه . فقد تمرسوا على رتابة

أصبحوا يعتقدون أنها «الحق» ، ولا يستطيعون أن يتصوروا أن العالم يمكن أن تتقدم به السن حتى يخرج عن نطاق رتابتهم . وعندما تصبح رتابتهم موضع مناقشة ينظرون إلى الأمر أساسا على أنه مجرد تسلية فى أول الأمر ، بل أن الراديكالية الجديدة قد تكتسب طابع الطرافة العصرية . ولكن عندما يتحول الشك فيما ألفوه إلى جهاد فى سبيل تغييره ، يصيرون أكثر إزعاجا ، وسرعان ما يأخذ الانزعاج صورة الغضب ، بيد أن غضبهم لا يقضى على الشك الذى ساور النفوس ؛ بل على النقيض من ذلك يزيده اشتعالا ، بحيث أن الغضب الذى قد يتنازل فى أوائله فيقبل المناقشة ، يتحول بواسطة الخوف إلى القمع والاضهاد من ناحية ، وإلى حنين لتلك الأيام الماضية التى لم يكن الشك فيها أمراً يفكر فيه أحد من ناحية أخرى . وعند هذه النقطة يثير أى اقتراح بالتغيير الغضب حتى عندما لا تشم منه أية رائحة للراديكالية ، كما كان الحال مع تشريعات الرئيس « روزفلت » الاجتماعية مثلا . لأن كل جديد يعتبر ، فى حالة الخوف ، نذيراً . وكل جديد يعتبر مقدمة تخفى وراءها ما هو أبشع ، ويجب أن يتذكر المرء ما يختفى وراءه ، فالاعتدال الظاهر يخفى أغراضاً سوداء ستظهر بمجرد أن يتحقق الاقتراح الأول ، ويقال عندئذ أنه يجب التصرف فوراً حتى لا يفلت الأمر غدا . وفى هذا الجو يكون الخوف هو المستشار الدائم لأولئك الذين بيدهم السلطان .

وقد لا يبدو الخوف فى صورته الإيجابية من عداء فعّال نحو التغيير بقدر ما يبدو فى صورته السلبية من ترقب لما تأتى به الأحداث . فقد كان هذا مثلا هو المزاج السائد فى الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ ، وفى بريطانيا خلال فترة رئاسة لورد « بولدوين » . إذ كان الافتراض السائد أن الأمور تصلح نفسها بنفسها إذا تركت وحالها ، وأننا إذا رفضنا الاهتمام بالمزعج من الأمور فلابد أنها ستنقضى من عدم الاهتمام . فنؤجل البت فى مشكلة الفحم بأن نوفر لها إعانة ، ولكننا لا نعالج المشكلة نفسها .

وتمنع « الإضرابات العامة » بالقانون ، ولكننا لا نفعل شيئاً لعلاج الظروف التى تؤدى إلى الإضرابات العامة . فلا الرئيس « كوليدج » ولا الرئيس « هوفر » وضع ، فى فترة الرخاء ، أية خطط لعلاج الكساد الذى تنبأ به الكثيرون باستمرار ، ولكنهما فضلا الاستماع إلى الأصوات الجميلة التى كانت تؤكد لهم ، كما جاء على لسان مستر « هوفر » ، أن أمريكا فى مارس سنة ١٩٢٩ قد « تغلبت على مشكلة الفقر » .

ونظرية التسليم السلبى يرجع بعض منشئها إلى الرضا بالأمور كما هى ، وبعضه إلى الخوف من التجربة . ونتيجتها دائماً التهرب من الحاجة إلى إجراء إيجابى وإخفاء كل ما يخلق هذه الحاجة إن أمكن . ويعد صمت مستر « بولدوين » تلك الفترة الطويلة فيما يتعلق بحاجة بريطانيا إلى إعادة التسليح مثلا صارخا للثمن الذى يتكلفه فيما بعد هذا النوع من التهرب . إذ أنه بمنحه ألمانيا الهتلرية سنتين من السبق فى عملية إعادة التسليح ، حتى بصرف النظر عن مداها ، منحها ، بصورة تكاد تكون حتمية فى ظل نظام سياسة القوة ، الحق فى سنتين من الاعتداء . وعندما بدأ خلفه يتصرف فى ميراثه وجد نفسه يعالج موقفا متدهورا بلغ حدا لا علاج له ، ولو أنه لم يكن يعرف ذلك .

إن ما أقوله شىء بسيط ، وهو أن الخوف يعمى أبصار الناس عن حقائق العلاقات السياسية ، وأنه يبلغ أقصى مداه دائماً فى الفترات التى يتطلب فيها الأمر ، مثلا عصرنا ، أكثر ما يتطلب رؤية الوضع بوضوح . فبمجرد أن يوجد الخوف تقل فرصة التفكير السليم فى التأثير على عقول الناس . لأنهم عندما ينتابهم الخوف يطلبون راحة وليس نقدا ، فيجمعون حولهم أولئك الذين يمكن الاعتماد عليهم فى أنهم لن ينشقوا عليهم . وعندئذ يدفعهم منطق مخيف إلى رفض كل تغير حتى تلك التغيرات التى تحثهم على قبولها قلوبهم خشية أن يؤول ذلك بأنه ضعف . وبهذه الطريقة يفقدون

تلك القدرة على التفاهم التى هى جوهر السياسة الناجحة . فلو أن حزب المحافظين قبل فى سنة ١٨٨٦ مشروع مستر « جلاد ستون » للحكم الداخلى فى أيرلنده لما وقع ما حدث فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولو أن حزب الأحرار اعترف بعد سنة ١٨٧٤ بحق العمال فى نصيبهم الكامل فى مقاعد مجلس العموم لما انكمش الآن فصار شبحا باهتا لما كانه من قبل . ولو أن « جمهورية ڤيمار » عالجت الحركة النازية بشجاعة فى أيامها الأولى لما سقطت يجللها العار . إن التاريخ يمنح الناس فرصتهم لأن يتصرفوا ببعد نظر . بيد أن مصلحتهم الذاتية يطغى عليها الخوف ، بحيث أنه عندما تحين الفرصة يعمى الخوف أبصارهم فتفلت منهم دون أن يدروا .

وأخيراً هناك مثل آخر لعواقب الخوف يستحق النظر حيث أنه يصور وجهة نظرى من زاوية مختلفة . إن الاتحاد السوفييتى منذ قيامه فى سنة ١٩١٧ كان يخشى هجوما عليه يقوم به حلف ما من الدول الرأسمالية . ولا ريب أن الحرب الأهلية وسنوات التدخل العصيبة جعلت لخوفه هذا أسبابا وجيهة . ومن ثم فإن سياسته بُنيت على افتراض أن سلامته فى إيقاع الفرقة بين أعدائه . ولهذا فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٤ ركز عنايته فى الحصول على صداقة تلك الدول التى اعتبرت نفسها ضحية لحرب سنة ١٩١٤ خاصة ألمانيا ، أملا منه فى أنه إذا وقع عليه هجوم ضمن على الأقل حياد هذه الدول إن لم يضمن مساعدتها . وبعد سنة ١٩٣٤ ، عندما تزعمت ألمانيا القوى المضادة للاتحاد السوفييتى ، غير الاتحاد السوفييتى اتجاهه الدبلوماسى تماما . فانضم إلى عصبة الأمم — التى كان قد هاجمها قبل ذلك بوصفها اتحادا من الدول اللصوص — وأصبح زعيما لأولئك الذين كانوا يسعون لتنظيم الأمن الجماعى ضد الاعتداء . وبعد ميونخ بدأ يبدو بوضوح أن للمفهوم السوفييتى عن الأمن الجماعى ليس لديه أمل كبير فى النجاح . فقامت الحكومة السوفييتية بمجهود أخير للاتفاق مع بريطانيا وفرنسا .

ولما اقتنعت بواسطة المفاوضات أنه ليس لدى أيهما نية جادة فى الاتفاق تحول الاتحاد السوفييتى إلى ألمانيا التى ظل خلال سنوات أول من ندد بها ، وعقد مع هتلر اتفاقا ضمن له حياد هذه الجبهة ، على الأقل بصفة مؤقتة . وهكذا نبذ الاتحاد السوفييتى ، فى سعيه للحصول على الأمن ، زعامته للقوى المضادة للفاشية ، تلك الزعامة التى تولاها منذ استولى هتلر على الحكم .

وكانت المعاهدات فى تلك الأيام تتسم بشىء من القابلية لسرعة العطب . ومن ثم استعمل الاتحاد السوفييتى قوته ، التى ضاعفتها الحرب ، ليؤمن نفسه ضد الأعتداء أكثر مما يستطيع الاتفاق أن يضمن له . فحصل أولا على مراكز استراتيجية فى استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، ثم حقق انضمامها إلى الاتحاد السوفييتى بأن أجبر حكوماتها على الاستقالة . ثم احتل خرائب بولندا على طول « خط كورزون » الذى وضع فى سنة ١٩٢٠ ؛ وأرغم رومانيا بتهديدها بالحرب على إعادة مقاطعة بسارابيا التى كان قد اضطر إلى التسليم فيها فى سنة ١٩١٨ . وقد تم كل ذلك بوسائل دبلوماسية وراءها فى كل مرحلة تهديد سافر بالحرب . ولم يكن من بين الدول التى مسها الأمر دولة فى مركز يسمح لها بالمقاومة . ومن ثم استطاع الاتحاد السوفييتى أن يعيد إلى روسيا حدودها التى كانت أيام القيصرية فى هذه المناطق دون أن يوجه ضربة واحدة تقريبا .

أما تجربته مع فنلندا فكانت مختلفة . فقد كان الاتحاد السوفييتى يسعى للحصول على مراكز أمامية استراتيجية فى هذه الدولة ، كما فى مقاطعات البلطيق الأخرى التى امتصها فيما بعد ، وقد سلمت فنلندا بمعظم المطالب السوفييتية وإن لم تسلم بها كلها . وبعد فترة وجيزة اصطنعت الحكومة السوفييتية سلسلة من حوادث الحدود وألوانا من التحدى والإثارة على النمط الهتلرى المعروف تماما . ورفضت الاقتراح الفنلندى الخاص بالتحقيق والوساطة . وأعلنت أن موقف فنلندا يشكل تهديدا

لسلامة الاتحاد السوفييتى . واعترف الاتحاد السوفييتى بحكومة فنلندية أشبه بالألعوبة فى يده ويتكون معظم أعضائها من المنفيين الفنلنديين الذين لم يروا بلادهم منذ عشرين عاما ، وأعلن باسمها الحرب على فنلندا . وطبعا أصرت الحكومة السوفييتية على أنها لا تقوم بحرب حيث أنها تعمل باسم الحكومة الصورية التى خلقتها ، على الرغم من أنه كان واضحا أن هذه الحكومة لم يكن لها أى سلطة إلا فى حدود المناطق التى يحتلها الجيش السوفييتى فى تقدمه . وعندما استسلمت فنلندا بعد ثلاثة شهور من الدفاع البطولى اختفت الحكومة الصورية فى زوايا الإهمال ، وبدأ الاتحاد السوفييتى ينفذ قهرا خطة أبعد مدى من مطالبه الأصلية من عدوه المهزوم .

وأعتقد أننا نكون معقولين عندما نفترض أن أمة من أربعة ملايين لا يمكن أن تشكل خطرا جديا على أمة مكونة من مائة وثمانين مليونا . فما الذى دعا الاتحاد السوفييتى ، وهو الذى كان منذ فجر إنشائه من أول الداعين إلى السلام الدولى ، إلى الإقدام على تقطيع أوصال دولة كانت بينها وبينه معاهدة عدم اعتداء ظلت قائمة حتى ليلة بدء القتال ، دولة لم يكن قد مضى سوى بضعة أشهر على تهنئته لها باعتناقها الاشتراكية ؟ إن كل تفاصيل المغامرة السوفييتية فى فنلندا تنطبق فى طابعها على الأسلوب الفاشى فى الاعتداء ، وهو الأسلوب الذى ظلت الحكومة السوفييتية أول من يوجه إليه سهام النقد مدى ستة أعوام . فقد كان هناك نفس اصطناع حوادث الحدود ، وكان هناك نفس التشهير بالحكومة الدستورية بوصفها عصبة من الأشقياء والرجعيين ، وكان هناك نفس الإصرار على أن شعبا مسالما صديقا يشكل خطرا يهدد بالاعتداء . وعندما قاومت فنلندا ، كان هناك نفس الرفض للمفاوضة المباشرة أو للوساطة بعد بدء القتال . بل لقد كان هناك نفس التأكيد للشعب الروسى بأن القتال ليس أكثر من عملية بوليسية ينبغى ألا يعلق عليها أهمية كبيرة ، كما تعود هتلر أن يقول للألمان .

إن مغامرة الاتحاد السوفييتي فى فنلندا لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس ، أو أكثر ، من الأسس الأربعة الآتية : فيمكن الدفاع عنها على أساس أن القوة هى الحق ، ويمكن الدفاع عنها على أساس أن الاتحاد السوفييتي لا يمكن أن يخطىء ، ويمكن الدفاع عنها على أساس أن أولئك الذين يحظون بنصيب فى مزايا السوفيت « يرغمون على أن يكونوا أحرارا » مثل مواطنى عالم « روسو » السعيد . أو يمكن الدفاع عنها على أساس أن الضرورات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي جعلت لا مفر من العمل على سد منفذ فى البلطيق يستطيع عدو قوى عن طريقه أن يستولى على لينينجراد بسهولة .

إن الأساس الوحيد الذى يستحق حتى أن نناقشه هو الأخير فقط ، وإن كان يجب أن يقال إن المتحمسين للسوفييت دافعوا عنه على الأسس الأربعة جميعاً . فهذه العملية هى الدليل على مدى ما بلغه خوف الاتحاد السوفييتي من الغزو منذ سنة ١٩١٧ ، وإلى أى حد لم ينجح حتى نمو قوته الهائلة فى الإقلال من هذا الخوف . وينعكس ذلك أيضا فى تنديده اللاذع بالحكومة الفنلندية ، فنحن لا نكره أحدا بالعمق الذى نكره به أولئك الذين أسأنا إليهم إساءة بالغة . وهو يثبت مدى الثقة التى وضعها الاتحاد السوفييتي حقيقة فى معاهدته مع هتلر ، إذ أن ألمانيا القوية هى الدولة الوحيدة التى كانت تستطيع استعمال فنلندا قاعدة تهاجم منها الاتحاد السوفييتي. ومن ثم فإن هذه السياسة كانت ، إما تأمينا ضد انتصار ألمانيا فى الحرب وما يترتب عليه من عواقب ، أو نتيجة للخوف من أن تكون الدول الرأسمالية مرة أخرى ، بعد إبرام صلح فى أوروبا الغربية على أساس ما ، حلفا ضد الاتحاد السوفييتي ، وقد يستعملون ألمانيا ، التى يكونون قد عقدوا معها صلحا ، رأس حربة فى الهجوم عليه .

فالخوف دفع « ستالين » وشركاءه إلى اتباع السياسة الفظة واستعمال

القوة الوحشية التى ظلوا أول من ندد بها سنينا طويلة . وليس هناك دولة أثرت فى الرأى العام التقدمى ذلك التأثير العميق الذى أحرزه الاتحاد السوفييتى بموقفه القوى ضد الاعتداء ، وجاء هجومه على فنلندا فأصاب ما أحرزه بضربة خطيرة . وكان جوهر دفاع أصدقائه عنه أنه يجب أن يسمح للاتحاد السوفييتى بتصرفات يكون قد ندد بها إذا صدرت من أية دولة أخرى . وليس هذا دفاعا يقبله رجل أمين . فهو دفاع يهيىء لأعدائه فى الواقع حجة يهاجمونه على أساسها ، وقد كاد يحدث ذلك ولم يتجنب الصدام إلا بصعوبة. فإلى أن وقع الهجوم على فنلندا كان فى وسع الرأى العام بين الطبقة العاملة عن الاتحاد السوفييتى أن يجعل من الصعوبة بمكان على أية حكومة ديمقراطية أن تشترك فى حلف ضد الاتحاد السوفييتى أو أن تقف من مثل هذا الحلف موقفا سلبيا ، وكما استطاع هذا الرأى أن يجبر الحكومات على وضع حد للتدخل فى سنة ١٩٢٠ ، فإنه كان يستطيع أن يفعل ذلك ثانية . بيد أن سياسة « ستالين » فى الفترة بين الهجوم على فنلندا واعتداء الألمان على روسيا عملت كثيرا على تقسيم الرأى العام بين الطبقات العاملة فى الديموقراطيات وبلبلته . فالفرق بين سياسة التنازل السلمى التى اتبعها « لينين » وسياسة الإخضاع التى فرضها « ستالين » فرق ظاهر إلى حد لا يمكن الدفاع عنه إلا بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى جميع تصرفات الاتحاد السوفييتى بتعصب دينى أعمى لا وجه للدفاع عنه . كما أن ما صاحب هذا التباين بين السياستين من نفاق مهين لم يجعله مستساغا أكثر لدى الاشتراكيين ؛ وهو نفاق لو أنه صدر من « هتلر » قبل الاتفاق الروسى الألمانى لكان « ستالين » أول من ندد به فى عبارات سرعان ما تردد الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم صداها . ولا ينقص من حقيقة ذلك كله أن فنلندا صارت حليفة « لهتلر » عندما هاجم روسيا . إذ يمكن على الأقل أن يقال إن التأييد اللازم « لمانرهايم » والرجعيين الفنلنديين حتى يستطيعون اتباع

هذه السياسة إنما هيأه لهم « ستالين » عندما قام بهجومه على فنلندا . إن أولئك الذين هنأوه على حكمته البعيدة النظر فى سياسته الفنلندية ، ينسون أنه بدون هذه السياسة كان المرجح أن يواجه « مانرهايم » مقاومة فى فنلندا ، وأن « ستالين » خاطر فى هذا الهجوم بفقدان نوايا العمال الطيبة نحو الاتحاد السوفييتى وهى التى كانت دعامة من أهم دعامات روسيا منذ سنة ١٩١٧ .

لقد أطلت فى هذا الموضوع لأنه يرينا إلى أى حد يتنكب الناس الطريق الذى أعلنوه هدفا لهم ، عندما يقعون فى قبضة الخوف . فليس هناك أخطر من الخوف على التحليل النقدى ، لأنه ليس هناك ما يشل القدرة على الحكم العقلى مثله . وعندما يتسلط الخوف على حكام مجتمع ما ، يبدو أن العقل نفسه أصبح عدوهم . وأولئك الذين يحكمون بأن سياستهم خاطئة يصبحون فورا أعداء لهم ، بل حتى عدم الهتاف بسياستهم يؤدى إلى الاشتباه فى سوء النية . وكلما كان الخوف أعمق زاد ما يتولد عنه من وحشية . فيندفع الحكام تحت تأثير منطق مجنون إلى القيام بأعمال تزداد قسوة لكى يكبتوا ذكريات أخطائهم الأولى . وهم لا يستطيعون التمهل ليفكروا ، لأنهم لو فعلوا ذلك فكأنهم يشكون فيما يعتقدون . وتعمى أبصارهم عما فى طريقهم من صعاب ، وتصم آذانهم عن أى تحذير لهم بشأنها . بل يأتى وقت لا يستطيعون فيه تحمل أى رسول يحمل أخبارا سيئة . بحيث يصبحون فريسة لأمراض نفسية تساعدهم على بناء عالم أشباح لا تعرف الحقيقة سبيلها إليه . ويبدو لهم ، وهم فى سجونهم يعاقرون أفكارهم ، أنه ليس هناك شىء ممكن سوى الانتصار الكامل أو الهزيمة الماحقة . فهم بعد أن طرحوا العقل جانبا ، فقدوا دليلهم إلى الطريق الوسط لأنهم يدركون أن أسوأ ما فى الأمر قد يقع ، ومن ثم يتخذون احتياطهم ضده وتصبح السياسة مؤامرة بشعة لا يأمن فيها على نفسه إلا من يضرب أولا . وعندئذ تخضع الحياة لوساطة المخبرين

والبوليس السرى ، ويصير هؤلاء في نهاية الأمر هم الذين يحددون اتجاهات السياسة . وفى مثل هذا الجو لا يصير للفكر معنى فى ميدان السياسة ، ويؤخذ التسامح إما على أنه دليل ضعف أو دليل سوء نية ، ولا يصيب إنجاحا إلا أولئك الذين يسمع الزعماء فى أقوالهم صدى أوهامهم .

والتصرف الذى يتم بدافع من نزعة الخوف لا يعرف قانوناً سوى إرادة القائم به . فمصدره يخفى أية قدرة على التمييز بين الخطأ والصواب . ففى ظل النظام الذى يسوده الخوف تصبح المبادىء عديمة الجدوى ، حيث أن النجاح هو معيار الخير الوحيد . وتؤدى الحاجة إلى أن يخفى المرء ما يدور فى خلده ، خشية العقاب إذا صرح به ، إلى جعل المهارة فى النفاق بضاعة رائجة . ولا يعود للمواطنين العاديين شخصية عامة ، فهم يساقون إلى الاختفاء خلف رتابة العلاقات الخاصة . ويتولى المتعصبون و « البلطجية » زمام الأمور ، ويستعملون المنافقين والوصوليين أدوات لهم . وتثير تصرفاتهم عداء بطبيعة الحال ، ولما كان هذا العداء لا يجد وسيلة للتعبير الذاتى جهرا فإنه يتحول إلى التآمر . بيد أن التآمر يؤدى ، عندما تكون الحكومة خائفة ، إلى رد فعل يتجاوز أثره صفوف المتآمرين . وهو يهيء الفرصة لجعل الإرهاب أداة دائمة فى السياسة ، ولما كان لابد للإرهاب من أن يولد الحقد ، كما اكتشف كل من « روبسبير » و « ستالين » ، فإن تغييره يصبح أكثر صعوبة مع الوقت .

والحكومة التى تقوم على الخوف تدفع دفعاً نحو الطغيان ، ولقد مر خمس وعشرون قرنا تقريبا منذ لاحظ « أرسطو » بدقته المعهودة ، سمات هذا الوضع بالتفصيل . إن مثل هذا النوع من الخوف هو الذى يحوم فوق عصرنا ويحدد معاييره . وهو خوف معد ، لأنه فى مجتمع الأمم لابد للرجال العاملين من التعامل مع المجانين إذا كان هؤلاء هم حكام الدول . ولما كانوا مجبرين على ذلك فسيجدون أن الجنون الذى يولده الخوف قد انتقل

بالعدوى إلى بعض مواطنيهم هم ، فهناك انجليز يعتبر « هتلر » بالنسبة لهم بطلا يحتذونه فى طموحهم . وباختصار ، أن الخوف أبو الجنون . ولا مفر من أن يعمد إلى الاضطهاد سواء كان الاضطهاد فى صورة إرهاب فى الداخل أو حرب فى الخارج ، وتدفعه صيحات الإعتراض من ضحاياه إلى زيادة معدل وحشيته باستمرار . ويمكننا أن نرى ذلك فى معاملة « هتلر » لليهود ، كما يبدو بوضوح لا يقل عن ذلك فى المعاملة الوحشية التى عامل بها « هتلر » البلاد التى اجتاحها . فالرجال الذين يبدأون مستعملين العنف وسيلة للحصول على القوة ينتقلون ، بعد أن يصيروا حكاما ، إلى استخدام معسكرات الاعتقال والبنادق السريعة الطلقات وهم لا يعرفون كيف يحكمون حتى عندما يكونون فى حالة حصار .

— ٣ —

إن الخوف الذى يحيط بمدنيتنا نتاج موقف أخذت نسبة متزايدة من الناس تحس فيه بأنها مدنية غير عادلة فى أسسها . ونستطيع أن نرى نفس الظاهرة فى كل من العصور التى اتسمت بطابع ثورى مماثل . وفى كل حالة أيضا كان السبيل إلى التخلص من الخوف إما بلوغ توازن اجتماعى جديد اتفق عليه الناس، أومنفذاً جديداً إلى الرخاء فى ظل النظام القديم يجعل الناس يقبلون أسساً ، لم تتعرض لإعادة النظر ، لفترة أخرى . فأى شخص يفحص مثلا أثر « التطهرية » [Puritanism] فى حكام بريطانيا منذ ثلاثة قرون مضت ، أو أثر « العرائضيين » [Chartists] فى القرن التاسع عشر، يستطيع أن يرى نفس المزاج لدى كل من الحكام والمحكومين معا . فالأولون يخشون من اتجاه الجماهير ويرون فيه تحديا للقانون والنظام ، والآخرون يطالبون بتغيير سياسى جذرى ولا يقتنعون بالعدول عنه إلا إذا جاءت موجة جديدة من الرخاء تهيىء لهم فرصة لتحسين أحوالهم .

ويمكننا أن نضع هذه الأمثلة فى قالب أكثر تعميما . إن الحكومة

تستطيع الاحتفاظ بولاء الجماهير طالما استطاعت إشباع آمالهم المقررة وتحقيق مطالبهم الجوهرية . وإذا استطاعت الحكومة ذلك ، فإن الهوة الواسعة بين حياة الأغنياء والفقراء لن تكون لها أهمية كبيرة فى المدى القصير . وسيترتب على هذه الهوة ، طبعا ، حقد وحسد وما يتولد عنهما من جزع فى عقول الناس ، بيد أن هذه الأشياء سينقصها ، كقاعدة عامة ، الكثافة والتنظيم اللذان يجعلانها خطراً جديا . ولكن إخفاق الحكومة فى إشباع هذه المطالب سيؤدى إلى الإحساس بالظلم ، ويتحول هذا الإحساس إلى فلسفة شقاق ، إلا إذا كان النظام الاجتماعى القائم سريعا وحكيما فى التسليم ببعض هذه المطالب . لأن فلسفة الشقاق لابد أن توجه فاعليتها نحو أسس النظام الاجتماعى التى قامت هذه الفلسفة احتجاجا عليه . وتركز اهتمامها على الأمور التى لا تستند إلى أساس عقلى فى المجتمع باعتبار أنها السبب فيما هناك من إحساس بعدم الرضى . وإذا لم يستطيع أولئك الذين ينتفعون من هذه الأمور أن يثبتوا شرعيتها ، فإن فلسفة الشقاق سرعان ما تتحول إلى هجوم على المبادىء الأساسية للنظام الاجتماعى الذى نشأ فيه هذا الإحساس بعدم الرضى .

لقد كان هذا هو ما حدث تماما فى حالة « التطهيرية » فى القرن السابع عشر فإن « كارتريت » وخلفاءه عبدوا الطريق الذى سار فيه « ليلبورن » و « وينستانلى » . فالنقد الموجه إلى الأوضاع الدينية تحول إلى هجوم على المبادىء الاجتماعية ، ووجد رجال مثل « جون جودوين » أن السبيل إلى الخلاص الروحى كان خلال طريق سياسى[1] . ولامندوحة من أن يكون الأمر كذلك خاصة فى ديمقراطية سياسية مثل ديمقراطيتنا . لأنه فى مثل هذا الطراز من التنظيم الاجتماعى تكون قوة اختيار الحكام فى يد الجماهير ،

(١) انظر مثلا كتابه « القوة والحق يتقابلان على وجه سليم » سنة ١٦٤٩ . وانظر أيضا كتاب أ . ب . وودهاوس « التطهرية والحرية » ١٩٣٨ ص ٨٩ — ٩٠

رسميا ، وتكون هناك الحاجة دائماً إلى إرضاء ما يتوقعون الاستجابة إليه من مطالب مقررة ، وإلا فقد من بيدهم القوة سلطانهم .

وقد أصبح هذا الموقف عاما بصورة متزايدة فى بلاد مثل بريطانيا وفرنسا وفى ألمانيا فى عهد جمهورية « ويمار » . فنى هذه البلاد كان أساس البناء الحزبى اقتصاديا ، وعملت الطبقات العاملة النامية ، التى يُعد السبب الأساسى فى وجودها سوء التوزيع ، على الحصول على حق الانتخاب لنفسها فى مواجهة خصومها . وإذا استبعدنا حالتى الحرب والثورة ، فإن ذلك كان يعنى بالضرورة ، فى الديمقراطيات التى بلغت أشدها سياسيا كما فى الغرب ، انتصار الأحزاب العمالية فى الانتخابات ، إلا إذا استطاع خصومهم أن يوفروا للجماهير مزيداً من الرخاء المادى يجعل الأمر يبدو كأن لا حاجة شديدة هناك إلى هذا الإنتصار .

بيد أن هذه الحاجة فى الواقع سيحس بها الناس فى كل ديمقراطية اكتمل نموها الاقتصادى . إذ بمجرد بلوغ هذه المرحلة ، لا يقتصر الأمر على أن الفرص الاقتصادية تتجمد فحسب ، بل تبدأ المطالبة — بسبب هذا التجمد — بأن تُستعمل قوة الدولة فى التخفيف من عواقب عدم المساواة الاجتماعية ، ويحدث ذلك فى كل هذه الدول بلا استثناء . ونحن نستطيع أن نرى بأعيننا هذا الموقف تتكامل عناصره فى الولايات المتحدة ، ونستطيع أن نراه وهو يحوّل هذه البلاد أمام أنظارنا . فإن ما حدث هناك نتيجة لعشر سنوات من الكساد العنيف ، حدث عندنا موزعا توزيعا متساويا على طول فترة بلغت أربعين عاما تقريبا .

بيد أن القوة الدافعة فى الحالين واحدة . وتتحول الدولة من دولة تقوم على حرية التعامل وعدم التدخل إلى دولة تقوم على الخدمة الاجتماعية . ولا يستطيع استخدام قوتها إلا أولئك الذين هم على استعداد لاستخدامها

فى هذا الغرض . ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، على الأقل بنجاح ، إلا بشرطين : ألا يمس المجهود الذى تبذله الدولة فيما تقوم به من عمل إيجابى أصحاب الملكية فى المجتمع ، وألا يؤثر فى قدرتهم على طرح السلع فى السوق بربح . وذلك لأن مجتمعنا يعيش على ثقة المالكين فى قدرتهم على الربح ، فإذا تزعزعت هذه الثقة فُقد ذلك الجو السيكولوجى الذى يقبل فيه الناس بسهولة ما تتكلفه الإصلاحات الاجتماعية الكبيرة . وعندئذ ينشأ موقف يصبح فيه التناقض بين الأغنياء والفقراء ، وكذلك الاختلاف فى طرق تفكيرهم ، ذا مغزى هائل . فيُطالب الأغنياء بتبرير الامتيازات التى يتمتعون بها ، وتبدو حججهم فى الدفاع عنها غير كافية فى نظر من ليس لهم فيها نصيب . ويصبح عندئذ من الضرورى أن يهاجم أولئك الذين تبدو لهم هذه الحجج غير كافية الأسس التى تقوم عليها هذه الامتيازات .

ومن ثم يجدّون فى البحث عن أسس نظام اقتصادى جديد ، وكلما كانت أسسهم أقرب إلى اقتناع الجماهير قلت قدرة المتمتعين بالامتيازات على الاحتفاظ بثقتهم فى مركزهم . ويؤدى نفس هذا الضعف فى الثقة ، الذى بدا بوضوح مذهل فى أمريكا إبان حكم « روزفلت » ، إلى إضعاف قدرة النظام الاقتصادى على تهيئة وسائل تلبية متوقعات الجماهير ومطالبهم . فالاستثمار يتوقف ، وتزيد البطالة ؛ بل قد يحدث شىء يشبه « إضراب » رأس المال . ويهدد التعارض بين السيادة السياسية للجماهير والسيادة الاقتصادية لأصحاب الامتيازات أسس القانون والنظام وهذا هو الجو الذى يدفع الخوف فيه الناس إلى التصرفات غير الدستورية .

وهو خوف كان يزيد من حدته فى المدنيات القديمة ، ولو أن ذلك لا يحدث بنفس الشدة الآن ، وجود هوة اجتماعية عميقة بين الطبقات . فالناس يعيشون بطرق مختلفة إلى درجة أنهم يفكرون بطرق مختلفة أيضاً . ونادراً ما يتبادلون الآراء فليس لديهم فرص منظمة مستمرة ينفذون منها

إلى أفكار وآمال بعضهم البعض . ويعيشون الجزء الأكبر من حياتهم وهم يكادون يكونون « أنواعا » مختلفة ، فالخيوط التي تربطهم ضعيفة واهية إلى أقصى الحدود . فني بريطانيا مثلا يذهبون إلى مدارس مختلفة ، وإلى حد كبير أيضاً يذهبون إلى جامعات مختلفة . وتعتبر المراكز الرئيسية الداعمة في الكنيسة والدولة وقفا على طبقة بذاتها دُربت لهذه المراكز في معظم الأحيان في عزلة عن جيرانها الفقراء . فنجد مثلا أن سياسيا مشهورا مثل لورد « بالفور » قضى أكثر من خمسين عاما في الحياة السياسية في بلاده ، ومع ذلك فإن الاتصال الوحيد ، بينه وبين الطبقة العاملة ، الذي ذكره للمؤرخ عن حياته لم يتعد سائقه وخادمه الخاص . ويبلغ عمر مؤتمر النقابات حول السبعين سنة تقريبا ، ولكن عندما يُقدم رئيسه إلى الملك يعتبر الأمر حدثا ملفتا للنظر بحيث تذكره الصحافة في مقالات افتتاحية مطولة . وإن تقدم الديموقراطية السياسية في السنوات الأربعين الماضية لم يمس في شيء عمق عدم المساواة لدينا ، بحيث لا نكون مبالغين عندما نقول أن الأمتين اللتين ما برحت بريطانيا تتكون منهما لا تكادان تملكان ثقافة مشتركة . وإيمان الأغنياء بالديموقراطية السياسية مشروط بفرض لا يذكر صراحة ، إلا أنهم لا يتحولون عنه مطلقا ، وهو أن مبادئها غير قابلة للتطبيق في المجال الاقتصادي .

وفي الواقع كانت الديموقراطية السياسية من الناحية التاريخية هي الثمن الذي دفعته الطبقة المتوسطة في جميع أنحاء المدنية الغربية للحصول على تأييد الجماهير في الصراع على القوة مع الارستقراطية الإقطاعية . وقد رحبت بهذا التأييد إلى أن أصبح النصر مؤكدا ، ومنذ ذلك الوقت ظلت ترتاب في عواقبه حتى الآن . وبعد انتصارها تحالفت ، في كل مكان ، مع الطبقة التي هزمتها ، كما استغلت انتصارها في سن قوانين تؤمن سيطرتها على مراكز القوة الحيوية في كل مكان أيضاً . وتاريخ الديمقراطية في الفترة

منذ الثورة الفرنسية هو تاريخ نموها طالما كفت الجماهير عن السعى لتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ولقيت محاولة مبادىء الديموقراطية السياسية التوغل فى هذه القطاعات مقاومة تماثل فى شدتها المقاومة التى أبدتها الأرستقراطية الإقطاعية فى صراعها مع الطبقة المتوسطة . وهذه الحقيقة من الجلاء بحيث أن أولئك الذين يعيشون على مبدأ الملكية لو خيروا بين استمرار ملكيتهم واستمرار الديموقراطية لاختاروا استمرار ملكيتهم . بل أنهم سيصرون ، بإخلاص واضح ، على أنهم إنما يفعلون ذلك لمصالح المجتمع كله .

إن جو عصرنا إنما يشيع فيه الخوف لأننا مدفوعون نحو النقطة التى لابد فيها من البت فى هذا الاختيار . لأن الملكية ، كما يقول « ماديسون » ، هى أكثر مصادر الفتنة شدة ، وبسبب نظامها يقتل الناس ويقتلون دون رحمة أو رادع . ولقد تعلمنا ذلك من الثورة الفرنسية والروسية ؛ وقد تعلمناه أيضاً من الطريقة التى استغل بها « هتلر » حيازته للقوة . وإذا قيل إن هذه حوادث استثنائية يولد فيها توازن جديد ، فما على المرء إلا أن ينظر إلى الصراع بين رأس المال والعمل ليرى أن العنف الثورى لا يختلف عما يمكن أن يفعله الناس عندما يخافون على ما يملكون إلا فى الكم ، لا فى الكيف . والتمتع بحيازة الملكية فى سلام إنما هو صفة من صفات الفترات التى تجاب فيها مطالب الناس المعترف بها فقط . فبمجرد انتشار عدم الرضا يوجد الخوف ، وبمجىء الخوف تصبح قدرة الناس على التفاهم الفعلى على مفاهيم التغيير فى خطر .

وهكذا لا يوجد شىء خفى فيما يتعلق بالمصدر الرئيسى لخلافاتنا فى الوقت الحاضر . فإن الشىء الذى انهار هو التوازن الذى حققته الثورة الفرنسية عندما رفعت الطبقة الوسطى إلى السلطة . وقد كان حكمها من عدة جهات حكما يتسم بصفات ممتازة من النشاط والإنتاج وعدم المغالاة ، بل أنه اتسم

حتى بالتسامح . ولـكنه لم يكن يتسم بالخيال ، إلا فيما ندر ، لأن سعة الخيال ليست من السمات المميزة للطبقة الوسطى . كما كان أيضاً ، فى الغالب ، حكما وجلا ، وكان همه الأول التهرب من الحاجة إلى إتخاذ قرارات كبيرة ، حيث أن ذلك يزعزع الإحساس بالأمان والمحافظة على الرتابة التى جُربت ، وهى معيار الحـكم الناجح فى نظر الطبقة الوسطى . فهى ترى أن العادات التى تسوس بها مصالحها الخاصة هى العادات التى تساس بها الأمور العامة ، وحتى رسالة الطبقة الوسطى فى بناء الأمبراطوريات فُهمت أساسا على أنها مشروع تجارى ضخم . إن قدرة عقلها على تجاوز نطاق ذاته ، بل وأكثر من ذلك ، قدرتها على إنشاء علاقات بينها وبين من تحكمهم ، كانتا من السمات التى عجزت الطبقة الوسطى عن بلوغها ، بصورة متزايدة . فهى تفـكر بلا استثناء تقريبا ، حتى فى مجال الفنون ، بالعقلية التى تصدر عن التقييم النقدى للعلاقات كما ذهب إلى ذلك كارلايل . ولـكنها لم تدرك أن العلاقات التى تبنى على هذا الأساس لا يمكن أن تدوم إلا إذا اتسع باستمرار نطاق الأمن وفرص الحصول على الثروة – وهما أهداف هذه الطبقة ذاتها – بحيث يشملان القطاعات الأشد فقراً من السكان .

ومنذ الحرب الأخيرة[1] بصفة عامة ، ومنذ الكساد العظيم بصفة خاصة ، أصبح معروفاً على نطاق واسع أن «التقييم النقدى» للعلاقات لا يهىء أساسا موثوقا فيه يبنى عليه الأمل فى الاحتفاظ بالسلطة بصفة مستمرة ، خاصة فى نطاق الديمقراطية السياسية . فقد كان هناك طموح كثير وفرص قليلة . ولم يترك الشيوخ لآمال الشباب مجالا ولم يمنحوهم شيئا من عطفهم ، ولم يقتصر الأمر على أن البطالة أصابت أعداداً كبيرة من العمال ، بل إن العمال أيضا أصابوا من التعليم قدرا يجعلهم يستنكرون بطالتهم بوصفها دليلا على عدم ملاءمة الوضع الاجتماعى . ويزداد الشك السياسى زيادة كبيرة فى الوقت

---

(١) حرب سنة ١٩١٤ .

الذى يتطلب فيه عمق مشاكلنا واتساع مداها الوحدة فى إيمان سياسى عميق متفق عليه . إن حكم الطبقة الوسطى مستمر ، ولكنه لا يستطيع أن يفوز بثقة عميقة . فالإحساس عام فى كل مكان بأن الناس غير أكفاء لمعالجة المشاكل التى تقابلهم، وأن ما يبذلون من جهد لا ينتهى إلى نتيجة مناسبة . وإذا كان هناك ، على الأقل فى بريطانيا ، قليل من الإخلال الفعلى بالنظام ، فهنالك ما يؤيد أن فكرة الإخلال بالنظام قد نفذت عميقا فى رؤوس الناس إذ أن حربين كبيرتين والظاهرة المعقدة التى تعد الثورة الروسية حدثها الرئيسى حتى الآن ، قد ألقت فى البوتقة بالقيم التقليدية والأساليب الفنية التقليدية التى جمعتها الطبقة الوسطى فى نظام مكتمل . إن عاصفة التغيير الجذرى تلوح فى الجو ، وأصبح حكم الطبقة الوسطى يقوم على أسس واهية بلا توازن .

وذلك لأنه لا يبدو أن الطبقة الوسطى تدرك ما يُعد إدراكه أساسيا بالنسبة لها ؛ وهو أن الظروف جعلت الطابع الأساسى لنظامنا الاجتماعى موضع جدل . فعندما يكون عمالنا مقتنعين اقتناعا عميقا بأن التوزيع الحالى للثروة غير عادل ، وعندما يعلنون وهم منظمون فى حزب سياسى كبير أن النظام الحالى من الملكية الخاصة ليس فقط جائرا ، بل أنه أيضا غير متفق مع مقدار الثروة التى يحتمل أن يكون لهم فيها نصيب ، وعندما يتزايد اقتناعهم يوما بعد يوم فى جميع أنحاء المدينة الغربية بأن الفقر الذى يعانون منه هو فى نفس الوقت غير ضرورى وناجم عن النظام الاقتصادى الحالى ، وعندما تكون الشعوب الخاضعة فى الأمبراطورية غير راضية ، بصورة متزايدة ، عن هذا الخضوع الذى يعتمد عليه جزء كبير من تفوق الطبقة الوسطى ؛ وأخيرا ، وليس آخرا بأى حال ، عندما يحول اضمحلال الإيمان الدينى بينهم وبين الأمل فى نعيم العالم الآخر الذى سيعوضهم عما يلحق بهم من إجحاف فى وضعهم الحالى ؛ عندئذ يمكننا أن نقول إن المسرح أصبح معدا لثورة من تلك

الثورات الجذرية التى يعتبر الإصلاح الدينى للمثل الأول لها فى العصر الحديث .

ولكن هنا تظهر النتيجة التى تدعو إلى الأسى لذلك النقص فى الخيال لدى الطبقة الوسطى الذى أشرت إليه آنفا. فهى لا تستطيع أن تقدر أفكار نقادها تقديرا سليما . وتعزو إلى الحسد ماهو نتيجة عدم الاعتقاد. ومع أنها تبدى قدرة فى التدليل ، على أساس فروضها هى ، على أن « كشف حسابها » لا يسمح بأى تنازل كبير ، فإنها تظهر ذلك الضعف ، الذى يتميز به النظام الذى يواجه تحديا ، من عدم القدرة على إدراك ما يجب أن تتنازل عنه ، ومتى تتنازل . وهى تخشى أن تبدأ عهدا من التغيير الجذرى لأنها تعتقد ، مثل كل طبقة تعودت على الحكم طويلا ، أن التاريخ قد أقر الأوضاع فى صورتها النهائية ، ومن ناحية أخرى — مثل أية طبقة من هذه الطبقات أيضا ، تفقد القدرة على التفاهم الكريم بسبب الخوف من المجهول . والنتيجة أنها فى اللحظة التى تتطلب منها سلامتها أن تقود الأمة إلى ما وراء الحدود التى تعودت أن تعتبرها آمنة ، تصر على البقاء داخلها ، بل إنها تعتبر ذلك مصلحة جميع الطبقات . وذلك يعنى أنها لا تستطيع أن تتصور الأمن إلا على أساس شروطها هى ، ولم يستطع حتى مصير الطبقة الوسطى فى روسيا وألمانيا وفرنسا أن يجعلها تفهم أن الأمن على أساس شروطها هى لم يعد فى متناول يدها .

وعليها أن تفعل شيئا من ثلاثة إذا أرادت الإبقاء على هذا الأمن . فلابد لها من أن تكون قادرة على استعادة مكانتها على نطاق يزيل عدم الثقة فى صلاحيتها للحكم بنجاح ، وظروف النظام لم تعد تسمح لها بذلك . أو لابد لها من تدمير الديمقراطية التى كانت حتى الآن الصورة الرئيسية للتعبير السياسى لديها ، وذلك بقصد مهاجمة النظم التاريخية للطبقة العاملة وهى النظم التى يتم عن طريقها ترجمة عدم الإيمان بقدرتها على الحكم إلى عمل . أو ، أخيرا ، لابد لها أن تبدأ هى نفسها التغييرات الجذرية التى تسمح بمواءمة

علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج . أى أنه لابد لها من أن تبدأ الشيء الذى يعد أندر الظواهر فى التاريخ هو الثورة بالرضا .

وحتى الآن لجأت الطبقة الوسطى للوسيلة الثانية ، كما حدث فى إيطاليا ، وألمانيا وفرنسا . وهى ، لكى تحقق ذلك ، تحالفت مع ذلك النوع من الأحزاب الذى يتزعمه هتلر وموسولينى ، بيد أنها عندما رفعتهم إلى مراكز السلطه وجدت أنها فقدت سيطرتها فى ميدانها نفسه . لأن هتلر وموسولينى وأمثالهما ، بوصفهم ممثلين للقوى الخارجة على القانون فى المجتمع ، يريدون الاحتفاظ بالسلطة بعد أن وصلوا اليها ، ويكيفون جهاز الدولة لمقتضيات هذا الاحتفاظ . فعليهم ، أرادوا أم لم يريدوا ، أن يرضوا أتباعهم فورا ، وأن يرضوا آجلا أو عاجلا تلك الجماهير التى خطبوا ودها وهاجموها فى نفس الوقت فى طريقهم إلى القوة . والأمر الأول يقتضى ذلك النوع من حكم العصابات الذى نعرفه بالفاشية ، ويخلق ذلك بسرعة كبيرة نفس ظروف عدم الأمن التى قصد بالتحالف تفاديها . والأمر الثانى يفضى ، كما علمتنا التجربة المريرة ، إلى سياسة من الاعتداء الدولى التى تعنى الحرب فى نهاية الأمر . بيد أنه لما كانت الحرب على النطاق الحديث تؤدى حتما إلى التغيير الاجتماعى العنيف ، فإنها تنتج نفس الانقسام الداخلى الذى سعى التحالف إلى الحيلولة دون وقوعه .

وتكون النتيجة التى لا شك فيها أن يسود فى كل مكان نوع من السلوك تتميز به فترات عدم النظام الشديد فى التاريخ . وهو ليس مجرد نتيجة من نتائج الحرب ، ولو أن الحرب تزيده حدة ، لأن الحرب نفسها نتاج ذلك الجو الذى أتحدث عنه . أن ما ينهار فى هذه الحالة هو الاحترام لفكرة القانون نفسها ، لأن القوانين التى صنعتها الطبقة الوسطى أصبح من غير الممكن أن تتضمن الأهداف التى تؤمن الجماهير بسلامتها اجتماعيا . فنحن فى نقطة من نقط التحول فى التاريخ التى تتطلب برنامجا مرسوما

من الإصلاحات الكبرى . ولكن لما كان مثل هذا البرنامج يعد تهديداً لمفهوم الطبقة الوسطى عن الأمن ، فإن تلك الطبقة تخشى تنامجه على عملية «الهضم» الاجتماعى . ومن ثم فهى تفكر ، كما هو ملحوظ تماما فى الولايات المتحدة ، على أسس من الانتعاش الاقتصادى كنقيض للاصلاح ، ويزداد خوفها حدة كلما زاد إصرار الأطباء على « تشخيص » تأصل جذور المرض . والخوف يؤدى ، كما ذكرت ، إلى عدم التسامح الذى يفضى حتما ، فى مرحلة ما ، إلى الاضطهاد . فنصبح فى خضم دائرة مفرغة يطالب فيها بتغيير جذرى ، ويرفضونه فى نفس الوقت ، أناس لم يتفهموا معنى حجج بعضهم البعض وتتضاءل قدرتهم على فهمها باستمرار . وهذا الموقف من المؤكد أن يقع فيه صراع بينهم إلا اذا أدركوا فظاعة الكارثة فى الوقت المناسب .

وخلاصة القول أننا نواجه الحاجة ، لا إلى قانون هنا وقانون هناك ، بل إلى تغيير حيوى فى روح الحكم كلها . وإما أن يحدث ذلك بتعاون من جانب أولئك الذين يحكمون الآن ، أو تؤدى الوقائع الموضوعية حتما إلى تغيير عنيف فى مبادىء المجتمع الذى يحكمونه . وأنا لا أقول أن التغيير سيكون للأحسن ، لأسباب سأسردها فيما بعد ، فقد يحدث كما حدث فى ألمانيا أن يستولى على السلطة من يقودون مجتمعنا إلى عصر مظلم جديد . ولكن حتى لو حدث ذلك ، فإن الحكام الجدد سيواجهون نفس المشكلة الرئيسية وسيكونون غير قادرين ، مثل سابقيهم ، على حلها على أسس سليمة .. لأن ألمانيا الجديدة لم تحل مشكلة من المشاكل التى عجزت جمهورية ويمار عن حلها ، ولم تفعل سوى أنها أعدت لحكامها انتقاما رهيبا بسبب الأساليب التى اتبعوها فى تجنب هذه المشاكل .

إن « توكفيل » قال لمجلس النواب الفرنسى قبل خلع لويس فيليب بيومين « إن آلية القانون ليست هى التى تنتج الأحداث العظيمة ، ولكن الروح الداخلية للحكم هى التى تفعل ذلك » . وفى جميع أنحاء أوروبا الغربية

وأمريكا ترفض الروح الداخلية للحكم أن تتكيف مع مطالب عصر جديد . وقد انهارت بسبب عدم قدرتها على استغلال إمكانيات الإنتاج ، داخل نطاق مبادئها ، تماما كما انهارت الأرستقراطية الإقطاعية . فهي مضطرة إلى كبت الاختراع ، وهي مدفوعة إلى اتخاذ كل وسيلة للتقييد تستطيع أن تفكر فيها ، وهي تفرض في نفس الوقت بطالة فنية متزايدة . وقد بلغنا موقفا تبدو فيه ثلاثة أشياء واضحة . فإن أرستقراطية عصرنا التجارية تفقر من يخدمونها وتحط من قيمتهم في نفس الوقت ثم تلفظهم إلى صدقة المجتمع . وقد فشلت القدرة على التوزيع في كل مكان من مدنيتنا في مسايرة ما تحت تصرفنا من قدرة إنتاجية ، واضطر رجال الأعمال إلى أن يطلبوا معونة الحكومة في تحديد الإنتاج الذي يحتاج إليه الناس أشد الحاجة ، وذلك لصالح مكاسبهم . ويجعل طابع علاقاتنا الطبقية الاكتشاف العلمي عدوا للعامل الذي يحل محله هذا الاكتشاف من ناحية ، وعدوا للمنتج الذي يحول الاكتشاف مصنعه إلى مشروع غير مجزي ، من ناحية أخرى ، وبذلك يقضي على المغزى الأساسي للعلم وهو استخلاص الوفرة عن طريق سيطرة الإنسان على الطبيعة . وينبغي أن نضيف إلى ذلك كله النتيجة الأخرى من أن نظامنا التربوي ينتج أعدادا كبيرة من أولئك الذين لا تتناسب فرصهم مع مطامحهم ، والذين يتحولون من جراء ما يحسون به من خيبة أمل مشروعة إلى أعداء للمجتمع .

ولا يؤدي نبذ الديموقراطية بوصفها إطارا للدولة إلى حل أي من هذه المشاكل ، بل إنه يزيدها جميعا حدة . لأن هذا النبذ يعني ، كما رأينا ، إنكار المناقشة الحرة ، وهذا الإنكار ضار في نهاية الأمر بالروح التي يتطلبها الاكتشاف العلمي . ولابد لمدنية بلغت ما بلغته مدنيتنا من تعقيد وسهولة عطب ، أن تفترض مقدما حاجتها للاكتشاف العلمي بوصفه شرطا لبقائها . وعلى هذه الأسس لا مفر لأي نظام اجتماعي يقوم على إنكار الديموقراطية

من أن يكون مصيره الانحلال بسرعة ، اللهم إلا إذا تعلم ، بسرعة مساوية ، أن يحول عمليات القهر إلى عمليات رضا . بيد أنه لكى يحقق هذا يجب أن يتعلم كيف يهدىء من ثائرة أصحاب المطالب ، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو طريق المناقشة الحرة . وللمناقشة الحرة ، كما قلت ، وليدة الأمن ، والأمن بدوره لا يجىء إلا عندما تشعر الغالبية العظمى من الناس بأن الأهداف العظمى فى الحياة مشتركة . والناس لا يشعرون بذلك الآن ، وبهذا يقف مجتمعنا على حافة انتفاضة عنيفة . وعندما تزال المظاهر السطحية لهذه الهزة تبرز ، كما يحدث دائما ، فى مثل هذه الأوقات ، الحقيقة الأساسية من أن لعنة نظامنا الاقتصادى هى ألوان عدم المساواة التى لا يستسيغها العقل . فإما أن نجد أننا قادرون على التعاون للقضاء عليها ، أو نجد أنفسنا نسير بسرعة نحو الصراع فيما بيننا بشأنها . أى أنه إما أن تتعاون الطبقة الوسطى مع العمال على إعادة النظر فى جوهر الموضوع ، كما فعلت الأرستقراطية بحكمة منذ قرن مضى فيما يتعلق « بقانون الإصلاح » ، ولو فى اللحظات الأخيرة قبل أن يفوت الأوان ، وإلا انطلقت من عقالها ثورة عنف بوسائل قد تقلب الأهداف التى يتوخاها أطراف النزاع . هذا هو الخيار النهائى الذى أمامنا . فدعنا نقبل عليه ونحن ندرك ، على الأقل ، أننا مرغمون على أن نختار .



الفصل الثانى

الثورة الروســــية

تمثل الثورة الروسية فى علاقتها التاريخية بالقرن العشرين ، نفس وضع الثورة الفرنسية بالنسبة للقرن التاسع عشر . فكل منهما سبقه إعداد طويل من التحليل الأيديولوجى لم يستطع فيه أنصار من بيدهم مقاليد القوة أن يردوا فيه على تحدى أولئك الذين أنكروا سلامة الطريقة التى تعمل بها القوة . وكان كل منهما نتاج حقبة طويلة من سوء الحكم كان عدم كفاءة الحكام فيه يكاد يكون أكثر بروزا حتى من روح الاضطهاد السائدة فيها . كما بدأ كل منهما بروح من التفاؤل والنشوة بدا أنها تفتح آفاقا واسعة من الحرية. ولكن سرعان ما واجهت كل منهما عداوات حول موضوع تنظيم حقوق الملكية بلغت من العمق درجة أدت إلى الانقسام الداخلى الذى تولدت عنه الديكتاتورية . وفى كلتا الثورتين أيضا نجم عن الإنقسام حول الملكية خوف فى الخارج من انتقال العدوى ، ومن ثم تدخلت حكومات أجنبية لحماية نظمها الاجتماعية ، بوضع حد للأفكار الجديدة التى يخشونها . وفى كلتا الحالتين أيضا ترتب على التغيير الثورى أثران عميقان . إذ أن التغيير ترك فى وجهة نظر المغبونين السيكلوجية أثرا دائما واضطر أصحاب الامتياز فى كل مكان إلى تكييف مطالبهم إدراكا لهذه النظرة الجديدة . بيد أن التكييف لاقى مقاومة عنيفة بعد سنة ١٧٩٠ ، ولم يبدأ يدخل فى العادات اليومية للحكم ، بطريقة أساسية ، إلا بعد جيل من الحرب . وعندما تم ذلك أصبح واضحا أنه رغم الثمن الكبير الذى تكبده الناس من أجله ، فقد رفع

مستوى الرضا الذى تتحقق عنده الاستجابة إلى مطالب الرجل العادى بصورة تدعو إلى الدهشة .

ونحن الآن فى فترة من رد الفعل لأيديولوجية الثورة الروسية ، ولهذا فإن قدرتنا على الحكم عليها دون تحيز تشوبها العواطف المنفعلة التى أثارتها . فمزاياها ، بالنسبة لبعض الناس ، من الوضوح وأعمالها من الضخامة بحيث لا يستطيعون حتى أن يفكروا فى الثمن الذى اقتضته ، بينما كان الثمن ، بالنسبة لآخرين ،من البشاعة والضخامة بحيث أن مجرد فكرة المزايا والأعمال تطرح جانبا بوصفها غير ممكنة . وإن المتطرفين فى الحالتين أغبياء وخطرون فيما يتصل بالثورة الروسية كما كان الحال مع ثورة فرنسا أو طليعتها الحقيقية ثورة الإصلاح الدينى . فمهمتنا ، عندما نبحث طبيعتها ، أن نتعرف على الأسباب التى صبغتها بالصورة التى اتخذتها . وليس هناك من أدرك ضخامة حماقاتها وأخطائها ، بل وجرائمها ، مثل « لينين » مهندسها الأول . بيد أنه من الواضح بصورة مؤلمة أن كثيرا من هذه الحماقات والأخطاء والجرائم كانت إلى حد كبير نتيجة للسياسة التى اتبعها أعداؤها فى الداخل والخارج . ونحن لا نستطيع أن نفهم الثورة الروسية إلا بقدر إدراكنا لها بوصفها للمرحلة الأولى فى تحول جذرى للمبادىء الاجتماعية للمدنية الغربية . فإذا اعتبرناها شيئا أقل من ذلك نكون قد أخطأنا طبيعتها تماما .

وبطبيعة الحال لم يحدث هذا التحول ، حتى بوصفه للمرحلة الأولى ، بسرعة ، ولم يكن من صنع الروس وحدهم . فكل حركة الأفكار التى نطلق عليها التاريخ « الحديث » ساهمت فى حدوثه بصورة ما . فما كان ليتم بهذه الصورة لولا الثوره العلمية التى قامت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وما كان ليتم بالصورة التى هو عليها لولا أثر ما يسمى بالثورة الصناعية التى حدثت فى القرن الثامن عشر . كما أن « هوبز » و « ولوك » و « روسو » و « هيجل » وذلك التقليد الاشتراكى الذى يعد اسم « ماركس » أبرز

ما فيه ، جميعا ساعدوا فى التشكيل البطىء للأفكار والأساليب التى انتهى إليها هذا التحول فى صورته النهائية . ولكن دعنا نتذكر أيضا أن الرجال الذين وضعوا بذور البلشفية هم السلالة المباشرة لليعاقبة الذين كانوا يبشرون برسالتهم ، وأن هؤلاء الأخيرين وحدوا جهودهم ، عن طريق لجان المراسلة للثورة الأمريكية ، مع « المهيجين » ، الذين كانوا فى جيش « كروموبل » ، وأن هؤلاء بدورهم مدينون بالكثير جدا من عاداتهم للمبشرين المتطهرين المتجولين فى ذلك العهد . فعلى الرغم من أن الثورة الروسية ظهرت فى أمة منتشرة على نطاق واسع فى آسيا كما فى أوربا ، فهى ثورة أوربية فوق كل شىء . وقد وقعت فى روسيا أولا لأن المعارضة لمبادئها الرئيسية هناك كانت ، فى أعقاب هزيمة حربية ، أضعف من أن تنظم مقاومة فى وجه مطالبها . بيد أن العوامل التى أنتجتها تؤثر ، بطرق مختلفة ، فى المدنية الغربية كلها ، ولن تنتهى قوة اندفاعها حتى تواجه هذه العوامل بالعلاجات التى تتناسب وعمقها .

إن فترة طويلة من سوء الحكم وعدم القدرة – نتيجة لهذه الفترة من الحكم السىء – على إدراك سلامة الشكاوى الجدية مما يحيق بالشعب من ظلم ، وما ترتب على ذلك من تصميم أولئك الذين كانوا يحكمون على مواجهة هذه الشكاوى بالقمع بدلا من العلاج ، والإصرار على تشديد القيود عندما فشل القمع بدلا من البحث عن وسيلة شاملة لحل الموقف ، وما أدى إليه الإفلاس والفساد القاسى فى الداخل والهزيمة فى الخارج من انهيار إيمان الرجل العادى بقدرة حكامه وحسن نواياهم ، كل هذه كانت الأسس التى قام عليها إعداد المسرح للمغامرة الروسية . فقد دفعت حماقة النظام المعتدلين إلى القنوط ، ودفعت المتطرفين إلى التهور اليائس . وكان أولئك الذين يستفيدون من النظام قلة بالنسبة لمن يعانون منه ، بحيث أنه لما تبدد سحر سلطتهم التقليدية لم يكن لديهم من الوسائل ما يساعدهم

على الاحتفاظ بقوتهم . ودعنا نتذكر أنه فى روسيا فى سنة ١٩١٧ ، كما فى فرنسا سنة ١٧٨٩ ، كانت الأسس المعنوية لكل سلطة ممكنة قد تبخرت قبل أن يستولى الثوريون على الحكم بامد طويل . فقد أعيد تنظيم القوة السياسية عندما فقدت ، كما حدث ، كل المبادىء الروحية التى تضفى عليها الاحترام .

وذلك لأن حكام روسيا القيصرية كانوا قد انفصلوا عن رعاياهم مدة طالت بحيث لم يعودوا يعرفون مطالب هؤلاء الرعايا حتى عندما واجههم تعبيرهم عنها . ولعل الأرستقراطية كانت هناك ، كما كانت فى فرنسا ، أكثر الفئات ثقافة فى أوربا ، ولكن كما حدث فى فرنسا أيضا ،أدت السنون الطويلة من المناقشة المنفصلة عن مسئولية اتخاذ قرارات ، إلى شل إرادتهم بحيث لم يكن فى وسعهم عندما جاءت الأزمة أن يكوّنوا سياسة ما أو أن ينفذوها . وكان طبيعيا أن يسلموا مكانهم لرجال ، مثل لينين ، ممن لديهم الحكمة التى يتطلبها التخطيط والمهارة التى يتطلبها التصرف ؛ وأكثر من ذلك ، ممن شيدوا خططهم على أساس بصيرة فلسفية فيما يتعلق بتكوين المدنية التى اعتزموا أن يسيطروا عليها وطريقة عمل هذه المدنية . وقد انتصر البلشفى فى الثورة لأنه وحده استطاع فى غمار فوضى شاملة أن ينتزع تلك الثقة فى التوجيه والحزم فى السيطرة اللتين تتطلبهما كل حكومة حتى تصبح حكومة . ولم يكن لدى خصومه شىء يلجأون إليه سوى عادة الطاعة التقليدية التى كانت قد انهارت ، ووطنية تاريخية كانت الاعتداءات السابقة قد بددتها . بيد أن البلشفين عرفوا كيف يستعيدون كليهما . فعرضوا النظام فى مقابل الفوضى والأمل مقابل الخوف . وأعادوا رتابة العادة لناس كان الذعر قد أطار لبهم نتيجة لعدم اليقين والانهيار . واجتذبوا الرأى العام إلى جانبهم بواسطة المهارة التى أبدوها فى تشخيص مطالب الجماهير من ناحية وبواسطة ما أشاعوه من نشاط فى ممارستهم للسلطة .

ولا ريب أن البلشفيين كانت لديهم فرص كبيرة فى صالحهم . فالجهاز الحكومى كان قد توقف عن أداء وظيفته إلى حد بعيد . وجعل سوء المعاملة والهزيمة قوى الدفاع عن الدولة تفقد ولاءها للحكام الشرعيين ، وانتشر فى جميع أنحاء روسيا ذلك التذمر الثورى الذى بدا أنه قضى على عادة الطاعة التقليدية بضربة واحدة ، رغم أنه ظل فى الواقع فترة طويلة يتكون كما ظهر بوضوح فى سنة ١٩٠٥ . وكان البلشفيون حزبا يسوده نظام حديدى ، ودربته عبقرية « لينين » على مراقبة كل بادرة مهما صغرت فى الرأى العام بعناية . فكانوا وحدهم يعرفون ماذا تريد الجماهير . وكانوا وحدهم يتمتعون بالبصيرة التى جعلتهم يقدمون للجماهير ما تريده . وحصلوا على تأييدها لأنهم وحدهم كانوا يمثلون بالنسبة لها الأمل فى السلام والخبز . وكان يواجههم خصوم منقسمون فى مصالحهم وغير واثقين من اتجاههم . وبينما كان هؤلاء الخصوم يتناقشون استطاع البلشفيون أن يعملوا فاستولوا على السلطة لأنهم وحدهم من بين من كانوا يتصارعون من أجلها ثبتوا على فكرتهم فى طريقة الاستيلاء عليها وفى الأهداف التى يمكن استغلالها فى تحقيقها .

إن الاستيلاء على السلطة ، بطبيعة الحال ، شىء والاحتفاظ بها شىء آخر مختلف تماما . وليس هناك من يقرأ التاريخ العنيف للحرب الأهلية والتدخل فى الاتحاد السوفييتى ولا يتأثر بما حققه احتفاظ البلشفيين بالسلطة من أعمال فى جميع الاتجاهات . فقد كان عليهم أن يرتجلوا أداة إدارية وأن يبنوا جيشا وينظموه ، وكان عليهم أن يعالجوا مجاعة وأمراضا انتشرت فى كل مكان ، وكانت وسائل الاتصال نفسها قد انهارت فى مناطق واسعة من أقاليمهم ، وفى كل مكان قامت شعوب عانت اضطهاد « روسيا الكبرى » تؤكد حقها فى وجود مستقل . وكان عليهم أن يواجهوا ألمانيا ، بينما أولئك الذين كانوا يوما ما حلفاء القيصر يحتلون بعض أقليمهم ويسلحون أعداءهم

فى الداخل ويمدونهم بالمال ، واختفت التجارة الخارجية إلى حد بعيد ، بينما فرض على الدولة الجديدة حصار قاس . ولابد من أن القدرة على الاحتفاظ بالسلطة فى تلك الأشهر الأولى للنظام قد بدت فى أضعف حالاتها ، خاصة لأولئك الذين كان بيدهم مصائر الأمور .

ومع ذلك فقد نجحوا ، ويمكن القول بأن نجاحهم يرجع أساساً إلى ثلاثة أسباب . فأولا وقبل كل شىء نجحوا لأنهم حملوا لجمهرة الروسيين أول شعاع من الأمل بعد قرن من سوء الحكم فى التسلط على حياتهم نفسها . وليس هناك من يستطيع أن يحلل القرارات التى أصدرتها الحكومة البلشفية فى تلك السنة الأولى الخطيرة من تاريخها دون أن يحس بشىء يشبه الرهبة نحو زعمائها. فالأمر لا يقتصر على ما أبدوه من عمق فى فهم حاجات المحكومين ، ولا سعة الأفق التى تصرفوا بها ، بل يشمل أكثر من ذلك اتساع الآفاق التى فتحوها للمواهب – وهنا يبدو الشبه بسنة ١٧٨٩ واضحاً – والعبقرية التى استعملوها فى توجيه النزعات الخلاقة التى لاقوها ، كما حدث فى سنة ١٧٨٩ أيضا . ولم يبدوا بمعزل عن أولئك الذين تحت حكمهم ، بل كانوا منهم ومعهم . وكانت لديهم البصيرة ليشركوا معهم فى مغامرتهم تلك الفئات الاجتماعية الجديدة ، العمال والفلاحين ، الذين تعلموا فى حقولهم ومصانعهم وفى الجيش وفى « السوفيتات » تحمل مسئولية ممارسة السلطة وتكونت لديهم مصلحة فى النظام من مشاركتهم فى حكمه . هذا بالإضافة إلى أن تجزئة الملكيات الضخمة وتجريد الطبقة الرأسمالية من ملكيتها على نطاق واسع منح الفلاحين إحساساً بالتحكم فى مصيرهم لم يسبق لهم أن شعروا به قبل ذلك . ومما يجدر ملاحظته أنه فى غمرة الدمار الذى خلفته الحرب الأهلية والمجاعة فى الفترة الأولى من ثورة أكتوبر ظل المراقبون يقررون باستمرار أن الشعب كانت تجتاحه موجة من نشوة الابتهاج . فقد كانوا يشعرون بأنهم يعيشون فى عهد عظيم ويموتون فى سبيل أهداف عظيمة . ويبدو أنه حتى قيام الديكتاتورية

عقب محاولة اغتيال لينين لم يحرمهم من إيمانهم بأن أمامهم عهدا جديدا من الحرية الواسعة .

وإنى أعتقد أن هذا كان السبب الأول فى احتفاظ البلشفيين بالسلطة ، وأن السبب الثانى كان التدخل الأجنبى . وقد يكون من المشكوك فيه أن يكون هذا التدخل قد بلغ فى الواقع حدا يحتمل معه أن يكون كافيا للقضاء على النظام الشيوعى ، وهذا الأمر له مغزى كبير فى ذاته لأن السبب فى عدم الكفاية كان بلا ريب ، خاصة فى بريطانيا ، شدة المقاومة العميقة التى أبداها العمال المنظمون ضد هذا التدخل . فقد نظروا بريبة شديدة إلى الهجوم على أول ثورة اشتراكية فعالة فى العالم بواسطة سياسيين كان دافعهم الأول حماية الملكية الخاصة . إن ذلك الرصيد من الشعور الطيب بين العمال ، الذى نجحت الحكومة السوفيتية فى الحصول عليه بسرعة والذى ما كان ليستطيع تبديده الا أخطاؤها ، هو عامل من العوامل التى كان على كل حكومة رأسمالية ، وخاصة الديمقراطية ، أن تأخذه فى الاعتبار باستمرار . فلم يحدث أبدا أن أثارت أية حكومة أجنبية لدى العمال فى البلاد الأخرى اهتماما وحماسة مماثلين . وقد ساعد التدخل الأجنبى البلشفيين بصورة هائلة لأنه أثار لدى الشعب الروسى ، حتى بين الكثيرين ممن كان موقفهم غامضا أو عدائيا ، ذلك الاحساس العميق بالقومية الخاصة وذلك الشعور الوطنى الذى تثيره فكرة حكومة يفرضها الأجنبى ، بصورة تكاد تكون غريزية . ومن المحتمل أن البلشفيين كانوا يستطيعون الاحتفاظ بالسلطة حتى بدون تدخل أجنبى . ولكن عندما وقع ، على نطاق مزعج وليس حاسما ، كان فيه عون لهم وليس عقبة .

وكان العامل الثالث فى نجاح البلشفيين هو طابع عملاء الثورة المضادة فى روسيا ، فالمجتمع المنهار لم يستطع أن يضع فى مواجهة عبقرية « لينين »

وزملائه سوى مجموعة متتالية من المغامرين السيئين الذين لم يكن لديهم أي برنامج يتقدمون به سوى إعادة النظام الذى قامت الثورة احتجاجا شاملا ضده ، بصورة ما ، والذين لم يكن لديهم من وسيلة لتنفيذ ما يريدون سوى الإرهاب الفظيع وإراقة الدماء بوحشية . فحينما ذهبوا أشاعوا بين النـاس الـكراهية لما يمثلونه ، وولدت أساليبهم فى مناطق شاسعة من البلاد إعتقادا جازما بأن البلشفيين هم مخلصوهم من انتقام هؤلاء العملاء البشع. ان البلشفيين قد يمثلون الإرهاب الأحمر ، ولـكن ذلك كان مقرونا بأهداف عظيمة خلاقة تستطيع الجماهير أن تفهمها بادرا كها العادى . فقد بدا أن الارهاب الأبيض لم يكن له من هدف سوى الارهاب نفسه ، وكان معنى دوامه المحتمل عودة حالة من العبودية السابقة تدفع فيها الملايين ثمنا غاليا لقاء لحظات حريتها القصيرة. ولم تبد الرجعية ، حتى فى أحلك لحظات الثورة الفرنسية ، قاسية وبشعة بالصورة التى ظهرت بها إبان الحرب الأهلية فى روسيا . فقد كان تقدم للغامرين يماثل فى فظاعته الانتقام الذى انزله « تييه » و « جاليفيه » بأهالى باريس بعد « حكومة الـكوميون » فى سنة ١٨٧١ ، وعلى نطاق أوسع كثيرا . فالبيض بما اتبعوه من سياسة جعلوا الثورة تبدو حقيقة شعبية . اذ أضفوا عليها قوة دافعة عاطفية جعلتها تسمو على كل الفوضى والمجاعة والأمراض التى صاحبت تطورها الى النصر .

وينقسم تاريخ الثورة الروسية بعد انتهاء الحرب الأهلية إلى ثلاثة فترات بصورة طبيعية . فهناك الفترة التى انتهت فى سنة ١٩٢٤ بموت « لينين » ، وهى الفترة التى هيأ « لينين » للثورة خلالها وسائل تماسكها . وهناك الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ التى توقف فيها كل تقدم فعال بينما عانى البلشفيون فيها آثار الانقسام فى النزاع على السلطة بين « ستالين » « وتروتسكى » . وهناك أخيراً الفترة منذ سنة ١٩٢٧ التى شرع فيها الاتحاد السوفييتى ، وقد تركزت جميع مقاليد السلطة الفعالة فى يد « ستالين » ،

فى تنفيذ برنامج ضخم من التنظيم الجماعى والتصنيع بسرعة وعلى نطاق لم يشهد لها مثيل فى أى مجتمع آخر من قبل . إن معدل التغيير فى هذه السنوات لم يعرف له مثيل فى الواقع باستثناء الفترة التى شهدت بداية استغلال المصادر الهائلة فى قارة أمريكا الشمالية .

وينبغى علينا أن تتجنب إغراء المقارنة بين هذه المراحل ومراحل تاريخ أية ثورة سابقة ، فظروف الثورة الروسية تجعل لها طابعا فريدا . فالتعامل مع عدد هائل من السكان كان معظمهم من الأميين وغير متعودين على الأساليب الفنية للآلة ؛ ولم شعث مجموعة من القوميات المختلفة وتوحيدها وحدة فعالة ، وهى قوميات لا يدور بخلد الكثير منها حتى معنى المدنية الغربية ؛ وبناء قوى فعالة دفاعية عظيمة تستطيع الوقوف فى وجه أى مجهود تقوم به الدول ذات الشعور المعادى لاستغلال ضعف المجتمع ؛ والسير بسرعة فى اكتشاف موارد روسيا واستغلالها دون الالتجاء إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تنميتها ؛ والاحتفاظ بولاء الجماهير للنظام دون أن يسمح للناس بأن يكونوا على ثقة من استمرارهم فى الحصول على مستوى فى الاستهلاك يماثل حتى ما تعودوا عليه إبان القيصرية — أى إقناعهم بتأجيل إشباع رغباتهم الحاضرة عن طريق بذر الإيمان العميق فى نفوسهم بأن المستقبل يحمل لهم فى طياته مزايا عظيمة ؛ والقضاء على عادات متأصلة لمجتمع يقوم على الحيازة خاصة بين الزراعيين من السكان الذين يؤمنون بالفردية إيماناً عميقاً ؛ والابتكار والقيام بتجارب باستمرار على نطاق لا يترك احتمال الخطأ فيه سوى أضيق مجال للسلامة ؛ وتلمس الطريق فى خضم التعقيدات الدبلوماسية التى كانت فى أحسن حالاتها لا تتسم بالود ، وفى أسوأ حالاتها كانت عداء فعالا ؛ وإقناع الطبقة العاملة فى جزء كبير من العالم ، من جراء هذه الأخطار ، بأنه يجب عليها أيضاً أن تدافع عن مصالح الثورة الروسية ؛ وبناء جهاز إدارى للدولة الجديدة يمكن أن يثق فيه الناس ؛ وإثارة المواهب

التى تتناسب مع ضخامة للغامرة وتدريب هذه المواهب ، وتأكيد ولاء هذه المواهب وإخلاصها ، أثناء تدريبها ، للنظام بحيث تكون صالحة لبناء المدنية الجديدة التى تتضمنها مبادىء البلشفية ؛ كل هذه كانت مهام جبارة فى جميع الاتجاهات ولم يكن ليستطيع تصور خطوطها الأساسية سوى رجل له جرأة « لينين » فى التصور وخصوبة ذهنه وشجاعة إرادته المسيطرة . ويمكن القول أيضاً بأن ما تحقق فى جميع الاتجاهات إبان حياته لا يقل عما حققه أى رجل دولة ثورى آخر من أحلامه . إن ذلك يعطيه حقاً لا جدال فيه لأن يعتبر أحد الشخصيات الأولى فى التاريخ الحديث .

واعتقد أن تجربة الثورة الروسية أثبتت بعض الأمور المعينة بما لا يدع مجالا للشك . وبعض هذه الأمور كانت بطبيعة الحال معروفة تاريخيا قبل هذه الثورة ولم تفعل الثورة سوى أنها أكدت حقيقتها ؛ وبعضها الآخر جديد ، ولعل جدتها هى التى يتألف منها مغزى الثورة الحقيقى . فقد أيدت الثورة التجارب السابقة من أن الثورة تطلق قدرا هائلا من المواهب الجديدة من عقالها ، وهى مواهب لا تجد مخرجا للتعبير عن نفسها تعبيرا فعالا فى أى ظروف أخرى . فكما أن « كرومويل » و « آيرتون » و « ليلبورن » و « ونستانلى » ما كانوا ليظهروا حتى على هامش التاريخ لولا الحروب الأهلية فى القرن السابع عشر ، كذلك لولا الثورة الروسية لظل « لينين » و « تروتسكى » منفيين شريدين يتنقلان بين عواصم أوربا المختلفة ، ولظل ستالين متآمرا مغمورا لا يساوى أكثر من بضع كلمات فى الصحف لارتكابه مخالفة جريئة ضد قوانين الملكية .

بيد أن هناك ما هو أكثر من ذلك . فإن الثورة لم تكشف الغطاء عن قدرات كبيرة فى القيادة لدى أشخاص ظلوا حتى ذلك الوقت مجهولين فحسب ، فذلك أمر مألوف فى الثورات . بل أهم من ذلك كثيرا أنها أظهرت أمرا هو أيضا تأكيد حيوى لما ظهر من التجارب الماضية ، وهو أن أى

تغيير يؤدى إلى توسيع قاعدة السلطة فى المجتمع يهيىء فورا الدليل على أن عدد السكان الذين لديهم القدرة على النشاط الخلاق أكبر بكثير جدا مما يفترض الناس وجوده متأثرين بعلاقات الإنتاج السابقة على التغيير . فمنذ سنة ١٩١٧ أصبح واضحا أن القوة التى تكمن فى تهيئة الفرص للعمل فى الاتحاد السوفييتى ، كما هى فى كل شعب آخر بلا ريب ، تثير قدرات هائلة من الجلى أنها لا تنضب طالما ظلت الفرص موجودة . ومنذ سنة ١٩١٧ لا يكاد يوجد فعلا قرية واحدة فى الاتحاد السوفييتى لم تخلق ، فى نطاق حاجاتها ، زعيمها المحلى الذى يستطيع كما استطاع هامبدن فى انجلترا أن يدفعها إلى بذل جهود لم يكن هناك من يعرف أنها تستطيع أن تبذلها . وهذه القدرة فى الاستجابة لا تقتصر على أية ناحية خاصة من نواحى النشاط . فكلما اتسع نطاق إثارتها كانت الاستجابة أكمل .

وذلك لأن الإحساس باتساع آفاق الفرص أمام شعب كان حتى ذلك الوقت محصورا داخل نطاق ضيق من الفرص لابد أن يثير أفضل ما فى روح الشعب . وليس هناك مايسمح بانكار أن ذلك قد حدث فى الاتحاد السوفييتى على نطاق هائل . فهناك أدلة كافية على أنه كان هناك تنظيم مقصود للسبل التى تجعل أقل المواطنين شأنا وفى أكثر المناطق تخلفا يحسون بوجود فرص جديدة أمامهم ، فى نفس الوقت الذى كانت تخلق لهم فيه هذه الفرص . فالنطاق الذى نظم التعليم عليه ، مثلا ، لم يمنح الملايين إحساسا بالتراث الثقافى الذى حرم عليهم من قبل فحسب ، بل إنه منحهم أيضاً قدرة التعبير الواضح عما يريدون ؛ أى القدرة على توضيح حاجاتهم — وهى القدرة التى تعد جوهر الحرية . ومما هو جدير بالذكر أن هذا المجهود التربوى امتد إلى شعوب لم تكن تدرك قبل ذلك حتى مجرد مزايا اللغة المكتوبة مثل شعوب القوقاز والمناطق القطبية . وليس فى تاريخ الإدارة الاستعمارية ما يمكن مقارنته ولو من بعيد بما حققه السوفيت فى هذا المجال ، فجهود

بريطانيا العظمى فى الهند ، حيث أُتيحت لها فرصة مماثلة مدى قرن و نصف ، تعد ضعيفة وحقيرة بالمقارنة . كما لا يمكن تفسير هذا الفرق إلا بأن الفلسفة الاجتماعية للبلشفيك جعلتهم يهتمون اهتماماً مباشراً برفع مستوى الشعوب المتخلفة التى يحكمونها بينما جعلت الفلسفة الاجتماعية للإمبريالية البريطانية كل تقدم ثقافى فى الهند موضع ريبة بوصفه تحدياً واضحاً لسيطرة بريطانيا باعتبارها دولة أجنبية هناك .

ولم يحدث فى التاريخ شىء ما يماثل ولو بالتقريب النطاق أو السرعة اللذين تم بهما التقدم السوفيتى فى التعليم . فقد اقتضى تشييد هيكل النظام التربوى البريطانى الحديث أكثر من قرن ومع ذلك لم تزل مراحله المتقدمة مقصورة على نسبة صغيرة من السكان . بيد أن ما حدث فى بريطانيا دليل واضح على أن نسبة الذين يستطيعون من أطفال الأمة ان يستفيدوا من مرحلة تربوية أكثر تقدما هى أكبر بكثير من النسبة الحالية لمن يستطيعون الوصول اليها فعلا. ومن الأهمية بمكان ادراك أن العائق الوحيد الذى يحول بينهم وبين الوصول هو الآثار الاجتماعية لنظام الملكية البريطانى، وإن وجهة نظر السوفيت فيما يتعلق بالتربية خالية تماما من مثل هذه الآثار ؛ واعتقد أننا لا نعدو الحق حينما نقول أنه ، باستثناء حوالى اثنتى عشر ولاية من ولايات الاتحاد الأمريكى ، اصبحت الفرص التربوية فى الاتحاد السوفيتى اليوم أفضل منها فى أى بلد آخر فى العالم . ولا تعنى هذه الفرص مجرد وجود قدرة أكبر على إبراز المواهب التى يمكن أن توجه إلىخدمة المجتمع فحسب، بل تعنى أيضاً أن نسبة أولئك الذين يفشلون فى تحقيق رغباتهم تقل إلى حد كبير . وهى دليل على رغبة شديدة ، أبعد مدى مما يبدو فى أى بلد فى العصر الحديث ، من جانب حكام الإتحاد السوفيتى فى تدريب القدرات واستغلالها .

وقد سار هذا المجهود التربوى العظيم جنبا إلى جنب مع مجهودات ضخمة فى مجالات اجتماعية أخرى . فقد تم تحرير المرأة من وضعها الأدنى على نطاق

يدعو إلى الإعجاب . ومن المحتمل أن الاهتمام بصحة العمال وسلامتهم فى الحقل والمصنع ليس أفضل فى نوعه من أحسن ما تم فى أكثر الدول الغربية تقدما ، ولكن ما تم فى هذا الميدان لا يعد حسنا بمقارنته مقارنة نوعية فحسب ، بل إنه أيضا تم بسرعة ما كان ليتصورها إنسان فى أى مجتمع رأسمالى . فهنالك كان من المحتمل أن تحارب كل مرحلة من مراحل هذا التطور كما حورب « قانون المصانع » فى بريطانيا العظمى وكما يحارب حتى الآن إلغاء عمل الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان أساتذة الجامعات ورجال الفكر يجهدون عقولهم لإثبات إما أن هذه الخطوة أو تلك غير مرغوب فيها فى ذاتها ، أو أن الموقف الاقتصادى لا يتحمل الدخول فى مثل هذه التجارب الكبيرة رغم أنها مرغوب فيها .

وكان للتخطيط فى إنتاج السلع لاستهلاك المجتمع نتائج أخرى تدعو إلى الإعجاب . فقد سار فى ظل ظروف خاصة بعضها حسن وبعضها سيء . فتجريد الرأسماليين وأصحاب الأراضى من أملاكهم كان يعنى أن المصالح القائمة التى يعرفها العالم الرأسمالى لا تقف عائقا يحول دون الوصول إلى قوى الإنتاج ؛ وقد أدى هذا إلى معدل فى الاستغلال لا يقارن به شيء سوى فتح القارة الأمريكية ؛ كما أن هذا التجريد جعل فى الإمكان وضع حد للاعتماد على دافع الربح بوصفه باعثاً على بذل المجهود المنتج .

ولا جدال فى أن نتيجة هذه الحرية كانت ذات فائدة اجتماعية هائلة . فقد كانت تعنى أنه صار من الممكن فى تخطيط المجهود الإنتاجى تركيز الاهتمام على الحاجات الاجتماعية لا على الطلب . وصحيح أنه بالنظر إلى كل ما يحيط بمثل هذه التجربة الهائلة من قيود ، ونتيجة لهذه القيود ، وضعت فى التطور الاقتصادى للاتحاد السوفيتى أولويات للأشياء الأكثر أهمية من غيرها . فإنتاج السلع لا يخضع هناك لذلك الأمل فى الربح عن طريق المخاطرة الذى يغرى جشع صاحب رأس المال الخاص . فليس للأفراد أهمية

على أساس ما يملكون . كما أنه ليس صحيحاً بكل تأكيد أن نقول ، كما جاء في العبارة الاشتراكية المشهورة ، إن السلطة على إدارة الأشياء قد حلت محل السلطة على الأشخاص . ولكن صحيح أن نقول إنه ، في النطاق الاقتصادي الضيق يوجد في الاتحاد السوفيتي أساس للحرية الاقتصادية بين الجماهير أكثر سلامة مما تمتعوا به في أي مكان آخر في الماضي .

وهناك لذلك سببان . فبعضه يرجع إلى أن معدل استغلال موارد البلاد قضى على الخوف من شبح البطالة في حياة الناس ، ففي الوقت الذي يقض فيه هـــذا الخوف الدائم مضاجع الملايين حالياً في المدنية الرأسمالية لا يقتصر الأمر على أنه اختفى من الاتحاد السوفيتي فحسب ، بل لم يعد هناك من سبب يدعونا أن نفترض ، على أي أساس من النظريات ، أنه سيعود إلى الظهور ثانية بوصفه عاملا يجب أن يؤخذ في الاعتبار . والسبب الثاني في انتشار هذا الإحساس ، في اعتقادي ، هو الإحساس بأن الملايين في كل مزرعة ومصنع يشتركون في خلق الظروف التي يعيشون في ظلها ؛ وهناك بمعنى له خطره لا تعرفه البلاد الرأسمالية ، بدايات فعالة للحكم الدستوري في الصناعة . فقواعد العمل في المشروعات لا توضع على هوى أصحاب أعمال يملكونها ويستطيعون إدارتها بطريقتهم الخاصة ولأغراضهم الخاصة دون قيود سوى تلك التي تستطيع النقابات أن تفرضها . إذ أن القواعد هي حقيقةً نتاج مناقشات يشترك فيها العمال والإدارة . ولا ريب في أن عدم وجود دافع الربح ، في حدود قبولنا العادي لهذا المصطلح ، يؤثر تأثيراً لا ريب فيه في جعل المناقشة تأخذ صورة تبادل الرأي في الوصول إلى حلول تحقق رضى مشتركا ، وهو ذلك النوع من الحل الوسط الذي يمنح الناس الإحساس بالحرية لأنهم يجدون إرادتهم ممثلة في كل من الحل الذي انتهى إليه وفي الطريقة التي اتبعت في الوصول إليه ، أكثر كثيراً مما هو الحال في المفاوضات الصناعية حتى في أكثر البلاد الرأسمالية تقدما . إن الدافع

السوفيتى للوصول إلى حل يتفق عليه الخلاف أكبر بكثير منه فى الخلافات الصناعية أو الزراعية فى بريطانيا مثــلا ، أو فى الولايات المتحدة ، كتلك التى تحدث فى العلاقة بين الإدارة والعمال فى مناجم الفحم فى الأولى ، أو بين عمال مشروع « الوادى الإمبراطورى فى كاليفورنيا » فى الثانية .

وللحكومة السوفيتية أن تفخر بشىء آخر فى هذا الميدان . فدافع الربح ، بالمعنى الـكلاسيكى ، قد اختفى ، على الرغم من أن هناك فروقا كبيرة فى الأجور مرجعها الوظيفة وليس الملـكية . بيد أنه يحق لنا القول بأن عدم وجود دافع الربح قد عوضته بما فيه الـكفاية وأكثر الدوافع التى حلت محله . فمن ناحية تحقق ذلك عن طريق عائد من الأجر يتناسب بدقة مع الوظيفة والإنتاج ، ومن ناحية أخرى هو نتاج تقدير جديد له أهميته لـكرامة العمل ، ومن ناحية ثالثة يرجع إلى أن العمل الممتاز فى الصناعة والزراعة هو أحد السبل المهمة للحصول على القوة السياسية . بينما الثروة فى الاقتصاد الرأسمالى هى الوسيلة التى لا تقارن بها وسيلة أخرى إلى القوة بحيث أن أولئك الذين تجذبهم الفرص من نوع آخر قلة ضئيلة . أما فى الاتحاد السوفيتى فإن الثروة تنافسها على الأقل ستة سبل أخرى إلى القوة تجذب كل منها عدداً مساويا من الناس على الأقل ، مما أدى إلى أنه صار من المستطاع استثارة المجهود الضرورى للمحافظة على الغرض الاجتماعى دون الالتجاء إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات كما هو الحال فى اقتصاد رأسمالى ناضج .

وهناك ميزات أخرى للنظام ينبغى أن نوليها تأكيداً . فليس هناك من أية ناحية نظرت ، أسوأ من وضع العـلم فى الاقتصاديات الرأسمالية فى مراحل انـكماشها ؛ بينما النظام السوفيتى ، أيا كان قصوره ، يستطيع أن يوجه تخطيطه نحو الوفرة لا نحو التقييد، إذ أنه ليس مضطراً إلى التفكير، فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، على ضوء توفير الربح لملاكٍ أفراد تختلف مصلحتهم عن مصلحة المجتمع فى مجموعه ، وقد تـكون مضادة لها أحيانا .

وحتى إذا أدخلنا فى اعتبارنا أن التجربة الجديدة لإمكانيات العلم بين عامة الناس قد أضفت على ما يتوقع له من نتائج تلك الرهبة التى كانت تحيط بها فى أوروبا فى القرن السابع عشر، فإننا لا نزال على صواب إذا قلنا إن الوظيفة الاجتماعية للعلم ، أى دوره بوصفه الخادم الذى لا غنى عنه للإنسان ، تتحقق بصورة أوفى فى الاتحاد السوفيتى ويتسع المجال أمامها ، نسبيا ، أكثر مما هو الحال ، أو حتى مما يمكن أن يكون ، فى المجتمعات الرأسمالية . لأن العامل لا يحس بأن التقدم الفنى مما يهدد أمنه ، ومن ثم لا يوجد لديه ذلك العداء نحو المخترعات الجديدة الذى ينتشر كالوباء فى المجتمع الرأسمالى . كما لا توجد تلك المصلحة فى إخماد الاكتشاف العلمى التى لابد لصاحب المشروع الذى يعيش على الربح أن يحس بها . والأدلة على تشجيع العلماء كثيرة فى كل مكان وتهيأ لهم الفرص فى العمل على مستوى يصعب منافسته فى البلاد الرأسمالية كما أنها ذات مغزى يصعب وجوده فى هذه البلاد .

وهناك ناحية واحدة أخرى فى الظروف السائدة فى السوفيت جديرة بالذكر . فما من امرىء بحث عن كثب الإدارة السوفيتية للعدالة « باستثناء ميدان الجرائم السياسية » يستطيع أن يشك فى أنها فى مستوى أرقى من معظم البلاد الأخرى فى التجائها إلى التجريب من ناحية وفى إنسانية مدخلها من ناحية أخرى . وإذا كانت طريقة إدارة المحاكم والسجون دليلا حياً على درجة المدنية كما أعتقد ، فإن هذا الأمر من الأهمية بالمكان الأول .

إن ما فعله الاتحاد السوفيتى هو أنه عزا الجريمة ، فى جميع مراحلها ، إلى البيئة الاقتصادية التى تعد الجريمة تعبيراً عنها إلى حد كبير جداً . وقد جعل هذا فى وسعه أن يعامل المجرم بوصفة ضحية للمجتمع أكثر منه عدوا له ، وأن يشرع فى إصلاحات للسجون على نطاق أوسع بكثير فى نتائجه الاجتماعية من أى شىء مماثل فى المدنيات الأقدم عهداً . إن أى شخص يدان فى جريمة من الجرائم العادية فى الاتحاد السوفيتى لديه فرصة فى الرجوع عادة

إلى الحياة العادية أوسع منها فى أى مكان آخر ؛ كما أن ذلك المطلب التاريخى، فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون ، تحقق هناك ، باستثناء الجرائم السياسية أيضاً ، بصورة ملموسة أكثر من أى بلد آخر أعرفه . فالقضاء والدفاع معاً يبديان اهتماما أكثر حيوية ودواما بتحسين الإجراءات القضائية أكثر مما أبداه أى شخص فى أوروبا الغربية منذ « جيرمى بنتام » . وليس من المبالغة أن نقول أن بقية العالم يجب أن تذهب إلى الاتحاد السوفيتى لتتلقى دروسا فى هذا الميدان .

إنى أعتقد أن هذه الإصلاحات عظيمة من أية ناحية نظرت إليها ، ولن نكسب شيئاً إذا نحن أنكرناها . بل إن تقديرها حق قدرها أمر لابد منه إذا أردنا أن نرى الثورة الروسية على حقيقتها ؛ وأن نفهم فى نفس الوقت ، وهو أمر لا يقل أهمية ، السبب فى ما اكتسبته من نفوذ عميق على الطبقات العاملة فى البلاد الأخرى . ومما لا ريب فيه أن الثمن الذى اقتضته هذه الإصلاحات كان هائلا،وسأتناول بالبحث طبيعة هذا الثمن وآثاره ، ولكننا إذا أردنا أن نضع ذلك وضعه الصحيح يجب علينا أن نعترف بأن هناك إصلاحات ضخمة فعلا . ويكاد يكون من المؤكد فى اعتقادى أنه بدون هذه الإصلاحات ما كانت تقوم للنظام قائمة فى وجه ما صادفه من صعوبات داخلية وخارجية .

فمن الصحيح ، بصورة عامة ، أن أسوأ أخطاء النظام وجرائمه لم تقنع الجماهير بنبذ معتقدين بذاتهما . فالجماهير تؤمن أولا بأنها تعيش فى ظل نظام مبدؤه الأساسى أسمى من المبدأ الأساسى لأى من المدنيات الأقدم عهداً . وهم يؤمنون ثانياً بأن من حقهم أن يتفاءلوا فيما يتعلق بمستقبله . وأهمية هذين المعتقدين واضحة ، وليست أقل الأسباب فى أهميتهما أنهما يشبهان الحالة المزاجية المقابلة التى سادت فرنسا وانجلترا فى أعقاب ثورتيهما . لأنهما يعنيان ، فيما أرى ، أنه أيا كان سلوك الأفراد من زعماء السوفيت أو ،

مصيرهم ، فإن النهاية البعيدة للثورة قد تبلورت بوصفها جزءا من الآمال الدائمة التى استقرت فى نفوس الجماهير ؛ وأيا كان من يتولى زعامة الاتحاد السوفيتى لابد أن يضع هذه الآمال موضع الاعتبار الكامل . فهكذا نجد أن الأغراض الاجتماعية والاقتصادية لثورة « كرومويل » ظلت قائمة بعد انهيار الثورة السياسية بعودة الملكية . وهكذا أيضاً لم يكن أى حكم فرنسى بعد سنة ١٧٩٤ يستطيع أن يدوم طويلا إذا لم يعمل على تلبية مطالب التراث اليعقوبى .

وينبغى حتى نبين الثمن الذى دفعه الاتحاد السوفيتى فى مقابل ما حققه أن تكون لدينا فكرة واضحة عن الظروف التى واجهت مؤسسيه . لقد كانت بين أيديهم بلد لا يكاد أهله يعرفون القراءة ولم تمسسها المدنية الغربية إلا إلى حد ضئيل ، بلد لم يتعود إلا على نوع من الحكم الاستبدادى نصف بيزنطى ونصف شرقى . وكانت الطبقة الوسطى الصناعية لا تمثل سوى جزءا لا يكاد يذكر من مجموع السكان الذين تتكون أغلبيتهم الساحقة من الفلاحين. وكانت روسيا القيصرية قد بدأت ثورتها الصناعية لتوها ، وكان جزء كبير مما لديها من معرفة معينة يعتمد على التوجيه والسيطرة الأجنبيان .

وكان الذين صنعوا الثورة يعتزمون تطبيق المبادىء الماركسية . فأقاموا فترة ضرورية من الديكتاتورية الحديدية على النمط الماركسى . ولكنهم اعتقدوا أنها ستكون ديكتاتورية العمال ضد الطبقة المالكة وخاصة الرأسمالية، وكانوا واثقين أن ضرورة الديكتارية ضرورة انتقالية فحسب ؛ وأنه متى استتب الأمر للملكية الاشتراكية فستنبثق ديموقراطية عمالية بصورة طبيعية . ولا يقل أهمية عن ذلك إيمانهم العميق بأن ثورات على نمط ثورتهم ستقوم فى الغرب . وسيؤدى نشوبها ، لا إلى تقوية دعائم الاتحاد السوفيتى فحسب ، بل إن الأمن الذى ستوحى به سيخفف أيضا — أكثر من أى شىء

آخر — من آلام ميلاد النظام الجديد . وافترضوا فى عمال العالم سيكلوجية موحدة ستؤدى إلى عمل موحد .

ومن الأهمية بمكان أيضا أن ندرك مدى الاختلاف الكبير بين زعماء البلاشفة والزعماء الاشتراكيين الغربيين فى طريقة تناولهم للمسائل وفى عاداتهم، وكذلك مدى انغماس البلاشفة فى التقليد التآمرى بسبب ضرورات ظروفهم . فقد كان لينين وتروتسكى معروفين لدى اللجنة التنفيذية « للدولية الثانية » . ولكنهما كانا غير معروفين فى مؤتمراتها ولم يكن لهما فى أى وقت قدر من القوة يعطيهما أغلبية فيها . وكثير من الزعماء البلاشفة ، وخاصة ستالين ، لم يكن لهم أية معرفة بالاشتراكية الأوروبية الغربية ولا إدراك لما قد تعنيه حركة بنيت داخل إطار من التقاليد الدستورية . ولم يدرك سوى القليلين منهم فى أى وقت من الأوقات أهمية الديموقراطية السياسية ، وذلك لسبب بسيط هو أنهم لم يتأثروا بعمق مطلقا فيما تعرضوا له من تجارب مباشرة بوقع الديموقراطية السياسية سواء فى المجال العملى أو النظرى . لقد رأوها من الخارج فقط ، وكانت رؤيتهم لها أوضح ما يكون ، كما هو ظاهر من حالة لينين ، على ضوء الإخفاق المرير الذى عاناه ماركس وانجلز ، بصفة مستمرة من انهيار آمالهم فى قرب نشوب الثورة . وليس أقل من ذلك كله أنهم لم يدركوا ، كما لم يدرك ماركس وانجلز أهمية عادة الحكم الذاتى وما تنطوى عليه من حيوية . لقد جنحوا باستمرار إلى النظر إلى الحركة الاشتراكية فى أوروبا الغربية عامة ، وفى إنجلترا بصفة خاصة ، على ضوء تجربة روسية غريبة عنها إلى حد كبير .

وقد كانت هذه التجربة عنصرا أساسيا بالنسبة للأسلوب البلشفى . فقد دفعتهم إلى الاعتماد ، لا على الطرق الديموقراطية الخاصة بالتنظيم الحزبى ، ولكن على سيطرة فعالة على حركتهم بواسطة مجموعة محترفة من الثوريين المنظمين تماما الذين أمضوا حياتهم فى التآمر . فكانوا نادرا ما يعملون فى

وضح النهار ، إن حياتهم كانت معركة طويلة مع البوليس السرى . لقد كانوا يجمعون بين إرادة جارفة نحو القوة وريبة عميقة فى كل وجهة نظر تختلف عن وجهة نظرهم مهما كان الاختلاف طفيفا . كما تعودوا على الطاعة العمياء بلا أدنى تردد ، واعتبروا الأخطاء الفكرية جرائم خطيرة . وليس فى كتاباتهم مايصممون عليه بصورة أوضح من إدراكهم أنهم يجب ألا يكرروا الأخطاء التى حدثت فى حكومة الكوميون فى باريس التى عزوا إخفاقها أولا وقبل كل شىء إلى الضعف الديموقراطى . إنهم كانوا أركان حرب جيش ثورى ، وكانت مهمة الجنود الذين تحت قيادتهم هى الطاعة .

وينبغى أن نقول إن آراءهم كان لها مايبررها تماما على ضوء ظروف روسيا القيصرية ، فقد كانوا يتعاملون مع شعب لم يتعود الحكم الذاتى . وكانوا يقاتلون رجالا ما كانوا ليظهرون نحوهم أية رحمة لو أنهم ترددوا لحظة ، كما يدل على ذلك بوضوح تاريخ الحروب الأهلية . وأعتقد أنهم كانوا مرغمين إما على نبذ فكرة وقوع الثورة الاشتراكية فى أوروبا وإما أن ينبذوا الدكتاتورية . وكانت مشكلتهم الرئيسية فى سنة ١٩١٧ هى تدعيم السلطة أكثر منها الاستيلاء عليها . ولهذا السبب وضعوا أملهم ، وخاصة لينين ، فى ثورة أوروبية لم تقع . وكان لعدم نشوبها نتائج ضخمة . فقد شجعت جميع القوى التى كانوا يعارضونها فى روسيا نفسها ، ومن ثم أضافت عبئا ثقيلا إلى مهمة إعادة البناء الإقتصادى . كما أدى عدم وقوع الثورة الأوروبية إلى حدوث انشقاق بينهم وبين الحركة الاشتراكية فى الغرب . وشجعتهم على المضى فى أساليبهم الخاصة « بإشاعة الفرقة » ، حيث أنهم أصبحو لا يستطيعون الإعتماد على الزعماء الإشتراكيين ومن ثم اتجهوا إلى خلق حركة خاصة بهم . وقالوا إن مذهبهم واستراتيجيتهم أثبتا صلاحيتهما بنجاحهما ، أما زعماء الاشتراكية الديموقراطية فأنهم ، بعدم اتباعهم لهما ، قد خانوا الماركسية وهكذا صاروا ، فى نظرهم ، من مؤيدى الرأسمالية .

ومن ثم عملوا على خلق أحزاب شيوعية منفصلة فى كل مكان حاربت الأحزاب الاشتراكية التاريخية ، بل إنها ساعدت ، كما حدث فى ألمانيا قبل الهتلرية ، أعداء الاشتراكية فى اعتقادهم بأنهم ورثة هذه الحركة . وبعد إنشاء الدولية الشيوعية فرضوا على الأحزاب التى خلقوها نفس التمسكية الصارمة فى المذهب والتزمت فى السلوك اللذين تميز بهما استيلاؤهم على السلطة ، ودفعهم خوفهم من التدخل الرأسمالى ضد الاتحاد السوفيتى إلى أن جعلوا من هذه الأحزاب مصدر إزعاج كبير للدول الرأسمالية ، وخاصة فى الدول التى جعلتها ظروفها الاقتصادية والسيكلوجية ملائمة لنمو هذه الأحزاب . ومن المحتمل أن البلشفيين كانوا يتطلعون بصورة أكيدة فى الشهور الأولى للثورة إلى إقامة الديموقراطية السياسية . ولكن يبدو من الواضح تماما أنه بعد محاولة الاعتداء على حياة ، لينين ، فى سنة ١٩١٨ لم يحدث مطلقا أى تفكير جدى حقيقى فى تحويل الديكتاتورية السوفيتية إلى ديموقراطية ، ربما باستثناء لحظات قصيرة فى سنة ١٩٣٦ عند إعلان الدستور الجديد . فقد كان اتجاه البلاشفة باستمرار إلى تأكيد ما تتسم به الديموقراطية الغربية من تمويه وعدم الإشارة مطلقا إلى ميزاتها .

فلم ذلك ؟ أعتقد أن الجواب معقد . فهو يرجع جزئياً إلى أن الزعماء الاشتراكيين فى الغرب ، وخاصة فى ألمانيا ، لم يستغلوا الفرص التى أتيحت لهم فى سنة ١٩١٨ ، كما كان فى وسعهم أن يفعلوا فى رأى البلاشفة . وقد أقنعهم ذلك بالحاجة إلى عزل الاتحاد السوفييتى حتى لاتصيبه العدوى من عالم فسد فيه حتى من أعلنوا أنهم ماركسيون . كما أنه أيضاً نتاج اعتقادهم فى أنفسهم أنهم طليعة تاريخ من واجبهم أن يفرضوه . ويرجع بعضه أيضاً إلى ما اكتسبوه من نفوذ بين الاشتراكيين الأكثر تقدماً جعلهم يقتنعون بأن تطبيق «لينين» للماركسية هو خير خطة فى الإمكان للنجاح الاشتراكى . وكان من الطبيعى

أن تصيروجهة النظر هذه أكثر عمقاً وهم يرون نمو الفاشية فى أوروبا وضعف الديموقراطية حيال نموها .

بيد أن السبب الحقيقى يكمن ، فى اعتقادى ، فى التاريخ الداخلى للاتحاد السوفييتى . فإن عزلته ، التى فرضتها عليه إلى حد كبير الدول الرأسمالية ، كانت تعنى أن الحكومة السوفيتية لم يكن أمامها إلا أن تعتمد على نفسها فى التنمية الاقتصادية ؛ وكان عليها إما أن تستمر فى سياسة سنة ١٩٢١ الاقتصادية الجديدة ، التى كان من المحتمل جداً أنها تعنى العودة إلى النظام الرأسمالى على نطاق كبير ، أو أن تنبذ هذه السياسة وتشرع فى تصنيع روسيا تصنيعاً شاملا على أسس حديثة ؛ بيد أنها إذا أرادت أن تتبع الطريق الثانى فإن المنطق يتطلب منها ، فى بلاد مترامية الأطراف غالبية سكانها من الفلاحين غير المتعلمين ، فرض نظام حديدى على السكان لا سبيل إلى تحقيقه إلا عن طريق الديكتاتورية. وكانت هذه الدكتاتورية أكثر حتمية حيث أن ثمن التصنيع ، إذا أريد تحقيقه دون الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، هو التحديد القاسى للبضائع الاستهلاكية والالتجاء إلى الزراعة الجماعية ، إذ بدون هذه الأخيرة لا يمكن الإبقاء على تحديد البضائع الاستهلاكية . فوجود طبقة كبيرة من ملاك الأراضى كان يقضى فى غضون عشر سنوات على سياسة التصنيع حيث أنهم ما كانوا ليقبلوا القيود التى تفرضها . وكانت هذه الضرورات يزيدها حدة من كل جانب الحاجة إلى تنمية قوة دفاعية على نطاق يسمح بالاطمئنان فى مواجهة الغزو الأجنبى . وقد أدت هذه الحاجة بدورها إلى توسيع نطاق التصنيع وزيادة سرعته . كما اقتضت ذلك التقييد على إنتاج البضائع الاستهلاكية الذى كان من أوائل الأشياء التى يتأثر بها الزائر الأجنبى للاتحاد السوفييتى .

وبالاختصار كان مجهوداً يرمى إلى ضغط فترة من التنمية ، تطلبت حتى فى الولايات المتحدة وبمساعدة استثمار ضخم لرأس المال الأجنبى قرناً ونصف قرن ، فى جيل واحد . وقد كان مجهوداً بذل بين سكان غير مدربين من أجل

الهدف المطلوب إلى حد كبير ، سكان كان من المحتمل جداً أنهم ، خاصة الفلاحين ، ما كانوا ليقبلوا ما تقتضيه منهم من تضحية هائلة فى الحاضر فى سبيل مكسب متوقع فى المستقبل لو أن الأمر عرض عليهم ليختاروه بحرية . ولست أعتقد أن أية حكومة غير ديكتاتورية كانت تجرأ على القيام بهذه المحاولة ، ولابد أن تكون ديكتاتورية يحدوها إيمان دينى عميق بصواب معتقداتها صوابا مطلقاً . فإن أى شخص يتذكر ضخامة الثمن الذى دفعته أوروبا الغربية لتحقيق النظام القاسى الذى تطلبته الثورة الصناعية وقرأ كتابات الاحتجاج المنفعلة التى أثارها هذا التغيير يستطيع أن يبدأ فى تصور شيء عن مدى التجربة التى حاولها الزعماء السوفييت . وإننا إذا سلمنا بالقرار المبدئى بالقيام بهذه المحاولة ، فإنى لا أعتقد أنه كان يمكن تنفيذها بوسائل ديموقراطية . إذ يصعب علىّ ألا أعتقد أن أية حكومة تطلب إلى الناس إعادة انتخابها على أساس التضحيات التى اقتضاها البلاشفة ستنحى عن السلطة بأغلبية ساحقة .

ومن ثم ، إذا سلمنا بالهدف المرسوم ، فإن العوامل الداخلية وحدها تتطلب حكما ديكتاتوريا ،وكانت هناك عوامل خارجية أيضاً سأناقشها فيا بعد. وكانت الديكتاتورية ، بالضرورة أيضاً ، ديكتاتورية الحزب الشيوعى ؛ لأنه ما دمنا قد سلمنا بالهدف المرسوم فإن أولئك الذين وافقوا عليه هم وحدهم الذين يمكن ، بالنظر إلى الظروف ، أن يسمح لهم بالمشاركة فى ممارسة السلطة العليا . وهذا هو ما يفسر لنا لماذا تحولت « السوفييتات » التى كانت فى السنوات الأولى من النظام مصادر شبه مستقلة للسلطة ، فصارت مع مرور الوقت مجرد أجهزة لتسجيل إرادة الحزب الشيوعى. لأنه لو سُمح لها باستقلال حقيقى لتعرض الهدف الأساسى ، فى أحسن الظروف للخطر ؛ وفى أسوأ الحالات ربما قد وجد تناقض (Antithesis) بين الهدف السوفيتى والهدف

الشيوعى مما يؤدى إلى حرب أهلية ، خاصة فى أزمة مثل تلك التى نجمت عن تصفية طبقة الملاك الزراعين « الكولاك » .

وفى الواقع لقد صارت ديكتاتورية البروليتاريا بالضرورة ديكتاتورية الحزب الشيوعى ، وأصبح الحزب ، فى جميع ما يتعلق بالمسائل الجدية ، هو نفسه جهاز الدولة . بيد أن ديكتاتورية الحزب لم تعن ديكتاتورية عامة أعضائه . وكان المفروض ،كما هو الحال فى جميع المنظمات السياسية ، أن يكون للجهاز الرسمى للحزب وزنه الضخم . ولكن الأمر فى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى كان حكم قلة فرض بدرجة متزايدة باستمرار على ديموقراطية حزبية . لأن النزاع بين أعضائه وأولئك الذين يختلفون معه فى الرأى حل محل الصراع الحزبى العادى فى الديموقراطية البرلمانية . وأهم من ذلك أيضاً أن النزاع بين الفرق المختلفة فى الحزب الشيوعى حول مبدأ ما أو حول إحدى تفاصيل السياسة الاقتصادية كان ينتهى إلى تلك النتيجة الخطيرة وهى أن أولئك الذين ينتصرون يصبحون ، فيما يتعلق بجميع المسائل الهامة ، هم الدولة .

ومن ثم كانت الإختلافات فى وجهات النظر بالضرورة صراعاً حول السيطرة على الدولة . وكثيراً جدا ما كانت الهزيمة تعنى ،كما حدث فى الصراع بين « ستالين » و « تروتسكى » أو بينه وبين « بوخارين » ، صراعاً من أجل الحق فى استعمال سلطة الدولة فى أغراض مختلفة اختلافاً جذرياً . وكانت الفرقة التى تهزم تطرد حتما لأنها بتهديدها وحدة الحزب تهدد أيضاً ، بمقتضى وقائع الحال ، وحدة الدولة ؛ وليس هناك دولة تسمح ، بالمنطق الفطرى لطبيعتها ، بقيام تهديد بوحدتها . ومن ثم لم يكن أمام الزعيم المهزوم إلا أن يختفى من المسرح السياسى أو أن يقاتل ضد حزب يحتكر القوة . وفى الواقع لقد كان ما يعد خروجا على النظام فى الديموقراطيات يعتبر عملا من أعمال الخيانة فى الاتحاد السوفييتى . إذ أن الأهداف التى كانت تتوقف على النصر

والهزيمة فى الصراعات الداخلية للحزب كانت أهم من أن تسمح بأن يكون الأمر غير ذلك .

هذا ، فيما أعتقد ، هو الأصل فى تفسير تلك الحملات من « التطهير » والإعدام فى الاتحاد السوفييتى التى حيرت أصدقاءه فى البلاد الديموقراطية . فالفرقة المهزومة ليس أمامها إلا أن تخضع أو أن تلجأ إلى التآمر ، فالنظام لا يسمح بطريق وسط . ولأنها حتى بعد خضوعها تصبح مصدرا دائما لتهديد سلطة المنتصر ، سواء علنا أو سرا ، فإن الإغراء الذى يتعرض له المنتصر بحرمانها من كل فرصة فى النفوذ يكون إغراء هائلا . فليس هناك فى نظام ديكتاتورية الحزب الواحد مايسمح بتكوين عادات ديموقراطية حتى فى داخله ، لأن ناقدى الأغلبية يكون أمامهم عندئذ سبيل مفتوح أكثر مما ينبغى للاستيلاء على القوة . ولذلك تستعمل الأغلبية جميع الوسائل التى فى متناول يدها لتشديد قبضتها على القوة . فتحتكر وسائل الدعاية . وتستعمل الاستفتاء العام ، وهو السلاح الذى يدلنا التاريخ على أنه وسيلة الديكتاتوريين ، لتأكيد شعبيتها بين الفينة والفينة . ولما كانت مضطرة للقضاء على أولئك الذين يختلفون معها فإنها ترغم على التوسع فى استخدام البوليس السرى ؛ وكما هو الحال دائما مع مثل هذه الأجهزة ، كثيرا ما يلجأ البوليس السرى إلى إثارة أو اختراع ما لا يستطيع اكتشافه . ولابد لأولئك الذين بيدهم القوة أن يعملوا على إشاعة الكراهية أو الاحتقار ضد منافسيهم . وهم إما لا يعقدون انتخابات عامة أو يكسبون كل انتخابات يعقدونها ، لأهمية ما يتوقف على نتيجتها من أمور . وتتطلب هيبتهم عادة الالتجاء إلى الطريق الثانى . ومن ثم لابد أن يعملوا على أن يكون المرشحون الفائزون أشخاصا يوافقون عليهم ؛ وهذا يعنى أن يكون تنظيم العضوية فى الحزب من بين أشخاص يؤيدونهم . ولابد لهم أن يمنعوا كل مناقشة لا يعتقدون أنهم يستطيعون مواجهتها . والنتيجة المنطقية لهذا التطور مع مرور الوقت هى سيطرة جماعة

صغيرة لديها القوة والمهارة ، فى توجيه جهاز الحزب والتحكم فيه ، على الدولة . وطالما ظلت متحكمة فى أعضاء الحزب وكانت القوات المسلحة للدولة إلى جانبها فليس هناك ما يستطيع أن ينتزع منها قوتها إلا التذمر المنظم على نطاق واسع بين الجماهير . وإذا سلمنا بما للدعاية من تأثير هائل ، خاصة فى شعب لم ينتشر فيه التعليم إلا منذ عهد قريب ، وإذا سلمنا أيضا بأن الوظيفة الرئيسية للبوليس السرى هى الحيلولة دون وقوع التذمر المنظم ، فإن تحطيم سيطرة أقلية حازمة على السلطة ليس ممكنا إلا فى ظروف خارقة مثل الهزيمة فى الحرب .

وينبغى أن نضيف إلى هذه النتيجة الداخلية التأثير الحيوى للموقف الخارجى . فقد كان الحزب البلشفى منذ انتصاره فى سنة ١٩١٧ مقتنعا تماما بأن الرأسماليين الأجانب مصممون على القضاء على التجربة الثورية . وكان فى التدخل والحروب الأهلية أساس قوى لتأييد وجهة نظره ؛ ومنذ ذلك الوقت حدث فى فترات منتظمة مستمرة ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن ريبته فيهم لها ما يبررها . بيد أن هذا أدى أيضا إلى قيام الشكوك فى الاتحاد السوفييتى ضد الأجانب ، وهى الشكوك التى يصورها بوضوح العقبات التى تقيمها الحكومة فى وجه الزوار وفى وجه من يريد الخروج من البلاد حتى إذا كان غرضه هو مجرد حضور مؤتمر علمى فى الخارج . وقد كان أول ما تخشاه الحكومة من أى نقد يوجه إلى سياستها هو أن يكون هذا النقد مرتبطا بتدخل أجنبى أو مقدمة له . وليس هناك ما يخشاه الاتحاد السوفييتى أكثر من التدخل الأجنبى ؛ وقد استغلت الفئة المسيطرة من البلاشفة هذا الخوف فى غرضين . فهو أولا قد استخدم لإثارة وطنية عنيفة ضيقة بين الجماهير ، تقوم على الإحساس بأن لديها فى « الثورة » شيئا هو مصدر غيرة شديدة من جانب جميع الدول الأجنبية ومن ثم يجب الدفاع عنها مهما كلف الأمر . وثانيا تولد عن هذه الوطنية أن استخدم هذا الخوف

عمدا بوصفه سلاحا يوجه إلى الناقدين ، فكل شخص يخرج على سياسة الحزب يعتبر أنه على صلات بعدو أجنبى ، بل وأنه عميل لعدو أجنبى كما حدث فى حالة « تروتسكى » .

ولما كانت مثل هذه الصلات تعتبر ، بطبيعتها ذاتها ، مرادفة للخيانة ، فإن الصراعات المميتة فى الحزب كانت أكثر مرارة ، خاصة منذ سنة ١٩٣٦ ، حتى من صراعات الثورة الفرنسية . لأن أية معارضة حاولت تنظيم نفسها بصفة جدية كانت كأنها تغامر برأسها تماما . وليس الأمر كذلك فقط . بل كثيرا ما كان أعضاء المعارضة من أبطال الثورة الذين تعلمت الجماهير أن تقدسهم ، كما كان الحال مع « تروتسكى » . وكان لهم هيبة ضخمة حتى لحظة سقوطهم . ومن ثم فإن أية حكومة توجه إليهم اتهاما بالخيانة ليس أمامها ، خوفا من الهياج العام ، إلا أن تحصل على حكم ضدهم . ولم تقتصر النتيجة على قيام حاجة إلى التجسس على نطاق واسع بحيث صارت أفكار الناس نفسها تحت المراقبة ، بل نجم عن ذلك أيضا أن نما البوليس السرى حتى صار يشبه دولة داخل الدولة . وبحمايته لسياسة الحزب من الهجوم ، كما يحددها الفريق المسيطر ، يحول فى نفس الوقت دون قلب الحكومة . ومن ثم صار أداة أساسية فى يد هذا الفريق المسيطر للمحافظة على قوته . ومما لا ريب فيه أن العداء الأجنبى للاتحاد السوفييتى كان حقيقيا بدرجة تكفى لجعله أداة جوهرية . بيد أن ما زاد قوته إلى حد هائل فعلا هى حقيقة أنه كان أداة قسم من حزب واحد اعتبر نفسه الدولة ولم يسمح بأى حزب منافس يناقش حتى اعتباره هذا لنفسه .

وتبرز من هذه الزاوية ، فى اعتقادى ، ثلاثة أشياء تساعد كثيرا فى تفسير العادات الداخلية ، بل وحتى الخارجية ، للاتحاد السوفييتى . فقرار التصنيع بمعدل سريع كان يعنى تضحيات هائلة من جانب الشعب ؛ وكان يعنى أيضا صبغ الحياة الزراعية بالصبغة الجماعية قسرا ؛ كما عنى عدم السماح

بوجود أية طريقة من طرق للمعارضة الطبيعية حيث أن ذلك يؤدى إلى عرقلة عملية التصنيع ومن ثم يعرضها للخطر . وإذا أضيف إلى هذه الأشياء الخوف من الغزو الأجنبي وما يبنى عليه من ضرورة التسليح الهائل لمقاومة الغزو المحتمل ، وما يتطلبه التسليح من معدل فى التصنيع يتزايد بسرعة مستمرة ، فإنه يصير واضحا ، على ما أعتقد ، أنه ما كان يمكن وجود أية وسائل لمعارضة القرار الذى اتخذه « ستالين » عندما حصل على الموافقة على تجربة الاشتراكية فى دولة واحدة . فقد كان مضطرا إلى تكييف كل مفردات السياسة بما يتفق وهذه التجربة . وما كان ليسمح بأية صلات خارجية إلا إذا كانت تدعمها ، ولا لأى نقد داخلى إلا إذا كان يزيد فى فرص نجاحها . وأية صلات أخرى ، أو أى نقد آخر ، كان لابد أن تبدو ، بصورة بديهية ، مضادة للثورة فى جوهرها ؛ إذ لو أطلق لأى منها العنان فمن المؤكد أنها ستعوق تحقيق الفكرة الثورية التى يقوم عليها البناء كله . هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك دائما خطر ، خاصة فى النزاع التاريخى بين « ستالين » و « تروتسكى » ، من أن النقد ، إذا أطلق له العنان ، قد ينتهى بطرد الفريق المسيطر من السلطة .

وعلى ضوء هذه النظرية نستطيع أن نفهم التحولات والتغييرات السريعة فى السياسة السوفيتية . فالحكومة فيه منفصلة عن الحزب وعن الجماهير بسبب بسيط هو أنها اتخذت قرارا مبدئيا يمنعها من المخاطرة بوجود المناقشة الحرة مع أى منهما . ومن ثم اضطرت إلى الاعتماد أكثر فأكثر على التمسك بالجيش واستخدام البوليس السرى بوصفهما أداتين رئيسيتين، ولو أن قدرتها على التنازل ببعض الأشياء مرة لهذا الفريق وأخرى لذلك الفريق من السكان كانت من الأهمية بمكان حيث أنها استطاعت بهذه الطريقة أن تؤمن نفسها ضد أى ائتلاف ضدها من العناصر المتذمرة ربما كان أطاح بها . وأصبح الآن الحزب فى مجموعه ، الذى كان ديموقراطية حقيقية فى عهد « لينين » ،

مجرد جهاز للتسجيل الرسمى لإرادة سلطته الداخلية المركزية . وليس هناك ما يماثل للمناقشات الحية التى تمخضت عن « برست – ليتوفسك » أو عن إقرار « السياسة الاقتصادية الجديدة » ؛ وهو موقف كان كل من المنتصر والمهزوم فيه يتفقان فى قدر كاف من الرأى المشترك يسمح بالاستمرار فى التعاون . بيد أن صراعهما كان يدور حول احتكار السلطة فى توجيه الدولة . وقد كان لابد من نقل الصراع فى صورة مفهومة على مستوى كانت فيه التضحيات التى اقتضاها فى متناول إدراك شعب ضخم بدأ لأول مرة يتمتع بميزة التعليم ويشغل نفسه بعملية السياسة .

وأعتقد أن المجهود الذى بذل فى توضيح هذه القضايا للجماهير هو الذى يفسر حدة الانفعال فى السياسة الروسية . إذ كان لابد من تبسيط كل شىء أكثر مما ينبغى والمغالاة فى وضعه فى قوالب سهلة الإدراك . وكل زعيم لابد إما أن يكون بطلا أو نذلا ، ولما كان التصنيع هو جوهر السياسة فإن كل مسألة اقتصادية هى دائما مسألة سياسية . إن مديرا غير كفء يعرض الخطة للخطر ، فهل عدم كفاءته سياسية أم فنية ؛ هل هى عجز أم تخريب ؟ إن مجموعة من الفلاحين المتذمرين قد تنشر العدوى فى جيرة بأكملها ؛ فهل تذمرهم شديد بدرجة تكفى لاعتباره معارضا للثورة ؟ إن وجهة نظر أحد قواد الجيش فى مشاكل التسليح قد تثير مسائل متعلقة بالآلات الصناعية مما ينفذ إلى قلب السياسة الخارجية ؛ ورأيه قد يكون فيه تنبؤ بتحول فى الاتجاه لم يستعد له المسيطرون الداخليون . وفى مواجهة هذه المشكلات اضطر « ستالين » وزملاؤه ، لا لمجرد اعتبار كل مسألة قضية سياسية فحسب ؛ بل اضطروا أكثر من ذلك إلى اعتبار كل ناقد عدوا . فكانت المحاكمات وعمليات التطهير ، من هذه الزاوية ، بمثابة انتصارات قدمت لشعب ما زال تدريبه السياسى فى مستوى بدائى ولكنه يستطيع أن يقدر « الانتصارات » ضد العدو ؛ لأن العدو هو الثورة المضادة .

التى تعود هذا الشعب أن يربطها بالنظام القديم الشرير الذى تحرر منه فى سنة ١٩١٧ .

وينبغى أن نضيف أن مثل هذا الأسلوب اقتضى ضحاياه على نطاق واسع ؛ وكان الجيش والمشرفون على إدارة المشروعات هم أكثر من تعرض للمعاناة منه . ولما كان وجود جيش قوى وإدارة ذات كفاءة ضرورة جوهرية لنجاح النظام ، فإن كل عملية من عمليات التطهير كانت بالضرورة تعنى شيئاً مثل انقلاب اقتصادى ومن ثم عرقلت سير الخطة بسهولة . وفى كل ذلك يبدو واضحا أن التشجيع على التمسكية المذهبية فى الرأى كان كبيراً جداً ، لأن الشك فى سياسة الحكومة قد يصبح بسهولة « ثورة مضادة » . بالإضافة إلى أن الشك يجب أن يُجعل أكثر صعوبة باستمرار . ومن هنا جاءت التأكيدات المبالغ فيها فيما يتعلق بعظمة الحكومة وتنزهها عن الخطأ ، وعقود المديح فى «ستالين» التى صيغت فى عبارات أكثر ملاءمة لإله منها لإنسان . ويجعل التأكيد والمديح ، خصوصا عندما يكون المرء قد شارك فى صنعها مثل «رادك» ، العودة إلى اتجاه انتقادى أصعب أكثر فأكثر حيث أن المنتقد يعرض موافقته الأولى لتهمة الخداع المتعمد مما يؤخذ ضده . وهما يضيفان ما لا يمكن أن يكون سوى جو من العاطفة الدينية على العلاقة بين الجماهير وحكامها . وكلما كانت العاطفة أعمق زاد تمكن الحكام من ولاء رعاياهم ؛ وبالتالى تصبح المطالبة بتحليل موضوعى لادعاءاتهم أكثر صعوبة .

ولا يضعف من هذا الرأى ، فيما أرى ، حقيقة وجود قدر هائل من « النقد الذاتى » فى الاتحاد السوفيتى ، وحتى اعترافات الإهمال وارتكاب الأخطاء على نطاق واسع من أقل العمال شأناً إلى الشخصيات الرئيسية فى محاكمات الخيانة الكبرى . إن النقد الذاتى عند القاعدة مما لا يقدر بثمن بالنسبة للنظام . فهو يساعد على تعريف حكامه بالنقائص التى تشوب الجوانب التى ليس لها أهمية كبيرة فى الإدارة مما لا يعرض سيطرتهم

على الحكم لأى خطر بل وقد يؤدى إلى تدعيمها بإصلاح هذه الأخطاء ؛ بينما فى القمة يؤدى، عن طريق الاعتراف بالتآمر ، إلى تأكيد فكرة انتشار الأخطار التى يواجهها النظام ، ومهارة أعدائه وإصرارهم ، والحاجة الفورية الدائمة إلى الحذر من جانب أصدقائه . إن العملية كلها تكشف عن حقيقة بذاتها ، وتؤيد الاعتقاد فيها ، وهى أن الشكوك التى تبدو أبرأ ما يكون قد تخفى وراءها مشاعر عميقة ضد الثورة ؛ وأنه يجب اليقظة باستمرار ضدها . وقد تبدو هذه المشاعر فى معرض للرسم الأوكرانى لا يصور الفلاحين وبيوتهم فى جو من البهجة المناسبة . وقد كتبت « البرافدا » تقول : إن هذه المجموعة كلها من الصور لا يمكن اعتبارها سوى هجوم وقح من جانب الوطنيين البورجوازين الأوكرانيين . وهكذا أيضاً فى سنة ١٩٣٦ تعرضت موسيقى المؤلف المعروف « شوستاكوفيتش » للتنديد بناء على حجة مماثلة . إن مستر ويب وزوجته قد أوضحا إلى أى مدى غير معقول يصل « مرض التمسكية » هذا .

وطبيعى أن هذا الجو لا يتفق مع الوعود الضخمة عن الديموقراطية التى جاءت فى الدستور السوفييتى لسنة ١٩٣٦ . ومن بين المصادر التى يمكن أن نستقى منها تفسيرا للطابع الذى اتسم به الدستور اتجاه السياسة السوفيتية الخارجية فى وقت إصداره . وينقسم تاريخ سياسة الاتحاد السوفيتى بوضوح إلى أربع فترات ، تتميز كل منها بهدف مزدوج . فالفترة من سنة ١٩١٧ حتى نهاية زعامة « لينين » ، كان أحد أهدافها إثارة الثورة العالمية . ومن سنة ١٩٢٤ م إلى سنة ١٩٣٤ كان هدفها الرئيسى الحيلولة دون تكوين ائتلاف من الدول الرأسمالية ضدها ؛ ولهذا السبب وضعت السياسة السوفيتية ثقلها إلى جانب الدول الأوربية الأضعف مثل ألمانيا . وبعد سنة ١٩٣٤ حتى التحالف الروسى الألمانى فى سنة ١٩٣٩ كان همها اكتساب صداقة الديموقراطيات محاولة منها فى تأمين سلامة الاتحاد ضد خطر الغزو

الألمانى ، وربما أيضاً الغزو اليابانى . ومنذ عقد الاتفاق الألمانى الروسى كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى أساساً مجهوداً لاستغلال الحرب فى حماية مصالحه الاستراتيجية ، بقوة السلاح إذا دعت الضرورة كما حدث فى بولندا وفنلندا .

ويعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتى كان مثل أية دولة كبرى تهمها سلامتها ومصالحها فى كل من هذه الفترات يتبع خطة سياسة القوة إلى حد كبير . بيد أنه كان هناك فى كل فترة من هذه الفترات دافع ثانوى ، وإن كان يتضاءل شيئاً فشيئاً ، مستمر من الوحى الأصلى للثورة، وكانت «الدولية الشيوعية» هى الأداة الرئيسية فى تنفيذه . فالثورة الروسية كانت ثورة اشتراكية تصورها الناس على ضوء الاعتقاد بأن هناك ثورات ستتبعها بسرعة فى أماكن أخرى . وقد ساد الاعتقاد بأن نشوب هذه الثورات قد تأجل بسبب خيانة الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين . وقد أسست « الدولية الشيوعية » للمساعدة على نشوبها فى الدول الأجنبية . فكان المفروض أنه بإنشاء الأحزاب الشيوعية ومساعدتها فى هذه البلاد ستكون الدولية الشيوعية بمثابة مركز القيادة للثورة العالمية . فكان من واجبها العمل على إضعاف أعداء الطبقة العاملة فى كل مكان ودعم إرادة الجماهير فى تحقيق الثورة ، تلك الإرادة التى اعتبر لينين أن الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين قد خانوها .

ولكن حوالى سنة ١٩٢٤ صار من الواضح أن النزعة نحو الثورة العالمية قد تلاشت ، على الأقل مؤقتاً . وسرعان ما تحولت « الدولية الشيوعية » إلى مركز إدارة ثانوية للشئون الخارجية السوفيتية ، وهو المركز الذى أخذ يتأكد أكثر فأكثر مع مرور الوقت . وقد كان لها أهميتها التى يرجع بعض السبب فيها إلى أنها كانت تساعد فى إعلان إيمان قادة السوفييت الذى لم ينقطع فى الثورة العالمية ، وبعضه إلى أن هؤلاء الزعماء استطاعوا أن يمارسوا عن طريقها نفوذا ، كان فى بعض الأحيان نفوذا ضخماً ، على

الطبقات العاملة فى الدول الأجنبية . وقد أخذت « الدولية » أهمية خاصة بالنسبة لهم لأنها كما أتضح من حرب سنة ١٩٣٩ ، مكنتهم من السيطرة على الأحزاب الشيوعية الوطنية لصالح السياسة الخارجية السوفيتية . وليس هناك مايفسر لنا التغيرات العجيبة فى أعضاء هذه الأحزاب خاصة فى ألمانيا ، سوى هذه السيطرة ، وهذا هو التفسير الجدى الوحيد الذى يمكن تقديمه للسياسة الشيوعية فى فرنسا وانجلترا بعد ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وللسياسة الشيوعية فى ألمانيا . فهناك كما فى أماكن أخرى ، أقتضت طبيعة التطور السوفيتى ، بعد أن استولى ستالين على القيادة كلها ، وجود رجال يتبعون السياسة التى كان يضعها دون تردد لاداعى له .

والفترة التى تجعل ذلك واضحا هى الفترة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٩ . ففى هذه الفترة كانت حاجة الاتحاد السوفيتى الأولى هى توفير الحماية ضد تهديد « هتلر » الوشيك . وكانت هذه الحاجة هى التى دفعته إلى الانضمام إلى عصبة الأمم التى ظل الاتحاد السوفيتى حتى ذلك الوقت ، يندد بها بوصفها اتحاداً من دول لصوص . كما أن هذه الحاجة هى التى دفعته إلى تولى توجيه القوى المضادة للفاشية فى العالم ، وإلى الاحتجاج على أية محاولة لتهدئتها ؛ لأنه رأى ، وكان محقا فى ذلك إلى حد كبير ، أن الاتفاق بين هتلر والغرب سيعقبه هجوم نازى على الاتحاد السوفيتى . وقد كان بوصفه زعيما للقوى المناهضة للفاشية أن ساعد الحكومة الجمهورية فى أسبانيا ، وإن كان قد راعى الاقتصاد فى هذه المساعدة . وكانت الحاجة إلى الحماية ضد الفاشية أيضاً هى التى دفعت « الدولية الشيوعية » ، ليس إلى فرض سياسة « الجبهة الشعبية » فحسب ، بل أيضاً إلى مهاجمة الاتجاه التقليدى للاشتراكيين نحو وجهة نظر سلمية ، وكلنا نذكر كيف كان السفير الروسى فى لندن يحاول إقناع حزب العمال البريطانى بالتصويت إلى جانب برنامج لزيادة التسلح بعد سنة ١٩٣٦ .

وكان غرض هذه السياسة هو توحيد جميع الآراء التقدمية ضد أية زيادة فى قوة الفاشيين تهدد أمن الاتحاد السوفيتى . وليس هناك من سبب يدعو إلى الارتباك فى اخلاص هذا التحول فى الرأى . فقد كانت مصلحة الاتحاد السوفيتى الأولى هى السلام ، وإذا كان هناك أمل فى أن يتحقق ، فقد بدا أن « عصبة » قوية متحدة مستعدة لمقابلة العدوان هى التى تهيء أفضل سبيل إلى ذلك . بيد أن بريطانيا كانت ، بكل تأكيد ، تفضل تهدئة هتلر على تحديه إذا أمكن ، وكذلك فرنسا طوال الجزء الأكبر من هذه الفترة ، خاصة أن الدلائل كانت تشير إلى احتمال كبير بنشوب ثورات اجتماعية على الأقل فى شرق أوربا وجنوبها الشرق . ولم ترغب بريطانيا وفرنسا فى التحالف مع الاتحاد السوفيتى إلا بعد مارس سنة ١٩٣٩ عندما أصبح واضحا أنه لا يمكن تهدئة هتلر إلا بقبول سيطرته ، بل إنه من المحتمل أنهما ما كانتا لتعترضان ، حتى فى صيف سنة ١٩٣٩ ، لو أن «هتلر» كان لديه الاستعداد لتوجيه أطماعه نحو غزو الاتحاد السوفيتى . بيد أنه بمجرد أن بدأت بريطانيا وفرنسا فى السعى جدياً فى إتمام هذا التحالف فقد التحالف مرغباته بالنسبة « لستالين » وزملائه . لأنه ، أولا ، كان من شأن الضمان البريطانى الفرنسى لبولندا أن يؤكد فى الواقع أنه إذا نشبت حرب فسيكون العبء الأكبر على الغرب ، ومن ثم كان ضمانا غير مباشر لحدود الاتحاد السوفيتى . وثانيا ، وضع الضمان فى يد « ستالين » ورقة رابحة هائلة فى مساومته مع « هتلر » هى أنه يستطيع أن يزيل عنه خطر الحرب فى جبهتين ، على نمط ماحدث فى سنة ١٩١٤ ، وواضح أنه عرف منذ بداية الأمر أنه سيتقاضى مقابل ذلك ثمنا مرتفعاً . ولم يكن « ستالين » يحس بأى التزام نحو الضمان الجماعى ، وكان له من الحق فى استخدامه بوصفه وسيلة لتحقيق أغراضه ما كان لمستر « تشمبرلين » ومسيو « دالاديه » . فقد كان مقتنعاً ، لأسباب وجيهة ، أن نواياهما نحوه لم تكن طيبة ، ولو كان

فى ريبة من ذلك فإن ما اتسمت به المفاوضات الإنجليزية السوفيتية فى صيف سنة ١٩٣٩ من أزدراء ، أقنعه به . هذا بالاضافة إلى أن عقد تحالف مع « هتلر » منحه ميزتين كبيرتين ، فقد سمح له بتجنب الحرب ، على الأقل مؤقتا ، مع كل مايعنيه ذلك من تطور سهل فى سياسته الداخلية ، وهو أمر يعد من الحاجات الحيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتى . كما أن التحالف جعل فى وسعه الحصول على ثمن لحياده لم يكن الفرنسيون أو البريطانيون فى مركز يسمح لهم بدفعه .

ومن ثم عقد اتفاقا مع « هتلر » . وشرع الأخير فى سياسة كانت نتيجتها الحتمية الحرب ، وقد أخذ « ستالين » الثمن ، أو استولى عليه ، فى كل من بولندا وبلاد البلطيق ، وفيما بعد ، فى أوربا الجنوبية الشرقية . ومن الصعب القول إلى أى حد كان موقفه راجعاً إلى اقتناعه الداخلى بأن بريطانيا وفرنسا تفكران فى « ميونخ » أخرى على حساب الاتحاد السوفيتى ، إذ أن التجاءه إلى السرية فى خططه ، التى كانت بكل تأكيد مثلا غير معروفة بالمرة لدى السفير السوفيتى فى لندن حتى أعلنت نتائجها ، يجعل أية محاولة لتقدير آرائه الداخلية مجرد حدس . ويضىء لنا هذا التغير الفجائى بوقعه على الأحزاب الشيوعية القومية الموقف ويكشف لنا إلى إى حد صارت « الدولية الشيوعية » كما سبق أن قلت ، مجرد إدارة من إدارات وزارة الخارجية السوفيتية . لأن هذه الأحزاب كانت قد تعودت فى السنوات السابقة على الحرب ، على اعتبار « هتلر » العدو الرئيسى للطبقة العاملة ، وهم محقون فى ذلك فعلا ، إلى حد أن زعماءها ، بينما كانوا يعلنون عن عدائهم للحكومات البورجوازية فى بريطانيا وفرنسا ، أخذوا على عاتقهم مساعدتها بحماسة فى هزيمة « هتلر » .

بيد أن « ستالين » لم يكن يرغب فى حرب كبرى . فلم يكن هناك من يستطيع أن يتنبأ كيف وأين تتطور ، ولم يكن هناك من يستطيع

تقدير ماقد تفرضه من جهد على الاتحاد السوفيتي . وكانت حمايته من الخطر ، بطبيعة الحال ، همه الأول . ومن ثم فإن جميع الأحزاب الشيوعية القومية غيرت وجهة نظرها تماما خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وأصبحت الحرب حربا « امبريالية » ، ولا يختلف الأمر بالنسبة للعمال سواء كسبها « هتلر » أو أعداؤه . إن مصلحة العمال الوحيدة فى السلام . وحتى الهجوم على فنلندا ، الذى يماثل فى طابعه عدوان « هتلر » بالضبط ، دافع عنه الشيوعيون بحرارة . إنه ضرورى لسلامة الاتحاد السوفيتى ؛ ومن ثم فهو واضح وله ما يبرره .

وهذا يعنى ، من الناحية الموضوعية ، أن ستالين حول الأحزاب الشيوعية القومية إلى مدافعين عن « هتلر » لا لسبب سوى حاجته إلى السلام ، من ناحية ، ومطالبه فى الدفاع الإستراتيجى من ناحية . فقد جعلهم يعلنون أن هناك معياراً فى السلوك الدولى يطبق على الاتحاد السوفيتى ، وآخر يطبق على جميع الدول الأخرى ، ومن ثم تحولت هذه الأحزاب ، بسبب حاجته هذه ، من أحزاب تطالب بوحشية بمقاومة العدوان الفاشى بأى ثمن إلى أحزاب تصر على تهدئة العدوان الفاشى بأى ثمن . وفى الحقيقة ليس هناك طريقة يمكن بها تفسير هذا الانقلاب الكامل الغريب على أساس عقلى سوى علاقته بحاجات الاتحاد السوفيتى . فقد قبلت هذه الأحزاب نظرية أن كل مايفعله الاتحادالسوفيتى . يخدم قضية الاشتراكية كأنها مذهب دينى . وهكذا استطاعو أن يصدقوا أن السلام بين عدو البلشفية الأول والاتحاد السوفيتى ، حتى عندما يتم على حساب المخاطرة بقيام حرب وبخضوع أوربا الغربية لهتلر ، يكون فى مصلحة عمال العالم بطريقة غامضة ما .

وسأناقش فيما بعد فى هذا الكتاب ما ينطوى عليه هذا الرأى من آثار مدهشة . ويكفى أن أقول هنا ، إن استخدام « الدولية الشيوعية » بهذه

الطريقة فى خدمة مصالح الاتحاد السوفيتى دون اعتبار لأى عواقب أخرى ، يتبع منطقياً القرار الخاص بإقامة الاشتراكية هناك دون النظر إلى التطور الاقتصادي فى البلاد الأخرى . لأنه إذا تورط الاتحاد السوفيتى فى حرب كبرى فإن الضغط على اقتصادياته يكون بلا ريب خطيراً ، ومن الممكن أن ينتهى بكارثة . إذ لن يقتصر الأمر على ضرورة إعادة تنظيم الإنتاج الصناعى بصورة مختلفة من أساسها ، بما ينجم عن ذلك من آثار تصيب الزراعة عندما تضعف إمكانية مد الفلاحين بالبضائع الاستهلاكية تحت ضغط الحرب ؛ بل أيضاً ستحمل الهزيمة فى طياتها الهلاك لمن بيدهم السلطة حالياً . ومن ثم كان ستالين مجبراً على الالتجاء إلى « ميونيخ » خاصة فى سنة ١٩٣٩ ، وإن كان قد استطاع الحصول على ثمن مقابلها . لأنه لم يكن يستطيع مواجهة المخاطر الاقتصادية والسيكلوجية التى ينطوى عليها الاحتفاظ بالزعامة فى الصراع العالمى ضد الفاشية .

أعتقد أن أفضل طريقة نتناول بها معنى الثورة الروسية هي على ضوء هذه الاعتبارات . فهى ، من أية ناحية نظرت إليها ، تمثل مكاسب مهمة. بيد أنه مما لا جدوى منه أن ننكر أنها تمثل مكاسب هائله مقابل ثمن هائل . وطبيعى أنه من الواضح أن استيلاء البلاشفة على القوة لم يكن بمستطاع أن يعقبه بسرعة تحقيق صورة ديمقراطية من الحكم ؛ فكلاأهداف البلاشفة وطبيعة ميراثهم يجعلان ذلك مستحيلا . إذ أن السماح بالحرية التقليدية فى المعارضة لعناصر كانت مستعدة لشن حرب أهلية ضد هذه الأهداف ، أو منح هذه العناصر حرية القول والاتحاد ، يعتبر بمثابة وضع الثورة تحت رحمة أعدائها ؛ إن فى تاريخ جمهورية « ويمار » لدليل كاف على ذلك . ولقد كانت الديكتاتورية نتيجة ضرورية للظروف التى واجهها البلاشفة ومما لاريب فيه أنه لولاها لكانت العودة إلى الرأسمالية .

وللشكلة الحقيقية ، فى إعتقادى ، من نوع مختلف . فأنا لاأشترك فى الرأى

مع أولئك الذين يرون أنه كان ينبغي على البلاشفة بمجرد إعادة القانون والنظام أن يعملوا على إقامة أوضاع الديمقراطية التقليدية ؛ أن ذلك ، فيما أرى ، يجعل من هذه الأوضاع أشياء «مطلقة» بدلا من أن يربطها بظروف تاريخية خاصة. ولا جدال فى أن الظروف الروسية كانت بشكل تأكيد ذات طابع خاص. فلقد كان هنا لك بلد متخلف اقتصاديا لا يمثل فيه البروليتاريون من سكان المدن سوى شرذمة ضئيلة من مجموع السكان ؛ ومجموعة هائلة من الفلاحين أغلبهم غير متعلمين و « فرديون » فى وجهة نظرهم ، ومجموعات من أنصاف البدائيين الذين يؤمنون إلى أقصى حد بالخرافات ولم يدربوا على الشئون السياسية؛ أمة ليس لديها، على أى الأحوال ، أية تجربة فى العملية الديمقراطية على الإطلاق ، محوطة بأعداء من كل جانب حاولوا فعلا قلب حكومتها : وإن فكرة ترك مثل هذا الشعب حراً يقرر طريقة الحياة التى يفضلها كما تستطيع أن تفعل شعوب بلغت حداً مرتفعاً من النمو السياسى مثل الفرنسيين أو البريطانيين ، إن هذه الفكرة فيما أرى ، تجعل التقاليد التاريخية أشياء هراء لا معنى لها . إن الشعوب ينبغى ، كما أثبتت كل ثورة عميقة حدثت ، أن تنمو فى استعمال الحرية السياسية . فهى لا تستطيع أن تنتقل إلى استعمال كامل للحرية السياسية مباشرة بعد أن ظلت طويلا غارقة تحت وطأة طغيان شبه بربرى ورجعى تماماً وتلاحقها الكوارث العديدة .

بيد أن هذا لا يعنى أن تعميق التجربة الديمقراطية باستمرار أمر ليس جوهريا ؛ ولنا أن نقول أن « لينين » رأى ذلك عندما أكد المرة بعد المرة ضرورة توسيع الدائرة التى تمارس المسؤلية الفعلية . وهناك شيئان عرقلا التطور وساعدا على قيام الديكتاتورية : الأول هو عزلة الاتحاد السوفيتى – التى تقع فيها مسئولية كبيرة على الدول الرأسمالية – والثانى هو التحول ، الذى بدأ فى السنوات الأخيرة من عهد لينين واستمر بسرعة بعد موته ،

فى دكتاتورية الحزب البلشفى إلى دكتاتورية جهازه البيروقراطى . فبعد سنة ١٩٢٤ ، وخاصة بعد سنة ١٩٢٧ ، أصبح لستالين وشركائه مصلحة ضخمة فى السلطة لم يكونوا مستعدين للتسليم فيها . ومن أجل هذه المصلحة ضحى بالديمقراطية فى الحزب وبتلك الديمقراطية فيما وراءه التى كان سيؤدى إليها بالتدريج . ومن أجلها أيضاً ضحى بالشىء الكثير فى ألمانيا وفى الصين وفى أسبانيا مما كان يعمل على تحقيق تلك الثورة العالمية نفسها التى كان يتوقف عليها النجاح السريع للثورة الروسية .

وليس علينا الا أن نقارن بين جو الحزب الشيوعى تحت زعامة « لينين » بجوه وهو تحت قيادة « ستالين » حتى ندرك أن ذلك صحيح . أن « لينين » لم يكن يسمح بالمعارضة بسهولة ، ولكن وجهات نظره كانت موضع مناقشات حية إبان حياته ، ولم يكن منتقدوه ينفون أو يعدمون بسبب معارضتهم له . ولكن بعد أن انتزع « ستالين » الزعامة من منافسيه تغير جو الحزب كله . فأصبح مجرد الاختلاف مع « ستالين » فى وجهة النظر فى ذاته تعبير عن إتجاه مناهض للثورة . وحدثت عمليات تطهير بالجملة ونفى بالجملة وإعدام بالجملة . ورغم التعهدات التى جاء بها دستور سنة ١٩٣٦ لا توجد حرية قول إلا لأتباع « ستالين » ، ولا حرية صحافة أو اجتماع . والعالم كله يعرف أن الإنتخابات مهزلة ، فلا يمكن لمن يخالف سياسة الحزب أن يرشح ، بل وحتى أوراق الإنتخاب بدت وكأنها قصائد مديح فى « ستالين » . وحرية الإنتقال مقيدة بشكل خطير . والاتصال بالأجانب ينظر اليه بريبة . ويلقى القبض على الناس تحكما ، ويقضون مددا طويلة فى السجون ، بل ويعدمون ، دون محاكمة . ويصعب الحصول على مطبوعات أجنبية ، وخاصة الصحف ، بدون إذن رسمى . ويخضع الصحفيون الأجانب فى الاتحاد السوفيتى لرقابة شديدة ، وعلى الرغم من أن هذه الرقابة ألغيت لمدة بضعة أشهر فى سنة ١٩٣٩ فقد كان ذلك على أساس أنه مفهوم أن الرسالات

التى تضر بسمعة الاتحاد السوفيتى قد تؤدى إلى الطرد . ولا يستطيع للمواطنون السفر إلى الخارج الا بعد إستئذان الحكومة ؛ وكل من رأى وفدا سوفيتيا فى مؤتمر علمى لا بد أنه قد خيل له أنه يراقب شرذمة من الجند تشترك فى جنازة العلم « البورجوازى » . وعلى الرغم من أن الدستور يمنح حق الالتجاء للأجانب الذين يضطهدون بسبب خدمتهم للطبقة العاملة فإن قلة من الشيوعيين الهاربين من الأرهاب القاسى فى الخارج سمح لهم بالاستفادة من هذا الحق ، وكثيرون ممن فعلوا ذلك أسفوا فيما بعد أسفا مريراً . ومعظم الجرائم السياسية ، والميدان الذى يمكن أن ينطبق عليه ذلك الوصف ميدان واسع ، تحاكم فى سرية . وليس هناك « قانون مثول » (Habeas Gorpus) أو حق طلب شهود أو حق المطالبة بأن يتولى الدفاع محامى ، مع وقت كاف لدحض التهم فى حالة الاتهام بجريمة سياسية . ويمكن الحكم بالإعدام لإتلاف الممتلكات الجماعية أو سرقتها ، وحتى « إغاظة عامل أو السخرية به أو إضطهاده » قد تعتبر بناء على المادة ٥٨ من قانون العقوبات « تخريبا » ومن ثم عقوبتها الإعدام . وقد ظهر مدى سلطات البوليس السرى وبشاعتها فى محاكمة « ياجودا » سنة ١٩٣٨ الذى كان رئيسا له حتى لحظة القبض عليه . وأستعمال نظام الرهائن ، وتعرض أطفال صغار نسبيا للتشجيع والإغراء عن طريق الإطراء ليشوا بآبائهم .

وإنى لا أعرف ما يمكن أن يبرر هذه الأشياء على أساس عقلى . فلا يمكن تبريرها إلا فى نظر أولئك الذين يعتبرون أن حكام الاتحاد السوفيتى لا يخطئون . وهم لا يستطيعون اتخاذ هذا الموقف إلا بأن يطبقوا على الاتحاد السوفيتى معيارا للحكم يرفضون تطبيقه على البلاد الأخرى ، مثل ألمانيا فى عهد « هتلر » أو إيطاليا فى عهد « موسولينى » حيث توجد ألوان من الضغط للماثل . أن الاشتراكى ليست به حاجة للتردد فى الاعتراف بأن هناك فترات لا يمكن فيها تجنب إيقاف حكم القانون ؛ وهو لا يستطيع

الدفاع بشرف عن مدى الديكتاتورية التي أقامها « ستالين » وشدتها إلا على أساس من حجة أن الغاية تبرر الوسيلة مهما كانت بشعة . ولكنه إذا اتخذ هذا الموقف فإنه يواجه بمشكلة ما إذا كان استعمال مثل هذه الوسائل لا يدفع أولئك الذين يستعملونها إلى نسيان الغاية . فبالتأكيد يجد المرء صعوبة فى ألا يحس بأن مدى الديكتاتورية السوفيتية وشدتهما هدفهما المحافظة على سلطة « ستالين » وشركائه المختارين بأى ثمن ، أكثر منه تحقيق الغاية الاشتراكية . وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنه يكون من الصعب تفسير الثمن الذى فرضه على مخالفة رأيه ، ويكون من الصعب تفسير عقود المديح الشرقى الذى يزجى إليه بسخاء . إن مذهب « ستالين » قد صار فى الواقع مذهبا دينيا حقيقيا على رأسه « البوليتبيرو » بوصفه مجمع الكرادلة والبوليس السرى الذى يقوم بدور محكمة التفتيش لبابا باشفى . والخروج على السنة يعاقب ، كما فى أى دين متعصب ، بالسجن أو الموت .

ويرجع أصل الخطوط الرئيسية لهذا الجو خلال فترة هزيمة « تروتسكى » من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ ؛ وقد أصبح من المألوف الإشارة إلى هذه الهزيمة على أنها الهزيمة المماثلة للانقلاب الذى أودى « بروسبير » وأنهى عهد الإرهاب فى الثورة الفرنسية . والحقيقة أن مثل هذه التشبيهات لا محل لها . فإن الديكتاتورية هى المحافظة على السلطة الشخصية لمجموعة صغيرة من الرجال . ولكنى أعتقد أنه لا يوجد دليل حقيقى يثبت أنهم يحتفظون بالسلطة ، رغم كثرة ما ارتكبوه من أخطاء خطيرة ، من أجل السلطة وحدها . فالهدف العظيم للثورة ما زال موجودا ؛ ولكن الاتجاه البشع الذى اتخذته قيادتها يرجع إلى أسباب تتطلب بحثا منفصلا . ومن المناسب ملاحظة أنه يبدو أن عادات الديكتاتورية تبدو للملايين من المواطنين السوفيتين أقل سوءا مما تبدو للملاحظ الخارجى . ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى حقيقة أن الشعب الروسى لم يعرف قط الدلالات السيكلوجية

للحكم الدستورى الديموقراطى ؛ ويرجع بعضه أيضاً إلى الحقيقة التى أشرت إليها من أن ما حققته الديكتاتورية فى بعض المجالات المهمة عظيم جدا وتعتبره الجماهير ، وهى محقة ، كذلك ؛ ويرجع ثالثا إلى أن بديل الديكتاتورية هو عودة نظام لم تنقطع الدعاية طوال خمسة وعشرين عام تقريبا عن إبراز سيئاته فى أعين الجيل السوفيتى الحالى . وهناك إحساس بالاعتزاز القومى بما حققه الحكم السوفيتى لا يمكن أن يقضى عليه إلا كارثة مدلهمة ، ولعلها لا تكون إلا كارثة تأتى من الخارج ، وذلك على الأقل حتى يؤمن عامة المواطنيين العاديين بأن النظام قد أصبح فى مأمن من الهجوم . ولا أعتقد أنهم قد آمنوا بعد بأنهم فى أمان .

فالمواطن العادى قد تعلم ، عن طريق التجربة والدعاية ، أن يرى فى الاتحاد السوفيتى أرض الثورة الاشتراكية ، يحدق بها الأعداء من الخارج والداخل ومن كل جانب . وهو يؤمن بما حققه الاتحاد السوفيتى وبما سيحققه فى المستقبل إيمان المسيحيين الأوائل بعودة المسيح إلى الأرض . ويعتبر تأييد النظام بالنسبة للجماهير عهدا مقدسا ؛ وخيانته بالنسبة لهم تماثل فى صعوبتها أن يقدم أحد المسيحيين الأوائل قربانا على مذبح آلهة الوثنية . إن الإيمان بالنظام ليس بتأكيد إخلاصه هو فحسب ، بل أيضاً برفع لوائه عاليا نيابة عن الجماهير التى ما زالت ترسف فى الأغلال فى أماكن أخرى . وبالنسبة للمواطن العادى ، يأتى معظم النقد الموجه إلى النظام من جانب أولئك الذين يمكن إثبات سوء نيتهم ؛ وعندما تأتى بقية النقد من جانب أولئك الذين ستثبت خيانتهم بواسطة مسرحيات منظمة مثل المحاكمات بالجملة ، فالأرجح أن أحدا لن يهتم بهذا النقد أيضاً . وعندما يجد المواطن العادى أنه هو نفسه يستطيع أن ينتقد بقدر كبير من الحرية الشئون المتصلة بحياته اليومية وظروف عمله ؛ وعندما يرى حوله الإمكانيات اللانهائية لتحسين مركزه ، فإن ذلك يغريه بتصديق أن الثورة فيها ما يبرر

إيمانه بأنها ستحقق أهدافها النهائية . إن الحالة صعبة ، ولـكن متى لم تـكن صعبة ؟ ان الديكتاتورية شديدة لا تلين ، بيد أنها إذا تهاونت ، ألا يعود الرأسمالى وصاحب الأرض ثانية ؟ إن التسامح والدستورية وحرية المناقشة ذكريات تفنى بسهولة فى العهود التى يسودها الانفعال ، وأقل من ذلك احتمالا أن تولد بسهولة فى مجتمع لم يعرفها قط . وينبغى علينا أن نتذكر أن أقلمة فـكرة التسامح الدينى أخذت مائة وخمسين عاما فى انجلترا ، وأنها لم تتحقق إلا نتيجة لنضال صعب طويل . ومن ثم يجب ألا نحكم على تاريخ الاتحاد السوفيتى بناء على معايير نستمدها من نمونا السياسى المـكتمل وحده .

إنى لا أحاول الدفاع عن الديـكتاتورية السوفيتية لا فى مداها ولا فى شدتها ، لأنى أعتقد أن كليهما غير متناسبين تماماً بالنسبة للمشاكل التى انبثقا منها . كما أعتقد أن مايصدق على أى ديـكتاتوريين آخرين ، من أن ممارسة القوة المطلقة تفسدهم إلى أبعد حد ، يصدق أيضاً على « ستالين » وشركائه بنفس الدرجة . بيد أنى أرى أنه ينبغى علينا أن نفسر هذا المدى وهذه الشدة ، ويخيل إلى أن التفسير أكثر تعقيداً مما يفترض عادة . فهما أولا ، كما حاولت أن أثبت ، نتاج القرار بإقامة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وحده دون اعتبار للتطور الاقتصادى فى غيره من الأماكن . فقد كان معنى هذا القرار أن كل خلاف داخل الحزب هو ، بطبيعة الأشياء ، صراع من أجل الدولة ، ومن ثم كان لا بد أن يؤدى ذلك إلى زيادة حدة الديـكتاتورية . كما أنهما أيضاً نتاج عدم تمتع الاتحاد السوفيتى بالأمن الدولى ، وكان ذلك يعنى زيادة كبيرة فى سرعة التصنيع السوفيتى التى أدت بدورها إلى زيادة حدة مغزى الخلاف الحزبى وبالتالى إلى حدة الصراع من أجل السلطة . كما أنهما أيضاً نتاج التصنيع الذى فرض بسرعة على شعب لم يتعود على نظام الآلة . لأنه إذا لم يستطع فرض التجاوب للأساليب الفنية

الصناعية قسرا لما كان هناك أمل فى تنظيم فوائدها فى حدود الوقت الذى تصور « ستالين » وشركاؤه أنه لديهم . ونحن الذين نستطيع أن نقرأ عن العصر الحديدى لثورتنا الصناعية ينبغى أن تكون حذرين هنا فى أحكامنا، والمعلق الأمريكى الذى يتذكر « هيرن » و « جاستونيا » ويتذكر ما كشفت عنه « لجنة لافوليت » للحريات المدنية من حقائق بشعة والصورة التى لا تمحى من الذاكرة التى رسمها « شتاينبك » لعائلة « جود » ، سيتردد على الأقل فى إصدار حكمه بالإدانة بسهولة .

ومما لا ريب فيه أنه يجب أن تنظر الى كل هذا على ضوء سيكلوجية « ستالين » وشركائه الشخصية ، وتنظر إلى هذه بدورها على ضوء الفلسفة البلشفية . فنحن نتعامل مع أشخاص مقتنعين ، إن على صواب أو خطأ ، اقتناعا دينياً فى عمقه أنهم يخرجون إلى الوجود المستقبل الذى لا مفر منه ، أشخاص تراودهم رؤيا لطابع هذا المستقبل . وهم يؤمنون بأنه شىء لا تقدر له قيمة ، وبأن تحقيقه جدير بأية تضحية مهما كانت . ومما يمكن فهمه تماما أنهم وضعوا الثمن الذى فرضوه على هذا الجيل مقابل ما اعتقدوا أنهم يحققونه من تحرير نهائى للأجيال التالية . واعتقدوا أن الخطيئة الوحيدة هى الضعف ، وأن الخطأ يهدد النصر تهديدا يبلغ فى عمقه مبلغ الإلحاد بالنسبة للمسيحيين فى عهود سابقة . فكانت جهودهم تتضمن فى نظرهم جميع عناصر الجهاد . ويجب علينا حتى نتفهم حالتهم أن ندرك الدوافع الداخلية التى لا ترحم ، والتى إذا قيض لها مجال العمل تدفع إلى الأمام بلا هوادة جميع الثوريين الذين عرفهم التاريخ من « محمد » إلى « لوثر » « وكالفن » « وكرومويل » . وكان كل ما يهدد مفهومهم عن الثورة شيئا كريها وجرما أخلاقيا لا يقل بشاعة فى نظرهم عن بشاعة روما فى نظر المتطهرين من الانجليز والاسكتلنديين والمهاجرين الأمريكيين . أن من يطالبهم بالتسامح كمن يطالب

أحد للتطهرين بأن يتفاهم مع روما . فإن الحق معهم وهم يموتون دون فرضه .

ولا أظن أن هناك شخصاً فى انجلترا أو أمريكا يستطيع أن يفهم روح البلشفية فهماً كاملا إذا لم يكن قد درس بعناية ما كتب عن جانب الجهاد فى « تطهرية » القرن السابع عشر ، ففيها نفس الشعور من جانب القائمين بها بأنهم المختارون ، ونفس الإدراك للقيمة اللانهائية « للنعمة » التى حظوا بها بوصفهم المختارين ، ونفس الازدراء للطبيعة البشرية فى عاداتها المألوفة ، وكذلك ، إلى حد كبير ، نفس اعتقاد المتطهرين من أن أى إنكار للحقيقة الأساسية التى يؤمنون بها هو رجس من عمل الشيطان يجب القضاء على عدواه فى مهدها الأول . ولا يقل البلشفى عن المتطهر فى اعتقاده أنه يتبع نوراً داخلياً ، وهذا يدفعه بصورة لا مفر له منها نحو هدفه حتى إن تبين أنه حطم فى طريقه المقدس قلوب نصف العالم بإيمانه المشع وحماسته للاعتراف الذاتى الذى ينبثق عن تجربة داخلية عميقة حررته من وطأة الضلال ، وبما يحدوه من معرفة جذلة بأن النصر لابد آت ، وبقدرته على احتمال كل عذاب دنيوى من أجل الرؤيا التى تراوده ، وبإيمانه بأن أى إدراك لا يستمد من المسلمات التى يقوم عليها تفكيره إدراك لاقيمة له مطلقاً ، وباعتقاده ، فوق كل شىء آخر ، بأنه البشير بما قضى أنه لا محاله آت . إن الشبه بين البلشفى ومتطهر القرن السابع عشر لشبه عجيب حقاً . وليس هناك من شهد اجتماع مؤتمر بلشفى أثناء انعقاده إلا استطاع أن يرى الآمال التاريخية للحركة الأسبق عهداً ، فأى اجتماع « للبريزيديوم » فى موسكو لا بد أن تكون له روابط القربى السيكلوجية بمناظرات « بتنى » (Putney) التى كان يشترك فيها مجاهدو « كرومويل » والتى حفظتها لنا — لحسن الطالع — « أوراق كلارك » . وحتى الإزدراء البلشفى للمعرفة « البورجوازية » يماثل تماما الريبة التى كانت تملأ نفوس الرهبان للتجولين فى القرن الســـابع عشر نحو المعرفة العلمانية ،

كما أن اعتماد البلاشفة على نصوصهم التى يأخذونها من « ماركس » و «لينين» و «ستالين» يطابق تماما اعتماد المتطهرين على آيات الأسفار المقدسة. ولا تكتمل صورة البلشفى دون تأكيد حقيقة بذاتها وهى أنه نشأ فى ظل تقليد من الاضطهاد والتآمر تعلم فيه احتقار الخطر الشخصى والمباهاة بالاستشهاد . إن من يقرأ مثلا شهادة « ديمتروف » فى محاكمات حريق الرايخستاج فى سنة ١٩٣٤ يستطيع أن يتخيل بسهولة أنه يسمع الشهادة التى اضطر « جون بنيان » إلى الإدلاء بها .فكلا الرجلان يتشابهان فى أنهما دُربا فى مدرسة التجربة القاسية على نظام حديدى علمهما أن ما يهم هو انتصار المذهب الذى يدين به ، وان المرء لن يجد وسيلة إلى الخلاص إلا عن طريق التفانى فى المذهب . وجدير بالملاحظة أيضاً أن استراتيجية للمتطهرين تجاه حكومة معادية تشبه إلى درجة ملحوظة استراتيجية البلشفيين . فأول ما يفعله التطهرى فى هذه الحالة هو التنديد بعدم التسامح الذى يوجه ضده ، وعندما يستولى على السلطة يستطيع أن يعامل الآخرين بنفس القدر من عدم التسامح . والمتطهرون ، والبلشفيون ، لإيمانهم بأن الحق إلى جانبهم ، يعتقدن أن من واجبهم إكراه الآخرين على قبول مذهبهم . ويرون فيما يدخل على معتقدهم من تنويعات مصدراً لا بد أن يؤدى إلى الخطأ الفكرى ، ومن ثم إلى البلبلة فى التصرف ؛ لأن الناس عندما يفرضون قبول حقيقة ضرورية يكونون مصدر تهديد للنظام والمجتمع . وقد حاولت الحماسة التطهرية إكراه الناس على الهداية بوصفهم أفراداً ؛ بينما يبدو أن البلشفية تحاول إكراههم على الخلاص الجماعى ؛ ولكن الاثنتين تتسمان بثلاث صفات جوهرية ، هى التواضع والتوبة والإيمان بمجد مقبل ؛ وهى صفات تكوّن إيمانا بأن رسالة المؤمن أن يغير طابع السلوك البشرى حتى يكون مهيأ لمركز أسمى فى الكون . وكون رسالة للمتطهر جاءت ، كما يعتقد ، من نعمة الله عليه ،

بينما رسالة البلشفى جاءت ، كما يقول ، من إدراكه لقوانين التاريخ ، لا يثير اختلافا كبيراً بين تشابه وقع الوحى فى الحالتين .

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان حيوى أيضاً لفهم وجهة النظر هذه ملاحظة أن البلشفى لديه نفس ما يتسم به المتطهر من ازدراء ملول نحو دعاة أنصاف الحلول . فكما كان اعتدال « مونتانى » يعرّض ، فى نظر « باسكال » بإحساسه الجانسينى (Jansenist) بالانحطاط اللانهائى ، الخلاص للخطر ، وكما استطاع « برين » (Prynne) أن يرى فى قبح خصلة الشعر التى كانت توضع للزينة والتأنق الطريق المباشر إلى اللعنة ؛ كذلك يرى البلشفى فى أى خروج مهما كان طفيفاً عن مبادىء الحزب مبادىء ثورة مضادة تعد بالنسبة له كاللعنة بالنسبة للمتطهر . فكل منهما يجب أن يكون كل شىء أولا شىء . وكل يرفض أن ينظر إلى أى جانب من جوانب الحياة إلا فى ضوء هدفه الأسمى . وكل منهما يجد التسامح مع نصف الصديق أصعب عليه من التسامح مع العدو الواضح . وكل منهما ينعت خصومه بسيل من الشتائم يعتبرها المؤمن بديلا فعالا للتحليل الموضوعى للمذهب . وكلاهما يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع من أساسه ولا يرضيه شىء أقل من ذلك ؛ ومن السهل رؤية أن أى تردد فى هذا الهدف يمكن أن يعد بمثابة كفر بالمذهب . ويستعمل البلشفى مع خصومه نفس أسلحة الآيات المقدسة والأقوال البذيئة التى يستعملها المتطهر ، فإن ما تمثله الكنيسة الرومانية للمتطهر يمثله المجتمع البورجوازى للبلشفى . وقد عامل « برين » الأسقف « لود » بنفس الطريقة تقريباً التى عامل بها « لينين » « كاوتسكى » ؛ واستشهاد المتطهر بآيات الأنجيل مساو تماما لاستشهاد البلشفى بعبارات من « ماركس » . ويعيش كل منهما ، كما تدل سجلات اجتماعات المتطهرين وتجربة الاعتراف بين جماعة من الشيوعيين ، حياةً كل حركة فيها موضع مسئولية أمام الرابطة التى انضم إليها سعياً وراء الخلاص ، وتخضع لحكم هذه الرابطة . وكما أن الطريقة

الأساسية التى نجحت بواسطتها التطهرية،عندما أصبحت حركة قادرة على إثارة الأمل والنشوة ، كانت بذل الوعود للمحرومين بأنهم سينالون نصيبهم الحق فى النعم الحقيقية فى الحياة ، كذلك بنت البلشفية دعوتها على تعهدها للبروليتاريا بأنها ستسود . ولما كانت القدرة على حرمان المؤمن من الخلاص تثير الخوف لدى أولئك الذين يتطلعون إلى الفوز بنصيب فى النعيم ، فإن البلشفية ، مثل التطهرية من قبل ، كما خلقت أبطالها وقديسيها ، خلقت أيضاً المتملقين والمرائين . فالخوف عنصر جوهرى فى تحقيقها لأغراضها ، ولـكن الخوف وحده لا يفسر قوتها . فالخوف لم يـكفل للمذهب التطهرى ولاء « ميلتون » و « كرومويل » ، وولاء « ليلبورن » و « بونيان » ، أكثر مما كفل ولاء « لينين » و « تروتسكى » ، و « ستالين » و « فورشيلوف » فى خدمة قضية البلشفية .

ومن ثم فإنى لا أعتقد أن انتهاء الديكتاتورية فى الاتحاد السوفيتى أمر بسيط ، ومن المؤكد أن اختفاءها لا يمـكن أن يتم بواسطة عمل يقوم به « ستالين » وزملاؤه بمجرد إرادتهم ذلك . إذ لا يمكن أن يحدث هذا بسبب بسيط هو أن الانتقال المفاجىء يعرض للخطر الأسس التى يقوم عليها نظام الاتحاد السوفيتى كله لا نظام « ستالين » فحسب . فان ذلك سيعنى تكريس الطاقة والأهداف التى توجه الآن إلى الجهود الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى والتى لا يمكن توجيهها أية وجهة أخرى دون حدوث شلل ، للصراع حول السلطة . وهذا جزء من الثمن الذى اقتضاه تحويل ديكتاتورية حزب يسمح بالديموقراطية داخل صفوفه إلى ديكتاتورية بيروقراطية ضيقة خنقت كل ابتكار لا تعتبره هذه البيروقراطية تمسكيا . فواضح مثلا أنه إذا تعرقلت عملية التصنيع بسبب نوع من المهاترات التى حدثت أثناء الصراع على السلطة بين « ستالين » و « تروتسكى » ، فإن إنتاج السلع الرئيسية والاستهلاكية سيتعثر فى كل خطوة . لأن هذا الصراع كان سيعنى ضعفا فى الإيمان ، وسيطرة الإيمان

هى التى تهيىء القوة لفرض التنفيذ المستمر للأوامر . والأرجح أن ما يعقب الديكتاتورية هو الفوضى لا الحرية ، الا إذا كانت الحرية ، وهى تُطلب وتُمنح توحى بالأمل فى الأمن الداخلى والخارجى .

ومن ثم فإنى أعتقد أن زوال الديكتاتورية فى الاتحاد السوفيتى يعتمد أولا وقبل كل شىء على نمو إيمان واسع الانتشار بين الناس بأن الاتحاد صار فى أمان . ويتوقف هذا على سير الأحداث خارج الاتحاد بدرجة مساوية على الأقل لسيرها داخله . فطالما ظل الإعتقاد بأن الدول الرأسمالية على استعداد لأن تهاجم الاتحاد السوفيتى سائداً ، ظلت الديكتاتورية قائمة ، لأنها ستظل تستطيع استخدام الشعور القومى فى جانبها . وكذلك طالما ظل هذا الهجوم محتملا فإن كل رأى منشق سيتطلع إلى العون الأجنبى ، وللاتحاد السوفيتى من الأسباب الوجيهة ما يبرر وجهة نظره فى أن هذا التطلع يلقى استجابة دائما ، إلا فيما ندر . إن شعب الاتحاد السوفيتى لن يشعر بالأمن حتى يرى أن قدرة أية دولة كبرى على الإتيان بعمل عدوانى قد كبحت فى حدود ما يستطيع التنظيم كبحها . وعندما يحس بهذه الثقة فإن المطالبة بحقوق ديموقراطية سرعان ما تعقبها . ولكنى على ثقة أنه لا بد من جو دولى يسوده الأمان كمقدمة ضرورية لذلك .

وذلك لأنه ، بطبيعة الحال، لا تستطيع ديكتاتورية أن تفرض ألوان السيطرة التى لا بد منها لدوامها لمدة طويلة . فاذا توفر الأمن الخارجى يصبح من المستحيل فى ظل ظروف الإتصال الحديثة بناء حائط صينى حول حضارة بأكملها . كما أن نمو التعليم ، وحتى وقع التصنيع نفسه ، يؤديان بطبيعتهما إلى مطالب لا تستطيع أية ديكتاتورية أن ترفضها وهى مطمئنة . وهى إذا فعلت ذلك تخاطر بانشقاق داخلى . لأن الأمر سينطوى على تذمر واستياء بين رجال ونساء يزداد وعيهم يوما بعد يوم بما يلحق قدراتهم من إخفاق

كما يزداد شكهم فى دوافع أولئك الذين تسببوا فى هذا الإخفاق . ولدى « ستالين » وشركائه فى الوقت الحاضر رد قوى على أى تذمر مثل هذا . فهم يستطيعون القول بأن السماح بالمبادىء الديموقراطية الكلاسيكية يهيء لأعداء الإتحاد السوفيتى ،كما هيأ لأعداء جمهورية ويمار ، الفرص والوسائل ذاتها التى يبحثون عنها ،كما يستطيعون الإصرار على أن كل نظام فى خطر اضطر إلى تركيز سلطات واسعة لحماية نفسه ضد أساءة إستعمال هذه الفرص. وإذا كان هذا هو الحال فى ديموقراطية سياسية ظل فيها النظام البرلمانى ، كما فى بريطانيا العظمى ، قائما دون تحد مدى قرنين ونصف قرن ، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نظاما ، يحاول بناء شىء مثل طريقة جديدة فى الحياة المتمدينة ، يحس بعدم الاطمئنان بعد أقل من جيل من التجربة حددت خلالها الحروب الخارجية والأهلية عادات التفكير عند الناس .

أن حجتهم هذه قوية ، على ما أرى ، من أية جهة نظرت اليها . إذ مما لا جدوى وراءه أن ننسى أنه ، باستثناء الطبقة العاملة ، لم تكن هناك سوى قلة ضئيلة لم تبد نحو الاتحاد السوفيتى كراهية أشد حتى من تلك التى أبداها أسلافنا تجاه الثورة الفرنسية . ومما لا يفيد أيضا ألا نتذكر أن ساسة الديموقراطيات الأوروبية استنفذوا كل قدرتهم فى تجنب التحالف الذى عرضه الاتحاد السوفيتى فى تلك السنوات الحرجة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ، حتى أنه فى عشية الحرب لم يجد السفير البريطانى فى برلين ما يحول دون تحالف بريطانى ألمانى إذا سويت المسألة البولندية بطريقة سلمية . ومما له أهمية عظيمة بوضوح أيضا ، أنه فى اللحظة التى ارتكب فيها « ستالين » خطأه الكبير بهجومه على فنلندا كان هناك رأى يحظى بانتشار على نطاق واسع يؤيد تسوية الأمور مع ألمانيا من أجل البدء بعملية ، أكثر إرضاء من الناحية السيكلوجية ، هى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بمجهود مشترك باسم « المدنية المسيحية » . وبالاختصار ، علينا أن نتذكر باستمرار أنه على قدر ما يحرز

الاتحاد السوفيتي من نجاح فى تجربته فإنه يهدد كل البناء الإجتماعى والإقتصادى للنظام الرأسمالى القائم . إن الرغبة فى انهياره والخوف من نجاحه كانا من بين أهم العوامل فى الفكر الإجتماعى فى عصرنا ، بل لقد بلغ الحال أن بعض الإقتصاديين وجدوا من يستمع اليهم وهم يقولون أنه لابد أن ينهار على أسس أولية (apriori) دون حتى التظاهر ببحث ما حققه .

بيد أن ما فيه من قسوة وبشاعة ، وكلاهما بلغ حداً كبيراً ، وكذلك أخطاءه ، ينبغى ألا تعمينا عن حقيقة أنه أضخم حدث حتى الآن منذ الإصلاح . لأنه وقع ، مثل الآخر ، مع أزمة شاملة فى المدنية . وإذا استطاع وهو فى طريقه ، أن يثبت أن الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج ليست ضرورية لتنظيم الحياة الإقتصادية تنظيما سليما ، وإذا استطاع أن يثبت بعد ذلك أن هناك بديلا ملائماً لدافع الربح يجعل البطالة غير ضرورية ، وإذا استطاع أن يثبت أن التراث الإنسانى يمكن تيسير المشاركة فيه لجماهير الناس ، وأن أثر العلم على الأساليب الفنية الصناعية ليس فيه تهديد مستمر للأمن الاقتصادى للعامل ؛ يكون من الواضح عندئذ أن الثورة الروسية افتتحت حقبة جديدة خلاقة فى التجربة البشرية تبلغ فى أهميتها ما بلغته أية حقبة نعرفها . ومن الواضح بطبيعة الحال أن كل هذه الآمال قد ، وقد لا ، تتحقق . بيد أنه لا يمكن لشخص لا يدرك وجودها أن يقدر دلالة الثورة تقديراً مناسباً .

ولكن الأمر الذى لا مراء فيه أنها مجرد تكهنات . فقد تحطمها الحرب ، لأن تحويل مجهود كبير نحو الحرب ، لمدة كبيرة ، قد يدمر بسهولة الإيمان الشعبي بأهداف الثورة ، إلى جانب احتمال أن الحرب قد تنتهى بالهزيمة . وواضح تماماً أيضا أن التضحيات التى يتطلبها تحقيق هذه الأهداف تكون ، فى الغالب ، أطول أمدا فى بلد متخلف صناعياً مثل الإتحاد السوفيتي منها فى بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، إن الأرقام

الضخمة الخاصة بزيادة كمية الإنتاج لا تخفى حقيقة أن إنتاج العامل فى الاتحاد السوفيتى لم يزل أقل بكثير من إنتاج العامل فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والفيصل النهائى هو فى قدرة العامل السوفيتى على التفوق على العامل فى الجماعات الرأسمالية فى الإنتاج . فإذا نجحت هذه التكهنات فمن الواضح أن تأثير الثورة الروسية سيرغم الرأسمالية على التحول السريع . فسيتعين عليها أن تكيف نفسها فى كل مكان مع الطريقة الجديدة فى الحياة تماماً كما اضطر الإقطاع إلى تكييف نفسه مع الإمكانيات الأوسع بما لا يقارن للرأسمالية الفردية بعد القرن السادس عشر .

كان هذا، على أى الأحوال ، هو تاريخ الثورة الفرنسية ؛ فقد فرضت تكيفاً للأفكار والأوضاع فى كل مكان فى العالم بما يتفق والأهداف التى تضمنتها. وقد فعلت هذا بالرغم من أخطائها وجرائمها ، وقد فعلت هذا على الرغم من الحروب التى أعلنت ضدها ؛ وقد فعلت ذلك على الرغم من أن أفكارها بدت فى نظر أهم رجال الملكية فى ذلك الجيل الخطيئة الأولى مجسمة . وكانت آثار الثورة الفرنسية ، فى نصف القرن التالى لحدوثها ، هى التى تحدد للعالم الفاصلة للتاريخ الأوربى . فقد أيقظت فى آلاف من الناس الأذلاء آمالا وطموحاً لم يعرفوا من قبل أنهما لديهم ، وكون هؤلاء معايير للحكم الاجتماعى اضطرت الطبقات الحاكمة أن تكيف تفكيرها معها بصورة متزايدة . لقد سجلت حق طبقة اجتماعية جديدة فى مكانها تحت الشمس ؛ واضطرت ساسة أوربا فى القرن التاسع عشر أن يحسبوا لها حسابا .

ولست أرى أى سبب لافتراض أن وقع الثورة الروسية لن يكون مشابهاً لذلك فى طابعه ، فهى أولا تحد للأسس التى تقوم عليها مدنية الطبقة الوسطى،إذ هى تأكيد لأن الإنسان يجب ألا يُحرم من الأشياء الأساسية التى حققتها المدنية لمجرد أنه لا يملك شيئاً من أدوات الإنتاج . وقد لقى هذا التأكيد فعلا ترحيباً واسع الانتشار فى العالم كله ، لا فى الدائرة التى وُجه

إليها مباشرة فحسب . والواقع أن قبوله نتيجة منطقية لأى نظام من الحكم النيابى يقوم على حق التصويت المتساوى للجميع .

وذلك لأنه فى أى مجتمع متساو ، حيث التناقض بين الغنى والفقر هو أكثر ما يستلفت نظر الإنسان ، لامفر من أن يحاول الناس استعمال قوتهم السياسية فى إزالة الفوارق التى يبنى عليها هذا التناقض . وهم سيحاولون ذلك بمجرد اقتناعهم بأن السياسة التى تقوم على مجرد التنازل من جانب الأغنياء للفقراء لا تحقق آمالهم الثابتة . وبمجرد أن يحاولوا ذلك فإما أن تبدأ مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة تثبت أن إعادة التوازن يتم بعملية متعمدة مستمرة ، أو تقوم محاولة لتغيير طابع الدولة بالقوة . أى أنه إما أن تتعاون الطبقات فى تغيير الأسس ، أو تتسع الهوة بينها حتى يصبح لا مفر من الصراع .

وحقيقة أن هذا المفهوم قد أضفى عليه واقعية حية فى الثورة الروسية هى التى تمنحها طابعها الديناميكى ، بل حتى الانفجارى . فهى تزيد التحدى للنظام القائم حدة بصورة فجائية تبعث آمالا متطرفة ومخاوف متطرفة ، آمالا متطرفة لأن السهولة النسبية التى تم بها استيلاء البلاشفة على السلطة تغرى المتطرفين فى كل مكان على الاستهانة بكل من قوة المقاومة التى ستواجههم وبتعقيدات مشكلة تدعيم السلطة إذا ، وعندما ، يتم الاستيلاء عليها ؛ ولأن التفاؤل الثورى يبالغ دائما فى السهولة التى يمكن بها تغيير العادات المتأصلة الجذور . تثير مخاوف متطرفة لأن أولئك الذين تتعرض مصالحهم للخطر بالعدوى من الثورة الروسية يجنحون إلى أن يخرجوا منها ، لا بأنه من المرغوب فيه القيام بإصلاح بينما لم يزل لديهم وقت ، بل بأنه من الضرورى تحصين أنفسهم ضد خطر العدوى . والنتيجة ، إذا عولجت الأمور بغير حكمة ، أن تتسع الهوة بين الطبقات ؛ وكلما زاد عمق الإيمان الذى تثيره الثورة ،

زاد وعى الناس باتساع الهوة . ويجعل هذا خلق جو يمكن فيه الوصول إلى تفاهم أكثر صعوبة ، كما يمنح أيضا الأصوات المتطرفة فى كلا الجانبين نفوذا لا مبرر له .

والواقع أن الثورة الروسية قد صارت ، مثل سابقتها الفرنسية ، موضوعا لا يستطيع النقاش فيه بهدوء سوى نفر قليل جدا لضخامة الآمال والمخاوف التى بنيت على نتيجتها . فالآمال تغرى أولئك الذين يعتنقونها بالإصرار على أن زعماء الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يفعلوا شيئا خطأ ، والمخاوف تغرى أعداءها بالإصرار على أن حتى أوضح ما حققته ليس حقيقيا . والأمل الذى لا يستمع إلى العقل ويجهل شدة سيطرة القوانين والعادات القديمة على العقول يؤدى دائما إلى زيادة حدة كل صراع للأفكار داخل المجتمع ، تماما كما يصم الخوف ، مثل هذه الحالة ، آذان الناس عن الاستماع إلى أوضح نداء من أجل التغيير الضرورى . وأكثر مشاكل الاتحاد السوفييتى إلحاحا ، ليس الإطراء أو اللوم الذى يوجه إليه ، ولكن الحاجة إلى فهمه ، وليس هناك ما هو أندر من ذلك . وذلك لأنه عندما لا يفهم مثل هذا الحدث الهائل قد يؤدى ذلك بسهولة إلى أن يعمل دعاة كل من الطرفين على تسليح نفسه حتى يضمن انتصار وجهة نظره .

إن هذه النتيجة المحتملة للخوف والأمل اللذين أثارتهما الثورة الروسية هى التى جعلت من قرارين اتخذتهما موسكو منذ سنة ١٩١٧ كارثة . وكان الأول قرار « لينين » أن يقسم قوى الطبقة العاملة فى العالم بإنشاء « الدولية الشيوعية » ومعها الأحزاب الشيوعية القومية ، وكان الثانى قرار الاتحاد السوفييتى أن يفرض على أنصارها فى كل مكان وجهة نظر عن حرب ١٩٣٩ جعلتهم دعاة انهزامية ثورية فى الدول التى عارضت « هتلر » و « موسولينى » . وكان القرار الأول كارثة لعدد من الأسباب . فقد وجه تفكير كل حزب شيوعى وجهة تآمرية . وأضفى حالة من التمسكية الجامدة على استراتيجية

أو ثورة قامت صحتها كلها تقريبا على افتراض أن التجربة الروسية الفريدة كانت نموذجا لشعوب وراءها قرن من التاريخ المختلف تماما . وحول الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفييتى إلى شيع ضيقة لا تسير فى نشاطها على ضوء الظروف التى تواجها ولكن تبعا للحاجات الدولية للاتحاد السوفييتى . كما هيأ أيضا للأحزاب الفاشية الفرصة لكى تدعى لنفسها صفة تمثيل الوطنية الوطنية والنظام ؛ وهى صفة هيأت لهذه الأحزاب السبيل ، رغم كونها لا تمثل الحقيقة فى الواقع ، لأن تجد حلفاء ما كانت لتجدهم لولا ذلك . وحقيقة أن تنظيم الأحزاب الشيوعية كان يقوم على المركزية الصارمة التى تضيق بصورة متزايدة ، على النمط الروسى ، جعلتها تزدرى الناس العاديين . ومما لا ريب فيه أن هذه الأحزاب كانت تعمل من أجل مستقبل بروليتارى مجرد ، ولكنها نادرا ما كانت تلم بوقائع الطبيعة البشرية .

وهذه المركزية طبيعية تماما فى الظروف التاريخية التى واجهتها الثورة الروسية ، وبدونها ما كان يستطاع تحقيق النظام والحيوية اللذين بلغهما البلاشفة . ولكنها أولا تطلبت عبقرية « لينين » لتمنحها القدرة على التكيف للمناورات المطلوبة فى ساحة القتال ؛ وثانيا كان أثرها سيئا فى عادات دول تعودت منذ أمد طويل على الديموقراطية النيابية فى الميدان السياسى . والواقع أن أصلها يمتد بعيدا قبل « لينين » . فجزء منها ، فيما أعتقد ، يمكن تتبعه مباشرة إلى فكرة روسو عن المشرّع الذى سيخلق الدولة المثالية بأن يفرض هدفه على شعب لم يستعد بعد لقبوله . إن وجهة النظر هذه ، التى تعد طبيعية عند ابن جنيف — التى ترك فيها « كالفن »[1] طابعه — باعتقاده العميق بأن الناس أفسدتهم الأوضاع الاجتماعية ، قد انتقلت إلى « بابيف »[2] وشركائه من المتآمرين . فقد رأوا آمالهم تتحطم فى فرنسا

---

(1) Calvin.

(2) Babeuf

بواسطة رجال أشرار ، وفكروا فى ديكتاتورية تآمرية بوصفها وسيلة تفرض الفضيلة . ومن « بابيف » انتقلت الفكرة ، عن طريق « بوناروتى »[(١)] والجمعيات السرية للديموقراطية الأوربية الوليدة فى الأربعين سنة الأولى من القرن التاسع عشر ، إلى ماركس والحركة الاشتراكية . ومن السهل أن ترى كيف حولها ، فى مرارة النفى ، إلى ديكتاتورية البروليتاريا التى ، على نسق مشرع « روسو » ، « سترغم الناس على أن يكونوا أحرارا » . وقد جعلت هذه الفكرة ، مختلطة بميتافيزيقية الجدلية الهيجلية المشكوك فيها ، فى وسع الجهاز البيروقراطى للحزب ، أكثر من الحزب نفسه كوحدة ، أن يتحدث فى معرض نشر الدعوة كما لو كان يتحدث بصوت التاريخ الحقيقى ، وكان ما يبثون الدعوة من أجله هو ما كانت « الإرادة الحقيقية » للبروليتاريا تطلبه لو أنها عرفت ما فيه خيرها ؛ وجعلت فى مكنة الحزب أن يسمو بنفسه فوق تلك المصالح المؤقتة والمباشرة ، بل واللاعقلية ، التى حجبت عن الجماهير الحقائق التى استطاعت الأحزاب أن تصل إليها . وقد تضمنت فى الواقع إنكار أن ما يبدو أن البروليتاريا تريده هو ما تريده حقيقة كلما بدا أن ما تريده متعارض مع ما يقرر الحزب أنه فى صالحها . وإذا أبت أحزاب أخرى ذات طابع بروليتارى قبول الحكمة المتفوقة للحزب الشيوعى ، يجب التنديد بها بوصفها موضوعيا أعداء للطبقة العاملة .

والواقع أن الجدلية كانت الفلسفة المثلى لجماعة متطرفة آمنت بأنها تملك الحقيقة الأبدية وعلى يقين من أن كل أعدائها أو نقادها مخطئون دائماً . فقد منحتهم إيماناً لا يتزعزع ؛ ومنحتهم ازدراء المتعصب لجميع من لا يرون الأهمية التى لا تقدر للهدف كما يراها هو . ولكنها قادتهم إلى استخدام أساليب بدت بغيضة فى نظر أولئك الذين لم يكونوا مقتنعين تماماً من أن

---

(١) Buanarroti

الهدف أكيد كما جعلوه هم . وجملتهم يحتقرون كل من يتردد فى السير معهم إلى نهاية الطريق ؛ ومن الاحتقار استطاعوا أن يتنقلوا بسهولة إلى الاعتقاد بأن القضاء على كل نفوذ اشتراكى لا يستطيعون السيطرة عليه هو مقدمة ضرورية لانتصارهم . وقد كانوا مستعدين حتى للتحالف مع أعدائهم الأصليين لتحقيق هذا الهدف ، وهم مقتنعون بأنهم فى النهاية لابد سيرثون القوة كلها . وطبيعى أن النتيجة الحقيقية فى الواقع لمناوراتهم أن أوجدوا ارتباكا هائلا فى صفوف البروليتاريا العالمية استفاد منه أعداء العمال لا العمال . إن المتعصبين تعصبا أعمى لمذهب يتجاهل الواقع هم وحدهم الذين يستطيعون تفضيل مصير العمال تحت حكم « هتلر » على مصيرهم فى ظل جمهورية ويمار . وأعتقد أنه لو لم يتعجل « لينين » ذلك الانشقاق المميت فى قوى الطبقة العاملة الذى ترتب على إنشاء الدولية الشيوعية ، فمن المؤكد أن « هتلر » ، وربما « موسولينى » أيضاً ، ما كان قد وصل إلى السلطة . ولكن الظرف الممهد لنجاحهما كان انقسام القوى المنظمة للطبقة العاملة وترددها ، بسبب التعصب الشيوعى الأعمى ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه القوى تستطيع أن تكون متحدة وقوية .

وكانت الكارثة الثانية هى القرار الذى ترتب عليه ، بعد أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، نمو الانهزامية الثورية بين الأحزاب الشيوعية فى الديموقراطيات . لقد أوضحت من قبل لماذا اضطر الاتحاد السوفيتى ، لأسباب وجيهة جداً ، أن يتبع سياسة الحياد فى هذه الحرب . ولا ريب فى أن هذه السياسة كانت صدمة شديدة للأحزاب التى تتكون منها الدولية الشيوعية . وكان لابد من تفسير هذا الانقلاب المفاجىء ؛ كما كان لابد أيضاً من إيضاح أن الأحزاب الشيوعية لم تكن ترغب فى انتصار الفاشية أو تعمل لذلك . وكان السبيل الوحيد لذلك هو الإصرار على أن هذه الحرب حرب « أمبريالية » على نسق حرب ١٩١٤ ، لاتهم نتائجها مصالح العمال ؛ ومن ثم

يقال ، كما قال « لينين » فى سنة ١٩١٤ ، أن البروليتارى ذا الوعى الطبقى سيعمل على خلع حكومته « البورجوازية » وإحلال حكم الجماهير محلها . إن الفتوى المحكمة غير المؤثرة التى استخدمت فى الدفاع عن وجهة النظر هذه أشك فى أنها خدعت الواقعيين الذين فى الكرملين أيا كان تأثيرها فى الخارج . إنها نتاج خوف الاتحاد السوفيتى من ألمانيا ولا يمكن فهمها ، موضوعيا ، إلا على أساس هذا الخوف . واعتقد أن جزءا منها لابد راجع إلى تأثير سم السلطة اللانهائية على « ستالين » وشركائه .

فهم تخلصوا من أى شخص خارج دائرتهم يستطيع أن يحدثهم على قدم المساواة . وامتنعوا عن إخضاع القرارات المهمة للنقد . وصاروا يتوقعون أن أى شىء يعلنونه سيقابل على الفور بتحبيذ لا حدود له ؛ بل صاروا فى الواقع يعتبرون أى نقد يوجه إلى قراراتهم شعوراً ضد الثورة إن موقف أشخاص حصنوا أنفسهم ضد الحاجة إلى الاهتمام بأى رأى آخر غير رأيهم هم لابد أن ينتهى بأخطاء خطيرة ؛ ولا يغير من الموضوع فى أى نوع من الدول يوجد هذا الموقف . إذ يخلق فى نفوسهم وهم العصمة الذى لا يوجد وهم أخطر منه ؛ ويستمر هذا الوهم ، بصورة مميتة أكثر ، حتى يصل إلى اضطهاد أولئك الذين لا يستطيعون قبول ما ينبنى عليه . وعندما يصل الحال إلى هذه المرحلة ، يتعرض للخطر كل ما يمهد لإيجاد علاقات سليمة بين الناس ، بسبب بسيط هو أن أولئك الذين لديهم الوهم بأنهم معصومون يكفون عن النظر إلى رعاياهم بوصفهم غايات لا أدوات .

وأعتقد أن الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتى أضرت « بستالين » فى هذا المجال . وتستطيع هذه الأحزاب طبعاً أن تدعى أنها كانت تجهل كل مرحلة من مراحل تطور الوضع حتى صار منفذاً ، وأنه كان من المستحيل على أى منها أن يتخذ سياسة خاصة ، الأمر الذى كان يعنى هجوماً على الاتحاد

السوفيتى . ولكن الجواب بالتأكيد هو أنه لم يكن ينبغى لحركة عالمية تعمل على نشر نفوذها فى العالم أن تسمح لأحد الأحزاب التى تتكون منها أن يبلغ وضعاً تكون فيه قراراته فوق النقد ؛ وأكثر من ذلك ، أن الحكومة السوفيتية ما كانت لتحاول أن تفرض السياسة التى اتبعتها هذه الأحزاب لو لم يعطها تراخيها فى الماضى الحق فى أن تتوقع أنهـــا ستحظى بالتأييد أياً كانت السياسة التى تفرضها .

إن هذا التنازل عن واجب الحكم الناقد هو الخطيئة الحقيقية فى الموقف الذى تفرضه جميع الديكتاتوريات على رعاياها ، وهو أيضاً مصدر الخطر الهائل الذى تتعرض له بالضرورة كل الديكتاتوريات ، سواء اليمينية منها أو اليسارية . لأن التنازل عن واجب الحكم الناقد من جانب رعايا الديكتاتورية ، أو أكثر من ذلك من جانب المخلصين لها ، يعنى بالضرورة أنها سرعان ما تنفصل عن فكر الجماهير التى تسيطر عليها . ومن ثم يجب أن يُحتفظ بهيبتها بأى ثمن ، وهذا يكون إما بالنجاح فى كل سياسة تأخذ بها ، أو بإيجاد كبش فداء إذا فشلت . من ثم كان ومن الضرورى أن يطرح « ستالين » جانباً ، لا السياسة التى اتبعها « لتفينوف »[1] منذ سنة ١٩٣٤ ودلالتها فحسب ، بل أيضا الثناء الذى كيل لتقدم الديمقراطية الفنلندية منذ سنة ١٩٣٦ ؛ وكان لابد من قبول هذا الانقلاب البشع فى الموقف بوصفه سانحة عبقرية . ولكنى أظن أن النتيجة الحقيقية للتغير لدى كل من لم يقبلوا وهم العصمة البلشفية كانت خلق أول شكوك فى نفوسهم منذ سنة ١٩١٧ عن الوحدة فى المصالح بين الاتحاد السوفيتى والبروليتاريا العالمية . . وإذا سلمنا بانتصار بريطانيا العظمى[2] فإن على « ستالين » أن يصل إلى طريقه للعمل مع المنتصر مما سيدمر أسطورة عصمته .

---

(١) Litvinov

(٢) كتب هذا الكتاب فى أوائل الحرب العالمية الأولى قبل هجوم ألمانيا على روسيا وانضمام هذه إلى الحلفاء كما جاء فى المقدمة . « المترجم .

إن هذا النوع من التحول المميت هو مما ينبغي على الدكتاتورية أن تتجنبه بأي ثمن. وقد استطاع « لينين » أن يفعل ذلك لسببين. فقد كان يسمح دائماً بالنقد في الأمور الحيوية دون تذمر ؛ وكان دائماً يتجنب وضع الأسس التي قد يقوم عليها عداء جماعي من جانب أولئك الذين يستطيع، في حدود المعقول، أن يعتمد عليهم. ذلك هو السبب في أنه استطاع أن يقبل هزيمة مثل هزيمة « برست — ليتوفسك » دون إحساس بالمذلة؛ وهذا أيضاً هو السبب في أنه استطاع أن يقوم بتراجع في شامل « السياسة الاقتصادية الجديدة» وهو يتوقع في ثقة أنه سيعاود طريقة الأول.أن النقص الخطير فيأسلوب ستالين هو أنه بنى ديكتاتوريته على نمط إستبعدت فيه مثل هذه الاحتمالات. فلابد له أن يكون منتصراً دائماً ؛ ولابد له أن يكون على صواب دائماً ؛ ولابد له أن يكون ناجحاً دائماً، ولابد من أن يكون لديه دائماً أشخاص يستطيع لومهم بصورة مقنعة. بيد أن ذلك يعنى أنه حتى أقرب شركائه لا يمكن أن يطمئنوا أبداً إلى مراكزهم ؛ وهذا بدوره يعنى أن الولاء الذى يتعين عليه أن يعتمد عليه نادراً ما يكون، حتى فى التوجيه المركزى للشئون، ولاء تلقائياً يقوم على الاقتناع العقلى. وإلى أى حد هو قليل هـذا النوع من الولاء أمر واضح لـكل من يعرف النظام السوفيتى من الداخل، أو يلاحظ نمو التملق البيزنطى فى عادات النظام.

ويتأثر مستقبل السوفييت بالضرورة تأثراً سيئاً بهذه التطورات. لأنها هددت نجاحه الداخلى كما أساءت إلى هيبته فى الخارج. ففى الخارج كان يحتاج إلى السلطة التى تتولد عن الاقتناع، لا بأنه قائد القوى الاشتراكية فى العالم فحسب، بل بأنه يمكن الاعتماد عليه فى أن يقف ثابتاً ضد الأنظمة التى تهدد، مثل نظام « هتلر »، ثورة الطبقة العاملة على السير إلى الأمام فى جذورها. أن الاتفاق الألمانى السوفيتى كان من هذه الزاوية، مناورة متشائمة أصبحت، عندما حاولت الدولية الشيوعية أن تضفى عليها تبريراً

منطقياً ، استعراضاً لا حياء فيه من جانب « ستالين » لعدم اهتمامها مطلقا بمصير الطبقة العاملة خارج الاتحاد السوفيتى ؛ وكان الهجوم على فنلندا ، مثل ابتلاع جمهوريات البلطيق،مثلا من الاستراتيجية الامبريالية التى تكوّن جزءاً مباشراً من تقليد الحرب الوقائية.وقد كانت نتيجة كل من السياستين سيئة على الناحية الداخلية من الاتحاد السوفيتى .

وذلك لأن نتيجتهما كانت بالضرورة إطالة أمد سلطة نظام استبدادى لم يكشفه أحد بوصفه عدوا خطراً للعمال أكثر مما فعل« ستالين » وشركاؤه . ومن ثم فإن ستالين بإطالة أمد هذه السلطة ، خاصة وهو يعلم أن « هتلر » لن يتمسك باتفاقه إلا طالما كان فى ذلك مصلحة له ، تعرض لخطر تلك العزلة ذاتها التى كان تجنبها هو الهدف الرئيسى من استراتيجيته . وكانت مصلحته فوق كل شىء آخر أن يظل الاتحاد السوفيتى عاملا فى الشئون الدولية لا يستطيع حتى أشد أعدائه أن ينجح فى إنكار حماسته للسلام وعدائه للعدوان . لقد كان ذلك هو حصنه السيكلوجى الأساسى فى جو سياسة القوة الشرير ، الذى جعلته سياسة « هتلر » أكثر شراً بكثير . وعندما قرر التفاهم مع النازية والإفادة من التفاهم على الطريقة النازية ، كان لابد أن يسىء إساءة بالغة إلى ما تتمتع به الثورة الروسية من قبول حسن حتى لدى أخلص أصدقائها .

والواقع أن سلامة أهداف سنة ١٩١٧ قد أصبحت تعتمد الآن ، فيما أرى ، على عوامل خارج الاتحاد السوفيتى أكثر منها على عوامل داخله . فهى تعتمد أولا على هزيمة سريعة للحكم النازى . لأن هذه الهزيمة هى وحدها التى تعنى إتاحة فرصة لإعادة تنظيم أمن جماعى ضد العدوان ، ومن ثم فترة سلام هى من الأهمية بالمكان الأول للمدنية ، وهى فترة سلام تهيىء للاتحاد السوفيتى فرصة التخلص من الخوف من الهجوم الخارجى ؛ وكذلك فرصة أن طبيعة مشاكل ما بعد الحرب الاقتصادية فى أوروبا ستعمل على التعجيل بتطور

الدول الغربية نحو اتجاه اشتراكى . فإذا حدث هذا فإنه سيعمل على تقدم الديموقراطية الداخلية ، التى لابد منها ، فى الاتحاد السوفيتى بصورة ملحوظة ؛ لأنه ما من شيء آخر ، فى حدود اهتمام جيلنا الحالى ، يمكن أن يمنح مواطنى الاتحاد السوفيتى الإحساس بالأمن الذى تمد عودة الحرية تتاجه الضرورى .

وأشك فى أنها ستكون عودة سريعة ، إلا إذا حدث تغيير جذرى فى تكوين عادات الحزب الشيوعى الروسى ، لأن الرجال الذين تعودوا ، مثل « ستالين » ، على عادات الأمر الذى لا يعصى لا يستطيعون التخلص منها إلا إذا كان هذا التخلص هو سبيلهم إلى البقاء . هذا بالإضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان تحطيم سلطة بيروقراطية وصل أعضاؤها إلى مراكز ممتازة عن طريق الخدمة الذليلة لهذه العادات . ويكون الأمر أكثر صعوبة حتى من ذلك عندما يكون طريق الديكتاتور مرصوف ، كما هو الحال مع ستالين ، بفرض عقوبات بالغة القسوة ضد أولئك الذين اختلفوا معه . فهناك خطر الانتقام وخطر أن إرهابا جديدا سيحل محل القديم . إن الفعل ورد الفعل متعادلان فى ديناميكية السياسة بما لايقل عنه فى الطبيعة ، إن جزءا من الثمن الذى سيتعين على الاتحاد السوفيتى أن يدفعه فى مقابل ما بلغته تجربته من مدى ومقابل السرعة التى تمت بها التجربة ، فى ظروفها الصعبة ، هو أنه سيجد أن الطريق بين الإقتصاديات الجماعية والديموقراطية السياسية أكثر وعورة وصعوبة مما تصور صانعوه أنه ممكن . بيد أن هذا هو الثمن الذى لا بد أن يدفعه دائما أولئك الذين لا يقدرون ما تكلفه الوسيلة فى سبيل تحقيق حتى أكبر الغايات .

وهناك ملاحظة أخيرة وحيدة فيما يتعلق بالثورة الروسية مما يجدر الإشارة إليه . فمما لا ريب فيه أن حدة ديكتاتوريتها ، بل حتى جورها ، أقل وقعا على أولئك الذين يخضعون لها منها على أشخاص ، مثلنا ، لهم جذور متأصلة فى التقليد الديموقراطى السياسى ، فليس فى التاريخ الروسى ،

مثلا ، شيء يقارن بتجربة الحكم الذاتي في النقابية وفي « الكنائس المنشقة »[1] وفي الجمعيات التعاونية وفي الإدارة المحلية التي جعلت العامل في بريطانيا يقبل هو نفسه على تشكيل مصيره بصورة متزايدة . والديكتاتورية السوفيتية في يد « ستالين » ، استمرار لتقاليد القيصرية البيزنطية ، ويمكن القول بأن نتائجها تشبه ، بمعنى ما ، نتائج « بطرس الأكبر » أكثر مما تشبه نتائج أي عامل من عوامل التحرر الغربية ؛ ولا نستطيع أن نسقط من حسابنا أن هذه النتائج لا بد من أن تكون فيما عدا حالة الهزيمة في الحرب قاضية على سلطة الدكتاتور في المدى الطويل ، فالنتائج التعليمية وحدها كفيلة بذلك في المدة الطويلة . وليس هناك من يعرف الاتحاد السوفيتي ويرتاب في أن نتائجه تثير أساليب في السلوك ستبدأ في السؤال عندما يتوفر الأمن الخارجي وستطالب بوحدة تنمو من أسفل بدلا من وحدة تفرض من أعلى. ولا أعتقد أن هناك من يستطيع تقدير المدة التي ستأخذها هذه الأساليب من السلوك في النمو ، بيد أن لنا ما يبرر أن نستخلص من تجربتنا نحن أن مدة نموها تتوقف إلى حد كبير على الموقف الدولي . إن الخطر يعمل على توحيد الأمة التي تعيش تحت سلطة جبرية شديدة ، والخطر الذي يواجهه الاتحاد السوفيتي لا جدال في أنه خطر حقيقي ، وقد منح « ستالين » أسلحة سيكلوجية للدفاع كانت بريطانيا وأمريكا تستطيعان بسياسة أكثر حكمة أن تنتزعاها من يده أبان السنوات العشر الماضية . ولو أن زعماءها ، وأكثر من ذلك لو أن شعبيهما ، تعلموا درساً من الدروس الأولى في هذه الحرب فسيكون في مكنتهم ، في اعتقادي ، أن يعيدوا إلى الثورة الروسية تلك القدرة على تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والأمن الاجتماعي الذي يعد هدف كل مجهود سياسي . بيد أنه لكي نفهم دلالتهما ينبغي علينا أن نتفهم طبيعة المغامرة الفاشية . وسأتحول الآن إلى تحليل ذلك .

---

(١) (Noncomformist)

الفصل الثالث

معنى الفاشية

إن الظواهر التى بدت فى الدول الفاشية تحتفظ بنوع معين من الانتظام فى الإيقاع له أهمية لا تخفى فى فهم هذه الدول . ففى كل حالة أتى زعماؤها إلى الحكم إما فى مجتمع هزم فى حرب سنة ١٩١٤ أو فى مجتمع أصيب بخيبة فيما كان يتوقعه من نتائج لهذا الصراع . أى أن الإخفاق فى الطموح القومى كان فى كل حالة عاملا على استيلاء الحزب الفاشى على الحكم . وأكثر من ذلك ، كان الاتجاه السائد فى النداءات العامة للحزب الفاشى فى كل حالة موجها إلى العناصر المضطهدة فى المجتمع القومى : التاجر الصغير الذى كان يهدده نمو المتاجر التعاونية « والمتجر المركب »(١) ، والمتعطل — خاصة الضابط السابق المتعطل — والصانع الصغير الذى زعزع مركزه نمو المنظمات المتحدة ، والمثقف الذى فقد مكانه من المجتمع ولم يعد يجد لنفسه مركزا فى أى من المنظمات السياسية التاريخية ، و « البورجوازى » الصغير الذى فقد قدرته أكثر من أى وقت مضى على أن يكون سيد نفسه ، أولئك جميعا عمل الحزب الفاشى على استمالتهم وهو يشق طريقه إلى الحكم .

بيد أنه فى كل حالة أيضاً كان البرنامج الرسمى للأحزاب الفاشية مجرد واجهة تخفى وراءها أوضاعا مختلفة تماما . فجزء كبير من أموالها كان يأتى عن طريق ارتباطات بالمصالح الاقتصادية الكبرى ، كما أن جزءاً حيويا

---

(١) (Multiple shop)

من زعامتها التزم منذ مرحلة مبكرة بمناصبة أهداف البروليتاريا العداء . وكان هناك تغلغل فى الجهاز الحكومى للدولة أو على الأقل تفاهم معه ، فضباط قوات الدفاع ورجال البوليس ، بل وحتى هيئة القضاء والخدمة المدنية ، تغاضوا عن مخالفات ضخمة متواطئين مع الفاشيين . وعندما استولى الفاشيون على الحكم لم يكتفوا جميعاً وبلا استثناء بأن يلقوا جانبا البرامج التى كانوا أعلنوها فحسب ، بل إنهم عمدوا أيضاً إلى تدمير معارضيهم وتصفية المنظمات — التى قد تستخدم فى المستقبل كمصدر عداء محتمل ، وذلك بواسطة نظام من الإرهاب يتناسب إلى حد يزيد أو ينقص مع مقدار خوفهم من المقاومة . وقد أنشأ جميع الفاشيين بلا استثناء دولا احتكارية ذات حزب واحد جوهرها اتحاد بين البناء الحزبى وجهاز الحكم فى الدولة . وكان معنى هذا أن أية معارضة للحزب أصبحت معارضة للدولة ، ونتيجة ذلك أن أصبحت ، وبسرعة تزيد أو تنقص ، كل نواحى الحياة القومية — الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية — خاضعة لحاجة وحيدة هى احتفاظ الحزب بالحكم . وكان مغزى ذلك بطبيعة الحال نبذ جميع العادات الدستورية التى سعت الديموقراطية النيابية إلى إرساء قواعدها منذ الثورة الفرنسية ، وتضمن هذا بدوره إنكار أن الفرد غاية فى ذاته تلازمه حقوقه لا تنفك عنه لأنه معتبر كذلك . وعلى العكس من ذلك أصبح الفرد وسيلة لغاية .

وهذه الغاية هى زيادة مستمرة فى قوة الدولة بوصفها تجسيدا مطلق السلطة للهدف القومى . بيد أنه لما كانت الدولة هى الحزب الفاشى فيما يتعلق بكل الأغراض الأساسية ، فإن إخضاع الفرد للحزب الفاشى يصاحب تطورها بطريقة حتمية . وقد حدد ذلك الإطار العام لكل من سياسة الفاشية الداخلية والخارجية . ففى الداخل أجبرت على اتباع سياسة التدخل حتى لا تتراكم أسباب التذمر ومن ثم تهدد سلطتها ، ويصبح لابد من

تعويض الجماهير عن إلغاء الأنظمة التى يستخدمونها ، فى الديموقراطيات الرأسمالية ، لتحسين مستوى معيشتهم . أضف إلى ذلك أنه من الناحية الخارجية كانت حقيقة أن الفاشية تغذت على الآمال القومية الخائبة تعنى بالضرورة تركيزها على سياسة خارجية عدوانية . وقد خدم ذلك عدة أغراض . فبواسطة توجيهها الاهتمام إلى « المجد » الخارجى اتجهت إلى صرف الأنظار عن أسباب التذمر الداخلية . وانطوى الاهتمام بالمجد على زيادة فى التسليح بحيث يتناسب مع المطامع التى يقتضيها هذا « المجد » ، وأدت هذه الزيادة ، بناء على ذلك ، إلى تخفيض البطالة بوصفها أشغالا عامة ؛ ومن ثم يمكن تقديمها كدليل على انتصار النظام الفاشى فى المجـــال الاقتصادى . بيد أن الاهتمام « بالمجد » لابد له من نجاح ملموس . ومن ثم يصبح من الضرورى للقوة الفاشية ، لا أن تهدد بالأعمال العدوانية فحسب ، بل أن تعمل أيضاً على الحصول على « مكانها تحت الشمس » . وتحقيقا لهذا الغرض تختار خصما إما لا يستطيع إلا التسليم ، بسبب ضعفه ، أو إذا قاوم ، يجعل الدخول فى الحرب يبدو مغامرة فيها أمل . ولما كانت الحرب أو التهديد بالحرب دائما وسيلة لتدعيم الوحدة السيكلوجية للأمة ، على الأقل حتى اللحظة التى تعانى فيها الهزيمة فى الميدان ، فإن هذا الوضع يجعل مقاومة النظام أكثر صعوبة ، كما يؤدى إلى زيادة هيبته فى حالة انتصاره . وتقدم الأمة بفتوحات من هذا النوع يتميز بأنه يرضى الآمال القومية التى كانت قد تعرضت فى الماضى للهزيمة أو الخيبة . إذ لن يكون هناك كثيرون ، باستثناء أولئك الذين يناصبون النظام العداء الصريح ، لا يؤثر فى نفوسهم نجاحه فى استخدام أساليب التوسع الأمبريالى .

وقد انتهى النقاد الماركسيون للفاشية إلى أنها ببساطة تعبير عن الرأسمالية الاحتكارية فى سبيلها إلى الانهيار . وأشاروا ، وهم على حق ، إلى أنها لا تؤثر فى العلاقات الحيوية بين الطبقات فى أى مجتمع تسيطر عليه .

وباستثناء أفراد بذاتهم أو بعض جماعات خاصة ، مثل اليهود ، تتميز الفاشية فى عملها بأنها تترك الغنى حيث هو غنياً والفقير فقيرا . وأشاروا ، وكانوا على حق أيضاً ، إلى أنه فى كل دولة فاشية لم يقتصر الأمر على أن الاحتكارات الكبرى قوّت مراكزها فحسب بل إن الوعود التى بذلت بحماية « الرجل الصغير » لم تتحقق مطلقاً فى الواقع . وأثبتوا بأدلة كافية أن تدمير أنظمة مثل النقابات والأحزاب الاشتراكية يترك العمال عاجزين إلى حد كبير أمام مطالب أصحاب الأعمال ، وقد صاحب التطور الفاشى بصفة مستمرة تناقص فى مستوى المعيشة . وهم لذلك يذهبون إلى أن جوهر الفاشية هو أنها تمثل احلال ديكتاتورية سافرة للاحتكارات الكبرى محل الديمقراطية الرأسمالية . فهى الملجأ الذى تُدفع إليه الرأسمالية عندما تصير عاجزة عن الاحتفاظ بميزات للطبقة الحاكمة وفى نفس الوقت تسلم ببعض التنازلات للجماهير .

وهناك شىء من الحقيقة السليمة فى هذا التحليل ، وإن كانت فى اعتقادى غير دقيقة دقة كافية فى طابعها بحيث تغطى جميع الوقائع التى ينطوى عليها الموقف . فلا يستطيع أى شخص درس تاريخ استيلاء « موسولينى » و «هتلر» على القوة ألا يرى أنهما كانا ، بصورة أساسية ، نصيرين مأجورين للمشروعات الاقتصادية الكبرى . فكل منهما حصل على جزء كبير مما كان يحظى به من تأييد مادى من هذا العنصر فى المجتمع ، وكل منهما دفع ثمن هذا التأييد بتدمير الأجهزة الأساسية للدفاع لدى الطبقة العاملة لصالح المشروعات الكبرى . بيد أن الأمر ينطوى على عنصرين جوهريين فى فهم الفاشية لم يولها أخصامها الماركسيون اهتماما كافياً .

الأول حقيقة أن كلا من « موسولينى » و « هتلر » استطاع بناء حركة شعبية . فقد استطاعا أن يجمعا المحرومين من مختلف الفئات فى تنظيم قوى ، سواء من الجنود المتعطلين مثل « روهم » أو المفكرين الذين هبطوا من مستوى طبقتهم مثل « روزنبرج » والشباب المتذمر والتاجر البورجوازى

الصغير ، وكان لها تأثير واضح ومهم على النساء . ويبدو أن سرهذه القدرة يقوم على أساس ذى شعبتين . فقد بنيت جزئيا على استغلال ماهر للشعور القومى بأن بثت الأمل فى النجاح والوحدة لدى ناس جعلهم الإخفاق والفرقة تعساء . وعرضت عليهم التوسع عن طريق العمل فى وقت بدا فيه النظام الذى قامت الفاشية احتجاجا عليه غير قادر على النمو والعمل . هذا إلى جانب أنها لما كانت منظمة بوصفها جيشا فإنها هيأت لمن ينضمون إليها فرصة المستقبل مع حق إصدار الأوامر ، إنهم أحسوا أنهم يسيرون فى نظام عسكرى نحو تحقيق هدف ما . فقد أعطوا شيئاً يعملونه . وفى إتمامهم لمهمتهم أحسوا بأنهم أصبحوا شيئاً مذكوراً . وحتى عندما يهاجمون نقابياً عاجزاً فى شارع جانبى مظلم ، أو يضربون يهودياً مسناً ، كانوا يحسون بأنهم ينزلون الهزيمة بأولئك الذين تعلموا أن يعتبروهم أعداءهم ؛ وكان من اليسير أن يجعلوا من أعدائهم السبب فيما عانته الأمة من إذلال ، وهكذا يلبسون هزيمة أعدائهم ثوب انتصار الأمة . إن الحالة المرضية التى كانت تعانيها إيطاليا وألمانيا فى فترة ما قبل سنة ١٩١٨ كان فيها أعداد كبيرة من الناس يتوقون إلى التخلص من الإحساس بالخيبة واستطاعوا أن يجدوا فى العنف وسيلة للتنفيس عنها بتعويض اعتدائى عنها . ولما كان معظم أولئك الذين هاجموهم إما مثل النقابيين يكرههم رجال الأعمال كرها مريراً ، أو مثل اليهود الألمان ، لا يزالون يعتبرون عنصراً أجنبياً فى حياة الأمة ؛ فإن العنف الفاشى حظى بما يكاد يكون استحساناً بوصفه مساهمة فى نظام جديد مقبل تصبح النقابية فيه عقيمة وتصبح فيه ممتلكات اليهود والمراكز التى يشغلونها نهباً لرجال لم يستطيعوا أن ينافسوهم على قدم المساواة . وعندما نضع كل ذلك فى ضوء الأزمة الاقتصادية وجو سياسى كانت الفرقة فيه بين الأحزاب تحول دون أى وضوح فى توجيه الحكم ، يكون من الواضح أن هناك مادة ضخمة قابلة للانفجار تنتظر من ينظمها . ولو أن الحكومة فى أى من

إيطاليا أو ألمانيا استعملت الحزم مع « موسولينى » و « هتلر » فى أيامهما الأولى لـكان من اليسير تدمير الحركتين اللتين يمثلانهما . بيد أن القوى المناهضة لم تـكن فى أى وقت من الأوقات متحدة إلى درجة تـكفى لتحقيق ذلك .

ذلك لأن الطبقة الرأسمالية المتماسكة كانت لا تثق فى حالة العمال المعنوية ولم تـكن غير عاطفة على رجال سيعملون ، كما وعدوهم سراً ، على القضاء على هذه الحالة بتدمير التنظيم الذى جعلها ممكنة . وكان العمال منقسمين ، وخاصة الانقسامات التى نشأت عن عطف بعضهم على الدولية الشيوعية ونفور البعض الآخر منها ؛ بل إن الحال وصل بهم إلى كراهية بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم للعدو المشترك . وكانوا يواجهون جيشاً منظما جيد التدريب ؛ كان يقول شيئاً واحداً ، وشيئاً واحداً فقط ، لـكتلة المواطنين غير المشتغلين بالسياسة ، بينما كانوا هم مشغولين بخلافات مذهبية معقدة لانهاية لها لم تـكن هذه الـكتلة تفهم منها إلا القليل أو لا تفهم شيئاً على الإطلاق . هذا بالإضافة إلى أن ما بدا أن أحزاب اليسار تعد الجماهير به قد وعدتهم بالجزء الأكبر منه الفاشية صراحة ، وكانت الأخيرة أكثر مهارة بكثير فى دعايتها فى استغلالها السيكولوجى للتقليد القومى ؛ إذ بدا على اليسار جنوحا عن المجرى الأساسى لهذا التقليد ، أما بالنسبة «لموسولينى» و « هتلر » فقد كانت استعادته لقوته عنصرا جوهريا فى برامجهما . إن أمة تتقلب فى مرارة الفشل تـكاد تـكون القومية المتطرفة بالنسبة لها توفاضروريا . وبينما كان الفاشيون يشيدون بأمجاد الماضى ، طالب اليسار نبذه كلية ومعه مئات الذكريات التى صارت مقدسة . ولا مجال للشك فى أن أسلوب الدعاية الفاشية كان ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، أكثر اتفاقا مع ما يتوقعه الناس ومن ثم أسهل فهما من دعاية منافسيهم . فإن تأكيدهم بأن استيلاءهم على السلطة سيعنى عملا من المحتمل أن يعوض الهزيمة الماضية كان ،

فيما أعتقد ، دليلا على نوع من الإدراك كانت دعاية اليسار تفتقر إليه دائماً!.

ويجب أن نذكر أن اليسار كان يتسم بناحية نقص حيوى من الأهمية بالمكان الأول، فقد كان يبشر بمذهب ثورى دون أن يدرس جديا ديناميكية القوة . وقد برز ذلك بوضوح فى الانفجار القصير الأمد للمشاعر الثورية الإيطالية عندما استولى العمال فى سنة ١٩٢٠ على المصانع.وكان عليهم إما أن ينتقلوا من هذا الاستيلاء إلى مهاجمة الدولة ، أو أن يقبلوا هزيمة كان لابد أن تخلق عداء عميقاً بين جميع عناصر النظام التقليدى . واختاروا الأمر الأول . وكان هذا يعنى بالضرورة ،أولا أنهم أبلغوا أعداءهم أنهم غير قادرين على الاستيلاء على السلطة وأن تذمرهم كان حالة مزاجية أكثر منه حركة ؛ ثانياً أنهم سيخضعون لحكم القوة إذا فرض عليهم . وهذا الاكتشاف هو الذى دعم التحالف بين « موسولينى » والطبقة الحاكمة فى إيطاليا . ومنذ ذلك الوقت كان عليه فقط أن يستولى على السلطة فى جو مسرحى أعد بعناية حتى يوحى بمظهر أنه لا يقاوم ؛ وخلال العامين الأولين اللذين كان يتلمس فيهما طريقة إلى السلطة المطلقة لم يكن لدى أحد من خصومه الشجاعة الكافية ليتحدى سلطته . فقد كان يعمل بينما اكتفوا هم بالمناقشة .

وإذا كانت التجربة الألمانية أكثر تعقيداً ، فإنها مع ذلك تنبىء عن نفس الدرس . فلم يكن الأمر قاصراً على أن جمهورية ويمار كانت منذ بداية الأمر لا تحظى بشعبية ، إذ كان عليها أن تحكم دولة تحس بمرارة الهزيمة ؛ ولم يكن قاصراً أيضاً على أن أيا من حكوماتها العديدة منذ سنة ١٩١٨ لم تحاول أن تبنى جهازاً مدنياً أو قوة دفاعية تستطيع الاعتماد حقيقة على ولائها ، وعلاقة « هتلر » بحكومة بافاريا بعد التمرد فى سنة ١٩٢٣ دليل كاف على ذلك . كما أنه لم يكن قاصراً على أن الجمهورية كانت تعانى مأساة التضخم وشقاءاً الأزمة الاقتصادية الذى عم البلاد على نطاق واسع ، وأن فرنسا وبريطانيا عاملتها ، حتى لحظة مقدم «هتلر» ، بوصفها دولة أحط منها قدراً.

بل إنها خلال تاريخها الذى استمر خمسة عشرة عاما لم تحط مطلقاً بحكم يتمتع بقدر كاف من القوة ليتابع سياسة قوية أو حتى سياسة مستمرة. فقد أزعجتها الشيوعية الألمانية بفكرة الثورة ومن ثم أشاعت الرعب فى البورجوازية دون أن تكون لديها القوة المادية الكافية لإخضاعها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قسم الاشتراكيون الألمان وقتهم بين مقاتلة الشيوعيين — الأمر الذى يتحمل الشيوعيون قسما كبيراً من مسئوليته بسبب الأساليب المثيرة التى اتبعوها فى الواقع — وبين الاحتفاظ مستميتين بالأوضاع الشرعية وهو ما استغله خصومهم الفاشيون إلى أقصى حد. ومثل واحد على ذلك — وإن كان مثلا ذا أثر بعيد — أنه ما من شخص يستطيع أن يدرس تسليم الاشتراكيين الديمقراطيين الحكم فى بروسيا إلى « فون بابن » دون أدنى مقاومة فى سنة ١٩٣٢ دون أن يدرك أن الحزب، مهما كان منظما بطريقة رسمية، لم يفهم مطلقاً ديناميكية القوة. ومنذ اللحظة التى تم فيها التسليم لم يعد هناك أى أمل لجمهورية ويمار إلا عن طريق العمل الثورى. وواقعة أن الاشتراكيين، الذين كانت مصلحتهم الأولى فى الدفاع عنها بأى ثمن، لم يقدموا على هذا العمل إنما تعنى، ولا يمكن أن تعنى إلا، أنهم سلموا بدمارهم.

أن أولئك الذين أرادوا أن يحكموا كانو يخافون من الاضطلاع بالحكم، هذا هو فى اعتقادى معنى التجربة الاشتراكية فى إيطاليا وألمانيا قبل مقدم « موسولينى » و « هتلر » إلى الحكم. فقد رفضوا أن يكونوا الدولة، وكان يواجههم خصوم عزموا عزماً أكيداً على استغلال قوتها الإرغامية العليا إلى أقصى حد ممكن. يقودنا هذا إلى الجانب الثانى من الفاشية الذى أخطأ فيه، فى رأيى، التحليل الماركسى لطبيعته. فبينما أنه صحيح، كما سبق أن قلت، أن استيلاء الفاشية على القوة كان مصحوبا بمشاركة بين زعمائها والعناصر الحاكمة فى الديموقراطية الرأسمالية التى دمروها، الأمر الذى لم

يعرف إلا بعد أن تم الاستيلاء ، فإن استعمالها للقوة جعلها أكثر من مجرد آلة فى يد الرأسمالية الاحتكارية .

فلقد كانت مدفوعة بواسطة منطقها الداخلى إلى تدمير الرأسمالية فى صورتها التاريخية المتحررة . وأعتقد أن هذا كان ، مع تسليمنا بالمشاكل التى واجهتها الفاشية ، أمراً حتمياً إذا كان زعماؤها سواء فى إيطاليا أو ألمانيا ، بوصفها حركة منظمة ، يريدون الاحتفاظ بالسلطة . إذ أنهم كانوا مرغمين على عمل شيئين ، فمن ناحية كان عليهم أن يعالجوا مشكلة البطالة ، ومن ناحية أخرى كان عليهم أن يعيدوا التقليد القومى إلى سابق عهده وأن يقضوا على الإحساس بالإخفاق الذى جلبته سنوات ما بعد الحرب . وما كانوا يستطيعون تحقيق ذلك بواسطة الأوضاع الكلاسيكية للرأسمالية. إن تجربة دكتور « برونتج » فى ألمانيا أثبتت ذلك بوضوح . كما لم يكن فى استطاعتهم تحقيقه عن طريق التضخم ، فذكريات الأزمة التى وقعت بعد غزو الفرنسيين للروهر كانت مازالت حية فى الأذهان . ومن ثم كانوا فى حاجة إلى برنامج من الأشغال العامة يسمح بمتابعة سياسة خارجية قوية . فالأول يمتص البطالة ، والثانى يصرف الأنظار عن المتاعب الداخلية .

بيد أنه إذا أريد للسياسة الخارجية القوية أن تحظى بأى نجاح لا بد أن تقوم على إعادة التسليح ، فرجل السياسة الذى يتقدم بمطالب ضخمة يجب أن تكون لديه القوة المادية التى يدعم بها مطالبه . إن ألمانيا التى نزع سلاحها وإيطاليا الضعيفة ، كانتا تستطيعان أن تناقشا وأن تتوسلا وتتملقا ، ولكنهما ما كانتا لتستطيعا الإصرار على مطالبهما . ومن ثم كانت سياسة إعادة التسلح على نطاق واسع تنطوى على مزايا واضحة . فقد كانت بمثابة برنامج أشغال عامة . كما جعلت فى وسع الزعماء الفاشيين أن يتشددوا فى مطالبهم المتزايدة كلما زادت قوة تسليحهم . وكان من الواضح أن الدول الأوربية الكبرى على استعداد لأن تبذل الكثير لتجنب الحرب على الأقل ، ومن ثم أصبح

من الممكن الحصول على تنازلات بواسطة تهديد يعيد الهيبة القومية . وإعادة التسليح تمتص البطالة ، ولا يقتصر ذلك على تهدئة التذمر الذى لم يستطع النظام السابق التغلب عليه فحسب ، بل إنه يرفع أيضاً من قدر الفاشية بين العمال بدرجة تحققه ، كما يعمل أيضا إلى حد ما بمثابة تعويض عن حرياتهم المفقودة ؛ إذ يجب علينا ألا ننسى — كما لم ينس الزعماء الفاشيون — الإغراء السحرى للاتحاد السوفيتى بين العمال بوصفه البلد الذى قُضى فيه على البطالة .

بيد أنه لا يمكن تحقيق برنامج يتسم بهذا الطابع على نطاق واسع فى ظل اقتصاد رأسمالى . فقد كان يتطلب سيطرة الدولة على الاستثمار ، وسيطرة الدولة على الواردات ، كما يتطلب تحديد الربح بواسطة الدولة للاستمرار فى التوسع فى إعادة التسليح بواسطة استثمار الربح الزائد فى صناعة الأسلحة . وأكثر من ذلك ، كلما سار التسليح فى طريقه كان هناك الخطران التوأمان اللذان يجلبهما بالضرورة الاقتراب من العمالة الكاملة — ارتفاع فى مستوى الأجور وبالتالى ارتفاع فى الأسعار ، والخطر الثانى المرتبط به من انتقال العمال فى الصناعات المختلفة ، ومن المشاريع المختلفة داخل كل صناعة ، إلى حيث أفضل الأجور . ومن ثم كان لزاما على الحكومة أن تحدد إمكانيات زيادة الأجور ، ويتطلب هذا تحديد الأسعار للحيلولة دون التذمر ، ويؤدى هذا بدوره ، خصوصا على ضوء تكديس الأرباح للاستثمار فى التسليح ، إلى تحديد الاستهلاك . ان ألمانيا فى سنة ١٩٣٩ ، وإلى درجة أقل إيطاليا كانتا قد نبذتا جميع سمات الاقتصاد الرأسمالى المتحرر .

وكان لهذا التطور آثار أخرى . فإذا كان إلغاء النقابات ، الذى قضى على أى نضال فى سبيل رفع مستوى للمعيشة ، قد سهل حدوثه ، فإن نطاقه الواسع أدى إلى انخفاض سريع فى استهلاك الجماهير . وهذا بدوره أثر تأثيرا سيئا فى حالة طبقة صغار التجار ، إذ وجدوا أنفسهم غير قادرين على الاحتفاظ بمركزهم واضطروا إلى الانخراط فى صفوف الأجراء . ومن هذه الزاوية

عملت الفاشية بلا نزاع على تقوية الوحدات الصناعية الكبرى ، ولكنها أضعفتها أيضا لأن سلطتها ، وقد أخضعت لمقتضيات برنامج إعادة التسليح ، أصبحت محدودة بأهداف هذا البرنامج ، أى استعادة الهيبة القومية . ولكن لما كان النظام السياسى الفاشى هو ديكتاتورية الحزب ، فإن ذلك يتبعه أن تحديد معنى الهيبة القومية مسألة يتولاها زعماء الحزب . ولما كان هدفهم ، مثل جميع المغامرين ، هو مجرد الاحتفاظ بالسلطة ، فإن هذا التحديد يصاغ على ضوء ما يرون هم أنه أفضل سبيل لبقائهم فى الحكم .

فإذا سلمنا بهذين الأمرين (١) أنه كان عليهم أن يعالجوا البطالة بصورة مسرحية ، و (٢) أنه كان عليهم أن يستعيدوا الهيبة القومية ، فإنهم كانوا مرغمين على إعادة التسليح وبالتالى ، بالضرورة ، على السيطرة الكاملة على جهاز الإنتاج. وكان عليهم ، على ضوء التجربة الماضية ، أن يتجنبوا التضخم؛ ومن ثم كان عليهم أن يحولوا ، على الأقل ، دون ارتفاع مستوى المعيشة فى نفس الوقت الذى يزيدون فيه من الإنتاجية . ولما كانوا يدركون أن أى انخفاض مستمر لهذا المستوى لمدة طويلة لا بد أن ينجم عنه تذمر ، فقد كان عليهم أن يفعلوا شيئين آخرين . فقد كان عليهم أن يحددوا الربح حتى لا يقارن العمال بين تناقض وضعهم ووضع أصحاب الأعمال الذين يشتغلون عندهم ، وكان هذا ضروريا أيضاً لكى يمكن الحصول على رأس المال اللازم للتسليح ؛ بيد أن تحديد الربح لم يكن كافيا . فقد يؤدى إلى الحيلولة دون إثارة الغضب والحسد ، وبذلك يكون له أثر سلبى سيكلوجيا . بيد أنه لا يخلق الأمل ، والنظام الذى يهدف إلى الدوام والاستقرار لا بد له من أن يخلق الأمل . ومن ثم كان على الزعماء الفاشيين أن يجعلوا إعادة التسلح أساساً لسياسة امبريالية من الغزو . إذ كان لزاماً عليهم أن يعدوا بمزايا مستقبلة مقابل تضحيات حالية . فإذا لم توجد إمكانية للغزو الذى يهيىء الفرصة للاستغلال التى تفيد منها الأمة ، سواء ألمانيا أو إيطاليا ، لما استطاعوا إرضاء العمال

من ناحية والطبقات المالكة من ناحية أخرى . فإرضاء الأولين يكون مستحيلا بسبب ضخامة تلك النسبة من الإنتاج المكدسة لإعادة التسلح ، وإرضاء الثانية يكون مستحيلا لأن إلغاء تحديد الربح سيثير ثائرة الرأى العام بين العمال . ولم يكن فى وسعهم الهرب من ضرورة إعادة التسلح لأنهم لو فعلوا ذلك لكان عليهم أن يهجروا تلك السياسة الخارجية القوية التى جعلت فى وسعهم الادعاء بأنهم يعيدون التقليد القومى إلى سابق عهده ، ولكان عليهم أيضاً أن يجدوا بديلا لإعادة التسلح بوصفه أشغالا عامة إذا أريد ألا تعود البطالة على نطاق هائل. وقع القوم ، سواء فى إيطاليا أو المانيا ، فى حبائل هذه المشكلة فأصبح الغزو هو الهدف الذى لا مندوحة عنه لسياستهم وكان من المؤكد بطبيعة الحال أن الغزو سيؤدى ، فى مرحلة أو أخرى ، إلى الحرب .

— ٢ —

وهذا بطبيعة الحال تبسيط شديد للعمليات الاقتصادية المعقدة التى قامت بها الفاشية . بيد أن ما يهمنا هنا هو تأكيد أن زعماء الأحزاب الفاشية استغلوا قوة الدولة فى كل حالة ليجعلوا من أنفسهم سادة لكل من الطبقات العاملة والطبقة الرأسمالية لضمان الاستمرار لسلطتهم . وقد اكتسبوا بعض الرضا فى مطلع الأمر بحلهم مشكلة البطالة وبتحديدهم للأرباح ، وحصلوا على استحسان الطبقة الثانية بإلغاء أجهزة تقدم الطبقة العاملة وبأن جعلوا الصناعة تعمل بأقصى طاقتها . وحظوا باستحسان الجميع بأن جعلوا بلديهما موضع رهبة من جانب الأمم الأخرى ، وقد أعتبر هذا بمثابة إحياء للهيبة القومية . وأدت — هذه الرهبة إلى توسيع أقاليم كل من الأمتين ، مع فرصة الربح المستمر من نتيجة للتوسع . وأثار الربح الأمل فى أنه ، فى مرحلة ما ، سيتحقق ارتفاع مستوى للمعيشة وعندما يحدث ذلك سيضمن الأمن للجماهير والاستقرار للنظام .

وضعف هذه الخطة واضح.فقد كانت تعتمد على الغزو فى الخارج للاحتفاظ بالمكاسب فى الداخل . فالرعب الذى نشرته فى الداخل يماثله ما تثيره من

تهديدات فى الخارج . ودفعت هذه التهديدات أولئك الذين وُجهت ضدهم إلى التسلح ضد عواقبها . ولست فى حاجة هنا لتلخيص تاريخ العلاقات الدولية فى فترة ما قبل الحرب . فجهود الدول الرأسمالية فى « تهدئة » الفاشية معروفة إلى درجة لا حاجة معها إلى تحليل مفصل ، ومن الواضح الآن من تاريخ هذا المجهود أن الهدف من « التهدئة » لا يمكن أن يكون قد تحقق لأن الثمن الذى كانت الفاشية ستقتضيه كان سيترك فرنسا وبريطانيا فى مواجهة مشاكل قاضية على رفاهتهم الاقتصادية ، كما أنه لم يكن هناك ما يثبت أن تسليمها سيجعل فى وسع الدول الفاشية قبول سياسة سلمية . لأن هذه السياسة كانت ستعنى تهديداً لسلطة زعمائها وسرعان ما يقضى عليهم . فالسلم كان يعنى انصراف الاهتمام عن المغامرة الخارجية إلى المظالم الداخلية . عندئذ يصبح من الضرورى أن يواجه هؤلاء الزعماء مشكلة مستوى المعيشة لدى العمال ومشكلة تحويل اقتصاد الحرب إلى اقتصاد سلم ، ومشكلة مطالبة الطبقة الرأسمالية بالعودة إلى سيطرة أقل تشدداً . ومن ثم كان لابد أن يتقدموا بمطالب جديدة باستمرار ، كما حدث فى حالة ألمانيا ، بمعدل يتزايد بسرعة ، مما يؤدى إلى اقتناع جيرانهم بأن استقلال أوربا مستحيل طالما ظلوا فى مراكز الحكم . وعندما أصبح ذلك الاقتناع واضحاً ، كما حدث بعد الاستيلاء على براغ ، صار الموضوع هو موضوع الحادث الذى يثير كارثة الحرب .

فما هو إذن جوهر الفاشية ؟ إنها نتاج الرأسمالية فى طور انحلالها . إنه رد للمصالح المالكة على الديمقراطية التى تحاول أن ترتفع فوق مستوى علاقات الإنتاج التى ينطوى عليها المجتمع الرأسمالى . بيد أنها ليست مجرد إبادة للديموقراطية فحسب بل هى أيضا استغلال الشعور القومى لتبرير سياسة خارجية تقوم على المغامرة بأمل أن يؤدى ذلك إلى تعويض للمظالم التى هى دليل على الانحلال الرأسمالى . فحيثما لقيت الفاشية نجاحا قامت على احتجاج مصالح رجال الأعمال ضد زيادة مطالب العمال . وحتى يؤتى هذا الاحتجاج

ثماره عقدت مصالح رجال الأعمال تحالفا مع قائد لجماعة من الجنود المرتزقة برز فوق أقرانه ومع جنوده من المرتزقة ليقضوا على قوة العمال مقابل امتلاكهم للدولة . بيد أنه بمجرد أن استولى ذلك القائد على الدولة وجد ، بلا استثناء ، أنه لا يستطيع مجرد إعادة الخطوط العريضة الكلاسيكية للرأسمالية وترك الأمر عند ذلك . إذ لا يقتصر الأمر على أن جيشه نفسه يتوقع غنائما ، بل عليه ، إذ جعل نفسه الدولة ، أن يستعمل الدولة فى حل المشاكل التى استطاع عن طريق وجودها أن يستولى على القوة . فليس لديه أى مبدأ حقيقى سوى رغبته الشديدة فى البقاء فى الحكم . ومعيار « الخير » لديه هو معيار النجاح العملى البحت . وهو يجد بدون استثناء أن النجاح معناه استعمال قوة الدولة فوق الأمة لإرغامها وتملقها لتذعن لحكمه . وهذا الإذعان هو الهدف الوحيد من الوسائل التى يستعملها كما أنه المبرر الوحيد لها . فالقيم الوحيدة التى يضعها موضع الاعتبار هى تلك التى يبدو أنها ستسهم فى نجاحه .

إنه فى الواقع ، وبأسوأ المعانى ، أمير مكيافلى يعمل . فلابد له ، حتى يظل فى الحكم ، أن يقضى على كل احتمال لخلعه عن طريق أى إجراء دستورى ، ومن ثم يجب أن يصير طاغية لاحد لسلطته ولاحد لمدة ولايته . بيد أن الطغيان المطلق غير المحدود لا يستطيع أن يفرض نفسه إلا بواسطة الخوف، ومن هنا كان لابد من القضاء على حكم القانون ليحل محله الإرهاب ؛ ولكن الإرهاب بدوره ليس وحده أسلوبا يسمح بالدوام فى الحكم . ومن ثم كان لابد للطاغية أن يجد وسائل تؤدى إلى الإذعان لسلطته . وهو يستطيع أن يفعل شيئا عن طريق الدعاية ، بيد أن الدعاية يجب أن توجه نحو إشباع تلك المجموعة المتنوعة من المصالح التى لابد حتى لطاغية أن يعمل حسابها . ومبادئ العمل لديه ، فى تحقيق هذا الهدف اثنان عداً فى جوهرها . الأول استغلال الشعور القومى ، فهو يعمل على رفع مظالم حقيقية ، ويبتكر

مظالم خيالية يستطيع المطالبة برفعها . بيد أنه لكى يفعل ذلك يجب عليه ، مرة أخرى ، أن يسلح نفسه ؛ وتسليحه نفسه يعنى فى نفس الوقت السيطرة على اقتصاديات الأمة وأن يقلل من المخاطر التى تترتب على رفع المظالم مما ينطوى على تهديد دول أخرى ؛ وهو يعنى أيضا أنه إذ يهيء للقوات الدفاعية للدولة عملا مستمرا ويمنحها مركزا ممتازا فى الحياة القومية يقلل من خطر أن قوتها قد تزداد حتى تخرج عن سيطرته . والمبدأ الثانى ألا يكون لديه أى مبدأ ثابت فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ؛ فهو يتحكم أو يخفف من حدة سيطرته على ضوء الضرورات المتغيرة التى تواجهه ، لا على أن ذلك سمة دائمة من سمات الوضع .

وواضح من السياسة التى اتبعها كل من « هتلر » و « موسولينى » أنهما كانا يعملان على هدى هذا المبدأ الثانى . فقد استطاعا أن يردا على شكوى العمال من انخفاض مستوى المعيشة بأنهما حددا الأرباح وسيطرا على توجيه الاستثمار ، بينما انطوت سياسة إعادة التسلح التى اتبعاها على عمالة كاملة . وكان فى وسعهما أن يردا على شكوى أصحاب الأعمال من أن المشروعات لم تكن حرة ، أولا بأنهما بتدميرهما المنظمات العمالية كفلا وجود قوة عاملة طيعة ، وثانيا بأن الأمبريالية الجديدة القائمة على التغلغل الاقتصادى والغزو تهيء فرصة دسمة للاستغلال فى المستقبل بواسطة الطبقة التى لديها القدرة على الاستثمار . ومن اليسير إرضاء ذلك الجيش من المتذمرين الذين اعتمدا عليهم فى وصولهما إلى القوة ببعض المراكز السياسية والصناعية ، التى تزيد أهميتها أو تقل ، وهى مراكز تهيء لهم فى كل حالة السبيل إلى القوة والأبهة والثروة بصورة ما كانوا يستطيعون الحصول عليها بغير ذلك .

وقد بذلت جهود كبيرة فى اكتشاف فلسفة للفاشية . وهى جهود ضائعة . إن الفاشية قوة تبنى على الإرهاب وتنظم ويحتفظ بها بواسطة الخوف من الإرهاب وبواسطة الآمال التى يثيرها الغزو . إنها فرض نظام حالة

الحرب على مجتمع تستمر فيه الأحكام العرفية لأن الأمة مرغمة على أن تقضى أى فترة قصيرة من السلام فى الاستعداد للحرب . فهى تعيش فى وقت السلم بواسطة ما تفرضه من إرهاب شديد ، وهى تعيش فى وقت الحرب بقدر نجاحها فى الحرب . وتعتمد سلطتها فى فترات السلم على قدرتها فى الحيلولة دون تنظيم خصومها وعلى ما تستطيع أن تثيره من آمال فى مكاسب قريبة من متناول اليد . وتعتمد سلطتها فى وقت الحرب على تحقيق انتصارات باستمرار وعلى إدراك الأمة أن ثمن الهزيمة لابد أن يكون باهظا .

وبالاختصار ليس هناك فلسفة فى الفاشية فى أية صورة من صورها التى عرفناها . وكل ما أغرقنا به دعاتها من المذاهب يظهر عند الفحص أنه وسائل دعاية ليس لها أى معنى سوى قدرتها على دعم النظام الذى يتعلق به الأمر . فمذهب تفوق الجنس الشمالى يستعمل فى ألمانيا ، ومذهب العبقرية اللاتينية يستعمل فى إيطاليا . والعداء نحو السامية هو السلاح التاريخى لكل حاكم يحتاج إلى عدو يستغله وممتلكات يوزعها ، وهو سلاح يحظى بشعبية بين الجماهير غير المتعلمة دائما فى فترات الضيق الاقتصادى . والإصرار على « المصير الذى يعده القدر » للأمة ، سواء الألمانية أو الإيطالية ، ليس فى قرارته إلا مجرد البحث عن مصادر جديدة للثروة للاستغلال بوصفها أداة للمحافظة على الإذعان فى النظام . والغزو يعنى مراكز واستثمارات وسوقا يُتحكم فيها سياسيا . ومهاجمة المبادىء الديموقراطية تتبع بالضرورة حاجة الزعيم إلى تبرير سلطته المطلقة . وإذا كان فى تكوين الفاشية أى مبدأ على الإطلاق ، فإنه ببساطة ليس هناك سوى مبدأ أن القوة هى « الخير الوحيد » وأن القيم لا تتصل إلا بتلك الوسائل التى تدعمها وتوسع نطاقها .

— ٣ —

والواقع أنه ليس من بين حجج الفاشية حجة لم يتنبأ بها « أرسطو » فى وصفه للطغيان الإغريقى ، وكل ما هو جديد فى أساليبها هو النطاق الذى طبقت فيه وطابع الأسلحة التى وضعها العلم الحديث تحت تصرفها . ولكن

هذا بطبيعة الحال لا يقلل من أهمية للشاكل الملحة التى تثيرها . ولزاما علينا أن نفهم لماذا أمكنها الاستيلاء على القوة ، وعلينا أيضا أن نفهم ما هى الأسباب التى تؤدى إلى القضاء عليها . لأن ضرورة تدميرها شىء بديهى فى أى مجتمع مكون من أمم متمدينة . إذ أن نظاما يدمر كل القيم باستثناء القوة ، وعلى استعداد للالتجاء إلى الحرب دون أى وازع بوصفها أداة طبيعية من أدوات السياسة القومية ، إما أن يقضى عليه أو يستعبد الجنس البشرى . وليس هناك حل وسط بين هذين البلدين .

وغزو الفاشية لإيطاليا ليس فيه ، بمعنى ما ، ما يدعو إلى الدهشة . فالحكم البرلمانى لم يحظ بنجاح هناك ، وكانت الأمية منتشرة ، والأفكار الإيطالية عن التوسع لا تتناسب مطلقاً مع ما تحقق منها . وكان ميزان القوة بين الطبقات المختلفة متوازنا بدقة ، وكانت التقاليد شبه الإقطاعية لا تزال متأصلة الجذور فى المناطق الزراعية . وقد كانت إيطاليا تحاول أن تبدو بمظهر الدولة العظمى دون أن تكون لديها المصادر الضرورية للمحافظة على هذا المظهر . ففى ترتيب السياسة الأوربية الغريب ، كانت إيطاليا تتمتع فى سنة ١٩١٥ كما فى سنة ١٩٣٩ بقوة من يستطيع أن يبتز المال بالتهديد . ولما كانت تسود فيها عادات العنف التقليدية التى ألفتها خلال قرون من سوء الحكم والحكم الأجنبى ، وبالنظر أيضاً إلى عدم قدرة اقتصادها على إرضاء أى طبقة داخل إطار الديموقراطية الرأسمالية ، وكذلك إلى عدم وجود أى تقليد عميق من الحكم النيابى ، فإن القضاء على التماسك الداخلى فيها بواسطة الحرب وما أعقبها من إخفاق جعلاها فريسة سهلة لمغامر من طراز « موسولينى » . ورأى فيه الإيطاليون بدون صعوبة الخليفة التاريخى « لسيزاربورجيا » . وبصورة طبيعية تماما عادت الديموقراطية البرلمانية ، التى لم يتجاوز عمرها خمسين عاما ، فصارت مجرد حدث غريب بين فترات من الديكتاتورية .

ولكن غزو النازى لألمانيا يمثل مشاكل أكثر تعمقا . فلم تكن هناك أمة فى العصر الحديث أكثر علماً من الألمان ؛ فقد كانت تقود العالم كله فى مستوياتها التربوية وفى كمال فنونها الصناعية وفيما حققته فى ميدان العلوم ، وظلت تقوده مدى خمسين عاما . وكانت حركتها الاشتراكية منظمة تنظيما جيداً ، وبدت نقاباتها قائمة على دعائم راسخة . وكادت تتفوق فى مركزها الفكرى حتى على فرنسا ، وكلما زاد ما يتمتع به مواطنوها من حريات كلما ارتفعت مكانتها الفكرية واتسع نطاقها . وخضوع أمة من هذا الطراز « لهتلر » ومرتزقته ، دون أدنى مقاومة ، أمر يدعو إلى التعجب من أية ناحية نظرت إليه . وإذعانها ، لا لمجرد نفى جميع من جعلوا اسم ألمانيا محترما فى الخارج تقريباً فحسب ، بل ولخضوع من بقى من علمائها فى ذلة لملق بيزانطى فرض عليهم نحو رجال وأساليب أجمع معظم العالم المتمدين على التنديد بهما ، أمر لا يصدق لولا أنه حدث فعلا . كما أن قدرة نظام ، لم يستطع مطلقاً فى عهود حرية الاختيار الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ، على الإصرار على أن يؤيده جميع السكان تقريباً تأييداً شبيهاً بالعبودية ، ظاهرة لا قبل لأحد بها من أية ناحية نظرت إليها . وليس أقل من ذلك عجباً أن نرى مئات الألوف من الألمان المقيمين بين شعوب حرة بعيدين عن ألوان الضغط والكبت التى تعرض لها الألمان الذين يعيشون تحت وطأة حكم « هتلر » ، يقبلون الحكم الجديد وأنجيله بل ويخلصون له الولاء .

إنه لأمر مغرى ، ولكنه من الحماقة أيضا ، أن نبحث عن تفسير ذلك فى الطابع القومى للشعب الألمانى . فهم يحبون ، كما يقال لنا ، أن يُحكموا ، وهم يقبلون بصورة غريزية اليد للسيطرة ، وتكوينهم يتفق مع عادة الطاعة . بيد أن التفسيرات التى من هذا النوع مبسطة بصورة مغالى فيها بحيث أنها لا ترضى . فهى تغفل الجهود الطويلة التى بذلتها الطبقة العاملة الألمانية

للحصول على حريتها . وهى لا تدخل فى الاعتبار حقيقة أن الألمان الذين يعيشون فى الخارج لا يحتفظون باستعدادهم للخضوع عندما ينتقلون إلى جو أكثر ملاءمة للأنظمة والأفكار الحرة . وهى تنسى ذلك المبدأ الهام الذى عبر عنه « ماركس » تعبيرا جيدا عندما قال أن الأفكار الحاكمة فى أمة ما هى أفكار طبقته الحاكمة . كما أن فكرة السمات الفكرية التى لا تتغير لشعب من الشعوب ليست سوى أسطورة لا تقوم على أساس علمى . وأن نعزو قوة « هتلر » إلى استعداد فطرى لدى الألمان يميزهم عن جميع أنواع الجنس البشرى الأخرى ليس أمرا لا يقوم على أساس عقلى بالمرة فحسب ، بل إنه يحول أيضاً دون النظر فى عوامل أخرى تجعل من المشكلة أمرا يمكن فهمه .

إننا يجب أن نعزو جزءا كبيرا من ذلك إلى أن الوحدة القومية لم تتحقق إلا مؤخرا ، كما فى إيطاليا أيضا ، وجزءا كبيراً أيضا إلى أن الوحدة القومية فُرضت فى مواجهة للمعارضة الخارجية نتيجة للنجاح العسكرى إلى حد بعيد . فقد ظلت ألمانيا مدة قرن روحا بلا جسد ، ولم يتحقق وجود « الجسد» إلا عن طريق نظام صارم قائم على السيف . وقد نجم شىء أيضا عن حقيقة أن للمانيا لم تحظ قط ، مثل فرنسا وانجلترا ، بثورة للطبقة المتوسطة . فتصنيعها جاء نتيجة للتحالف ، كما حدث فى اليابان ، بين أصحاب الأعمال من ناحية والجيش والطبقة الأرستقراطية والديموقراطيين من ناحية أخرى — وهو فضلا عن ذلك تحالف ظل فيه أصحاب الأعمال الشريك الأصغر دائما لأن المراكز للمهمة فى الدولة ظلت طوال فترة الأمبراطورية فى أيدى نفس الطبقة التى كانت فى أيديها فى القرن الثامن عشر . فألمانيا كانت عند نهاية حرب سنة ١٩١٤ فى الواقع دولة من دول القرن الثامن عشر تتحكم فى قوة هيأتها لها الأساليب الفنية الحديثة ، وأكبر حدث فى تاريخها خلال القرن التاسع عشر والعشرين كان الثورة التى لم تحدث .

وبمعنى ما ، لقد ساهم التاريخ الألمانى كله فى فشل ثورة ١٨٤٨ . إذ يرجع بعض السبب فى فشلها إلى أن التحالف بين الطبقة الوسطى والعمال ، وهو الشرط الذى لابد منه لنجاح الثورة البورجوازية ، لم يحدث . ويرجع بعضه إلى أن الظروف الصناعية فى ألمانيا فى فترة ما قبل الإمبراطورية لم تكن متقدمة بدرجة تسمح بتضامن بين القوى المناهضة للإقطاع فى جبهة لاتتحطم . ويرجع بعض السبب فى فشلها أيضاً إلى أن تغليب المصلحة. النزعة إلى تغليب المصلحة الخاصة «التشيعية» المتأصلة فى البناء السياسى الألمانى جعلت من المستحيل قيام تلك الوحدة فى القوة الضاربة بين أولئك الذين يحاولون إحداث تغييرات كبرى ، وهى الوحدة التى كانت وحدها تستطيع ضمان النجاح . فالأمبراطورية والوحدة والاقتصاد الحديث كانت كلها مفروضة من أعلى بواسطة تلك القوى ذاتها التى ينتظر أن تقوم الثورة البورجوازية ضدها . وعندما بنيت ألمانيا الجديدة فى سنة ١٨٧١ هيئت لها فرص نموها وقوتها داخل إطار نظمته وسيطرت عليه هذه القوى نفسها . ومنحت الطبقة الوسطى الألمانية الثروة ولكن دائماً بشرط أن تظل السلطة الجوهرية فى أيدى أولئك الذين حكموا فى القرن الثامن عشر . فقد احتفظ هؤلاء بقوة الطبقة الحاكمة وهيبتها . وكانت أهداف البورجوازية الألمانية خاضعة دائماً لأهدافهم . وقبلت البورجوازية الألمانية وضعها التابع مقابل زيادة هائلة فى الرخاء المادى .

وترتبت على هزيمة الامبراطورية فى سنة ١٩١٩ الاتحاد بين البورجوازية والعمال للقضاء على مركز أولئك الذين يعدون المسئولين عن الهزيمة ؛ إن معاهدة فرساي فرضت انتقاما ممن كانوا السبب فى فشل حركة فرانكفورت . بيد أن جمهورية ويمار لم تكمل أبداً الثورة التى شرعت فيها . فهى أولا قد جاءت متأخرة أكثر مما يجب ؛ إذ كانت أيام الطبقة الوسطى فى ألمانيا ، داخل الإطار الديموقراطى ، قد انتهت فى نفس الوقت الذى استولت فيه على القوة . هذا بالإضافة إلى أن صانعى جمهورية ويمار

ما كانوا يستطيعون إتمام الثورة التى حاولوها لسببين ؛ الأول إنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى حرب أهلية بين العمال والطبقة الوسطى ، وهم لم يكونوا مستعدين لذلك سيكلوجيا ومذهبيا . والسبب الثانى لعدم استطاعتهم إتمام ثورتهم أن انجلترا وفرنسا لم تكونا على استعداد للسماح بإتمامها خوفا من العدوى البلشفية . فقد كانتا مستعدتين لرؤية ألمانيا جمهورية طبقة وسطى دستورية على نمط فرنسا مثلا . ولكنهما لم تكونا على استعداد لرؤيتها وقد أصبحت جمهورية عمال . ومن ثم عاونتا ، وفى يديهما سلاح الحصار الرهيب ، على ميلاد دولة ألمانية ليس لديها فرصة للبقاء .

ذلك لأن ألمانيا الجديدة لم تكن تحس بميراث الهزيمة المريرة فحسب . ولم يكن لزاما عليها أن تكسب ولاء مواطنيها بينما تعانى مهانة الاحتلال وفقدان الروهر فحسب أيضاً . بل إنها رأت إلى جانب ذلك قسما كبيراً من طبقتها الوسطى تهبط إلى مستوى الإملاق بسبب التضخم . وواجهت سنوات طويلة من البطالة على نطاق واسع لم تستطع السيطرة عليها داخل نطاق الديموقراطية الرأسمالية . وفى ظل هذا النظام كان لابد أن يعنى التصويت العام أن المواطنين سيستعملون أصواتهم فى التعبير أولا وقبل كل شىء عن إحساسهم بالإخفاق ؛ إن ملايين الأصوات التى حصل عليها « هتلر » والحزب الشيوعى كانت فوق كل شىء آخر دليلا على هذا الإحساس بالإخفاق . وليس هذا كل ما فى الأمر . إذ أن صانعى جمهورية ويمار ارتكبوا ، فى محاولاتهم المستعجلة لإقامة نظام سياسى يرضى أعداءهم ، ذلك الخطأ ، الذى وإن كان واضحاً إلا أنه عميق الأثر ، إذ عهدوا بإدارته ، فى الدفاع والخدمة المدنية والقانون ، إلى نفس أشخاص النظام القديم الذين كانوا يكرهون الجديد . فالشىء الوحيد المؤكد فيما يتعلق بالغالبية العظمى من الموظفين طوال عهد جمهورية ويمار هو عدم ولائهم لها وحنينهم الشديد إلى قوة الامبراطورية القديمة ومجدها . هذا إلى جانب أن التوسع الاقتصادى

توقف فى ظل الجمهورية وفقد رجال الأعمال ، كبيرهم وصغيرهم على السواء ، إيمانهم بنظام لم يتح لهم أيا من فرص النظام القديم . فنزع السلاح الذى فرضه المنتصرون وفقدان المستعمرات كانا يعنيان وجود طبقة كبيرة من الأشخاص الذين توفر لهم التدريب ولم تتوفر الفرص ، ومن ثم كان قبول نظام ويمار على أنه دائم يعنى بالنسبة لهم ، مرة أخرى ، إخفاقا . وأضعف ذلك المزيج ، من الكرامة القومية الجريحة وسوء الحظ الاقتصادى المستمر ، الجمهورية وجعلها فريسة سهلة لهجمات أعدائها . وكانت مكروهة من كبار رجال الأعمال لأنها لم توفر لهم ذلك التوسع الذى شهدته الإمبراطورية ، وكانت مكروهة من الموظفين ، العسكريين والمدنيين ، الذين كانوا يسيطرون على الدولة فى ظل الإمبراطورية القديمة ؛ وكانت مكروهة من البورجوازى الصغير الذى رأى أمنه الاقتصادى يتبدد تحت وطأة التضخم والأزمة الكبرى ؛ وكانت مكروهة من ملايين العمال الذين لم تكن أحداث سنة ١٩١٩ بالنسبة لهم سوى وعد لم يتحقق ، وكانوا يتوقون إلى تحقيقه .

و « هتلر » هو ، أساساً ، المنقذ الذى مُنح القوة ليقضى على هذه الصراعات الداخلية . وكان عليه حتى يحتفظ بالقوة أن يفعل ثلاثة أشياء . أن يستعيد هيبة ألمانيا فى المجال الدولى . وأن يعيد للسكان من المدنيين عادة الطاعة . وأن يوفر مهنا للآلاف الذين صادفهم الإخفاق من الباحثين عن المستقبل ، لا أمن لديهم ولا مبادىء ، وكل ما يعرفونه أنهم يريدون القوة والراحة المادية وأنهم لم يستطيعوا الحصول عليها فى ظل نظام ويمار . وقد استولى على السلطة لأنه وعد بتحقيق جميع هذه الأشياء دون أن يحفل مطلقاً بأن كل جماعة اجتماعية فى ألمانيا فسرت وعده تفسيراً مختلفاً . ولما كان لا يربط نفسه بأى مذهب فهو قبل كل شىء نهاز للفرص لا تعنى المبادىء العقلية لديه شيئاً كما هو واضح من « كفاحى » ، فقد استولى على السلطة لا لهدف سوى الاحتفاظ بالسلطة . ولم يكن ليستطيع الاحتفاظ بقوته

إلا بواسطة الإرهاب ، ومن ثم استعمل الإرهاب . وكان في حاجة إليه أولا لأن استعمال القوة بالنسبة له ، كأى مخلوق آدمى يحس بالإخفاق ، نوع من الانتقام لسوء التكيف فى عالم طبيعى ، وثانياً لأن بث الشعور بالعجز الكامل ، وخاصة العجز الذليل ، فى نفوس خصومه هو أيسر سبيل لإقناع نفسه بأنه يمتلك القوة حقيقة . وكان فى حاجة إليه أيضا لأنه ، وهو الذى لا مذهب لديه يستطيع ترجمته إلى طريقة فى الحياة ، لم يكن لديه أسلوب آخر غير الإرهاب يفرض بواسطته نفسه .

ومن هذه الخطوة الأولى نشأ كل شىء آخر بطريقة منطقية . « فهتلر » جاء ليدمر ، ولم يأت ليبنى . لقد كان هناك ديكتاتوريون فى الماضى كانوا ، مثل « نابليون » ، ورثة ما تبقى من ثورات ، فشنوا الحروب واستعملوا الإرهاب ، ولكنهم كانوا رسل فكرة . أما « هتلر » فلم تكن لديه فكرة يدعو إليها سوى حقده على المدنية التى أخفق فيها ، وكانت عبقريته تنحصر فى تنظيم كل العناصر التى لديها شكوى ضد النظام الاجتماعى الذى أقامته هذه المدنية وتوجيه هذه العناصر لتدميرها . وبعد أن استغل هذه العناصر للسيطرة على ألمانيا ، لم يعد أمامه شىء يفعله بقوته إلا أن يحصل على المزيد من القوة . ومن ثم كان عليه أولا أن يقضى على كل معارضة فى الداخل . وبعد أن تحقق له هذا كان عليه أن يوسع قوته فى الخارج لسببين . أولهما لأنه بذلك يحصل على مجد ضخم فى الداخل ، وهذا يحول دون ظهور معارضة جديدة ، أو على الأقل يؤجلها ! وثانيا إن طبيعة النظام ذاتها كانت تنطوى على تهديد للأوضاع المستقرة فى العالم الخارجى . فكان عليه أن يقوى نفسه لأنه كان لزاما عليه أن يقدم لهذا العالم الحساب إن آجلا أو عاجلا . ونمو قوته يعنى أنه سيصبح رسول الروح العسكرية . وأدى ذلك بدوره إلى زيادة قوته مؤقتا . كما هيأ عملا للمتعطلين وأرضى التقليد الألمانى من أن الجيش هو العنصر الأول فى الدولة . ولما كان ، إلى جانب ذلك ، يتعامل مع عالم

أصبح يكره الحرب ، وجد أن خطواته الأولى فى المغامرة الدولية لا تلقى معارضة . وأدى ذلك فى نفس الوقت إلى زيادة طموحه وإلى إقناع رعاياه بأن عهد عبودية فرسايل قد انتهى ، إذ أن « هتلر » باستعماله الأساليب « البلطجية » أيقظ فى ألمانيا نوعا من الفخر القومى المحدث . وربط بهذا الفخر كل تلك المهارة فى التنظيم والقدرة على العمل التى اشتهر بهما الشعب الألمانى بحق . فشيد أكبر أداة حربية عرفها التاريخ . بيد أنه إذ بناها ، صار سجيناً لها لا يستطيع فراراً .

وذلك لأنه إما أن يوقف عملها ، وفى هذه الحالة كان سيجد نفسه يواجه التذمر الناجم عن البطالة على نطاق واسع وهو الذى كان أحد الأسباب الأساسية فى استيلائه على القوة . وإما أن يستعملها ، وفى هذه الحالة كانت الحرب مؤكدة إن آجلا أو عاجلا ، حيث أنه حتى لو سلمت له الدول الصغرى مثل النمسا فإن الدول الكبرى سترفض سيادته على أوربا . بيد أنه لو أوقف عملياتها لكان لزاما عليه أن يجد مبدءا ما ينظم على أساسه الحياة الداخلية فى ألمانيا ، وكان واضحا ، من أقواله وأقوال معاونيه الرئيسيين ، أنه لا يملك مثل هذا المبدأ حتى يستعمله ومن ثم كان عليه أن يستمر فى استعمال أداته الحربية ما دام السلام سيكون قاضيا على فرصته فى الاحتفاظ بالسلطة . لأنه كان سيكشف الغطاء عن جدب موقفه : عن أنه بينما يعرف الأشياء التى يكرهها لا يعرف تلك التى يحبها . فهو لم يدع مطلقا لفكرة إيجابية واحدة إنه لم يقل شيئاً آخر سوى أن هاجم أولئك الذين كانوا السبب فيما صادفته ألمانيا من سوء حظ ووعد ، إذا مُنح القوة ، بأن يصلح المظالم الداخلية والخارجية التى تعانى منها وأن يعاقب من تسببوا فيها . ومنحته سلسلة من المناورات والمؤامرات المعقدة القوة . ولكنه باستثناء قضائه على أعدائه أثبت أنه لا يعرف بصورة إيجابية ماذا يفعل بها بعد أن تحققت له . كانت ألمانيا ضعيفة عسكريا ، فعمل على جعلها قوية عسكريا . وبعد أن تم له ذلك

كان عليه أن يشق طريقه إلى التوسع فى الخارج بنفس الطريقة التى شق بها طريقه إلى السلطة فى الداخل . وكان يستطيع أن يستغل التوسع كأساس لطمأنة الألمان ، الذين كانوا يعيشون على الكفاف فى ظل الإرهاب ليسدوا احتياجات أداته الحربية ، بأنهم متى اكتمل التوسع سيصيرون أغنياء إلى الأبد ويكون لديهم الأمل فى انتهاء شقائهم .

ومن ثم كان مضطرا لأن يخاطر مخاطرة المقامر بالحرب . وتبدو لناحية عبقرية « هتلر » الحقيقية فى التدمير بأوضح ما يكون فى القوى الخارجية التى استخدمها فى استعداداته فى الحرب . وهناك ثلاثة عناصر من بين هذه يجب تأكيدها . فهناك إخفاؤه لمدى خططه وطبيعتها . وهناك التحالف ، الذى كان بعضه علنيا وبعضه سرا مع حركات مماثلة لحركته فى بلاد أخرى مستغلا زعماء يشبهونه ، على صورة مصغرة ، مثل « هنلاين » « وفرانكو » للقضاء على قوة خصومه حتى قبل أن يبدأ الصراع ؛ وهناك أيضا مدى ما وصل إليه فى استخدام المخاوف الموجودة داخل كل أمة من المحتمل أن تشترك فى الصراع ضده . وهى المخاوف التى كشفت عما بلغته المتناقضات فى الديموقراطية الرأسمالية من عمق .

وقد أثرت احتجاجاته بأنه لا يريد سوى السلام تأثيرا عميقا فى دعاة السلام الذين كانت أية تهدئة بالنسبة لهم أفضل من الحرب . كما أن إصراره على أن العدو هو البلشفية ، كسب جانبه فى أول الأمر اهتمام فئات كبيرة من الطبقات صاحبة الامتياز فى معظم الديموقراطيات ثم جعلها تغمض عينيها تماما عن الحقائق ، وهى الفئات التى كانت تخشى أن يكون قيام الحرب مقدمة لثورة اجتماعية الوريث الوحيد لمغانمها هى البلشفية . ولقى هجومه على « ديموقراطية الأثرياء » آذانا صاغية من الاشتراكيين الذين لا يفكرون والذين كانت أية حرب تشنها حكومة « رأسمالية » بالنسبة لهم لا بد أن تكون بالضرورة حربا « رأسمالية » لا ناقة للعمال فيها ولا جمل . وبالاختصار

استطاع أن يفرق جديا بين قوى خصومه قبل أن يصبح من الضرورى قتالهم بوقت طويل بأن استغل بدون هوادة جميع المخاوف التى كانت تحول دون تلك الوحدة فى الاتجاه القومى التى تتطلبها بالضرورة الحرب الحديثة. وحصل بهذه الوسيلة على ميزتين ضخمتين. فأولا سبق خصومه بست سنوات تقريبا فى الإستعداد لصراع كان فيه الإستخدام الكامل للأساليب الفنية الصناعية سلاحا أساسيا، وحجم قوته الجوية وعدد دباباته هما مقياس ما بلغته هذه الميزة من مدى. وثانيا قضى على ثقة حتى أقوى أعدائه فى قضيته فى وقت كان الاحتفاظ فيه بهذه الثقة من الأهمية بالمكان الأول، كما يدل بوضوح ما حدث فى فرنسا. أى أنه قضى على إرادة أعدائه فى المقاومة قبل أن ينزلوا إلى الميـدان. فقد قام بالاستعدادات السيكلوجية للنصر قبل أن يشرع فى حملته.

لقد أتم الاستعدادات السيكلوجية والمادية للنصر. بيد أنه كشف الغطاء وهو يقوم بها، كما حدث فى سياسته الداخلية، عن ذلك النقص بالذات الذى يحول بينه وبين إيجاد تلك النقطة، وهى نقطة جوهرية فى جميع الثورات، التى يمكن عندها تحويل عمليات الإرغام إلى عمليات رضا. فقد قام بما يتطلبه النصر من استعدادات، ولكن النصر كان بلا هدف سوى الاتساع المادى لقوته. فهو لكى ينتصر لم يكن لزاما عليه أن يدمر أوربا كلها بالحرب فحسب. بل أيضا أن يخضع جميع الأمم التى تقع تحت سيطرته بالإرهاب. بيد أن إخضاعها بالإرهاب كان يعنى شيئين. فقد كان يعنى أولا استمرار الروح العسكرية، أى تعطيل قوى بشرية ضخمة عن الخدمة البناءة للمجتمع، وكان يعنى ثانيا تحويل كتل هائلة من البشر إلى عبودية اقتصادية بما يترتب على ذلك من عواقب تصيب من يفرضوه كما تصيب من يفرض عليهم. أى أن الأساليب الهتلرية كانت تعنى باختصار الهبوط بمستوى الملايين ممن يتذكرون الحرية والرخاء المادى إلى العجز والفقر.

ولم يكن هناك من تعويض لهذه العبودية سوى التأكيد المطمئن من أن ذلك شرط ضرورى — مقنع فى ثوب مذهب تفوق الجنس الشمالى — لسيطرة « هتلر » على أوربا .

لقد تحدثت عن هذا الوضع على ضوء حركة « هتلر » ، وما قلته ينطبق فى خطوطه العريضة على « موسولينى » أيضا ، وتكوين « المحور » ليس ، فى نهاية الأمر ، سوى تحالف بين دولتين خارجتين على القانون لاستعمال الحرب وسيلة لتحقيق نصر تقتسمان فيه الأسلاب . إن تطور « موسولينى » وعاداته هما تطور « هتلر » وعاداته بصورة أقل قوة ومسرحية — فالفرق هو مجرد فرق بين ابن آوى والنمر . فكل منهما يمثل الفشل الذى يسعى إلى تحطيم الإطار الاجتماعى لأنه لم يستطع أن يحقق نجاحا داخله . وكل منهما يجذب نحوه جميع العناصر الخارجة على القانون فى المجتمع . وكل منهما استطاع أن يستغل متناقضات المجتمع لإثارة آمال تمهد السبيل إلى القوة . وكل منهما لا يعرف ماذا يصنع بها ، بعد أن حصل عليها ، سوى المحافظة على حيازته لها ؛ وكل منهما بوصفه حاكما للدولة ، يحول أساليب العصابات التى وصل عن طريقها إلى السلطة الشرعية إلى تثبيت دعائم سلطته . فبوادر التحدى تواجه بالإرهاب ، وعدم القدرة على حل المشاكل الناجمة عن حيازتهما للدولة تقابل بالشروع فى التوسع الامبريالى . وفى كل حالة أيضا تنطوى مقتضيات التوسع على شيئين . فهى تنطوى أولا على الإيقاف الكامل للقواعد المألوفة والتجارة الدولية مع ما يترتب على ذلك من ضعف الأمل فى استعادة العالم سابق نشاطه دوليا . وهى تنطوى ثانيا على إنكار القواعد الطبيعية فى العلاقات الدولية وما يترتب عليه من قبول لأكثر أساليب سياسة القوة فجاجة . ويزداد معدل سرعة سياسة القوة هذه بصورة هائلة لأن فجاجة الأساليب المستعملة ذاتها تعمل بطريقة طبيعية على زيادة التوتر والمخاوف اللذين ينطوى عليها الوضع الدولى .

إن المدنية تعتمد أولا على شيئين . فهى تعتمد على قدرة العقل فى توسيع نطاق سيطرته على أفكار الناس وعاداتهم ؛ كما تعتمد على قدرتنا ، بوصفها إحدى وظائف القدرة الأولى ، على استبدال الآراء التحكمية لدى أى شخص منا أو أية مجموعة من الأشخاص بمبادىء قانونية مستقرة لابد أن يخضع لحكمها سلوكهم . والتهمة الأساسية ضد الفاشية ، سواء فى صورتها الإيطالية أو الألمانية ، هى أنها فى جوهرها إنكار لهذين الشيئين . وهى بإنكارها لهما تحدد نفسها بوصفها عدوة المدنية .

فهى عدوة العقل . وهى عدوته لأنها تقوم على الإصرار على أن العنف بدون مبدأ أسلوب مشروع للحصول على القوة . فهى على استعداد للإرغام حيث لا تستطيع الإقناع . وهى تعتبر أى مذهب لا يوافق على ادعائها بحقها فى القوة مذهبا غير سليم بسبب عدم موافقته . ومن ثم فإن الفاشية تناقض التأكيدات الأساسية للمدنية الغربية فى الأربعمائة سنة الأخيرة ؛ فقوة المبدأ فى نظر دعاتها لا تكمن فيما يتضمنه من مقدار التجربة البشرية التى مرت بمحك الاختبار ، ولكن فى مقدار القوة المادية التى يستطيع تنظيمها فى صفه . إن النازى الذى قال « عندما أسمع كلمة « حضارة » أمد يدى إلى مسدس » إنما عبر فى جملة واحدة عن جوهر الفكرة الفاشية .

وهى عدوة حكم القانون . وقد كان هذا واضحا ببشاعة فى تجربة الدولة الإيطالية منذسنة ١٩٢٢ وفى الدولة الألمانية منذ سنة ١٩٣٣ . ففى كل منهما بنى على اعتداء تحكمى فى الداخل والخارج . وقد رفضت كل منهما أن تخضع مطالبها ، أيا كان جوهرها ، لأية مناقشة سوى الإرادة ذات السيادة التى تمتلكها كل منهما . إن اغتيال « ماتيوتى » الذى دبره « موسولينى » كما نعرف وأحداث ليلة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ أمثلة لذلك الازدراء لحكم القانون فى الشئون الداخلية الذى صار الآن الروتين المألوف لكل من الديكتاتوريين . فالخلاف فى الرأى يعد خيانة عندما يرى الديكتاتور ذلك ،

والعقوبة التي تفرض على هذا الخلاف أمر متروك لتقديره . وللحيلولة دون قيام خلاف في الرأي يستخدم جهاز البوليس السري الوحشي ومعسكرات الاعتقال على نطاق يجعل قوة روسيا القيصرية « وكفايتها في هذا المجال » شيئا لا يذكر بالمقارنة .

إن نبذ المبادىء القانونية المستقرة في الداخل كان له ما يقابله وأكثر في مجال العلاقات الأجنبية من ازدراء للمعاهدات والقواعد الثابتة في الاتصال الدولي . فالديكتاتوريون لم يترددوا مرة في النكث بعهودهم كلما عن لهم ذلك . فقد أعطوا أكثر المواثيق تأكيدا ثم خرقوها حتى قبل أن تتاح الفرصة لمناقشة الوعود التي تنطوي عليها مواثيقهم كما كان مأمولا . ولم يدخلوا في مفاوضات ، إلا نادرا ، دون أن تكون هناك تعبئة تشد أزر دبلوماسيتهم بصورة مباشرة . ومجدوا الحرب علنا وأكدوا لشعوبهم أنها الوسيلة الطبيعية لتسوية الخلافات الدولية . وقد كيفت تربية الصغار ، في كل من إيطاليا وألمانيا ، عمد بحيث تخدم مطامع الديكتاتوريين الإمبريالية . وعمل الديكتاتوران على إفساد منابع الرأي العام في الدول الأجنبية على نطاق واسع . وإن للنظر البشع لضحاياهما منذ سنة ١٩٣٣ مقياس في نفس الوقت للشعور بعدم الأمن الذي تسببا فيه وللمطامع التي لا حد لها التي جندا مصادرهما لتحقيقها . فلقد افترضا أنه بعد انتصارهما — وهو افتراض كبير — سيستطيعان الاتفاق على تقسيم الأسلاب ، وواضح أنهما يفكران في عالم تصبح فيه أوروبا وأفريقيا على الأقل ، كنزا هائلا يستغلانه لمصلحة سلطتهما .

ودعنا نتذكر دائما أنه سيكون استغلالا بلا أي معنى سوى أنه يخدم هذه المصلحة . أن ما أطلق عليه « موسوليني » « جثة الحرية المتحللة » دليل على وجهة نظرهما في الطبيعة البشرية . فهما لا يكنان لها أي احترام،وينكران عليها قدرتها في سيادة ذاتها . ويعتقدان أن الجماهير أغنام تستعمل في أي

غرض يحددانه . وينكران سلامة أى أمل أو معتقد يهدد حقهما فى القوة . وهما يصران على طاعة عبوديه لإرادتهما تؤدى ، على أحسن الأحوال ، إلى خلق متملقين منافقين ، وعلى أسوئها ، إلى تحويل الكرامة البشرية إلى صورة ذليلة لقسوتهما . إن انتصار الفكرة الفاشية هو فى الواقع انتصار للجانب الوحشى فى الإنسان على قدرته فى أن يسمو بنفسه فوق مستوى الغريزة الحيوانية . فهى تجعل من ذكائه عبداً لأبشع انفعالاته .

وقد بذل كثير من العلماء جهودهم فى اكتشاف جذور وجهة النظر هذه فى ميتافيزيقية الفلاسفة المشهورين. فيقول لنا أحدهم أنها أتت من « كانت »، وآخر يعزو شرورها إلى قومية « فيشتة » العنيفة ، وثالث يقول لنا إن « هيجل » هو الذى أتى بتلك العبادة الذليلة لقوة الدولة ، بينما يصر آخر على أن سم السوبرمان (Superman) « لنيتشة » هو الذى يسرى بالوراثة فى عروق كل ألمانى ، أو يطلب إلينا أن نلاحظ تأثير مزيج « سورل » المضطرب من التطهرية والماركسية على عقل « موسولينى » ، ويقال لنا إن فى هـذا المزيج وفى تأملات « باريتو » الضخمة نجد المصادر الحقيقية للفاشية الإيطالية. وآخرون يجوسون خلال فلسفة المؤرخين الألمان ، إنه « تريتشكة » أو « فون سيبل » أو « موسون » — بعبادته للقيصر — أو « درويسن » ، هو مصدر هذا المزاج المرعب .

وأعتقد أن جميع مثل هذه الجهود مخطئة تماماً . إن الفاشية ، فى جميع صورها ، هى فى قرارتها « عدمية » (Nihilism) لا مبدأ لها ، ومحاولة إيجاد أساس فلسفى لها هى المحاولة المألوفة للعلماء فى تفسير شىء ، أو اكتشاف أصله ، بعيد كل البعد عن أن يؤثر فيها تأثيراً جديا . فالأمر لا يتطلب ميتافيزيقية محكمة لمعرفة لماذا يسعى رجلان طموحان مثل « هتلر » و « موسولينى » ، لا يجدان غذاء لطموحهما فى نطاق مجتمع منظم ، إلى إيجاد وسيلة لتغيير شكل هذا المجتمع بدلا من أن يعانيا الإخفاق . كما

لا يتطلب الأمر أية ميتافيزيقية لمعرفة كيف استطاعا أن يجمعا حولهما آلافا يشبهونهما فى طريقة التفكير ممن نبذوا أساليبنا المستقرة فى السلوك لأنهم لا يجدون أملا فى النجاح والأمن داخل نطاقهما . إن وجودهما وأطماعهما لا يختلفان بساطة ووضوحا عن وجود « آل كابونى » فى شيكاغو و « شولتز الهولندى » فى نيويورك وأطماعهما . إنهم جميعاً الفئة الخارجة فى أى تنظيم اجتماعى ، أشخاص يعيشون على خرق القواعد لأنه لا أمل لهم فى تحقيق غاياتهم إذا هم راعوها . وهم ليسوا فى حاجة إلى فلسفة يبررون بها تصرفهم لأنفسهم . فأسلوبهم بسيط ، إنهم يأخذون ما يستطيعون . وهم يخرقون القانون بأمل أن يهربوا بطريقة ما من عقوباته أو يقاتلوا حتى يجدوا مهربا منها . وإذا ظل المجتمع منظما إلى حد يستطيع معه أن يفرض إرادته عليهم يقضى عليهم فى النهاية القانون الذى تحدوه .

والمشكلة التى نواجهها فى « هتلر » و« موسولينى » ليست هى مشكلة ما يؤمنان به ـ فجميع الخارجين على المجتمع تقوم عاداتهم على معتقد واحد ـ بل هى كيف استطاعا أن يجعلا ، فى كل حالة ، من معتقدهما قاعدة للسلوك يفرضانها على حياة أمة . وهنا قد أنحرف لحظة لأشير إلى أنه من الخطأ أن نعتبر ، بأى معنى عميق ، مثل هذين الرجلين ثوريين بالمعنى الذى نقصده عندما نقول عن « لوثر » و « كالفن » و « كرومويل » و « واشنجتون » و « ماركس »و« لينين » ثوريين . فمثل هؤلاء الرجال كانت تدفعهم أهداف أوسع من مجرد إرضاء ذاتهم . لقد كانوا يحاولون تغيير سلوك الناس على ضوء مبادىء أضفوا عليها فكرة العمومية ورأو أن العالم قد يصبح أنبل صورة لو قبلها الناس . ولم يكن يحركهم مصيرهم فيما يتعلق بتحقيقها . فقد كانوا خدام ، أو كهنة ، للمذهب الذى يدعون إليه لاسادته . وسعوا إلى تحويل المبادىء الجديدة إلى قوانين يطيعونها هم أنفسهم مثل غيرهم من معاصريهم تماماً . إن وضع مثل هؤلاء الرجال فى صف « هتلر » و « موسولينى »

هو بمثابة اعتبار الثورى والخارج على القانون شيئاً واحداً . إن الفرق بينهما فرق أساسى إذا كان لطبيعة الفاشية أن تُفهم .

وليس هناك من يفكر فى القيام ببحث ميتافيزيقية محكمة لمعرفة الأساس المذهبى لأساليب « كابونى » أو « شولتز » الهولندى ، ولكن لو أن أحدهما اقتحم طريقه إلى البيت الأبيض ، فلنا أن نتأكد من أن علماء سيظهرون لاكتشاف أصول العادات التى يفرضانها على الشعب الأمريكى . وهذا هو ما حدث مع « موسولينى » و « هتلر » . إن الخارج على القانون صار الدولة ، وصار لزاما على الخارج على القانون ، بوصفه الدولة ، أن يهيىء مبرراً عقلياً لسلوكه ، إذ بدونه يظهر بوضوح عنفه السافر ، ونادراً ما يقبل الناس عادات العنف السافر لمدة طويلة . ومن ثم فإن المشكلة البؤرية فى الفاشية ليست فلسفتها ، لأنها ببساطة لا تملك فلسفة . فهى تمثل نقيض الفلسفة ، لأنها تمثل أول ما تمثل عدم قبول النظام والقانون ، ومن ثم فإن تصرفها فى مجال العقل قائم على التحكم . وليس هناك ما يدعوا إلى العجب حقا فى أنها تجد رجالا يسعون إلى إيجاد فلسفة لها ، إن احتفالات نور نبرج لدليل كاف على أن ما أطلق عليه « وليم جيمس » « نجاح آلهة الفحشاء » سيجد دائماً من يكرسون أنفسهم لتمجيده ، وإذا كان بين هؤلاء من مهنته العلم ، فيسضحى بثماره على مذبحها .

إن المشكلة البؤرية فى الفاشية مشكلة مختلفة تماماً . إنها مشكلة ما هى الظروف فى المجتمع التى تجعل فى وسع خارج على القانون ، مثل « هتلر » أو « موسولينى » ، أن يحاول الاستيلاء على سلطة الإرغام العليا فى الدولة ، وبالاختصار أن يجعل نفسه الدولة . فهذه هى القضية التى يجعلنا فهمنا لها نستطيع أن نعالج المشاكل التى نواجهها ، وليس هناك شىء آخر يجعل فى مكنتنا ذلك . لأنه من الواضح أن الغالبية العظمى من أولئك الذين ساعدوا « هتلر » فى ألمانيا ، مثلا ، على الوصول إلى الحكم لم يتوقعوا

النتيجة التى حدثت ، أو كانوا على ثقة من أن النتيجة ستكون شيئاً آخرا ، أو تصوروا أنهم سيوجهونه ، بعد أن يستولى على السلطة ، إلى تحقيق أغراض أخرى غير أغراضه . وهذه الثقة واضحة ، فى حالة « هتلر » ، فى رجال مثل « هيجنبرج » و « تين » و « رواشنج » ، بل وحتى « هندنبرج » ، فقد عاونوا فى فرض أسطورة لم يصدقوها هم أنفسهم مطلقاً ، إنهم خلقوا وحش « فرانكنشتاين » ، ولم يتصوروا أبداً أنه سيخرج على سيطرتهم . وما ينطبق على هؤلاء الرجال بالذات ينطبق أكثر على الجماعات التى ساعدتهم — اليهود الذين ظنوا أنهم بمساهمتهم فى رصيد «هتلر» ، ستضمن لهم الحماية الشخصية ، ورجال الأعمال الذين ظنوا أن الظروف التى يتحقق فيها الربح ستعود بمجرد القضاء على النقابات ، والتاجر البورجوازى الصغير الذى اعتقد أنه سيتحرر من المنافسة الخطرة للمتاجر الكبرى ذات الفروع المتعددة ، والعامل الذى شجعه الوعد بأن طغيان المصالح سينقضى ، والجندى الذى كان يتحرق شوقا إلى مسح عار هزيمة فرساى كما يعتقد . فجميعهم اتحدوا ، لا لهدف واحد ، ولكن لأغراض متناقضة ، فى خدمة طموح الخارج على القانون . وجميعهم دخل فى روعه بطريقة تشبه التنويم المغناطيسى أن طموحه هو ما يطمحون إليه . وجميعهم ضللهم الاعتقاد أولا بأنه عندما يستولى على القوة سيكون رجلهم ، وثانيا بأن المخاوف التى تراودهم فى الخفاء من أساليبه ستتبدد عندما يجرب المسؤلية . ولم يدرك أى منهم أنه لا هدف له سوى القوة . ولم يفهم أى منهم عمق ازدرائه ، بوصفه خارجا على القانون ، للآمال التى بنوها على النظام الذى كان كل منهم يأمل فى أن يحصر الخارج على القانون داخله . ولم يلحظ أى منهم أنهم إنما يجعلون من إنكار المبادىء العقلية للنظام الاجتماعى المبدأ الدستورى للحكم .

ومع ذلك فإن هذا فى الحقيقة هو ما فعله الرجال الذين حملوا « هتلر » و « موسولينى » إلى مقاعد الحكم . والنقطة التى أريد أن أصل إليها هى

النقطة الحيوية من أن ما حققاه لا يكون ممكنا فى أى مجتمع إلا فى حقبة لم تعد فيها الأهداف الكبرى مشتركة بين الناس . فهو فى الواقع تعبير عن مجتمع فى طريقه إلى الانحلال السريع . وهو يعنى أن قوة الخوف أكبر بكثير من قوة الأمل بحيث أن قوى النظام صارت عاجزة عن أن تحظى بالقبول . وعندئذ تنبذ ترتيبات المجتمع لأن الناس لم يعد فى وسعهم الاتفاق على الأهداف التى يستخدمون هذه الترتيبات فى تحقيقها . ويصير احترام القانون فى طريقه إلى الزوال لأنه لم يعد هناك إيمان مشترك فى هدف القانون . فكل جماعة فى المجتمع ترى المصالح التى تعتبرها « الخير » النهائى مهددة . وإحساسها بالأمن قد ولى . وتبدو طريقتها التى ألفتها ، وهى التقاليد والعادات التى تعيش بها ، فى خطر . فتشعر أنها قد فقدت مستقرها ، فهى فى مرحلة إلى مصير غير مؤكد تنظر إليه بريبة ومخاوف . وهى لا تعرف ماذا يجب عمله ، ولكنها تحس إحساسا عميقا بأنه يجب عمل شيء ما . فإذا كانت يسارية فسيكون لديها اقتناع مشابه ولكنها تطالب بإعادة تكوين الدولة وإعادة النظر فى كل القيم . وتنكر كل جماعة ما يذهب إليه منافسوها وتعتبره مما لا يتفق والسلام العام . أو على الأصح ، تعتبر كل جماعة السلام العام الذى يسمح لمنافسيها بأن يعملوا ليس جديراً بأن يحافظ عليه .

فالمجتمع فى الواقع يكون فى حالة حرب أهلية ، فقدرة الدولة على فرض نظامها قد انهارت . وقد صارت سلطة الخارجين على القانون من الضخامة بحيث لا تكفى لمنافسة سلطة الجماعات السياسية المألوفة فحسب ، بل إنها أصبحت فى وضع يسمح لها بتحدى سلطة الدولة ذاتها . لأنها دمرت السلطة التقليدية ، كما يتضح من تجربة كل من « هتلر » و « موسولينى » ، بل وتحالفت مع القوى التى تعتمد عليها هذه السلطة ، بحيث يكاد يبدو طبيعيا أن يُلجأ إلى الخارج على القانون لإعادة العلاقة الكلاسيكية بين الدولة

والرعية . ويطلب إليه ذلك بواسطة أشخاص يعتقدون أنه سيكون أداة طيعه فى تحقيق أغراض هى فى الواقع متعارضة . ومتى منح القوة لا يستطيع المحافظة عليها إلا بواسطة القضاء قضاء تاما على جميع القواعـــد . وهو لا يستطيع أن يفعل بالقوة شيئا عندما يمنحها سوى أن يفرض نفسه . فأول حاجاته أن تـكون له اليد العليا ، وأول شروط ذلك أن يرضى زملاءه من الخارجين على القانون الذين يسيطر عليهم والذين يعتمد على تأييدهم . وحاجته الثانية أن يقضى على أى مصدر محتمل لمعارضة خطره . وواضح أن مثل هذا المصدر سيكون أية جماعة فى المجتمع لا تتفق أهدافها مع أهدافه . ولما كانت الجماعة الوحيدة ، بأى معنى عميق ، التى تلتقى أهدافها وأهدافه هم مرتزقته ، وهم الخارجون على القانون الذين نظمهم على هيأة جيش ، فإنه لا يستطيع أن يمنح ثقته إلا لهذه الجماعة وحدها .

فالمشكلة إذن تصبح مشكلة القدرة على معرفة المجتمع الذى لم تعد فيه الأهداف الـكبرى فى الحياة مشتركة ؛ فهذه هى اللحظة التى أعتقد أن الخارجين على القانون يستطيعون فيها الاستيلاء على الدولة ، والجواب ، فيما أرى ، هو أن الدولة تصل إلى هذه الحالة عندما تـكون علاقات الإنتاج فيها متعارضة مع قوى الإنتاج . وينجم عن هذا التعارض موقف تصبح فيه الدولة غير قادرة على إرضاء قسم كبير جداً من رعاياها بحيث تصير طاعتهم لأوامرها محل شك دائم . فتقوم الإضرابات والمظاهرات وحوادث الشغب : تعكير مستمر للسلام ، وإحساس عام بالقلق والإخفاق ؛ ولقد عرفنا مثل هذه الفترات قبل حركة الإصلاح الدينى والثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ . وقد صحب كلا منها ثورات وحروب . وكل منها انتهى بتوازن جديد بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج . وأعقب كلا منها ، بسبب هذا التوازن الجديد ، تجدد فى السلطة بحيث تصبح قوة تـكفى لإرضاء الآمال المشروعة من أن عادة الطاعة لمدلولات القانون يمكن أن تتأكد ثانية . وفى كل حالة

اتفق حدوث التوازن الجديد مع توسع فى قوة الإنتاج ، وهذا أمر ذو أهمية حيوية . وأدى التوسع إلى إمكان توفير مستوى جديد فى المعيشة ، وإحساس جديد بالقوة والرخاء ، لأولئك الذين لم يطالبوا به فحسب ، بل وأثبتوا أنهم على استعداد للنضال من أجله . وصارت بعد ذلك قوة الدولة تعتبر مكرسة لأغراض تحظى بالتحبيذ العام . ويشعر المجتمع مرة أخرى بأن أعضاءه بصفة عامة يشتركون فى أهداف الحياة الكبرى . ويحل الأمل محل الخوف ، ويضفى اعتناق قيم جديدة بهجة على المغامرة الاجتماعية .

ولا أظن أن هذا يمكن أن يحدث ، على أى مدى طويل ، عندما يستولى الخارجون على القانون على الدولة . لأنه لما لم تكن لديهم فلسفة ، فإنه ليس أمامهم سبيل يسيرون فيه نحو علاقات سلام دائمة . فهم مضطرون إلى إشعال حرب أهلية دائمة فى الداخل حتى يحافظوا على قوتهم ، وهم مضطرون إلى إشعال حرب دولية دائمة فى الخارج حتى يحولوا دون هزيمتهم فى الداخل . لأنه سرعان ما تكتشف معظم تلك الجماعات التى استولوا على الحكم عن طريق أوهامها أنهم لم يعيدوا النظام والقانون ، بأى معنى حقيقى ، حيث أن الإرهاب الدائم ليس إعادة لهما . وضرورة الإرهاب تعنى أنهم لم يكتشفوا شروط التوسع الاقتصادى . وواضح جداً أن هذا يتوقف تماما على الإحساس بالأمن والثقة بالذات الذى لابد للإرهاب ، بطبيعة منطقه ، أن ينكره . فالناس فى خوف من زعمائهم وفى خوف من جيرانهم ، وفى خوف حتى من أنفسهم ومن أفكارهم . فهم لا يعرفون أبداً ماذا سيأتى به الغد . وهم لا يجرؤن على الثقة ببعضهم البعض ، كما لا يثق فيهم أحد من الخارج ، ويعلمون بالتجربة القاسية أن حكامهم الخارجين على القانون لا تربطهم روابط ولاء نحو بعضهم البعض . فقد أصبح الحكم حربا يشنها الجميع على الجميع ، فُقد فيه الإحساس الحيوى

بأن الحكم الناجح لا يكون بأن يسوق الحكام الشعب أمامهم ، بل بأن يقنعوه بالسير وراءهم فى الطريق الذى يسلكونه أمامه .

فلا يمكن أن يكون هناك توسع اقتصادى حيثما تكون الفاشية . إذ أن توجيهها الداخلى لحياتها الاقتصادية الخاصة يعنى اساءة استعمال المصادر القومية بالجملة فى سبيل التسليح . ويعنى بالضرورة سيطرتها على عملية الإنتاج كلها والتجارة الخارجية لهذا الغرض ، الحصار المنظم لسبل التجارة الدولية . وقد أدت الفاشية فى فترة ما قبل الحرب الى هبوط لمستوى معيشة شعوبها . وباندلاع الحرب وتقدم قواتها سار فى أثرها الدمار والخراب اللذان لا مفر منهما ، وخيم شبح المجاعة على نطاق واسع خلفها . وليس هناك من أمل فى المستقبل للشعوب التى تغزوها . سوى العمل الإجبارى بأجر منخفض فى المجهود الحربى الفاشى . واذا قدر لها أن تسود فى النهاية فمن الواضح أن هذه الشعوب ليس أمامها الا أن تستمر فى خدمة هذا المجهود ، لأنه سيكون من الضرورى الاحتفاظ بجيوش جرارة للاحتلال وتموينها بالذخيرة لإخضاع السكان المحرومين من الحرية . وواضح أن فى هذا الموقف أيضا لا تتوفر شروط التوسع الاقتصادى . لأنه من الواضح أن أثر المستوى المنخفض للمعيشة بين الشعوب المستعبدة سيكون تقلصا عاما فى التجارة الخارجية . وسيكون لذلك أثره حتى فى المجتمعات الخارجية عن نطاق سيطرة الفاشية ، مثل الولايات المتحدة واليابان . وستضطر هذه المجتمعات ، للدفاع عن أسواقها الداخلية أن تتخذ إجراءات حامية — وهى خطوة ستؤدى إلى انخفاض آخر فى حجم التبادل التجارى . وبالاختصار ، حتى لو استطاعت الفاشية أن تنظم الأقاليم التى تغزوها بوصفها مصدرا للاستغلال لنفسها ، فان ذلك لا يتم إلا بشرط قاس هو تدمير القدرة على التوسع . فالنتيجة التى لا مفر منها للفاشية حيثما تفرض نفسها هى اقتصاديات ندرة متزايدة بالنسبة للجماهير التى تصير عبيدا لحكامها عن طريق الإرهاب .

وأعتقد أننا نستطيع أن نستخلص من هذا نتيجتين : الأولى هى النتيجة البسيطة من أن مهادنة الخارج على القانون ليست طريقا سليما لإعادة تحديد سلطة الدولة ولكنها تأجيل لجهود تحقيقها . إن القاتل المحترف لا يفرض طاعةً تبنى حكم القانون ، بل هو ينزل بالمجتمع الى مؤامرة ضخمة لا يأمن فيها أحد على نفسه . لأنه حتى الخارج على القانون يعتمد على قدرته فى إرضاء وإرغام زملائه الخارجين على القانون الذين يعتمد عليهم مباشرة ؛ إن طغيانه يتوقف على قدرته فى إطلاق النار أولا . وهو لا يعيش إلا بواسطة نجاحه ، واللحظة التى يتابعه فيها الفشل تصبح قدرته على الإرهاب فى خطر ، ولهذا لم يستطع أى دكتاتور مطلقا أن يتحمل هزيمة جدية . ولهذا السبب أيضا فإنه فى اللحظة التى يفقد فيها ثقته فى اتجاهه ، لا يذكر له سوى جرائمه دون ما حققه . وهذا هو كذلك السبب فى أنه لا يستطيع أن يحدد النظام الذى يخلفه . لأن قوته لاهدف لها سوى تحقيق طموحه ولا يمكن أن تستمر إلا بانتصارها دائما على منافسة طموح لآخرين . ولما كانت لا تقوم على أية فلسفة ، سوى فلسفة الإرهاب ، فانه من المؤكد أن تنطلق هذه المطامع للمنافسة فى اللحظة التى يتردد فيها أين ومتى ينزل ضربته .

ورغم أن النتيجة الثانية أكثر تعقيدا إلا أنها ، فيما أعتقد ، ليست أقل تأكيداً . وهى أن الفاشية تتعارض مع الحركة الموضوعية للتاريخ ، فهى كما هو الحال ، لحظة من التوقف فى طريقها ، اذ هى لا تساعد إتمامها . ولو أنها كانت تساعد لأدت إلى ارتفاع مستوى معيشة الإنسان وزيادة سيطرته على الطبيعة كما فعل كل توازن جديد بين علاقات الإنتاج وقواه . والفاشية لا تستطيع أن تفعل ذلك ، كما حاولت أن أثبت ، بسبب طبيعة هدفها ذاته . لأنها تؤكد كل العناصر فى السلوك التى تعد مضادة للقدرة الإنتاجية . فهى تعكر السلام وتستهتر بالقانون ، وتقضى على الثقة ، وتعادى الأمة . إنها فى الواقع خلاصة الدمار . وحيث أنها تأتى انكارا لجميع القيم

فهى لا تستطيع توجيه جهود الناس نحو أى هدف مستمر : ولما كانت عدوة العقل ، فإن كل اكتشاف جديد سوى ما يزيد فى قدرتها على الدمار، عدوها أيضا . وهى لا تستطيع أن تسمح للناس بمتعة التفكير ، حيث أن الرضا على الأوضاع والحرية هما الجو الذهنى الضرورى الذى لا غنى للتفكير عنه مطلقا . إن جوها كله هو جو الإرهاب ، وحتى دعاتها الرئيسيون هم متآمرون دائمون يتلفتون حذرا فى كل منطقة خشية الضربة الآثمة التى تطيح بهم . وهى لاتستطيع أن تشيد مجتمعا تبدو فيه مبادىء التنظيم عادلة فى نظر الجماهير ، لأن أى نظام لا يعتبر ، فى المدى الطويل ، عادلا إلا إذا تحققت فيه الآمال المشروعة ، والشرط الذى لا بد منه لهذا التحقق هو وجود ذلك الأمن ذاته الذى تنكره الفاشية .

ومن ثم فإنى أعتقد أن الفاشية ، فى كل من صورتها الألمانية والإيطالية ، ظاهرة عابرة فى التاريخ وليست دائمة . إذ لاتستطيع أن تكتسب هدفا إلا إذا كونت فلسفة ، بيد أنها إن فعلت ذلك لا تكون فاشية . والأسباب التى تدعو إلى توقع هزيمتها النهائية أسباب قوية . فمن الناحية السيكلوجية لا يستطيع الناس أن يعيشوا باستمرار فى ظل التوتر ومعدل الحركة اللذين تتطلبهما الأنظمة الشمولية . والفاشية تخرجهم بقسوة بالغة عن النظام الرتيب الخاص بكل منهم والذى يريد معظمهم أن يقضى حياته فيه . فحاجتها إلى شغلهم باستمرار بالأصوات والانفعات العنيفة حاجة ضرورية لها ، إذ يحرمهم ذلك فرصة التفكير الذى لابد لها أن تكون على حذر منه باستمرار . بيد أنها يجب أن تكون قادرة ، حتى يقبلوا التوتر الذى تفرضه ، على أن تجعلهم يؤمنون بقدرتها على إقرار السلام ، والسبيل الوحيد لبث هذا الإيمان هو ، فى المدى الطويل ، إقرار السلام فعلا . ونحن نعلم جيداً من التجارب التاريخية الماضية أنه ما من حكم يستطيع أن يفرض حربا دائما أو إرهابا دائما ، حتى إذا كان أى منهما يقوم

على فكرة : ان تاريخى « نابليون » و « روبسبير » دليل على ذلك . فأى نظام من الإرغام لابد أن يتحول ، بعد فترة ، إلى نظام من الرضا إذا أريد له البقاء .

بيد أن كل نظام يقوم على الرضى فى التاريخ الحديث يتطلب إيماناً كأساس له يستطيع الناس قبوله ، وجذور هذا الإيمان هو قدرته ، بوصفه مشروعا اقتصاديا ، على إشباع الحاجات التى يواجهها . ولا تستطيع الفاشية ، بسبب طبيعتها المتأصلة ذاتها كما قلنا ، أن تفعل ذلك ، وهى فى الواقع لا تهتم بذلك ، لأن شعباً راضياً لن يخضع لحكومة من الخارجين على القانون ؛ وأى شخص يفحص ظروف صعودها إلى الحكم سيقتنع ، على ما أعتقد ، بأن هذه هى الحالة : إنها فرقت الأمم التى تفرض نفسها عليها بواسطة قدرتها على إثارة حقد ضد حقد آخر بين جماعات من الناس تخشى المستقبل أو لا أمل لديها فيما سيتمخض عنه ، أكثر مما فرقتها عن طريق الوعد بتحقيق برامج إيجابية . ونجحت فى إقناع مؤيديها ممن ليسوا من جنودها مباشرة بأنها ليست ما تساورهم الريبة فيه . ومما لا ريب فيه أنها تمتعت ، حتى بعد استيلائها على الحكم ، بقدر من الاحترام لجرأتها وقدر من الإعجاب لنجاحها . بيد أنه من الملاحظ ، فى رأيى ، إن أولئك الذين أعلنوا احترامهم أو إعجابهم ، سواء كانوا من المواطنين المحليين أو من الزائرين الأجانب ، كانوا دائما حريصين على أن يتنصلوا من أية رابطة بالجوهر الداخلى للنظام الفاشى عندما لا يكون فى ذلك تعريض لسلامتهم للخطر . فقد كرهوا اضطهاد اليهود ، وأشاحوا بوجوههم عن معسكرات الاعتقال ، وحاولوا دائما أن يقنعوا أنفسهم أن ما يحدث كل مرة مما يقتضيه النظام هو آخر مرة . وبالاختصار أنهم كانوا يتطلعون إلى مشرق الحياة الطبيعية ، وكانوا يعلمون أن لا قيمة لحياة يعيشونها فى ظل ظروف تنكر كل معنى لأول مبادىء الحياة للتمدينة . ولا ريب فى أن رعايا أية دولة فاشية لا يستطيعون

أن يكسروا سيطرتها طالما ظلت ناجحة باستمرار وطالما وحد الخوف بين زعمائها الخارجين على القانون فى مؤامرتهم المشتركة من أجل السلطة . ولكن إذا توقف النجاح ؟ . وإذا حدثت ظروف استطاع فيها « بالبو » أن يتفوق على « موسولينى » فى الصراع من أجل القوة ، أو رأى « جورنج » أنه لم يعد فى حاجة لأن يلعب الدور الثانى بعد « هتلر » ؟ إن الزعماء الفاشيين وقفوا باستمرار على حافة هاوية عميقة ، وأية خطوة خطأ يتخذونها عقوبتها الإعدام . إن « ماتيوتى » هزم فى سنة ١٩٢٤ ، بيد أنه سيكون هناك رجال آخرون مثل « ماتيوتى » إذا ارتكب « موسولينى » خطأ . وقضى « هتلر » على « روهم » فى ليلة ٣٠ يونيو الدموية ، ولكن سيكون هناك آخرون مثل « روهم » بمجرد أن يجد الشك ، فى أن الزعيم يتخبط ، سبيله إلى الأذهان .

إنهم استولوا على الحكم فى روما وبرلين لأن شروط الوحدة الاجتماعية ضاعت ، وقد ضاعت لأن الفشل الاقتصادى والقومى اتحدا على جعل الناس أكثر وعيا بما بينهم من اختلافات مما بينهم من أوجه تماثل . واحتفظوا بالسلطة فى أوربا التى كانت تستطيع ، فى مراحلهم الأولى على الأقل ، أن تقضى عليهم ولكنها لم ترد ذلك لأن ثمن دمارهم كان الحرب . ولم يؤمن رجال ، تجنبوا عامدين أن يفحصوا عاداتهم ، بأنهم خارجون على القانون ، وكان تجنبهم ذلك لسببين : أولا لأنهم ظلوا على ثقة من أن هذه العادات ستروض ، وهذا هو تاريخ السياسة التى سميت « تهدئة » . وثانياً لأن الغالبية الساحقة من المصالح التى دمرتها الفاشية كانت مما يزعج مدلولها المهدئين فى مجتمعاتهم فى كل من الدول المهدئة . وإذا حاولوا قلب الفاشية ، فما الذى يحل محلها ؟ إنهم اعتبروا الشيوعية وريثتها ، وكان معظمهم ، وهم الممثلون المحترفون للامتياز ، يرون هذا البديل أكثر خطورة من الخارجين على القانون . لأنهم كانوا يعرفون أن الشيوعية فى صميم الحقيقة فلسفة ،

وقد حاولوا طوال عشرين عاما دون جدوى أن يضربوا حولها نطاقا كحائط الصين العظيم . وكان أملهم إما أن كلا من الفاشيين والشيوعيين — وهم جميعا فى نظرهم خارجون على القانون — سيقضون على بعضهم البعض ، أو أنهم يستطيعون أن يقنعوا الفاشية بأن تحس بالمسئولية بأن يلقوا إليها بشىء مما تصبو إليه . ولما صار واضحا أنهم لم يستطيعوا هذا أو ذاك ، كانت الفاشية قد أصبحت من القوة بحيث تعرضوا هم للخطر . لأنه لما لم يكن للزعماء الفاشيين من مبدأ سوى القوة ، وكانوا مرغمين على التحرك بسرعة يتزايد معدلها باستمرار حتى يحافظوا على أنفسهم . فإنه كان لابد لهم من البحث عن أسلاب تتناسب مع المصاعب الناجمة عن مشاكلهم . ولا توجد هذه الأسلاب إلا فى إمبراطوريات تلك الأمم التى كانت تستطيع فى مبدأ الأمر أن تقضى على الخارجين على القانون . وقد رأت هذه الأمم أنها الضحايا التى لا مهرب لها لطموحهم بعد أن فات الأوان .

والسبب فى هذا التأخر فى فهم الوضع واضح بما فيه الكفاية . إذ أن أولئك الذين وصفوا لهم طبيعة الفاشية كانوا نفس الرجال الذين عملوا ، فى مجتمعاتهم ، على حرمان « المهدئين » من القوة السياسية . وكان هدف هذا الحرمان ، كما أعلنوه ، هو إعادة تحديد العلاقات الطبقية فى مجتمعاتهم . بيد أن إعادة تحديد العلاقات الطبقية كان فى نظر أولئك « المهدئين » شراً لا يقل عن أى شر آخر يستطيعون تصوره . فقد كانت تعنى أن يتنازلوا عن امتيازات ظلت موضع اعتزازهم امدا طويلا . وكانت تعنى إمتداداً لفكرة الديمقراطية فيما وراء المجال السياسى البحت الذى استطاعوا حتى ذلك الوقت أن يقصروا عملها عليه . إنها عقدت ذلك الزواج بين فكرة الحرية وفكرة المساواة الذى كان اعتراضهم عليه عميقاً دائماً . وكانت الصعوبة لديهم أنه رغم نفور الكثيرين منهم لأساليب الفاشية ، بل واحتقارهم لها ، فإنهم بصفة عامة كانوا راضين عن تقليمها لأظافر العمال بتدمير أجهزة دفاعهم مثل النقابات .

وإنه لمما يثير الاهتمام أن ننظر ، فى أضواء الحرب التى تعمى الأبصار ، إلى الوراء لنرى آيات المديح التى كالها رجال عظام للطريقة التى عاملت بها الفاشية العمال ؛ فإن بعض رجال السياسة من ذوى المكانة المرموقة كتبوا كما لو كان عدم وجود اضطرابات عمالية فى إيطاليا ، مثلا ، على أن « موسولينى » حل مشكلة العمل هناك[1] . ولم يروا الارتباط بين عدم وجود الاضطرابات هناك وحاجة الخارجين على القانون بصفة عامة إلى اخماد كل تساؤل ممكن فيما يتعلق بسلطتهم حتى هدد تقدم قوة الفاشية المصالح الأمبريالية التى كان رجال السياسة هؤلاء يهتمون بالمحافظة عليها . وعندئذ كان قد فات الأوان ، بطبيعة الحال ، لأن المسرح كان قد أعد للصراع .

والواقع أن الفاشية قد أثبتت فى تطورها أنه عندما تفقد الديمقراطية الرأسمالية قدرتها على التوسع ينبذ رجال الأعمال فيها ، وأولئك الذين ترتبط مصالحهم بهم ، مطالب الديمقراطية بمجرد التقدم بها جديا . وهم ينبذونها للسبب الذى تنبأ به توكفيل منذ أكثر من قرن مضى ، إذ كتب يقول[2] : « إن الشعب حاول فى أول الأمر أن يساعد نفسه بتغيير كل الأنظمة السياسية ، بيد أنه وجد بعد كل تغيير أن حالته لم تتحسن بأية صورة كانت ، أو أنها لا تتحسن إلا ببطء لا يتفق مع شدة رغبته . ومما لا مندوحة عنه أنه لا بد أن يرى إن آجلا أو عاجلا أن ما يربطه فى مكانه لم يكن دستور الحكم ، ولكن القوانين التى لا تتغير والتى يتكون منها المجتمع نفسه ، وكان من الطبيعى أن يصل به الحال إلى التساؤل ، ألا يملك القوة والحق فى تغيير هذه القوانين كما غير كل شىء عداها ؟ » . وقد رأى « توكفيل » أن نظام الملكية الخاصة كان ما أطلق عليه « العقبة الرئيسية أمام المساواة بين الناس » ، وأن منطق التصويت العام فى أية ديمقراطية رأسمالية أن تحاول

(١) انظر مثلا « القضية البريطانية » لورد لويد سنة ١٩٣٩ .
(٢) ذكريات ص ٩٩ .

الجماهير استعمال قوتها السياسية لتأميم وسائل الإنتاج . وتحول رجال الأعمال ، إذ واجههم هذا المنطق ، إلى الخارجين على القانون فى طلب العون ضد ضغط الديمقراطية . وكان الخارجون على القانون مستعدين للتحالف . فقـــد عُرضت عليهم القوة ؛ اما فى ماذا يستخدمونها فهم أنفسهم الذين سيحددون ذلك .

وذلك لأنه من المؤكد أن رجال الأعمال الذين عقدوا تحالفهم السرى مع الفاشية قد خدعوا بواسطة الخارجين على القانون بقدر لا يكاد يقل عما خدعت به تلك الفئات من المتذمرين « والضائعين » (declassé) بين الجماهير التى اعتقدت أنها وجدت صدى لتجربتها وآمالها فى نداءات الفاشية . فقد افترضوا أنهم سيكونون شركاء على الأقل ، ووجدوا أنهم صاروا تابعين لا يستطيعون السيطرة على الخارجين على القانون إلا على حساب الغرض الذى أتى بهم إلى الحكم من أجله . ومن ثم قبلوا وضعهم ، ولـكنهم وجدوا أنهم بقبولهم له صاروا تحت رحمة سادتهم الجدد . لأنه من الطبيعى تماما أن سادتهم الجدد ، لما كانوا من الخارجين على القانون ، فإن احترامهم للأفراد من أصحاب الملكيات لم يكن أكثر من احترام خصومهم الاشتراكيين للنظام الرأسمالى . هذا إلى أنهم قد يشاركون أصحاب الأملاك فى ملكيتهم . بيد أن عليهم أيضا أن يبقوا الجماهير هادئة حتى يحموا أنفسهم فى دورهم الجديد ، بوصفهم الدولة . ويورطهم هذا ، كما أسلفت ، فى سياسة ضخمة من التسلح ليحصلوا على تأييد الجيش بأن يهيئوا له فرص المجد من ناحية ، وليعالجوا ، من ناحية أخرى ، تلك البطالة بالجملة التى أتاح لهم التذمر الناجم عنها قسطا كبيرا من فرصتهم ، وليس أمام مصالح رجال الأعمال فى هذا الموقف إلا أن تتمرد أو أن تتبع الخارجين على القانون الجدد حيثما يقودونها . والأمر الأول مغامرة لا أمل فيها ، حيث أنهم مجرد زعماء بلا جيش ، وإن مصير « هوجنبرج » و « تيسن » أثبت مدى سهولة القضاء

على معارضتهم . ومن ثم ساروا فى الطريق الآخر ، الذى لا مندوحة عنه ، من السير وراء زعمائهم الخارجين على القانون على الدرب الذى يؤدى إلى حرب لا مفر منها . وكانت الرؤيا التى واجهتهم هى نصر فى نهاية الحرب تولد فيه أوروبا جديدة حقيقة ولكنها أوروبا ترزح تحت وطأة المجاعة والدمار وتمرد أكيد فى نهاية الأمر بين المهزومين ، وهذه ظروف لا تتفق فى الواقع مع الإنعاش الاقتصادى الذى قصدوه ؛ أو يواجههم خطر هزيمة لا مهرب لهم فيها مع الدمار الكامل . لأن هناك شيئا واحدا لا جدال فيه ، هو أن هزيمة الخارجين على القانون ستؤدى إلى دمار للمصالح التى أذعنت لمغامرتهم المتهورة .

إن أولئك الذين أرادوا السلام لم يجدوا سوى الحرب الأكيدة ، هذا هو الدرس الحقيق للحلف الثلاثى بين أصحاب الامتياز والجيش والخارجين على القانون ، وهو الحلف الذى أريد به تجنب دلالات الديموقراطية . وهى نتيجة لا مفر منها ، إن الأسس السيكولوجية للمجتمع المنظم توجد جذورها فى اعتقاد جماهير الناس أنهم يتمتعون بالعدالة الاجتماعية . وعندما ينقصهم هذا الاعتقاد ، فإن حكامهم لابد أن يسلموا لهم ببعض المطالب أو يعلنوا الحرب عليهم . وقد اختار حكامهم الطريق الثانى ، بيد أن الحرب تعنى الطغيان ، والطغيان لا يقبل سيكلوجيا إلا فى حالة حرب خارجية . ولعل قرار رفع « هتلر » و « موسولينى » إلى الحكم بدا ، عندما أتخذ ، ترويضا للجماهير لصالح أغراض الرأسمالية ، ولكنه كان فى الواقع حكما بالإعدام على المجتمع البورجوازى . لأنه وضع هذا المجتمع فى حالة حصار ، ومن ثم كشف الغطاء عن عمق الفساد المتأصل فى أى مجتمع بنى ، مثل المجتمع البورجوازى ، أساسا على مبدأ التملك . وبذلك لم يعد للأمن مكان ، وصار الإرهاب سيد الموقف. ومن ثم قضى بضربة واحدة على صلاحية كل ما اكتسبه البورجوازيون من حكمة وأسس للعمل بمقتضاه . وقد كانوا عاجزين لا حول

لهم تجاه رجال بلا قيم ، كما كانوا بلا خيال مع أولئك الذين ساورتهم الشكوك في قيمهم ، فهم لما كانوا غير قادرين على مواجهة أفضلية التضحية ، نظموا اغتيال خصومهم دون أن يكون لديهم من البصيرة ما يجعلهم يرون أنهم ينظمون ، فى نفس الوقت ، دمار أنفسهم . لأن الرجال الذين عهدوا إليهم بمصالحهم لا مصلحة لهم فى مصيرهم سوى بمقدار ما يخدمهم فى طمعهم فى القوة : إن أصحاب للصالح من الألمان والإيطاليين ، وقد عزفوا عن تجربة العدالة الاجتماعية ، صاروا أرقاء لأعداء المدنية .

وهناك نقطتان ثانويتان جديرتان بأن نقف عندهما قليلا . إن الوسيلة التى حاول بواسطتها زعماء الفاشية فى ألمانيا وإيطاليا ، خاصة الأولى ، أن يسيطروا سيكلوجيا على الجماهير التى يتحكمون فيها تتطلب اهتماما خاصا . فهى مزيج مثير للاهتمام من العادات التى تنوعت مصادرها . إذ بنى جزء منها على النزعة الدينية — فقد جعل من عبادة الزعيم والتسليم له مذهبا دينيا لا يشبهه فى تعبيره الخارجى ، لما ينطوى عليه من حدة التعصب ، إلا تعصب الأديان التاريخية . « فهتلر » مثلا هو مختار العناية الإلهية الخاص لا يخطىء ولا يعجز عن شىء . ولا يخضع للقوانين التى يخضع لها البشر ، بل هو يتلقى وحيا خاصا . وهو محاط بحلقة داخلية من أتباعه قوتها إحدى وظائف سحره . وقد يكون الواحد من هؤلاء الأتباع فى قسوة « جورنج » أو ثعبانا مثل « هيملر » أو مخاتلا مثل « جوبلز » أو ملتويا مثل « سترايشر » ، فمهما كانت نقائصه مما تثير انتباه الرجل العادى ، فإنها تعوض بإخلاصه للزعيم وقبول هذا له . ويصبح شخصا شبه مقدس لا يحكم عليه بالمعايير العادية . فهو نصف حاكم ونصف كاهن ، يوضع فى مصاف القديسين وهو حى ويُتحدث عنه فى عبارات التمجيد المقدسة التى يعد الشك فيها كفرا .

وأعتقد أننا لا نكون مجدفين إذا قلنا أن الحزب النازى بذل مجهودا

متعمدا ليجعل من « هتلر » إلها للشعب بمعنى حقيقى . مع ما يتبع ذلك ، بطبيعة الحال ، من أن جميع موظفى الحزب يتمتعون بطابع خاص من القدرة اللدنية حيث أنهم قد ميزوا عن الناس العاديين بوصفهم مندوبين للرب الإله . إن هؤلاء الموظفين لديهم جميعا ، كما تدل على ذلك بوضوح لهجتهم الغريبة فى خطبهم ، قدرة التعبير عن أنفسهم بوصفهم رسل عقيدة لا تحيط بقوتها قدرة البشر . ولأنها قدرة على هذا النحو ، وكذلك لأن مصدرها محوط بالغموض الإلهى ، فهو لا تخضع لفحص العمليات العقلية العادية ، كما أنه ليس مما يتناسب معها أن تخضع للإجراءات الديموقراطية المألوفة . ولهذا التأكيد ميزة أن ليس هناك شىء يتطلب تفسيرا . فإن تفعل الصواب هو أن تطيع وأن تفعل الخطأ هو أن تشك فى حكمة الزعيم أو ممثله . ولما كانت مشروعية الطاعة تكمن فى الطابع الروحانى الغامض للزعيم ، فإن الأمر لا يتطلب أن تكون عقوبة عدم الطاعة قائمة على أساس عقلى هى الأخرى ؟ ومن هنا جاء ، مثلا ، قبول تلك العقوبة الهائلة مثل تطهير « روهم » وزملائه .

ولكن إلى جانب هذه المحاولة من فرض ولاء دينى يكاد يكون استغراقيا توجد ناحية أخرى لا تقل إثارة للاهتمام . فالزعيم يجب أن يكون أسمى من أتباعه بصورة هائلة ، ولكنه يجب أيضا أن يكون واحدا منهم ، فالمسافة بينه وبينهم يجب ألا تحول دون قيام شعور بالصلة الدينية المشتركة . بحيث أن الزعيم ، الذى يشبه الإله ، هو فى نفس الوقت من طينة عادية أيضا . إنه الرجل الصغير الذى فشل فى « ديموقراطية الأثرياء » والذى جاء ليقضى عليها ويحل محلها ، بحيث أن جميع الرجال الصغار الذين فشلوا فى ظل ذلك النظام الاجتماعى يستطيعون أن يروا أنفسهم فيه . ويتحول سجله إبان الحرب ، الذى تحيط به الشكوك ، إلى أسطورة بحيث يكاد يصبح ، كما حدث ،

الجندى المجهول . وكل رجل اشترك فى الحرب الماضية[1] ، أو يشترك فى هذه الحرب ، يعلم أن الزعيم يحس بما يتعرض له من مخاطر ويشاركه فيها . إن ذلك الذى لم يكن شيئا قد صار كل شىء ، بإخلاصه لمجد بلاده ؛ ويطلب من الرجل العادى أن يخرج من ذلك بأنه إذا حاكى ذلك الإخلاص فإن فرصا هائلة ستطرق عليه بابه .

ولاشك فى أن ذلك يسهم بقدر هائل من الحيوية والشعور المنفعل فى النظام ، خاصة فى جو الحرب . ويستطيع أشخاص لم تستقر أوضاعهم بعد أن يشعروا بأن الفرصة أمامهم دائماً لأن يكونوا أعضاء فى « نخبة » ؛ وإذا لم تكن عصاة المارشالية فى إنتظار كل شخص ، فإن المدرس يستطيع أن يكون وزيراً ، ومدرب الألعاب الرياضية يصبح زعيم حى ، وصانع أقفال سابق أصبح الآن حاكما للنرويج «fauleiter» . فتنظيم الحزب يثير آمالا كباراً فى فرص هائلة لا تعرف حدوداً لقوتها ، لقد كان هناك سبعمائة ألف رائد سياسى فى ألمانيا قبل غزو النمسا مباشرة ، كل منهم يأمل فى الصعود إلى أعلى . فقد أدخل فى النظام شيئاً يشبه أسطورة كوخ الرئاسة الخشبى فى أمريكا بدرجة أكثر حدة ، وعندما يتذكر الناس أن هذه الفرص تدق أول ماتدق باب الشباب ، تصبح لها قوة إغراء هائلة . ففى سنة ١٩٣٥ كان أكثر من ثلاثة وخمسين فى المائة من أعضاء الحزب النازى تحت الثلاثين[2] ، مما يكاد يكون ضعف النسبة التى تقابلها من الشبان فى هذا السن الذين كانوا أعضاء فى الحزب الديمقراطى الاشتراكى فى سنة ١٩٣١ . ولا يُتطلب فى معظم الأحوال مؤهلات فنية أو إدارية لمنصب رائد . وقد اختير خمسة وعشرون فى المائة منهم لأنهم

---

(١) سنة ١٩١٤ .

(٢) أنظر المقال الجدير بالإعجاب ، فيما يتعلق بتكوين الحزب النازى ، الذى كتبه « هانزجرت » فى « مجلة علم الاجتماع الأمريكية » المجلد ٤٥ ص ٥١٧ ، وأنا مدين لهذ المقال بالكثير .

اشتركوا فى صراع الحزب قبل أن يلى الحكم ، ومعظمهم من بين أولئك الذين لم يستطيعوا أن يجدوا مهنة ثابتة فى ظل جمهورية ويمار. وكان الاختبار الأسمى بالنسبة لكثير من الآخرين فيما يتعلق بصلاحيتهم هو إثبات قدرتهم على الطاعة العمياء للأوامر ؛ فالنوع للفكر الذى يناقش والذى لديه وجهة نظر خاصة به ، موضع ريب . والواقع أن هدف مدارس التدريب التابعة للحزب هو تخريج نمط من المتعصبين المتزمتين الذين يتكون النظام الأخلاقى بالنسبة لهم من القدرة على الولاء للزعيم فحسب ، نمط يماثل فى طابعه حرس ملوك الجريمة فى شيكاغو أو نيويورك .

وهذه هى الحقيقة الرئيسية التى يجب أن نتذكرها دائماً : إن الجهاز الذى يستغله الخارجون على القانون فى السيطرة مكون على هيئة نمطهم الأخلاقى . وهو يتيح قوة بلا مبادىء لآلاف ممن لا عهد لهم بالمسئولية . وهو يبرر لهم، فى نظرهم، استعمال الإرهاب والعنف بوصفهما أسلوبا للسيطرة على حياة المواطنين العاديين . ويضفى إستعمال القوة بدون أى مبدأ ، على أولئك الذين عهد إليهم بها ، إحساساً بآفاق لاحدود لها فى متناول أيديهم . فهو يرضى الخيلاء التى تصور، بجميع أنواع التبرير العقلى والمصلحة الشخصية ، على أنها الواجب . ويحررهم من الاعتماد على القيم القديمة ، وذلك عن طريق مقارنة هذه القيم بما لاقاه الشعب الألمانى فى الماضى من فشل ، وعن طريق إثبات أنها قيم غير مجزية . والناس يتعودون على الجو الذى يعملون فيه ؛ فهناك آلاف من الأعضاء الشبان فى الحركة النازية لا يعرفون شيئاً مطلقاً عن أساليب الإقناع العقلى بوصفها وسيلة للحكم . فقد تعلموا بالتجربة أن لهم الحق فيما يستطيعون الحصول عليه ، والشهادة الوحيدة ، التى يعرفونها ، بشرعية عملهم هى أن يكون العمل ناجحاً . وهم يدربون على اعتبار العنف رجولة ، ومن ثم يفترضون أن الشك والمناقشة من علامات الضعف . ويتعلمون من العالم الذى يستغرق حياتهم أن الدنيا أمامهم ليأخذوها ، وأن لا حدود

لحقهم إلا مقدار قوتهم . وكلما زاد تكريسهم أنفسهم لهذا المذهب زاد أملهم في تحقيق طموحهم . ولما كانوا يعيشون فى سيل لا ينقطع من غرس الأفكار التى تصر على أن أى نقد يوجه إلى المذهب عداء للدولة ؛ ولما كانوا يعلمون أن أولئك الذين يجرؤن على توجيه هذا النقد هم الرجال الذين كانت ألمانيا فى عهدهم ضعيفة مهزومة ؛ ولما كانوا يرون أيضاً أن ألمانيا فى ظل حكامها الحاليين قد سجلت انتصارات عسكرية ودبلوماسية مذهلة ، فليس من المستغرب أن يقبلوا الأفكار المغروسة التى يتعرضون لها .

ويجب أن نضيف إلى هذا الطقوس الضخمة المحكمة التى يخضع لها السكان عموما — الاجتماعات التى لانهاية لها والاستعراضات والجيوش الجرارة من العمال الذين يشتغلون فى ظل نظام شديد والذين توجه جهودهم لخدمة أغراض الخارجين على القانون . وجميعها قد رتبت ، ودعنا نقول أنها رتبت بمهارة فائقة فى كثير من الأحيان ، بحيث تقضى على مقاومة الرجل العادى لإغرائها . إن معظمنا ، أيا كانت الأحوال ، يسير مع القطيع ، ويتطلب الأمر شجاعة يصعب المبالغة فيها حتى يخرج الواحد منا من بين صفوف الجيش والأعلام تخفق والانتصارات تتوالى . ويتطلب الأمر شجاعة أكثر حتى من ذلك عندما تكون عقوبة الخروج هى الموت . إن أسطورة الخارجين على القانون لابد أن تنجح إلى أن يصبح واضحا أن هناك من سيقاتلون حتى الموت ليكشفوا أمرها . والصوت الوحيد الذى يرتفع احتجاجا لا فرصة لديه ، خاصة إذا كان آتيا من الخارج ، فى أن يُسمع طالما ظل غارقاً فى ضجيج الاستحسان الذى ينظمه الخارجون على القانون ، ولن يستمع إلى نبرة الاحتجاج فى مثل هذا الجو سوى رجل غير عادى ، إلا إذا فرض الاحتجاج نفسه على انتباه الناس . ولن يستطيع الاحتجاج أن يفرض نفسه إلا إذا كانت تحت تصرفه القوة التى تتيح له تحدى قدرة

الخارجين على القانون فى فرض سلطتهم . أى أنه لا أمل فى أن تذوى قوتهم إلا إذا تحطم حكمهم .

وأعتقد أن كل هذا يعنى أن انهيار الفاشية يعتمد على عامل من اثنين . فلابد أن تتعرض لهزيمة خارجية ، أو أن تعم تلك البلبلة الداخلية التى تنشأ عن مؤامرة تدبر فى اللحظة الحرجة التى يكون فيها الإرهاق وعدم الأمن قد أثارا خيبة أمل على نطاق واسع . بيد أن الاحتمال الثانى هو نفسه نتيجة للهزيمة ، حيث أنه لا يمكن تحدى سلطة الحكومة بنجاح إلا إذا ظهر فشل زعمائها واضحا لعدد كبير من رعاياها . لأن جوهر الأسلوب الفاشى هو تحطيم إرادة أولئك الذين يحاولون مقاومتها ، ولا تستطيع هذه الإرادة الاستمرار فى معارضتها إلا عندما ترى أملا فى النجاح ؛ وإلا غرقت فى لجج الخمول اليائس وهو ما يسعى الخارجون على القانون إليه ، إذ أن الشعب اليائس يطيع الأوامر التى تصدر إليه . والمقاومة تأتى مع الغضب، ولا يثور الغضب ، مع وجود أسطورة ، إلا بإدراك أن الأسطورة التى قبلها الناس قد ثبت بطلانها ، وهو إدراك لا يتأتى إلا بهزيمتهم .

وواضح تماما هنا أن كل الأدلة تشير إلى ضرورة هزيمة خارجية . وهى تشير إلى ذلك لسببين . فأولا ، أن وجود « موسولينى » فى الحكم أكثر من عشرين سنة و « هتلر » أكثر من عشر سنوات يجعل من الواضح أنه ما من مؤامرة ، على نمط مؤامرة « بلانكى » ، تستطيع أن تنجح مع أى منهما ؛ فعندما ندخل فى اعتبارنا وسائل السيطرة الفنية التى تحت تصرفهما ، يتضح أنه لابد لخلعهما داخليا ألا يكون فى وسعهما الاعتماد على طاعة الجيش . بيد أنه من الواضح أيضاً أن كلا منهما استطاع ، حتى الآن ، أن يحتفظ بولاء الجيش بأن جعلا من الخدمة فى الجيش إحدى المصادر الأولى للرفعة فى الدولة ؛ فالجيش يعرض هذا الامتياز للخطر إذا انقلب على الخارجين على القانون . وأية مؤامرة تقوم بدون تأييد الجيش ليست

فرصتها فى النجاح ضئيلة فحسب ، بل إنها قد تنتهى بتقوية النظام إذا فشلت ؛ حيث أن الفشل سيزيد من يأس أولئك الذين يتطلعون إلى التآمر ومن خمول السكان عموما . إن كل مؤامرة تفشل تزيد من قوة الأسطورة النازية بإثباتها أنها لا تزال تتمتع بقوة الانتصار على أعدائها .

وهذا يعنى أن أية مؤامرة ضد الفاشية ، سواء فى صورتها الإيطالية أو الألمانية ، يجب لكى تنجح أن تكون أكثر من مؤامرة ، إنها يجب أن تكون حركة . إذ يجب أن يكون فى وسعها أن تفضح كل أساطير الفاشية وأجهزتها ، وأن تلقى عليها ظلالا من الشك . ولكى تفعل ذلك ينبغى أن يكون فى وسعها أن تثبت ضعف الفاشية لكى تقنع حتى أولئك الذين يقفون منها موقف الإذعان السلبى ويسمحون لها بفرض نفسها عليهم ، وليس أولئك الذين لديهم الشجاعة لمعارضتها إيجابيا فحسب ، بأن سلطتها فى سبيلها إلى الانهيار . ووجهة نظرى واضحة بأن هذا لا يمكن أن يتم ، طالما كانت الدولة الفاشية فى حالة سلم ، الا بأن يوضح الأمر بصفة نهائية بأنها لن تنال أيا من مطالبها بالاعتداء . أى أنه كان من الضرورى أن تتبع سياسة عكس سياسة التهدئة التى أتبعت حتى « ميونخ » ، بل وبعد ذلك ؛ وعندما عكست هذه السياسة بعد مارس سنة ١٩٣٩ ، كان الأوان قد فات ، أولا لأن الفاشية كانت عندئذ قد نظمت الموارد المادية التى اعتقدت أنها تتناسب مع المغامرة التى استعدت لها . وثانيا لأن سجل نجاحها قد نظم ، فى الداخل وحتى فى الخارج ، الأسس السيكلوجية اللازمة للمغامرة ، إن الجزء الأكبر من الشعب الألمانى على الأقل كان قد قبل فعلا فكرة أن « هتلر » لا يهزم ؛ كما أن أقساما مهمة من الرأى العام فى البلاد التى أصبح الدخول فى حرب قريبة معها أمراً لا مفر منه كانت على استعداد لأن تصدق أن قوته تجعل أى نوع من السلام المعقول أفضل من الحرب . إن احساسها بالهزيمة كان ، كما ثبت من تجربة فرنسا ، عميقا ، وقد قامت على عدم إدراكها أن الحرب

ضد الفاشية تعنى تعبئة القوى الروحية الديموقراطية ضدها . بيد أن هذه التعبئة بدورها كانت تنطوى على الحاجة إلى إدراك أن الامتياز يجب أن يثبت أنه قادر على القيام بتضحيات كبيرة فى المجال المادى . ولكن كثيرين جدا من أصحاب الامتياز كانوا ينظرون إلى هذه الحاجة بريبة . لقد كانوا يريدون النصر ، ولكنهم لم يفهموا الثمن الذى يجب أن يدفعوه فيه . وبعضهم على الأقل ، كما يثبت أيضاً بوضوح من تجربة فرنسا ، لم يكونوا مستعدين للنصر بهذه الشروط .

وإذا صح هذا التحليل فإنه يتبع ذلك أن هزيمة الفاشية لابد أن تعقب هزيمتها العسكرية . فهذا وحده هو الذى يحطم أسطورة أنها لا تهزم . وهذا وحده هو الذى يضع تلك الخرافة الهائلة فى الضوء الذى يكشف عن حقيقة طبيعتها . ولا أعنى بالهزيمة العسكرية مجرد النصر فى الميدان ، وإن كنت أعتقد أن هذا من الأهمية بمكان حيوى . إنى أعنى بها القدرة على إثارة الشك ، عن طريق عمق للمقاومة التى تواجها ، أولا فى إمكان تحقيق وعود زعمائها ، ثم بعد ذلك إثارة الإدراك المتزايد ، الناجم عن أن هذه الوعود لم تحقق ، بأن هزيمتها أمر متوقع جديا . وهذا فيما أرى ، هو الموقف الوحيد الذى يستطيع أن يحطم فوراً خضوع الجماهير للخارجين على القانون من ناحية ، ومن ناحية أخرى يثير فى صفوف الخارجين على القانون أنفسهم ذلك الشك وعدم الولاء اللذين يحسون بهما دائما تجاه بعضهم البعض ولكنهم يستطيعون التغلب عليهما طالما كانوا ناجحين . فتماما كما أن « كابونى » أو « شولتز الهولندى » يستطيعان باستمرار أن يفرضا نفسيهما على أعوانهما طالما ظل فى مكنتهما التهرب من القانون أو هزيمته ، فكذلك الحال أيضاً مع « هتلر » وموسولينى ، اذ بمجرد أن يؤكد القانون نفسه انهارت سيطرتهما على أتباعهما . إن المدفع يجبر على الطاعة طالما لم تكن هناك مدافع أكبر تعمل ضده ، والخديعة والتضليل ينجحان طالما لم تقف فى وجههما

إرادة تصمم على عدم نجاحهما . ومتى أقنعت الشعبين الإيطالى والألمانى بأنه لا أمل ، تحت حكم « موسولينى » « وهتلر » ، فى النصر الكامل الذى وعداه ، بل وأكثر من ذلك بأنه من المحتمل أن يجرا على شعبيهما هزيمة أكيدة، فستنطلق عندئذ فى هذه البلاد حركات للمعارضة التى أجبراها بالإرهاب على الوقوف موقف سلبيا . إن القانون يكتسب قوته ، دوليا كما هو الحال داخليا ، بتأكيد أنه لن يُسمح مطلقا بأن يخرق . وهذا يعنى فى هذه المرحلة من تطور الفاشية التى بلغناها الآن ، الهزيمة العسكرية لأولئك الذين يسيطرون على نموها . فالصراع الذى عملت الفاشية على إعداده مدفوعة بجوهر طبيعتها لم يترك هناك بديلا آخرا . إن المدنية لا تستطيع البقاء وجزء منها حر والآخر خاضع لحكم الأشقياء أكثر ما استطاعت الولايات المتحدة البقاء ونصفها حر والنصف الآخر يبيح الرق . فهناك طرق فى الحياة لا يسمح تحقيقها بأى حل وسط مع أضدادها ، والفاشية واحدة منها . أنها تمثل قيام عالم الأشقياء ضد عادات كون منظم . ويكمن مغزاها أولا وقبل كل شىء فى تصميمها على تدمير القيم ، أيا كانت عدم سلامتها ، التى يسعى هذا الكون المنظم إلى تحقيقها فى حياة الأفراد من مواطنيه .

— ١ —

إن الفاشية ، كما قلت ، قيام دولة الأشقياء . وكون أن لديها القدرة على القيام ، وحده دليل هام على أن حقبة بأكملها من التاريخ البشرى قد شارفت على نهايتها . لأن حقيقة كونها لم تستطع مجرد القيام فحسب ، بل أن تفرض سلطتها أيضاً على ذلك القسم الكبير من المدنية الأوروبية ، هى نفسها دليل على أن الأسس التى يقوم عليها بناء هذه المدنية قد انتابها ضعف قاتل . إنها دليل على أن الحكام الذين التجأوا إلى معونة الخارجين على القانون يهمهم ما يتمتعون به من امتياز أكثر مما تهمهم القيم التى يسعى النظام الاجتماعى لتحقيقها ، أو لعله يكون أفضل أن نقول ، إنهم ارتكبوا ذلك الخطأ الجسيم من التوحيد بين امتيازاتهم والمحافظة على هذه القيم .

فهى الدليل على أن أى نظام اجتماعى يربط الإنسان بالإنسان ، فى نهاية الأمر ، بواسطة العلاقات المادية البحتة القائمة على التقدير النقدى ، نظام لا يلائم الأهداف التى يتطلع إليها .

وذلك لأنه من الواضح ، أن مثل هذا المجتمع لابد أن يكون قد مزقه تناقض بؤرى حتى يصل إلى هذا المأزق . إن المدنية التى قامت بعد انهيار عالم العصور الوسطى استمرت حوالى أربعمائة عام . وأن ما تكشف عنه الحرب مع الفاشية هو مدى ضعف أسس وحدتها الروحية . وقد كانت هذه الأسس ضعيفة لسبب بسيط هو أن الأهداف التى أعلنتها المدنية الأوربية كانت دائما إلى حد كبير موضع إنكار مما هو قائم فعلا . وكانت مشروعيتها ، بوصفها مشروعا جاريا ، تتوقف على قدرتها فى إرضاء الرجل العادى ورفع مستواه باستمرار . بيد أنها لم تكن على استعداد لأن تفعل ذلك إلا على شريطة ألا يتعارض ارتفاع مستواه مع امتيازات طبقتها الحاكمة . وقد سلمت ببعض التنازلات للرجل العادى ، ولكنها لم تحاول مطلقاً أن تضعه حقيقة فى الحكم . بل على النقيض من ذلك ، إن إطارها المسيطر بأكمله وضع على أساس خوف حكامها مما قد يحدث لهم إذا نودى به للحكم فى المجتمع . فظل فقيراً ، وإلى درجة كبيرة غير متعلم ، وحيل إلى حد بعيد بينه وبين هذا التنظيم الذى كان يجعل فى استطاعته تحقيق رغباته . وقد تنازل له حكامه فى فترات الرخاء عن بعض الأشياء ، ولكنهم لم يمنحوه العدالة أبداً على نطاق واسع . ففى فترات التوسع الاقتصادى كان فى استطاعتهم أن يتأملوا الصرح الذى بنوه بشىء من الثقة فى قدرته على التحمل . ولكن فى فترات التقلص الاقتصادى كانت سياستهم تقوم دائما على خوفهم وليس على آمالهم .

وقد كانوا مستعدين لقبول الديموقراطية طالما لم تثر مطالبها فيهم الانزعاج . ولكن بمجرد أن يثار ذلك الانزعاج شكوا فى مطالبها .

وعندما وصل الأمر إلى الاختيار بين امتيازاتهم والديموقراطية ، كانت امتيازاتهم هى ما حاولوا المحافظة عليه . والتجأوا إلى الخارجين على القانون لحمايتهم تماما كما يفعل أى مصنع أمريكى كبير من استدعاء جيشه من الحراس « والفتوات » وللمثيرين ليحولوا دون نمو النقابية بين عماله[1] . وقد استعملوا هم أنفسهم قوتهم السياسية فى تشكيل القانون بما يتفق وغرضهم ، واعتقدوا أنه من غير المعقول أن تفعل الجماهير مثلما فعلوا . ولكن ما عنوا أنه غير معقول هو الموافقة على طريقة فى الحياة تنكر عليهم حقهم الدائم فى القوة . وعندما خشوا أن يتعرض حقهم ذلك للخطر فضلوا المخاطرة بالتحالف مع الخارجين على القانون على الاحتمالات التى ينطوى عليها التحالف مع الشعب .

ولعل أغرب ما فى هذا الإختيار أنهم لا يمكن أن يكونوا قد قدروا المخاطر التى يعرضون أنفسهم لها . فالخارجون على القانون يزدرون الشعب بلاشك ، والناس بالنسبة لهم شبه مجماوات تعيش فى رثاثة خاملة أذعنت لفشلها فى الحياة . بيد أن جوهر اتجاه الخارجين على القانون أن ينبذوا نبذاً تاماً القيم التى يعتمد عليها أصحاب الامتياز بأكملها . فهذه القيم بالذات هى التى جعلتهم خارجين على القانون ؛ وهى بالذات مالم يكن لديهم أمل فى أن يتخطوا حدودها دون معونة . فطالما ظلوا خارج القانون بقيت هناك قواعد تحيط بهم . ولكن بمجرد أن صاروا هم قوة الدولة ، أصبحوا هم الذين يضعون القواعد . ولما كانت حياتهم ، قبل كل شىء ، إنكاراً لجميع القيم ، فإن الهدف الوحيد الذى يضعون من أجله القواعد هو المحافظة على حيازتهم للقوة . وحتى يفعلوا ذلك كان لا بد لهم من أن يحولوا الدولة إلى حالة حصار . فهذه هى الطريقة الوحيدة فى الحياة التى تعودوا عليها .

---

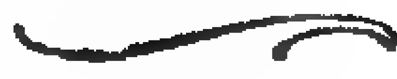
(١) انظر كتاب « ليو هوبرمان » « مهنة الجاسوسية بين العمال » (١٩٣٧) — وهو ملخص طيب لشهادة أدليت أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ .

إذ لا يستطيعون الاحتفاظ بقوتهم فى أى جو آخر . وهذا التحويل كان يعنى حربا أهلية فى الداخل وحربا أجنبية فى الخارج . وقد أدى فى الواقع إلى الظروف ذاتها التى تعد قاضية على أية طبقة متميزة . لأن حالة الحصار تعنى الأحكام العرفية ، وهذه ليست قانونا على الإطلاق ؛ ولما كان الامتياز ربيب القانون ، فإن حكم الخارجين على القانون كان يعنى خضوع الطبقة المتميزة بالضرورة لفوضى سرعان مالا يعود فيها لامتيازهم أى معنى عقلى .

وإذا كان هذا التفسير صحيحاً ، فإن الطريقة الوحيدة لقتال الفاشية هى بواسطة إيمان ذى قوة تتخطى الإرهاب الذى تفرضه على أولئك الذين تهزمهم . وواضح تماما أن هذا الإيمان يجب أن يكون أعمق جذوراً من تلك الجذور التى استطاعت الديموقراطية الرأسمالية أن ترسيها ؛ لأن الفاشية أتت إلى الحكم عند انهيار الديموقراطية الرأسمالية . وقد حدث هذا ، فيما أرى ، لسبب حيوى هو أنه فى الديموقراطية الرأسمالية كانت المبادىء التى تفرض فى نهاية الأمر ، رأسمالية أكثر منها ديموقراطية ؛ فديناميكية الرأسمالية كانت تعارض دائما ديناميكية الديموقراطية . أى أن الديموقراطية الرأسمالية كانت ديموقراطية بالشروط التى يرضى عنها الرأسماليون . فقد سمح لها بمكان طالما لم تؤد إلى توتر فى ولائهم للمبادىء الديموقراطية . وواضح أن هذا الولاء تعرض للتوتر بمجرد أن بدا أن الديموقراطية تعرض للخطر بصورة جدية الامتيازات التى اكتسبها أصحاب الملكية . فالقانون الذى كان يراد تغييره هو قانونهم ، والحقوق التى أقترح إلغاؤها كانت حقوقهم ، والقيم التى أثير حولها الجدل كانت قيمهم . وكانت جميع هذه الأشياء قد صارت بالنسبة لهم عادات متأصلة بدرجة جعلتهم يعتبرونها المدنية نفسها . أما حقيقة أنه كان هناك قانون آخر ومفهومات أخرى عن القيم فأمر لا يمكن التفكير فيه بالنسبة لهم . ولما دفعهم التحدى إلى الفزع فضلوا أن يقاتلوا على أن يناقشوا . واعتقدوا

أنهم يستطيعون القتال على شروطهم هم ومن أجل أهدافهم ، ولم يدركوا ، فى فزعهم ، أن الصراع يولد دائماً ظروف الثورة .

وقد رأوا أن الديموقراطية تدمر فى مناطق واسعة ، فهم مثل سكان جحيم « دانتى » كانت عقوبتهم أن يروا رغباتهم تتحقق . بيد أن هذا التحقق كان يتضمن فى نفس الوقت خضوعهم لسادة جدد قضى أصحاب الملكية حياتهم فى بناء ما يقيهم ضد عاداتهم . فلكى يهربوا من الخوف دخلوا السجن ؛ ثم اكتشفوا عندئذ أنهم لكى يتحرروا من القيود الجديدة لابد لهم بصورة ما أن يقيموا مشاركة مع تلك الجماهير الذين دفعهم الخوف منها إلى السجن . بيد أن إقامة هذه المشاركة تطلبت نفس التسليم الذين أبوه عندما استدعوا الخارجين على القانون لمساعدتهم . فأصبح لزاما عليهم أن يلجأوا إلى الناس الذين نددوا بهم من قبل ، وأن يدافعوا عن المبادىء التى أنكروها . وصار لزاما عليهم أن يعترفوا بالقيم التى أثار أصرار الجماهير عليها ذعرهم وغضبهم . فهم لكى يقيدوا الجماهير أشعلوا النار فى العالم . والآن يكتشفون أن أملهم الوحيد فى إخماد النار هو تحرير الجماهير .



الفصل الرابع

الديموقراطيات فى حصار

لم تظهر أى من الديموقراطيات الكبرى بمظهر طيب فى فترة ما بين الحربين . فقد واجهها تحد ، من جانب أفكار ورجال على السواء ، يناصبون أساس نظمها العداء . وهى لم تتراجع عن مواجهة التحدى فحسب ، بل يكاد يبدو أن الكثيرين من زعمائها اقتنعوا إلى حد ما بسلامة تحدى أعدائهم . إذ لم يكن هناك فقط ، كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا ، تسليم يكاد يكون بلا مقاومة أمام رجال أعلنوا بصراحة عزمهم على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها لاستغلالها فى أغراض مضادة للديموقراطية ؛ فهنا قد يجيب الزعماء الديموقراطيون بأن الديموقراطية التى قضى عليها لم تكن تقليدا متينا فى أى من البلدين ، وأنها كانت تحاول التعبير عن نفسها فى ظروف غير مواتية بالمرة . بيد أن الشىء الأكثر خطورة من ذلك كان ميل كبار رجال الدولة الديموقراطيين لأن يفعلوا شيئين . فهم من ناحية كانوا يحثون الجماهير على إدراك أن هناك حدوداً يجب ألا تتجاوزها المبادىء الديموقراطية ؛ ومن ناحية أخرى ، كانوا يصرحون علنا بإعجابهم بما حققه الزعماء الفاشيين ، وهى تصريحات لا يمكن أن يكونوا قد أخضعوها للتمحيص الدقيق . ان المرء ليستطيع أن يجمع مجلدا ضخماً لا يصدقه العقل من الملق الحماسى الذى أضفاه رجال الدولة من المحافظين فى بريطانيا على « موسولينى » ونظامه .

ومن الجلى أن الشك فى الديموقراطية توغل بعمق فى الديموقراطيات نفسها فى الفترة السابقة على قيام الحرب . إذ تكشف كتابات ذلك العهد ،

فى العالم القديم كما فى الجديد ، عن حركة ابتعاد عن الثقة المتفائلة التى ترجع إلى أواخر العهد الفيكتورى ، واتجاه نحو المخاوف والتردد اللذين تتسم بهما الفترة بين سقوط « نابليون » ونهاية الحركة الثورية فى سنة ١٨٤٨ . وتظهر هذه الحركة بعدة طرق . فكانت تبدو فى تأكيد جديد لجهل الجماهير وإصرار على عدم قدرتها على القيام بمهمة الحكم الذاتى . وكان نمو الآراء التى تسعى إلى إثبات أن السياسة هي وظيفة قلة ممتازة ، وانتشار هذه الآراء ، يكاد لا يماثله فى وضوحه للعيان إلا عدم قدرة أصحابها على الاتفاق على معيار تحدد على أساسه هذه القلة الممتازة . كما تبدو هذه الحركة فى النتيجة المؤسفة التى وصل إليها رجال مثل « ايلى هالفى » من أن الإتجاهات الإشتراكية للديموقراطية لا تتفق والحرية . فقد اعتقد أن الإشتراكية تعنى ضرورة التخطيط ، وأن جوهر التخطيط هو قبول مبدأ شمولى يقضى على الحرية الشخصية . ولعلها تظهر بصورة أكثر وضوحا حتى من ذلك فى رأى « لورد أيو ستاس برسى » من أن السياسة أمر لا يستطيعه بالضرورة إلا قلة ، وأن جمهرة الناس يجب أن تجد ما يرضيها فى إشباع نزعة الدين . كما أن انتشار كتب مثل كتب « باريتو » و « شبنجلر » وظهور فلسفة مضادة « للعقلية » فى التاريخ فى كتابات « توينبى » هى أعراض لنفس المزاج . وكذلك أيضاً تأثير المحللين النفسانيين والمتحمسين للاختبارات العقلية الذين اعتبروا ما وصلوا اليه من نتائج دليلا على أن العلم والديموقراطية متعارضان .

وللشك فى الديموقراطية وجهان يجب فصلهما عن بعضهما . فالدافع الأساسى له من اليمين كان الخوف ، ومن اليسار كان المصدر الأساسى هو خيبة الأمل . ففى اليمين كانت ريبة متأصلة الجذور فى أن أساليب الديموقراطية ستؤدى حتما إلى إعادة النظر فى الأسس الاقتصادية للمجتمع ، وكان هناك إدراك قلق لأن ذلك قد يكشف الغطاء عن أن الديموقراطية لا تتفق نهائيا مع الرأسمالية . وهكذا قد تؤدى أساليب الديموقراطية إلى هجوم على

امتيازات تدعمها قوة التقاليد الطويلة وهيبتها ، وكان معظم أولئك الذين هاجموا الديموقراطية من اليمين إنما يضعون فى الواقع ثوبا من « العقلية » على رغبة ناشئة عن مصلحتهم فى المحافظة على هذه الامتيازات ضد الغزو .

وكان الهجوم من اليسار نتيجة لذلك الإحساس الذى تنبأ به « توكفيل » منذ قرن تقريباً فى التحذير الذى وجهه إلى معاصريه والذى ذكرته من قبل . فاليسار ، وقد تأثر تأثراً عميقاً بالأحداث التى وقعت فى روسيا ، واجه إغراء بأن يصدق شيئين : أولا أن خصومه لن يحترموا أساليب الديموقراطية بمجرد أن يبدو لهم أنها ستعرض إمتيازاتهم للخطر ، وثانيا أن الأساليب التى أتبعتها الحكومة السوفيتية كانت تعبيراً جديداً للمبادىء الديموقراطية يتفوق فى أثره على أساليب الديموقراطية الرأسمالية التى يحدها خضوعها الواضح للضرورة « البورجوازية » . فضرورات موقف اليساريين جعلتهم يضعون فى قالب « عقلى » ، دون ما صعوبة لا لزوم لها ، حماستهم للتغيير الذى حققه بوضوح أسلوب الديكتاتورية الثورية فى علاقات الإنتاج فى روسيا بحيث تبدو الديكتاتورية الروسية ديموقراطية فى الواقع عندما ينظرون اليها من الزاوية المناسبة .

وهناك تشابه عجيب بين فترة مابين الحربين ، فى أيديولوجياتها المتصارعة ، والسنوات الستين التى أعقبت اندلاع الثورة الفرنسية . إذ أن الميل إلى الثورة الروسية أو النفور منها فى العهد الحاضر هو العامل الرئيسى ، بصورة نصف شعورية أحيانا ، فى تحديد اتجاهات الناس ، تماما كما كان الميل نحو الثورة الفرنسية أو النفور منها هو الذى حدد موقف الناس منها فى أول الأمر . هذا وقد واجهت التحررية التجريدية فى كل من الفترتين حدثا كان بمثابة اختبار لها وضع حقيقة كونها تجريدية فى مواجهة قوى الواقع الشديدة المراس ، واكتشف الناس أن الفلسفات التى تهدف إلى تغيير العالم تحدث بين الناس انقساما أعمق مما تفعل الفلسفات التى تحاول مجرد

تفسيره . وجميع السمات التى تميزت بها الفترة الأولى موجودة فى الفترة الثانية . فألوان من الحماسة لم تلبث أن تشرق حتى تتحول إلى خيبة أمل مرة ، وآمال ملتهبة حتى تصبح أوهاما ضخمة . والمراقبون يرون ما يريدون رؤيته ، فما يبدو لأحدهم عملا خارقا يبدو للآخر هجوما على أسس الحياة المتمدينة نفسها . إن الحيرة والغضب والازدراء والخوف هى العواطف التى أثارها فى اليمين مرآى روسيا وهى تعمل ؛ وهى التى جعلت فى وسع أنصار سياسة المحافظة أن يراقبوا ظهور فلسفة مضادة للديموقراطية بتسامح ، بل وبحماسة . بيد أنه كلما اتسع نطاق سيطرة الفلسفة المضادة للديمقراطية ، كان من الطبيعى أن يزداد اندفاع اليسار فى افتراض أن إيمان اليمين بالأساليب الديموقراطية سينهار بمجرد أن تتعرض مصالحه للخطر . والنتيجة العامة أن يبدأ كل من الطرفين فى تسليح نفسه توقعاً لصدام يعتقد أن لا مهرب لهما منه ، وتكون النتيجة أن يزداد الإيمان بالديمقراطية ضعفاً ، بينما يعد الطرفان نفسيهما للصراع . لأن الناس يتسلحون ليواجهوا بعضهم البعض فى المعارك لا ليحكموا العقل بينهم ، وتتوقف قوة المحافظة على الإيمان بالديمقراطية على قوة المحافظة على الإيمان بأساليب التفاهم وتحكيم العقل .

وهناك سمة أخرى من سمات حياة الديموقراطيات ساهمت فى حدوث نفس النتيجة . فحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ انتهت بجلاء بانتصار ساحق للديموقراطيات . بيد أن شدتها التى بلغت حداً هائلا أثارت آمالا كباراً توقعت الجماهير تحقيقها ، ولكن جزءاً صغيراً فقط من هذه الآمال هو الذى تحقق . فإن هذه السمات البارزة التى تميزت بها الديموقراطية فى عملها فى تلك الأيام ، فيما أعتقد ، كانت عدم أمن اقتصادى ضخم واعداد خطيرة من المتعطلين وتزايد وضوح الهاوية التى تفصل بين حيازة القوة السياسية والسيطرة على القوة الاقتصادية والثغرة الكبيرة التى بدا أن لا سبيل

إلى سدها بين عمق خيبة الأمل التى أصابت الجماهير وعدم كفاية العلاجات التى تقدمت بها الأحزاب السياسية لمداواة للموقف وعدم استعداد أية حكومة لمحاولة القيام بأية تجربة جذرية . ولا ريب فى أن نطاق التشريع الاجتماعى كان حقيقة ضخمة إذا قورن بالفترة السابقة على سنة ١٩١٤ ، بيد أن ما يهم هو أنه بدا فى نظر أولئك الذين منحوه أضخم بكثير جداً مما بدا فى نظر من تلقوه .

لحق العمل ساعات معقولة مقابل أجر مناسب كان قد أصبح إيماناً راسخا فى المجتمعات الديموقراطية ، وكانت الجماهير تتجه بصورة متزايدة نحو الحكم على سلامة الأنظمة السياسية والاقتصادية على أساس قدرتها على تحقيق هذا الإيمان . فلم يكن يهمها ما يجرى من مناقشات فنية بين علماء الاقتصاد حول ما إذا كان تدخل الدولة يعرقل أو لا يعرقل ، مع الوقت أو بسرعة الأمل فى القضاء على البطالة تماما . فإن ما تأثرت به إلى حد بعيد هى حقيقة أنه سواء كان تدخل الدولة على نطاق واسع ، كما فى بريطانيا ، أم على نطاق ضيق ، كما فى أمريكا فى عهد مستر هوفر ، لم تحظ الجماهير بحقها فى العمل . وعرف الناس أنه عندما تتوسع الدولة فى نطاق مساعدتها فإن أولئك الذين يتلقون هذه المساعدة يصبحون موضع كراهية أولئك الذين تفرض عليهم الضرائب التى تجعل المساعدة ممكنة . ورأوا التنظيم المتعمد ، تحت رعاية الدولة للقيود التى تحد من الإنتاج فى وقت كان إحساسهم الأول هو ما يعانون من فقر .

وأعادت الجماهير فى فرنسا وبريطانيا حكومات يسارية إلى الحكم بأمل أن يأخذ الهجوم على الفقر حيوية جديدة . فوجدوا ، فى الحالتين ، أن ذلك لم يزد الأزمة التى يعانونها عمقا فحسب ، بل جعل أيضاً الشك فى الديمقراطية بين الأغنياء أكثر حدة . وإذا التجأوا ، فى يأسهم الغاضب ، إلى الإضراب بوصفه وسيلة لعلاج ما يشكون منه ، قيل لهم ، بغضب مساو ، إنهم إنما

يحاولون إجبار المجتمع بالقوة . ولما كانوا لا يشعرون بأنهم جزء مهم من المجتمع فليس غريباً أنهم أحسوا بالذهول أمام هذا الاتهام ، كما أنه لم يكن غريباً أنهم شعروا بامتعاض شديد من أن الحكومة قررت اعتبار أن سلطان الدولة وقضية أصحاب الأعمال شيء واحد ، لأن الجماهير لم تتصور نفسها مطلقا مصدر تهديد للنظام والقانون فى أى وقت من الأوقات . ولا يمكن أن تكون أية ديمقراطية سليمة إذا أصبحت أسس العمل فيها مختلفة إلى هذا الحد بين الطبقات المختلفة فى المجتمع ، لأن جوهر الديمقراطية أن تكون أسس العمل الرئيسية مشتركة بين جميع الطبقات التى لها أهمية . وقد توقف الأمر بالتدريج ، خلال فترة ما بين الحربين ، عن أن يكون كذلك فى كل الديموقراطيات الكبرى ، ليس علناً ، ولكن بطريقة مستترة .

والسبب فى هذا التطور مذكور فى الفقرة التى أشرت إليها من قبل نقلا عن « توكفيل » . ولا يكفى أن يقال أن الجماهير فى الديمقراطيات كانت فى حالة أحسن من أية فترة مضت ، كما أنه ليس بكاف أيضاً أن يقال إنه لم يحدث فى الماضى أن استغلت قوة الدولة للتخفيف من وطأة الفقر على هذا النطاق . لأن هناك أمرين أكثر من ذلك أهمية : أولا أن التحسين الذى طرأ على حالة الجماهير لم يكن مساويا بأى شكل كان لما يتوقعونه من تحسين ، وثانياً أنهم إذ بدأوا يتأثرون بذلك المستوى الجديد من التعليم الذى تمخضت عنه السنوات الأربعين السابقة ، بدأوا يدركون بحدة أكثر معنى ألوان التنافس بين الغنى والفقير ومغزاها . وليس من المبالغة فى شيء أن نقول إن قدرة الطبقات على فهم بعضها البعض عند اندلاع الحرب كانت أقل منها خلال القرن السابق كله .

وأعتقد أن ذلك راجع إلى أنه فى هذه الفترة وقع تطوران رئيسيان . الأول هو تزايد عدم قدرة النظام الرأسمالى فى استغلال قوى الإنتاج ، إذ أصبح من الضرورى الالتجاء إلى « الحماية » فى كل مكان للمحافظة على

مبدأ « الربح » . والثانى وهو ناشىء عن الأول ، تضاؤل الفرص . ولعل هذا التضاؤل كان أوضح فى مجتمع مثل بريطانيا العظمى ، حيث نمت فكرة المساواة الاجتماعية ببطء شديد بعد قبول المساواة السياسية ، منها فى الولايات المتحدة وفرنسا اللتان كانتا قد جعلتا منذ منتصف القرن التاسع عشر المساواة الاجتماعية مطابقة للمساواة السياسية . ففى بريطانيا وحدها كان يوجد نظامان للتعليم أحدهما للفقراء والآخر للأغنياء ، وفى بريطانيا وحدها يصح القول بأن المهن العليا والمراكز العليا فى الجهاز الإدارى وفى الكنيسة الرسمية والضباط فى الجيش والبحرية والطيران كانت أغلبيتهم الساحقة تؤخذ من الطبقتين الوسطى والعليا ؛ وفى بريطانيا وحدها يصح القول أيضاً بأنه حتى بعد سنة ١٩١٤ لم يكن ابن العامل يصير وزيراً إلا فى النادر . فالديمقراطية السياسية فى بريطانيا حتى سنة ١٩٤٠ لم تعبر عن نفسها فى صور الديموقراطية الاجتماعية إلا بشكل جزئى إلى حد كبير .

بيد أنه مما تجدر ملاحظته أن الميل إلى الإصرار على تجميد الديموقراطية السياسية عند النقطة التى لا تهدد فيها الأسس الاقتصادية كان ينمو فى فرنسا والولايات المتحدة قبل الحرب . فقد كشف انهيار سنة ١٩٤٠ عن نمو هذه الروح بكل قوتها السافرة فى فرنسا ، فالرجال الذين أقاموا حكومة فيشى فضلوا الخضوع « لهتلر » على التعرض لتجربة جديدة فى ديناميكية الديموقراطية . كما أن هذه الروح ظهرت بعدة طرق قبل الانهيار . فجامعات فرنسا مثلا التى أنتجت قبل « الجمهورية الثالثة » أساتذة فى الحماس الديموقراطى مثل « ميشيليه » و « مينيه » ، أنتجت بعد سنة ١٨٧٠ أساتذة مثل « فاجيه » و « برونيتبيه » . إمَّا ممن يشكون فى الديموقراطية أو من يناصبونها العداء صراحة . وربما كانت الدوائر المالية الفرنسية بعد سنة ١٩١٩ على عداء مع الألمان ، ولكنها أظهرت بإصرار فى كل مناسبة تولت فيها الحكم حكومة يسارية أنها أقل عداوة للألمان منها للديموقراطية . فقد

ساعدت فى تنظيم مجموعة متتالية من الحركات الفاشية التى لم تحقق فى قلب « الجمهورية » من الداخل فى سنة ١٩٣٤ إلا بصعوبة . إن جميع الشواهد التى لدينا عن انهيار سنة ١٩٤٠ تدل بوضوح على أن القادة هم الذين خانوا الجماهير ، لا الجماهير التى خانت القادة . كما أن مما له مغزى أن الرجال الذين سموا إلى تنظيم فرنسا فى معاونتها « لهتلر » رأوا أن من واجبهم أن يهاجموا مبادىء سنة ١٧٨٩ الدستورية والمذهبية على السواء — أى المبادىء والوسائل التى قضت على فرنسا الإقطاعية وبدأت عملية تحويلها إلى ديموقراطية . وكانت شعاراتهم الجديدة هى « التدرج الطبقى » و « النظام الحديدى » و « الإيمان الأعمى » . وصوروا للناس نوعا من الهروب الروحانى من أحكام العقل على أنه سبيل للتطهر عن طريق المعاناة . وكان ذلك يعنى فى الحقيقة كبح جماح ما تطالب به الجماهير من نصيب كامل فى ممارسة السلطة بتدمير المنظمات التى عن طريقها قد تستطيع الجماهير تحقيق مطالبها .

أما التجربة الأمريكية فهى أكثر تعقيدا من ذلك ، وإن كانت قد سارت فى نفس الاتجاه إلى حد كبير . ومما له مغزى حاسم ، بطبيعة الحال ، أن قدرة الولايات المتحدة على الامتصاص الاقتصادى ، فى حدود نظامها ، انتهت فى سنة ١٩١٩ ، ومنذ ذلك الوقت أظهرت إجراءات الرقابة الشاملة التى أصبح من الضرورى فرضها — عن طريق ضغط الطبقات العاملة أساسا — إن البلاد قد بلغت الحد الأقصى للفرص . وقد ظهر أيضا أن مصادر المراكز الرئيسية فى ميدان الأعمال فى الجيل الأخير قد أصبحت ضيقة بصورة متزايدة . فنمو نظام من التعليم الخاص لأبناء الأغنياء ، على نمط شبيه بالنظام البريطانى ، كان سريعا خلال الثلث الأول من هذا القرن . كما بدأت تظهر أيضا فى الولايات المتحدة طبقة مترفة لها نفس عادات ووجهة نظر الأرستقراطية التى لا عمل لها فى بريطانيا وفرنسا ، وتهتم ، فوق كل ذلك ، اهتماما خاصا بألا تمس امتيازاتها ، وإن كانت « الأزمة الكبرى » قد أوقفت نموها .

بالإضافة إلى أنه من المحتمل أنه ليس من بين رجال الأعمال من مارسوا سلطة أوتوقراطية واسعة مثل رجال الأعمال فى الولايات المتحدة . فرجال مثل مستر « فورد » وملوك الصلب فى « بتسبرج » وأساطين الفحم فى « كنتكى » و « بنسلفانيا » كانوا يتحكمون فى امبراطوريات صناعية بسلطات كثيرا ما تحدّت قوة الدولة والحكومة الاتحادية وتغلبت عليهما أحيانا . وليس هناك من يستطيع أن يقرأ ما كتب فى الولايات المتحدة فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى دون أن يشعر بأن الديموقراطية السياسية أصبحت مهددة تهديدا أشد منه فى أى وقت آخر فى تاريخ أمريكا . ومما هو جدير بالملاحظة بصفة خاصة أنه حتى سنة ١٩٣٢ لم يكن التشريع الذى يتميز به ظهور الدولة « الإيجابية » فى أوروبا قد بدأ يحظى بالقبول بعد فى الولايات المتحدة .

ولا ريب فى أن تفسير ذلك يرجع إلى عوامل سيكولوجية كما يرجع إلى عوامل اقتصادية . إذ أن الفردية الشديدة البأس التى كانت تتسم بها حياة رواد الغرب الأول وتفاؤلها واعتمادها على نفسها استمرت باقية فى الولايات المتحدة أمدا طويلا بعد أن كانت فترة الرواد الأولى وظروفها قد انتهت . بيد أنه ليس هناك ما يكشف الستار عن المخاطر التى تتعرض لها الديموقراطية الأمريكية بوضوح أكثر من تاريخ رئاسة روزفلت بين سنة ١٩٣٢ ، ١٩٤٠ . فمعظم ما اتخذته من إجراءات من النوع الذى نقرنه بحكومة الأحرار من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ فى بريطانيا ، مثل التأمين الاجتماعى وإعانة المتعطلين بواسطة الأموال العامة وبرنامج الإسكان وإشراف السلطة الفدرالية على المرافق العامة وبضعة تجارب مهمة فى الملكية العامة مثل تجربة وادى تنسى والإصرار على حق النقابات فى المساومة الجماعية بالنيابة عن أعضائها . ولا شك فى أن إعادة انتخاب مستر « روزفلت » للرئاسة مرتين ، وهو الأمر الذى حطم السوابق المتأصلة الجذور منذ قرن ونصف قرن ، دليل واضح على أن الرأى

العام كان فى جانب برنامجه السياسى الذى عرف بما يسمى « بالصفقة الجديدة » (New Deal) .

إن الرأى العام كان إلى جانب برنامج سياسة « الصفقة الجديدة » ، ومع ذلك فمن المشكوك فيه أن أى رئيس أمريكى آخر واجه حقدا شديدا ومنظما كذلك الذى جلبه مستر « روزفلت » على نفسه بسبب برنامجه . فقد وصف البرنامج بأنه دكتاتورية وشيوعية ومضاد للروح الأمريكية . وكان الهجوم عليه يكاد يكون من جانب الأغنياء وحدهم . وقد أدت العداوات التى أثارتها إجراءاته إلى انقسام عائلات على بعضها البعض والقضاء على صداقات طويلة العهد . ولم يقلل من كراهية أصحاب الامتيازات لعهده أن الإجراءات التى اتخذها كانت إجراءات جعلتها ضخامة المشاكل التى واجهها أمرا لا مندوحة عنه فى خطوطها العريضة ، وأنها اصلاحات كان يجب القيام بها منذ أمد طويل قبل ذلك ، وأكثر من ذلك ، أن خصومه أنفسهم عندما أرادوا أن يحولوا دون إعادة انتخابه فى سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٠ تقدموا ببرنامج لا يختلف فى مبادئه العامة عن برنامجه . ومما له مغزاه أن كثيرا من أولئك الذين عارضوه علنا لم يترددوا فى إنشاء علاقات مع قوى الظلام فى السياسة الأمريكية ، رجال مثل المرحوم السناتور « هيوى لونج » والأب « كافلين » ودكتور « تاوسند » . ومما يجدر ملاحظته أيضا أن تلك الفترة اتسمت بنمو واضح فى الشعور المعادى للسامية فى الولايات المتحدة ، وهذا يعد دائما دليلا أساسيا على أفول قوة الديموقراطية فى المجتمع .

وتجربة حكم « روزفلت » تبدو أكثر عجبا بالنسبة لأى شخص يعرف طابع الحقبة التى سبقتها والدليل القوى الذى ساقته التحقيقات المختلفة التى تمت خلاله عن العادات الاجتماعية لدى رجال الأعمال التى كانت هذه التجربة تستهدف الحد من قوتهم . ويزداد العجب عندما نتذكر أن الرئيس

« روزفلت » فى الأشهر الأولى من رئاسته كان يُعد ، حتى من جانب أشد خصومه عداوة ، الرجل الذى قاد سفينة الولايات المتحدة بنجاح خلال أخطر أزمة واجهتها البلاد منذ الحرب الأهلية . وأعتقد أن ما أزاحت السنوات التسع الأولى من سياسة التعامل الجديد عنه الغطاء هو الاعتقاد الجازم لدى رجال الأعمال الأمريكيين بأن الديموقراطية تعنى « حرية التعامل »[1] ، وأنه بمجرد تحول الديموقراطية عن سياسة « حرية التعامل » يفقدون ثقتهم فى سلامة الديموقراطية . وتتسم العلاقات الاجتماعية فى أمريكا بالسلوك العنيف أكثر منها فى فرنسا أو بريطانيا . ومع ذلك فإنى أشك فى أن الرأى العام فى فرنسا وانجلترا ، حتى مع وجود هذا الفارق ، كان يتحمل ألوان التدخل غير المشروعة فى الحريات المدنية التى كان رجال الأعمال فى الولايات المتحدة يعمدون إليها . ومن الضرورى أن يقرأ المرء كل تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة « لافلوت » ، التى عينها مجلس الشيوخ الأمريكى لبحث موضوع التدخل فى الحريات المدنية ، ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن مدى ما بلغه هذا التدخل . إن الرشوة والجاسوسية والتهديد و « البلطجة » وسوء الاستغلال المتعمد للقضاء فى أعلى مراتبه وفى المحاكم الاتحادية الثانوية ، هذه كلها ليست سوى مجرد الفئات التى تنقسم إليها التصرفات التى تعودها زعماء رجال الأعمال فى أمريكا . ولم يكن هناك إلا قلة من الاتحادات الصناعية الكبرى لا تملك جيوشها الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة الطلقات وقنابل الغازات المسيلة للدموع لتمنع النقابيين من غزو مصانعها . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مناطق فى الولايات المتحدة مثل « لويزيانا » فى عهد سناتور « لونج » و « جيرسى » فى عهد العمدة « هاج » والوادى الإمبراطورى فى كاليفورنيا ، وهذه أمثلة فقط ، ليس فيها « لإعلان الحقوق » الأمريكى سلطة ضد إصرار رجال الأعمال على

---

(1) Laissez Faire .

استنزاف آخر قطرة من الامتياز بواسطة حيازتهم للقوة الاقتصادية حيازة لا منازع لهم فيها . وفى اعتقادى أننا لا نغالى فى حكمنا إذا قلنا أنه حتى سنة ١٩٤٠ كانت الفكرة الفاشية قد توغلت عميقا فى أذهان رجال الأعمال الأمريكيين تحت ستار قبولهم الظاهرى لمبادىء الديموقراطية .

وليس هذا طبعا بالموقف الجديد فى التاريخ الأمريكى . فهو مجرد صورة حديثة لصدام يرجع إلى الصراع بين الاتحاديين والجمهوريين ، وهو الصراع الذى انتصر فيه الأولون بواسطة سيطرة « جون مارشال » على « المحكمة العليا » رغم أنهم قد يُهزمون فى ميدان الانتخابات كما حدث فى عهد « جفرسون » و « جاكسون » . إن اتجاه المستقبل تنبأ به فى وضوح عندئذ « جون تايلور » من « كارولينا » فى تشخيصه للموقف الذى يدعو إلى الإعجاب . فقد رأى أن مصير الجماهير أن يُستغلوا بواسطة حكامهم فى ظل جميع النظم الاقتصادية السابقة ، وأنه لم يحدث فى عهد « هاملتون » سوى مجرد تغيير فى شكل الاستغلال ؛ ففى ظل الشعار « الإيمان العام والسلامة القومية والائتمان المقدس » هيأ للبلاد الأنظمة التى يمكن بواسطتها سلب الثروة من « العمل » الذى كان هو مصدرها الحقيقى . كما رأى أن رجال الأعمال لا يدينون بأية مبادىء سياسية ، فهم يكيفون أنفسهم مع أى نوع من الحكم يمنحهم الأمن الذى يضمن لهم الربح ، ولكنهم لا يكيفون أنفسهم مع أى نوع آخر . ورأى أيضاً أنه ليس هناك من سبيل للمحافظة على الديموقراطية الأمريكية سوى القضاء على كل امتياز خاص .

ولا ريب فى أن الصورة الخلفية لتفكير « جون تايلور » تحددها الظروف الخاصة بعهده . ولكنه رأى بوضوح قاطع أنه أياً كانت الصورة السياسية للمجتمع ، فإن كون السلطة الفعالة يملكها من بيدهم القوة الاقتصادية حقيقة سليمة فى كل مقوماتها الجوهرية . وقد أدرك أن المبدأ الكامن فى النظام الذى تعتمد عليه امتيازاتهم يضفى طابعه على كل الأفكار

والأنظمة التى تشكل حياة المجتمع ، وهكذا تُوجه قوة الدولة لحماية امتيازاتهم وتُستعمل سلطتها ضد كل من يحاول الاعتداء على هذه الامتيازات . ولما كان يكتب فى أوائل القرن التاسع عشر ، وانتصار مبادىء جفرسون فى أوجها ، فقد كان من الطبيعى أن يرى سلامة الديموقراطية فى المحافظة على ذلك المجتمع الزراعى البسيط نسبيا والذى كان قد بدأ يصبح عقيما حتى فى العهد الذى كتب فيه . بيد أن الفكرة الجوهرية التى كان يدركها بيقين ثابت هى مفتاح الطابع الأساسى للتاريخ الأمريكى . فهى تفسر ، كما لا تفسر أية فكرة أخرى ، الصراع بين الطبقات فى الولايات المتحدة ، وهى أيضا تفسر فوق كل شىء آخر لماذا لم يكن ذوو الامتيازات الخاصة مستعدين فى أى وقت من الأوقات أن يعترفوا بمنطق الفكرة الديموقراطية فى كل مداه ، حتى فى مجتمع كان يبدو مقدرا له تاريخيا أن يحقق هذه الفكرة لضخامة موارده الطبيعية .

وكان على « تايلور » أن يواجه معارضة أخذت صورتين . فرجال مثل « جون آدمز » أنكروا الديموقراطية لأنهم فرضوا أنها لا تؤدى إلى شىء سوى تهيئة المسرح للصراع بين الأغنياء والفقراء ، الذى كان « آدمز » يراه صراعا بين الأكفاء والعاجزين ، وأن النتيجة الطبيعية له هى الطغيان . ورجال من مدرسة « اسكندر هاملتون » يعتقدون ببساطة أن الاستغلال أمر لا مفر منه ، وأصروا على أن من حق المستغلين أن تكون قوة الدولة فى جانبهم لأن البديل الآخر لذلك هو الفوضى . وقد استخلص كل من « آدامز » و « هاملتون » من الوضع فى عهدهما أنه يجب إقامة الحواجز ضد مطالب الديموقراطية بأن يكون لها نصيب مساو فى نتاج العملية الاجتماعية .

ومن المعروف تماما أن الرجلين كانا متشائمين من مستقبل أمريكا ومقتنعين بأن أنظمتها عرضة للعطب السريع . وكان هناك طبعاً أمران لم يقدراهما حق قدرهما . فما كانا ليستطيعان أن يتصورا مدى ضخامة مواردها الطبيعية

وبالتالى كم من الوقت ستسمح هذه للموارد باستمرار الاستغلال الذى يجعله إذعان الناس له مقبولا ، كما لم يستطيعا أن يقدرا مدى نجاح أيديولوجية المستغلين فى إقناع المستَغلين ، بواسطة نمو قوى الإنتاج فى أمريكا ، بأن مصالح رأس المال ومقتضيات رفاهية المجتمع متطابقة . وكان يبدو المرة بعد المرة فى التاريخ الأمريكى أن الأزمة ستثير الجماهير إلى استعمال قوتها الديموقراطية ضد سادتها ، فهذا هو معنى « التمرد الجاكسونى » (jacksonian revolt) « والبرايانية » (Bryanism) والصفقة الجديدة (New Deal) . بيد أنه حتى عهدنا الحاضر ظلت أمريكا تمثل ذلك المشهد العجيب ، منظر مجتمع قادر دائما على التخلص من أزماته ، يقدم فى نهاية كل منها أملا جديداً كتحسين لأحوال الجماهير . وقد كانت الأنظمة الديموقراطية فى أمريكا تتمتع بالأمان خلال المائة والخمسين عاما الأولى من الجمهورية لسببين أساسيين . فأولا جعلت ميوعة العلاقات الاجتماعية فيها حقيقة « تكافؤ الفرص » أكثر انتشاراً ، كما جعلتها مظاهر تعبيرها المسرحية أكثر تأثيراً فى الناس ، وثانيا أنه رغم الهجوم العنيف الذى واجهه فى بعض المناسبات من سماهم « تيودور روزفلت » مكدسى الثروات الأشرار ، فإن النظام الذى يعتمد عليه امتيازهم لم يبد لهم معرضاً للخطر . إذ أن قوة الدولة أضفت على مفهومهم عن طابع العلاقات الأساسية بين السيد والخادم حماية كافية من القانون ؛ أما فيما يتعلق بالاعتراف بأسانيد حقهم فى حيازة مايملكون ، فقد ظل الجو السيكولوجى الغالب الذى يحيط بفكرة الأمريكيين عنه ، حتى عهد قريب جدا ، مما لا يستطيع أن يعتبره حتى « جون مارشال » نفسه غير ملائم . فلم يحدث فى أى مجتمع حديث منذ انجلترا فى عهد « كوبدن » حتى يومنا هذا أن تمثلت بصدق عبارة « ماركس » المشهورة من أن الأفكار السائدة فى عصر ما هى أفكار الطبقة الحاكمة كما حدث فى أمريكا .

وفى إعتقادى أن هذا واضح تمام الوضوح فى عدم وجود أية حركة اشتراكية جدية فى الولايات المتحدة . فقد كانت هناك تجارب متفرقة فى المعيشة على الشيوع ، كما ظهرت باستمرار تجمعات صغيرة ، استطاعت إحداها فى سنة ١٩٢٠ أن تحصل على ما يزيد عن المليون من الأصوات فى انتخابات الرئاسة ، وكانت هناك مساهمات ذات قيمة ممتازة فى الكتابات الاشتراكية . ولكنى أعتقد أننا لا نجانب الحقيقة عندما نقول إن الاشتراكية بوصفها مجموعة منظمة من المبادىء لم تترك حتى الآن أثراً شديداً فى العقل الأمريكى ، ولم تبد شيئا من تلك القوة التى نمتها فى أوروبا فى التأثير على الحركة النقابية . بل على النقيض من ذلك قد يكون صحيحاً أن نقول إن الرأى المسيطر فى الحركة النقابية فى أمريكا لم يكد يبدأ بعد . باستثناء أفراد بذاتهم ، فى تكوين فلسفة اشتراكية تتميز فى طابعها عن فلسفة رجال الأعمال وطبيعى جداً أن النقابات سعت نحو الحصول على أجور أعلى وساعات عمل أقل ، بيد أن هذه هى الحدود الفعالة التى دارت فى داخل نطاقها وجهة نظرهم المذهبية . فإن الزعيم النقابى الناجح فى الولايات المتحدة لديه من عادات المديرين من أصحاب الأعمال هناك ووجهة نظرهم أكثر بكثير مما لديه من وجهة نظر الزعيم النقابى فى أوروبا .

وليس السبب فى ذلك عدم وجود « البروليتاريا » فى أمريكا ، « فالبيض المساكين » فى الجنوب وعمال سان انطونيو من السمر (Pecan) والأغلبية الساحقة من السكان الزنوج ، لديهم جميع سمات البروليتاريا . بيد أن عدم وجود حركة اشتراكية جدية يرجع إلى عدة أسباب معقدة . فهو جزئياً نتاج للميوعة الاجتماعية الشديدة فى أمريكا ، وكان هذا يعنى عدم وجود أى شىء يشبه الفوارق العميقة التى تفصل بين الفئات المختلفة فى معظم أنحاء أوروبا . كما يرجع ذلك جزئياً إلى أن نسبة ضخمة من الأمريكيين هم من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين الذين وجدوا فى العالم الجديد راحة من قيود العالم القديم

وعوائقه . ويرجع ذلك أيضاً إلى أن آفاق الفرص فى الولايات المتحدة ما زالت أوسع منها فى أى مكان فى أوروبا باستثناء الاتحاد السوفييتى . ونتيجة هذه الحقائق أنه على الرغم من الحقائق الإحصائية البشعة لاتتوقع إلا قلة ضئيلة من الأمريكيين أنها ستنطبق عليهم . فما زال الناس هناك يتوقعون نداء « وودروويلسون » « الحرية الجديدة » ، فقد قال لهم « ألا يريد كل منكم أن يرى ولده على رأس مشروع قد يكون صغيراً ولكنه مزدهر » ؟. وفى الواقع لا يُختار لهذا المركز سوى القليلين .ولكن الغالبية الساحقة منهم « مقدَّرون » لذلك . والنتيجة أن يعمل هذا الجو على استمرار « فردية » عميقة فى وجهة النظر مدة طويلة بعد أن تكون إمكانيات تحققها قد انتهت . وتظل هذه الهوة بين واقع الأمر وجو تلك الفردية تقيم حاجزاً هائلا يحول دون التحالف بين الاشتراكية والعمال ، وهو التحالف الذى انتشر فى أوروبا كالوباء. فالاشتراكية تبدو «لا أمريكية» ، فهى إنكار للأسطورة التى يتعلمها كل صبى فى مدرسته ، وهى تعبير عن ظروف لا معنى لها فى عالم ما زال الجيل « ساعد نفسك» (Help your self) مقبولا فيه بوصفه الفلسفة التى تناسب الرجل المتوسط .

وفى الواقع لقد أثبت الطابع الذى أخذته فترة رئاسة « روزفلت » بما لا يدع مجالا للشك أن التناقض المتأصل بين الرأسمالية والديمقراطية ، وهو التناقض الذى نجم عنه تلك الأزمة الحاسمة فى أوروبا ، يعمل بكل قواه فى الولايات المتحدة ، وإن كان تأثيره قد جاء متأخراً . فكل المشاكل التى انتابت أوربا موجودة هناك وإن اختلفت طريقة حدوثها ومظاهر التأكيد فيها . وهى موجودة لأن كل ديمقراطية سياسية تتطلب اقتصاديات توسعية إذا أريد لها الأمن ، ولم يعد باب الاقتصاد التوسعى مفتوحا أمام الرأسمالية فى الولايات المتحدة أو فى غيرها . ومن ثم فإن التطور الأمريكى قد بلغ مرحلة، بلغتها أوروبا من قبل ، تسعى فيها الجماهير لاستعمال قوتها السياسية فى تحسين

أحوالها ، وتمجد الجماهير ، كما ، وجدت دائما أن لا سبيل لديها لتحقيق ذلك إلا فى حدود قدرتها على إجراء تغيير جذرى فى علاقات الملكية . ولكن بمجرد أن تحاول تحقيق هذا التغيير تكتشف أن طريقة عمل الديموقراطية قد أصبحت موضع جدل . لأنها لا تستطيع ، كما تنبأ « جون تايلور » ، أن تمس علاقات الملكية بأية صورة جذرية دون أن تعرض « الامتياز » للخطر . وتتصل « بالامتياز » قوة من التقاليد التى اكتسبت بالتقادم صفة تكاد تماثل الإيمان الدينى فى قوته الرادعة لأن « الامتياز » هيأ لأنصاره طريقة فى الحياة تقوم على أسس ثابتة أقاموا على أساسها مجموعة من القيم بُنيت حياتهم كلها حولها . والتسليم فيها مستحيل بالنسبة لهم استحالة التسليم لدى أسلافهم فى ظل الأنظمة السابقة . فهم يشعرون بأن ما يطلب منهم هو الإذعان لثورة لا تعرض مصالحهم وحدها للخطر ، بل تعرض مصالح المجتمع بأكمله . لأن أساس تفكيرهم هو الاعتقاد الذى لا يمكن التخلص منه بأن مصالحهم وخير المجتمع شىء واحد .

إن وجهة النظر هذه ، فيما أرى ، هى التى تفسر ظاهرتين من مظاهر الوضع فى أمريكا تحيران الأجنبى . فهى تفسر أولا كيف أن إجراءات متواضعة مثل الإجراءات التى اتخذها حكم « روزفلت » لم تثر ذلك السخط العميق فحسب ، بل أحدثت أيضا ، بصفة عامة ، فى الرأى العام الأمريكى انقساما يتمشى بدقة إلى حد بعيد مع الفوارق فى دخول الأفراد . فقد كان ، بصورة عامة ، فى صف التجربة التى قام بها الرئيس النقابات والمتعطلون وصغار المزارعين ، ومن المحتمل أيضا أغلب أصحاب المهن الحرة وكذلك ، وهو أمر له مغزاه ، الأغلبية الساحقة من المفكرين . وفى المعارضة كان زعماء المال والأعمال ، وطبقة أصحاب الدخول الثابتة ومديرو المشروعات ومحامو الشركات الكبرى . وهى تفسر ثانيا لماذا أثار نمو الفاشية حنقا شديداً لدى المجموعة الأولى واهتماما ، كقاعدة عامة ، مصحوبا بالحماسة

أحيانا لدى الطائفة الثانية . وكانت هذه الحماسة أشد طبعا خلال الفترة التى سيطر فيها « موسولينى » منها عندما أصبح « هتلر » الشخصية الأولى على المسرح ، وكان هناك نفور عام مما قام به من اضطهاد دينى وعنصرى . بيد أن الشعور المنتشر بين المجموعة الثانية كان أن الفاشية هى الرد الطبيعى للملكية على التهديد الشيوعى ، فبالنسبة لهم كان الخير كل الخير فى وجود رجال أقوياء فى وضع يسمح لهم بإقرار النظام بين الجماهير . فكثيرون خاصة فى عهد « روزفلت » ، كانوا يعتقدون أن العمال الأمريكيين فى حاجة إلى « هتلر » . أما ما يدعو إلى العجب حقا فهو ذلك العدد القليل من زعماء رجال الأعمال فى أمريكا الذين رأو أن خير رد على الشيوعية قد يكون فى الإصلاح الاجتماعى والإقتصادى .

وهكذا فإن ما أريد قوله شىء بسيط ، هو أن ظروف مابين الحربين ، فى جميع أنحاء العالم الغربى ، كانت تحدياً للديموقراطيات بأن تعمل على توسيع حدودها فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ولم تكن الطبقات الحاكمة فيها مستعدة لقبول هذا التوسع لأنها رأت فيه تهديداً للامتيازات التى كانت تعتقد أنها من حقها . وعندما كانت تجد أن عليها أن تختار بين الديموقراطية وتلك الامتيازات كان موقفها ، على أحسن الفروض ، موقف المتردد ، وعلى أسوئها ، لم تحاول حتى أن تخفى تفضيلها لامتيازاتها . ويجب أن نربط بين هذا الموقف والفارق الضخم بين استقبال هذه الطبقات الحاكمة للشيوعية من ناحية واستقبالها للفاشية من ناحية أخرى . فقد أبدت نحو الأولى خوفاً وكراهية كشفت الغطاء عن إحساسها بعدم أمنها . ورحبت بكل إشارة ، مهما كانت غير مقبولة عقلا ، يمكن أن تؤخذ دليلا على فشل الاتحاد السوفيتى . بيد أن الفاشية لم تثر ، بصفة عامة ، مثل هذا الشعور لديها ، بل على النقيض من ذلك بدت لجانب كبير من هذه الطبقات صورة سليمة من النظام الجماعى . وبدت المجهودات الضخمة التى بذلتها

للتفاهم مع زعماء الفاشية فى الميدان الدولى أمراً عجيباً عندما قورنت بالتدخل على ذلك النطاق الواسع ضد الاتحاد السوفيتى . فإذا نظرنا إلى الوضع كله خلال سنوات مابين الحربين كان من العسير ألا نخلص إلى أن الانتعاش الاقتصادى وحده هو الذى كان يدعم إيمان الطبقات الحاكمة فى سلامة الديموقراطية .

— ٢ —

إن الحرب جلبت معها تجديداً فيما يمكن أن نطلق عليه أسلوب الفكرة الديموقراطية الخطابى ، بيد أنها لم تؤكد لها بعد قدرتها على البقاء . وقد جددت أسلوبها لسبب بسيط ، هو أنه أيا كان العالم الذى سيشكله انتصار الفاشية فإن خطوطه العريضة كانت تحديا لامتيازات أولئك الذين يحكمون الديموقراطيات . وكان حل المشاكل التى أثارها زعماء الفاشية بصفة عامة هو أن يقوم حكام الديمقراطيات بتحويل مصادر الثورة إلى شعوبهم ، وهى المصادر التى استطاعوا عن طريق السيطرة عليها الاحتفاظ بعلاقتهم الدقيقة مع الرأسمالية . فإذا حرموا من هذه المصادر كان المستقبل أمامهم حالكا . يعتمدون فيه على ماقد يتكرم به عليهم غزاتهم من صدقة . فسيفقدون استقلالهم الاقتصادى ، وقد كان واضحاً من المصير الذى لقيه يهود تشيكوسلوفاكيا والنمسا أن الفاشيين ليس لديهم أى احترام سواء للأوضاع التقليدية أو لحقوق الملكية . وسيفقدون أيضاً استقلالهم القومى ومعه حضارتهم وطريقتهم الخاصة فى الحياة ، لأن زعماء الفاشية لم يفهموا شيئاً بقدر مافهموا حقيقة أن الاستقلال القومى ينطوى ، بدلالاته المتأصلة ، على تهديد مستمر لانتصارهم .

ولعلى لا أكون متجنيا عندما أقول إنه ، حتى لحظة سقوط فرنسا ، كان فهم ما تنطوى عليه الفاشية من مغزى أكثر انتشاراً وأعمق بين الجماهير فى الديموقراطيات منه بين زعمائها . فإن هؤلاء قدموا ، فى قالب رسمى ، إلى الديموقراطية ما يتطلبه الموقف من عقود المديح ؛ فقد كان لزاما عليهم

أن يرفعوا من معنويات النظام الذى يقوم بالحرب . إذ لم تكن حاجتهم إلى الجماهير للقيام بالقتال فحسب ، بل أيضاً ، وبصورة تكاد تكون أشد ، للسلاح الذى كان يتوقف عليه القتال . ومن ثم كانوا مضطرين لتأكيد قبولهم للفكرة الديموقراطية . ولكنه كان من الواضح أيضاً أنه لم يكن لديهم فى هذه السنة الأولى أية فكرة واضحة عن الهوة بين الفاشية والديموقراطية ، ولا استعداد لاستثارة ديناميكية الديموقراطية ، بوصفها إيماناً يُقاتل فى سبيله ، لوضعه فى مواجهة شدة هجوم أعدائهم . ويتضح هذا ، فى رأيى ، فى ثلاثة أشياء . فهو واضح من عدم قدرتهم على التسليم فى اعتقادهم بأنه يمكن ، بصورة ما ، إيجاد حل وسط . وهو كامن فى رغبتهم فى التمييز بين الفاشية فى صورتها الألمانية والفاشية فى صورتها الإيطالية . وهو متأصل فى الطريقة التى سيروا بها الحرب . فلم تكن هناك محاولة للهجوم ؛ فقد تركت المبادأة بيد أخصامهم . ولم تجر أية محاولة لاستثارة الحماسة الجماعية فى الديموقراطيات ، وقد تبين هذا من معاملة مستر « تشمبرلين » للنقابات وعلاجه لمشكلة الهند الحرجة . وكانت سياسة التهدئة ما برحت تلوح فى الإطار الداخلى للأساليب التى تمسكوا بها — تهدئة أسبانيا ، وتهدئة إيطاليا ، وتهدئة اليابان . وليس هناك تجن فى تأكيدنا أنه حتى « دنكرك » كانت الديموقراطيات فى الواقع تحارب ولكنها لم تكن ، فى حدود ما يتعلق بزعمائها ، قد انتهت إلى رأى نهائى فى طابع الحرب التى كانت تحاربها .

لقد كان هؤلاء الزعماء متفقين بطبيعة الحال على أن هتلر رجل شرير ويجب أن يُهزم . بيد أنه أياً كان تحرقهم لهزيمته ، لم تكن لديهم الرغبة فى قلب التوازن الاجتماعى والاقتصادى الذى قلقلته الحرب . فقد كانوا فى رعب من أن يكون المستفيد من إنهاك قواهم هى البلشفية ، وكانوا لا يزالون يرون فى النظام الذى يتمثل فى « هتلر » مبالغة شريرة لنظام

كان الكثيرون منهم على استعداد لقبوله . وهذا ، فيما أرى ، واضح من بيان « لورد لويد » فى سنة ١٩٣٩ عن وجهة النظر البريطانية وزكاها « لورد هاليفاكس » ، الذى كان وقتئذ وزيراً للخارجية ، فى مقدمة يبدو فيها أنه لم يجد أية صعوبة فى قبول حجج « لورد لويد » .

فقد كتب « لورد لويد » يقول : « إن العبقرية الإيطالية كونت أنظمة فاشية ذات سمات خاصة وذات طابع شمولى إلى حد بعيد ، بيد أنها أنظمة لا تهدد الحرية الدينية أو الحرية الاقتصادية ولا أمن الأمم الأوروبية الأخرى . . . . . إن النظام الإيطالى مؤسس على صخرتين : الأولى هى الفصل بين الكنيسة والدولة وسيادة الكنيسة فى المسائل الأخلاقية وليس فيما يتعلق بالعقيدة فحسب : والثانية هى حقوق العمل » . وينبغى أن نتذكر أن هذا قد كُتب بعد سبع عشرة سنة من تجربة « موسولينى » وقد حدث أثناءها الاعتداء على كورفو والتدخل فى أسبانيا والقضاء على استقلال ألبانيا والمغامرة الحبشية وإصدار القوانين المناهضة لليهود . وهو لا يأخذ فى الاعتبار القضاء بالعنف على الاشتراكية الإيطالية والحركة النقابية ؛ ولا يهتم باتجاه الرجل الذى أعلن « أن الحرب بالنسبة للرجل هى الأمومة بالنسبة للمرأة . . . . أنا لا أومن بالسلام الدائم . فأنا أعتقد أنه يضعف ويمحو أثر الفضائل الأساسية فى الرجل التى لا تكشف عن نفسها فى وضح النهار إلا بواسطة المجهود الدامى » . وتأكيده السهل لأن الدولة الفاشية فى إيطاليا تقوم على « حقوق العمل » ينبغى أن ينظر إليه على ضوء ملحوظة مشهورة لأحد الرسميين الفاشيين الرسميين هو « أوليفتى » . فقد كتب يقول « أنه وهم أن نفترض أن حرب الطبقات قد قضى عليها إلى غير رجعة . أنها ألغيت . . . . . من ناحية العمال . أما بالنسبة للجانب الآخر فهى ما زالت مستمرة » .

ما أعمق ما أثبته سقوط فرنسا إثباتا قاطعا من قبول نصف شعورى

للأيديولوجية الفاشية بين الزعماء الديموقراطيين . إن الطبقة الحاكمة فى فرنسا أخذت هزيمتها على أنها حكم على المبادىء الديموقراطية للثورة الفرنسية فقد نبذوا الصراع وشرعوا يهيئون أنفسهم لاستخلاص ما يسمح لهم غزاتهم بالاحتفاظ به من الحطام . إن السرعة التى قبل بها رجال من أمثال « لا فال » و « دارلان » أيديولوجية الفاشية لا يوازيها إلا عجزهم عن اقناع الجماهير الفرنسية بالتعاون معهم فى عارهم . إن الهزيمة وضعت الطبقة الحاكمة فى فرنسا بين أحد أمرين ، إما اختيار الاحتفاظ بالملكية لقلة مع التسليم ، أو الديموقراطية للكثيرين مع استمرار المقاومة . وإنه لمما يدل على عدم استقرار الديموقراطية أنهم لم يترددوا فى اختيار الملكية مع التسليم .

بيد أننا اذا تمعنا فى الأمر لرأينا أن اختيارهم كان نقطة التحول الحقيقية فى الحرب . لأن بشاعة العار الذى انطوى عليه هذا الاختيار أيقظ الإحساس بالقومية الذى كان نائما لدى الطبقة الحاكمة البريطانية وجعلها تمد يدها لمساعدة الديموقراطية . فهزيمة فرنسا بينت أن الغزاة الفاشيين لم يقتصر هدفهم على استعباد ضحاياهم قوميا ، بل أيضاً يرمى إلى خرابهم اقتصاديا . وما عرفناه عن شروط الهدنة التى فرضوها على فرنسا جعل من الواضح تماما أن معاهدة فرساى كانت أداة عميقة التسامح بالمقارنة . وقد اكتسح الهوان الذى لوحت به شروط الهدنة هذه لبريطانيا كل شك أو تردد مما اتسمت به حقبة « بلدوين — شمبرلين » . فقد صار واضحا حتى لأكثر الناس عمى أن وجود بريطانيا نفسه ، كاملة مستقلة ، فى خطر . وقد أدى ذلك الى جعل ضرورة الوحدة القومية أكثر وضوحاً من أى وقت فى التاريخ البريطانى . إن تأثيره كان أوقع من عشر سنوات من الإقناع ، بل وأكثر حتى من القصص المحزنة التى رواها مائة ألف لاجىء ، فى جعل أكثر الإنجليز محافظة يفهم أنه ما من ثمن يستكثر على النصر . فصيف سنة ١٩٤٠ وخريفها شهدا شيئاً يصعب ألا نصفه بأنه ميلاد جديد

للديموقراطية البريطانية . فقد تحدد طابع الصراع بصورة جعلت أوجه التماثل بين المواطنين أكثر أهمية مائة مرة من الاختلافات التى تفرق بينهم . فقد عرفوا فى لمحة خاطفة من ضوء الخطر المدلهم أن الاختيار هو بين النصر والفناء .

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن وقع هذا الاكتشاف لم يكن قاصرا على البريطانيين وحدهم : بل اكتسح جانبا كبيراً من العالم . فغير موقف اليونان، وقوبل بشىء يشبه الثورة الشعبيه فى يوغوسلافيا ضد الإذعان فى التسليم . وأدى فى الولايات المتحدة إلى نتيجة لم تكن لها سابقة ، وهى انتخاب مستر « روزفلت » لمدة رئاسية ثالثة ؛ وكان السبب الأول فى ذلك هو أن الجماهير تمثلت فيه فكرة التحدى الذى لا تردد فيه لمطالب الدكتاتوريين . وفى خلال سنة من سقوط فرنسا أعتقد أنه كان مفهوما فى كل مكان يستطيع فيه الناس حتى أن يهمسوا بإيمانهم فى الحرية ، أن بقاءها مرتبط بانتصار الديموقراطية ، وكانت قوة الدول الفاشية فى الواقع ما برحت كبيرة إلى درجة لا تسمح بانقلاب مفاجىء فى سلسلة غزواتهم . وكان من المفهوم ، بصورة متزايدة ، أن طريق النصر سيكون طويلا وشاقا . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح معروفا بصورة متزايدة أيضاً أن الطريق إلى النصر سينطوى على تغييرات اجتماعية واقتصادية من العمق بحيث لن يكون هناك إمكان للعودة إلى توازن ما قبل الحرب . أما التوازن الجديد فقليلون هم الذين يجرأون على التنبؤ به ، ولم يستطع أحد أن يحدد طبيعته بأى صورة كاملة . ومع ذلك فإن عدم الثقة هذا لم يعد يهم . لقد كان ما يهم هو النصر ، فالنصر قد ظهر أنه ثمن البقاء القومى . وقد اضطرت طبقة حاكمة ، كانت فى جميع أنحاء العالم متشككة فى الديموقراطية ومترددة بشأنها ، إلى تجديد ولائها للفكرة الديموقراطية بسبب إدراكها الفجائى لما تنطوى عليه الهزيمة . إن الديموقراطية المحتضرة فى فرنسا قد أسهمت

بآخر نصيب لها فى الحرية عندما كشف تسليمها عن ثمن العبودية الكامل .

— ٣ —

بيد أنه من الأهمية بمكان أن نكون واضحين تماما فيما يتعلق بدلالة هذا الولاء الجديد للديموقراطية الذى غير الموقف الدولى بعد التسليم الفرنسى . إن ما أثير لدى الطبقة الحاكمة فى بريطانيا لم يكن إحساسا بأن العلاقة بين الرأسمالية والديموقراطية قد أصبحت غير ذات موضوع . إن بعض ما أثير فيهم كان أعمق نزعات الشعور القومى ، وبعضه الغضب الذى يعتور رجالا خدعتهم مفهومات اعتقدوا أنهم فهموها . وقد أخذ ذلك صورة تجديد الولاء للديموقراطية لأنها الصورة السياسية للدولة التى استعملت للتعبير عن الفكرة القومية البريطانية . فالديموقراطية حظيت بتأييد جديد لأنها كانت الفكرة التى يمكن فى ظلها تنظيم أكبر قدر من المعارضة للخطر الفاشى . فكل إنسان كان واثقا ، عن طريق الغريزة والعقل على السواء ، أن هزيمة الهتلرية أمر حياة أو موت . ولكن لم يكن هناك من هو على ثقة من الهدف الذى من أجله ستُهزم الهتلرية . فتحت ضغط الخطر لم يتكون أى هدف محدد بعد القضاء عليه .

ويجب تأكيد هذا لأنه مفتاح التناقض الذى لم يحل فى قضية الديمقراطية والذى حجبه ضغط الأحداث مؤقتا . إن جميع الطبقات فى الأمة البريطانية عزمت على النصر . وجميع الأحرار من الرجال والنساء فى كل مكان يعرفون تماما أن نصر بريطانيا هو شرط لتحرير تلك الأمم التى استعبدها « هتلر » بيد أن موضوع الغايات التى يكرس النصر من أجلها ليس من الموضوعات التى نعرف لها إجابة واضحة . إن هدف مستر « تشرشل » هو النصر ، وقد رفض أن يناقش فيما وراء ذلك . إن « مستر إيدن » و « لورد هاليفاكس » واضحان فى أنه يجب أن تكون هناك حرية أوسع فى التجارة وأمن اقتصادى أكبر للفرد وحرية سياسية ودينية ؛ والحرب بالنسبة « للورد هاليفاكس » جهاد مقدس فى سبيل مجموعة غير واضحة من المبادىء

يسميها « المبادىء المسيحية » . ووضع الرئيس « روزفلت » مجموعة نبيلة من الأهداف التي يجب على الديموقراطية أن تحققها لمواطنيها ، وأصر على أن تحقيقها ممكن في نطاق جيلنا نحن . وأصر حزب العمال البريطاني على أن تحويل بريطانيا إلى الاشتراكية هو وحده الذي يستطيع أن يضع الأسس الديموقراطية تقف حاجزا في وجه الظلم في الداخل والحرب في الخارج . وأعاد حزب الأحرار البريطاني تأكيده لإيمانه بمبادىء حرية الأفراد في الإقدام على إقامة المشروعات الخاصة . وحتى ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ أنكرت الأحزاب الشيوعية في كل بلد ، وإن أصرت على ضرورة هزيمة الفاشية نهائياً ، ادعاءات الديموقراطية ، كما هي متضمنة في الحكمين البريطاني والأمريكي ، إنكاراً شديداً ، واتبعت سياسة انهزامية ثورية لو أنها نجحت لكانت ضمنت الانتصار « لهتلر » . أما حزب العمال المستقل في بريطانيا والحزب الاشتراكي في أمريكا فقد وقفا بمعزل عن الحرب بسبب إحساس عميق بتقليد سلمي ، وبسبب عدم تصديق أن حربا بين دولتين رأسماليتين متنافستين يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة لأولئك الذين يعتبرون أنه ما من حل له مغزى سوى حل اشتراكي .

وكانت الديموقراطيات تدرك أن بقاءها متوقف على النصر ، ولكنها لم تكن قد بدأت توجه تفكيرها ، بصورة جدية ، إلى مشكلة ما الذي ستفعله بالنصر إذا أحرزته . وقد عُرض لاستهلاك مواطنيها مجموعة ضخمة من « المدن الفاضلة » المتنافسة كل منها تقدمت بأمل السلام الدائم المغرى . فرأت جماعة من المفكرين حلا لجميع مشكلاتنا في اتحاد بين انجلترا وأمريكا ، وإن لم يكن من بين الدعاة إليه أحد استطاع أن يفسر كيف يمكن ربط الهند بالشركة الجديدة بطريقة ديموقراطية ، ولا كيف سيحل مثل هذا الزواج بين الديموقراطيات الرأسمالية المشكلة الثورية من جعل علاقات الإنتاج متناسبة مع قوى الإنتاج . وبشرت جماعة أخرى في حرارة بمثل أعلى

لأوروبا متعاهدة ، وإن كان الاتفاق بينهم ضئيلا فيما يتعلق بالأمم التى يتكون منها الاتحاد التعاهدى أو الطريقة التى توزع بها القوة بين المركز والمحيط . وجماعة ثالثة طالبت بإعادة عصبة الأمم إلى الحياة ، أحياناً بسلطات أوسع مما اشتمل عليه اتفاق سنة ١٩١٩ ، وأحياناً أخرى بسلطة أقل . ورأى آخرون المستقبل على ضوء خطة من الاتحادات تتم داخل القارة الأوروبية ويمكن أن يربطها ببعضها البعض أهداف مشتركة فى بناء تعاهدى . إن خطط إعادة التنظيم لم يكن لها حدود سوى خيال كل من مبتكريها .

والشىء الحيوى بالنسبة للمراقب الجاد أن يركز انتباهه باستمرار على ثلاث حقائق . الأولى هى أنه رغم أن حكومة « تشرشل » قامت بعدة إصلاحات اجتماعية تدعو إلى الإعجاب ، بل وبعضها هام ، فليس فى سجلها حتى الآن ما أحدث تغييراً فعالا فى توازن القوى الاجتماعية والاقتصادية فى بريطانيا . وإذا جاء النصر غداً فإن مشاكل الديموقراطية الرأسمالية ستكون واقعية كما كانت فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ولو أنها ستكون أكثر حدة . والحقيقة الثانية ذات الأهمية هى أن الحرب أدت إلى تغييرات فى جميع أنحاء العالم . ليس أقلها التغييرات السيكولوجية ، وهى تغييرات ثورية فى عمقها . فنبذ سياسة حرية التعامل (Laisseyz Faire) بالجملة كانت أول نتائج الحاجة إلى تخطيط الإنتاج . وقد عانت حقوق الملكية التى أكدها التقادم انتهاكا ، داخلياً وخارجياً ، على نطاق حرمها من سلطتها التقليدية . كما ثبت أن قيام الدولة بالتخطيط لا يقضى على البطالة فحسب ، بل إنه قادر أيضاً على رفع المستوى الصحى لدى السكان ، حتى فى ظروف الحرب ، أكثر مما يستطيع الاقتصاد الحر للديمقراطية الرأسمالية أن يفعل فى أوقات السلام . ولم يحدث أى تغيير له مغزى فى علاقات الإنتاج ، ولكن التغيير فى وحدات الإنتاج وفى سيطرة الدولة على المنظمات المالية والسيطرة على الأسعار

والاستهلاك والأشياء التى تصنع كان تغييراً من نوع ذى آثار بعيدة . هذا إلى جانب أن مخاطر الغارات الجوية خلقت لدى الناس عادات جديدة لم نعرف عن مدى أهميتها إلا البداية . وقد كشف هذا العامل الجديد فى حياتنا عن عيوب فى بناء الحكم المحلى التقليدى تجعل من المؤكد حدوث تعديلات كبيرة فى دائرة الحكم المحلى ووظيفته فى المستقبل . كما أن تكاليف الحرب قد أرغمتنا على رفع الضرائب إلى مستويات كانت تعتبر مستحيلة حتى فى الحرب الماضية . ولما كانت المصانع أيضاً ليست أقل جبهات الحرب خطرا ، فإن مركز النقابات فى الدولة قد صار أكثر أهمية عن ذى قبل ، وأعتقد أنه ليس مبالغاً أن نقول إن تنظيما مثل « نظام العمل الأساسى البريطانى » الذى صدر فى سنة ١٩٤١ مدين بقبوله من ناحية إلى أن مقدمه هو مستر « أرنست بيفن » العضو النقابى فى وزارة الحرب ، ومن ناحية إلى قبول النقابات له بوصفه عنصراً ضرورياً فى النصر . وأقل من ذلك وضوحاً ، وإن لم يكن أقل واقعية ، سلطات الحكومة فى الاستيلاء على المزارع والمصانع التى لا تدار طبقاً لمستويات رخص للحكومة بفرضها .

ترك كل هذا أثرا ذا طابع ثورى فى العادات المألوفة . ففى السنتين الأوليتين للحرب ، وخاصة فى السنة الثانية ، صار معدل سرعة الحياة والاستجابة للمتوقعات المقررة (established expectations) ، مختلفاً تمام الاختلاف بالنسبة للغالبية الساحقة من السكان . وقد أدى ذلك بدوره إلى خلق جو ملائم للتجربة ، وتعود الناس على الحاجة المفاجئة للتكيف ، وهو الأمر الذى تكاد تكون المبالغة فى تأكيد أهميته غير ممكنة . فقد ساد فى كل مكان إحساس بتفتح آفاق جديدة وقبول للحاجة إلى جو ملائم للتجربة لم يعرفه الجنس البشرى ، فى شدته الحالية ، منذ عصر الإصلاح والنهضة . وهو ليس مزاجا قاصراً على أية طبقة داخل نطاق الديموقراطية ، بل هو أعمق كثيراً من ذلك . وقد يلقى ترحيبا أو لا يلقى ؛ ولكن المهم

هو أنه بوصفه حالة مزاجية ، قد صار جزءاً لا يتجزأ من عاداتنا . فالإحساس السائد أن البشرية تسير فى طريقها ، حتى وإن كان هناك شك عميق فيما يتعلق باتجاه الطريق .

ويجب أن نضيف إلى هذين العاملين عاملا ثالثاً ، هو انضمام الاتحاد السوفيتى منذ ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ إلى جانب الديمقراطيات . وهو حدث لاتقل دلالاته السيكولوجية أهمية عن المادية . لقد سبق أن أشرت إلى أى حد تأثر تفكيرنا فى سنوات ما بين الحربين بتلك الحقيقة الضخمة ، الثورة الروسية . وانضمامها إلينا إيجابياً ضد الفاشية له عواقب يصعب أن نضع حدوداً لها . فهو يروج بيننا مجموعة من الأفكار ستجد كل حكومة فى المستقبل أنه صار لزاماً عليها أن تكيف نفسها معها وأولها ، وفى اعتقادى أكثرها أهمية بصورة مباشرة ، هى حقيقة أنه فى مقدور قوة الدولة أن تقضى على البطالة ، ويضع ذلك ، بضربة واحدة ، مشكلة الأمن الاقتصادى فى ضوء جديد . والثانية ، والأكثر أهمية فى المدى الطويل ، هى فكرة أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تجعل فى الإمكان محاولة تخطيط الإنتاج لاستهلاك المجتمع ، وهذا مرة أخرى ، يفتح آفاقاً جديدة لوضع باعث الربح فى المجتمع فى المستقبل . والفكرة الثالثة ، التى سيأخذ فهمها تماماً بعض الوقت وإن كانت نتائجها ستكون بالضرورة بعد الأثر ، هى تمويل الأبحاث العلمية فى سبيل الأغراض الاجتماعية من الأموال العامة وتنظيمها جماعياً ؛ فالعلماء سيحتلون بالتأكيد ، وإن كان ببطء بلا ريب ، المركز الذى يحتله فى المجتمع ، فى أخيلة الجماهير ، الرجل الناجح فى ميدان المشروعات الخاصة فى فترة التوسع الاقتصادى خاصة فى الولايات المتحدة . والفكرة الرابعة هى إضفاء تقدير اجتماعى على النجاح فى ميادين ظلت حتى الآن تعتبر مهملة فى المدنية البورجوازية . فالعامل الممتاز فى الزراعة أو المصنع سيحظى بمركز اجتماعى يوازى مركز المدير الممتاز ، وسينقذه ذلك

من فقدان ذاتيته فى غمرة المجموع وهو ما كان نصيبه حتى الآن ، وسيؤدى هذا مع الوقت إلى إضفاء كرامة جديدة على العمل اليدوى ، إنه سيؤدى إلى تحقيق حلم « وليم موريس » وإن كان فى صورة أخرى . وأريد أخيراً أن أؤكد الأهمية القصوى لحقيقة أن الجيش الأحمر جيش ديموقراطى فى بنائه وأنه فى طليعة التقدمية السوفيتية فى الأفكار الاجتماعية كما فى المقتضيات الفنية . ولا يكاد يكون ممكناً المبالغة فى الفرق بينه وبين التكوين التقليدى للجيوش الديموقراطيات الرأسمالية وأفكارها . وينبغى أن نضيف أن هذه العوامل ستعمل على التأثير فى عقول الجماهير فى أنحاء العالم على قدر ما تسهم به روسيا من نصيب فى هزيمة الهتلرية .

وعلى ضوء كل هذا يجب النظر إلى التناقض الذى أشرت إليه فى الهدف الديموقراطى . فهو يتوقف بالنسبة للطبقات الحاكمة التى اتحدت ضد « هتلر » على ارتباطه بالفكرة القومية . إذ أنها لا تفكر ، كما أوضح مستر « تشرشل » ، فى النصر على ضوء نظام اجتماعى جديد ، إنها تفكر فيه على أساس الاحتفاظ بما أطلق عليه هو نفسه بريطانيا « التقليدية » ، بعد إعادة النظر فيها « بواسطة بعض الإجراءات العملية لإعادة بنائها » كما قال هو أيضاً. بيد أن النصر يعنى بالنسبة للجماهير ، بوصفها متميزة عن حكامها ، امتداداً لحدود الديموقراطية من النطاق السياسى ، الذى توقفت الآن عنده إلى حد كبير ، إلى الميادين الاجتماعية والاقتصادية . ولا أعنى بذلك أن الجماهير لديها فى ذهنها نية تطبيق أية مجموعة محددة من الإجراءات الاشتراكية ، أو أنها حتى فكرت بأية عناية فى ديناميكية التغيير الإجتماعى . بل أن كل ما أعنيه هو أنه متى تم النصر فإن هناك أهدافا بذاتها تصمم الجماهير على تحقيقها ، وأنها ستستعمل قوتها السياسية فى تحقيقها . فهى لن تتحمل ، بعد النصر ، استمرار البطالة على نطاق واسع ؛ فقد رأوا أنها مما يمكن الحيلولة دون وقوعه بواسطة قوة الدولة . ولن تقبل أن تكون هناك مرة أخرى مناطق

منكوبه مثل « يارو » و « ديراهام » و « سوث ويلز » كما عرفناها فى فترة ما بين الحربين ، فقد رأت الجماهير أنها تنشأ عن عدم التخطيط فى استعمال المصادر الإجتماعية التى ينبغى عدم التضحية بها فى سبيل المطالب القاسية التى تقتضيها الملكية الخاصة . أنها لن تخضع ، على الأقل بسلام ، لإعادة بناء بريطانيا بصورة تجعل مالك الأرض والمضارب فى الأبنية يكتنزان الثورة من وراء آلام « كوفنترى» و «بليموث»و«أيست لندن»و«الميرسيسايد».

إن مشكلتنا الرئيسية هى ما إذا كان قتال الديموقراطيات ضد الهتلرية هو كما أعتقد أن مستر « تشرشل » يتصوره ، قتال من أجل بقاء تقليد قومى يرى هو الاحتفاظ بخطوطه التاريخية الرئيسية كما هى ؛ أم أن هناك مكانا فى هذا التقليد لقبول تلك المبادىء الرئيسية الثلاثة ، التى عددتها الآن ، بالرضا ، مع كل عواقبها الضخمة . ولا يكفى أن يقال إن جميع الأحزاب فى الديموقراطيات قد تعهدت بقبول « العدالة » بين الطبقات أو « الضمان الإجتماعى » أو ما إلى ذلك . إن الاتفاق ممكن دائماً حول الأهداف إذا صيغت بطريقة شاملة إلى درجة كافية ؛ بيد أن الناس يقتل بعضهم بعضاً على المضمون الذى تضفيه مختلف الطبقات على هذه الأهداف ، وفى الصراع حول الأساليب المختلفة التى تحقق بها . إن الحكومة البولندية فى بريطانيا تعهدت بإقامة حكم ديموقراطى فى بولندا بعد الحرب ، بيد أن جانباً من أعضائها ينتمى إلى أحزاب كانت ، أثناء اشتراكها فى الحكم ، تستغل عمال بولندا أو فلاحيها ، وما زالو يقومون بدعاية شديدة ضد السامية ، وإن كان ذلك يتم بطريقة غير مباشرة . إن معظم الوعود التى يعلنها أعضاء حكومة « تشرشل »اليوم أعلنت ، بنفس التأييد الطبقى تقريباً ، بعد الحرب الماضية ، فقد كانت تلك أيضاً حرباً « فى سبيل جعل العالم مكانا أميناً للديموقراطية» ؛ ويصر العمال بلا انقطاع على أنه بمجرد إحراز النصر نُسيت هذه الوعود . وليس فى الإصرار على أن نفس أخطار سنة ١٩١٩ تواجهنا وأن عواقبها

ستكون أخطر بكثير فى جيلنا عما كانت فى الجيل الماضى ، اتجاها متشائماً ولكنه مجرد إدراك سليم .

وهذا يعنى أن علينا مواجهة حقيقة أن انتصار الديموقراطية السياسية على الأخطار الخارجية التى تهددها هو مرحلة فى عملية وليس غايتها . وهو مرحلة ضرورية ، فما لا جدال فيه أنه بدونها لا حاجة بنا حتى للتفكير فى مستقبل الأنظمة الديموقراطية . بيد أن القضاء على الهتلرية مازال يتركنا فى مواجهة المشاكل التى انبثقت منها الهتلرية بكل مافى هذه المشاكل من تعقيدات هائلة.فهو لا يمس تلك الحالة الذهنية لدى الطبقات الحاكمة ، فى كل من الدول الديموقراطية ، التى جعلتهم على استعداد للتفكير فى الاتفاق مع الهتلرية لأن هذه الطبقات لم تكن مستعدة للتكيف مع الدلالات الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية . إن النصر هو فى ذاته فرصة وليس تحقيقاً للهدف. إنه يمنح الديموقراطية فرصة أخرى ، ولكنه لا يؤكد أن هذه الفرصة ستُستغل .

وإنى أقول ، إن إدراك أن هذا هو الواقع ، أمر يقتضيه مجرد الإدراك السليم ؛ وسيكون فى وسعنا أن نواجهه بأمانة وعزيمة بقدر إدراكنا له . فهناك دليل كاف يوحى بأننا سنبدأ نتذكر خلافاتنا أكثر مما نتذكر ما بيننا من تماثل بعد أن نتغلب على أخطارنا . إن هناك كثيرين ، من بين من يرغبون بشدة فى وضع حد أعلى للأجور ، ممن يحتجون فى حنق على أن ضرائبنا ستدمر الحافز لدى رجال الصناعة . وقد قال مستر « تشرشل » نفسه « يقولون لنا إن سلوك العمال سيء ، ثم تبدأ جماعة ممن لم يعملوا فى حياتهم يوما واحدا عملا شاقا فى مهاجمتهم »[1] . وقال مستر « لوسون » فى نفس المناسبة « نادرا ما يعير مهاجمو العمال اهتماما لقسم كبير من المجتمع

(١) « هانسارد » المجلد ٣٧٣ —رقم ٩١ — ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ مجموعة ١٣٠٠ .

لا يقوم بأى عمل مطلقا ، ولديه ثروة كافية للحصول على كل ما يريد من طعام ويستطيع أن يركب سياراته فى أماكن معينة ويدفع ثمن ما يأخذه ، وكثيرا جدا ما يحصل على ما لا يستطيع غيره أن يحصل عليه . فنحن لا نسمع كثيرا عن هذه الطبقة . كما أننا لا نسمع أنه خلال السنة الماضية كادت غالبية العمال تستنفد جهودها لتساهم فى تلبية حاجة الأمة » . وقال مستر « بيفن » فى مجلس العمــــوم « إذا حصل شخص ما على ١٠٠٠ جنيه أو ٢٠٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠ جنيه فإن ذلك مجرد تصور مفهوم ، ولكن إذا حصل عامل على أكثر من ٥ جنيهات ، فإن شخصا ما سيعتقد أن العالم قد أشرف على نهايته » .

وقد قال « بيفن » : « نحن نعلن أننا سنمضى إلى النهاية فى نضالنا المرير للقضاء على النظام النازى وروح السيطرة والاعتداء التى يتسم بها ، وسنبث فى كيان المجتمع روح الحرية والمساواة للجميع »[1] . ولا شك فى أن مستر « بيفن » لخص فى هذه الكلمات آمال العمال . بيد أن الآمال لا تتحقق إلا عندما توجد الظروف التى تؤدى مباشرة إلى تحقيقها . ولا جدوى من الأمل فى حالة عدم وجودها . والنظام الاقتصادى الحالى يتطلب احتياطيا دائما من المتعطلين ، وهو يتطلب أيضا أن يكون الإنتاج بحيث يدر ربحا على أصحاب وسائل الإنتاج ؛ إذ يتأصل فيه عدم الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية سواء فيما يتعلق بمبادئه فى الإنتاج أو مبادئه فى التوزيع ؛ فهو يكنز ويستثمر على أساس عرض وطلب يغلب عليهما إلى أقصى حد طابع الحياد الأخلاق. وقد صاغ معظم أنظمتنا وعاداتنا العقلية بما يتفق وحاجاته الداخلية المتأصلة فيه . وهو لا يعرف فيصلا للبقاء سوى القدرة على تحقيق ربح . ولم يقبل أية إصلاحات اجتماعية سوى تلك التى فُرضت عليه بالقوة . والحرية التى اهتم بها حتى الآن كانت بلا استثناء حرية الحصول

---

(١) « هانسارد » المجلد ٣٧٣ — رقم ٩١ — ٢٩ يولية سنة ١٩٤١ مجموعة ١٣٣٤ .

على الربح ، والمساواة التى أصر عليها كانت بلا استثناء محدودة بأصحاب الملكية . إن تاريخ الديموقراطية ، كما رأى « توكفيل » و « ماركس » كل من زاويته المختلفة تماما ، ظل حتى الآن خاضعا إلى حد كبير جدا لخدمة دافع الربح .

وصحيح بطبيعة الحال أن ثلاثة أرباع القرن الأخير شهدت الدولة السلبية تتحول إلى الدولة الإيجابية ، وكثير من الوظائف الجديدة قصد بها التخفيف من وطأة العواقب المتأصلة فى مبدأ الرأسمالية . بيد أن هناك ملاحظتين على ذلك . تاريخيا ، لقد حارب أصحاب الملكية كل تنازل اضطروا فى نهاية الأمر إلى التسليم به حتى صار من غير الممكن إنكاره إلا بالعنف ، وتاريخيا أيضا ، كان كل تنازل يتم دون أن يمس بصفة حاسمة سيطرة أصحاب الملكية على الحصن الأساسى لقوتهم . فالصراع فى سبيل التعليم العام ، وإنشاء نظام للتفتيش على المصانع ، وتحقيق « خط « بليمسول » للسلامة فى السفن ، والجهود التى بذلت فى سبيل منع الإرهاق فى الصناعة ، وتحديد مستوى لمعونة التعطل يجعل فى الإمكان تحقيق ظروف معقولة للعيش ، والاعتراف بحق العمال فى استعمالهم قوتهم الجماعية فى المساومة الصناعية ، كلها مجرد أمثلة توضح الملاحظتين التى أشرت إليهما توا . إن الرأسمالية كانت فى سعيها وراء الربح بلا ضمير وبلا رحمة ، وهو أمر تشهد به أيضا وقائع التاريخ البسيطة . إن سجل الإمبريالية فى أفريقيا ، الذى أكده فى الحرب تقرير مناجم النحاس فى روديسيا ، والأحياء القذرة فى مدننا الكبرى ، وحرمان الغالبية العظمى فى المناطق الزراعية من المتع الأولية مثل الإنارة والمياه على أساس تحقيق الربح ، ومصير « يارو »[1] فى فترة ما بين الحربين ، وحقيقة أن ثلاثين فى المائة من السكان فى مدينتنا ، ثانى أغنى مدنيات العالم ،

(١) انظر مثلا سجل مس «ويلكنسون» الزاخر بالوثائق «اغتيال مدينة» (١٩٣٨) .

يعانون من نقص فى التغذية ، هذه وأشياء أخرى مثلها هى الإطار الذى يجب العمل بداخله على تحقيق الآمال التى أشار إليها مستر « بيفن » .

وليس هذا هو كل شىء . إن هزيمة الهتلرية تزيل تهديداً خطيراً لأمننا وتؤكد للطبقة الحاكمة أن امتيازاتها قد تحررت من خطر الاعتداء الخارجى ولكنها تترك بناءنا الإجتماعى والإقتصادى معرضاً لخطر أعمق ، لأن الدافع الرئيسى على الوحدة القومية سيكون غير فعال . وهناك المشاكل الكبيرة المتعلقة بالتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم . وهناك المشاكل المصاحبة الناجمة عن تسريح الجنود وما يترتب عليها من صدمة سيكلوجية على نطاق واسع وخطرة . وهناك الحاجة الى إعادة تنظيم التجارة الخارجية ، وقسم كبير منها يتم مع شعوب يغلب أن تستمر فى حالة فقر لمدة طويلة بسبب نتائج الحرب . وهناك فقداننا لاستثماراتنا الأمريكية ، وتحولنا إلى مدينتين للولايات المتحدة . وهناك مشكلة تحويل القارة الأوروبية ، التى دمرها الحقد والمعاناة ، الى حياة فيها شىء من النظام والاستقرار . وهناك عواقب الرغبة الطبيعية لدى رجال ونساء تعرضوا طويلا للضغط الشديد الناجم عن الحرب الشاملة فى استعادة ، ولو لفترة قصيرة ، تلك الرتابة المفتقدة لامتياز تمسكوا به بشدة فى فترة ما بين الحربين . ومن عادة الملكية أن تكون هيابة ومرتابة . وقدرتها على التجديد الأيديولوجى كانت تاريخيا ، أقل دائما من الحاجات التى تواجهها . ففى فترة ما بين الحربين ، وكانت القضايا التى أمامها أقل ضخامة بكثير مما هو الحال الآن ، تراجعت أمام مجازفات التجربة الجزئية . فهى لم تكن مرتابة فى الديموقراطية فحسب ، بل أنها تعاونت ، كلما تيسرت لها القوة واستطاعت أن ترتب الفرصة ، على قلبها . فهل نستطيع أمام هذه الأدلة ، أن نخلص الى أن الطبقة الحاكمة ستعاون على تحقيق الخطوات ، وربما تتزعمها ، التى يقصد بها إنهاء امتيازها ؟

وذلك لأنى لابد أن أؤكد مرة أخرى أن طابع الحقبة التى نعيش فيها

لن يفهم إلا إذا فكرنا فيه على ضوء عصر مثل عصر الاصلاح الدينى . أنها حقبة لم تعد فيها المبادىء الاقتصادية السائدة تستطيع استغلال قوى الانتاج التى تحت تصرفها استغلالا كاملا . فقدرتها على التوسع قد استنفذت ، وصارت متناقضاتها سيدة أغراضها . ولهذا لم تعد القيم التى استطاعت أن تفرضها فى أوجها تحظى بثقة عامة . لأن فرض هذه القيم لم يعد مقرونا بالنجاح الاقتصادى . وتحقيق الربح داخل الإطار القانونى للاقتصاد الرأسمالى لم يعد ممكنا إلا على حساب رفاهية الجماهير . كما أن حقيقة أن الجماهير تتمتع بحق الانتخاب العام ، وكذلك حقيقة أنها منظمة فى نقابات قوية لحماية مستوى معيشتها وتحسينه ، تعنيان أن الجماهير ستستخدم بالتأكيد قوتها السياسية والاقتصادية لتحقيق تكييف جذرى فى هذا الاطار القانونى .

ولا مفر من أن يحدث هذا . فعندما يحس الناس بأن الإطار القانونى لنظام اجتماعى يكبت قدرة الناس على تحقيق الإمكانيات الكاملة للانتاج ، كان هناك عهد ثورى على الأبواب . ولا يكشف عن طابعه الثورى شىء أكثر عمقاً من الأزمة الأخلاقية التى يعانيها النظام ، اذ أن الاحساس بأن القيم الكلاسيكية فى اضمحلال ، والتطلع الى إيمان جديد ، ووجود جماعات صغيرة لاعداد لها تقف بمنأى عن الحركة المركزية للقوى الاجتماعية وتدعى أن الحق فى جانبها ، وبالاختصار ، انهيار الحضارة المعاصرة التى يدعمها نظام بذاته من العلاقات الاقتصادية ، كل هذه كانت فى الماضى ، كما لا تزال فى وقتنا ، دليلا على الانهيار النهائى لطريقة ما فى الحياة . فتماما كما أدى إحلال الرأسمالية محل الاقطاع إلى ظهور هذه الظواهر ، وتماما كما كان استبدال طريقة الحياة فى الاقطاع يعنى حربا وثورة ، سيكون الحال كذلك مع نهاية المجتمع الرأسمالى . وقد عبر هذا المجتمع عن نفسه فى الصورة السياسية للديموقراطية ، لأن أولئك الذين كسبوا من وراء التحول الذى تم كانوا فى حاجة إلى تأييد الجماهير فى التغلب على المعارضة التى تواجههم . ولكن

الديموقراطية التى أنشأوها وقفت بعد انتصارهم عند حدود الامتياز . فلم تكن كاملة لأنها افترضت أن الحق وظيفة من وظائف الملكية ، وأنه حيثما لا توجد ملكية يوجد ، بدلا من الحق ، مجرد تنازل ؛ والواقع أن موكب الديموقراطية الرأسمالية كان يبدو دائما غريباً ، حيث أن المبدأ المتأصل فى كل من طرفى التحالف متناقض مع المبدأ المتأصل فى الطرف الآخر . بيد أنها قُبلت لأن مدى التنازلات التى استطاع أصحاب الملكية أن يقدموها كان واسعاً بما فيه الكفاية لإرضاء الجماهير التى ظلت تساندهم حتى وقتنا الحاضر تقريباً .

كما أنها قُبلت أيضاً لأنها فوق كل شىء آخر تأيدت بعد الثورة الفرنسية بهيبة الفكرة القومية وتأثيرها فى جميع الناس باستثناء عدد قليل من الأشخاص فى المجتمعات الديموقراطية . وأعتقد أنه صحيح بصورة عامة القول بأنه لم يكن من المألوف أن يحس الناس ، كما أحس « لينين » ، أن الظلم الإجتماعى أسوأ من الحكم الأجنبى . ومن ثم فان القومية استطاعت أن توحد الناس فى مواجهة خطر مشترك ، وعندما كان العدو مماثلا فى طابعه للهتلرية ، كانت قدرتها على توحيدهم مفهومة تماما . بيد أن الحقيقة تظل أنه عندما يزول الخطر المشترك تصبح القضايا الاقتصادية التى يؤدى اليها الانكماش الاقتصادى أكثر إلحاحا مرة أخرى بين الطبقات . وعندئذ تأخذ المشاكل التى تواجه الديموقراطية شكل المعضلات التى لا حل لها . فإما أن تعود الرأسمالية قادرة على التوسع ، وبهذه الطريقة تحتفظ بمواءمتها للقوالب الديموقراطية بأن تستأنف أيضا قدرتها على التقدم بتنازلات جديدة ، أو أن تنفصل عن إطارها الديموقراطى . وفى الحالة الأخيرة ، إما أن تصبح غير ديموقراطية ، وهذا ما يكاد يكون من المؤكد أنه يعنى انحرافاً سريعاً نحو صورة ما من صور الفاشية ، أو أن تتحول هى نفسها بأن تقبل مبدأ أساسياً جديداً فى التنظيم الإقتصادى .

وإنى عندما أضع المسألة فى هذه الصورة بطبيعة الحال أبسطها بصورة لا مبرر لها ، فالوقائع أكثر تعقيداً من أن نستطيع تلخيصها فى قوالب تفكيرنا . وما يهمنى أن أؤكده هو أن الحكام الإقتصاديين لمجتمعنا قد شكلوا الدولة لتحقق أغراضاً ترمى أولا إلى حماية الإمتيازات المتأصلة فى ملكيتهم ، وأنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بحيازتهم للدولة ، بوصفها ديموقراطية ، إلا طالما ظلوا قادرين على إرضاء الجماهير . وأنا أذهب إلى أن قدرتهم على تحقيق هذا الإرضاء قد انهارت ، وأن الأزمة الأخلاقية العميقة التى نمر بها الآن هى دليل هذا الانهيار . ويتبع ذلك أن حل هذه الأزمة الأخلاقية لا يمكن أن يتم الا بأن نعيد إلى الدولة قدرتها على فرض نظامها التقليدى بالقوة ، وهذه القدرة هى وظيفة مباشرة من وظائف النجاح الاقتصادى لنظام الملكية الذى تؤيده الدولة . وفى حالة عدم وجود هذا النجاح ، لا تعود هناك تلك الأهداف المشتركة التى يشعر أعضاء المجتمع أنهم يشاركون فيها إلى حد كاف لأن يقبلوا دون صراع ما يعتقدون أنه ظلم أو أنه وضع لا يبرره العقل من جانب المجتمع .

وهنا نواجه بطبيعة الحال المشكلة الكبرى المتأصلة فى أى مجتمع يتسم بألوان من عدم المساواة بلغت من الضخامة ما بلغته بين الطبقات المختلفة فى بريطانيا أو الولايات المتحدة . فألوان عدم المساواة التى يبدو بوضوح لطبقة من الطبقات أنها مما لا يمكن الدفاع عنه ، تبدو لطبقة أخرى متفقة مع الرفاهية القومية . إن « دوق سالسبرى » لا يستطيع أن يتصور مجلس لوردات ليس هدفه الأساسى الحيلولة دون مجىء الاشتراكية إلى بريطانيا ؛ وحزب العمال لا يستطيع أن يتصور مجلس لوردات له ما يبرره فى إحباط حكم وراءه أغلبية اشتراكية من الناخبين . والنقابات الأمريكية ترى فى « قانون واجنر » شيئاً مثل « الوثيقة العظمى » لحريتهم ، ويعتبره أصحاب الأعمال الأمريكيين تدخلا دنيئاً فى حق رجل الأعمال فى تحديد من هم الذين

يستخدمهم وبأى شروط يستخدمهم . وكثيراً ما يكون وراء كل من هذه الأحكام المتناقضة سنوات طويلة من العادة والتقادم المكسب تجعل أولئك الذين يصدرونها يصمون آذانهم عن الآراء التى يبديها خصومهم . وتتيح فترات التوسع الاقتصادى المجال للتفاهم لأنها توفر الوقت للتكيف . بينما تجعل فترات الانكماش الاقتصادى التفاهم أكثر صعوبة بكثير لسبب بسيط هو أنها قمينة بأن تلتهم عامل الزمن. فهى تجبر الناس إما على التسليم فيما علمتهم التجربة الطويلة أن يعتبروه أساسياً بالنسبة لهم ، أو تضطرهم إلى القتال . وهذا هو الموقف الذى نجد أنفسنا فيه . وحقيقة أن هناك هدفا له الأولوية، حتى هزيمة « هتلر » ، لا تحل المشكلة بل تؤجلها فقط .

ويكاد يكون من غير الممكن تمثيل للمشكلة التى تواجهها الديموقراطيات فى هذه الناحية بأفضل من موقف مستر « تشرشل » من إعادة التعمير فى بريطانيا . فخطورة تهديد « هتلر » لاستقلال بريطانيا كان معناها أنه مضطر إلى تأليف حكومة من جميع الأحزاب عندما تولى رئاسة الوزارة ؛ لأنه بدون المشاركة المباشرة من جانب حزب العمال ما استطاع تعبئة التأييد الكامل للطبقة العاملة وراءه . بيد أنه من الواضح أن مستر « تشرشل » كان طوال فترة رياسته فى معضلة خطيرة . ففيما يتعلق بالحاجة إلى النصر كان وراء أمة لم يعرف التاريخ أكثر منها اتحاداً . بل لقد كان هناك وحدة إلى حد كبير حتى فيما يتعلق بالأهداف الإسمية التى يجب تحقيق النصر من أجلها . فقد اعتبرت جميع الآراء أنه ضرورى أن تكون ألمانيا المهزومة بحيث لا تستطيع مطلقاً استخدام الاعتداء بوصفه أداة فى السياسة القومية مرة أخرى . وكان من المقبول بصفة عامة أن يكون هناك قدر أكبر من الأمن الاقتصادى للجماهير بعد الحرب . واتُفق على أنه لابد من قبول الأساليب التى تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة لجميع الناس ؛ فقد انتشر على نطاق واسع إدراك أن

الرخاء المشترك هو أساس السلام الدولى ، وينبغى أن تشترك حتى ألمانيا وإيطاليا فى هذا الرخاء .

ولم يجد مستر « تشرشل » صعوبة فى إعلان هذه الأهداف . أما عن وسائل تحقيقها فإنه لم يذكر شيئاً لأنه لم يكن هناك أى اتفاق حقيقى حولها. فزعامته لحزب المحافظين من ناحية أرغمته على الإصرار على أنه فى جانب بريطانيا « التقليدية » مع « بعض الإجراءات العملية لإعادة التعمير » . ومن ناحية أخرى كان زملاؤه من حزب العمال يواجهون دوائر انتخابية تعهدوا أمامها بتغيير حاسم لبريطانيا « التقليدية » ، ويدركون فى قلق أن عدم رضائها عن أى تعمير لا يبدأ على الأقل فى إعادة تنظيم الأسس الرأسمالية، سيكون شديداً . وفهم مستر « تشرشل » أن قيام أوروبا عندما يتحقق السلام سيتوقف على زعامة بريطانيا بوصفها دولة تستطيع أن تحتفظ بالأهداف الكبرى فى الحياة فى داخلها مشتركة وقت السلم ، ومن ثم تستطيع أن تكرس طاقاتها الأساسية لمهمة إعادة البناء . وقد أعرب عن أمله فى أن تستمر الحكومة الائتلافية التى يرأسها فترة مثل ثلاث سنوات بعد الهدنة حتى تستطيع أن تتزعم عملية إيقاف أوروبا على أقدامها مرة أخرى واستقرارها.

وواضح تماماً أن استمرار الحكومة الائتلافية سيعتمد على طابع الشروط التى يستطيع مستر «تشرشل» أن يعرضها على حزب العمال .ولكنه لم يقبل التقدم بهذه الشروط ، علناً على أى الأحوال ، ولم يستطع حزب العمال أن يطالب بها ، علنا أيضاً ، حتى لا يؤدى الإعلان عنها إلى إظهار الهوة التى تفصل بين المفهومات التى تدفع كل من الشريكين فى الائتلاف ، وإظهار الحقيقة التى لا شك فيها من أنها هوة لا يمكن فى الواقع عبورها متى تم القضاء على خطر الهتلرية الذى له الأولوية . وأكثر من هذا . أن مشكلة التحالف بين أحزاب مكرسة ، مثل حزب مستر « تشرشل » ، للإبقاء على الرأسمالية ، وأخرى ، مثل حزب العمال ، قبلت ، رسمياً على الأقل ، ضرورة

التحول إلى الاشتراكية فى بريطانيا ، كانت واضحة فى طابع الإجراءات الداخلية التى تعد الحكومة القومية مسئولة عنها إبان السنتين الأوليتين من عمرها . فالمحافظون كان يرضيهم أنه لم يحدث أى تغيير جوهرى فى الملكية أو فى السيطرة على النظام الاقتصادى ؛ فالحصن المركزى للرأسمالية فى بريطانيا ظل قائماً لم تمسه ضرورة التنظيم للحرب . وأرضى العمال بواسطة سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية مثل الإلغاء الفعلى لشرط السن فى الإنتخابات وزيادة معاش التقاعد فى الشيخوخة وتعويضات العمال وزيادة أجور العمال الزراعيين وهكذا ، وجميعها وضعت ضمادات لجروح اقتصادية قديمة ولكنها لم تثر للموضوع الأكثر دقة من الحيلولة دون حدوث جروح فى المستقبل . وكل من جانبى الحل الوسط عملية ضرورة لأن أياً من الحزبين لم يكن يجرؤ على مواجهة خطر إثارة تلك المسائل التى قد تهدد الوحدة القومية ، التى يفرض الخطر ضرورتها ، بصورة جذرية لحزب العمال عليه أن يتذكر دائماً أن الطبقات المالكة فى فرنسا فضلت الهزيمة والتعاون مع « هتلر » على التسليم فى امتيازاتها ؛ والمحافظون لا يجرؤون على نسيان أنه بدون تأييد العمال لا يستطيعون إحراز النصر الذى بدونه لا يكون لامتيازاتهم مستقبل .

وإنى أدرك أن هناك قوى لا شخصية هائلة تعمل فى بريطانيا ستؤدى بالتأكيد ، مع مجىء السلام ، إلى تغييرات عميقة فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، أياً كانت إرادة الناس . فالجلاء ودعم الصناعة والمستويات الجديدة فى الضرائب وما ينطوى عليه نظام « العمل الأمامى » من دلالات والأساليب الفنية الجديدة فى الإنتاج والتوسع الضخم فى المصادر المحتملة للإنتاجية وتغيير وجه بريطانيا بما أحدثته الغارات الجوية من آثار ، كل هذه مليئة بالاحتمالات الثورية . وأنا أدرك أيضاً أن هناك تحرقا شديداً فى كل مكان لإيمان جديد يستطيع فيه الناس أن يستمروا فى وحدة سنوات الحرب ، واستعداداً للتجربة فى سبيل اكتشاف هذا الإيمان .

بيد أن هناك ثلاث صعوبات كبرى نكون أغبياء إذا قللنا من شأنها . الأولى هى الصعوبة التى يحس بها الناس دائماً عندما يطلب إليهم نبذ عادات مستقرة إلى احتمالات المجهول . فعدد أولئك الذين يؤيدون تغييرات كبرى بصفة عامة أكثر من أولئك الذين سيؤيدون أى تغيير محدد بذاته ، وحينما ترى جماعة أنها ستضار بواسطة اقتراح محدد لتغيير بذاته فإنها ستعمل كل مافى وسعها لتؤجله إلى « مابعد الحرب » ، وهى تنجح فى ذلك عادة . والتأجيل هو آفة الائتلاف،فهناك تأجيل لأى قرار حقيقى فيما يتعلق بمستقبل البنوك ، وفيما يتعلق بمستقبل السكك الحديدية والمناجم . وهناك تأجيل فيما يتعلق بالحاجة إلى مواجهة قضية الحكم الذاتى فى الهند ، وفيما يتعلق بالفقر البشع الذى يعانيه سكان المستعمرات وبمشكلة ما إذا كانت الديموقراطية تستطيع البقاء عندما يقف تعليم الغالبية الساحقة من أعضائها عند النقطة التى تبدأ فيها المعرفة ممارسة سحرها . وتستطيع الأمة أن تتحمل ما يكلفه إياها الحل الوسط عندما تكون قد انتهت إلى قرار بشأن الهدف الذى ترمى إليه . ولكنها لا تستطيع أن تتحمله عندما تكون خائفة من اختيار الهدف .

والصعوبة الكبرى الثانية هى الاتجاه المنتشر على نطاق واسع ، والذى يتصل بالصعوبة الأولى بوضوح ، نحو التفكير فى التعمير بوصفه أمراً يمكن تخطيطه بعد الحرب بدلا من تصوره باعتباره عملية تحدد طبيعتها فى الواقع الأساليب الاجتماعية والاقتصادية التى تدار الحرب بواسطتها . إذ أنه واضح بشكل تأكيد أن الهدف إذا لم يستطع الناس تحديده وهم مقدمون على تجربة كبرى ، عندما يكون الإحساس بالخطر قد جعلهم يفهمون اعتمادهم الشديد على بعضهم البعض ، فإن تحديده سيكون أصعب بكثير ، على الأقل على أسس تحظى بموافقة واسعة النطاق ، عندما يكون النصر قد جعل الحاجة إلى التضحية والتفاهم تبدو أقل إلحاحاً إلى حد كبير . فكل امتياز ، وكل ظلم ، وكل نقص فى الكفاية ، يستمر دون علاج

فى أثناء الحرب إنما تفيض له حيوية جديدة ليحمى نفسه بها عندما يجىء السلام . إن للمصالح القائمة التى قاومت ، أثناء الحرب ، الخضوع الكامل للمجهود القومى لا يُحتمل أن تكون أكثر قبولا للتكيف عندما تكون ضرورات الحرب الشديدة قد انتهت . وهناك أدلة دامغة على أن فرصاً عظيمة قد فاتت فعلا فى هذا المجال . وأعتقد أنه لاريب فى أن حكومة « تشرشل » تولت ، أثناء سقوط فرنسا ، سلطات مطلقة فوق أشخاص المواطنين وممتلكاتهم ؛ وكانت الأمة فى حالة تسمح ، بل حتى تبتهج ، بالقيام بتجربة على نطاق واسع تضع ، بتحديدها معالم التعمير ، الأسس الضرورية لخطه فى السلام . ولكن بينما استعملت السلطة فوق الأشخاص إستعمالا حاسما فى الواقع ، لم تُستغل السلطة فوق الممتلكات إستغلالا جديا . فبضعة مزارعين نُقلوا بسبب عدم كفايتهم فى استغلال أراضيهم ، وأعيد تنظيم بعض المشروعات الاقتصادية للأسباب نفسها . بيد أن وضع القوى الاقتصادية سيظل ، بصفة عامة ، عند نهاية الحرب كما كان عند بدايتها ، مع الفارق المهم من أن تركيز الصناعة ، لصالح أفضل استغلال للقوى البشرية العاملة ، سيتيح لوحدات الإنتاج الكبرى مركزا ممتازاً على الرجل الصغير . ولما كان تدخل الدولة على نطاق واسع سيكون حتمياً عند نهاية الحرب فإن ذلك يعنى تقوية مباشرة ضخمة للاتجاه العام نحو الرأسمالية الاحتكارية ، إذا لم تتخذ الاحتياطات ضد ذلك .

ومن الطبيعى جدا أن تكون الصعوبة الكبرى الثالثة التى أود أن ألفت إليها النظر ، أكثر وضوحا فى بريطانيا منها فى أمريكا . فليس هناك فى حقبة مثل الحقبة التى نعيش فيها شىء جوهرى للمحافظة على الديموقراطية أكثر من الزعامة العظيمة ، والزعامة العظيمة تعنى ، فى نهاية الأمر ، القدرة على جعل الممكن حتميا . فليس لزاما على الديموقراطية ، إذا أريد لها البقاء ، مجرد كسب الحرب فحسب ، بل عليها أيضا ، كما حاولت أن أثبت ، أن تقرر وهى تنظم النصر ما الذى تكسب الحرب من أجله . بيد أن تنظيم المجهود

الحربى فى ذاته مهمة ضخمة تستغرق الجهود بحيث أن الطاقات الرئيسية لزعمائنا مكرسة لمواجهة مشاكله . فالحرب تحظى باهتمامهم والمستقبل يحظى ببلاغة خطبهم . فعندما تعم المعركة نصف العالم ، تصبح القدرة على فصل أنفسهم عن مقتضياتها المباشرة أندر الصفات . فالمهام الحاضرة تستأثر باهتمامهم فى إلحاح بحيث يبدو إسرافا منهم أن يفكروا فيما يعتبرونه مشاكل المستقبل . إن الحقيقة التى فشلوا حتى الآن ، إما فى إدراكها أو فى أن يولوها عنايتهم ، هى أن مشاكل الغد قد صارت فعلا مشاكل اليوم ، لأن القرارات التى يتخذونها اليوم تضع الإطار الذى ستتشكل فيه مشاكل الغد . فلم يعط أى سياسى بريطانى ، مثلا ، أمته هدفا يهتدون به يقارن فى طابعه بالخطة التى رسمها الرئيس « روزفلت » للشعب الأمريكى فى رسالته إلى الكونجرس فى ٦ يناير سنة ١٩٤١ . وصحيح أنه ما من سياسى فى أية أمة تفوق على مستر « تشرشل » فى قدرته على شحذ همة شعبنا فى مواجهة الأخطار التى قد يضطر للتعرض لها . بيد أن مستر « تشرشل » لم يتجاوز الأهداف التى يتصور أنه ينبغى التحمل من أجلها ؛ إن اهتمامه كاد ينحصر فى الاحتفاظ بالأمجاد الماضية ، وليس فى تنظيم المستقبل الموعود .

لقد قلت إن مشاكل الغد هى فعلا مشاكل اليوم . وهناك جانب من جوانب عدم العمل بهذا الرأى مما يستحق تعليقا خاصا . إن هذه الحرب حرب من أجل روح شعوب العالم . فليست علينا مهمة تحطيم الهتلرية فحسب ، بل مهمة تمكين أولئك الذين غزاهم « هتلر » من استعادة احترامهم لأنفسهم بالاشتراك فى القضاء عليه . أى أننا نسعى لاستثارة تلك المقاومة فيهم لسلطته ، بحيث تأخذ شكل ثورة عندما تصبح هزيمته على الأبواب . بيد أن هذه المقاومة وتلك الثورة إنما نحاول استثارتهما لإعادة إيمان الشعوب بمبادىء الديموقراطية . ومن العسير أن نرى كيف يمكن تحقيق ذلك إلا بأن تثبت قدرة الديموقراطية على حل تلك المشاكل الاقتصادية ،

من فقر وعدم أمن وحياة العمل الشاق الذى لا ينتهى والجهل ، التى تكونت منها البيئة التى انبثقت منها الهتلرية . ونحن نعرف أن الهتلرية شر بشع لا وازع لها ، ولكن علينا أن نعمل حسابا ، لا لحقيقة أنها فكرة فرضت نفسها فحسب ، بل أيضا لأنها فكرة يقف ضحاياها فى مواجهتها عاجزين إلا إذا منحناهم الأمل فى مستقبل يجدون فيه الشجاعة للمقاومة الآن . إن ما يجب علينا أن نحول دون حدوثه هو ألا يقعوا فريسه لذلك القبول المستضعف لعبوديتهم الذى يسيطر حاليا على الشعبين الألمانى والإيطالى .

وينبغى علينا أن نتذكر أن كل شر يشوه وجه حياتنا القومية ، وكل ظلم يمكن استغلاله فى نظامنا ، وكل مشكلة نفشل فى معالجتها ، سلاح فى يد الهتلرية . فنحن نهيب بالشعوب المهزومة أن تثور ؛ بيد أن هناك خطرا من أن تبدو دعوتنا نداء بتغيير سيد بسيد . فهى تسمع بلا انقطاع من دعاة النازية نواحى القصور فى ديموقراطيتنا ؛ وعلينا أن نوضح أمامها كيف نتغلب على هذا القصور . والسبيل إلى توضيح ذلك هو أن نشرع الآن فى مهمة التغلب هذه . إن النقص فى كل حربنا السياسية هى أنها تتكون من وعود بليغة ، ولكنها مبهمة ، عن المستقبل ؛ بدلا من أن تتناول أعمالا ملموسة تتحقق فى الحاضر . إن الوعد بالمحافظة على بريطانيا « التقليدية » ، حتى مع بعض « الإجراءات العملية للتعمير » غير المحددة ، ليس رداً فعالا على فكرة النازية . فنحن نستثير المقاومة التى تتحول إلى ثورة ، ونحافظ على احترام الذات الذى يصير ديموقراطية ، عن طريق القدوة لا عن طريق النصح ، وعن طريق الإجراءات الكبرى لا عن طريق العبارات المنمقة .

لقد أكدت قبل ذلك مشابهة الجو العقلى فى عصرنا لعصر الإصلاح الدينى ، ويهيىء لنا الشبه مثلا جديراً بأن نقف عنده قليلا . إن إحدى السمات البارزة فى ذلك العصر هى شجاعة أولئك الذين تحملوا التعذيب والموت فى سبيل معتقداتهم ، وجلدهم على التحمل . وسر شجاعتهم إيمانهم

بخلاص معين . ومشكلتنا هى توفير إيمان مماثل لجيلنا . وواضح أننا لم نوفره حتى الآن . ولن يتأتى هذا الإيمان ؛ كما يفكر البعض ، من معجزة استعادة الإيمان بما فوق الطبيعة . إن الظروف التى تمسك فيها الكاثوليك والبروتستانت على السواء ، رغم كل ما تعرضوا له ، بإيمانهم بمثلهم العليا قد اختفت إلى حد كبير ؛ لأن الوعود التى تهم فى وقتنا ليست الوعود بالثواب فى الحياة الأخرى ، ولكن بالجزاء الذى يتحقق فى هذه الحياة . وليس هناك ، بالنسبة للجماهير ، وعد بمثل هذا الجزاء ، سوى الاستثناء المحتمل للاتحاد السوفييتى ؛ وإلى أن يصبح هذا الوعد حقيقة واقعة ملموسة لا يُحتمل أن يوجد ذلك الإيمان الذى نطلبه . وقد سبق أن تحدثت فى فصل سابق ، عندما قارنت العادات السيكولوجية لدى المتطهرين بتلك التى لدى البلشفيك ، عما يمكن أن يكون لهذا الإيمان من وقع ومايضفيه على المجهود من حيوية . وطبيعى أنه اتجاه له مخاطره ، التى لا تقل عن ميزاته ، بيد أنه الجو الضرورى الذى يمكن أن تتحقق فيه الأشياء العظيمه .

ووجهه نظرى هى أن هذا الإيمان ليس فى متناول الجماهير فى ظل الظروف الحاضرة للديموقراطيه فى كل من بريطانيا وأمريكا . ولا جدال مطلقا فى أن هناك قدرا متوفرا من الشجاعه والعزم والتصميم لم يوجد فى أى عصر سابق ما يفوقه . بيد أن الظروف التى تعمل فيها هذه الخلال ظروف سلبيه وليست إيجابيه . ولا يستطيع أى شخص يتصل اتصالا عميقاً ووثيقاً بالجماهير فى هذه البلاد ألا يقتنع بأن هذه هى الحالة . فالتصميم العميق على النصر مصحوب بقلق لا يقل عمقا فيما يتعلق بشكل الأوضاع فى المستقبل . فالناس ما برحت تتذكر بوضوح وعود سنه ١٤ — ١٩١٨ وآمالها ، وخيبه الأمل فى فترة ما بين الحربين . وهناك رغبه شديدة الانفعال فى الأمن الاقتصادى ، وهى رغبة لا تنقطع المطالبة بها ويقدم رجال السياسة الدليل على أنها مما يمكن تحقيقه . ويقابل الناس الحديث عن « العالم

الجديد بعد الحرب » ، بشك وليس باقتناع . وهناك خوف لا يقر له قرار من أن أيا من الأحزاب السياسية لن يكون كفأ للمهمة التى أمامه . وحتى أولئك الذين يعدون أكثر الناس اقتناعاً بأن الأمة تستطيع أن تكسب الحرب بزعامة مستر « تشرشل » لا يقدمون أى دليل على أنها ستكسب السلام . إنها أمة تطيل التفكير فى صمت فى مشاكلها وتراقب زعماءها ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، وتتحرق شوقا إلى الاطمئنان الذى تحس أنها لم تنله بعد . وهى متيقظة تماماً لطبيعة المشاكل التى ستواجهها ولكنها فى حيرة قاسية من شكها فى أن زعماءها لديهم من الجرأة فى الخيال ما يمكنهم من مواجهتها .

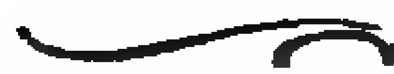
بيد أنى على ثقة من أنها أمة واثقة من أمرين . أنها استعادت احترام الذات ، الذى فقدته فى فترة « التهدئة » ، بواسطة إدراكها لما تحملته . ولأنها استعادت احترامها لذاتها أصبحت فى حالة مزاجية ترحب بالقتال من من أجل حريتها . وهى تضع هذه الحرية على أسس من المساواة ، وستفرض الاهتمام بهذه الأسس . إن عامة الناس لن يحجموا عن أى شىء يتطلبه النصر ، ولكن أى شخص رآهم وتحدث معهم ، فى المساء فى مخابىء الغارات الجوية ، وفى الساعات التى يقترب فيها الظلام عندما تبدأ الرحلة الطويلة إلى حيث يأملون السلامة فى الريف ، أو على المقاعد الخشبية فى المصانع عندما يتناقشون فى حرية فى عادات سادتهم ، إن أى شخص رآهم وتحدث إليهم يستطيع أن يكون على ثقة تماماً من أن الحرية التى يقال لهم أنهم إنما يقاتلون من أجلها ، حرية سيقاتلون من أجلها فى المستقبل . فالجنود والبحارة ، ورجال الطيران ورجال البحرية التجارية ، وعمال الأحواض والمهندسون ، وبناء السفن والمعدنون ، جميعهم يعرفون أنهم أنقذوا بريطانيا ، ويشكون ، بصورة غير كافية الوضوح ، فى أنهم أنقذوا المدينة . وسيطالبون بمكافأتهم . فلن يعودوا إلى بريطانيا التى تعمها البطالة بالجملة وتنتشر فيها المناطق المنكوبة ، من « كوفنترى » إلى « بليموث »

ومن « لندن » إلى « ميريسايد » والتى يعاد بناؤها لمصلحة جيوب أصحاب أراضى البناء والمقاولين المضاربين . وسيقاتلون فى سبيل حقهم فى حمايتهم من هذه الأشياء ، ومن أية قوة يجندها الامتياز ضدهم . ولا أظن أنهم واثقون من أنهم سينتصرون . ولـكنى على ثقة فقط من أنهم لن يحرموا من الأمن والأمل دون نضال . إذا كانت هذه ، كما يقولون ، حرب الناس فلابد إذن أن تنتهى بسلم الناس .

وهذه هى المشكلة التى يضعونها أمام حكامهم ، وهذه أيضاً هى المشكلة التى لابد لزعمائهم من أن يستقروا بشأنها على رأى . ولا أعتقد أن هناك ما يبرر القول بأن حكامهم سيرضون آمالهم . وإنه لصحيح بلا ريب أن زعماءهم سيبذلون جهداً حقيقياً ، بل وكريماً ، لإرضائهم ، ولـكن على أسس تفكيرهم هم . والقضية هى هل أسس تفكير حكامهم قريبة بقدر كاف من أسس تفكيرهم بحيث يصبح فى الإمكان حدوث ثورة بالرضا . إنها قضية يحس بها الناس فى غموض ، بوصفها قضية أساسية فى جميع أنحاء العالم. وهى فى الحقيقة إذا نظرنا إليها جذريا ، القضية التى تدور من أجلها الحرب ؛ لأن الغرض الحقيقى « لهتلر » هو تحويل العالم إلى مشروع استغلالى ضخم يدار لصالح الشعب الألمانى فى مقابل احتفاظه بسلطته المطلقة . وقد كانت هى القضية أيضاً التى تلاقت حولها الخلافات الأساسية بين الرئيس «روزفلت» ورجال الأعمال فى أمريكا . وهى ببساطة تامة قضية ما إذا كانت ، ولنستعمل هنا الألفاظ التى يفضل « ماتيو آرنولد » استعمالها ، الطبقة المتميزة فى ديموقراطية ما ستختار ، بلا إرغام ، للمساواة وتنبذ الجشع . فإذا اختارت ذلك ستصير علاقات الإنتاج مرة أخرى متلائمة مع قوى الإنتاج ، وتستطيع الديموقراطية أن تحول الرأسمالية ومن ثم تتغلب على المتناقضات التى تهددها فى الوقت الحاضر بالدمار ؛ وإذا اختارت هذا السبيل فإن الديموقراطية تكون قد جعلت من أخطر لحظاتها أكثر لحظاتها فرصا وأملا . والاختيار ،

إذا حللناه جديا ، اختيار واضح جداً . إن الثورة بالرضا تسمح بتأكيد المبادىء الديموقراطية فى منطقة أوسع وبصورة أقوى . والثورة بالعنف لابد ، حتى إذا نجحت ، أن تؤدى إلى إيقاف إجراءات الديموقراطية . ونحن نعلم من تجربة سنة ١٦٨٩ وسنة ١٩١٧ أنها تنتهى ، حتى إذا نجحت ، بعصر حديدى . وإذا فشلت تأخذ الناس ، كما يحاول « هتلر » أن يأخذهم ، إلى غاية بشعة يضحى فيها بكرامة الإنسان من أجل شهوة القوة الفجة .

إنى أقول إن هذا هو ما نقرره الآن . ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الوقت الذى لدينا لنتخذ قرارنا قصير . فاحتمال الثورة بالرضا لن يدوم إلا طالما جعلت مأساة الحرب للمصلحة المشتركة أقوى من أية مصلحة خاصة ؛ وهى لن تستطيع الوقوف فى وجه النزعة الطبيعية ، التى سيجلبها السلام ، لاستعادة رتابتنا التى افتقدناها ؛ فمع السلام سيتقدم الناس بمطالبهم بوحشية يزيدها التوقع ، من ناحية ، والحقوق المكتسبة ، من ناحية أخرى ، حدة . وستكون اختلافاتهم أقل قدرة على الوصول إلى حل وسط لأن الإحساس بالخيبة سيكون أكثر عمقاً بكثير . إن ما أمامنا من وقت لنتخذ قرارنا قصير . والأشياء التى تتعلق بقرارنا ستحدد فعلا طابع المدنية فى الحقبة القادمة . ومن النادر أن كان هناك عصر بذل فيه ذلك العدد الكبير من الناس ذلك القدر الكبير من المجهود حتى يتهيأ للحرية ميلاد جديد . ونحن لا نعرف حتى الآن ما سيلقاه كرمهم من استجابة — ولكن لنا ، على الأقل ، أن نأمل ، لأن القرار لم يتخذ بعد .



الفصل الخامس

الظروف الداخلية للديموقراطية

إن البلبلة التى تتسم بها أية حقبة ثورية تجعل كل بساطة فى التفكير السياسى ترفاً خطراً . فمن السهل تحديد الأهداف ، ولكن أصعب من ذلك بكثير الاتفاق على وسائل تحقيقها ومن السهل أن تقول إن هذه حرب من أجل الديموقراطية والحرية ، ولكن أصعب من ذلك بكثير أن تترجم الديموقراطية والحرية إلى الحياة الفردية للرجال والنساء . ومن السهل القول بأننا نقاتل ضد فكرة الشمولية ، ولكن أصعب من ذلك الاعتراف بأننا لكى ننجح فى قتالنا ضدها نتعرض لخطر شديد بأن نصبح مثل عدونا . وعندما تقاتل الأمم المتحدة من أجل حياتها لا تكون الدقة الأخلاقية إحدى الاعتبارات الأولى لديها . ونحن نصر على أن العالم لا يمكن أن يبقى نصفه عبداً ونصفه حراً ، ولكننا نستطيع أن نقنع أنفسنا بالحاجة إلى « تهدئة » جنرال « فرانكو » الذى حول أسبانيا إلى سجن واحد ضخم . ونلاطف « سالازار » الشمولى فى البرتغال . ونحن نندد بعداء « هتلر » البشع للسامية ، ولكننا نرعى حكومة بولونية مؤقتة تستعمل الأرصدة التى تضعها تحت تصرفها لترويج ، بصورة غير مباشرة ، عداء للسامية لا يكاد يقل بشاعة . ونحن نتحدث فى عبارات سامية عن حق الشعب فى أن يحكم نفسه ، ولكننا نلقى اثنى عشر ألف هندى فى السجون لأنهم آمنوا بهذا الحق . ونحن نندد بالقحة العنصرية لألمانيا النازية ، ولكننا نقصر المراكز الرئيسية فى الخدمة المدنية فى المستعمرات على «أشخاص من سلالة أوروبية» .

واكتشاف طريقنا خلال ذلك التيه للعقد من المتناقضات الذى نجد أنفسنا فيه يجعل من المستحيل قبول أية صيغة بسيطة بوصفها السبيل الأكيد إلى السلام والوفرة التى يمكن أن تبنى فوقه . فقسم أكبر مما ينبغى من المستقبل كتاب مغلق لا نستطيع أن نفتحه . والمصـــالح القومية والاقتصادية والعنصرية التى يجب علينا أن نجد لها مستوى مشتركا من الرفاهة ، وهى قائمة فى مستويات مختلفة من القوة والنمو ، أكثر من أن تجعل طريقنا إلى أهدافنا مباشراً واضحاً . وستخلف هذه الحرب ميراثاً من الحقد يحس به الناس أكبر من أن يسمح فى يسر بالتعاون الضرورى . وكل مانستطيع أن نفعله ، فيما يتعلق بتقدير الاحتمالات التى تواجهنا ، هو أن تتبع تلك الشعاعات القليلة من الضوء التى يبدو أنها تومىء إلينا فى الظلام ، وأن نتذكر فوق كل شىء أنه لا أمل فى محاوله أية سيطرة واعية على مصيرنا إلا إذا سلطنا التجريب والجرأة على الأهداف التى نسعى نحوها . فالصفة الوحيدة التى ستؤكد اخفاقنا هى عدم الشجاعة .

ومع ذلك ، رغم أن جهلنا واسع النطاق ، فإن هناك أشياء بذاتها فى موقفنا واضحة . إن الحربين العالميتين تحددان نهاية الحقبة التى بدأت بالإصلاح الدينى . وهما تحملاننا ، أيا كانت رغباتنا ، إلى يقين المجتمع المخطط . فإما أن نجد وسائل أثناء نمو هذا المجتمع ، لإعادة تحديد نظام مشترك من القيم المقبولة ، وإجراء مشترك لتعميمها ، أو لنا أن نكون على ثقة من أن التعارض بين مصالح الدول سيؤدى حتما ، فى هذا العالم الذى يعتمد بعضه على البعض ، إلى اندلاع حرب جديدة . بيد أن هذا يعنى أن انتقالنا إلى المجتمع المخطط ينطوى على اتفاق حول أغراض التخطيط . ولا توجد ذرة من العقل فى افتراض أن مجتمعاً مخططاً يعنى ، بوصفه هذا ، زيادة فى رفاهة عامة الناس إلا إذا وُجه التخطيط عمداً نحو تحقيق هذا الهدف . والواقع أن تجارب المجتمعات المخططة التى رأيناها حتى الآن قد أدت ، بمقارنتها

ببريطانيا وأمريكا ، إلى انخفاض فى الرفاهة لا إلى زيادتها . فقد بنيت على قبول ثلاثة مبادىء عامة واضحة البشاعة . فقد اعتمدت على البوليس السرى على نطاق واسع للسيطرة على التعبير العلنى عن أية تجربة خاصة فيها نقد للمخططين . وحالت دون قيام الجماهير باختيار أولئك الذين يسيطرون على قوة الدولة اختياراً حراً . وحتى يحتفظ المخططون بالسيطرة على سلطتها اضطروا ، بواسطة منطق مخيف ، إلى اعتبار كل معارضة جدية خيانة . ومن هنا كان اغتيال « موسولينى » « لماتيوتى » ، والتطهير الذى قام به « هتلر » فى ٣٠ يونية سنة ١٩٣٤ ، والسلسلة البشعة من محاكمات الخيانة فى الاتحاد السوفيتى .

فمن السهولة بمكان أن يقام المجتمع المخطط على التضحية بحرية الفرد من أجل تلك القوة الجماعية للدولة التى يديرها حكام المجتمع . ونحن أنفسنا مضطرون للتخطيط فى قتالنا للشمولية ، ومن ثم نتعرض فى هزيمتنا لها ، لخطر أن نحاكى عاداتها فى حياتنا . لأننا نعلم أن ثمن هزيمتها هو أننا لن نستطيع الاحتفاظ بمدنية الماضى التقليدية . فالحرب قد أدت إلى ثورة اقتصادية تتجه بكل ثقلها نحو تنمية صناعة عملاقة على حساب للمنتج الصغير ، ولا يمكن الرجوع فى هذا النمو . وقد أدت إلى قدر من تدخل الدولة غيَّر نمط العادات الإجتماعية وعادات الحكم بأكمله . ومن ثم إذا أردنا أن نخطط مدنيتنا من أجل الديموقراطية فعلينا أن نسلم إبتداء بأنه لا يمكن العودة إلى النمط الأساسى لسنوات ما بين الحربين . لأن هذا النمط كان ينطوى على التوتر والضغط اللذين جعلا وجود « هتلر » « وموسولينى » ممكنا وحملا بريطانيا وأمريكا إلى حافة هاوية الدمار الاقتصادى فى الأزمة الكبرى . كما أن سنوات ما بين الحربين قد أثبتت بوضوح أن الديموقراطية لا بقاء لها مع وجود أشياء مثل البطالة على نطاق واسع وللمناطق المنكوبة . ويتطلع المواطن إلى قوة الدولة لعلاج عواقبها . وإذا فشل أولئك الذين يبنون

سلطتها فى تحقيق ما يريده الشعب فسيستمع إلى أى صوت يتعهد باستعمالها فى مساعدته . وقد يعطى التعهد، كما فعل « موسولينى » « وهتلر » ، دون أى تفكير جدى فى تنفيذه . ولكن سواء أعطى بإخلاص أو بغير إخلاص، فإنه سيُنتزع ، وانتزاعه يعنى تدخل الدولة ، وتدخل الدولة يعنى التخطيط . فعند نقطة ما يفرض موقفنا التاريخى حتمية التخطيط . والديموقراطية والحرية هما ما نسعى للتخطيط من أجله ، لأن التخطيط الذى لا يهدف إليهما لا بد أن يثير الحرب حتى يقدم عن طريق الغزو الثمار التى لم يستطع جمعها عن طريق التقدم السلمى . فما الذى نعنيه إذن عندما نقول إننا نحاول التخطيط من أجل الديموقراطية والحرية ؟

إن المجتمع الديموقراطى هو العلاقات الروحية المتبادلة بين أعضائه بقدر ما هو الصور التى يحكم بواسطتها . وهو يتطلب أن تكون المسئولية الفعالة للحكام تجاه المواطنين مما يمكن دعمه باستمرار دون الالتجاء إلى العنف وهو يتطلب أيضاً أن يتم إختيار هؤلاء الحكام بواسطة مواطنين لا يتعرضون للتمييز على أساس من الدين أو العنصر أو الجنس أو الثروة أو اللون . ويكون أساس سير العمل فيه نظام من حق التصويت العام الذى يجعل فى الإمكان اختيار الحكام سلمياً ودورياً .

ولكن يجب أن نكون على بينة من أن هذا الإجراء لا يمكن فصله عن شروط معينة هى وحدها التى تضفى معنى على فكرة المسئولية . إن المجتمع الديموقراطى يعيش بالمحافظة على حكم القانون الذى لا يسمو عليه مواطن . ومن ثم فهو يعتمد على قدرته فى المحافظة باستمرار على إحترام القوانين التى يسعى إلى فرضها بواسطة حكومته . واحترام القوانين يتولد ، فى المدى الطويل ، من أنها نتاج الرضا وليست نتاج الإرغام ، فإن مجتمعاً يكون فيه البوليس السرى ومعسكرات الاعتقال هما الأدوات الرئيسية للطاعة لن يحتفظ طويلا بوحدة الهدف بين أعضائه . وعادة احترام القانون

تتولد ، فى المدى الطويل أيضاً من إحساس المواطن بأن المجتمع ، بوصفه مشروعاً قائماً ، يتيح له ولأمثاله القدرة على تحقيق ما يتوقعه مما يعده مشروعا وأن هذه القدرة يحفظها القانون الذى يطلب إليه إحترامه . وإذا لم يتوفر هذا الإحساس لمدة ما لدى أية أقلية كبيرة أو قوية فمن المؤكد أن الأساليب الديموقراطية ستنهار .

وهذا هو السبب فى أن الديموقراطية تعتمد ، كما حاولت أن أبين فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، على سيطرة العقل على أفكار الناس ، وهو السبب أيضاً فى أن الخوف والإحساس بعدم الأمن يقضيان على هذه السيطرة . كما أن هذا هو السبب كذلك فى أنه لا يحتمل بقاء أى نظام ديموقراطى إلا طالما أحس الناس بأن أهدافهم الكبرى فى الحياة مشتركة ، وأن القيم التى يسعون إلى تحقيقها واحدة . ويغلب أن يحسوا بذلك كلما شاركوا فى رخاء يتسع فى ظل أنظمة جعلها التقادم التقليدى عزيزة عليهم ؛ إذ كلما نسيت خلافاتهم أمام خطر كبير مشترك ، كما هو الحال معنا اليوم ، يستطيعون الاتحاد لدفعه بكل ما لديهم من طاقة . ومن ثم فإن وجهة نظرى تعتمد على فكرة أنه ، مع هزيمة « هتلر » ، ستتعرض الديموقراطية للخطر فى كل مكان إلا إذا كانت تعبر عن نظام إقتصادى قادر على أن يقدم للعالم رخاء يتسع . وقد ذهبت إلى أنه لم يعد فى الإمكان توفير هذا الرخاء داخل إطار علاقات الإنتاج التى تفرضها الرأسمالية . ومن ثم فإن علينا أن نسمو على هذه العلاقات إذا شئنا الاحتفاظ بالديموقراطية . والتخطيط يعنى أساسا بطبيعة الحال ، قلقلة للعلاقات الاقتصادية القائمة ؛ ولا يحتاج الأمر لتأكيد صعوبة هذه القلقلة ، بل وخطرها ، فالثورة فى روسيا والثورة المضادة فى إيطاليا وألمانيا ، كانت هى ثمن القلقلة فى جيلنا الحالى . ومن ثم فإن حكامنا حاولوا حتى تحت الضغط الخطير للحرب الشاملة ، أن يخططوا بحيث لا تتأثر المصالح القوية بما عانته من قلقلة ، فما هو مدى ما تركه المثل الذى ضربه

أولئك الفرنسيون الذين فضلوا التسليم على القلقلة من أثر فى الحكومة البريطانية ، شعوريا ولا شعوريا ، هذا شيء لن نعرفه قط . إن الولايات المتحدة أقل تعودا منا على إخفاء علاقاتها الحكومية عن الرأى العام بطريقة مهذبة . وهناك ، على الأقل ، نحن نعرف فعلا إلى حد كبير أن الرئيس « روزفلت » اضطر إلى تحديد إمكانيات الإنتاج المخطط بشكل خطير فى كل مرحلة من مراحل برنامج التسلح الأمريكى تقريباً ، بدافع الخوف من أن تؤدى قلقلة علاقات الإنتاج القائمة إلى تعريض ذلك التعاون الذى يحتاجه من جانب للمصالح الكبرى للخطر ، وكان الباعث على إدخال بعض زعماء هذه المصالح ، على الأقل ، فى « مصلحة الإدارة الإنتاجية » هو تصميمهم على وضع حدود للقلقلة بقدر رغبتهم فى الإسراع بالإنتاج على الأقل . فمثالياً ينبغى علينا أن نخطط لتوجيه أكبر قدر ممكن من مواردنا من أجل النصر دون اعتبار لتأثير التخطيط على المصالح القائمة . ولكننا فى الواقع كنا نعلم أن مثل هذا التخطيط كان سيتحطم أمام مقاومة سيكلوجية لا قبل له بها .

وأنا لا أقول مطلقا أن هذه المقاومة كانت غير وطنية . إنها نتاج نظام يجعل الجو الذهنى السائد فيه أى نوع آخر من التفكير مستحيلا . إنها جزء من الثمن الذى يجب أن ندفعه من أجل مجتمع لا يتسم بالمساواة يُوجه فيه الإنتاج طبقاً لدافع الربح . فإن نطاقا من العادات وراءه القوة الدافعة لحوالى ثلاثمائة عام من المشروعات الناجحة لا ينبذ أسس تفكيره ، حتى فى حالة الخطر ، فى ومضة فجائية من الوحى كما يفعل الرجل الذى تلوح له رؤيا جديدة فى مجال الإيمان الدينى . إن العادات تموت بصعوبة ، وهى لا تتأثر بسهولة بمنطق لا يبدأ من فروضها الأساسية . ونحن نستطيع أن نرى ذلك إذا قارنا بين السهولة النسبية التى كيف الفقراء بها أنفسهم لمقتضيات الجلاء بالصعوبة فى التكيف التى واجهها الأغنياء . فضيق المسكن والمشاركة فى الأعباء ،

مع انعدام الخصوصية ، كانت جزءاً من جو تجربتهم المألوفة ، واستقبال المهاجرين لم يكن سوى مجرد تغيير كمى فى حياتهم . ولكن كان بالنسبة للأغنياء غزوا لعاداتهم بواسطة أشخاص يختلف « سلوكهم » عن سلوكهم ، ولا يقل ما بذلوه من مجهود يتطلبه قبل هذا الوضع ، حتى بصورة مؤقتة ، إلا عن المهارة التى بذلوها فى اكتشاف طرق للتهرب من مسئولياتهم .

وقد كانت المشكلة الرئيسية فى الحرب بالنسبة للديموقراطية البريطانية هى التعبئة الكاملة لمصادرها وتكييف عاداتها بصورة مناسبة لهدف كان تحقيقه يعنى تغييرات شاملة فى الفروض التى كانت تقوم عليها حياة ما قبل الحرب . وكان لابد أن يتم ذلك فى معظمه بالرضا ، فإتمامه بالإرغام كان يدمر تلك الوحدة فى الإرادة القومية التى يتوقف عليها النصر . وكان هذا يعنى أن قسما كبيراً من التخطيط الذى شرعنا فيه كان حلا وسطا غير مناسب . وكان يعنى أيضاً أننا لا نستطيع أن نتجاوز الحدود التى ينطوى عليها الحل الوسط إلا بقدر ما كان الرجال والنساء يحسونه من شدة الخطر . فواضح مثلا أن الأسابيع القاسية التى أعقبت « دنكرك » استثارت مجهوداً أكبر وهيأت إمكانيات أوسع للتجديد من الأسابيع التى بدا فيها أن تركيز المجهود الألمانى كله ضد الاتحاد السوفيتى ، فى سنة ١٩٤١ ، قد أبعد احتمال الهجوم الفورى . فالسهولة التى عاد بها الناس ، فى الفترة الأخيرة ، إلى كثير من عاداتهم المألوفة تعطينا فكرة عن مقدار الصعوبات التى سيواجهها المجتمع المخطط عندما يؤدى عدم وجود الإرغام الشديد الناجم عن الحرب إلى التدخل فى العلاقات الاقتصادية دون أن يكون هناك الدافع السيكلوجى الذى يبعث الناس على الاقتناع بأن هذا التدخل ضرورى وله ما يبرره .

فإذا أردنا التخطيط من أجل مجتمع قمين بتحقيق رخاء يتوسع ، فمن الواضح أننا يجب أن نتوغل وراء أسس الملكية . وإذا لم نغير ، مع إعادة تنظيم العلاقة الإنتاجية ، دوافع مجتمعنا فإن قدرتها على تحقيق

هذا الرخاء ستواجه مصالح قائمة تجعلها عاجزة تماما . لأن هذه القدرة ليست وظيفة من وظائف حسن نية مجرد يعمل فى الفراغ ؛ إنها وظيفة نية حسنة ملموسة لديها إمكانية التحقق داخل إطار المجتمع الذى تعمل فيه . لأننا يجب أن نتذكر أن التخطيط ، بوصفه هذا ، عملية محايدة ؛ ويتوقف كونه ديموقراطيا أو لاديموقراطيا على الهدف الذى يبث فيه . فالتخطيط فى ألمانيا وإيطاليا أخضع لخدمة القلة المتميزة ، أما التخطيط فى الاتحاد السوفيتى فقد كرس لخدمة الجماهير . وفيما يتعلق بنا ، كان الغرض من مثل هذا التخطيط الذى حاولناه هو النصر فى الميدان ؛ أما الهدف من النصر فلم يدخل فى حساب رجل السياسة ، إلا فى قالب مفهوم مجرد بحت . فقد كان المجهود كله ارتجالا واسع النطاق اتفق المشتركون فيه ، بما يكاد يكون مؤامرة صامتة ، على ألا يثيروا مسائل متعلقة بالمبادىء قد تخلق مصاعب أمام كل منهم فى مواجهة دائرته الانتخابية . إن إعلان حرب شاملة هو ، برضاء الجميع ، حدث ثورى ؛ ولكن الهدف من الثورة هو ، باتفاق بين الزعماء السياسيين جميعاً تقريباً ، أمر يؤجل التفكير فيه حتى يتم النصر .

ومن النقط الرئيسية فى الرأى الذى أسوقه فى هذا الكتاب ، أننا لا نستطيع أن نؤجل قضية الغرض من المجتمع المخطط دون أن نعرض وجود الديموقراطية للخطر عندما تنتهى الحرب . والسبب فى ذلك بسيط . أن جو الحرب يسمح ، بل أنه يرغم على القيام ، بالتجديدات والتجارب التى لا يمكن القيام بها بعد عودة السلام . إن غزو رتابتنا التى ألفناها فى الحياة يعودنا على ما يسميه « وليم جيمس » عادة تحطيم العادات ، وهى عادة حيوية . فنحن نكيف أنفسنا لمطالب عالم جديد ونحن نستجيب لمطالب كنا نقابلها فيما مضى بأذن صماء . ونجد أنفسنا نثار إلى بذل جهود ، بل وتضحيات ، لم نكن نعرف أننا نستطيعها . ويبنى الخطر المشترك أساساً لزمالة جديدة

يتوقف مستقبلها تماما على ما إذا كانت أسسها دائمة أم مؤقتة . فإذا كانت مؤقتة فإن نهاية الحرب ستشهد عودة جميع خلافاتنا السابقة وقد ازدادت حدة عشر مرات بسبب المشاكل الخطيرة التي سيكون علينا أن نواجهها . وإذا كانت دائمة فسيكون هناك على الأقل إحتمال أننا سنستطيع أن نجد طريقاً سلميا إلى الهدف الذي نسعى إليه . إن ما نحتاجه فوق كل شيء هو الوقت لنكتشف الوسيلة التي تجعل في وسعنا أن نحتفظ ، في العالم الجديد الذي نكون قد دخلناه عند توقف العمليات الحربية ، بالأهداف الكبرى في الحياة مشتركة . فسيكون تهديد الخطر الخارجي قد زال ، ومعه النزعة الكبرى نحو التكييف والتضحية . وفي هذه المرحلة ، إذا لم يكن قد تم وضع أسس عالم جديد يستطيع الناس فيه أن يجدوا حقهم في الأمل فإن هوة الخلافات بين تفكيرهم ستكون من الإتساع بحيث لا تسمح بتسوية إختلافاتهم سلمياً فسيكون الإختلاف بين افتراضاتهم من الاتساع بحيث لا يمكن تقريبها بواسطة المناقشة ، بالأخذ والعطاء الذي يقوم عليه الحل الوسط العقلي . وإذا صار ذلك هو الموقف ، فمن الواضح أن المحافظة على الديموقراطية تغدو غير ممكنة .

— ٢ —

ولا يتطلب الأمر سوى أن نفكر في النطاق الذي لابد أن تأخذه مشاكلنا بعد الحرب لندرك أن هذه ليست صورة مشوهة أو مبالغا فيها . فتحويل اقتصادنا من اقتصاد أساسه الحرب إلى اقتصاد أساسه السلم، وتسريح القوات المسلحة ، وإعادة بناء المناطق الشاسعة التي دمرتها القنابل ، وعودة المهاجرين الذين لاعداد لهم إلى وضع منظم ومتسق بعض الشيء ، وإقرار الأولويات في التعمير المادي التي ستطلبها طبيعة إعادة البناء ، والإتفاق حول وضع الزراعة المستقبل في اقتصادنا القومي ، واستئناف خدمات مثل التعليم ومستوى هذا الاستئناف ، ليست جميعها إلا مجرد تعداد لبنود في نطاق مشاكلنا يشير إلى مدى اتساعها ولكنه لا يدل على حدتها . وعلينا أن نواجه

هذه المشاكل ونحن نعلم أننا قد ابتعنا وحدتنا القومية أثناء الحرب بقبولنا تلك الحريات الأربع ، التى تحدث عنها الرئيس « روزفلت » فى تلك البلاغة ، أساسا مشتركا بين جميع الطبقات . فهى تعنى أننا مقيدون ، على الصعيد الاقتصادى ، بثلاثة مبادىء . فعلينا أن نحول دون رجوع البطالة على نطاق واسع . وعلينا أن نحول دون عودة المناطق المنكوبة . وعلينا أن نحول دون أن تصير إعادة بناء بريطانيا فرصة يستغلها صاحب أرض البناء والمقاول المضارب .

وقد أثبتنا خلال سنوات الحرب أن هدفا إجتماعياً له مركز الصدارة يستطيع ، على أساس من التخطيط ، أن يمنع هذه الأشياء . فنحن بلا ريب قد أخضعنا دافع الربح ، فى حدود ، لما يتطلبه إنتصار هذا الهدف . وقد كان الاتفاق عاماً على أن هذا الاخضاع ضرورى إذا أريد إحراز النصر ، والأمر الوحيد الذى كان محل جدل حقيقى منذ سنة ١٩٣٩ هو ما إذا كان مدى الإخضاع كافيا لتحقيق الغاية المستهدفة . كما أن التخطيط من أجل النصر فى الحرب خلق بصورة لا مهرب منها آمالا لدى الجماهير فى إمكانيات التخطيط من أجل زيادة الرخاء المادى عند مجىء السلم . بيد أنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن كل خطوة جدية إتخذناها حتى الآن تتسم بطابع مؤقت . فلو أن الحرب إنتهت غداً لما كان هناك أى تغيير دائم فى علاقات الإنتاج ، ونكون قد فقدنا الحافز الحاسم للتجديد . وسيحدث ، كما حدث تماماً فى سنة ١٩١٨ ، أن يزول فجأة الضغط على العادات والتقاليد القديمة . وستعود الدوافع القديمة سيرتها الأولى بصورة لا يشعر بها أحد ، وستصير قدرة العقل على السيطرة محدودة بضرورة أنه يعمل داخل حدود تهيئها هذه الدوافع . وبالتجربة ، يعنى هذا رخاء مفاجئاً ذا طابع مؤقت بعد الحرب، ثم فترة قاسية تتعود فيها على تناوب الرخاء والكساد مما يؤدى إلى أزمة سياسية لم تعد تتفق مع الأنظمة الديموقراطية .

ولا أقول لحظة واحدة أن هناك من يرغب فى العودة إلى ظروف فترة ما بين الحربين . فليس هناك من يريد البطالة على نطاق واسع ، وليس هناك من يريد مناطق منكوبة ، وليس هناك من يريد أن يرى استغلالا فى عملية إعادة بناء بريطانيا . بيد أننا إذا لم ندخل تغييرات جذرية الآن على الطابع الأساسى لنظامنا الاقتصادى فإن هذه الأشياء جميعاً ستقع بصورة حتمية أيا كانت رغباتنا ؛ لأنها جميعاً متأصلة ، إذا لم يكن هناك توجيه تخطيطى ، فى النظام الإقتصادى . ونستطيع أن نبدأ هذه التغييرات الآن لأن الجو مهيأ لاستقبالها . وهناك شك كبير فى أننا سنستطيع إدخالها عندما لا يكون هذا الجو موجوداً . بل أنه أكثر من مجرد شك لأن المجهود الذى تتطلبه الحرب سيؤدى إلى إحساس الكثيرين ، وخاصة أولئك الذين وافقوا على التخلى مؤقتاً عن الامتياز ، بالإرهاق ويثير فيهم شوقا جارفاً إلى الأساليب القديمة مما يصعب مقاومته . وستتذكر كل طبقة فى المجتمع تضحياتها هى ، وسيكون من العسير عليها أن تتذكر بنفس الدرجة تضحيات الطبقة الأخرى ؛ فإن موقفنا من الجندى والبحار والطيار ، الذين يكسبون الحرب من أجلنا اليوم ، سيكون مختلفاً تماماً عنه تجاههم بوصفهم رجالا متعطلين يقوم المجتمع بأودهم دون مقابل من جانبهم فى جهوده الإنتاجية . ويجب ألا ننسى أننا جميعاً سنكون على علم بأن الفقر وعدم الإحساس بالأمن سببهما فشل من جانبنا ، وسيتحول إحساسنا بالذنب من تلقاء نفسه إلى كراهية نحو أولئك الذين يقاسون بذنبنا . وسيتولى ضحايا النظام ، بدورهم ، إحساس بالغضب والحنق يزيدهما عمقاً معرفتهم بأن هذه ستكون ثانى مرة فى جيل واحد نختار اقتصاد ندرة بدلا من اقتصاد وفرة . وسنرى نفس المأساة التى رأيناها بعد سنة ١٩١٩ من مطالبة بتخفيض النفقات العامة حتى ينخفض مستوى الضرائب ؛ وسيكون هناك ، كما فى الفترة التى تمثلها « بلطة سير اريك جيديس » ، تضحية بضروريات الكثيرين لتوفير

الـكماليات لقلة . وهذا الطريق يؤدى ، بلا جدال ، إلى كارثة .

بيد أنه مما لا شك فيه أننا سنسير فى هذا الطريق الا إذا شرعنا منذ الآن فى سلوك طريق آخر يحدونا هدف واع . فإما أن نبنى منذ الآن بحيث يصبح انتقالنا من إقتصاديات الندرة الى اقتصاديات الوفرة ممكنا ، أو فلا شك أننا سنتجه ، بتأثير سمات خاصة ستهيئها تقاليدنا التاريخية ، نحو فاشية من صنع أيدينا بصورة حتمية . فعلينا فى الواقع أن ندرك أنه بدون تنظيم لتغيير جذرى منذ الآن ، فإن التغييرات التى اقتضتها الحرب ستدفعنا بطريقة لا يمكن مقاومتها فى ذلك الطريق . لأن الإقتصاد المخطط الذى ركز ملـكية وسائل الإنتاج فى أيد أقل من أى وقت مضى لا بد أن يوجه قوة الدولة فى خدمة أغراض هذه القلة . فتاريخياً كان طابع أى طبقة مالـكة هو المنصر المحدد لأغراض الدولة ، وليس أمام الجماهير إلا أن تصوت من أجل تغيير الأيدى القابضة على القوة الاقتصادية أو على إبقاء هذه القوة فى نفس الأيدى ؛ وتاريخياً أيضاً ، يعد قبول التغيير عن طريق التصويت ظاهرة من أندر الظواهر . وهى لا تتم إلا عندما تـكون الطبقة التى فى حيازتها الدولة واثقة من أنها ستهزم . ويبدو ، بناء على الأدلة ، أن « سولون » إستطاع أن يحصل على رضا من هذا النوع ، وربما أيضاً كان مرور قانون الإصلاح الانتخابى سنة ١٨٣٢ ، بمعنى ما ، تسجيلا سليما لإنتقال القوة السياسية إلى الطبقة التى كانت مسيطرة إقتصاديا فعلا — ويجب أن نضيف أن هذا الانتقال كان متصلا بصورة مباشرة بنتائج عشرين عاما من الصراع العنيف فى القرن السابع عشر . ويبدو لى أن سير الأمور فى حقبتنا يجعل من غير المحتمل إلى حد بعيد أن تتكرر سابقة ١٨٣٢ — إذا كانت هذه سابقة . لأنه ، أولا ، لا يسيطر أولئك الذين يلحون على إعادة تحديد غرض الدولة على القوة الاقتصادية سيطرة كاملة ؛ وثانيا ، لأن النزعة نحو التسوية السلمية ستكون عندئذ أقل إلزاماً بكثير منها الآن .

إن الطبقة المالكة ، باختيارها الطريق السلمى ، قد يطلب اليها أن تتنازل عن الامتياز ، ولكنها لا بد أن تتذكر أنها تستطيع الاحتفاظ بالامتياز على حساب الديموقراطية . وهى تستطيع بكل سهولة أن تستعيد جميع حجج سنوات ما قبل الحرب التى أقنع الكثيرون من هذه الطبقة أنفسهم بها تقريباً ، فى الجو القلق الذى أزعجهم ، وبأن هناك الكثير مما يقال فى صف « هتلر » « وموسولينى » . إنهم يعلمون الآن ، بطبيعة الحال ، أن كليهما رجل شرير . ولكن هل يحسون بنفس الإحساس نحو زعيم فاشى بريطانى بأنه رجل شرير ، إذا جاء بعد النصر وبعد عدة شهور أو سنوات من النزاع الداخلى العنيف ، يطمئنهم على امتيازاتهم .

ومن السهل بطبيعة الحال القول بأن هذه ليست الطريقة البريطانية . فقرون طويلة من التجارب السياسية منحتنا عبقرية فى إيجاد الحل الوسط . فنحن نقع على حلول لأن لدينا ، ربما أكثر من أى شعب آخر سوى الأمريكيين ، غريزة سياسية ؛ والمبادىء الديموقراطية متأصلة الجذور فى تجاربنا بحيث لا يمكن التسليم فيها . وأعتقد أن هناك لبا من الحقيقة فى كل هذه التأكيدات . بيد أن ما أضفى عليها هذا اللب من الحقيقة هو ، فى اعتقادى، مجموعة من الظروف التاريخية لم يعد وقعها يحمل معه مشروعيتها القديمة . فأنا أعتقد أن جميع هذه التأكيدات كانت معقولة عندما كان تفوقنا الإقتصادى ظاهراً بحيث كانت قدرة الامتياز على الاستمرار فى القيام بتنازلات دون مساس بسلطته الجوهرية قدرة غير محدودة ؛ ولم يعد الأمر كذلك اليوم . فالزعامة الاقتصادية فى الجيل القادم من نصيب الولايات المتحدة ؛ وسيكون من العسير علينا أن نحتفظ بمركزنا على أى أساس . وكانت معقولة ثانياً ، عندما كان موقعنا الجغرافى المعزول يوفر حماية جوهرية لنا فى أى صراع نتورط فيه ؛ فقد كان يعنى أننا لم نكن فى حاجة إلى جيش قائم يقوم على الخدمة الإلزامية — وقد كان عدم فرضها هو الأساس الحقيقى

لانتصار الطبقة المتوسطة فى بريطانيا — كما كان يعنى أننا كنا ، باعتمادنا على تفوقنا البحرى الذى حصلنا عليه بواسطة سيطرتنا الاقتصادية ، عاملا هاماً فى الحرب البرية فى أى حرب أوربية ؛ وقد غير سير الأحداث منذ سنة ١٩٣٩ موقفنا فى هذا المجال تغييراً عميقاً ودائماً . كما كانت هذه التأكيدات معقولة ، ثالثاً ، عندما كانت أسس نظامنا الاقتصادى تنطوى على رخاء يتسع . وهذا ، كما سبق أن قلت ، لم يعد هو الحال لمجتمعنا أو لأى مجتمع آخر بنى على هذه الأسس . فنحن نفقد اتساع المجال ، إذا لم نكن قد فقدناه فعلا ، الذى سمح لنا بالاحتفاظ بالديموقراطية على أساس رأسمالى ، كما لم يسمح لأية دولة أوربية كبرى أخرى . وإلى جانب هذه السمات الفريدة يحسن أن نضيف أن الأساس الامبريالى للحل الوسط الذى نلجأ إليه سيفقد بعد الحرب حتما ، وخاصة فى الهند ، للمساهمة المادية الضخمة التى كان يسهم بها فى المحافظة على السلام الاجتماعى .

وبالاختصار ، إننا قد تخطينا المرحلة التى نستطيع الاعتماد فيها على فضيلة خفية فى طابعنا القومى تنقذنا من صعوباتنا إلا إذا أتحنا لهذا الطابع القومى الفرصة المناسبة حتى يمارس فضيلته الخفية مرة أخرى . فإذا احتفظنا بالرأسمالية أساساً لاقتصادنا ، فعلينا عندئذ أن نجعل نظامنا يعمل فى إطار قوالب المنطق الذى تستلزمه . أى أننا لابد أن نحتفظ بمجتمع حيازى يسيطر عليه العرض والطلب على أساس دافع الربح ، ولابد أن نخضع هدف الدولة لحاجات أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج من الحصول على ربح . وعلى هذه الأسس لابد أن تتحدد كل من السلع التى تنتجها ومبادىء التوزيع بالعادات الاجتماعية التى يفرضها النظام الرأسمالى . ولا نستطيع أن نعدل من نتائجها بحيث تتفق مع عادات الديموقراطية إلا فى حدود عدم المساس مطلقاً بالمطلب الرئيسى للرأسمالية وهو أن يرى الرأسماليون أن الاستمرار فى الإنتاج مجز على أساس تحقيقهم للربح . ولكن إذا كان هذا التعديل

قد بلغ ، كما قلت ، مستوى لم يعد الإنتاج فيه مجزياً على هذا الأساس ، فإنه يترتب على ذلك أننا لابد أن ننبذ الرأسمالية أو أن ننبذ الديموقراطية . فنحن لا نستطيع الحصول على ثمار عالمين تتعارض المبادىء الأساسية لكل منهما مع الآخر .

وأقول ، إن هذا هو ما يجعل إصرار مستر « تشرشل » على أنه لا يهمه إقامة نظام اجتماعى جديد ، وأن ما يسعى إليه هو المحافظة على « انجلترا التقليدية » ، مع بعض الإجراءات العملية فى التعمير ، لغواً لا معنى له . فهو لا يستطيع ذلك لسببين : الأول أن « انجلترا التقليدية » بالمعنى الذى يقصده قد جعلتها التغييرات التى أدت إليها الحرب غير ذات موضوع فعلا ، وثانياً : أن أى شخص يحاول المحافظة عليها إنما يحاول استبقاء نظام اعترض على ما ينطوى عليه من دلالات ثلث الناخبين على الأقل اعتراضاً شديداً . فالظروف التى بنت « انجلترا التقليدية » لم يعد لها وجود . والسؤال الذى يجب على من هم فى مركز مستر « تشرشل » أن يجيبوا عليه هو : ما الأساس الذى تقوم عليه انجلترا الجديدة ؟ فكما حاولت أن أبين ، إن طابع المشاكل الجديدة التى أصبح من الواضح الآن أن انجلترا ستواجهها يجعل اقتراحه حلها بواسطة « بعض الإجراءات العملية للتعمير » اقتراحاً خيالياً . إن الأمر يتطلب الآن ما لا مفر منه ، بطبيعة مركزنا المتأصلة فيه ، من إعادة تكوين أسس مجتمعنا ، وتتوقف القرارات الحيوية التى علينا أن نتخذها على الهدف الذى سيشكل هذه الأسس .

فإذا اتفقنا على أن الهدف هو المحافظة على الديموقراطية فى انجلترا بوصفها مشروعا قائما ، فالقضية التى يثيرها ذلك ذات شعبتين . فهى أولا قضية تجديد القوة لتوسيع نطاق الرخاء ، وهى ثانياً اختيار اللحظة المناسبة التى يبدأ فيها هذا التجديد . ويتوقف تجديد القوة لتوسيع نطاق الرخاء ، كما قلت ، على تغيير فى العلاقات الإنتاجية الأساسية فى المجتمع . فقد بلغنا

نقطة فى تطور الرأسمالية أصبح فيها من المستحيل ، بسبب للمصالح القائمة التى تحميها الرأسمالية ، استغلال ما تنطوى عليه إمكانيات قدرتنا الإنتاجية بصورة مناسبة بواسطة عادات هذه المصالح . وتكشف عن هذه الاستحالة أربعة نواحى ضعف أساسية فى طريقة عمل نظامنا . فالرأسمالية أولا تنطوى على وجود عدد متزايد من المتعطلين وأجوراً أقل نسبياً لأولئك الذين تستخدمهم . والرأسمالية ، ثانياً ، تزيد باستمرار من ارتفاع الأسعار دون زيادة مقابلة فى الأجور ، والنتيجة عدم القدرة على حل مشكلة التوزيع . والرأسمالية ثالثاً ، توزع قسما أكبر مما ينبغى من الدخل الاجتماعى على الأغنياء ، والنتيجة أن الثروة ، وبالتالى القوة الاقتصادية ، تتركز بصورة متزايدة فى أيدى قلة . والرأسمالية ، أخيراً ، لم تعد قادرة على ذلك التوسع الذى يجعل فى وسعها أن تقوم بتنازلات تؤدى لرخاء الكثرة . وأمام هذه النواحى الأساسية من الضعف ، تصبح علاقات الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى فى تناقض مع قوى الإنتاج فيه بنفس الطريقة تماما التى كانت بها العلاقات القانونية للإقطاع فى تناقض مع قوى الإنتاج فى القرن السادس عشر . فإما أن نجد حلا لهذا التناقض وإما أن نواجه نفس محاولة تكييفه بالقوة التى اتسمت بها الثلاثة قرون السابقة على سنة ١٧٨٩ .

وقد ناقشت هذه القضية فيما يتعلق بالموقف فى بريطانيا بصفة خاصة ، بيد أنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن نفس الاتجاهات تعمل فى الولايات المتحدة ، وإن كان تأثيرها متأخراً[1] . إن الأزمة الكبرى وسياسة « الصفقة الجديدة » (New Deal) ، التى كانت نتيجة مباشرة لها ، ينبئانا بأن تاريخ الرأسمالية الأمريكية قد بلغ نفس الموقف تقريباً الذى نواجهه

(١) قد شرح « لويس كوري » للوقف فى الولايات المتحدة شرحاً يدعو إلى الإعجاب فى « سقوط الرأسمالية الأمريكية » سنة ١٩٣٤ ، وكذلك . ج . م . بلير ، فى « بذور الدمار » (١٩٣٨) .

نحن الآن . وهذا هو السبب فى أن سياسة الرئيس « روزفلت » انتهت إلى إصلاح بدا للرأسماليين الأمريكيين باعتباره نقيض عودة الرخاء . وهذا هو السبب أيضاً فى أنه قد ظهر فى الأفق الأمريكى ذلك الشك العميق فى حكم الأغلبية الذى يدل دائماً على نهاية ذلك القدر من التكيف الذى مكّن ، فى الماضى ، الرأسمالية من الاستجابة إلى المطالب الملحة للديموقراطية . وأن مما له مغزى أن قيام الدول بتنفيذ برامج من الأشغال العامة قد أصبح من الأمور الجوهرية فى المحافظة على الديموقراطية فى جميع أنحاء العالم . وقد أخذت هذه البرامج ، فى الدول الفاشية ، طابع الاندفاع نحو الغزو الحربى ؛ ونأمل أن نكشف نحن توازنا جديداً بدلا من طريقة نهب الإمبراطوريات . بيد أن الدول الديموقراطية معرضة للخطر الفاشى ؛ وهى مرغمة باستمرار على الدخول فى منافسة فى مجال التسليح لا نتيجة لها سوى الخوف والإحساس بعدم الأمن اللذين يؤديان إلى الحرب . وقد وصلنا ، فى النظام الرأسمالى ، إلى ذلك الموقف الغريب الذى تصبح فيه الحرب ضرورية لتحقيق العمالة الكاملة التى تجعل السلام الداخلى ممكناً .

ومن الواضح أن هذا الحل ليس دائما .وواضح أننا سنضطر ، فى مرحلة ما ، إلى اكتشاف الظروف ، الاقتصادية والسيكلوجية ، التى تجعل استئناف رخاء يتسع ممكناً . وثانية هذه القضايا هى ما أريد أن أؤكد أهميتها الآن . إذ يبدو لى من الواضح أن اللحظة الملائمة للشروع فى التجديد هى اللحظة التى تكون فيها عقول الناس مهيئة لفكرة التغيير ، وإذا تركنا هذه اللحظة تمر فإننا نفقد فرصة القيام بألوان التكيف التى يتطلبها الموقف فى الجو الفكرى المهيأ لقبولها . وهذه اللحظة لا تعود . فنحن لا نستطيع الاستمرار على الدعوة إلى التضحية دون أن نحدد زمنياً الهدف المعين الذى تبذل التضحية من أجله . إن الجو الذى كان سائداً فى تلك الأسابيع الأسطورية التى أعقبت « دنكرك » لا يمكن أن يتبلور فى وضع دائم . إنه قد يتجدد فى فترات ،

فى ظروف مشابهة فى عنفها ، بيد أنه جو ذو طابع مؤقت وليس دائماً بسبب ما يقتضيه منا من مجهود جثمانى فقط .

ومن ثم فإنى أذهب إلى أننا نستطيع القيام بالتغييرات التى نريدها ، بالرضا ، فى فترة يتذكر فيها الناس ، مثل الوقت الحاضر ، أوجه التشابه بينهم ولا يتذكرون خلافاتهم . وهى فرصة تعتبر عودتها إلينا مرة أخرى محل شك كبير على الأقل ، فى أحسن الظروف . إن حقبة مثل هذه ، الاتفاق فيها هو الشرط الأساسى للبقاء ، تخلق فرصاً لا تعود عندما ينقضى خطر الهزيمة . وفى مثل هذه الحقبة يستطيع الناس أن يسموا على الحدود التى يفرضها وضعهم الاقتصادى على أفكارهم . فالدافع على التفاهم أهم من أن يغفل أمره . بينما ليس هناك من يقترح إخضاع الخلافات بين الأحزاب للضرورة القومية بعد هزيمة « هتلر » . وإذا كانت الضرورة القومية تتطلب ، كما أقول ، إعادة تحديد العلاقات الطبقية حتى يتيسر لنا ذلك التوسع فى الرخاء ، فإن لحظة إعادة التحديد هى عندما يستطيع الناس أن يقبلوا التجربة بوصفها جزءا من الوضع القائم . والانتظار حتى تنتهى الحاجة الملحة إنما هو بمثابة فقدان اللحظة الملائمة التى يمكن أن نحول فيها احتمالات التاريخ إلى حتميات . وهذه اللحظات لا تتكرر .

ونستطيع أن نضع ذلك بطريقة أخرى . فليس هناك سياسى ديموقراطى اليوم ينتمى لأى حزب لا يحاول المحافظة على معنويات أولئك الذين يقاتلون الهتلرية عن طريق الوعد بعالم يُنظم من أجل السلام الدولى والرخاء الاقتصادى والأمن . وهذا الوعد لم يمكن تحقيقه فى سنوات ما بين الحربين لأن العالم لم ينظم على الأسس الضرورية لتحقيقه . وقد ألقت مطالب الحرب الملحة جميع المصالح القائمة فى البوتقة . وأنا لا أقول أن الناس مستعدون لأية تضحية مهما كانت فى سبيل النصر ، ولكنى أقول أن الناس مستعدون لقبول تجديدات أكبر بكثير مما سيقبلونه عندما يكونون قد انتصروا . وعدم

الشروع فى التجديد الآن ، أى عدم إعداد الأسس التى تجعل ديموقراطيتنا آمنة ، هو بمثابة إبقاء الظروف التى أدت إلى حرب سنة ١٩٣٩ . وستؤدى هذه الظروف إلى نفس الإخفاق فى تحقيق رغبتنا فى السلام والرخاء إلا إذا سمونا عليها الآن . بل أنها قد تؤدى إلى إخفاق أسرع لأن الهوة بين الوعود التى بذلت وما تحقق منها فعلا ستبدو أكثر بشاعة فى المرة الثانية مما بدت فى المرة الأولى . ونحن لا نستطيع أن ندعو الناس إلى الموت مرة أخرى من أجل الديموقراطية والحرية إلا إذا اتخذنا الخطوات التى توفر لها أساسا ثابتاً يتيح للناس الحق فى الأمل .

وإنى لا أنكر مطلقاً أنه من العسير ، حتى فى الحرب ، وضع هذا الأساس ، بيد أنى أقول فقط أن الدافع إلى الاتفاق الآن يؤثر فى الناس بصورة أكثر إرغاماً بكثير مما يمكن أن يكون فى المستقبل . إن الأشخاص الذين يساهمون بنصيب فى المجهود المشترك لدرء خطر عظيم يعرفون الدلالات الخلاقة للتسامح مع بعضهم البعض . إذ يتولد عن هذه التجربة قدرة على التفاهم المتبادل لا تتيسر فى الأوقات الأخرى إلا نادراً . فإننا نسعى عندئذ إلى اكتشاف الحلول الوسط التى يمكن التفاهم على أساسها ، ويبدو لنا منطق التطرف غير جذاب ، ويصبح إرغام الماضى أقل تأثيراً فينا ، ونكون أقل إحساساً بأننا سجناء تقاليدنا . ويتولد عن الخطر تلك الحالة العقلية المتفتحة لدى الناس التى تتقبل التجديد دون عنت . فهو يتيح تفتحاً مؤقتاً لتقبل التجربة لا يتيحه أى موقف آخر . ولكنها ليست حالة دائمة . إن العقل البشرى لا يستطيع أن يسمو إلى الآفاق العليا إلا نادراً . وتاريخ كل ثورة هو تاريخ ظهور توازن جديد يهدده دائماً ذلك الإرهاق ، الذى يصحب الأحداث العظمى ، بالدمار . وقد كان الحال كذلك فى انجلترا فى القرن السابع عشر ، وكان كذلك فى سنة ١٩٣٨ ، وكان أيضاً كذلك فى الاتحاد السوفيتى بعد سنة ١٩١٧ . ويحتاج الحكم المجدد للفترة غير العادية إذا أراد أن ينتهز

فرصة الحالة للمزاجية التى تقبل التجديد.فلا يستطيع إقناع الحقوق المكتسبة بالتقادم بأن تتنازل عن ادعاءاتها إلا حاجة ملحة .

فهذه إذن هى اللحظة المناسبة لتنظيم الأساس الذى يتيح لنا ، على الأقل فرصة المحافظة على ظروف المجتمع الديموقراطى . ولن تكون هناك لحظة ملائمة أكثر من الآن. ففى الوقت الذى تتمتع فيه الدولة بذروة مركزها لدى الناس وتبحث فيه الأحزاب عن صيغة للوحدة ، يبدو أن أولئك الذين يمارضون التجربة يضحون بما تقتضيه الضرورة العامة فى سبيل ميزة خاصة . فبعد « دنكرك » ما كان أحد يستمع فى صبر إلى أى نقابة تضع مطالبها بميزات خاصة فوق حاجات الأمة ، وبعد « دنكرك » أيضاً كان أى رفض من جانب البنوك للإذعان لأوامر وزير المالية ، يقابل بحنق عام يقضى عليه فوراً . إن ما يذخر به هذا الموقف من احتمالات يتيح فرصة لا ينقصها سوى زعامة عظيمة . بيد أنها ليست شيئاً دائماً . فقد رأينا فى صيف سنة ١٩٤٢ مدى السهولة التى يعود بها مزاج من العزم الشديد إلى حالة من التراخى المتردد . فإذا كان هذا هو الحال بينما يدلنا أى تحليل للموقف على أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن النصر ، فكم يكون من المؤكد أنه لابد أن يكون كذلك عندما يكون النصر أكيدا . واختيارنا أمر لا مندوحة عنه ، فإما أن تبنى الآن فى أسس مجتمعنا الفروض المسلم بضرورتها للديموقراطية والحرية ، أو أننا سنشهد الأفول السريع لفرصة بنائها . إن التاريخ يتيح لنا فرصتنا ، وهو يكشف لنا عن الظروف التى يمكن استغلالها فى ظلها . ولكن حكمتنا وحدها هى التى تستطيع الانتفاع بها .

— ٣ —

إذا أردنا ثورة بالرضا فإن اللحظة الملائمة للعمل هى الآن . وغرض الثورة واضح . إن المقصود بها أن تعيد الأمل فى رخاء يتسع ؛ وعن هذا الطريق نجعل فى الإمكان أن تظل مدنيتنا محتفظة بتلك العمليات الديموقراطية التى تضع ما تنطوى عليه من قيم فى مواجهة النظام الجديد

الذى يسعى أعداؤنا إلى فرضه . ونحن نقبل هذه القيم أولا على أساس أن الرجال والنساء غايات فى أنفسهم ، وليسوا وسائل لغاية شخص آخر ، وثانيا على أساس أنه كلما زاد إتمام الشخصية الفردية عمقاً صار المجتمع الذى تقوم فيه بدورها أغنى .

ولا يتطلب الأمر أية حجة لإثبات أن هذه القيم التى تنطوى عليها أساليب الديموقراطية والتى تعتمد عليها قدرة الحكم المنظم بالرضا ، هى التى تنهار فى جيلنا ، وإن لنا أن نعزو إلى هذا الانحلال خيبة الآمال والتشاؤم والاتجاه إلى مناهضه العقلية فى عصرنا . وأولئك الذين يدعون إلى أنه لا يمكن استعادة الثقة فى القيم التى نسعى إلى إرسائها بدون تجديد فى الإيمان ، محقون تماما فى أعتقادى . وهم محقون تماما أيضاً فى إصرارهم على أن تلك القيم هى أساسا مبادىء فى الحياة الاجتماعية حظيت أول ما حظيت بما تتمتع به من عمومية شاملة بقبول الدين المسيحى ؛ رغم أنه من الأهمية بمكان ، بطبيعة الحال ، أن نتذكر أنها لم تكن مسيحية بالذات فى مصدرها ، وأنها مدينة بجزء كبير من قوتها إلى كل من رجال وحركات كانت الكنائس المسيحية المسيطرة فى كل عصر فى صراع معهم .

بيد أنى لا أعتقد أن تجديد الإيمان يعنى أننا لابد أن نعيد سلطة الكنائس إلى سابق عهدها فى مدنيتنا . وتعتمد وجهة النظر هذه على الاعتقاد بأن الحق التاريخى للكنائس صحيح وأن تجديدها ممكن . وكل ما لدينا من أدلة تشير بقوة إلى خطأ هذا الاعتقاد . إذ أنه يوحى بالقدرة على تجديد الأيمان فى عقائد جامدة لم يعد لها منذ أمد بعيد أى معنى محدد بالنسبة للغالبية الساحقة من جماهير الناس . فهى ، بوصفها عقائد جامدة ، لم تستطع الصمود لوقع أربعة قرون من النقد التاريخى ؛ وقد فقدت الكنائس التى دعت إلى هذه العقائد سلطتها لأنها كانت دائما ، فى نهاية الأمر ، تكيف مقتضياتها طبقاً لاعتبارات دنيوية بدلا من أن تعمل على تغيير مجتمع

كان جزء كبير من عاداته وأنظمته فى تناقض ظاهر مع السلوك الذى كان مفروضاً أن الكنائس تطلبه بما لها من رسالة تدعيها لنفسها . ولهذا السبب كانت كل حركة للإصلاح الكنسى تلجأ إلى الدعوة إلى استعادة البساطة الأولى ؛ وكانت كل كنيسة تلجأ ، فى مرحلة انتقالها من الاحتجاج إلى السلطة ، إلى حل وسط من الواقع الذى قامت لتنكره .

إن تجديد سلطة الكنيسة فى العصر الحديث سيتطلب أن تعود الكنائس إلى امتصاص الدولة وتسليم تلك الحقول التى لم تستطع الكنائس استثمارها بنجاح . وقلب العملية التاريخية رأسا على عقب بهذه الطريقة غير متيسر لنا . إذ أن صبغ المجتمع بالصبغة العلمانية أمر تم بصورة نهائية فى تطور الجنس البشرى ، وسيوسع مدى قوته . ولن يقلل منها . والإيمان الذى يجب علينا أن نقرره هو إيمان فى قيم هذا العالم ، لا قيم عالم آخر . والحق الذى علينا أن نقرره حق الإنسان على أخيه الذى يراه ، لا حق الإله الذى لا يُرى على الإنسان . وهى بلا شك مشكلة هائلة ، إنها تعنى توجيه عالم تزداد فيه باستمرار أهمية الإنسان الفرد بوصفه مركزا للكون نحو قيم أخلاقية مغايرة . بيد أنه من المؤكد على الأقل أننا إذا لم نستطع أن نقر هذا الحق ، فلا أمل لدينا فى أن نكفل لأى نظام أخلاقى اجتماعى عقلى مكانا فعالا فى مجتمعنا .

إن المشكلة التى تواجهنا هى تلك التى رآها « روسو » بهذه الصورة القاطعة فى ذلك الفصل المشهور عن الدين المدنى الذى يعد لب « العقد الاجتماعى » وجوهره ، لا مجرد فكرة طارئة بأية صورة . فقد أدرك أنه ما من دين وثنى يوفر تلك القيم التى تربط الناس بعضها البعض فى إيمان مشترك لا ينفصم ، ورأى أن ضعف المسيحية ، فى ناحيتها المدنية على الأقل ، كان أن تأكيدها ، فى صورتها البرتستانتية ، للخلاص الفردى سلب منها تلك القدرة فى السيطرة على السلوك العام للناس ، وهى السيطرة التى تعد

ضرورة حيوية لمطالب العيش المشترك ؛ بينما تثير فى صورتها الكاثوليكية صراعا لانهاية له حول شرعية السلطة ، الأمر الذى جعل القوة ، لا الفضيلة ، هى غاية التنظيم الدينى . وليس من المحتمل أن يكون للملاج الذى يقترحه ، دين مدنى مع « بعض العقائد الجامدة البسيطة » ، الأثر الذى يعتقده ؛ وذلك لأن العقائد الجامدة لا تتصف فى الواقع بالبساطة التى يضفيها عليها ، ولأنها تنطوى على استعمال أداة إرغام لغرضها تؤدى إلى القضاء على النشاط الحر للعقل .

ومع ذلك فإن اعتقادى أن « روسو » وضع يده فى هذا الفصل على عنصر حيوى فى مشكلتنا . فمدنية تبنى على مجرد نمو القوة المادية ستنهار ، كما تنهار مدنيتنا الآن ، إذا لم تستطع إقناع أعضائها بأن النظام الذى تفرضه عادل . وقد استطاعت ، بصفة عامة ، أن تقنعهم بذلك عندما كانت الجمهرة الساحقة من الجنس البشرى تؤمن بأن هناك جزاء فى العالم الآخر مقابل شقاء هذه الحياة ، إذ تولد عن هذا الإيمان صبر وخشوع كانا ، مدى قرون طويلة ، ملاط Cement النظام الاجتماعى . إنه كان ملاطا يتفتت باستمرار ، ولم يتطلب الأمر سوى أجيـــال قليلة حتى يظهر ضعف الحـكم المنظم . ولا شك فى أن الأساس الحقيقى للحكم المنظم معقد ولاعقلى مثل عقل الإنسان نفسه . بيد أنه ليس مما تنفيه الوقائع ، فى اعتقادى ، القول بأن الأساس الحقيقى كان دائما هو قدرة النظام الاجتماعى على أن يوفر لأعضائه الحق فى أن يأملوا فى تحسين أحوالهم . وطالما كان لديهم هذا الأمل ، يتقبلون التزام العمل والطاعة ؛ إن جذور القانون والنظام متأصلة فى الرضا . ولـكن بمجرد أن تفقد أقلية كبيرة ذات عزيمة هذا الأمل تتحول إلى الاعتقاد بأن الأسس التى يعتمد عليها القانون والنظام لا عقلية وغير عادلة . ومن ثم تتجرد القوة ، بالنسبة لهم ، من الميزات المعنويه .

وينمو صراع يجعل القواعد التي يتمثل فيها النظام الأخلاقي للمجتمع تبدو غير سليمه بوصفها جزاءات (Sanctions) للسلوك .

وقد شهدت الفترة السابقة على سنة ١٩١٤ التفتت البطىء للجزاء الدينى الذى أمكن بواسطته الاحتفاظ للسلطة بمقتضياتها . بيد أن مغزى اختفائه توارى فى ثنايا التقدم المادى الهائل الذى تم فى هذه الفترة . وقد ظفرت جميع الطبقات ومعظم الأمم فى المدنية الغربية بنصيب فى ثمار هذا التقدم على نطاق واسع ، وإن كان فى غير ما مساواة ، فأقله ظفرت به شرق أوروبا وأكثره كان من نصيب بريطانيا والولايات المتحدة . بيد أن التقدم أخذ يبطىء فى التسعينات من القرن الماضى ، خاصة بعد استنفاد مصادر الحدود [1] الأمريكية ، وقد أدت المدنة المسلحة قبل سنة ١٩١٤ والحرب العالمية الأولى وما ظهر فى فترة ما بين الحربين من أن النظام الاقتصادى لم يعد يستطيع ، بطبيعته المتأصلة ، الاحتفاظ بمعدل التقدم الذى اتسمت به مرحلته الأولى ، إلى حرمان الملايين من ذلك الأمل فى تحسين وضعهم الذى يجعل فى مكنتهم قبول عدالة الأوضاع الاجتماعية دون تدقيق لا داعى له . ومن هنا كانت ظاهرة انخفاض معدل المواليد ، التى كادت تكون عامة فى كل مكان ، ومما له مغزى أن أى نظام دينى لم يستطع إيقافه بصورة جدية . ومن هنا أيضاً زادت قيود التحريم فيما يتعلق بحرية الهجرة ، وهى القيود التى كانت أخطر وأكثر حدة حيث فرضت على أفقر العناصر فى المدنية معاناة أدت بطريقة حتمية إلى أشياء مثل الاضطهاد العنصرى والشعور القومى الحاد . وكان لابد أن تؤدى البطالة على نطاق واسع ونمو الشعور بعدم الأمن اللذان أصابا الملايين ، وكذلك انعدام العزاء الخفى الذى أتاح للكثيرين من المحرومين فى الأيام الأولى أملا وسط المعاناة ، إلى شعور بخيبة

---

(١) يقصد بذلك فترة التوسع فى غرب القارة الأمريكية . المترجم .

الأمل يعد السمة الرئيسية لعصرنا . وقد أثار هذا الشعور لدى الوجلين والمستريحين خوفاً من الدعوة إلى إعادة بحث الاسس ، وأثار لدى ذوى الجرأة تصميا على محاولة إعادة تنظيمها . وزاد كل ذلك حدة ذلك الشعور القلق بأنه كانت هناك حقبة على الابواب يمكن تجديد الأمل فيها لو استطعنا فقط أن نحطم الحواجز السيكلوجية التى تقف فى طريقنا اليها .

وإذا صح هذا التفكير فإن التحدى الذى يواجهه نظام قيمنا هو نتاج فشلنا فى الابقاء على حق الأمل ، وقد تولد هذا بدوره عن أن علاقات الانتاج لدينا لا تمكننا من استغلال قوة الانتـاج التى تحت تصرفنا استغلالا كافياً . ويُلقى بالقيمة الروحية أيضاً فى البوتقة فى مثل هذه الأوقات ، كما أن الإحساس بخيبة الأمل الذى تثيره هذه الأوقات يجعل الناس قديسين أو شياطينا . لأنها تعطل القدرة على التفكير المنطقى الذى يمنح الناس شجاعة إذ يجعلهم متأكدين من استطاعتهم وضع الخطط فى ثقة من أجل الغد . ولا يدل على هذا بوضوح ، فى القرون الاربعة التى انقضت بين الاصلاح الدينى والثورة الفرنسية ، أكثر من الازدهار الكبير للشيع المختلفة فى كل عصر من عصور الازمات ؛ فان ما تفرد به كل منها من وحى وتأكيد هو علامة انهيار القيم السائدة . فقد فقدت هذه الشيع الثقة فى تلك القيم ، وجعلت تبحث ، بقدر استطاعتها ، عن مصادر جديدة تستمد منها الأمل . فالمعمدانيون (Baptists) و « المكثرون » (Ranters) و « الباحثون » (Seekers) و « الاصدقاء » (Friends) وأتباع « مجلتون » (Mnggletonians) ، وجميعهم فى عصر « كرومويل » ، يعبرون عن البحث عن أساس يصلون به إلى اتفاق مع عالم يقفون من نظامه إما موقف المتحدى أو موقف المتجاهل . وجميع مثل هذه الشيع إما أن تهلك أو تجد صعيداً ترتبط فيه بالقوى المادية للمدنية وتستطيع أن تكتشف فيه السلام . وفى وسعنا أن نتتبع فى رجال مثل « جورج فوكس »

و « جون بونيان » ، آثار رضا باطنى بالحياة ناشىء عن إحساس عميق بعدم التوافق مع البيئة العادية ، وهو يضرم فى الآخرين من أتباعهم شعلة يستمر ضوؤها طالما بقى عدم التوافق والوحى الأصلى . وعندما يستعيد المجتمع توازناً يتجدد فيه الحق فى الامل تسقط هذه الشيع ، مثل « المعمدانيين » و « الكويكريين » فى القرن الثامن عشر ، فى وهدة رتابة من السلوك التقليدى الذى يعنى أن عدم التوافق قد انتهى بالنسبة لها .

وقد اتفق حدوث التغيير فى علاقات الاعتقاد الدينى فى عصرنا نحن مع موقف صار فيه مجال الدولة متطابقا بصورة متزايدة مع مجال المجتمع . ومن ثم صار من النادر أن يعبر الاحتجاج ضد عدم التوافق عن نفسه فى صورة تشيع دينى ؛ فحركات التجمع المعاصرة ، مثلا ، لا يمكن اعتبارها ، خصوصا بسبب قبولها الصريح للقيم الدنيوية وتجردها (Quietism) الاجتماعى ، بمثابة عودة الحياة إلى الشيع فى عهد الكومولث. والقياس الحقيقى يوجد فى ميدان الأحزاب السياسية . فهناك نجد تطوراً لرجال ولمذاهب تحاول بما تدعوا إليه أن تنظم ، مثل « فوكس » أو « بونيان » ، تغييراً فى حياة الناس . وقد تنمو الشيعة ، مثل « لنين » و « هتلر » و « موسلينى » ، فى ظروف تتيح لها السيطرة على قوة الدولة ؛ وأياكان مصير هذه الشيع فإن ما يهمنا فى وجهة نظرها هو الأرغام الذى لا تستطيع أن تجد منه مهربا على مذهب شامل لكل جوانب السلوك . فتكوّن جهاز الافتاء الخاص بها ويظهر لها معارضون يكفرون بها ، ولها طقوسها وعقائدها الدوجماسية . وقد أدى تحول الحياة الاجتماعية إلى الطابع العلمانى إلى أن أخذت الدولة ، بصورة متزايدة ، طابع الكنيسة .وأدى ذلك بدوره إلى أن أى ضعف فى مقدرة الأحزاب السياسية الكبرى فى الدولة على إرضاء مطالب أعضائها كانت نتيجته أما تعدد الأحزاب بصورة مبالغ فيها — ظاهرة « التشيعية » (Sectarianism) المعروفة — وأما إلى الحاجة إلى ديكتاتورية تحقق تلك الرتابة فى السلوك

التى لا بد منها للمحافظة على المجتمع بوصفه مشروعاً قائماً .

وهذا هو البديل أمام الديموقراطيات فى عصرنا الحاضر . فعليها أن تكتشف صعيداً للوحدة بين مواطنيها أو أن تخلى الميدان لصورة من الحكم تتيح للجمهرة العظمى الحق فى الأمل . وهى لا تستطيع أن تجد هذا الصعيد للوحدة إلا إذا كانت قادرة على استئناف الوضع الذى يتطلبه تزايد الرخاء المادى . وبدون هذا الاستئناف يساور الجماهير الشك فى حق حكامها فى أن يأمروا وقدرتهم فى اقتضاء طاعة بالرضا ويعملون على إحباط هذا الحق وتلك القدرة فى كل فرصة . وعندما يتعرضان للخطر فترة طويلة — كما حدث فى ألمانيا فى ظل جمهورية « ويمار » — يقبل الناس الدكتاتورية لأنها تتيح لهم راحة من عذاب الشك ؛ ويكون هذا العذاب أشد فى مجتمع رأسمالى الدافع الرئيسى فيه للانتاج هو الربح الذى يقوم على تحقيق أغراض مستقبلة . ومن ثم فإن لدينا مشكلة أنه إذا لم تستطع الديموقراطية خلق علاقات إنتاج تجعل فى وسعها استئناف الوضع الذى يتطلبه تزايد الرخاء المادى ، فإنها تصبح عاجزة عن إقامة نظام من القيم يحظى بالمشروعية لدى مواطنيها .

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ ، على ضوء ما تقدم ، أن الرخاء المادى المتزايد إبان سنوات ما بين الحربين كان سمة تفرد بها مجتمعان فقط فى المدنية الغربية ، وأنه كانت هناك فترة من التفاؤل فى مجتمعين اثنين فقط . فقد كان هناك رخاء مادى متزايد فى الولايات المتحدة إبان ما يمكن أن نطلق عليه بصفة عامة عهد « كوليدج » ، وقد كانت فى الواقع سحابة صيف قصيرة الأمد من التقدم المادى انتهت بمأساة الأزمة الكبرى سنة ١٩٢٩ . وواضح أنها لم تترك وراءها أية نتائج سيكلوجية عميقة سوى أنها جعلت خيبة الأمل بعد الانهيار أكثر حدة بالنسبة للجماهير بسبب ما أثارته من آمال لا أساس لها . والمجتمع الآخر هو الاتحاد السوفيتى . فهناك ، كما اتفق معظم المراقبين المحايدين ، كان شىء ، له من أصالة الجدة

فى المدنية مثلما كان للقرن السادس عشر أو ما بعد سنة ١٧٨٩ ، فى سبيله إلى الظهور ، وقد تميز ظهوره رغم كل شىء ، باتساع نطاق التجربة ، وحرارة الأمل ، وثقة فى المستقبل اجتازت امتحانا ، لاربع قرن من التضحيات الجسام فحسب ، بل ما هو أكثر حتى من ذلك ، امتحان القدرة على الاحتفاظ بالوحدة ، فى مواجهة خطر الحرب وفى أزمه الحرب نفسها . والاختلاف البيّن بين دفاع روسيا عما حققته من أعمال ودفاع فرنسا لما يسترعى الانتباه ، ولا يقل عنه العلاقة بين الجماهير الروسية ودكتاتورها من ناحية ، والجماهير الألمانية ودكتاتورها من ناحية أخرى .

لقد حاولت قبل ذلك أن أفسر معنى الثورة الروسية . ويكفى أن أشير هنا إلى أنها استطاعت ، عندما واجهت تحديا ، أن تتحالف مع الديموقراطيات وأن تبعث الثقة فى أن طابعها الدكتاتورى ليس سوى مرحلة عابرة ريثما يستتب الأمن الدولى ، إلى جانب أنها استطاعت أن تتحدث إلى شعبها وإلى الجماهير خارج حدودها بلغة قوبلت باستجابة تلقائية بقدر ما هى بطولية . ومما له مغزى أن الدكتاتورية الألمانيه اضطرت ، لا لشىء سوى مجرد البقاء ، إلى أن تسعى إلى إخضاع العالم . وقد أرغمت ، فى محاولتها هذا الإخضاع ، على الالتجاء إلى وجهه نظر مناهضه للعقليه كانت تعنى أنها نبذت عمدا وبصورة حاسمه مبادىء سلوك وعادات كانت تبدو ، حتى مجيئها ، التقليد المستقر للمدنيه الغربيه . فقد عاشت بالإرهاب ، ولم يكن لديها ما تقدمه إلى الناس جميعاً ، باستثناء شعبها هى ، سوى مستقبل من العبوديه الدائمه ، وحتى لشعبها ، لم تجرؤ على إثارة الأمل فى الحريه الداخليه . وذلك لأنها بنيت على إنكار الكرامه المتأصلة للشخصيه الآدميه ، وهى المبدأ الذى قام عليه التقدم الروحى للمدنيه الغربيه . ومما له مغزى أيضاً أن الثورة الروسيه بنيت على قبول هذا المبدأ . كما أن مما له مغزى أنه كلما اتفقت أمه مع ألمانيا الهتلريه أصبح إنكار هذا المبدأ

جزءاً رئيسياً من سياستها ، مهما كان ذلك على غير رغبتها .

ورأيي أن السبب في هذا الاختلاف هو في جوهرة أن الهتلرية هي رمز تمجيد الثورة المضادة . فغرضها هو المحافظة على نظام من علاقات الإنتاج أصبح الآن لا يتفق مع الرخاء المادي التزايد ، ومن ثم فهي مرغمة على إيجاد وسائل لإرضاء شعبها بما تستطيع أن تسلبه من الشعوب الأخرى . ولذا كان لزاماً عليها أن تكيف قيم المجتمع مع هذا الإتجاه ، هذا هو الثمن الذي لابد أن يدفعه أي مجتمع يرفض أن يسمو على متناقضاته المتأصلة . بيد أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد أننا أنفسنا لابد أن ندفع هذا الثمن إذا لم نشرع في المهمة التي رفضت ألمانيا ، تحت حكم « هتلر » ، أن تحاولها . وتحدد قيم أية مدنية دائماً بالتناسب بين قوى إنتاجها وعلاقات إنتاجها . ويبدأ الانحلال عندما تحول حواجز المصلحة دون الاحتفاظ بهذا التناسب . والانحلال يعني موت الأمل ، وعندما يموت الأمل تموت أيضاً قدرة الإنسان على تحقيق ذاته . فلا يعود يحس هو أنه نفسه غاية ، ويصبح أداة ، وفي نهاية الأمر يصير أداة عمياء ، لأهداف تدفعه إلى الإحساس بخيبة الأمل لأنه لا يسمح له بفحصها . ولما كان التقدم وظيفة من وظائف الفحص الحر ، فإن ما أطلقت عليها الثورة المضادة الهتلرية عدو بصورة مباشرة ، بل وباعترافها ، للتقدم .

وليس في وجهة النظر هذه ما لا يتفق مع ما تبديه ألمانيا اليوم من قوة هائلة في الميدان ، فذلك ليس سوى مجرد تسجيل لحقيقة أن حكامها يتصرفون في الرصيد المشترك من الذخيرة العلمية . فمشكلة ألمانيا ليست في مستواها العلمي وقدرتها التنظيمية اليوم ، ولكنها مشكلة ما سيكون عليه هذا المستوى وتلك القوة بعد جيل من الهتلرية . ولدينا فكرة عما يتوقع لها عندما نقارن أسبانيا في العصر الحديث ، سواء على أساس الرخاء المادي والمستوى الفكري ، ببريطانيا أو فرنسا أو ما كانت عليه ألمانيا قبل الحرب . فهناك ، بعد عصر عظيم في القرن السادس عشر ، أدي

إهمال علاقاتها الاقتصادية إلى فقر مادى لا يتفق مع التقدم المادى أو الروحى. هذا إلا إذا اعتبرنا التقدم الروحى هو الترديد الذى لا ينقطع لصيغة تاريخية عدت غير مفهومة المضمون لدى الأغلبية الساحقة ممن يرددونها . وليس مجرد مصادفة أن كل اسم عظيم فى التاريخ الأسبانى منذ الثورة الفرنسية هو اسم خصم من خصوم النظام التقليدى . ولو انتصر « هتلر » فإن نفس هذه النتيجة ستنطبق على التاريخ الألمانى بعد جيل . إننا لن نستطيع ، كما لم تستطع الامبراطورية الرومانية ، أن نجعل من العقل صحراء ثم نطلق على ذلك سلاما .

ومن ثم يتبع ذلك أن علينا ، لكى نحتفظ بقيم مدنيتنا بوصفها مبادىء لمعتقدات وتصرفات حية ، أن نخلق البيئة التى يدرك فيها أولئك الذين لديهم قوة التقرير أنها مفيدة لهم إجتماعياً فى عملها . وليست هذه محاولة فى الردة عن الطابع العلمانى للمجتمع الحيث ، فإن ذلك لم يعد فى وسعنا منذ الثورة العلمية فى القرن السابع عشر . ولكنها تعنى شيئا أكثر من القضاء على الهتلرية؛ رغم أن هذا القضاء حدث حيوى فى العملية التى يتطلبها مثل هذا الإدراك . فهى فى بساطة تعنى ، أن إعادة الإيمان بالقيم إلى الحياة بين الناس يعنى خلق ظروف رخاء متوسع . إذ هى تعنى إطلاق القوى الإنتاجية فى المجتمع من القيود التى تعرقلها حاليا . وتعنى الاتجاه عمداً نحو اقتصاديات وفرة بدلا من اقتصاديات قيود . فالآفة التى يعانيها العالم ليست فقره فحسب ؛ إنها أكثر من ذلك فى خيبة الأمل التى يفرضها الفقر على الملايين ممن يشعرون بأنه غير عادل لأنه غير ضرورى ، وممن يضلهم ما يتسم به النظام الحاضر من لا عقلية ، كما أضل الجماهير فى إيطاليا وألمانيا ، فيجعلهم يفقدون احترامهم للعقل نفسه . فقد بلغنا فترة من تلك الفترات فى التطور الاجتماعى التى تكون فيها تقاليد الماضى فى صراع مع حقوق المستقبل . بحيث أنه حتى لو انتصرنا عسكريا على الهتلرية ، فإنه ، يظل أمامنا قضية أن ننتصر على

أنفسنا . وأخطر ما تتعرض له من مخاطر أننا سنفترض أن النصر الأسهل هو للمعركة الحيوية . وفى الحقيقة ، أن ما ينبغى أن توليه اهتمامنا قد صار فعلا القضية الأخرى الأكثر عمقاً .

لأن هذه القضية لم تولد مع الأزمة التى يمثلها « هتلر » ؛ فقد كانت تفرض علينا فى بطء أن نقرر بشأنها حلا منذ انهيار المدنية الإقطاعية . ونستطيع أن نرى شيئا مما تطالبنا به ، منذ القرن السادس عشر ، فى « مدينة أحلام » « توماس مور » وفى « ثورة الفلاحين » فى ألمانيا وفى موعظات « لاتيمر » وفى صيحات الإحتجاج الغاضبة من « كرولى » و « لفر » (Lever) . فالقضية هى كما وصفها « توكفيل » ، ما إذا كنا على إستعداد لتعميم الحرية بحيث تشمل الجميع . إننا قد أضفينا عليها ، بالثورة الفرنسية ، معنى ملموساً بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ولأتباعهم ممن يرى هؤلاء المالكون أن الاحتفاظ بهم إلى جانبهم مجز ، ومنحنا الجماهير نصيباً صغيراً فى الآفاق الواسعة للرخاء المتزايد التى كفلتها لنا قوى الإنتاج التى سمح بإطلاقها انهيار الإقطاع . ومنحناها أيضاً عزاء ، لم يكن النبل فى التعبير عنه نادراً ، عزاء كان فى الغالب أكثر واقعية من الناحية الروحية ، من إيمان فى عالم آخر حيث يثاب المرء بالخلاص الأبدى عما قاساه فى الحياة الدنيا ، وليس هناك من يقرأ « المذكرات اليومية » « لجورج فوكس » أو « الرحمة الوافرة » « لبونيان » دون أن يدرك أن هناك ثقة فى تلك « الطبول التى ستدق من أجلهم فى الجانب الآخر » وهى ثقة منحتهم ثروة داخلية من السعادة لم يحظ بها إلا القليلون من أبناء هذه الدنيا .

ولكن الحق ، بل وحتى العادة ، فى اعتبار هذه الدنيا مجرد قناع من دموع عزاء أخذ يفقد قوته فى الإقناع شيئاً فشيئا ، وليس من بين أولئك الذين يحاولون إحياءه من يستطيع شيئا أكثر من أن يدعى نهضة جديدة تعقب هذا الإحياء دون أن يكون فى وسعه أن يقدم لنا الصيغة التى ستعتمد

عليها النهضة . وسواء بشر المبشرون بقيم مسيحية ثورية ، أو دعونا إلى أن تتخذ ملجأ فى نشوات التصوف الخاص — وهو فى ذاته تعبير عن هروب الفرد من مسئولياته الاجتماعية — تظل الحقيقة أنه ما من قيم ، سواء مسيحية أو غير ذلك ، تستطيع أن تحظى بقبول جدى فى مجتمع مصبوغ بالصبغة العلمانية مثل مجتمعنا دون أن تقبلها الدولة أو تستولى هى على الدولة . وأى الحدثين يعنى تجديد الأمل لدى الجماهير ، ويتوقف تجديد الأمل على تعميم الحرية بحيث تشمل الجميع .

وقد تبين هذا المرة بعد الأخرى منذ أن وضعت الحرية ، فى القرن السادس عشر ، على أساس الملكية الفردية . ونحن نستطيع أن نراها فى المناقشات المنفعلة فى « مجلس الجيش » تحت زعامة « كرومويل » ، وفى التأكيدات الغاضبة التى صدرت من « جون ليلبورن » ، وفى تنبؤات « جيرارد ونستانلى » النبيلة غير الناضجة . وقد عبر عنها مرة أخرى فى الثورة الفرنسية « الغاضبون » (Enragés) ، وأولئك الذين قاموا ، مع « بابيف » ، بالمجهود اليائس الأخير فى استرجاع تلك الأخوة التى كانت أمل الناس فى أيام سنة ١٧٨٩ العظيمة عندما قام أولئك « المحامون التافهون ووكلاء القصور » ، الذين ازدراهم « بيرك » كل ذلك الازدراء ، بتشريع عالم جديد خلقوه . ونلمح نفس اللغة مرة أخرى فى أحلام ١٨٤٨ العريضة وبخاصة فى ذلك التفاؤل السامى الذى جعل فى مكنة « ماركس » و « أنجلز » أن يتتبعا نمط التطور البشرى كله ، ماض ومستقبل ، فى مائة صفحة . ونجده أيضاً فى ذلك الإحساس المفاجىء بالتحرر الذى شعر به العالم كله عندما حطم الشعب الروسى قيود الطغيان القيصرى . وكانت هناك لمحة منه فى الحماسة التى أنشئت بها عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ ، إذ يجب ألا ننسى أبداً ما الذى تمثل فى «استقبال النصر» الذى قوبل به « وودرو ويلسون » من الجماهير فى أوروبا . وأعتقد أننا لا نعدو الصواب عندما نقول

أنه بعد وقفة الشعب البريطانى الصامدة بعد « دنكرك» ، ومرة أخرى بعد صمود الشعب الروسى فى يونيه سنة ١٩٤١ أمام هجوم «هتلر» ، بدأت فكرة أن الحرية قد تأخذ نطاقا أوسع تسيطر من جديد على عقول الناس .

— ٤ —

وحتى تدرك معنى هذا النطاق الأوسع لابد أن تذكر ما أُنكر على المجتمع الذى حرم منه . إن التراث الثقافى العظيم لمجتمعنا كان ملكا لقلة ، وحتى ما يتطلبه فهمه من مجرد معرفة للقراءة حرم الناس منه . ويجب أن نتذكر أن هذا الإنكار كان متعمدا إلى حد كبير ، لحرمان الجماهير من سبل المعرفة كان دائما وسيلة من الوسائل الرئيسية للقوة الظالمة . ونحن نرى فى نمو الفرص التربوية فى الولايات المتحدة والاتحاد الروسى إلى أى حد كبير يعد القضاء على الأمية مسألة إرادة متعمدة ؛ ولنا الحق فى أن نستخلص من ذلك أنه حيث لايوجد تنظيم لهذا النمو فى الوقت الحاضر فإن السبب يرجع إلى أن أولئك الذين يرفضون محاولته لهم مصالح قائمة يضعفها التنور .

ولا يكاد يقل مغزى عن ذلك ما نسمح به من ألوان عدم المساواة المادية ، الفوارق فى الصحة وفى السكن وفى التغذية والقدرة على السفر بين الغنى والفقير . ويكون المجتمع مفهوما بما فيه الكفاية عندما يفرق بعض الشىء فى الجزاء على ضوء الوظائف الاجتماعية التى يقوم بها أعضاؤه ، بيد أنه من العسير من الناحية الأخلاقية اعتبار أى مجتمع أنه يسير على أسس عقلية ، عندما تكون الاستجابة فيه للحاجات متناسبة مع المهارة فى استغلال نزعة الحيازة التى لا علاقة لها بالحاجة الاجتماعية . إن التمجيد الذى يكال للثروة ، والعناصر التى لا يصدقها العقل التى تدخل فى تكوين المقام الاجتماعى ، وتحويل الإحسان إلى مهنة منظمة ، والعلاقة بين ما أطلق عليه « فيبلن » (Velben) « الإسراف الواضح »(Conspicious Waste)

وبين التقدير الاجتماعى ، وحقيقة أن « رجل كنيسة عظيم » لا تعنى مسيحياً عظيما ولكن رجلا مهما من رجال الكهنوت ، واستمرار الاعتقاد بأن المهنة اليدوية أقل كرامة ، بصورة خفية ، من الأعمال المكتبية ، كل هذه تشير بطرقها المختلفة ، إلى مجتمع مريض فى أسسه . ومرضه ، فى جوهره ، نتاج معرفتنا بأنه لم يعد يستطيع أن يفرض قيمه دون تحدى . وقد يستمر ثراؤه يولد صلفا ، ولكن الحقيقة الحيوية ، التى لابد أن يدخلها فى حسابه بصورة متزايدة ، أن ارتباط قيمه بالإحساس بعدم الأمن لا يولد فى الجماهير عبودية ، ولكن تمردا . إذ لا يلبث أن يواجه تلك المحاكمة الكبرى التى تواجهها جميع المدنيات عندما تظهر الجماهير فى موقف المدعى أمام محكمة التاريخ .

وفى اللحظة التى تحدث فيها هذه المحاكمة لا يكون للامتياز من مخرج سوى القتال أو التفاهم . فإذا اختار الصراع فإن التجربة تدل ، بصورة حاسمة وإن كانت مختلفة كل الاختلاف ، كما حدث فى روسيا وألمانيا ، أن الصراع يدمر فرص الديموقراطية والحرية فترة طويلة . وإذا قبل التفاهم ، أتيحت له الفرصة والوقت للتكيف ، أى فرصة للقيام بالتجارب فيما يتعلق بالظروف التى تجعل ممكناً استئناف الرخاء المتزايد . ويمكن تلخيص هذه الظروف بأن نقول أن الأمر يتطلب وضع فكرة الحرية فى إطار المساواة . فبدلا من التفكير فيهما ، كما كنا نفعل فى الماضى ، بوصفهما نقيضين ، يصير لزاما علينا أن نكتشف كيف يمكن أن تدخل دلالاتهما فى بعضها البعض . لأن من السمات التى يتميز بها أولئك الذين يتمتعون بالحرية فى فترات الانكماش الاقتصادى أن تبدو حريتهم ثمناً لشقاء آخرين . وهى فى الواقع كذلك إلى حد ما ، لأن الوضع المؤسف للأغنياء فى عصر مثل عصرنا يجعل حتى كرمهم لايستطيع أن يخفف ، بصورة حاسمة ، حدة الشعور بخيبة الأمل التى يقاسيها الناس . ونطاق القضية التى تواجهنا يتطلب منا أن تنقب فى الأسس ، إذ أن

قوى التاريخ اللاشخصية الضخمة هي ما لابد لنا من إعادة تشكيله من جديد .

ويعني هذا ، في الميدان الداخلي ، إدراك أن هناك مصادر بذاتها للقوة أهم بكثير من أن تُترك في أيد خاصة . ويعني فهم أن هناك مستويات معينة للمعيشة يُعد الاحتفاظ بها مسؤولية على المجتمع أن يقوم بها قبل أن يصير من الممكن الاعتراف بسلامة الفروق في عائد المجهود على أساس عقلي . وهو يعني القضاء على ما ينجم من اختلاف الدين أو الثروة أو العنصر أو اللون من عوائق تقف في سبيل التقدم الشخصي . كما يعني مجتمعاً لا يعيش أعضاؤه حياة مختلفة إلى الحد الذي يكونون فيه مرغمين على التفكير بطريقة مختلفة أيضاً . إن بعد نظر « أفلاطون » عندما يصر في « القوانين » على حد أعلى للثروة يبدو أكثر حكمة كلما أمعنا التفكير في دلالته التاريخية . لأن أي مجتمع تكون فيه القلة ثرية ، والكثرة فقيرة ، إلى الحد الذي يدفع عقولهم إلى التفكير المستديم في ثرائهم وفقرهم هو ، في الواقع ، مجتمع في حالة حرب ، سواء كان القتال علنيا أم خفياً . وهو مجتمع لا يستطيع ، متى توقفت قدرته على التوسع ، أن يفكر على أساس المصلحة المشتركة ؛ لأن ما يؤخذ من طبقة سيعطى لأخرى . وهو لا يستطيع أن يكون مجتمعاً حراً لأن توتره الداخلي يحرمه من الأمن ، ومن ثم يكون مجتمعاً خائفاً ومحروماً من الجو الذي تتوطد فيه القدرة على التفكير العقلي . وكل تجربة يدعى هذا المجتمع إلى القيام بها يقف في سبيلها الاعتقاد بأنها بداية عملية لابد أن تنتهي إلى كارثة . ورغم أنه يحتاج إلى تغييرات كبيرة ، بل ويحس أحيانا أنه في حاجة إليها ، فإنه يقف أمام ضرورتها عاجزا تتقاذفه التيارات بلا هدف . فهو أمام تحد ليس لديه من الشجاعة ما يجعله يواجهه . وتاريخياً ، أي مجتمع يتهرب من مثل هذا النوع من التحدي مقضي عليه بالانحلال . لأن الناس لا يسيرون قدما إلى الأمام إلا إذا كانوا على استعداد لدفع ثمن التقدم .

ومن الضرورة بمكان أن نكون واضحين فيما يتعلق بمعنى هذه المساواة التى أذهب إلى أن الحرية يجب أن توضع فى إطارها . إن المساواة لا تعنى التماثل ، فليس هناك مايبرر المطالبة بمعاملة الناس المختلفين نفس المعاملة أكثر مما يبرر المطالبة بنفس الملابس لأشخاص مختلفين فى الطول أو نفس الطعام لأشخاص من أذواق مختلفة . بيد أنها لاشك تعنى حقاً متساوياً فى إشباع حاجات متساوية ، وألا يتمتع أى مواطن بميزة خاصة تمنع هذا الحق فى الإشباع عن مواطن آخر . وهى تعنى الاعتراف بمستوى من الإشباع العام فى التنظيم الاجتماعى يكون فيه الحد الأدنى لإشباع الحاجات المتساوية فى مستوى يسمح بتحقيق الذات بصورة متزايدة . وهى تعنى أيضاً أنه حينما توزع الحقوق بطريقة غير متساوية فإن النتائج تنحو دائماً إلى تضحية أولئك الذين لا يفوزون بها ، أيا كان الأساس الذى يقوم عليه عدم المساواة . فعدم المساواة هذه هى ، بالنسبة للمساواة التى أعنيها ، المصدر الذى قيد فى الماضى حرية الجميع باستثناء أولئك الذين أعترف لهم بحقوق خاصة ، ومن ثم فإن المساواة التى أقول بها تنكر سلامة كل مبدأ أو نظام يكون أساسا لمثل هذه الحقوق الخاصة . ولما كان المصدر الرئيسى فى عصرنا لمثل هذه الحقوق الخاصة هو الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج والسيطرة عليها ، فإن وضع الحرية فى إطار المساواة يعنى ملكية المجتمع لهذه الوسائل وسيطرته عليها .

وذلك لأن أى شىء فى المجتمع يدمر وحدة المصالح بين المواطنين فى نتائج عملية الحكم لابد مع الوقت أن يولد حقداً وطغياناً ، أى أنه لابد أن يدمر الديموقراطية والحرية . وقد جعلت تجربتنا من الواضح أن علاقات الإنتاج الحالية تؤدى إلى هذه النتيجة . إذ أن هذه العلاقات تحول دون استطاعتنا التخطيط من أجل الوفرة لأنها تفترض أن إشباع نزعة الحيازة فى الأفراد ستؤدى إلى مجتمع منظم تنظيما حسناً . وقد عرفنا أن هذا غير صحيح . بل تعلمنا ، على النقيض من ذلك ، إن خلق هذه الإمبراطوريات الاقتصادية

الكبيرة فى أى مجال تكون فيه السلعة المنتجة جوهرية للرفاهة العامة يؤدى إلى إحباط أغراض الرفاهة المشتركة . فسواء كان فى مجال أعمال المصارف أو النقل ، أو الفحم أو البترول ، أو الأرض أو القوة الكهربائية ، تعنى الملكية الخاصة مصلحة قائمة وللمصلحة القائمة تعنى أن حاجات المجتمع مرهونة بمطالب القلة .

إن « جون تيلر » قال « إن الجنس البشرى قد يحكم بواسطة المال أو السلاح » . وقد منعنا الفوضى التى نجمت عن قدرة سادة الإقطاع أن يقبضوا على رهائن فى سبيل فدية بما كانوا يملكون من جيوش خاصة أو يسيطرون عليه منها . وعلينا أن نمنع الفوضى التى تنجم عن قدرة صاحب المصرف وصاحب مناجم الفحم وأقطاب البترول والحديد ، أن يأخذوا الناس رهائن فى سبيل فدية بملكيتهم للقوة الاقتصادية وسيطرتهم عليها . لأنه طالما ظل لكل من هؤلاء مصلحة فى وظيفة الدولة تختلف عن مصلحة المجتمع ، فإنها لابد أن تخضع سلطة الدولة لأغراضها ، فالواقع أن القوة الاقتصادية تحدد ، بمعنى أساسى ، الطابع الحقيقى للدولة . لأن أوجه الشبه بين حكم الأقلية الثرية فى عصرنا الحاضر وحكم الأرستقراطية الإقطاعية فى عهد سابق مما لا يخطئه المرء . فملكية الإنتاج هى أساس القوة فى أحد العهدين . والأرض أساسها فى الثانى . وفى كلتا الحالتين كان طابع التشريع الاجتماعى الذى يتميز به النظام هو خضوعه لامتيازات الطبقة الحاكمة . فالقانون يجب أن يعمل داخل حدود ترضى هذه المصالح . فهى لا تُغفل ، تاريخيا ، إلا إذا كشف انكماش كبير عن التنافر بين امتياز الطبقة الحاكمة ورفاهة الجماهير . لأن للملكية الخاصة فى جوهرها تعنى أن التوزيع لا تحكمه الحاجة ولا المجهود ، بل تأثير القانون الإرغامى . وعند نقطة ما ، يصبح التناقض بين الإنتاج الممكن والإنتاج المصطنع واضحاً لأولئك الذين حُرموا منه ، وعندئذ يتحركون لإعادة تحديد الوضع .

وفى رأيى أن هذا التناقض قد صار واضحاً لهذا الجيل . فهو إذا رأى أن الحرب تضمن عمالة كاملة وأنها ، على أى الأحوال ، توقف بعض سلطة دافع الربح ؛ وأنها ترغم الحكومة على تنظيم النبوغ العلمى تحت تصرفها ، وأنها تقيد من حق الثروة فى إصدار الأوامر للأشخاص ؛ وأنها تضمن ارتفاع الضرائب إلى مستويات لم يكن يتصورها أحد من قبل ، وأنها قضت على الأسطورة القديمة من أن الدولة التى تفشل فى موازنة ميزانيتها يصيبها الخراب ، وباختصار ، أن ما أطلقت عليه الآثار المرغمة للقانون التى اقتضتها الرأسمالية تاريخيا يجب إيقافها إلى حد كبير ، وإذا رأينا ذلك مرتين ، لا مرة واحدة ، فى خلال خمسة وعشرين عاما ، فإنه على الأقل من المعقول أن نفترض أن الجماهير مازالت تتوقع تطبيق بعض دروس الحرب على اقتصاديات السلام . وإن بديل ذلك وقوع شقاء اقتصادى على نطاق واسع وعميق بدرجة كبيرة بحيث ينطوى ، بكل وضوح ، على كارثة اجتماعية . فإما أن نعيد بناء أسسنا عامدين . أو يجرفنا التيار بسرعة إلى إحدى هذه الأزمات التى لا يوجد فيها بديل سوى القتال فى سبيل خطة جديدة من العلاقات ، لأن الناس لم تعد أهدافهم الكبرى فى الحياة مشتركة .

ولنتأمل قائمة الاتهام التى يستطيع العامل العادى أن يعدها ضد الطبقة الحاكمة فى هذا البلد . فقد خرجت هذه الطبقة من انتصار سنة ١٩١٨ بسلطة رهيبة لم تحظ بمثلها طبقة أخرى فى التاريخ ، ورفضت إدخال أى تغيير حيوى فى النظام الاقتصادى . ودمرت ، بقضائها على عصبة الأمم ، التجربة الوحيدة التى بنيت عليها الآمال فى سنوات ما قبل الحرب . ورغم ما تحت يدها من أدلة ضخمة عن شرور القومية الاقتصادية ، سارت فى طريق الحماية ونظام امبريالى مغلق . وكانت كراهيتها لروسيا من العمق بحيث سمحت لإيطاليا وألمانيا بأن تعيثا فساداً فى أوروبا ، بل إنها أضافت ، بسياستها ، إلى ما استطاعت هاتان الدولتان التلويح به من قوة ضد روسيا .

وعندما حذرت مما تنطوى عليه السياسة الألمانية والإيطالية ، كانت الشجاعة تنقصها حتى لإبلاغ مواطنيها بالخطر الذى تواجهه ، إذ أن مسئوليات الزعامة حالت بينها وبين القيام بأولى التزامات الطبقة الحاكمة ، واجبها فى مواجهة الوقائع . وحتى عندما استفاقت من غفلتها لم تستطع أن تدرك مدى نطاق الحرب الشاملة ولا شدتها . ولم تشرك الشعب معها حتى أصبحت الكارثة على الأبواب ؛ وحتى عندما كانت تصر على أن الحرب الشامله ثورة لابد أن تتعرض فيها أشخاص جميع المواطنين وممتلكاتهم للخطر ، كان الاتجاه الغالب على برنامجها هو المحافظة على الوضع الذى يكفل لها حقها فى القوة دون تغيير حتى تستطيع استئناف سلطتها كاملة مع النصر . وتحدثت فى بلاغة عن المساواة فى التضحية . ولكن، باستثناء أولئك الذين يقاتلون فى صفوف القوات المسلحة — كانت تلك المساواة متناسبة تماماً مع الأوضاع العادية لعلاقات الملكية ، فقد وقع العبء الأكبر فى الجلاء من المناطق المعرضة لأخطار الحرب إلى المناطق الآمنة على الفقراء ، وكانت التضحيات التربوية الرئيسية من جانب أطفال الفقراء ، وفى السنتين الأولتين من الحرب ، على أى الأحوال ، لم تقاس الطبقة المتيسرة بشكل جدى من النقص فى الطعام ، كما أن الوقع الأساسى للغارات الجوية كان أكثر شدة بكثير بين الفقراء منه بين الأغنياء . فهؤلاء الأخيرون لم يناموا شهوراً طوالا متعاقبة فى الأنفاق والمخابىء العامة . وهم لم يشتركوا فى الرحلات المسائية القاسية من « هل » (Hull) و « ميرسيسايد » إلى الأرياف سعياً وراء ما قد يتوفر من حماية فى ظل أشجاره .

وأنا لا أنكر لحظة واحدة أن ما من سياسى أبدا تمثلت فيه إرادة شعب متحد فى النصر تماما أكمل مما تمثلت فى مستر « ونستون تشرشل » أو بصورة أروع . بيد أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر ، أولا أن الطبقة الحاكمة نبذت ثمانى سنوات فى احتقار تشخيص مستر « تشرشل » لأخطائها ،

ولم تلجأ إليه إلا فى اللحظة الأخيرة بعد أن كادت الكارثة تقع ؛ ومن المهم أيضا أن نتذكر أن قبولها لزعامته كان يتضمن شرطا هو ألا تمس أسس الديموقراطية الرأسمالية ، وقد سمح له بأن يضع ضمادات على الجروح المفتوحة — رفع المكافآت العائلية لأفراد القوات المسلحة ، وزيادة معاش الشيخوخة ورفع الأجور الزراعية ، إلخ . وأنا لا أقلل مطلقا من شأن فوائد هذه الإجراءات ، ولكن لابد لى من ملاحظة أنها تركت المسائل الحيوية الخاصة بعلاقات الإنتاج دون مساس . وإذا قيل إن زعماء النقابات وحزب العمال قبلوا هذه السياسة ، فلابد لى مرة أخرى من ملاحظة أنهم ما كانوا يستطيعون أن يتحدوها دون أن يعرضوا لخطر التحطيم تلك الوحدة القومية التى أثبتت التجربة الفرنسية المريرة أنها شرط أساسى للنصر . إن أحزاب الطبقة العاملة كانت تواجه معضلة أنها إما أن تقبل ما كان مؤيدو مستر « تشرشل » على استعداد للتنازل عنه أو أن تكون عامل هزيمة ، وكانت تعرف أنه مع الهزيمة على يد « هتلر » لن يكون للطبقة العاملة فى بريطانيا أى مستقبل يتطلب من هذه الأحزاب التفكير فيه .

هذه فى رأيى هى قائمة الاتهام ، ضد الطبقة الحاكمة فى بريطانيا ، التى يضعها اليوم معظم العمال ممن يهتمون بالسياسة فى بريطانيا . والأشياء التى تحركهم هى أساسا مسائل منصبة على المصالح الخاصة ، لا العامة . لقد عقدوا العزم على كسب هذه الحرب ، وليست هناك تضحية لا يقدمونها فى سبيل ذلك . ولكن المهتمين بالسياسة فى أى مجتمع أقلية ، ويعتمد نفوذهم على وجود الظروف التى تجعل فى وسعهم جذب رأى الجماهير إلى جانبهم . ورأيى هو الرأى البسيط تماما من أننا سنخلق الظروف التى تتيح الفرصة لقائمة الاتهام ، التى وصفتها ، لاجتذاب الجماهير إلا إذا اتخذنا الآن الإجراءات التى تحول دون قيام هذه الظروف . فبدون هذه الإجراءات سيكون هناك الملايين من العاطلين ، ومناطق منكوبة جديدة حيث تكاثرت

مصانع الحرب الضخمة ، ويتحول الحنق المكتوم إلى شغب بشأن مشاكل التسريح وإعادة الإسكان . وإذا فشلنا فى اتخاذ هذه الإجراءات ، فإن انهماكنا فى مشاكلنا الداخلية سيعنى حرمان القارة الأوروبية من الزعامة الضرورية للتعمير المنظم . وقد يؤدى ذلك إلى سنوات من الفوضى والخراب تتخللها من وقت لآخر ثورة وثورة مضادة . وستقضى هذه السنوات ، إذا كان هذا هو طابعها ، على كل أمل فى الانتعاش لدى أمة صناعية تعتمد على حجم تجارة الصادر إلى الحد الذى نعتمد عليه .

إذا فشلنا فى اتخاذ هذه الإجراءات ، فإن ذلك ، منطقيا ، هو المستقبل المحتمل . بيد أنه ما زال فى وسعنا أن نتخذها . فالرأى العام فى هذه البلاد مستعد للتغيير الجذرى . فقد تعرضت عاداتها التقليدية للقلقة بشكل عميق . وهى تدرك أنها فقدت ما كان يتيحه لها موقعها الجغرافى المنعزل من أمن . وهى تدرك أيضا أنها تعتمد فى مستقبلها على الاحتفاظ بالسلام الذى لا تستطيع أن تدافع عنه وحدها . وقد اعترف حكامها ، أيا كانت حيطتهم فى ذلك ، بقبولهم « ميثاق الأطلنطى » ، بأن التحرر من العوز والتحرر من الخوف هما الدعامتان التوأمتان لأى عالم منظم . وقد بدأت تتبين أن التعبئة الكاملة لمصادرها لا تتيسر بواسطة إثارة مسرحية لفورات فجائية ، بل هى مسألة تنظيم دؤوب مستمر على استعداد لأن يسمو فوق كل من المبادىء ومعدل السير اللذين اكتفى بهما النظام القديم . وهى ترى أن الإمكانيات الكاملة لنظام النقل لدينا لا يمكن أن تتحقق إذا كانت هناك خمسون مصلحة قائمة عليها أن تفكر ، لا فى النصر اليوم ، ولكن فى مصالح حملة أسهمها بعد النصر . وما ينطبق على النقل ينطبق على كل عنصر جوهرى فى مصادرنا . كما أنه ليس أقل الأشياء وضوحا أنه لو تراخت سيطرة وقت الحرب ، خاصة فى الشئون المالية ، بعد الحرب فإن كارثة اقتصادية ستأتى مسرعة فى أعقاب

النصر العسكرى . وهناك إدراك على نطاق واسع أنه لو حدث ذلك فلن تكون هناك فرصة للسلام الاجتماعى فى بريطانيا .

ويجب أن أوجه الانتباه إلى شيئين آخرين . لقد أشرت مؤكدا إلى فشل الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد فى مواجهة مشاكل فترة ما بين الحربين ، وإلى الفرصة الهائلة التى كانت لديها فى سنة ١٩١٨ والطريقة التى فشلت بها فى انتهازها . ولا يقتصر الإحساس بهذا الفشل على الطبقة العاملة . فقد تسرب شىء من دلالاته ، على الأقل ، إلى المجتمع كله . هذا ، فيما أعتقد ، هو مغزى وقع أحاديث مستر « بريستلى » الإذاعية الأولى على الرأى العام ؛ فدعوته إلى الديموقراطية أوسع وجدت صدى مستجيباً فى عقول أشخاص ، أكثر بكثير من الطبقة العاملة ، دفعتهم الحرب إلى إدراك أن الرتابة القديمة فى التفكير لم تعد مجدية . وهذا ، جزء على الأقل ، من تفسير التأثير السريع على الرأى الذى أصابه مستر « وينانت » ومستر « هارى هوبكنز » . إذ لم تتمثل فيهما حقيقة المساعدة الأمريكية المشجعة فحسب ، بل أيضاً ، وبدرجة لا تقل ، الإرادة الأمريكية فى القيام بالتجارب الاجتماعية على نطاق واسع . كما أننا يجب ألا نغفل عما حققته النقابات من مستوى اجتماعى جديد ، فالتناقض بين مركزها تحت حكم مستر « تشمبرلين » ومركزها تحت حكم مستر « تشرشل » واضح حقيقة . وأعتقد أنه ليس من المبالغة فى شىء أن نقول إن قالب الفكرة التقليدى فى بريطانيا ، على الأقل ، قد تحطم . فحقيقة أن بعض رجال العلم قد بدأوا يدركون أن معاملهم ليست أبراجاً عاجية يبحثون فيها عن « مجرد » خيالى يسمى الحقيقة الموضوعية ، ولكنها قلاع تصمد ، أو تتحطم ، بدرجة ما تتضمنه جهودهم من عامل اجتماعى ، حقيقة آثارها من الأهمية بالمكان الأول . إن عمل رجال مثل سير « جون أور » فى ميدان التغذية ، و « سابلدون » و « رسل » فى الزراعة ، وإمكانيات المكتشفات الجديدة فى ميدان اللدائن « البلاستيك » هى ثلاثة أمثلة فحسب

توحى بأن علماء جيلنا سيبدأون فى المطالبة بألا تحبط الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ما يستطيعون أن يسهموا به من نصيب فى نوع حياتنا . وسيؤكدون ، بل لقد بدأوا فعلا يؤكدون ، أن مساهمتهم تنطوى على نظام اجتماعى تختلف فيه علاقات الانتاج اختلافاً حاسماً عما هى عليه الآن .

والعنصر الثانى ذو الأهمية ، وهو ظهور روسيا بوصفها حليفة لبريطانيا قد أكدت أهميته من قبل . ويكمن مغزاه ، على ما أعتقد ، فى ثلاثة أشياء . فقد ربط بين فرصة بريطانيا فى النصر وفرصة الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم جعل الأمر بحيث لا مهرب من أن تكون موسكو عاملا أساسياً فى السلام . ولما كانت موسكو تقف إلى جانب فكرة الإنتاج المخطط من أجل استهلاك المجتمع ، ولما كان ، إلى جانب هذا ، انتعاشها من تضحيات الحرب سيدفعها إلى التخطيط على نطاق أوسع وأشد كثافة ، فإن المشاركة البريطانية الروسية ستضع معدلا نسبياً لسرعة التعمير لدينا ، وهو معدل لا حدود لأهميته . وثانياً ، لا يستطيع إنسان ألا يلاحظ أن مثالية مجهود الحرب فى هذه البلد « بريطانيا » قد بلغت ، على الأقل فيما يتصل بالعمال ، مستوى جديداً لأننا فى شركة مع موسكو ، إن آمال العمال فى « الثورة » الأصلية قد انتعشت بصورة ملحوظة . وأنا لا أنكر بطبيعة الحال أن انتعاش هذه الآمال قد أثار الشكوك لدى دعاة النظام القائم ، إن حادث « مور — برابازون » ليس بلا مغزى . بيد أن مما له مغزى أيضاً أنه حتى ولا حكومة « تشرشل » تستطيع أن تتحمل تكرار مثل هذه الحوادث . أن هيبة مستر « تشرشل » التى لا يعلى عليها هى وحدها التى استطاعت أن تنبذ وزيراً فى مركز كولونيل « مور — بربازون » . والنقطة الثالثة ذات الأهمية فى ظهور روسيا فى الميدان هى الاحتمال الكبير ، بعد أن تتم هزيمة الهتلرية ، من أن المبادأة الاجتماعية فى فرنسا وجنوب شرق أوروبا ، وربما فى ألمانيا وايطاليا أيضاً ، ستنحرف بسرعة نحو اليسار المتطرف . فليس

من المحتمل أن تظهر حكومات مستقرة هناك إلا على أساس التدمير الكامل تقريبا للعلاقات الطبقية القائمة فى هذه البلاد . ولا أعتقد ، أمام هذه الآفاق أن الرأى العام فى بريطانيا من المحتمل أن يرضيه شىء الا إذا شرع حكامها فى القيام بتجارب اجتماعية على نطاق واسع . ولا أظن أنهم يستطيعون الشروع فى هذه التجارب دون تغيير حيوى فى العلاقات الإنتاجية لمجتمعنا .

وهناك فى الواقع إحتمال آخر لا بد أن أوجه ، آسفا ، الانتباه إليه . إن هزيمة « هتلر » خاصة إذا طالت الحرب ، ستترك الولايات المتحدة القوة الإقتصادية المسيطرة ، بمعنى حقيقى ، فى العالم خاصة بعد أن صار دخولها الحرب بوصفها دولة محاربة ضروريا . ومن المحتمل ، بالنظر إلى أوضاع القوى الإقتصادية فى الولايات المحتدة ، أن يكون نفوذها بعد الحرب رجعيا أكثر منه تقدميا . فمعظم رجال الأعمال الأمريكيين يكرهون سياسة « الصفقة الجديدة » (New Deol) بشدة ، وكلما كانوا أقوى كانت كراهيتهم أشد ، وهم ينظرون إلى الإصلاح الاجتماعى بوصفه نقيض الإنعاش الاقتصادى . وتنتهى مدة رياسة مستر « روزفلت » فى سنة ١٩٤٤ ، وهناك ظروف ، مما يمكن تصوره على الأقل ، يكون فيها خليفته ، مثل « هاردنج » و « كوليدج » ، أساساً ممن يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى فى أمريكا. وعندئذ من المحتمل ، على الأقل ، أن تكون شروط المعونة التى تقدمها أمريكا فى هذه الحالة للإسراع بالإنعاش الأوروبى — وسيكون هذا العون ضروريا — شروطا يقصد بها المحافظة على علاقات الانتاج فى أوروبا بصورة تتفق مع رأسمالية « حرية التعامل » (Laissez faire) التى يساويها رجال مثل مستر « جوزيف . ب . كندى » بالديموقراطية . ومما لا شك فيه أن نفوذ الولايات المتحدة فى تسويات ما بعد الحرب سيكون ساحقا ، وما زال الوقت مبكراً جداً للتنبؤ باتجاهه .

وليست هناك صعوبة تذكر فى التنبؤ فى موقف من موقفين . فإذا

هزم « هتلر » خلال سنة ١٩٤٣ ، فإن قوة الرئيس « روزفلت » كلها وهيبته ستوجهان ، بلا ريب ، نحو توطيد أسس ديموقراطية تحررية فى جميع أنحاء العالم . وأيضا ، إذا شرعت بريطانيا قبل نهاية الحرب فى القيام بتجارب اجتماعية عميقة ، فإن آثارها فى الولايات المتحدة قد تقضى باستبعاد أى مرشح رجعى عن « البيت الأبيض » حتى عندما تنتهى مدة رياسة الرئيس « روزفلت » الثالثة . وفى الحالة الأولى من المحتمل أن تكون التعهدات الأمريكية قد ضمنت فى سنة ١٩٤٦ لأوروبا أن نفوذ الولايات المتحدة سيستمر متحررا ومتفتحا للفكرة الدولية فى نفس الوقت . وستحدث نفس النتيجة فى الموقف الثانى لأن عملنا سيدعم تلك القوى التى تعتمد سياسة « الصفقة الجديدة » على هيبتها ويضفى على هذه القوى سلطة جديدة. إن مصيرها مرتبط ، بمعنى حقيقى ، بالمبادىء التى نشكل مستقبلنا نحن على أساسها .

ومن هذه الزاوية أرى أن مصير أوروبا سيتوقف ، فى أى من هذين الموقفين ، على بقاء القوى التى فرضت سياسه « الصفقة الجديدة » فى أمريكا فى الحكم . ومن هذه الزاوية أيضا ، يعنى هذا البقاء أن الآن هو اللحظة المناسبة للبدء فى عملية التغيير الجذرى فى بريطانيا . لأنه لن يساعدنا فى مستقبلنا مثل نصر نحرزه بينما الرئيس « روزفلت » فى البيت الأبيض . وليست هناك خطوة لتحقيق ذلك النصر أكبر من مضاعفة مجهودنا الإنتاجى . بيد أننا إذا أردنا أن نضاعفه فإن تغيير العلاقات الإنتاجية هو السبيل الممهد نحو هذا الهدف وبدونه سينقصنا ذلك العزم والمثابرة اللذان لا تستطيع أية مصلحة قائمة أن توقفهما . وإذا لم نستطع أن نعبر الهوة بين قوة ألمانيا وقوتنا فى مثل هذه الفترة ، فإن الوقت الحاضر يظل اللحظة المناسبة للشروع فى التغيير الجذرى . لأن ذلك سيتيح لأمريكا الفرصة الهائلة من مشاهدة ديموقراطية رأسمالية تستطيع ، بالرضا ، أن تخلق الظروف

التى يصير فيها استئناف الرخاء المتزايد ممكنا . ومن العسير أن نبالغ فى الآثار السيكلوجية لهذا فى الولايات المتحدة . فستقوم هناك مطالبة ذات قوة لا تتحطم بتجربة موازية . وسيضع ذلك للخطر حدا — الخطر الموجود بشكل واضح فى الولايات المتحدة فى الظروف القائمة — من أن تستغل المصالح الكبرى ضرورة الحرب الملحة لخنق النضال من أجل استمرار سياسة « الصفقة الجديدة » وستضع فى عون المجهود البريطانى الروسى كل قوة العمال الأمريكيين المنظمين وطاقاتهم ، كما أن إقدامنا على هذه التجربة سيقضى على كل قيمة دعائية للأسطورة النازية من أن حكم القلة الثرية فى بريطانيا يخفى حقيقة أمره وراء قناع من القوالب الديموقراطية . إنى أعتقد أن وقع هذه السياسة من جانبنا سيتيح لأصدقاء الديموقراطية والولايات المتحدة تلك الفرصة الجديدة من القوة التى يتوقف عليها جزء كبير من مستقبل أوروبا .

وذلك لأننا يجب أن نفهم بوضوح أنه بينما الشعور الأمريكى يميل بصورة ساحقة إلى هزيمة « هتلر » ، فإن علاقة المصالح الأمريكية بالأوروبية لا زالت قضية معقدة محل شك ، ويتوقف قسم كبير منها على تاريخ انتهاء الحرب . وقسم كبير منها أيضاً يعتمد على مدى عمق مشاركة الولايات المتحدة فى الصراع الفعلى عند نهاية الحرب . فالأدلة التى تتراكم لدينا تشير إلى أنه كلما طال أمد القتال زاد احتمال أن تتقاضى المصالح الأمريكية الكبرى ثمنا باهظا لما تقدمه من عون ، وتضاعف الأدلة على أنها ستنتهز فرصة نشوة القتال فى استرجاع ما منيت به من خسائر فى فترة المدتين الرئاسيتين الأوليين لمستر « روزفلت » . فمن الأهمية بمكان عظيم أن وجهة نظر رجال مثل السفير السابق « كندى » منتشرة على نطاق واسع بين أقطاب الصناعة فى أمريكا ، ومن المهم أيضاً أن شباب أمريكا ظل لدوافع مختلفة تماما ، ينفر طوال هذه المدة نفوراً عميقاً من الاشتراك فى الحرب .

إن الروح الانعزالية فى أمريكا أعمق بكثير مما يستخلصه المرء من نظرة سطحية أو من الدعاية .

وهناك بطبيعة الحال أسباب كثيرة لكون الحالة كذلك . وليس فى وسعنا أن نفعل كثيراً ، نسبياً ، فيما يتعلق ببعض هذه الأسباب ، مثل موقف الأمريكيين الإيطاليين والأمريكيين الألمان تجاه الوطن الأم ، كما لا ينتظر أن يختفى قلق أولئك الذين يشاركون مستر « كندى » فى وجهة نظره التى تدعو إلى صلح يقوم على التفاهم ، إلا إذا انتقلت الحرب مباشرة إلى شواطىء أمريكا ، وعندئذ فقط ، وحتى هذه اللحظة ، يظل الاتجاه نحو « التهدئة » طبيعياً بالنسبة لهم كما كان بالنسبة للمصالح المماثلة فى بريطانيا حتى بدا عدم جدواه بصورة نهائية بالاستيلاء على براغ فى مارس سنة ١٩٣٩ . إن ما نستطيع أن نفعله هو التأثير فى تلك القطاعات من الرأى الأمريكى التى لديها ، بطابعها ، إقبال على الاستجابة للأفكار العظيمة . ولن يتيسر لنا استثارة هذه الاستجابة بواسطة الوعود الخلابة عن سلوكنا فى المستقبل ، ولكن بالشروع فعلا فى تحقيق هذه الوعود الآن . وهذه هى الطريقة الوحيدة الحقيقية التى نستطيع بواسطتها أن نجتذب مثالية الشباب الأمريكى ، فليس هناك طريقة أخرى نحرره بها من الميراث الثقيل من خيبة الأمل الذى خلفته الحرب الماضية . وهذه هى الطريقة الحقيقية الوحيدة التى نجذب بها ذلك القطاع من الرأى الأمريكى الذى جعل طوال مدة رئاسة مستر « روزفلت » ، يسعى بكل قواه فى تدعيم أسس الديموقراطية الأمريكية ، والذى رأى فى الحريات الأربع الطريق الوحيد نحو هذا الهدف . وإذا لم نستطع أن نجتذب هذه العناصر فى الرأى الأمريكى إلى جانبنا فقد نجد ، عند نهاية الحرب ، أننا خلقنا جوا من الرأى الأمريكى يحس بخيبة أمل فيما يتصل بعلاقته بأوروبا أكثر مرارة من تلك

التى خلقتها تجربتها للماضية فى الحرب . ولست فى حاجة لتأكيد مدى ضخامة مثل هذه الكارثة .

— ٥ —

وكل هذا يعنى شيئين . أننا لن نستطيع ، بأى معنى نهائى ، أن نكسب هذه الحرب إلا إذا جعلنا فكرة مجتمع أكثر عدالة جزءاً من السياسة التى نتبعها فعلا فى كسبها ؛ ونحن لا نستطيع أن نبنى مجتمعا أكثر عدالة الآن إلا إذا كانت قوى الامتياز على استعداد للتعاون فى هذه المهمة . ولا أجرؤ على التنبؤ بما إذا كان هذا التعاون ممكنا . وأنا أعترف تماما بأن ذلك يكون ظاهرة من أندر الظواهر فى التاريخ ؛ وأعترف أيضاً أنه لم يحدث ، حتى منذ سقوط فرنسا ، ما يوحى بأن الطبقة الحاكمة فى بريطانيا قد أدركت دلالات موقفنا . فتشريعات حكم « تشرشل » لم تمس أية نقطة حيوية فى العلاقات الإنتاجية لمجتمعنا . ولم تعلن أى خطط للتعمير فى بريطانيا يستطيع المرء أن يتبين فيها أى أثر للجرأة أو الشجاعة . ففى التربية والصحة العامة والإسكان يستطيع المرء أن يرى المناورات القديمة ، لاحتلال المراكز من جانب المصالح القائمة ، التى تماثل تماما ما حدث فى تجربة سنة ١٨ — ١٩١٩ . فالعمال يدعون إلى القيام بالتضحيات ، ويتفضل أصحاب الامتياز ، كما هى عادتهم ، فيضعون أولئك الذين يحملون ، بدون تذمر ذلك العبء الذى يفرضونه ، تحت رعايتهم .

ولا أعنى مطلقاً أن الطبقة الحاكمة فى بريطانيا تتقاعس عن القيام بنصيبها الكامل فى الالتزامات العسكرية فى الحرب ؛ فسجل « سلاح الطيران الملكى » وحده شهادة أبدية على شجاعتها . بل إنى أعنى أنها لا تستطيع أن تتصور عالما لا يكون فيه حق الحكم متصلا بذلك المزيج من الميلاد والثروة الذى ظل يتمتع منذ الحرب الأهلية فى القرن السابع عشر بقوة تشكيل مصائر بريطانيا . فتفكيرها متشرب تماما بتقاليد هذه القوة بحيث

يبدو أنها لا تستطيع أن تتصور الحاجة إلى أسس جديدة . وحتى مستر « تشرشل » ، الذى تمثلت فيه إرادة الأمة فى النصر بهذه الصورة الفائقة ، لا يستطيع أن يهرب من دلالات هذا التقليد . فهو مثل « مارلبورو » جديد « يركب حصانه فى الزوابع ويواجه العاصفة » . ولكنه يفكر فى ميراث عظيم يحافظ عليه لا فى عالم جديد يغزوه . فهو يقاتل للمعركة القديمة من جديد ضد « العاهل العظيم » الذى يريد أن يسيطر على أوروبا ، فلا يرى فى الصراع الذى يتزعمه إمكانيات جديدة هائلة يستطيع أن يتحكم فيها ويوجهها نحو تحقيق المهمة التى أخذ على عاتقه القيام بها . وهو يستطيع أن يهتز حماسة بما يبديه الرجل العادى فى « كفنترى » أو « ميرسيسايد » وفى « ايست اند » بلندن أو أزقة « جلاسجو » من شجاعة . يأسر خياله ذلك المشهد الرائع لشعب ينظم نفسه طواعية الدفاع المدنى . ويستطيع أن يتحدث عن أسطورة المراكب الصغيرة فى «دنكرك» فى عبارات ما كان « ثيوسيديس » ليتبرأ منها لو نسبت له . ويستطيع أن ينفعل بهجوم «هتلر» على الاتحاد السوفيتى بحيث يسمو على كل عواطف ماضية . ومع ذلك لا يلمح وراء كل هذه الأشياء القوى اللاشخصية الضخمة التى اشتركت فى تكوينها . ويقاتل الحرب مثل ارستقراطى عظيم يتطلب شرفه أن ينتصر لأن الارستقراطى يقبل التحدى . ولا يحارب مثل سياسى عظيم يرى فيما وراء النصر الفرص التى قد يتيحها .

وإنى أقول ذلك لأنه ليس من بين الساسة الذين قضوا حياتهم فى معترك بريطانيا التقليدية من رأى بوضوح أكثر ، أو بشجاعة أكبر ، فى سنوات ما قبل الحرب ما رآه مستر « تشرشل » من أن « هتلر » يعنى الحرب ؛ كما لم ير أحد منهم العواقب البشعة بالنسبة لبريطانيا من استعدادات «هتلر» للحرب أكثر وضوحا مما رآها هو . بيد أنه من الواضح تماما أن مستر « تشرشل » لم يفهم مطلقاً القوى الاقتصادية التى كان « هتلر » ممثلا لها ،

ولا الأسباب التى جعلت الغالبية الساحقة من حزبه من « المهدئين » ، حتى شارف الأمر على نهايته . وهذا هو ، فى اعتقادى ، الاستنتاج السيم من حقيقة أن مستر « تشرشل » لم يفهم إلا بعد دخول إيطاليا الحرب أن « موسولينى » يمثل نفس مجموعة القوى التى يمثلها « هتلر » . فقد أدرك فى سنة ١٩٣٣ حقيقة أن « هتلر » خطر يهدد قوة بريطانيا ، ولكن دلالات الفاشية الإيطالية لم تحركه لأن « موسولينى » لم يكن فى وقت من الأوقات خطرا يهدد سلطة بريطانيا ، إلا بوصفه تابعا « لهتلر » . وهو يشعل الحرب فى شجاعة وبطريقة ممتازة حتى يحافظ على هذه السلطة . وليس هناك مجهود لا يبذله أو تضحية ليس على استعداد لتقديمها الإبقاء عليها . إن الرجل الذى استطاع بإيماءة سامية أن يعرض على فرنسا الاتحاد ، والذى استطاع بإيماءة أخرى أن يمحو سوء التفاهم مع روسيا الذى استمر جيلا ، لم يكن ينقصه شىء من القوة التقليدية للأرستقراطية حتى يرتفع إلى مستوى الأحداث . وأنا أعرف مدى عمق الإلهام الذى منحه مستر « تشرشل » للناس الأحرار ، لا فى بريطانيا وحدها ، بل فى العالم أجمع . وإن إعجابى به لا يفوقه إعجاب .

ومع ذلك فرأيى أن مستر « تشرشل » لم ير الطبيعة الحقيقية لهذه الحرب كما لم ير « بيرك » طبيعة الثورة الفرنسية . وهذا هو السبب فى أنه يحاول إشعال حرب شاملة دون أن يكيف إطار علاقاتنا الإنتاجية لعواقبها . وهذا هو السبب فى أنه استطاع أن يعلن أننا نقاتل فى سبيل الديموقراطية والحرية ويترك فى نفس الوقت مشكلة علاقاتنا مع الهند بلا حل . وهذا أيضاً هو السبب فى أنه يصر على أن ما يهمه هو المحافظة على بريطانيا «التقليدية» . والسبب كذلك فى أنه لم يفهم ما يعنيه تعديل قانون « النزاعات المهنية النقابية » الذى صدر فى سنة ١٩٢٧ ، والذى يعد هو شخصياً مسئولا عنه إلى حد كبير ، بالنسبة للملايين من العمال . أن الفروض التى يقوم عليها

تفكير مستر « تشرشل » ، حددها العالم القديم الذى يموت ، كما كانت الفروض التى يقوم عليها تفكير « بيرك » محددة بعالم ١٧٨٩ ، فهو لا يستطيع أن يرى ، كما لم يستطع « بيرك » أن يرى ، معالم العالم الجديد الذى يجاهد حتى يخرج إلى النور .

وإذا كان مستر « تشرشل » ، بمواهبه العظيمة فى القلب والعقل ، وبشجاعته فى المخاطرة ، وبعدم قدرته النبيلة على قبول الهزيمة ، يتطلع إلى الماضى مستلهما وحيه ، فإنه مما لا يدعو إلى العجب أن أولئك الذين يقودهم لا يرون أبعد مما يرى إلا نادرا . فلورد « هاليفاكس » يتحدث بلغة المذهب الذى يقول بحق رجال الدين فى الإشراف على تصرفات الناس وهو المذهب الذى ظلت الكنيسة تبشر به ألفى عام دون أن تستطيع تطبيقه ، ولا يبدو أن مغزى مذهب استطاع أن يكيف نفسه مع الرق والإقطاع والرأسمالية قد تبلج لذهنه . ويجدد مستر « إيدن » أيديولوجية ديموقراطية المحافظين (Tory) فى لهجة « دزرائيلى » الذى كتب « سيبل » ؛ ولكن لا يبدو أنه قد استنتج من مسلماتها الوجود المستمر لطبقة متميزة لم تشعر ، تاريخيا ، بمقتضيات النبل إلا عندما أحست بأنها تستطيع أن تقوم بها دون أية تضحية لاداعى لها بالعوامل التى توطد سيطرة الامتياز على الطبقة . وسير « كنجسلى وود » ، الذى ظل طوال هذه المدة مصراً على التعامى عن دلالات الهتلرية ، يمثل وجهة النظر الأصلية لرجل الأعمال المحافظ ؛ فالصكوك يجب أن تدفع لأن الإفلاس مخل بالشرف ، والتضخم النقدى خطر ؛ ولكننا لم نسمع كلمة واحدة من سير « كنجسلى وود » تشير إلى أننا وصلنا إلى حقبة يتطلب الأمر فيها بإلحاح مفهومات اقتصادية واجتماعية جديدة .

وباختصار ، أن الحزب الغالب فى « الحكومة القومية » يتحرك نحو مجتمع مخطط دون أى مجهود جدى لأن يرسم لنفسه صورة لطبيعة التخطيط

وإمكانياته . فهو يفترض أن ما أطلق عليه مستر « تشرشل » ، « بعض الإجراءات العملية فى التعمير » ستواجه مقتضيات الموقف بصورة ما . ومع هذا فهو يدرك فى قلق أنه انما يواجه دلالات ذات طابع ثورى حتى وهو مستمر فى اتباع سياسة « تسيير الأمور بصورة ما » القديمة . وحقيقة أنه يتبع هذه السياسة هى ، بطبيعة الحال ، التى تدفع الحزب الشيوعى إلى الاصرار على أن قيام ثورة عنيفة أمر لا مفر منه . وإذا لم يحدث تكييف بالرضا فان الالتجاء إلى العنف يبدو بوضوح فى طبيعة الأشياء التى تواجهنا .

وقد تكون النبوءة الشيوعية صحيحة ، وإن كان هناك شيئان مهمان نقولهما عنها . فأولا ، ليس هناك سبب يدعونا إلى افتراض أن الطبقة العاملة ستنجح فى ثورة عنيفة إلا إذا وجدت الظروف المؤدية إلى النجاح . ولا أستطيع أن أتصور وجودها بسهولة إلا بعد تجربة طويلة من حكم طاغ ، ولا يوجد حتى الآن دليل واضح على أن هذه التجربة ستحدث . والسبب الثانى متصل بجذور الفلسفة الشيوعية فى التاريخ . فهذه الفلسفة تغفل ملاحظة أن انتصار البورجوازية على الارستقراطية الإقطاعية لم يتم إلا بعد أن حصلت على قوة السيطرة الإقتصادية فى المجتمع وكان فى استطاعتها ، بتجربتها وقدرتها ، أن تتولى مباشرة حكم الدولة . فقد سيطرت على علاقات الملكية ، وكانت قد غيرت الحضارة . ولم يصر فى وسعها إتمام الخطوات الأخيرة فى الاستيلاء على قوة الدولة إلا بعد أن اكتملت هاتين العمليتين . ولم يحقق العمال فى بريطانيا أيا من هذين الأمرين . فالقوة الإقتصادية المسيطرة ما زالت كلها تقريباً فى أيدى الطبقة الوسطى ، وحضارة مجتمعنا قد بدأت فقط تتأثر بالتغيير فى قوى الإنتاج فى مدنيتنا . والخطر الذى نواجهه هو أن المثال الذى ضربه الاتحاد السوفيتى — وهو مثال ما زال وحيداً فى طابعه — قد يؤدى إلى مغامرة غير مكتملة النضج تؤدى إلى

إيقاف العملية الديموقراطية لدوافع مماثلة لتلك التى أدت إلى القضاء عليها فى الخارج .

وأنا لا أنكر لحظة واحدة الضرورة الملحة لتغيير عميق فى العلاقات الإنتاجية فى مجتمعنا ؛ بل على العكس ، لقد قلت إنه الشرط الضرورى لاستئناف رخاء يتسع ، ومن ثم فهو الأساس الذى عليه وحده يمكننا أن نحتفظ بحكم ديموقراطى فى بريطانيا . ولكنى أقول أيضا إنه إذا لم يحدث هذا التغيير العميق بقدر كاف من الرضا يجعل أية مقاومة بالعنف تبدو مقامرة غير مشروعة للطبقة الحاكمة ، فإنه من المحتمل ، فى ظروفنا الخاصة ، أن يكون التغيير مقامرة غير مشروعة من جانب العمال أيضا . ومن ذلك أستخلص شيئين . أستخلص أولا أن الجو العقلى للتغيير العميق ليس متيسرا لنا إلا فى الفترة التى تحطم فيها شدة الخطر ، على نطاق واسع من الرأى ، الموانع العادية للامتياز . وأستخلص ثانيا ، أنه إذا فاتت هذه الفرصة المتاحة لنا الآن فإن الطبقة العاملة لن تكون فى وضع يسمح لها بالدفاع بنجاح عن حقها فى الشروع فى مثل هذه التغييرات عندما تصير هذه الطبقة هى الحكومة المعترف بها للبلاد بالطرق الدستورية .

وقد ناقشت فعلا الاستنتاج الأول من هذين الاستنتاجين ؛ فقد شرحت لماذا لا يحتمل أن ينظر حزب المحافظين ، بسبب تكوينه — وهو أساسا الأداة السياسية للامتياز الاقتصادى والاجتماعى فى بريطانيا — بعيدا فى طبيعة الأشياء إلى درجة كافية بحيث يتنازل عن حيازة القوة . والاستنتاج الثانى يفترض أن هناك ثلاث احتمالات أمامنا عندما تنتهى هذه الحرب . فمن المحتمل أن يحتفظ حزب المحافظين بالحكم ويتناول مهمة التعمير بروح تنكر الحاجة إلى التغيير العميق . وفى هذه الحالة ستظهر بسرعة عدم قدرته على خلق ظروف الرخاء المتزايد . وعندئذ إما أن يرغم على إخلاء الطريق لحزب العمال ، أو أن يضع حدا ، بصورة أو بأخرى ، للديموقراطية البرلمانية

فى هذه البلاد . فإذا أخلى الطريق لحزب العمال فإن هذا الأخير ستكون لديه على الأقل فرصة البدء فى التغيير الجذرى ، ولأن الرأى العام ، افتراضا ، سيكون فى صفه فإنه سيشرع فى تجربته فى ظروف مواتية إذ سيكون خصومه فى موقف الدفاع وقد سحبت منهم الثقة . أو من المحتمل ، ثانيا ، أن يكون الشعب فى حالة مزاجية عند نهاية الحرب تؤدى إلى انتصار مباشر لحزب العمال . وفى هذه الحالة أيضا سيكون له الحق دستوريا فى البدء بالتجربة ، وستكون قوة المقاومة لدى خصومه ، رغم أنها لم تتحطم مطلقا ، قد ضعفت بصورة خطيرة بسبب المركز الاستراتيجى الذى يحتله الحزب .

ويتوقف كلا هذين الاحتمالين ، فى حدود قدرتنا على الاحتفاظ بالسلام الاجتماعى ، على نوع الاستعداد الفكرى والروحى لحزب العمال للقيام بمهمته . فعليه أن يعرف بدقة ماذا يريد أن يفعله . وعليه أن يكون مستعدا لعمله فى شجاعة وتصميم . ويجب أن يبنى من رجال ونساء يصلحون لأن يكونوا وسائل هذه الأهداف العظيمة ؛ فإلى أى مدى نستطيع أن نثق أن هذه الصفات ستتحقق .

إنه سؤال من العسير الجواب عليه . إن ما حققته الحركة العمالية فى بريطانيا كان ، من أى ناحية نظرت إليه ، عظيما . فبناء الجمعيات التعاونية والنقابات بمجهود أقل من مائة سنة عمل ممتاز . وقد أظهرت فى الحكم المحلى ، خاصة فى لندن ، قدرة فى الجيل الأخير لا تقل عن قدرة أى من منافسيها . كما أظهرت فى بعض نواحى بذاتها من مدتى حكمها ، خاصة فى الشئون الدولية ، تفهما للواقع يغلب أنه كان سينقذ أوروبا من الصراع الحاضر لو لم تنته مدة حكمها فجأة فى سنة ١٩٣١ ؛ ومما هو جدير بالملاحظة أنها فى أزمتى سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠ هيأت توجيها للأمة توقف عليه ، كما أثبتت الحوادث ، استقلالها وسلامتها . ويحظى حزب العمال بإخلاص وولاء طواعية من جانب أعضائه لا يستطيع أن ينافسه فيهما حزب آخر فى هذه البلاد .

وأعتقد أن هذا كله صحيح ومهم فى أى تقدير متوازن . ولـكن يكون من السخف أن تنكر أن هناك نواحى نقص خطيرة فى حزب العمال لا يستطيع أى مراقب أمين أن يراها دون خوف . فالطريق إلى السلطة فى صفوفه طويل وشاق ، ومن ثم تجنح زعامة الحزب فيه إلى أن تـكون من نصيب رجال فى نهاية أواسط العمر عندما يكون شيء ، على الأقل ، من مرونة العقل وطاقته قد ولى ، إلا لدى رجال غير عاديين . بينما التغييرات الاجتماعية العظمى تـكون عادة من صنع حكومة شابة ، وخاصة فى الأوقات الثورية . وقد كان ضعف حزب العمال منذ سنة ١٩١٩ هو عدم قدرته على تـكييف قوالبه لمطالب الشباب فى التمثيل ، فليس هناك سوى عدد قليل من الشبان بين أعضائه فى مجلس العموم ، وعدد الشبان من مرشحيه أقل من ذلك نسبيا . والاتجاهه هو أن يعتبر المقعد الأمين فى المجلس المكافأة المناسبة لسنوات طويلة من الخدمة النقابية ، ومن ثم يدخل عدد غير قليل من ممثليه فى البرلمان فى سن لم يعد أمامهم فيها أمل فى مستقبل سياسى خلاق . كما أنه لا أمل لديه فى أن يستطيع إقناع أعضائه من المتقدمين فى السن ، كما يفعل منافسوه ، بالتقاعد فى كرامة ؛ فالحاجة إلى المال ترغم معظمهم على الاستمرار حتى الموت أو الهزيمة . وأى شخص يعرف عن كثب شيئا عن المأساة الاقتصادية التى تنطوى عليها الاستقالة فى معظم الحالات يدرك خطورة المشكلة . ولنضع المسألة فى عبارة صريحة ، لا يستطيع حزب أن يأمل فى حـكم هذه البلاد بعد الحرب حتى يخلى مكانا فى مجلس العموم لتمثيل كامل للجيل الذى سيكون قد اشترك فى القتال . ولم يظهر حزب العمال بعد ما يدل على قدرته على مواجهة هذه المشكلة .

وهذا ، بلا ريب ، ضعف يمكن إصلاحه بواسطة التغييرات المناسبة فى الإجراءات ؛ بيد أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد أن الحاجة الحقيقية لحزب العمال تـكمن فى مجال آخر . إنه فى حاجة إلى استعادة إيمان رواده الأول

وحماستهم ، وهو فى حاجة أيضاً إلى القدرة على بثهما فى السكان على نطاق أوسع بكثير من صفوف النقابات التى يوجه إليها نداءه فى الوقت الحاضر . وعليه أن يجعل رجل العلم والمهندس وطبقة المديرين يدركون أن نوع المجتمع الذى يدعو إليه يتيح لهم فرصة القوة والأمن بصورة لا تتحقق لهم فى النظام الحاضر . فعليه ، من أجل إقامة ديموقراطية مخططة ، أن يكسب جماعات ظلت حتى الآن لا تدرك دعوته إلى حد بعيد ؛ وهى جماعات ، بالإضافة إلى ذلك ، يتوقف على مساهمتها نجاح الديموقراطية المخططة إلى حد كبير .

وفى اعتقادى أن الأمر يتطلب ،حتى يكسب الحزب هذه الجماعات ، شيئاً يشبه ثورة روحية فى الحزب نفسه ؛ ومن بين أخطر قضايا عهدنا تلك التى تتعلق بما إذا كان من المستطاع القيام بهذه الثورة فى حدود الوقت الذى لدينا . وهذه الثورة الروحية ليست سهلة التحديد . فهى تعنى القدرة على تدريب قادة فى مكنتهم أن يضعوا متقضيات وجهة النظر البعيدة فوق وجهة النظر القصيرة ، ممن يستطيعون أن يؤكدوا لأتباعهم أن نظاما تربويا مناسباً حقيقة يساوى فى النهاية بالنسبة للعمال أكثر من إنقاص ساعات العمل اليومية نصف ساعة أو من زيادة شلن فى الأجر اليومى . وهى تعنى أيضاً القدرة على اختيار قادة لا يقبلون رأى الموظف الجالس على مقعده الذى يقول إن هذا التجديد خطر أو أن تلك المصلحة القائمة من القوة بحيث ينبغى عدم إثارتها . فهى باختصار تعنى الاستعداد لتدريب قادة تكون لديهم الشجاعة لأن يطلبوا من الحركة تضحيات على ذلك النطاق الذى يتطلبه بناء المجتمع المخطط . ولا أظن أن حزب العمال سيكون لديه قادة ،على الأقل بالنسبة الواجبة ،من هذا النوع حتى تتكون لديه تلك المعرفة التى يتطلبها بالضرورة فهم القضايا من أولئك الذين يفكرون فى الشروع فى إدخال تغييرات عظيمة .

هنا ، فيما أرى ، يكمن الخطر الجدى الذى ينطوى عليه التكوين الطبقى فى المجتمع البريطانى . فقد ظل تفوقه الإمبريالى والاقتصادى لا يواجه تحديا

بحيث أنه لم يعط ، منذ القرن السابع عشر ، الذكاء المكانة التي يستحقها في الشئون العامة .ونحن الآن ندفع ثمناً باهظاً لتلك الشركة بين الإرستقراطي والمحامي ورجل الأعمال الذين تُرك في أيديهم مصيرنا مدى قرنين ونصف . فقد بنوا تلك الدولة الازدواجية التي انعدم فيها ذلك التفاهم العقلي الكامل بين الطبقات الذي نحن في حاجة إليه الآن. فقد كان لدينا نظامان تربويان ،وكان لدينا جيش ، المولد والسلوك المهذب أهم فيه ،كما قال لنا مستر« للويدجورج»، من الذكاء ، وكان لدينا كنيسة ، « الأسلوب المهذب » فيها أهم من كل من القداسة والمعرفة ، وكانت لدينا دبلوماسية لم يكن العاملون فيها يدركون حتى وجود تسعة أعشار السكان في البلاد التي يقومون بعملهم فيها . وحتى الحرب الماضية كان على المرء أن يترك الطبقة العاملة حتى يحظى بمركز هام في حكومة البلاد . وخلال فترة ما بين الحربين كان ما أسماه القاضي «هولمز» « الغرض الأساسي الذي لا يقال صراحة » للنظام أنه إذا سمح للعمال بتولي الوزارة فإن زعماءهم يجب ألا يتصرفوا على أساس الأفكار التي وصلوا إلى مراكزهم بالدعوة إليها . حتى زعماء النقابات يصيرون ، إلى حد كبير ، أعضاء في الطبقة الوسطى في عاداتهم ومستوى معيشتهم عندما يصلون إلى الحكم ، ويصبح أطفالهم أعضاء في الطبقة التي « رقى إليها » آباؤهم .

إنه نظام أخرج لنا ، في كل ناحية من نواحي الحياة تقريباً ، أفراداً غير عاديين ، وكان لديه ، حتى عهد قريب ، إحساس بالأمن جعل في وسعه أن يظهر تسامحاً كريماً لا يكاد يعرفه الناس في أي مكان آخر . بيد أنه ليس نظاما وضع لنفسه عامداً وعن وعي هدف رفع مستوى الرجل العادي ، إن ذلك كان نتاجا جانبياً لتنظيمه . فقد كان علاجه للفقر عبارة عن جهود في ميدان الصدقة ، وعلاجه للجهل نظاما تربويا ينتهي ، بالنسبة للجمهرة العظمى من الشعب ، عند النقطة التي تبدأ للمعرفة فيها تمارس سحرها . لقد عشنا أمداً طويلا على النتائج المتجمعة لتفوقنا بحيث أصبحنا نكيف أنفسنا بصعوبة

لفكرة أن شريعة البقاء لم تعد تلك التى أحرزنا على أساسها تفوقنا . وقد دخلنا عهداً يتوقف مستقبل مجتمعنا فيه ، أياكانت قيمة الفرد الممتاز ، على قدرتنا واستعدادنا لتنظيم رفع مستوى الرجل العادى ، إذا أردنا أن يظل مجتمعنا ديموقراطياً .

وجدير بنا أن نتذكر أن هذا هو التحذير الذى وجهه « ماتيو آرنولد » إلى العصر الفيكتورى ، وهو تحذير ظل بلا أثر إلى حد كبير . لأنه اتهام يميت لحكامنا فى فترة ما بين الحربين بأنهم عندما خلق نظامنا الاقتصادى الملايين من المتعطلين لم تثر فيهم غير تهم على الامتيازات التى يتمتعون بها أية رغبة فى فحص الأسس التى أدت إلى ذلك . إن المجتمع عند ما يسمح لعشر عماله البالغين أن يتعفنوا وهم يعيشون على إعانة البطالة دون أن يثير ذلك إحساساً بالمسئولية لدى حكامه ، يصبح مجتمعاً لا أمل له فى البقاء . كما أن المجتمع يصبح لا أمل له أيضاً فى البقاء إذا لم يحاول، كما لم نحاول فى سنوات ما بين الحربين ، أن يجعل علاقات الإنتاج فيه متناسبة مع قوى الإنتاج . ولم يصدر ، حتى الآن ،من ممثلى الطبقة الحاكمة أثناء سنوات الحرب ما يوحى بأنهم يرون الحاجة إلى القيام بهذه المحاولة . إن قادة حزب العمال قد أعلنوا هذه الحاجة . ولكنى لا أظن أنهم سيقنعون جمهرة الأمة بإيمانهم بمبادئهم حتى يثابروا على تطبيقها . فمثل عملى واحد أوقع من عشرة بيانات بليغة .

إن علينا أن نبنى مجتمعاً تسوده المساواة فى الجيل القادم وإلا كان علينا أن نهجر التجربة الديموقراطية . هذا هو البديل الواضح أمامنا . وإنها لتجربة هائلة . ولم ينجح أحد إلى الآن فيها حتى بالوسائل السلمية . وإذا شرعنا فيها الآن فهناك سببان يبرران أن لنا أن نأمل عقلا فى النجاح . الأول هو درجة اتجاه عقول الناس نحو مزاج التجديد ؛ فالجو العقلى لهذه الحرب زاخر بتوقع تغيرات كبرى . والثانى هو درجة إدراك الناس لما نتعرض له من خطر مشترك ، مما يؤدى إلى قبول تجربة لو كنا حاولنا القيام بها منذ

ثلاث سنوات ربما كانت حطمت وحدة الأمة . إن الزعامة العظيمة اليوم تستطيع أن تضع الخطط لثورة بالرضا لن يكون من الميسور لنا أن نقوم بها غداً .

ومهما كررنا هذا القول فإننا لا نوفيه حقه ، ومهما ثابرنا فى قولنا لن نكون مبالغين ، فالحرب الشاملة التى تهـــدد الوجود القومى تتطلب إما انتصارات عظيمة أو إجراءات عظيمة ، ولا يستطيع شعب ، كما أثبت المثل الذى ضربته فرنسا ، أن يجتاز حربا شاملة سليما بواسطة البلاغة الفائقة فحسب . وعندما نكون أمام قوى ثورية يمس وقعها أسس حياتنا القومية لا نستطيع أن نتجاهل وجودها ، والضعف البادى فى زعامتنا الحالية أنها تحاول تجاهلها . وهذا هو السبب ، كما قلت ، فى أن واجب زعماء حزب العمال هو الإصرار على تحقيق للمبادىء التى يمثلها الحزب اليوم ، فإذا تركت هذه المبادىء بوصفها أنصاف وعود لما بعد الحرب فإن كل ما ستفعله عندئذ هو أن تمزق إربا ما تستطيع اليوم أن تعمل على توحيده . لأنه إذا كان واضحا أن ثمن النصر هو الثورة بالرضا فإن الأمة ستصر على أن تتم الثورة . إن ميراث تقاليدها السامى أن لا تفكر فى بديل للنصر سوى الفناء .

ولما كانت اللحظة المناسبة للبدء هى الآن ، فإننا سننال ، فى الغالب ، عقوبة السماح لها بأن تفوتنا . إن جميع الثورات تأتى فيها فترة من القصور الذاتى عندما يفرض الإرهاق الناجم عن المجهود توقفا فى عملية التجديد . وهذه الفترة لابد أن تأتى مع توقف القتال . ويبدو أن التكوين البشرى يتطلب هدوءا وراحة بعد كل فترة طويلة من الحماسة الملهمة . والإصرار فى فترة التوقف هذه على أن نشد عزائمنا لرحلة جديدة شاقة ، وخاصة لرحلة فى المجهول ، هو بمثابة طلب المستحيل ، فبعد التمرد الكبير تأتى فترة الترميم . وعندما يتوقف القتال ضد النازية سيريد الناس ، أكثر من أى شىء آخر ، أن يعودوا إلى رتابة فى الفكر والعادة لا ترغمهم على التكييف

المؤلم لعقولهم مع إثارات مقلقة . والحكم المفكر هو الحكم المناسب تماما للأوقات غير العادية . ولكن عندما تعود العلاقات الطبيعية يبدو الحكم المفكر دائما للمصالح القائمة فى أى مجتمع لونا من الكماليات لا قبل لها به .

ومن ثم فإن رأيى هو الشيء الواضح من أننا يجب أن نجد إبان الحرب الصعيد الذى تستطيع الديموقراطية أن تعمل فيه ، وإلا فالغالب أننا لن نجده أبدا . ويبدو لى أن هذا الدرس هو أبرز ما نخرج به من تجربة سنوات ما بين الحربين . وخاصة هو أبرز ما نخرج به من تجربة فرنسا . إن الأمة تستطيع أن تبنى ، فى بوتقة الحرب القاسية ، نمطا للإصلاح يجعل الانتعاش بعد الحرب فى حيز الإمكان ، وفى السلام لابد لها ، كما أثبتت سياسة « الصفقة الجديدة » فى أمريكا بصورة نهائية ، أن تختار بين الإنعاش والإصلاح . بيد أننا نواجه مشكلة أن الإنعاش على أساس علاقات إنتاج فترة ما قبل الحرب لم يعد يتفق مع استئناف رخاء يتسع . وقد كان هذا واضحا فعلا قبل سنة ١٩٣٩ . وهو يفسر الريبة المتزايدة فى المبدأ الديموقراطى بين أولئك الذين وجدوا فى تطبيقه تهديدا للمصالح التى اعتقدوا أنها تتعرض للخطر من هذا المبدأ . وأى حرب فى سبيل الديموقراطية لا تخلق الظروف التى يستطيع المبدأ الديموقراطى أن يعيش فيها لا يتوقع أن تحقق أهدافها أكثر مما فعلت حرب ١٩١٤ . وليس هناك من عاش خلال أيام النصر بعد ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ويستطيع أن يشك فى رغبة الناس فى « جعل العالم مكانا أمينا للديموقراطية » . ولكن ظروف هذا الأمن لم تخلق عندما كان الناس مستعدين لقبولها . وأى إرادة تعمل بدون الظروف التى يتطلبها تحقيقها لابد أن تظل خاوية لا جدوى من وراءها . وليس هناك حديث عن إعادة البناء بعد الحرب يكفى وحده لأن يكفل لإعادة البناء أساسا . فإما أن نقوم بالثورة أثناء الحرب ، أو تفرض هى نفسها علينا عند نهايتها . ولكن فى هذه الحالة الأخيرة ستكون الديموقراطية والحرية أولى ضحاياها .

الفصل السادس

الجانب الدولى

— ١ —

عند نهاية الحرب الماضية كانت الآمال كبيرة فى أن المشاكل الرئيسية فى سياسة القوة قد حلت أخيراً . فقد بدت الحكومات الديموقراطية فى كل مكان منتصرة ، وبدا أن إنشاء عصبة الأمم قد كفل جهازا من المتوقع أن يتم نزع السلاح عن طريقه وكذلك تسوية المنازعات الدولية بالطريق السلمى . وكان رد الفعل ضد الروح العسكرية عميقا ، وكانت رغبة الناس الشديدة فى العودة إلى مهام التعمير الخلاق سمة من أوضح سمات الوضع السياسى . وقد بدا واضحا ، حتى لمراقب فى هدوء فيلد مارشال « سمطس » وعدم تحيزه ، أن « الإنسانية قد شدت رحالها ، وعزمت على السير » .

وخلال عشر سنوات من صلح فرساى جعلت الوقائع من الحلم أنقاضاً . وفى ظنى أن السبب فى ذلك لم يكن أن المعاهدة التى أبرمت فى هذا الصلح معاهدة سيئة فى ذاتها ، وأيا كان الأمر فإن معظم أخطائها الواضحة كان قد تم إصلاحها فى سنة ١٩٢٩ . بل إن السبب هو أن الساسة الذين تولوا الأمر أبرموا معاهدة خطأ . فقد كانوا يواجهون فعلا مشاكل القرن العشرين ، ولكنهم حلوا المشاكل التى ورثوها من القرن التاسع عشر وتركوا لعصبة الأمم أن تحل المشاكل التى أغفلوا معالجتها . ولكن ما نسوه كان ، أولا أنهم لم يخلقوا الظروف التى تستطيع عصبة الأمم فيها حل هذه

المشاكل ، وثانياً أن العدد الكبير من الدول ذات السيادة التى صنعوها خلقت مجموعة من المصالح القائمة ، كما أكدت مجموعة أخرى ، كان لابد أن تؤدى ، وهى تجمع القوى فى اندفاعها ، إلى زيادة حدة عدم التناسب بين مشاكل العصبة وقدرتها على حلها .

وذلك لأن القضية الأساسية التى كانت قد صارت فعلا من الأهمية بمكان فى فرساى هى انهيار علاقات الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى إذا أريد لها أن توضع فى إطار الأنظمة الديموقراطية — وقد زاد من حدة هذا الانهيار خيبة الأمل بين الأمريكيين التى أدت إلى عودة أمريكا إلى سياسة العزلة . والواقع أن إيقافها قبول المهاجرين الأوربيين بترحاب واتباعها سياسة جمركية مرتفعة أتحدا على غلق صمام الأمان فى عالم يعتمد على بعضه البعض اقتصاديا . وبمجرد أن انقضى وهج الشعور الفياض الذى انتشر بعد الحرب ، صار من الواضح أن المستقبل يعنى أما تكييفاً لعلاقات الإنتاج بطريقه تجعل فى مكنة الديموقراطية البقاء ، أو كبديل لهذا ، صراعا فى سبيل البقاء بين مجموعات من الدول القومية يؤدى ، إن آجلا أو عاجلا ، إلى حرب ثانية .

وهذا هو الموضوع الرئيسى على المسرح الدولى فى سنوات مابين الحربين ؛ وهو تناقض بين إمكانيات إنتاج هائلة وفقر منتشر على نطاق واسع فعلا . إنه تناقض بين آمال متوثبة وخيبة أمل مريرة . وليس هناك قارىء لما كتب فى هذه السنوات ، خاصة فى المجال الاقتصادى ، يستطيع ألا يلاحظ اتساع الهوة بين ما توقعه الناس من آمال وقدرة الساسة ، داخل إطار علاقات الإنتاج القائمة ، على تحقيقها . فقد بدا المشهد معداً لاقتصاديات وفرة ، ولكن المصالح القائمة لعلاقات الإنتاج الموجودة فرضت اقتصاديات ندرة . فالأمم المنتصرة فى داخل هذا الاطار ، كانت تتوق إلى الاحتفاظ بميزاتها الموروثة فوق كل شىء آخر ، وكانت الأمم المهزومة ، أو التى أصيبت بخيبة

أمل ، تتوق فوق كل شيء آخر إلى إيجاد وسائل تتغلب بواسطتها على وضعها الأدنى . ووضعت علاقات الإنتاج حداً أعلى للتكيف الممكن ، وهو حد لم يكن مناسباً بالمرة للمشاكل التى وضعت أمام ساسة الدول العظمى .

ومعظم الآراء التى تعرضت لوصف كنه القضية ، وخاصة الآراء الأكاديمية ، كانت بعيدة عن الصواب ، لأنها افترضت أنه إذا توفر حسن النية فإن للمشكلة القائمة مما يمكن حله داخل القوالب التى تفرضها علاقات الإنتاج القائمة . فقد كان هناك مفكرون ، مثل الأستاذ «جيلبرت موراى» ذهبوا إلى أن الحاجة الأساسية هى الحد من السيادة ؛ وهو رأى يفترض أن السيادة مثل صنبور مياه يفتح ويغلق كما نريد ، بدلا من أن يرى سيادة الدولة بوصفها أداة لحماية نظام بذاته من علاقات الإنتاج . وأنه ما من وسيلة تجعل فى الإمكان سياسياً الحد من سيادة الدولة إلا بواسطة تغيير ثورى فى هذه العلاقات . وهناك آخرون ، مثل الأستاذ « ليونل روبنز » ، عزوا الداء الى هجر « حرية التعامل » دون أن يدركوا ، فيما يظهر ، أن هذا الهجر نفسه كان نتاج تجربة « حرية التعامل » عملياً .

إن ما صار واضحاً ، فوق كل شيء آخر ، فى سنوات ما بين الحربين ، هو اعتماد الأنظمة الديموقراطية على اقتصاديات التوسع . وبمجرد أن تصير هذه غير متيسرة ، فان التناقض بين دلالات الرأسمالية ودلالات الديموقراطية يصبح مما لا يمكن التغلب عليه . وقد جعل الخوف من أن تتكرر التجربة الروسية ، المستفيدين من الرأسمالية فى كل مكان يقفون موقف الحذر ، وحيثما كان التقليد الديموقراطى ضعيفاً كما فى إيطاليا وألمانيا ، تم القضاء عليها بسهولة نسبية . ولما كان إحلال الفاشية محلها ترك ، كما حاولت أن أثبت فى فصل سابق ، المشاكل الكبرى للانكماش الرأسمالى بلا حل ، فإن صانعى الدول الفاشية أرغموا على الشروع فى سياسة إمبريالية بوصفها ثمناً لأمنهم

الداخلى . بيد أنهم ما كانوا يستطيعون أن يفعلوا ذلك دون تهديد لمنافسيهم . ومما لا ريب فيه أن « موسولينى » لم يكن بالقوة الكافية ليتحدى وحده أيا من الدول الكبرى ، فكان لزاما عليه أن يكتفى بأسلاب صغيرة أثارت شهية شعبه ولكنها لم تشبعه . واضطر « هتلر » إلى أن يقضى السنوات الخمس الأولى من حكمه فى إخفاء غرضه الحقيقى بينما تظاهر ، بحربه الصليبية ضد البلاشفة ، بأنه عدو لعدو جميع المصالح الرأسمالية . ولم يقفز قفزته إلا عندما اعتقد ، ولم يكن فى اعتقاده غير محق تماماً ، أن حربا خاطفة ستأخذه رأساً إلى هدفه . فإذا قبل الغرب هجومه على روسيا ، فقد صار سيد أوروبا ، إن لم يصر سيد العالم . وإذا قاوم الغرب فإن انتصاره السريع على مقاومته سيجعله فى وضع لا يمكن تحطيم قوته فيه .

وبمجرد أن بدأ الهجوم سرعان ما جعلته الأسس التكنيكية للحرب الحديثة يأخذ طابع صراع عالمى أكثر شدة بكثير ، وأوسع فى دلالاته ، من حرب سنة ١٤ — ١٩١٨ . وصار من المؤكد أنه إما أن تنتصر الفاشية انتصاراً كاملا ، أو أن تمنى بهزيمة كاملة ، وليس هناك شىء وسط بين هذين البديلين . وإذا سلمنا بهزيمة الفاشية فستعود إلينا فوراً مشكلة العلاقات الدولية بوصفها ، فى جوهرها ، نفس المشكلة التى تركها بلا حل صانعو صلح فرساى — وهى مشكلة علاقات الإنتاج فى العالم الحديث . لأننا يجب أن نكون على ثقة من أن القضاء على الفاشية لا يخلق بنفسه الظروف التى تكون فيها الديموقراطية والحرية فى أمان ، إنه لا يخلق سوى الظروف التى تسمح بتنظيم أمنهما ، لأن عدوها الرئيسى قد أزيل . بيد أننا نظل أمام قضية تحقيق ذلك التنظيم .

وليس هناك شىء أخطر من الإقلال من شأن صعوبات هذا التنظيم . فمن السهل أن نرسم « مدنا فاضلة » على الورق : كاتحاد إنجليزى أمريكى ، وتعاهد أوربى وعصبة أمم جديدة ، وما إلى ذلك . إن اهتمامنا الأول يجب

أن يقوم على تذكرنا أن الديموقراطية والحرية لا تزدهران إلا عندما تتوسع النظم الاقتصادية ، وأنه ما من دولة عظمى ، باستثناء الاتحاد السوفيتى ، تسمح مبادؤها بهذا التوسع . ويجب أن نضع هذا الاهتمام فى ضوء إدراكنا لأن القدرة الإنتاجية للعالم ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، ستكون قد زادت بصورة هائلة عند نهاية الحرب ؛ وأنه إذا ظلت مبادىء الملكية والسيطرة دون تغيير ، لن تكون هناك زيادة فعالة فى الطلب تقابل الزيادة فى القدرة الإنتاجية . وبعبارة أخرى ، إن هزيمة الفاشية عسكريا ستتركنا فى مواجهة جميع المشاكل التى واجهناها فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ولكن بصورة أشد . ولا أمل لدينا فى حلها إلا إذا نظمنا الظروف التى تصبح فيها اقتصاديات التوسع ممكنة مرة أخرى .

ويعنى ذلك ، ببساطة تامة ، رفع مستوى للمعيشة فى جميع أنحاء العالم ، وخاصة فى تلك المناطق التى يعد فيها هذا المستوى فى الوقت الحاضر منخفضاً بصورة مؤلمة كما فى الصين والهند وجنوب شرق أوروبا وأمريكا الجنوبية . فسر السلام هو زيادة الطلب الفعال ، وبدون ذلك يكون قتالنا فى الحرب بلا فائدة . بيد أن زيادته تعنى إقتصاداً مخططاً من أجل الكثرة . وهناك تجربة تاريخية قاسية يجب أن تقنعنا أن هذا غير ممكن فى حدود علاقات الإنتاج الحاضر . ومن ثم فإننا إذا لم نستطيع أن نسمو عليها فإن طابع فترة ما بعد الحرب يحدد نفسه منذ الآن : رخاء مفاجىء يعقبه كساد ، وستكون هناك محاولات متعجلة بوضع « صفقة جديدة » جزئية يتولد عن المبالغ التي تنفق فيها ارتفاع ما فى الرواج التجارى . وعندئذ سيحذرنا رجال الأعمال من خطر التدخل الحكومى ، ثم يحدث ذلك الصدام بين الحكومات التقدمية ومصالح الملكية الذى يجدد العداء القديم العهد بين الإنعاش والإصلاح ؛ وستظهر مرة أخرى قومية اقتصادية بينما يتقدم الاخصائيون بعلاجات لا تجد حكومة الشجاعة ، ولا القوة — باستثناء

حكومات قليلة ـ لمحاولة تنفيذها . وستجد الأنظمة التى نكون قد بنيناها للمحافظة على السلام سلطتها تذوى فى بطء لعدم قدرتها على معالجة ظروف لا تنطبق عليها الفروض المسلم بها كأساس لعمل هذه الأنظمة . وستنمو بين الجماهير خيبة أمل غاضبة نحو فشل العالم الجديد الشجاع الذى وعدوا به لثانى مرة ؛ وسينمو بين قوى الامتياز خوف غاضب ضد ما يبدو من تهديد لامتيازهم من جانب هجوم مطالب الجماهير . وستبدو الحرب فى سبيل الديموقراطية والحرية للجماهير خدعة جوفاء ، وسيبدو التعبير عن غضبهم من هذه الخدعة لأصحاب الامتياز تهديداً للقانون والنظام لا ينجم عنه سوى الفوضى والبلبلة . ومرة أخرى سنجد أن ما بيننا من أشياء مشتركة لا يكفى لتسوية خلافاتنا بالرضا . وسننتقل من عصر صراع بين الأمم إلى عصر صراع بين الطبقات ، وحيثما تجد قوى الامتياز هتلراً جديداً أداة لها ، سيكون فى نجاح الثورة المضادة فى دولة من الدول الكبرى ما ينبىء ، على الأقل ، عن وقوع حرب عالمية جديدة ، وقد يؤدى إليها فعلا .

وقد يكون هذا التشخيص للوضع مباشراً أكثر مما نعترف به لأنفسنا ، لأنه مع التسليم بانتصار الأمم المتحدة فى هذه الحرب ، فليس هناك ما يدل بصورة أكيدة على أن هذه الأمم تستطيع الاحتفاظ بأهدافها المشتركة ؛ فالحقد والخراب اللذان ستكون الحرب قد فرضتهما لا بد أن تمتد جذورهما عميقة ، ولن يسهل تحويلهما إلى قوى بناءة بأية طريقة كانت . فإن فرض الرقابة البوليسية على أوروبا وآسيا بواسطة المنتصرين ، حتى تبلغ الأوضاع المرحلة التى تتكون فيها حكومات مستقرة فى ألمانيا وإيطاليا واليابان توكل إليها المهام العادية للدولة ، يثير منذ البداية مشكلة ضخمة ؛ إذ ما هو الغرض الذى تفرض هذه الرقابة من أجله ؟ فإذا أعقب ، مثلا ، الهزيمة العسكرية « لهتلر » قيام ثورة شيوعية فى ألمانيا ، هل تقبل الأمم المتحدة ، عدا روسيا ، سياستها ؟ وإذا امتد المثل من ألمانيا إلى فرنسا ، مثلا ، وإيطاليا

فماذا يكون موقف هذه الأمم ؟ وهل من المحتمل أن يكون لدى معظم الحكومات المؤقتة الموجودة فى لندن الآن ، إذا عادت إلى بلادها الأصلية ، أى أمل فى معالجة المشاكل التى ستواجهها بصورة جدية دون أن تقوم بتغييرات اقتصادية على نطاق واسع تمحو من الوجود الامتيازات القديمة التى يعد التعبير عنها هو الطابع الغالب على هذه الحكومات ، والتى تستمد منها هذه الحكومات معظم تأييدها ؟

إننا ، فى الواقع ، فى عالم يمتد إلى أعمق بكثير من مشاكل الحدود والتسليح والأقليات التى كانت تقض مضاجعنا فى سنوات ما بين الحربين . وصار لزاما علينا أن نتعلم التفكير فى هذه المسائل بوصفها أعراضاً لقضايا أعمق لا بد أن نواجهها . إن أبرز ما فى تجربة الاتحاد السوفيتى أن مشكلة القوميات يمكن حلها على صعيد المساواة الاقتصادية ، وعندما تنعدم هذه المساواة تصبح الحدود تهديداً والأقلية مصدر اضطراب لا مفر منه . ولا يكفى أن تتفق الأمم المتحدة حول أهداف تعلن ، رسمياً ، أن هذه القضايا قد حلت . إنها مجرد بلاغة سياسية أن تعلن أهدافاً عظيمة دون تنظيم للظروف التى تجعل تحقيقها عملياً أمراً ميسورا . وأنا أقول إن هذه الظروف هى مسألة أهم ما فيها هو علاقات الإنتاج فى فترة ما بعد الحرب ؛ وليس من بين الأمم المتحدة ، باستثناء روسيا ، من تعهد بشىء فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقات حتى الآن . بل إن معظم حكوماتها فى الواقع تراجعت عن مواجهة موضوع طبيعتها خوفاً من وقع القرار الذى تتخذه على وحدة شعبها .

وفى اعتقادى أن درساً من دروس سنوات ما بين الحربين الواضحة أنه بينما تكمن مصلحة دولة شيوعية ، مثل روسيا ، فى السلام ، حيث أن السلام هو شرط نجاح تجربتها ، فإن مصلحة الدولة الرأسمالية تعد معرضة للخطر بنمو السلام بنجاح . وهذا هو السبب ، كما دللت من قبل ،

فى أنه حتى ساسة الديموقراطيات الرأسمالية لم ينظروا إلى الحرب الصليبية التى أعلنها « هتلر » ضد البلشفية ، فى مرحلتها الأولى على الأقل ، بوصفها شيئا غير جدير بالترحيب . إن مجتمعنا مكون من دول يستطيع أن يسمح باختلافات واسعة فى النظم فى عصر توسع اقتصادى ، أما فى عصر انكماش اقتصادى ، مثل عصرنا ، فإن الدولة التى تقضى على الامتياز لابد أن يبدو عملها تحديا للدول التى تحتفظ به . وليس هناك احتمال فى أن تعيش هذه الدول معا فى سلام إلا إذا تجددت ظروف التوسع . وهذا هو السبب فى أن أية ثورة اجتماعية ، لكونها فى طبيعتها ثورة مذهبية ، تجعل المصالح القائمة فى جميع أنحاء العالم تقف موقف الدفاع . وقد كان ذلك هو وقع الثورتين الفرنسية والروسية ، وليس مجرد مصادفة أن جميع قوى الرجعية فى أوروبا اتحدت فى سنة ١٨٤٨ للقضاء على آمال الطبقة الثالثة .

ومن هذه الزاوية لا أرى أية ميزة فى البرامج الدولية التى تنصب على تغيير الأنظمة والتى لا تتناول ، منذ مبدأ الأمر ، علاقات الإنتاج بطريقة تجعل العودة إلى اقتصاديات التوسع فى حيز الإمكان . فلو نجح دعاة الاتحاد الإنجليزى الأمريكى ، مثلا ، فى تحقيق هدفهم لما فعلوا شيئاً ، إذا استمرت علاقات الإنتاج الحالية قائمة فى الدولتين ، أكثر من تقوية الإمبريالية الإنجليزية الأمريكية . ومما لا ريب فيه أنه يمكن القول بأن هذه الإمبريالية كانت ، فى كل من الدولتين ، أقل شراً من الإمبرياليات المنافسة ، أو التى كانت منافسة ، مثل إمبريالية أسبانيا مثلا ، أو اليابان ، أو — بكل تأكيد، الإمبريالية الهتلرية التى تتصارع معها بريطانيا وأمريكا الآن صراع الموت . وقد يكون فى وسع إمبريالية إنجليزية أمريكية أن تحافظ على السلام طوال حقبة بأكملها بواسطة القوة الضخمة التى تهيئها لها مصادرها الضخمة . بيد أنه ليس هناك من سبب يدعو لافتراض أنها لن تواجه المعضلة التاريخية التى تواجهها جميع الإمبرياليات — فإما أن تعيش، فى فترات الانكماش الاقتصادى،

على قدرتها فى الاستغلال الخارجى ، أو أن تواجه فى الداخل التناقض بين الرأسمالية والديموقراطية . فبمجرد أن تصير إمكانيات الإنتاج فى الصناعة الحديثة بحيث تعنى سوقا عالمية متصلة ببعضها البعض ، تكون الوحدة الإنجليزية الأمريكية ، على أساس رأسمالى غير ذات صلة بمشاكل السلام البنّاء .

وكذلك ليس دعاة « أوروبا الفدرالية » فى اعتقادى ، فى مركز أفضل. لأنه ، أيضاً، إذا استمرت علاقاتها الإنتاجية قائمة على الأساس الحاضر ستواجه صعوبتين لاقبل لها بحلها . فإذا بنيت على حرية التجارة داخل الوحدة الأوربية التى تتم بهذه الطريقة ، فالغالب أنها ستكون صورة طبق الأصل للتوزيع الحالى للقوة الاقتصادية داخل نطاقها ، وتصبح مصدراً محتملا لتهديد الأسواق الأمريكية فى الشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية . وفى حدود نجاح هذا التهديد تمنع الاستغلال الكامل من جانب الولايات المتحدة على رفع مستوى معيشة مواطنيها . كما أن فكرة قيام اتحاد فيدرالى من أوروبا على الأساس الحالى لعلاقات الإنتاج ، تثير تلك المشكلة ، التى بلغت درجة كبيرة من الحدة بين الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة ، وهى مشكلة حرية انتقال رأس المال داخل المنطقة للحصول على ميزة ظروف اليد العاملة الرخيصة . وفى عصر الصناعات العملاقة يخلق عدم وجود المستويات الموحدة فى سوق العمل مشاكل متزايدة التعقيد . هل يكون هناك ، مثلا ، نقابية إجبارية فى صناعة التعدين الأوربية ؟ وإذا لم يكن هناك نقابية إجبارية ، هل يكون جواب أصحاب المناجم على إضراب عمال التعدين البريطانيين للمطالبة برفع الأجور جلب عمال التعدين البولنديين ، مثلا ، للعمل فى المناجم البريطانية ؟ وهل من المحتمل أن يتم ذلك دون عنف ؟ وإذا نجحت هذه المحاولة ، ألا تكون النتيجة تخفيضاً عاما فى مستوى المعيشة لعمال المناجم فى بريطانيا ؟ ألا يغلب ، كحقيقة سيكلوجية ، أن الأمر سيتطلب تحريم

حرية الهجرة داخل الاتحاد الفيدرالى ؟ وهل تكون فكرة اتحاد فدرالى أوروبى واقعية إذا كان سيوضع تحريم على حرية تنقل الأشخاص ؟ ثم ألا يتطلب الطابع التضامنى للمشروعات الخاصة الحديثة . خاصة مع تشعبها الدولى ، وضع مستوى موحد لظروف العمل إذا أردنا أن نحول دون استغلال المناطق المتأخرة على حساب المناطق الأكثر تقدما ؟ الحقيقة أنه إذا أضفى على الاتحاد الفيدرالى الأوروبى الطابع العام لعلاقات الإنتاج الحالية فسينطوى على دلالات اقتصادية رجعية أكثر منها تقدمية .

كما أنه ليس من السهل أن نرى أن إعادة تكوين « عصبة الأمم » سيحل مشاكلنا ، إلا إذا أعيد النظر فى أساسها بطريقة حاسمة . لأن مشكلة المحافظة على السلام — وهى السبب الرئيسى فى إنشاء العصبة — لا تعتمد على إرادات الناس إلا بصورة جزئية . لأن هذه الإرادات تحددها ، فى نهاية الأمر ، البيئة التى تعمل فيها . فاذا كانت متصلة بمصالح مشتركة ، تستطيع أن تتحرك فى خطوط مشتركة ، ولكن إذا كانت المصالح مختلفة ، يصبح الدافع فى كل إرادة ذا طابع مختلف . فقسم كبير من تفكيرنا نتاج موقفنا بحيث أن موقفا مختلفا يجلب معه نمطا مختلفا من التفكير ، ويؤدى هذا بدوره إلى أغراض لا تقل قابليتها للانقسام عن قابليتها للوحدة . والمسألة ليست مجرد إلغاء قاعدة الإجماع . التى كانت عقبة كؤودا فى سبيل التشريع الدولى بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٩ رغم أهميتها ، فإن وضع القوانين على نطاق عالمى يصبح أمرا ممكنا عندما تكون الدول التى لها علاقة بالعملية إما لديها مصلحة متساوية فى نتائجها أو ليست قوية إلى درجة كافية لتخاطر بخرق القانون . إذ عندما تقتنع دولة بأن اقتراحا ما مضر بمصالحها ، فهى ، إذا كانت قوية بدرجة كافية ستقاتل بدلا من أن تسلم .

ولا أعتقد أن القول بأننا بعد تجربة هذه الحرب سننظم أمنا جماعيا ضد الاعتداء فيه رد كاف على وجهة النظر التى ذكرتها . والأمر الغالب

أننا سننظم فعلا أمنا جماعيا . بيد أن المشكلة الحقيقية تتوقف على مدى احتمال التنظيم الذى نتبنيه . فلا ينبغى أن ينصب اهتمامنا على نمط الأنظمة الدولية التى يمكن أن تحظى بالقبول خلال فترة قصيرة بعد النصر ، بل إنه ينبغى أن ينصب على النمط الذى يرجح أن يكون مدعما بجزاء فعال بعد ثلاثين عاما منذ الآن . ويمكن تنظيم الأمن الجماعى على أساس يحتمل البقاء إذا وجدت الظروف التى تجعل للدول الكبرى فى العالم مصلحة مباشرة ومتساوية فى تطبيق سلطته ضد أى اعتداء فعلى أو محتمل . بيد أن أى شخص يفحص النزاع الصينى اليابانى أو الغزو الإيطالى للحبشة سيرى أنه لا النية الحسنة ولا القوة الضرورية كافيتان إذا لم توجد المصلحة فى التطبيق الكامل للمبدأ . إن كل الدول الأوروبية الصغرى كانت تنفر من الاعتداء الألمانى بعد سنة ١٩٣٣ ، ولكن أياً منها لم يكن على استعداد للمخاطرة بحيادها فى سبيل المبدأ الوحيد الذى يجعل لهذا الحياد معنى .

هذا ويجب أن يكون مفهوما أيضاً أننا بمجرد أن نخلق نظاما من الجزاءات ضد استعمال الحرب بوصفها وسيلة فى سياسة الدول ، نكون قد خلقنا الظروف التى إمّا أن تتكرر للموقف بحيث يصبح صورة طبق الأصل من الموقف فى لحظة بذاتها ، أو تفرض إلغاء سيادة الدولة . ويؤدى الاحتفاظ بالسيادة للدولة إلى تكرار صورة الوضع القائم لأنه ما من دولة على استعداد لأن تتنازل سلميا عن مصلحة تعتبرها حيوية ، ولهذا السبب تحتفظ الدولة بطابعها بوصفها ذات سيادة . وهذا هو السبب ، إذا أخذنا مثلا واضحا ، فى أنه رغم أن بريطانيا وقعت فى سنة ١٩٣٠ « البند الاختيارى للمحكمة الدولية الدائمة » فإنها تحفظت فيما يتعلق بتطبيقه فى مناطق معينة اعتبرت أن لها مصلحة خاصة فيها ، وهو ما كان فى الواقع يعنى بعبارة أخرى أنها ستدافع عن هذه المصلحة بالقوة إلا إذا حدث تغيير فى الوضع القائم برضاها .

بيد أننا يجب أن نكون على بينة بوضوح تام بما ينطوى عليه البديل الآخر من أن الدول ستوافق على إلغاء سيادتها . إن هذا يعنى تحديد قوة الدول الكبرى فى كل ما يتعلق بالأغراض المهمة ، إذ أن المصادر التى يتطلبها نطاق الحرب الحديثة وأساليبها الفنية جعلت السيادة مستحيلة فعلا على الدول الصغرى . فالتحدث عن الدانمارك أو البرتغال بوصفهما من الدول ذات السيادة هو بمثابة الانتقال إلى مجال رسمى بحت . ففى عالم الواقع الذى لا مجاملة فيه لا يوجد اليوم سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى وألمانيا واليابان من الدول التى تعد حقيقة ذات سيادة ، وربما فى المستقبل تنضم إليها الهند والصين وقد تنضم فرنسا مرة أخرى . بيد أن جوهر السيادة هو ، كما قال « بودان » القدرة على إعطاء الأوامر للجميع وعدم تلقيها من أحد ، وفى الميدان الدولى ، هى القدرة على فرض إرادتها ، إذا واجهها تحد ، بحد السيف . فسيادة أية دولة هى القوة الإرغامية العليا التى تستعملها الحكومة ضد أى منافس يحاول الاستيلاء على الدولة ، سواء كان منافسا داخليا أو خارجيا بيد أن طابع أية حكومة ، ومن ثمّ ، أهدافها التى تمارس من أجلها قوتها الإرغامية ، إن استطاعت ، تحدده أوضاع القوى فى المجتمع الذى تسيطر عليه . والعامل الفاصل فى هذه الأوضاع هو علاقات الإنتاج فى المجتمع . ومن ثم فإن تسليم الدولة فى سيادتها هو بالنسبة لها بمثابة التسليم فى القوة التى تمارسها حكومتها للاحتفاظ بأية علاقات إنتاج بذاتها فى المجتمع .

— ٢ —

وهنا ، كما أعتقد ، يكمن اللب الحقيقى للمشكلة الدولية . فإذا لم نتعلم أن نرى أن الطابع السياسى لأية دولة قومية بذاتها هو نتاج التجربة التى ينطوى عليها النظام الخاص بها لعلاقات الإنتاج ، وأن القوالب والأشكال تعبر دائما عن دوافع للمصالح التى تنطوى عليها هذه العلاقات ، فلن نستطيع

أن نفهم الأسئلة التي نريد الإجابة عليها . إن بريطانيا العظمى ديموقراطية رأسمالية لأن هذه كانت ، في القرون الثلاثة منذ بدأ « آل ستيوارت » حكمهم ، الصورة التي تلائم أكثر من غيرها الطريقة التي تمت بها علاقات الإنتاج لدينا . وأخلت القلة الثرية الحاكمة من ملاك الأراضي والملاك الصناعيين ، التي حدت من قوة التاج لمصلحتها بين سنة ١٦٤٢ و ١٦٨٨ ، مكانها لديموقراطية بورجوازية بعد سنة ١٨٣٢ لأن دلالات « تسوية الثورة » لم تعد تلائم مطالب الوضع الذي كانت علاقات الإنتاج قد اتخذته عندئذ . إن سنة ١٨٣٢ ، في جوهرها ، كانت غزوا لبريطانيا بواسطة الطبقة الوسطى الصناعية بمعونة العمال ، ولكن بمجرد أن أصبح الغزو كاملا ، فيما يتعلق بالأغراض العملية ، اتحدت الطبقة الوسطى الصناعية مع طبقة ملاك الأراضي البريطانيين التي غزتها ، ومعظمهم من الأرستقراطيين ، في ممارسة سيادة الدولة لمصلحتهما المشتركة ؛ وكان على العمال أن يقاتلوا في سبيل كل جزء من نصيبهم في التوزيع الجديد ؛ والسبب الوحيد في أن صراعهم لم يأخذ طابعا ثوريا ، كما ظهر من حركة العرائضيين أنهم كادوا يفعلون ذلك ، هو أن الطابع الجديد لعلاقات الإنتاج اتفق وجوده مع حقبة من التوسع الاقتصادي الهائل . والسبب في نجاح ذلك الاتحاد الضعيف ، الذي تتمثل فيه الديموقراطية الرأسمالية ، حتى الآن هو أن ما أتاحته فترة التوسع للطبقة الحاكمة من جمع ثروة ضخمة جعل في مكنتها أن تستجيب لمطالب العمال ، وإن كان ذلك بصعوبة متزايدة ، ومشكلة بريطانيا هي كيف يمكن الاستمرار في عملية الاستجابة هذه داخل إطار الديموقراطية الرأسمالية بينما يرتفع مستوى مطالب العمال وتنتهي تماما فترة التوسع ؛ وهو الأمر الذي من الواضح أنه لابد أن يحدث في ظل النظام القائم لعلاقات الإنتاج .

ويجدر بنا أن نقارن النمط البريطاني بأنماط ألمانيا والولايات المتحدة وروسيا في خطوطها التاريخية العريضة . فألمانيا لم تكن فيها ، كما كان

فى بريطانيا وفرنسا ، ثورة طبقة وسطى أقامت دعائم ديموقراطية رأسمالية ؛ فمغالاة الولايات الألمانية فى التمسك باستقلالها حال دون وحدة ألمانيا حتى سنة ١٨٧٠ ؛ وأوقف تأخر نمو التصنيع محاولة صبغ الأنظمة الألمانية بالصبغة الديموقراطية فى سنة ١٨٤٨ قبل اكتمالها . وعندما تمت الثورة ، بعد هزيمة سنة ١٩١٨ ، كان نمط « جمهورية ويمار » قد أصبح فعلا غير ذى موضوع . ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى أن علاقات إنتاجها كانت قد صارت فعلا فى تناقض مع قوى إنتاجها ، فقد انقضت الفترة التى يمكن فيها للديموقراطية الرأسمالية أن تتوسع ، ولم تكن هناك الفرصة ، فى الوقت أو فى الثروة المجتمعة ، لدى الطبقة الحاكمة فى ألمانيا للقيام بتنازلات للعمال ترضيهم دون أن تقضى على وضعها بصفتها طبقة حاكمة . وعندما يضاف إلى ذلك النتائج السيكلوجية الخطيرة للهزيمة والسيطرة الأجنبية وفقدان الإحساس بالأمن لدى الطبقة الوسطى الدنيا نتيجة للتضخم المالى ، يتضح أنه لم يكن هناك استقرار فى « ويمار » ، وكان لزاما عليها إما أن تدعم ديموقراطيتها بالتجاوز عن رأسماليتها ، أو أن تضمن سلامة علاقات إنتاجها بحمايتها ضد دلالات الديموقراطية. وعندما اختارت الطريق الأخير ، بينما كان من المحتمل أن الجماهير لم تكن تدرى شيئا تقريبا عن الاختبار الذى تم ، أصبحت بصورة حتمية قلعة الثورة المضادة .

وعلى الرغم من أن التجربة الأمريكية تختلف بطريقة مسرحية عن تجربة بريطانيا بما استعملته من عبارات منمقة ، فإنها فى الحقيقة مجرد تنويع لها . فامتدادها الذى لا حدود له ومصادرها الهائلة بدا أنهما يحميانها ، بصورة تكاد تكون من عمل الطبيعة ، من مآسى أوروبا التى مزقها العداء القومى القديم العهد والانقسامات الطبقية العميقة . وقد بدأت الولايات المتحدة بدون علاقات الميراث الإقطاعى وبدون التحيز ضد المساواة الاجتماعية الذى هو جزء من مرض الحياة الإنجليزية فى الوقت الحاضر . وكان فى استطاعتها

أن تتيح فرصا على نطاق لابد أنه جعل آفاقها تبدو أوسع لملايين أكثر من تلك التى تجرأت على أن تتجه نحوها بأنظارها يحدوها الأمل ، حتى اندلعت الثورة الروسية . فليس هناك بشكل تأكيد مجتمع حديث استطاع أن يتيح مجالا أوسع للعبقرية أو ملاذا من الاضطهاد أكثر أمنا مما فعلت الولايات المتحدة فى القرن ونصف القرن اللذين انقضيا منذ « إعلان الاستقلال » .

ومع ذلك فإن ما انتهى إليه التاريخ الأمريكى هو ، فى جوهره ، ديموقراطية رأسمالية تواجه نفس المشاكل التى تواجهها بريطانيا ، حتى وإن كان لديها فرصة أوسع لحل هذه المشاكل . وقد تنبأ « توكفيل » ببصيرة عجيبة منذ ما يربو على قرن مضى بأن الحالة قد تصبح هكذا . فقد تنبأ بأنه إذا نما فى أمريكا تركيز زائد عن الحد للقوة الاقتصادية فى أيد قليلة بحيث يصير ، كما قال هو ، بين أصحاب الأعمال والعمال علاقة ولكن ليست بينهم مشاركة ، فإن هذا التركيز سيجلب معه إقطاعية صناعية لا تتفق مع المبادىء الديموقراطية . وعلى حين أنه ليس صحيحا أن يقال إن هذه الإقطاعية الصناعية قد وقعت فعلا — إذ لو كانت حدثت لما كان الرئيس « روزفلت » فى البيت الأبيض الآن — فإن حدوثها على الأقل موضع تهديد . إن التوسع الاقتصادى الأمريكى ، بالمعنى الكلاسيكى ، قد انتهى ، فعلاقات الإنتاج بنفس الطريقة التى تحدث فى بريطانيا . فمستوى حياة الجماهير لا يلبى متوقعاتهم المقررة ، والدولة مرغمة فى كل مكان ، بدافع الديموقراطية السياسية ، على التدخل لحماية هذا المستوى . بيد أن كل مرحلة من مراحل هذا التدخل تقابل بامتعاض شديد ومقاومة عنيفة من جانب الطبقة المتميزة ، إن الدولة الإيجابية يندد بها بوصفها « لا أمريكية » . والديموقراطية « الحقيقية » تساوى « حرية التعامل » (Laissez faire) فى كل مجال تحاول فيه مساعدة المهضومين . وفى نفس الوقت تزداد قوة الإنتاج الأمريكى

دون زيادة مقابلة ، داخل الأسواق المحلية ، فى استهلاك السلع التى تعرض . وتنمو هناك الحاجة التقليدية إلى الاستيلاء على أسواق أجنبية لإشباع دافع الربح الذى هو محرك الإنتاج الرأسمالى . ولـكن لما كانت أمريكا ، مثل أوروبا ، قد دخلت فترة الانكماش الاقتصادى ، كما صار واضحا من الأزمة الـكبرى بعد سنة ١٩٢٩ ، فإن ديموقراطيتها لا تستطيع البقاء ، فى صورتها الحالية ، إلا بأن تصير إمبريالية أو بأن تسمو على علاقتها الرأسمالية . وإذا كان مستقبل أمريكا سيسير فى الاتجاه الأول ، فإنها لن تستطيع التسليم فى سيادتها . لأنه إذا أمكن الحد من إرادتها بوصفها دولة بإرادات دول أخرى لن يكون فى وسعها تـكوين إمبريالية . وهذا سيجبرها على الاختيار بين الرأسمالية والديموقراطية ، وإذا اختارت الأولى فإنها ، مثل ألمانيا الهتلرية ، ستضطر إلى الالتجاء إلى حرب اعتدائية . وذلك ينطوى ، بطبيعة الحال ، على استئناف الدولة الأمريكية لسيادتها ، لأن إعلان الحرب هو التعبير الأعلى عن القوة ذات السيادة .

وما أريد أن أقيم عليه الدليل هو أن سيادة هذه الدول الـكبرى ضرورية لبقاء ذلك التـكوين المعين من المصالح الاقتصادية التى تعد تلك السيادة ، فى التحليل النهائى ، درعها الواقى . وأقول إنه من الواضح تاريخيا أن منطق الرأسمالية يجعل فى وسعها أن تقترن ، فى مرحلة توسعها ، بالديموقراطية السياسية لأنها عندئذ تـكون لديها الفرصة الضرورية لتلبية مطالب الجماهير . بيد أنى أريد أن أدلل أيضاً على أنه عندما تأتى مرحلة الانكماش لابد للديموقراطية الرأسمالية من أن تصبح إمبريالية إذا أرادت أن تستمر ، وأن هذا يعنى توترا وصراعا دوليين ، وأنه ، من ثـمّ ، يتطلب منطق علاقاتها الإنتاجية احتفاظها بالسيادة . ثم ، لما كانت سيادة الدولة لا تتفق ، فى فترات الانكماش ، مع التنظيم الدولى فانه ينبنى على ذلك أن

أهداف الأمم المتحدة فى هذه الحرب لا تتفق ، بدورها ، مع الاحتفاظ بالديموقراطية على أساس رأسمالى .

ويؤيد تاريخ روسيا الحديث هـذا التحليل . فقد كان تأخر نموها الاقتصادى واضحا فى عهد حكم القياصرة المطلق الفاسد الذى تنقصه الكفاءة بيد أنها ما كانت تستطيع خلق ظروف التقدم الاقتصادى دون أن تخلق أيضا ظروفا تقضى على المصالح القائمة لهذا الحكم المطلق . وكان تردد أولئك الذين انتزعوا القوة من يد « نيقولا » الضعيفة سببا فى ضياعها منهم . ولكن « لينين » كان يتمتع بالعبقرية ليرى ، وبالهزيمة ليستغل ، الإمكانيات الماثلة التى توجد فى مزيج من الفلاحين وبروليتاريا الحضر ضد نظام « كيرنسكى » المتردد . فأنشأ دولة اشتراكية بنيت ، فى جوهرها ، على مبدأ الإنتاج المخطط لاستهلاك المجتمع . ومع وجود المصادر الضخمة للاتحاد السوفيتى ، وعدم وجود حقوق قائمة على الإنتاج لمصلحة طبقة متميزة تبنى بواسطة دافع الربح ، لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، تناقض فى النظام الروسى بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج . وهذا يعنى أن روسيا ليست فى حاجة لأن تواجه توقع حقبة يؤدى فيها التضاد بين الرأسمالية والديموقراطية ، كما هو الحال فى ألمانيا اليوم ، وكما قد يكون فى الولايات المتحدة غداً ، إلى فاشية فى الحكم الداخلى يتأصل فيها الاضطرار إلى غزو خارجى . إن التجربة الروسية لديها ، إذا انتصرت الأمم المتحدة وإذا أتيح لهذه التجربة الأمن الدولى ، كل مستقبل عصر التوسع الأمريكى وفرصته دون المتناقضات الكائنة التى أدت إلى نهاية هذا العصر .

وهذا هو السبب فى أن الاتحاد السوفيتى لا يحتاج ، دائما مع اعتبار أن لديه الأمن الخارجى ، إلى السيادة بالمعنى الذى تحتاجها به بريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة أو اليابان . ففى كل من هذه الدول توجد القوة الإرغامية العليا فى يد طبقة تسيطر على الحكم لمصلحة امتيازاتها . فهى

لا تستطيع التنازل عن السيادة دون تعريض هـذه الامتيازات للخطر . وتوجّه كل أوضاع الحياة فيها بحيث تأخذ النمط الذى تعتقد هذه الطبقة أن فيه حمـاية لتلك المصالح التى تعتبرها أساسية . وكل محاولة لتغيير هذا النمط تقابل بالمقاومة ، وكل الغرض من القانون هو الحيلولة دون حدوث هذا التغيير . وهذه هى الحقيقة الأساسية التى يجب علينا أن نواجهها عندما نـكشف الغطاء عن تلك المجموعة الضخمة من التبريرات العقلية التى بواسطتها تقنع الطبقة الحاكمة نفسها ، وربما — وبنفس القدر تقريبا — أولئك الذين تحكمهم ، بأن الأشياء التى تعتقد أن فيها حماية لامتيازاتها جزء من نظام الطبيعة الدائم . وكل عنصر فى السياسة الخارجية للديموقراطيات الرأسمالية يلمس عصبا مركزيا حيويا لمصلحة قائمة ، ومن ثم فإن تعديلا فى نظام التعريفة الجمركية قد يكون فيه الفرق بين الحياة والموت لهذه المصلحة القائمة ، وإذا كانت من القوة بدرجة كافية ستعبىء كل قواها لتمنع أى تعديل يضر بها ، حتى إن كان التعديل للمصلحة المشتركة . ولنضرب المثل الأكبر فى عصرنا ، إن شركة « ستاندارد أويل » فى « نيوجرسى » أعطت ، إبان الحرب نفسها ، الاتحاد الـكيمائى الألمانى سر عملية ينخفض بواسطتها سعر صناعة المطاط الصناعى إلى النصف بينما أنكرت على الحكومتين الأمريكية والبريطانية استعمال هـذا السر ، وذلك لـكى تحول دون نمو الصناعات البترولية المصنعة (synthetic) خارج ألمانيا وإيطاليا . إن شركة « ستاندارد أويل » فى الواقع كانت فى شبه تحالف مع مصالح ، كانت حكومة الولايات المتحدة فى حالة حرب معها تقريبا .

فالسيادة ، باختصار ، هى الأداة التى تثير عن طريقها المصالح القائمة فى أى مجتمع الحرب التى وفق مستر « بريلسفورد » ، إلى أن يطلق عليها اسم حرب الحديد والذهب ، وتثير تحت ستار السلطة الحـكومية تلك المشاعر القومية نصف العقلية للاحتفاظ بقوتها فى الخارج . ولا توجد

مصالح قائمة فى الاتحاد السوفييتى ، بالمعنى الذى توجد به مصالح قائمة فى المجتمع الرأسمالى . بيد أن هناك فى الاتحاد السوفييتى عدم مساواة ، وأعتقد أنه خطير ، فى المكافأة ، ولكن ألوان عدم المساواة هذه لا تنطوى على تلك العلاقات الإنتاجية التى تقف عاجزة ، كما هو الحال معنا ، فى ميدان العلاقات الأجنبية إذا أخضعت لقانون من السلوك لا ترضى به . فالدوافع إلى الاعتداء ، إلا على أساس الأمن الخارجى ، لا وجود لها فى النظام الروسى بطبيعته ، بينما فى أى مجتمع رأسمالى بلغ فترة الانكماش ، لابد أن تكون كل مصلحة قائمة اعتدائية إذا أرادت أن تحتفظ بمركزها . فالطريق إلى الاعتداء يكمن فى ممارسة السيادة .

ومن ثم فإن الأستاذ « جلبرت موارى » عندما يقول عن السيادة أنها ناحية النقص فى نظام القرن التاسع عشر يكون على حق ؛ بيد أن النقص لا يزول بمجرد إعلان إلغائه . لأنه متأصل بعمق فى جذور المجتمع الرأسمالى إلى درجة أن إلغاءه بصورة فعالة يتطلب ثورة فى علاقات الإنتاج التى يعتمد عليها الصرح السياسى . ولا يستطيع الناس أن يسووا مشاكلهم بالمناقشة والرضا إلا عندما تكون لهم مصالح متعادلة فى القرار الذى يتخذونه أياكان أو عندما يكونون على ثقة من أن لهم فى النتيجة فائدة . ولكنهم لا يستطيعون تسويتها بهذه الطريقة ، فى عالم متقلص اقتصاديا ، إذا كانت التسوية تعتمد فى الواقع على القوة المادية للأطراف . وهذه الصورة من التسوية هى ما قصد بالسيادة المحافظة عليه ؛ فهى ، بعبارة أخرى ، ألحق فى فرض الشروط بالقوة ، فى نهاية الأمر ، إذا لم يمكن تحقيقها بالاتفاق . أى أنها تهديد باستعمال العنف إذا لم يتيسر الاتفاق ، إعتقادا بأن العنف سيحقق الغاية المطلوبة .

وليس هناك من فائدة فى القول بأن الناس المتمدينين لا يسمحون لحكوماتهم بالتصرف بهذه الطريقة ؛ إن جزءاً كبيراً من التاريخ هو تسجيل

لمثل هذه التصرفات بالذات . فهى تاريخ الاستعمار الأفريقى إلى يومنا هذا ؛ وهى تاريخ المعاملة التى لقيتها آسيا على يد أوروبا ؛ و « سياسة الدولار » فى أمريكا الوسطى تميزت بهذه السمات بالذات . فالديموقراطية الرأسمالية عندما تواجه مشاكل اقتصادية فى الداخل ، لا بد لها من أن تلجأ إلى سياسة القوة فى الخارج بشرطين . أن تكون لديها أولا القوة الكافية لذلك ، وأن تتوفر لديها ثانياً المهارة فى اللعب بأوراقها بحيث لا تثير ثائرة نقادها فى الداخل . وعلى هذين الأساسين تعمل مصالحها القائمة على جذب كل ما يمكن أن يستمد من الشعور القومى من قوة دافقة عاطفية نحو ممارسة السيادة . وليس هناك كثيرون الآن يشكون فى أن حرب جنوب أفريقيا إنما أثيرت من أجل جماعة من المغيرين الماليين الذين تحيط بسمعتهم الريب ، ولم يقض على ما خلفته من مظالم حتى ما تم فى سنة ١٩٠٩ من تصرف نبيل . ولكن فى ذلك الوقت أجمع الناس بما فيهم « اشتراكيون فابيون » مثل « برنارد شو » و « سيدنى ويب » ببساطة على أن الحق لا بد أن يكون فى جانب القوة المسلحة . ولا يبدو أنه قد خطر ببالهم وقتئذ أن أخلاقيات الأمبريالية معقدة الجذور أكثر من ذلك .

— ٣ —

ومن ثم فإن تنظيم السلام يواجهنا بمشاكل أهم ناحية فيها على الصعيد الاقتصادى . فالسلام يعتمد على استئناف ظروف اقتصاديات توسعية . وهذه الاقتصاديات غير ميسرة لنا داخل إطار علاقات الإنتاج الحالية . لأن هذه العلاقات تجعل من المستحيل زيادة حجم الطلب الفعال بما يتفق ومقتضيات أوضاع رأس المال عندنا . وتكمن جذور الأزمة الاقتصادية فى الصراع ، الدائم فى أى مجتمع رأسمالى ، بين قوة الإنتاج وقوة الاستهلاك ولا تنشأ من هذا الصراع تلك المآسى الدائمة للدورة التجارية فحسب ، بل ينجم عنه أيضاً ، مع الوقت ، الثورة الداخلية والحرب الخارجية . فمتى كان هناك سوء توزيع فى الدخول الفردية داخل المجتمع ، وفى مصادر

الإنتاج بين دول قومية متنافسة فى السوق العالمية ، لا مهرب من أن يصل أى نظام رأسمالى إلى حقبة من الصراع ؛ لأن ما يؤدى اليه من تقلص فى الرفاهية للتيسرة لا بد أن يولد حروبا وثورات . وقد صار هذا أكثر وضوحا منذ عهد « ماركس » بانهيار النظرية الكلاسيكية من توازن سعر الحصول على رأس المال . ورغم أنه قد يكون صحيحاً أن أية نظرية بديلة لم تحظ بنفس المركز بين الاقتصاديين — الذين لم يكن معظمهم حتى قام « كيينز » (Keynes) بهجومه للدمر ، أكثر من مجرد مدافعين مهرة عن المجتمع الرأسمالى — فإنه من المؤكد أن قيام مجتمع مستقر فى سلام داخل إطار الرأسمالية غير ممكن .

وأيا كان الأمر فإن مما له مغزى نهائى تماما أننا لم نعرف فى مدى حياتنا سوى فترتين اثنتين من العمالة الكاملة ، وكانت كل منهما ، فى خلال حرب عالمية . فكل منهما كانت فترة إنتاج مخطط صارت فيها الإمكانيات الكاملة لمصادرنا فى متناول أيدينا بقدر تسامينا ، ولو من أجل النصر فقط ، على مطالب المصالح القائمة . ومما لا ريب أنه ذو مغزى أيضاً فى بريطانيا إبان كل من هاتين الفترتين أن صحة السكان كانت أحسن منها فى وقت السلم وأن المستوى العام للتغذية فيها أكثر ملاءمة وأن نسبة أكبر من المواطنين إذا تركنا جانبا القوات المسلحة ، كانوا يعملون عملا منتجاً أكثر مما كانوا يعملون فى وقت السلم . فإذا سلمنا ، كما يفعل كل إنسان تقريباً ، بأننا لن نعود إلى سياسة « عدم التدخل » بعد الحرب وبأن التخطيط فى صورة ما قد أتى ليبقى ، فإن المشكلة الرئيسية فى السلام تصبح عندئذ بشكل بساطة ما إذا كنا سنخطط من أجل الكثرة أم من أجل القلة .

ومستقبل تنظيمنا الدولى كله يتوقف على إجابتنا على هذا السؤال . فالسلام العالمى يعنى العمل على اتساع توزيع الطلب الاقتصادى فى كل مكان . فطالما ظل العامل الهندى والعامل الصينى وعامل مناجم الكبريت فى صقلية

والفلاحون فى مصر على ماهم عليه الآن من فقر وجهل ، وطالما كان أيضاً العمل على اتساع نطاق الوفرة مصدر تهديد لملاك وسائل الإنتاج ومديريها ، فإن السلام يكون مجرد فترة نستعد فيها لحروب أخرى . إن الرأسمالية عندما تكون فى حالة تقلص لابد أن تكون بطبيعتها امبريالية وعسكرية ، لأنها تدفع نحو الاحتكار ومن ثم إلى التقييد ؛ وينطبق هذا حتى عندما تشارك فى جزء من الأرباح التى تحققها سياسة التقييد منظمات عمالية قوية إلى درجة تسمح لها بإجبار سادتها على القيام ببعض التنازلات كما هو الحال فى الولايات المتحدة وبريطانيا . وأيا كان الحال فإن هذه القوة لا تستمر ، لأن أية أمة تصير امبريالية وعسكرية سرعان ما تواجهها حاجات تدفعها نحو الفاشية ، وأولى خطوات الدولة الفاشية هى قمع تلك التنظيمات العمالية التى تعمل على إجبار سادتها على القيام ببعض التنازلات .

ومن ثم فإن القضية البؤرية التى تواجهنا هى التخطيط من أجل التوسع فى الطلب الفعال . ولهذا التخطيط ، بمعنى من المعانى ، جانبان ، وإن كان لا يمكن التفريق بينهما فى الحياة نفسها . فهو من ناحية يعنى تغييراً داخلياً فى علاقات الإنتاج فى كل مجتمع ، ويعنى من ناحية أخرى عمل مشترك تقوم به الدول لتنمية الطلب الفعال فى المناطق المتخلفة فى العالم . وهذا الجانب الثانى هو ما يهمنا الآن . ولكن يجب علينا ملاحظة أن السبيل إلى مثل هذه التنمية الدولية على نطاق يقرب من الكمال إنما يتوقف على قدرة الدول التى يتعلق بها الأمر على تحقيقها على صعيد يتجنب الاستغلال الامبريالى . إذ أن هذه التنمية الدولية إذا أتخذت أساساً لأن تصبح الدول الأكثر ثراء طفيليات تمتص ثروات الأمم الأضعف عن طريق الإقراض ، فقد يبلغ الأمر بسهولة مرحلة يُنكر فيها ما تدعيه الأمم المرابية من حقوق وما يترتب على ذلك من مشاعر سيئة قد يتولد عنها بسهولة صراع . وينبغى علينا ألا ننسى تاريخ القروض الأجنبية لروسيا ، وما تولد عن رفض البلشفيك

الإعتراف بها من جو سيء . كما ينبغى علينا ألا ننسى أيضاً أنه إذا حاول مجتمع ، كما حاول الاتحاد السوفييتى ، استغلال مصادره الكامنة على حساب مستويات الاستهلاك الحاضرة ، فإن ذلك قد يقتضى ثمناً باهظاً من أحد الأجيال لصالح جيل آخر . وقد استطاعت الحكومة السوفيتية أن تفرض هذا الثمن ، ولكن ما من أحد سيستطيع فى يوم من الأيام أن يقدر الشقاء والمعاناة اللذين نجما عن ذلك .

ومن هذه الزاوية يبدو أن التنظيم الدولى فى فترة ما بعد الحرب ينطوى فوق كل شيء آخر ، على أساس اقتصادى . فهو ينبىء عن الحاجة إلى وضع الخطط للتنمية فى عالم يعتبر كله رصيدا مشتركا من الثروة لجميع الأمم حق فيه بشروط متساوية بقدر ما نستطيع أن نجعلها كذلك . وتحتاج إدارة الرصيد المشترك مبادىء مشتركة للعمل — وواضح تماماً أن هذه المبادىء المشتركة هى تقييمات فى مدنية جديدة . وهى تتطلب جهازاً تشريعيا دولياً يتفق فيه ممثلو الحكومات ، بالنيابة عن الشعوب كلها ، على هذه التقييمات ويضعون الأولويات التى تنطوى عليها . ومن وراء هذه المهمة النهائية يتطلب الأمر اتخاذ عدد هائل من القرارات الفنية ، كل مجموعة عامة منها فى حاجة إلى إشراف من جانب هيئة وظيفتها ذلك . فتوزيع المواد الخام ، وتنظيم أسعار مستقرة للسلع الأساسية ، وتخطيط وسائل الاتصال ، والسيطرة على التعريفات والهجرة ، وقرار تخصيص قرض دولى لهذا الغرض دون ذاك ، وتكوين رصيد من الأخصائيين يكونون فى متناول المناطق المتخلفة أو يُلجأ إليهم عند وقوع أزمات خاصة ، كل هذه ليست سوى أمثلة لوظائف من الأهمية بمكان أن نراها فى إطار دولى .

وقد جعلت الحرب ذاتها المبدأ الأساسى للعمل مبدأ واضحاً . فهو المبدأ الذى يقدم ذلك المفهوم العظيم الذى أتى به الرئيس روز فلت فى قانون « الإعارة والتأجير » . فجوهره ، مثل كل مفهوم عظيم ، بسيط ، تساعد

الولايات المتحدة بما لديها من موارد لاتنضب الأمم المتحدة فى محنتها باعتبار أن هذه المساعدة استثماراً فى انتصار الحرية . ويتحكم هذا الهدف الأسمى فى جميع الأغراض التى كرس لها قانون « الإعارة والتأجير » . فليست مكاسب رجال الأعمال الأمريكيين هى التى تحدد هذه الأغراض ، ولا امتداد نفوذ الولايات المتحدة . إن ما يحدد تخصيص الأولويات فى الخطة هو خير قرار يستطيع زعماء الأمم المتحدة أن يصلوا اليه فيما يتعلق بضرورتها للنصر.

وإنى أقترح أن هذا المفهوم هو ما نحتاجه لتنظيم اقتصاديات توسع فى عالم ما بعد الحرب . فعلينا أن نتعلم أن نعتبره استثمارا فى انتصار ذلك السلام الذى لا حرية بدونه . فقيمة التصنيع السريع للهند والصين ، مثلا ، وما يترتب عليه من زيادة فى القوة الشرائية ، واضحة لا تحتاج إلى تأكيد . إذ أن اعتماد الرخاء فى أى مكان على كل مكان آخر قضية مسلم بها ، ولكن ما نغفل عنه هو أننا يجب أن نطبق قضايانا المسلم بها عملا إذا أردنا لها أن تكون حقائق حية . فكما أن البنك يهمه نجاح عملائه يهم الأمة نجاح الأمم الأخرى . بيد أننا يجب علينا أن نتذكر أن هذا التبادل فى المنفعة لا يكون صحيحا إلا فى عالم اقتصاد متوسع . فبمجرد أن يدفعنا التقلص نحو الندرة ، تحاول كل أمة أن تحصل على كل ما تستطيع الحصول عليه من الرفاهة الموجودة . وأكبر مثل على هذه العملية هى خطة المقايضة الألمانية التى نماها « شاخت » عقب استيلاء « هتـــلر » على الحكم . فقد كانت هذه الخطة تعمل على أن يعتمد اقتصاد جنوب شرق أوروبا على الاقتصاد الألمانى بحيث لا تستطيع أمة أخرى أن تتسرب إلى الأسواق التى سيطرت عليها ألمانيا بهذه الطريقة . وقد أدى التسرب الاقتصادى إلى السيطرة السياسية بصورة حتمية . إذ كان على ألمانيا لكى تأمن على أسواقها أن تكون صاحبة السيادة الفعلية فى هذه المنطقة . وكان عليها أن تعمل على أن تكون صور التنمية الاقتصادية هناك بحيث لا تعرقل طابع

إمكانياتها الصناعية . والواقع أنه كان لابد من إبقاء جنوب شرق أوروبا مصدرا للمواد الخام لألمانيا . وكان هذا يعنى تكييف إمكانياتها الاقتصادية بما يتفق وحاجات ألمانيا . وما كانت أى من دول جنوب شرق أوروبا لتستطيع التخلص ، بصورة جذرية ، من الشبكة الألمانية دون أن تحدث قلقلة فى الاقتصاد الألمانى ، وبالنظر إلى طابع ألمانيا الهتلرية كان هذا يعنى احتمال الحرب .

ولا تحدث هذه المعضلة فى اقتصاديات التوسع . فقد كانت الاستثمارات البريطانية هى السبب إلى حد كبير فى إمكان نمو السكك الحديدية الأمريكية ، ولكن لم يؤد هذا إلى إخضاع الإمكانيات الاقتصادية الأمريكية لمقتضيات النمط البريطانى . إذ حيثما تقوم العلاقات الاقتصادية بين الشعوب على صعيد المساواة ، تكون هناك فائدة مشتركة فى تبادل السلع والخدمات ؛ ولكن المساواة أمر أساسى . فبدونها يتحول الشعب الأضعف حتما إلى مركز خاضع ، كما تفرض القوة المتفوقة للرجل الأبيض فى أفريقيا مركزا أدنى على الرجل الأفريقى . وبدونها لا سبيل أمام الشعب الأضعف للتخلص من وضعه الخاضع إلا بأن يتحدى مركز الشعب الأقوى ، تماما كما هو الحال بالنسبة للأفريقى ، من أهل كينيا مثلا ، الذى لا يستطيع ، فى ظل الظروف الحاضرة أن يتحدى المصالح الممتازة التى يتمتع بها المستوطن الأوروبى إلا بالتمرد . وتوسيع نطاق المبدأ الذى يقوم عليه قانون « الإعارة والتأجير » ، كما أشرت سابقا ، يهيىء سبيلا أمينا للهروب من هذه المعضلة . وليست هناك وسيلة أخرى للهروب أساسا .

وذلك لأن الموقف الذى سنجد أنفسنا فى مواجهته بعد الحرب لا يضع أمامنا أساسا سوى بديلين ، إما التنظيم من أجل التوسع أو التنظيم من أجل التقييد . وإذا قررنا أن نتبع الثانى فإننا نترك على حالها جميع الأسباب الجذرية التى انبثقت منها الحربان العالميتان . وإذا قررنا اتباع الأول ، أصبح

من الضرورى تغيير علاقات الإنتاج الحاضرة فى جميع الدول العظمى ، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، حيث أثبتت أنها ليست مما يتفق وهذا القرار . وينبغى علينا ألا نقلل من خطر نطاق الاختيار الذى علينا أن نواجهه . فهو واسع النطاق فى مغزاه مثل التغيير الذى حدث فى أواخر العصور الوسطى فى الانتقال من الاقتصاد الإقطاعى إلى الاقتصاد الرأسمالى . إذ هو ينطوى على تكييف لقيمنا لا يقل فى طابعه مدى عن ذلك التغيير . فهو ينكر مثلا السلامة التاريخية للهدف الذى كرست له قوة الدولة فى الواقع ، باعتبار أن ما حدث فى الواقع يختلف عن الفكرة . وهو ينبذ المفهوم التقليدى عن حرية التعاقد بافتراض أنه لا يعمل فى إطار من الطلب الفعال ولكن فى إطار الحاجات التى يقرر مجتمع منظم دوليا أن يعترف بها ، ويستعمل قوته فى تلبيتها . وينبذ فكرة الحرية الفردية باعتبارها نتاج حق المواطن فى الحصول على ثروة فى سوق تنافسية محايدة من الناحية الأخلاقية ، بل على النقيض من ذلك ، يبدأ التغيير بإدخال فكرة الغرض الأخلاقى فى السوق نفسها ويقرر أن الفرد يجب عليه أن يجد حريته فى القيام بوظيفة منبثقة من هذا الهدف الأخلاقى .

ولست أفترض أن مثل هذا التغيير الضخم فى العلاقات البشرية ، خاصة فى المجال الاقتصادى ، تغيير نستطيع تحقيقه بطريقة سريعة . . فليس هناك من يعرف بلاداً قديمة مثل بريطانيا ولا يلاحظ أن العادات القديمة تموت بصعوبة ، وأن التكيف الاجتماعى للأصول والعادات القومية المرعية فى حضارة جديدة عملية بطيئة وشاقة . بيد أن كل ما يهمنى هو الإصرار على أننا إذا لم نقنع الناس بأن هذا التكيف يتم فعلا فإن هزيمة المحور ستتركنا حيث كنا فى مواجهة جميع المشاكل القديمة والشرور القديمة ، بل ربما فى صورة أكثر حدة . لأنه من الواضح أننا سنعانى ، بعد هزيمته ، وقع ثلاث عواقب لامراء فيها لسنوات الحرب هذه . فسيكون هناك ذلك

الإرهاق الشديد الذى سينجم عن التوتر العصبي ، وسيغرينا هذا الإرهاق على تأجيل التجربة حتى نجدد طاقاتنا . وستنطلق من عقالها تلك القومية الغاضبة التى أخمدتها دول المحور وانتهكت حرمتها إبان سيطرتها ، وسيكون الإغراء شديداً على افتراض أن إرضاء ذلك الغضب بواسطة عقاب دول المحور هو فى ذاته إرساء لقواعد نظام اجتماعى جديد . وستكون هناك الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحددة مستعمدة ، لمدة بضعة سنوات على أى الأحوال ، لمواجهة خطر تجدد العدوان من جانب دول المحور . فإذا لم نكن أكثر حكمة هذه المرة مما كنا بعد سنة ١٩١٩ ، فقد يؤدى هذا بسهولة إلى إقرار للقوة يتناقض مع ديناميكية الفترة التاريخية التى سندخلها مع إيقاف العمليات الحربية .

وكل من هذه الأخطار حقيقى تماماً ، وسيستغل كل منها استغلالا كاملا فى الغالب بواسطة المصالح القائمة ، لدى كل من للمنتصرين والمهزومين ، التى يهدد امتيازاتها اتجاهنا نحو اقتصاديات توسع . وذلك واضح فى عاداتها منذ عام ١٩٣٩ . فتاريخ مصالح الألمنيوم الكبرى فى الولايات المتحدة تجاه اتساع نطاق الإنتاج المستقل ، مثلا ، وموقف مصالح المطاط البريطانية تجاه نمو المطاط الصناعى ، وموقف المصالح البريطانية تجاه الاتساع السريع فى الإمكانيات الصناعية فى الهند ، كل هذا نذير . وقدكان من الأمور ذات المغزى أن مستر « بيفن » عندما حاول أخذ موافقة « مجلس العموم » على إنشاء مجلس نقابى مهنى فى الصناعات التموينية تحداه على الفور أصحاب الأعمال على أساس أن ذلك لاعلاقة له بالمجهود الحربى ؛ كما لو لم يكن من الأمور البديهية أن الأمل والإحساس بالأمن لدى العمال هما مايضمن الروح للمعنوية التى لاسبيل إلى النصر بدونها . كما أنه من الأهمية بمكان أنه خلال الشهور الأولى من دخول الولايات المتحدة الحرب بدا أن المناقشات الصناعية تركز نفسها حول مناورات تهدف إلى احتلال مركز مناسب فى فترة مابعد الحرب أكثر من اهتمامها بزيادة الإنتاج إلى

أقصى حد ؛ وهو جو سرعان ما انتقل إلى « الكونجرس » الذى بدا ، من مناقشاته ، أنه يفكر فى الصراع الذى اشتبكت فيه أمريكا أقل مما يفكر فى وقع قرارته على مصائر أعضائه فى انتخابات نوفمبر . إن الأهداف العظيمة التى أعلنها زعماء الرأى العام الأمريكى مثل مستر « روزفلت » ومستر « هنرى والاس » ، ومستر « ميلوبركنز » لم تجد صدى كبيراً من العمل الذى يؤيدها يثبت أنها أهداف لها الأولوية .

كما ينبغى علينا ألا نغفل عن الخطر الذى ينطوى عليه مجهودنا فى أن نعزو عادات ألمانيا النازية فى الحرب إلى التكوين الداخلى للطبيعة البشرية فى ألمانيا . فقد اتحد بعض رجال العلم مع بعض الساسة فى القول بأن العقل الألمانى والخلق الألمانى من نسيج يختلف عن عقل الشعوب الأخرى وخلقها ، وأنه عندما نكسب الحرب سيتطلب الأمر معاملة من نوع خاص يتعلق بهذا الاختلاف فى النسيج . وهناك تفسيرات عديدة مختلفة كل الاختلاف لما يتسم به الرجل الألمانى من نقص . فيرجع البعض أحياناً شره المتأصل إلى بداية تاريخه المكتوب. ويبدأ أحيانا مع « فردريك وليم » أمير براندنبرج (The Great Elector) ، وأحياناً أخرى لا يبدأ إلا مع « الحديد والدم » الذى تتسم به سياسة بسمارك ، بيد أن ما يؤسف له فى كل هذه المناقشات أن دعاة النظرية التى تعزو إلى الرجل الألمانى قدراً خاصاً من « الخطيئة الأصلية » لا يستطيعون أن يروا أنهم انما يقدمون الجانب المضاد من الادعاء النازى بالتفوق العنصرى الذى منح الألمان حقوقاً لم يستطع شعب آخر أن يدعيها لنفسه .

وذلك لأنه من الواضح ، عند أى تحليل جدى ، أن ما يهمنا ليس طبيعة الألمان بصفة عامة ، بل سلوك بعض الألمان المعنيين . ولا جدال فى أن هذا السلوك كان وحشياً وبربرياً على نطاق لم يعرف له التاريخ الحديث ، على الأقل ، مثيلا ؛ فالتاريخ سيذكر هذه الأفعال الشريرة كما يذكر مذابح « آلفا »

أو غزو مدينة « ماجد برج » . بيد أننا يجب أن نحرص ، ونحن نحلل أسباب هذه الأفعال ، على أن نحتفظ بالإحساس بالتوازن والتناسب . إن أولئك الذين تقع عليهم مسئولية تدمير « ليـــديس » (Lidice) فى تشيكوسلوفا كيا يعدون مسئولين أيضاً عن المعاملة السيئة البشعة التى لقيها اليهود من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٩ وعن الهجوم على « جرنايكا » (Guernaica) فى أسبانيا ، ولم تدفع هذه الأعمال أولئك الذين يعدون الآن أول المنددين بالوحشية الألمانية إلى قول كلمة احتجاج واحدة . وقد قال سير « توماس مور » العضو المحافظ عن « آير بيرجس » أن « السلام والعدالة هما مفتاح سياسة (هتلر) » . واستطاع سير « أرنولد ويلسون » العضو المحافظ عن « هيتشيين » ، أن يقنع نفسه ، ليس فقط بأنه لا توجد « روح عسكرية » فى ألمانيا النازية بل أيضاً بأنه ليس هناك دولة عظمى يبعد أن تشتبك معها بريطانيا فى حرب أكثر منها . وأى شخص يدرس قائمة أعضاء « الزمالة الألمانية الإنجليزية » — وهى هيئة أنشئت لتنظيم العلاقات الطيبة بين بريطانيا وألمانيا النازية — سيعتقد أنه إنما يقرأ طبعة خاصة من « دليل الأشراف » أو « دليل المديرين » .

إن البربرية النازية ظهرت بوضوح كامل فى معاملتها لخصومها من الألمان بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٩ ، وبعد إعلان الحرب امتدت هذه البربرية إلى خصومها الخارجيين . ولم يشعر إلا قليل من الساسة — باستثناء الرئيس « روزفلت » ، ومستر « تشرشل » ومستر « ستالين » ، وهم يستحقون الاحترام لذلك — بأنه كانت هناك أعمال بربرية حتى ما بعد إعلان الحرب . والواقع أن الأمر لم يقتصر على ذلك ، بل إن كثيرين من رعاة الصداقة بين بريطانيا وألمانيا النازية كانوا على استعداد للتنديد بمستر « تشرشل » بوصفه « داعية حرب » عندما وجه الأنظار إلى الدلالات الكاملة للتاريخ الهتلرى ؛ ونفس الأشخاص الذين كانوا متحمسين للصداقة مع ألمانيا النازية — والذين

لم يروا فى فظائعها ما يحول دون التحالف معها — لم يقفوا عند حد فى تنديدهم بفظائع النظام السوفييتى التى لا مثيل لها والتى لم يترددوا فى أن يعزوها ، حتى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤١ ، إلى الطابع غير المتمدين للطبيعة البشرية الروسية .

والمدخل الوحيد المعقول إلى مشكلة لا جدال فى أنها خطيرة جداً ، هو المدخل التاريخى ، فالسلوك الألمانى يحدده موقف ألمانيا ، فأحداث «ليديس» مثل لما يستطيع السلوك الألمانى أن ينحدر إليه من فظاعة تحت قيادة النازية ، كما أن « أمريتسار » مثل لما انحدر إليه الحكم البريطانى فى الهند تحت قيادة جنرال « داير ». وشنق الزنوج الأمريكيين فى الولايات الجنوبية يمثل جانباً مهماً من السلوك الأمريكى تحت تأثير الوقت هناك . وكذلك أيضاً البرتغاليون فى أنجولا ، والبلجيكيون فى الكونغو ، والفرنسيون الذين قاموا تحت قيادة « تيير » (Thiers) بذبح أعضاء « الكوميون » فى سنة ١٨٧١ بلا رحمة . فالطبيعة البشرية هى ، عندما نتحدث على أساس عقلى ، نتاج البيئة التاريخية التى توجد فيها ، فهى تكيف نفسها مع هذه البيئة ، والسبيل إلى تغيير التعبير عنها فى السلوك هو تغيير البيئة التى تكيفت معها .

وبعبارة أخرى إننا لن نكسب شيئاً من وراء تفكير فى المشكلة الدولية فيما بعد الحرب على أساس فكرة ثابتة عن « الخلق الألمانى » الذى يتكون من روح عدوانية شديدة وصلف شديد وطاعة مبالغ فيها للأوامر التى تفرض عليه . فليست هذه الصفات متأصلة فى الرجل الألمانى أكثر من تأصل الصلف (Snobishness) فى الرجل الإنجليزى . فكل إنسان يعرف أن الإنجليز كانوا شعباً يحب الموسيقى بعمق قبل الحروب الأهلية فى القرن السابع عشر ، وأن تأثير « التطهرية » على زوال هذه السمة كان عميقاً . وكل إنسان يعرف أيضاً إلى أى حد اختلف حكم الفرنسيين على الطابع القومى الإنجليزى

قبل نقض « مرسوم نانت » عنه بعده . وليس هناك إنجليزى الآن يعزو إلى الشعب الفرنسى أطماعاً عدوانية . ومع ذلك فلم يمض أكثر من سبعين عاماً منذ استطاع المؤرخ « ستبز » (Stubbs) أن يتساءل ، لماذا كان الإنجليز والألمان دائماً هم الشعبان المحبان للسلام فى التاريخ ، ويجيب على سؤاله بأن يؤكد أن السبب « هو أن فرنسا تظهر نفسها اليوم ، كما كانت خلال ألف عام — عدوانية مخاتلة لا تعرف رحمة » . وجيلنا نفسه يجد صعوبة فى تبين السلافيين الكسالى الحالمين الغامضين الذين تكونت فكرتنا عنهم بواسطة تجربة روسيا القيصرية إبان أفولها فى سنة ١٩٠٤ ، فى أولئك الروس العمليين الجادين ذوى العقول العلمية .

وبطبيعة الحال أنا لا أعنى مطلقاً أن السلوك الألمانى تحت السيطرة النازية لم يخلق مشاكل ملحة وجدية لفترة ما بعد الحرب . فواضح تماماً أنه فعل ذلك . وواضح تماماً أن فرض عقوبة على « هتلر » وشركائه أمر ضرورى لمصلحة العالم مثل فرض عقوبة على « آل كابونى » وزملائه من رجال العصابات ، كما يجب ألا يسمح لما يعتور القانون الدولى من نقص أن يمكنهم من الهرب من العقاب العادل على جرائمهم . إن النطاق الذى تم عليه هذا الاعتداء جعل من الضرورى أن نثبت بصورة حاسمة أن الناس لا يمكن أن يسمح لهم بتنظيم الفظائع التى نظموها والأمر بارتكابها دون عقاب يمنع الآخرين، فى ألمانيا وفى غيرها ، من الحذو حذوهم .

بيد أن عقاب زعماء النازى وشركائهم لا يعنى أن لنا حقاً فى الانتقام لأنفسنا من الشعب الألمانى ، ولا أن ذلك سيعود علينا بفائدة ما . وواضح أن لنا الحق فى أن نحمى أنفسنا من محاولة ثالثة يقوم بها حكام ألمانيا للسيطرة على العالم . وهذا يعنى تجريد سلاح ألمانيا وتنظيم سيطرة على حياتها الاقتصادية والسياسية تجعل هذا التجريد مجديا . ولكننا نكون قد خرجنا من دروس فترة ما بين الحربين دون أن نتعلم شيئاً إذا لم نكن قد أدركنا

أمرين . أولا أنه لا يمكن السيطرة على دولة عظمى مثل ألمانيا لمدة طويلة دون أن تتحول القومية إلى روح عدوانية ، وهكذا يمهد السبيل لظهور أمثال « هتلر » . وبعبارة أخرى أن العلاقة بين الدولة المنتصرة والدولة المهزومة لابد أن تصير بسرعة علاقة صداقة حقيقية إذا أريد للحالة السيكلوجية للدولة المهزومة ألا تصبح مريضة ، اللهم إلا إذا أستخدمت أساليب تلحق بمن يستعملها ضرراً بليغاً . . والأمر الثانى أنه إذا لم تستعد الدولة العظمى المهزومة احترامها لذاتها بسرعة فإن هناك خطراً حقيقياً من أن تفقد العلاقات الداخلية الاستقرار الضرورى لمنحها مركزاً سليما فى حياة المجتمع الدولى . وهذا أيضاً يمهد الطريق لظهور رجال مثل « هتلر » .

ولا أعتقد أن الإجابة على هذا الرأى بأن هذا إنما يثبت أن معاهدة « فرساى » كانت أبعد ما تكون عن المغالاة فى القسوة بل إنها لم تكن شديدة بدرجة كافية ، إجابة سليمة . وهناك من يرون أن الأمن الحقيقى للعالم من الاعتداء الألمانى يكمن فى تقطيع أوصال ألمانيا إلى عدد من الولايات الصغيرة ، فهم يقولون إن قوة وحدتها المركزة هى التى تكون مصدراً للخطر . وهناك آخرون أيضاً يتصورون ألمانيا كاملة ، بل ولا مانع من ضم النمسا إليها ، ولكن تفصل عنها بروسيا. وآخرون، بينما يوافقون على الإبقاء على وحدة ألمانيا الإقليمية يقترحون نظاما ما من الملكية الدولية للصناعات الثقيلة فى الروهر والسيطرة عليها . وهم يذهبون إلى أن الخطر يكمن فى القيمة العسكرية لهذه الصناعات ، وستجعل فى وسعنا مثل هذه الملكية والسيطرة أن تتفادى ذلك الخطر .

وأنا لا رأى علاجا فى هذه الآراء . فتحطيم ألمانيا إلى عدد من الولايات الصغيرة هو بمثابة تجريد الصورة التى أضفاها التاريخ ، قطعة فقطعة ، على الأمة الألمانية من طبيعتها ؛ والنتيجة الوحيدة لمثل هذا المجهود ، فيما أعتقد ، هى

خلق تصميم لايقاوم لدى الألمان على إعادة توحيد ما مزقه إرغام الهزيمة الخارجية ، ولا يمكن أن يحول دون تحقيق هذا التصميم إلا احتمال الحرب أو الحرب فعلا . كما لا أرى أية فائدة من فصل بروسيا عن بقية ألمانيا . إن مشكلة بروسيا هى مشكلة العلاقات الاجتماعية التى أقامها « اليونكرز » فيها ، والتى تطلبت ، داخليا وخارجيا ، سياسة « الدم والحديد » حتى يظلوا قائمين ، أكثر منها مشكلة عادات متأصلة فى الشعب البروسى .

ولا بد أن نتذكر أية دولة عظمى تكون خطرا يهدد السلام العالمى ، كانت لديها أطماع لا تستطيع تحقيقها إلا بالحرب . وقد كان هذا ينطبق فى وقت من الأوقات على أسبانيا ، وكان ينطبق على فرنسا ، وهو ينطبق اليوم على ألمانيا واليابان . ولكننا يجب أن نتذكر أيضاً أنه قد ينطبق ، فى العصر المقبل ، على الولايات المتحدة إذا دفعها طابع نظامها الاقتصادى ، وهو ما يمكن أن يحدث بسهولة ، نحو الامبريالية . بيد أنه ليس هناك من يفكر جديا أن احتمال هذا الخطر يجعل من المرغوب فيه تحطيم وحدة الولايات المتحدة . إن ما لدينا من تجربة تاريخية تثبت أننا لن نحل المشكلة التى تواجهنا بصورة جدية عن طريق مضاعفة عدد الدول الصغرى . إن تحويل العالم كله إلى بلقان لن يضمن السلام العالمى .

وتبدو فكرة الملكية الدولية لصناعات الزهر الثقيلة والسيطرة عليها دوليا جذابة أكثر من غيرها ، من الناحية السطحية على الأقل . فليس هناك من يستطيع جديا إنكار أن مصانعا هائلة مثل مصانع « كروب » لم تكن « مصلحة شريرة » بالمعنى البنتامى ، فى حياة العالم الحديث . ولكن ما ينطبق على مصانع « كروب » ينطبق أيضاً على مثيلاتها فى الدول الأخرى ، فصانع الأسلحة الخاص ، بناء على أدلة بوثائق لاحصر لها ، عامل مهم فى قيام الحروب . ومن ثم فإنه من العسير أن نرى كيف يكون اقتراح الملكية الدولية لصناعات الزهر والسيطرة عليها دوليا حلا حقيقيا للموقف ، اللهم

إلا إذا أمكن تحويل إمكانياتها الإنتاجية فى نفس الوقت إلى أغراض لاعلاقة لها بالحرب . ولن يحدث هذا ، فى ظل النظام الاقتصادى الحاضر ، إلا إذا لم تعد ألمانيا ما بعد الحرب تفكر فى الحرب بوصفها وسيلة لتحقيق حاجاتها ؛ لأنه إذا كانت هناك حاجة للحرب فإن واقعة الملكية والسيطرة الدوليتين لاتعنى سوى تأخير فى تكريس آلات الروهر وعماله لصناعة الذخيرة لما بعد قيام الحرب . إن قوة الدولة تتجاوز عن طابع الملكية كلما تراءى لها أن وجودها إنما يتوقف على هذا التجاوز . فإذا كان معظم أسهم مصنع هندسى فى برمنجهام يملكه فى الخارج أجانب رعايا دولة عدوة ، لن يحول ذلك دون استخدام آلاته ، بعد إدخال التعديل المناسب ، فى المجهود الحربى اليوم ؛ ورفض مديرين إطاعة أوامر الحكومة لايعنى سوى مجرد تغييرهم بمديرين آخرين . ومن ثم فإنه يبدو لى أن هذا العلاج لايتناول سوى أحد أعراض المرض الأكثر عمقا الذى تولدت عنه هذه الحرب . إنه لا يصل إلى أسبابه .

كما لا أظن أن هناك ما يؤيد الرأى الذى يؤكد أن الروح العسكرية الألمانية نتيجة التصنيع الزائد عن الحد لألمانيا ، خاصة فى الصناعات الثقيلة ؛ وأن ما تحتاجه هو تنظيم نسبة أفضل بين المصادر التى ستعيش عليها ألمانيا ما بعد الحرب . إذ يقال إنه طالما ظل هذا التصنيع الزائد عن الحد قائما ، ستظل ألمانيا مضطرة إلى الحيلولة دون التقدم الاقتصادى لجنوب شرق أوروبا ، بل وبعض أجزاء أمريكا الجنوبية ، بصورة مناسبة ؛ لأن هذه الدول لا تستطيع ، إلى حد ما ، منافسة صناعاتها على أسس فنية ، ومن ثم فهى مضطرة لأن تظل مصدرا للمنتجات الأولية وذات مستوى معيشة منخفض بسبب عدم قدرتها هذه .

إن التصنيع الزائد عن الحد مفهوم غامض غموض مفهوم «أفضل معدل» للسكان . وواضح أنه يمت إلى مجموعة بأكملها من التنوعات لم يحدد أولئك الذين يحاولون إضعاف الإمكانيات الاقتصادية لألمانيا أيا منها بعناية . فليس

من بيننا من يستطيع حقيقة الإجابة على السؤال الخاص « بالوحدة » التى يعد على أساسها التصنيع الألمانى زائدا عن الحد . فهل نحن نشير إلى التكوين الداخلى لاقتصادها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو الفيصل الذى نقرر على أساسه أن « المعدل الأفضل » للتصنيع قد تحقق ؟ هل هو قدرة ألمانيا على إطعام نفسها ؟ أم هو مستوى الحياة ، الناتج عن قدر بذاته من التصنيع ، الذى تتمتع به العائلة الألمانية فى المتوسط ؟ أو هو استمرار القدرة على اجتذاب رأس المال للاستثمار ؟ أم أن الفيصل فى الحقيقة ليس اقتصاديا بالمرة ، ولكنه اجتماعى فى طابعه ؟ أم أننا نشير إلى الدلالات العسكرية للإمكانيات الاقتصادية؟ أم هل «الوحدة» التى يتعلق بها الأمر ليس ألمانيا وحدها بل ألمانيا وجيرانها ؟ أم هل يجب علينا أن نوسع نطاق « الوحدة » ، بالنظر إلى ظروف السوق الحديثة ، ونجعل العالم كله « الوحدة » التى نشير إليها ؟ .

وواضح تماما أن أية إجابة على أى من هذه الأسئلة ، التى تعمل على إضفاء طابع ثابت على عناصر الاقتصاد الألمانى ، تفترض فعلا عالما مخططا بصورة ما . ومتى كان الأمر كذلك يصبح المعيار الذى يحكم به على الخطة ذا أهمية حاسمة . فإذا كان الغرض من الخطة هو ببساطة حرمان ألمانيا من القدرة على الاعتداء المحتمل فى المستقبل ، فإن الطريق الواضح لتحقيق ذلك هو فك جميع المصانع الألمانية التى قد تستعمل فى أغراض التسليح ، فعلا أو احتمالا ، ونقل الآلات إلى بلاد أخرى ، وستكون النتيجة هبوط شنيع فى مستوى المعيشة فى ألمانيا دون أى مكسب مقابل فى الرخاء إلا إذا كانت القوى العاملة التى ستتولى تشغيل المصانع المنقولة تتمتع بمهارة فى تشغيلها وتنميتها مساوية على الأقل لمهارة الألمان فى ذلك . إن ذلك يكون ، فى الواقع ، عملية خيالية تهدف إلى فرض عبودية دائمة على الألمان . وأيا كان الأمر فإنها لن تنجح فى الغالب ، وتعيد أسوأ حماقات معاهدة « فرساى » ، وإن يكن فى صورة مختلفة . ويجب ألا ننسى أن ألمانيا الهتلرية هى نتاج

لاشعورى لهذه الحماقات . كما يجب ألا ننسى أيضاً أن ذلك لايفرض على ألمانيا الهتلرية السياسة الاقتصادية التى يروعنا أن النازية تحاول فرضها على أوربا المحتلة فحسب ، بل أيضا أن الغرض الذى تقوم عليه هذه العملية هو نظرية أن الطبيعة الألمانية تتضمن قدرا مضاعفا من « الخطيئة الأصلية » مما يتطلب منا أن نقيم دفاعا دائما لحمايتنا منه . وقد سبق أن ناقشت أدلة هذا الرأى وبينت أنه فى الواقع لايقوم على أى أساس .

وبديل ذلك أن نفكر فى اقتصاد مخطط تستغل فيه الإمكانيات الصناعية لألمانيا استغلالا كاملا كجزء من مجهود يرمى إلى رفع مستوى للمعيشة العالمى ، بما فى ذلك ألمانيا نفسها ، وهكذا يُوجه استعمال الصناعات الألمانية الثقيلة قصدا نحو أغراض سلمية . وعندما نبدأ فى تناول المشكلة بهذه الطريقة يبدو واضحا أن هناك ، على ضوء ظروف ألمانيا ، مرحلتين تختلف كل منهما عن الأخرى وإن كانا قد يتداخلان من ناحية الوقت . والمرحلة الأولى مرحلة إنعاش أوروبا . فبالنظر إلى الدمار الذى ألحقه الاعتداء الألمانى بالصناعة الروسية والبولندية والهولندية والنرويجية واليونانية واليوغسلافية ، لا أرى سببا يدعو إلى عدم استخدام القوة العاملة والآلات الألمانية ، لفترة ما ، فى المعاونة على إصلاح ما دُمر . فلا أرى سببا مثلا ، يحول دون إعادة بناء سد « دينبر » العظيم بأيد ألمانية ومعدات ألمانية تحت إشراف روسى . ولا أرى سببا يحول دون تكريس اليد العاملة الألمانية والمعدات الألمانية ، لفترة ما أيضا ، لإعادة بناء روتردام تحت إشراف هولندى . إن فى تعلم الجيل الحاضر فى ألمانيا أن ما فرضوه على ضحاياهم من عمل إجبارى يمكن أن يفرض أيضا عليهم ، درسا سيكلوجيا من الأهمية بمكان . ويساعد ذلك على تحرير الطاقات الروسية والهولندية للقيام بأعمال أخرى فى إعادة البناء فى الفترة الأولى من الإنعاش ، ويغرس فى عقول الألمان تلك الحقيقة المهمة من أن العالم لا يعتزم أن يسمح للمعتدى بأن يجنى ثمارا من اعتدائه .

ومع افتراض أن ألمانيا المهزومة سيحرم عليها التجنيد الإجبارى ، يبدو لى من المعقول تنظيم فرقة مدنية للتعمير من بين شعبها تخصص لمثل هذه الأغراض .

بيد أنه من الأهمية بمكان ، بطبيعة الحال ، ألا تستعمل مثل هذه الفرقة ، بطريقة تعوق استعادة الألمان لاحترامهم لذاتهم مرة أخرى . فأى مجهود من هذا النوع لا يتطلب أن يكون محدودا من ناحية الوقت بصفة جدية فحسب ، بل إن أعضاء فرقة التعمير ينبغى أيضا عدم إبقائهم بعيدين عن ألمانيا إلا لفترة تقارب فترة خدمتهم العسكرية العادية . وبعد ذلك يعودون إلى ألمانيا ويستأنفون حياة المواطن الألمانى العادية ، وفيما عدا ذلك ، يبدو لى أن الحاجة الأساسية التى تواجهنا عندما نفكر فى المشكلة الألمانية هى الحاجة إلى وضع ما يناسب الاقتصاد الألمانى من خطط لزيادة الطلب الفعال فى جميع أنحاء العالم . فالأمر يتطلب منا أن نشغل قدرتها الصناعية بمهام متصلة اتصالا مباشرا بحاجات السلام بدلا من حاجات الحرب . إذ يجب أن تساهم المصانع الألمانية فى تحويل الزراعة فى العالم إلى زراعة آلية بسرعة . ويجب أن تعاون فى تنمية القوة الكهربائية العالمية . ويجب أن يقوم المهندسون والجيولوجيون الألمان بدورهم فى تنمية المصادر الصناعية غير المستغلة فى الصين مثلا . فإذا توفرت لنا القوة ، بوصفنا منتصرين ، لتنظيم اقتصاديات توسع ، فالغالب أننا لن نستطيع فقط استغلال الإمكانيات الكاملة للآلات الألمانية فحسب ، بل سيكون فى وسعنا أيضا أن نخضع عادة الألمان من القتال فى سبيل الحصول على مكان تحت الشمس عن طريق الغزو ، وهى العادة التى بلغت حدا كبيرا من النشاط منذ عهد « بسمارك » ، لذلك المزاج من التعاون السلمى الذى تميز به قدر كبير من العلاقات الاقتصادية الانجليزية الأمريكية .

هذا ، إذا تهيأت لنا فرصة تنظيم اقتصاديات توسع . ومما تجدر

ملاحظته أن الرجل الألمانى يبدى صفات مدنية عظيمة جداً عندما يستقر فى بيئة لها ذلك الطابع . إن المستوطنين الألمان فى الولايات المتحدة ، خاصة بعد سنة ١٨٤٨ ، حملوا معهم إلى المدنية الأمريكية صفات ذات قيمة كبيرة . فقد استفادت أمريكا من رجال مثل « كارل شورتز » و « لوى براندير » ومن مستعمرات الاستيطان التى أقامها المهاجرون الألمان فى بنسلفانيا وويسكونس . وينطبق نفس الشىء على الألمان الذين استقروا فى لانكشاير وخاصة مانشيستر ، إبان الثلث الثانى من القرن التاسع عشر . فهم قد أصبحوا بمهارتهم ونشاطهم ، لا عنصراً ثميناً فى الحياة الاقتصادية فى بريطانيا — فى تنمية تجارة قطنها للتصدير ، مثلا — فحسب . بل أنهم حملوا معهم أيضاً عادات فكرية ، فى الموسيقى مثلا ، قدمت خدمات جليلة فى رفع مستوى الحضارة التى وجدوا أنفسهم فيها . فلم يكن فيهم شىء من صفات المحدثين من الصلف العدوانى الذى كان الطابع السائد للعادات الألمانية بعد مجىء « بسمارك » للحكم . فقد كانوا جادين ونشطين وقادرين على تكييف أنفسهم على طبيعة بيئتهم كما تدل أسماء مثل « بسمر » و « شوستر » ومثل سير « جون سيمون » فى ميدان العلوم الصحية ، ومثل « ج . ج . جوشن » فى الصناعة والسياسة . ان بريطانيا المتوسعة التى كان هدفها الأساسى هو السلام ، استطاعت أن تستخدم صفاتهم بنفس السهولة ، وبنفس النتيجة المفيدة ، التى استخدمت بها الفلمنكيين فى القرن الرابع عشر والهوجونوت فى القرن الثامن عشر واليهود فى القرن التاسع عشر .

ولا شك فى أن ذلك يوحى بأن مشكلة ألمانيا هى مشكلة ألمان تكييف سلوكهم مع السمات الفريدة للظروف الاقتصادية التاريخية فى ألمانيا إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد كانت العلاقة الأولى الكبيرة هى الإنتعاش البطىء عقب حرب الثلاثين عاما . إذ تولدت عنه العلاقة التى سادت النمو الاقتصادى الألمانى مدى قرن تقريبا . وعندما بدأت « الاستنارة »

تمهد السبيل لظهور طبقة وسطى ألمانية ، جعلت الثورة الفرنسية وصول هذه الطبقة إلى مركز القوة ضحية لمغامرات « نابليون » . وصحب الشعور القومى الألمانى تغييرات كان مصدرها الجندى والموظف من أعلى ، إن تقسيم الاختصاصات بين الفئات العليا فى المجتمع (Cameralism) الذى اتسم به القرنان السابع عشر والثامن عشر استمر ، وإن كان فى صورة مختلفة فترة طويلة فى القرن التاسع عشر . وقد أدت هزائم ألمانيا فى حرب الثلاثين عاماً من ناحية ، وحروب « نابليون » من ناحية أخرى ، إلى تأخر التطور الصناعى الألمانى فى الوقت كما جعلته يتم دون أن تصاحبه التغييرات الدستورية التى صاحبت التطور الصناعى فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، مدعماً بتحالف بين قوة الدولة ، متصورة فى الغالب على أسس عسكرية ، وبورجوازية لم يكن لديها ، رغم أنها بذلت مجهوداً فى سنة ١٨٤٨ ، تأييد جدى من جانب الطبقة العاملة ، كما لم تكن لديها تجربة ممارسة القوة السياسية مستقلة . وصارت ألمانيا « البسماركية » دولة كبرى لأن قائدها المظيم استغل الأعداد فى تأييد سياسة « الدم والحديد » ؛ وعندما انكشف فى سنة ١٩١٨ أنها سياسة جوفاء ، كانت البورجوازية تحاول فعلا ، بوصفها طبقة حاكمة ، بناء سلطتها على أسس سلبية — وهى مفارقة اقتصادية — ولم تكن البرولتاريا الألمانية قد استعدت بعد لأن تحل محلها . فقد كان فى وسعها أن تهدد سادتها ، ولكنها لم تكن تستطيع أن تخلفهم لتحل محلهم . وكانت النتيجة أن قبلت الصناعة الألمانية ، وهي لا تستطيع أن تقف وحدها ، التحالف مع العسكرية الألمانية باعتباره السبيل الوحيد أمامها للمحافظة على ما تدعيه من حقوق ؛ وقبل كلاهما ، خوفا من البلشفية التى وحدتهما كما وحدها « نابليون » من قبل ، الدخول فى شركة مع « هتلر » حتى يهزموا المطالب المتزايدة للطبقة العاملة فى بلدها والقضاء على هذه المطالب . بيد أن تحقيق ذلك ، فى المرحلة التاريخية التى كانتا فيها ، كان يتطلب منهما تدمير الأنظمة التى نمتها الطبقة العاملة الألمانية من أجل حمايتها . ولم يكن فى وسعهما

تدميرها دون توفير وسيلة ما لإرضاء أمانى الطبقة العاملة . وما كانتا لتستطيعا ذلك بالنظر إلى عدم التناسب بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج فى ألمانيا ، إلا بتحقيق سيطرة اقتصادية لا سبيل إليها إلا بواسطة الحرب إن الهتلرية من جميع وجوهها كانت للمقامرة الكبرى لهذا التحالف بين العسكرية والمنظمات الاقتصادية الضخمة ، وهو التحالف الذى جعله النمو المتأخر للقوة الاقتصادية الألمانية ضروريا . وقد صارت ممكنة ، بوصفها مقامرة ، لأنه عندما حاقت بهذا الحلف الهزيمة الأولى فى سنة ١٩١٨ ، تناول السلام الذى أعقبها تلك المشاكل التى كان يواجهها العالم كله بصفة عامة ، وألمانيا بصفة خاصة ، فى القرن التاسع عشر ، ولكنه لم يعالج المشاكل التى كانت تواجهها فى القرن العشرين ؛ إذا كان الساسة المنتصرون قد أدركوا وجودها . وهذا الفشل هو السبب ، فى جوهره ، الذى أدى مباشرة إلى الحرب العالمية الثانية » .

وأنا أذكر ذلك ، لا لانتحال العذر لعدوان ألمانيا الهتلرية ، ولكن لتفسيره . واستخلص من التفسير أن أساس التسوية هذه المرة يجب أن يكون متصلا بالقضايا الكبرى التى نواجهها وليس بالقضايا الثانوية . لأن المشاكل التى تناولها الساسة فى فرساى ، من حدود وأقليات وما إليها ، كانت قضايا ثانوية بالمقارنة بالفحم والبترول والحديد والصلب والمنتجات الغذائية ونقلها ؛ لأن مستقبل الأولى كان يتوقف على ما يتم بشأن ملكية القوة الإنتاجية والسيطرة عليها . وقد كتب لورد « كينز » (Keynes) فى سنة ١٩١٩ متنبئا ببصيرة نفاذة : « كم كان يختلف المصير الذى تتطلع إليه أوروبا لو أن مستر « للويد جورج » أو مستر « ويلسون » أدرك أن أخطر المشاكل التى كانت تتطلب عنايته لم تكن سياسية أو إقليمية ، بل مالية واقتصادية ، وأن أخطار المستقبل لا تكمن فى الحدود والسيادات ، ولكن

فى الطعام والفحم والنقل . »[1] وقد يكون صحيحاً أن حدود الدول جُعلت متفقة مع حدود القومية أكثر من أية فترة سابقة ؛ فمستر « هربرت فيشر » قال لنا إن ثلاثة فى المائة فقط من سكان أوروبا تركوا تحت حكم أجنبى . بيد أن صانعى فرساى كانوا يضعون التشريعات لعصر كان قد انقضى فعلا .

— ٥ —

قال « شترسمان » : « إنك لا تستطيع أن تخلق عدداً كبيراً من الدول وتهمل تماماً مواءمتها مع النظام الأوروبى » [2] . ولكن اليوم ، وقد صارت نيويورك على مدى عشر ساعات بالطائرة من لندن ، لابد من مواءمة حقوق الدولة الحديثة مع الظروف الفنية لنظام اقتصادى يشمل العالم كله . وفى هذه الظروف يوجد شيئان واضحان بالتأكيد . فأولا ، من الواضح أن استقلال الدول الصغيرة وحيادها ، بمعنى عسكرى ، ليس له معنى مطلقاً ؛ فمجموعة القواعد التى تحميها فى القانون الدولى لا تُراعى إلا طالما ترى الدول الكبرى ، فى فترة الصراع ، أن من مصلحتها مراعاة هذه القواعد . وثانياً ، من الواضح أن ممارسة حقوق السيادة فى المجال الاقتصادى بواسطة مجموعة كبيرة من الدول الصغرى مضرة بأفضل وضع تعمل فيه قوى الإنتاج كما كان نظام الضرائب الجمركية الداخلية فى فرنسا فى ظل « النظام القديم » . فالسيطرة الموحدة على تلك الأشياء التى يبدو أن طبيعتها المادية تتطلب سيطرة موحدة لها آثار لا يحتمل أن يظل أمامها أى مفهوم للسيادة حقيقياً .

والخطوة التى رأى عدد من المفكرين أن من الحكمة اتخاذها بناء على هذه النتيجة هى تكوين اتحاد أوروبى ، أو كما رأى عدد أكبر من المفكرين ، عدة اتحادات . ولست من هذا الرأى . إذا يبدو لى أن المشاكل التى تواجهنا تتطلب التنسيق الجزئى بين الوظائف ، لا الربط الشامل للمناطق .

(١) « النتائج الاقتصادية للسلام » .

(٢) « يوميات » نشرها أ . ستون ٣ ر ٦١٩

وأنا أذهب إلى هذا الرأى لعدة أسباب . فأولا ، دلت كل التجارب على أن جمود البناء الاتحادى لا يتيسر معه إدارة دولة متعددة القوميات بسهولة ، بدون تأييد تقليد تاريخى قوى ، ففى هذه المرحلة قد يكون المبدأ التعاهدى هو الآن ولأمد طويل فى المستقبل أقصى ما تسمح به المغامرة السليمة كما أدرك فى حكمة دكتور « بينز » (Benes) وجنرال سيكورسكى فى الاتفاق التشيكى البولندى . وثانياً ، أعتقد أن هناك الكثير مما يقال لتأييد المحافظة على القوميات الثقافية داخل النطاق الأوسع لما يمكن أن نبنيه بأمان من وحدة اقتصادية . وثالثاً ، هناك الخطر من أن تقسيم العالم على أساس نظام من الاتحادات المنفصلة قد يؤدى ، إذا لم يكن تكوينها مصحوباً بزيادة كبيرة فى الرفاهية الاقتصادية ، إلى زيادة حدة الاتجاه نحو السلطة المطلقة التى كانت السمة المميزة لعصرنا ، ومن ثم يؤدى إلى زيادة مخاطر الروح العسكرية بدلا من أن يقللها . إن عالماً مقسما إلى عشرة أو اثنى عشر نظاما اتحادى كبير ، كل منها يهتم ، مثلا ، بالإبقاء على رخائه لرعاياه بواسطة أساليب مثل تعريفة « هولى — سموت » الجمركية أو عن طريق تقييد حرية الهجرة ، لن يكون بطبيعته خيراً من العالم الذى ظهر فيه « هتلر » واستولى على الحكم .

ومن ثم يبدو لى أن الطبيعة المادية لكل عامل من هذه العوامل بذاته ينبغى أن تكون العنصر الحاسم فى وحدة الحكم . فيكون ، إذا سلكنا سبيل الحكمة ، لمنطقة ما وظيفة ، ولأخرى وظيفة ثانية . فالطيران مثلا لا يكاد يسمح بالتنظيم الفعال إلا على أساس عالمى ؛ ولا يكاد يقل عن ذلك وضوحا إن سكك حديد أوروبا تتطلب سيطرة واحدة خاضعة للتخطيط ، وكذلك نمو النقل البرى يبدو أنه يتطلب لجنة أوروبية واحدة تكون مهمتها تخطيط شبكة ضخمة من الطرق الرئيسية تربط المدن الكبرى ببعضها البعض وتبنى هذه الطرق وتحافظ عليها . زد على ذلك أنى أظن أن توحيد الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالى التى تحتاج إليها أوروبا للخدمات العامة

والصناعة أمر ممكن ومرغوب فيه معا ، ويهيء لنا مشروع « وادى تنسى » نموذجا مهماً ، على نطاق أضيق ، للحكم بقصد التكيف . وواضح بشدة أن الطبيعة المتأصلة فى المشاكل المتعلقة بتثبيت عملات مابعد الحرب ستتطلب خطة من الاحتياطى العالمى . ولن يكون هناك ما هو أسوأ وقعاً على العلاقات الدولية فيما بعد الحرب من محاولة تقوم بها بعض الدول لمساعدة منتجيها فى اقتناص الأسواق الأجنبية عن طريق تخفيض عملاتها . إن توحيد القواعد الخاصة بكمية العملة الورقية التى لكل دولة أن تصدرها ، وبأسعار إعادة الخصم ، ومقدار إئتمان كل بنك ، أمور أهم ، الآن وقد انقضت فترة قاعدة الذهب ، من أن تترك لقرارات تتخذها أية حكومة مستندة إلى سيادتها .

لقد اخترت أمثلة يبدو أن طبيعة الوظيفة المتعلقة بها تجعل الوحدة المناسبة إما تشمل أوروبا كلها ، أو كما هو الحال فى الطيران والعملة ، تشمل العالم كله . ولا يقل عن ذلك وضوحا أن هناك وظائف ، مثل التربية والخدمة الصحية فى المجتمعات المتقدمة والبرق ، ليس من المرغوب فيه ، ولا هو من المحتمل ، أن تتجاوز وحدة الحكم فيها حدود الدولة القومية . ولا يحول توحيد الحكم ، بطبيعة الحال ، دون أوسع قدر ممكن من الإدارة اللامركزية فى الحالتين ؛ ومن المحتمل جدا مثلا ، أن تحول اللجنة الأوروبية للطاقة الكهربائية ذات الضغط العالى مهمة التوزيع إلى عدد كبير من الهيئات الثانوية ، وأن تكون علاقة البنك الاحتياطى الدولى بالنسبة للأنظمة المصرفية القومية من نوع العلاقة التى تكونت بين « مجلس الاحتياطى الفدرالى » الأمريكى فى واشنجتون والمجالس الإقليمية التابعة له . إن اللامركزية جزء من جوهر الإدارة الناجحة ، لأنه ليس هناك سبيلاً آخر يمكن بواسطته تحقيق المرونة المطلوبة .

وهذا بمثابة القول فى رأيى الشخصى ، بأن مشاكل الحكم الدولى توجد

على مستويين — مستوى القرارات التى تقوم الدول بتطبيقها مباشرة ، ومستوى القرارات التى تتضمن حكما مباشرا بواسطة مجتمع الدول أو جماعة من الدول داخل هذا المجتمع . ومن ثم فأنا أتصور أننا ، بعد أن نحقق شيئا من الاستقرار الحقيقى بعد النصر ، سندرك حاجتنا إلى أربعة أجهزة عامة للحكومة العالمية . فسيكون هناك محكمة دولية ، وسيعتمد جزء كبير من فعاليتها على اتفاقنا على أنه لا توجد فى الحقيقة نزاعات بين الدول لا تدخل فى اختصاص الحكم القضائى . وسيكون هناك هيئة تشريعية دولية لكل الدول الحق فى أن تمثل فيها على قدم المساواة . وأعتقد أنه ليس هناك من يستطيع أن يتنبأ ، بأى قدر من الثقة ، بمدى سلطاتها ، بيد أنه سيكون لزاما عليها ، كما دلت التجارب السابقة ، أن تتجنب « غول » الموافقة بالإجماع دون الاندفاع فى دوامة التشريع بالأغلبية المطلقة فى الطرف الآخر . لأن هذه أمور إرغام دولة فيها ضد إرادتها ، كالاتحاد السوفييتى ، بواسطة أصوات فنلندا وأكوادور والدانمارك مثلا ، إجراء أقل جدوى من إقناعها ؛ ولا أعتقد أن أمراً مثل مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة فى مجتمع قومى بذاته ينبغى أن يُجعل قاعدة عامة تؤمر انجلترا ، مثلا ، بتطبيقها ، فمن الأفضل بالنسبة لتحقيق نفس الأهداف التى يعتقد أولئك الذين يؤمنون بهذا الفصل أنها مرغوب فيها أن يقبل الرأى الإنجليزى على هذا المبدأ من تلقاء نفسه . كما لا أعتقد أيضا أنه ينبغى أن يؤمر أى مجتمع قومى بقبول هجرة غير محدودة ، خاصة حيث يحتمل أن تؤدى المشكلة العنصرية إلى توتر ، إلا حيث تكون الأغلبية التى يتطلبها إقرار القواعد التى تنظم حركة الانتقال أغلبية واضحة كما وكيفا .

وسيحتاج مجتمع الأمم ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى هيئة تنفيذية ، ومما لا مندوحة عنه أن يكون أعضاؤها ممثلين للدولة الكبرى بصفة دائمة مع ممثلين لدول أقل شأنا يختارون بالانتخاب ، وأعتقد أنه من المحتمل

أن يكون من الحكمة الإصرار على ألا يُعاد مباشرة انتخاب الممثلين المختارين حتى تكون هناك عملية دورية قد تؤدى إلى زيادة المسئولية والاهتمام . ومن المحتمل أن الهيئة التنفيذية ستحتاج إلى سلطة واسعة فى إصدار القرارات داخل نطاق المبادىء العامة التى يقوم عليها مجتمع الأمم .

وواضح أيضاً أنها ستحتاج إلى جهاز دائم خاص بها من الموظفين . ومن الأهمية بمكان أن نؤكد فوراً أنه أيا كان فشل تجربة جنيف ، فإنها لم تنجح فى حقل نجاحا ظاهراً كما نجحت فى مجال الإدارة . فحتى فترة مثل فترة الفساد العام التى صاحبت الأزمة الكبرى التى بدأت فى سنة ١٩٢٩ كونت بين موظفيها تقليدا يدعو إلى الإعجاب من ولاء دولى سما على قيود الأصل والتدريب القوميين . فقد وجد رجال ونساء من ثقافات مختلفة أنهم يستطيعون بناء مستوى مشترك مرتفع من التعاون والأداء . وكان عمل قسمى الصحة والاقتصاد فى العصبة ، وما قدماه إلى الصين مثلا فى الحقل الأول وإلى النمسا فى الثانى من معونة ، عملا عظيما من الأهمية بمكان كبير . وكذلك أيضاً كان عمل « مكتب العمل الدولى » وما تهيأ له من تأييد فى مجهوده فى التقليل من البون بين مستويات رفاهة الجماهير فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وأفترض أن « جمعية » أمم جديدة ستشجع ، داخل إطار مبادئها العامة تكوين منظمات خاصة تعالج إقليميا المشاكل المحلية للمناطق المختلفة . ولا ريب فى أن تكييف الفكرة التى يقوم عليها « اتحاد الدول الأمريكية » بحيث تتلاءم مع حاجاتها يضيف قدرا كبيرا إلى فعاليتها ؛ وعن طريق أجهزة ذات طابع مماثل لهذا تستطيع أن توجه ، على أفضل وجه ، نحو تنظيمات مثل « اتحاد السكك الحديدية الأوروبى » و « اتحاد الكهرباء الأوروبى » وهما ، كما اقترحت آنفاً ، من بين التجارب التى تنطوى عليها دلالات الطابع

التكنولوجى للعصر القادم . وهناك ، فيما أرى ، ثلاثة مجالات من السلطة كلما اتسع اختصاص « الجمعية » فيها كان الإيمان والولاء اللذان تثيرهما أعمق وأكثر صلابة . فيجب أن تكون موافقتها ضرورية فى جميع القروض التى تعقدها حكومات الدول ؛ وعندما يكون هناك اقتراح بمقايضة على نطاق واسع بين دول ، ينبغى ألا يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ إلا بعد أن توافق عليه الهيئة التنفيذية ، بناء على دراسة فنية يقوم بها موظفوها ، على ضوء تأثير هذه المبادلات فى الوضع العام للمواد الأولية ؛ كما أنه من الأهمية بالمكان الأول أن يكون فى وسع « الجمعية » الجديدة أن تدير ، عن طريق الإشراف ، برنامجا مستمراً ، وليس فى فترات الأزمات وحدها ، من الأشغال العامة . فليس هناك شىء مثل هذا البرنامج يجعل الحكومة العالمية حقيقة حية أمام أنظار الرجال والنساء العاديين .

وهناك وظيفتان أخريان تتطلبان تأكيداً خاصا . فيجب أن تكرس « جمعية الأمم » الجديدة مجهوداً على نطاق واسع لإدخال المدنية الحديثة فى المناطق المتخلفة فى العالم . ويجب أن تكون فى مركز يسمح لها بتقديم المعونة الفنية فيما يتعلق بالمسح الاقتصادى وفى التنمية الطبية والتربوية ، وفى التدريب الصناعى والإدارى . فما حققه مثلا مشروع « ييل فى الصين » من أجل العلوم الطبية هناك يجب على « جمعية الأمم » أن تحاول أداءه فى كل مكان تُطلب فيه خدماتها وفى كل الميادين . ويجب أن يكون من الطبيعى أن يقوم عالم جيولوجى ، بوصفه موظفاً دولياً ، بالبحث عن البترول فى الصين ، بقدر ما كان طبيعياً بالنسبة له أن يقوم بهذا العمل فى الماضى لحساب شركات البترول الكبرى . كما يجب أن يكون أمراً عادياً سعى الهند المستقلة للحصول على خدمات « جمعية الأمم » الجديدة لتخطيط تنمية الطاقة المتولدة من مساقط المياه لسيها ، مثلا ، أو لإعادة تنظيم نظامها فى استغلال الأرض الزراعية ، ذلك النظام الذى تقادم عليه العهد حتى صار أثرياً . لأنه من

الأمور الملحة أن تتذكر أن قدرة السوق على البدء فى تحمل نصيبها الواجب من القوة الإنتاجية لا تتوفر إلا مع السير قدماً فى هذه التنمية . إن السرعة التى نقضى بها على هذا التخلف هى التى ستحدد المعدل الذى سنتغلب به على الدائرة الشريرة للكساد التى أنزلت بهذا النظام كارثة .

والوظيفة الثانية هى تصفية الامبريالية ، فى كل من جانبيها السياسى والاقتصادى على السواء . وهنا ، إذا توفرت الإرادة ، نبدأ بمعرفة تمنحنا ميزتين عظيمتين على موقفنا فى سنة ١٩١٩ . فنحن نعرف ، على الأقل ، من السرعة التى انهارت بها الأمبراطوريات الأوروبية فى الشرق ، وقبول أهالى المستعمرات سادتهم الجدد دون أية مقاومة ، إلى أى حد كان نفوذها هناك سريع العطب ؛ وإلى أى مدى كانت الأسس التى بنيت عليها هذه الإمبراطوريات فاسدة أخلاقيا . ونحن نعرف أيضاً ، من نبذ أمريكا للامبريالية الاقتصادية فى الفلبيين ومن التجارب الضخمة التى قامت بها روسيا بين شعوبها المتخلفة ، أن الحكم الذاتى والسعى الجاد فى خلق الفرص الاقتصادية والتربوية يهيىء مجالا للتقدم السريع يفوق أى شىء تصورناه فى الماضى . وإن ماقام به الروس ، مثلا ، فى سبيل تعليم شعوب المنطقة القطبية والقوقاز ، الذين لم يكن لديهم فى سنة ١٩١٧ حتى لغة مكتوبة ، فى ربع قرن أكثر مما فعلناه من أجل الهند إبان احتلال دام قرنين تقريباً . إن مستعمرات إفريقيا وجزر الهند الغربية ما زالت تمثل تحديا لنا ؛ والأولى تقف فى مواجهتنا على ضوء مذهب « جنوب أفريقيا » القائم على سيطرة الرجل الأبيض ، ذلك المذهب الذى ينتشر شمالا ببشاعة ولا يمكن تمييزه عن تلك العنصرية النازية التى نددنا بها فى حنق شديد . كما ينبغى ألا ننسى أن هناك نذراً سيئة تشير إلى أن الأمريكيين باحتلالهم للقواعد المؤجرة فى البحر الكاريبى قد جلبوا معهم الآثار الشريرة لاضطهاد الملونين ، بشكل حاد ، بقدر ما كفلوا حماية هذه القواعد من الاعتداء الخارجى .

وأنا شخصيا لا أعتقد أن الاستغلال الإمبريالى ، السياسى أو الاقتصادى سينتهى بسهولة ، طالما ظل الاستغلال مجزيا وتؤيده دولة عظمى ؛ ولكنى أعتقد أننا نستطيع الإسراع بالتخلص من بشاعته إلى حد كبير إذا ، أولا ، لم نقتصر على الإعلان رسميا بأن « مصالح الأهالى متقدمة على ما عداها » ، بل وجعلنا من تنظيم نتائج هذه الأولوية أمرا الحكم النهائى فيه « لجمعية الأمم » الجديدة . فليس هناك دولة تسيطر على شعب أجنبى تصلح لأن تكون حكما فى قضيتها . فقد تمر بلحظات من الانفعالات الأخلاقية السامية فيما يتعلق بالتزاماتها . فبريطانيا مرت بلحظة من هذه اللحظات أدت إلى إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق . وهناك دلائل مبشرة على أن التقارير البشعة للجان التحقيق ، التى كان السبب فيها عادة هو وقوع اضطرابات عمالية ، تعمل على إثارة محاولات جدية لإزالة بعض ما تتسم به الأحياء القذرة فى الإمبراطورية من مساوىء بالغة . ولكنى أعتقد أننا لا نستطيع أن نقول بأمانة ، إذا أخذنا مثلين فحسب ، إن فرنسا كان فيها أى رأى عام جدى مهتم بمستوى رفاهة الأهالى فى الهند الصينية الفرنسية ، أو أن فى بريطانيا اليوم ، باستثناء دائرة ضيقة من الموظفين ، الإحساس بالمسئولية الذى يجب أن يكون نحو مستوى إدارة مستعمراتنا . وأيا كان الأمر فإن مما له مغزى أنه عندما قرأ وكيل وزارة المستعمرات فى صيف سنة ١٩٤٣ تقريره عن تقديرات ميزانية وزارته السنوية ، اعترفت الصحافة بصراحة بأنه كان يتحدث إلى مجلس العموم وهو يكاد يكون خاليا . كما أعتقد أنه لا يكون تهورا منى أن أقول أنه لا يحتمل أن يقوم البرلمان بالتزاماته نحو شعوب المستعمرات والمحميات على وجه لائق إذا اقتصر بحث نتائجها عادة على يوم واحد من المناقشة فى العام . ويحق لنا هنا أن نعدل القول المشهور ونصر ، أولا ، على أن المستعمرة التى ليس لها تاريخ برلمانى تظل مهملة ، وثانيا ، على أنها لا تحظى بتاريخ برلمانى إلا إذا بذلت محاولات عنيفة من الاحتجاج ضد هذا الإهمال .

ويغلب ، فيما أعتقد ، أن منح « جمعية الأمم » ، الجديدة التزام المسئولية عن مستويات الرفاهة للأهالى فى جميع الأقاليم المستعمرة ، والبدء فى تحديد حد أدنى لما يجب تحقيقه من مستويات فى ظروف العمل والصحة العامة والإسكان والتربية ، مع وضع أسلوب فنى لفحص النتائج التى تحققها الدولة المشرفة علنا ، سيؤدى حتما إلى خير حقيقى ؛ فحتى بلجيكا فى عهد « ليوبولد الثانى » لم ترتح إلى الإذلال العلنى . بيد أنى لا أظن أن تقريرا سنويا يقدم إلى « لجنة مستعمرات » على نمط « لجنة الانتدابات » القديمة يكون كافيا حتى وإن كان مصحوبا بتخصيص يوم فى المحكمة لكل مستعمرة ؛ وأرى أن يكون لدى « لجنة المستعمرات » ، جهاز خاص من الموظفين المقيمين والمفتشين المتنقلين لا تربطهم علاقة ولاء بالدولة المشرفة ولا يهمهم أن يضفوا على أعمالها فى تقاريرهم أفضل ثوب . وأقترح أن يكون من الواجب على مثل « لجنة المستعمرات » هذه أن تقوم بإجراء تحقيقات خاصة بها فى الأمكنة التى تقع فيها أحداث مثل اضطرابات ترينيداد أو العنف الذى صاحب الإضراب فى منطقة النحاس فى روديسيا الشمالية ؛ إن الأهالى المتعلمين ، وأكثر منهم الأهالى غير المتعلمين ، ممن يحسون إحساسا شديدا بعناصر العدالة الاجتماعية ، كثيرا جدا ما يبدون فى نظر سادتهم من أصحاب الأعمال البيض مجرد مهيجين مشاغبين انتقلت إليهم العدوى من موسكو . والقدرة على إجراء تحقيقات علنية وحدها بداية طيبة ، ولو لسبب واحد هو أنها ستؤدى ، إلى حد كبير ، إلى الحيلولة دون التضحية بموظفين غيورين على عملهم تحت ضغط المصالح الاقتصادية القوية على وزارة المستعمرات . وأنا لا أقول إنها ستضع حدا للاستغلال الإمبريالى ، ولكنها ستفعل الكثير فى التخفيف من وطأته .

ونحن فى الواقع لا نستطيع أن نضع حدا للاستغلال الإمبريالى فى ظل أى نظام تملك فيه المصالح البيضاء القوة الاقتصادية الرئيسية — وكثيراً

ما يكون أصحاب هذه المصالح متغيبين — وحيثما يعمل اضطهاد الملونين على إبقاء الشعوب الملونة فى وضع خاضع ، تربويا واقتصاديا واجتماعياً ، بصفة دائمة . فالدليل واضح على أن الدولة المشرفة ، فى مثل هذه الظروف ، سواء كانت بريطانيا أو فرنسا أو هولندا أو بلجيكا ، ستفكر أولا فى إرضاء أصحاب الأصوات الانتخابية فى بلادها ، ثم فى مصالح الشعوب الملونة بعد ذلك بأمد طويل . وقد ثبت هذا بصورة مقنعة عندما أكتشف الذهب فى كينيا فبيعت الأرض التى يتعلق بها الأمر فوراً للمصالح البيضاء [1] رغم أن قرار لورد « باسفيلد » ، الذى سبق هذا الاكتشاف مباشرة ، منح الأولوية لمصالح الأهالى هناك . وكان قد ثبت فعلا قبل ذلك بصورة كافية من أمثال التحقيقات التى قام بها « موريل »[2] فى الكونجو و « نيفنسون » فى أنجولا البرتغالية [3] و « كيزمنت » فى بوتومايو[4] ؛ ومن كتابات باحثين فى التطور الاستعمارى مثل « وولف » و « مكيلان » إذ يقصان قصتهما التى لا تنقض وهى مأخوذة إلى حد كبير من الوثائق الرسمية [5] .

إن الأساطير اليونانية تقول ان شغباً سيئا أدى الى تنظيف حظائر الملك « أيوجون » لفترة ما على الأقل ، وقد دلت التجربة على أن فرض رقابة ، من النوع الذى اقترحته ، على استعمال القوة يثير فى الدولة المشرفة إحساساً أكثر حدة بالمسئولية لأنها ، فوق كل شيء ، ستمنح الموظف المتسع الأفق تأييداً مستقلا ضد ما يتعرض له مستقبله من تهديد من جانب المصالح القائمة ؛

(١) ويسرنى أن أشير إلى أن ذلك لم يتم بدون احتجاج قوى فى البرلمان .

(٢) « المطاط الأحمر » (١٩٠١) ، وانظر مثلا تقرير « كيزمنت » فى « الوثائق البرلمانية » (١٩٠٤) مجلد (٦٣) ص (٣٥٧) .

(٣) « رق حديث » (١٩٠٤) (٤) « وثائق برلمانية » (١٢ – ١٩١٣) ص (٨١٩) مجلد (٦٨)

(٥) انظر « ل س . وولف » فى « الإمبراطورية والتجارة فى أفريقيا » (١٩٢٩) ، « و . م . مكيلان » في « تحذير من جزر الهند الغربية » (١٩٣٦) .

وهو تهديد دفع الكثيرين من أشراف الرجال ؛ الذين لم يحظوا بمثل هذا التأييد ، إلى البقاء صامتين حتى تقاعدوا . بيد أنى لا أدعى أن هذه الرقابة ستفعل شيئاً أكثر من تخفيف حدة أسوأ ما فى النظام من افراط . فلن يُستأصل هذا النظام ، الذى يُعد فيه — بطبيعته ذاتها — الاستغلال وباء ، من جذوره سوى اصلاحات حاسمة مثل تلك التى كان لدى الروسيين الشجاعة الكافية لمحاولتها .

— ٦ —

كان تحقيق سلام دائم هو شغل الشعوب الشاغل فى جميع أنحاء العالم خلال فترة ما بين الحربين ، ومع ذلك فليس هناك ما يدعو إلى الأسى مثل سجل فشل زعمائها فى تحقيقه . وقد عقدت مؤتمرات لنزع السلاح فى ١٩٢١ ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ولكنها أظهرت إلى أى مدى تتطلب متناقضات الرأسمالية فى مرحلتها الأمبريالية الحرب بوصفها تعبيرا عن دلالاتها ، أكثر مما أظهرت أى احتمال جدى للاتفاق . وبعد استيلاء « هتلر » على الحكم ، وخاصة بعد إعادته تحصين أراضى الرين فى سنة ١٩٣٦ ، لم يعد ممكنا أى تفكير فى نزع السلاح فى أوروبا ، بينما كان من الواضح أن استيلاء اليابان على منشوريا فى سنة ١٩٣٤ بداية صراع فى المحيط الهادى . وباختصار كان الموضوع الوحيد خلال السنوات العشر تقريباً السابقة على قيام الحرب الثانية فى سنة ١٩٣٩ هو الشكل الذى سيأخذه الصراع والقوى التى ستقف معاً ، فى الشرق وفى الغرب ، ضد الدول التى تستعد للاعتداء .

وظهر بوضوح خلال تلك الأحداث أنه ليس فى الإمكان قيام تأمين مشترك ضد الاعتداء — ما كان يسمى سياسة الأمن الجماعى . فما من دولة ، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، كانت مستعدة لمواجهة المخاطر التى ينطوى عليها الاتفاق ، قبل أن يضرب المعتدى ضربته ، من مقابلة القوة بالقوة ، فكل منها كان يراوده أمل غامض فى أنه سيستطيع أن يتجنب التعرض لوقع

الاعتداء بصورة ما من صور الحظ الحسن . وكانت النتيجة ذات شعبتين . فأولا كسب المعتدون بضع سنوات من السبق فى التسليح على الدول التى تتوق إلى المحافظة على السلام ، وثانياً لم تكن هناك خطة موحدة للعمل ضد المعتدى . بل الواقع أنه يصح القول بأنه لم يكن هناك حتى خريف سنة ١٩٤٢ خطة موحدة بالمعنى المحدد للعبارة بين الشركاء الكبار فى « الأمم المتحدة » . فقد كانت الأولويات ، فى كل من الأوضاع الاستراتيجية والمواد ، تنظم مع كل مرحلة من مراحل الصراع . ولم تكن هناك قيادة عليا مشتركة فى أى من الأسلحة الثلاثة ، ولم تكن هناك هيئة أركان حرب مشتركة ، ولم يكن هناك جهاز مشترك للمخابرات ، بل إن كلا من الشركاء كانت لديه مبادؤه الخاصة به فى الدعاية والإعلان . إن رجال الطيران والبحارة والجنود ومنظمى إنتاج الحرب تعاونوا جميعاً مع بعضهم البعض ، وتعهدت الحكومات كلها برفض أى صلح منفرد ، وقبلت كلها ، فى تصريح « قصر سان جيمس » فى ربيع سنة ١٩٤٢ ، مجموعة من المبادىء العامة الفضفاضة التى تتسم بشىء من الغموض بوصفها الأهداف التى يحققها النصر . بيد أن شيئا من هذا لم يبن على أساس استراتيجية متفق عليها وضعت بالاشتراك . لقد كان هناك تشاور دائم ، ولكن لم يكن هناك تنسيق لعمل واحد .

وستظهر عند نهاية الحرب ، كما ظهرت عند نهاية الحرب الماضية ، مشكلة الأساليب التى يمكن بواسطتها القيام بعمل جماعى ضد دولة تحاول تحقيق هدف معين بأساليب تعرض السلام للخطر . وقدمت لنا اقتراحات بعدد من المشروعات المحددة . فيجب أن تكون هناك قوة حربية دولية ؛ أو يجب أن تكون هناك قوة جوية دولية توضع بصفة خاصة تحت تصرف منظمة دولية ، مع افتراض أن القوات الجوية القومية ستلغى ؛ أو يذهب البعض إلى أنه ، مع تجريد دول المحور من السلاح بعد هزيمتها ، سيكون

فى مكنة حلف قوى بين بريطانيا وأمريكا أن يقوم بدور البوليس فى العالم كما استطاع الأسطول البريطانى أن يقوم بنجاح بدور بوليس البحار حتى نشأة قوة ألمانيا البحرية . أو أن لنا بعد فترة مناسبة تنمو فيها فى دول المحور صور من الحكم يمكننا أن نعتمد بصفة عامة على نواياهم السلمية ، أن نأمل فى نزع سلاح جميع الدول بصورة تكون فيها قوات الدفاع عن الدول أقرب إلى الميليشيا المحلية لأغراض الشرطة المحلية منها إلى القوات الضخمة الكثيرة التكاليف التى عرفناها ؛ ويحتمل أن يستثنى من هذا النظام القوة الدولية . وربما أيضا ، كما يقترح البعض ، يؤدى إلغاء مصانع الأسلحة الخاصة ، مصحوبا بنظام شديد من التفتيش الدولى ، إلى جعل أشياء مثل الهجوم الخاطف الذى قام به الألمان ، وغدر بيرل هاربر ، مع ميزة السبق الضخم الذى تكفله للمعتدى ، مستحيلة فى المستقبل .

وهناك شىء آخر لا بد من قوله فى المقدمة . أنه من الوضوح بمكان أن القوات الجوية ، خاصة باعتبارها تقوم على حاملات الطائرات ، قد غيرت طابع الحرب كله تغييرا تاما . فمن الناحية التكنولوجية ، جعلت الدولة الصغيرة التى تكون مفيدة للمعتدى جغرافياً ، قاعدة وليست عقبة ؛ كما جعلت الاتصال المتبادل بين القارات ، مثل الاتصال بين الولايات المتحدة يتم على نطاق لم يكن يحلم به أحد من قبل ؛ وكذلك جعلت كل جزيرة صغيرة بها مهبط للطائرات يمكن تهيئته بصورة فعالة ، ذات مغزى استراتيجى إذا كانت قريبة من أرض مفيدة أو من طرق ملاحية يحتمل استعمالها لنقل الإمدادات . كما ينبغى ألا ننسى أنه ، مع نمو النقل الجوى ، صار من الواضح أنه سيلعب دوراً متزايداً ، لا فى نقل الرجال والمواد فحسب ، بل أيضاً فى منح عنصر المفاجأة أهمية استراتيجية حيوية .

وأعتقد أن ما نخرج به من كل هذا هو ضرورة اعتماد الدولة الصغيرة على الدولة الكبيرة ، وتزايد هذا الاعتماد ، إذا أريد الدفاع عنها ضد ذلك

النوع من الهجوم الذى شنته ألمانيا ضد النرويج والدانمارك والأراضى الواطئة فى سنة ١٩٤٠ . وكما أن بريطانيا احتلت أيسلندا ومدغشقر ، والعراق وسوريا ، بعد قتال ، تأمينا لمصالحها ؛ وكما فرضت بريطانيا وروسيا سيطرة مشتركة على إيران لمدة الحرب ؛ وأيضا كما أجرت بريطانيا قواعد فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة ، باعتباره عنصراً فى سياسة تأمين متبادل ، يبدو لى مما لا مفر منه أن الأمر سيتطلب ، باتفاق دولى بلا مراء ، أن تستعمل الدول الكبرى النقط الاستراتيجية الحيوية فى الدول الصغرى وتنميها ، إذا أريد ألا تكون الدول الصغرى مراكز يعتمد المعتدى عليها فى محاولته . فإذا اختفت فرنسا مثلا ، من مصاف الدول العظمى بصورة دائمة بعد الحرب ، فستضطر الولايات المتحدة إلى إيجاد ضمانات بألا تستعمل دا كار – مع النمو المحتمل للسلاح الجوى – قاعدة للهجوم على ساحلها على الأطلنطى ، والسبيل الواضح لحماية نفسها ضد هذا الخطر نجده فى نماذج (التأجير) التى منحتها بريطانيا لأمريكا فى البحر الكاريبى . ومن العسير أن يرى المرء كيف يمكن لروسيا أن تترك فنلندا مفتوحة لاستعمال ألمانيا مرة أخرى ، كما صارت الحاجة إلى ضمانات كاملة ضد الاعتداء اليابانى مرة ثانية على الملايو وجزر الهند الشرقية والهولندية وجزر المحيط الهادى بما فيها أستراليا ، لا تحتاج إلى تأكيد الآن . ومن الواضح تماما أن تنظيم أمن جماعى ضد الاعتداء ، بعد هذه الحرب ، لن يكون أمراً بسيطا من أية ناحية نظرت اليه .

إن مبدأ الأمن الجماعى هو الاختيار بين بديلين ضخمين ، ولا أظن أننا نكسب شيئا إذا أخفينا على أنفسنا حقيقة أن هذا هو المجال الوحيد للاختيار أمامنا . فالأمن الجماعى قد يتوفر لأن دولة ، أو اتحاداً دائما من عدة دول ، قوية جداً لمدة طويلة جداً بحيث تستطيع أن تمنع بصورة فعالة الأدوات الضرورية للحرب ، ولو بواسطة الحرب إذا استدعى الأمر ،

عن أية دولة منافسة أو حلف منافس يحتمل تكوينه . أو قد يكون فى وسع المنظمة الدولية الجديدة ، بالنيابة عن أعضائها ، أن تحتفظ بقوة من الضخامة بحيث لا يجرؤ أى معتد محتمل أن يغامر بتحدى سلطتها .

ويبدو لى أن لا مجال للمناقشة فى أن البديل الثانى من هذين البديلين هو الوقاية المعقولة الوحيدة ضد استعمال الحرب أداة للسياسة القومية فمع فرض انتصار الأمم المتحدة ، يعنى البديل الأول إما سيطرة أمريكية ، أو إنجليزية أمريكية ، على العالم لن تقبلها الدول الأخرى إلا طالما ظلت مرغمة على قبولها . ويبدو لى أنها أيضاً سيطرة لا بد ، بطبيعة الأشياء نفسها أن يُساء استعمالها . لأن الولايات المتحدة ، أو الحلف الإنجليزى الأمريكى حسب الحال ، لا بد ، حتى تجعل سلطتها فوق كل تحد أن تشكل الحياة الاقتصادية لأى مجتمع آخر ، أو مجموعة من المجتمعات الأخرى ، يحتمل أن يأتى التحدى من ناحيتها . وهذا فى الواقع هو بمثابة إنشاء إمبراطورية رومانية جديدة (Imperium) يخضع فيها نمو جميع الدول للمطالب الأولى لسلام لن يكون فى وسع هذه الدول نفسها أن تحدد شروطه . وليس من المحتمل مطلقاً أن يظل هذا الوضع مستقراً لامد طويل ، فروسيا ، مثلا ستنظر اليه ، بكل تأكيد ، بعين الريبة من مطلع الامر ، إلا إذا كان هناك تقارب فى الغرض الإجتماعى أكثر بكثير مما هو موجود الآن . والواقع أن مجرد محاولة فرض مثل هذه « الإمبراطورية » سيؤدى إلى جهود منظمة ، وإن كانت سرية ، لقلبها . وستضطر ، محافظة على نفسها ضد خطر مواجهة تحد فعال ، إلى القيام بنفس النوع من الاستغلال الذى تميز به تاريخ دول المحور فى السنوات الاخيرة .

ومن ثم يبدو لى أنه ينبغى أن نبحث عن وسيلة للمحافظة على السلام فى منظمة مثل « جمعية الامم » الجديدة التى تحدثت عنها . ويتبع ذلك أن طابعها فى المرحلة الأولى ستحدده أساساً إرادات الدول العظمى

بين « الأمم المتحدة » . لأنه يغلب أن تمر فترة بضعة سنوات ، على الأقل ، قبل أن يسمح لألمانيا واليابان بالاشتراك بنصيب كامل فى واجبات المحافظة على السلام . والسبيل المعقول للتطور هو أن تتذكر أن ظروف هذه الحرب قد جلبت الأساس ، على الأقل ، الذى يمكن أن نشيد عليه تعاونا دائما . إن سلاح الطيران الملكى البريطانى قوة دولية فى تكوينها ؛ وكذلك ، ولو بدرجة أقل ، السلاح البحرى والجيش البريطانيين ؛ فكل منها يحظى بمساعدة عناصر أجنبية مهمة . وإذا استطعنا أن نحتفظ بهذا الأساس بعد انتهاء العمليات الحربية ، فيمكننا على الأقل أن نتصور احتمال نموه بحيث تصبح هذه القوات هى قوة الدفاع الدولية التى تقوم بدور سيف الميثاق الجديد .

بيد أن هناك شرطين لا غنى عنهما لهذا النمو ، ولعله ليس من الممكن الفصل بينهما بصورة مناسبة . فسيعتمد الاحتفاظ بهذه الصورة من الأمن الجماعى ، كما يعتمد كل شىء تقدمى فى الواقع ، على قدرتنا على استئناف عالم يوجد فيه توسع اقتصادى بعد الحرب . فالرخاء المشترك يجلب معه ثقة مشتركة ؛ ويمكن فى جو الثقة المشتركة القيام بمحاولة جدية ، التى تعد هى نفسها شرطا لتحسين مستويات الرخاء . بيد أننا يجب أن نكون واضحين تماما إن استئناف التوسع الاقتصادى أمر أساسى .

كما ينبغى أن نكون واضحين تماما أيضا من أنها ليست عملية أوتوماتيكية . فلا يقتصر الأمر على ضرورة تخطيطها ، بل علينا أن نتفق على طابع الخطط قبل أن ننتقل إلى فترة ما بعد الحرب إذا أردنا لها أى نجاح . فعلينا أن نتفق مثلا على ألا نفعل هذه المرة ما فعلناه فى سنة ١٩١٩ من إلغاء لجميع ترتيبات توحيد المصادر الاقتصادية فى الطعام والنقل وتثبيت العملات والمواد الأولية وغيرها بضربة واحدة . بل على النقيض من ذلك أن علينا إبقاء ترتيبات التوحيد بوصفها الأنماط التى يبنى على نسقها الاقتصاد المخطط فى العصر

المقبل . وعلينا أن نستعمل سنوات الانتقال فى إرساء دعائم استقرار محدد ؛ لأنه لا أمل لدينا فى تكوين الإطار النهائى للسلام إلا بعد هذا الاستقرار ، ثم نوسع تجريبيا نطاق سلطة هذه الترتيبات حتى تأخذ صورتها النهائية فى أنظمة دائمة . وعلينا أن نفعل ذلك مدركين أنه ليس من المحتمل مطلقا أن تتحمل مدنيتنا انهيارا ثالثا .

وأكرر أن هذا يعنى اتفاقا حول عالم ما بعد الحرب قبل أن نتوغل فى مخاطره . لأن الدليل واضح غاية الوضوح على أنه بدون هذا الاتفاق ستكون القوى التى تعمل على التفرق من القوة بمكان كبير. إذ عندئذ لن يزول ، مع النصر ، رباط الهدف المشترك الذى يجعل فى مكنتنا السمو على خلافاتنا الآن فحسب ، ولن يكون هناك أيضا الخوف المتحفز من انتشار مذهب العزلة الأمريكية الذى ستدعمه بسهولة معرفة قوة أمريكا المتفوقة فحسب ، بل سيكون هناك إلى جانب ذلك الشعور القومى المشتعل لدى البلاد المحررة ، وكذلك التحفز الثورى لملايين العمال المضطهدين ، يزيده حدة إلهام ما حققته روسيا من أعمال . وفى مواجهة هذا الجو يجب أن نضع الشعور بالإرهاق والتبلد والرغبة الشديدة ، خاصة من جانب الطبقات المالكة ، فى فترة راحة من التوتر الناجم عن المجهول وعدم الإحساس بالأمن . وستكون المحافظة على خطة من الأغراض المشتركة فى عالم ، سيؤدى تحقيق الهدف الأسمى فيه إلى رغبة جارفة لدى معظم حكامنا فى الاسترخاء ، أصعب مما تسمح لنا الأزمة بإدراكه الآن .

إن علينا أن نحافظ على خطة من الأغراض المشتركة ، ودعنا نتذكر أن ذلك بين دول كانت منقسمة على نفسها انقساما شديدا حتى أجبرتها الحرب على ترك خلافاتها جانبا ، وأن نوفق بين أمريكا التى تسودها روح « الصفقة الجديدة » مع أمريكا التى ظلت ، حتى « بيرل هاربور » على أى الأحوال ، غير متأكدة تماما أيهما العدو الرئيسى « أدولف هتلر »

أم « فرانكلين روزفلت » ، وأن نضمد جراح فرنسا التى لا يستطيع أحد التنبؤ بأى عنصر من عناصر مصيرها سوى انهيار نظام « فيشى » ، وأن نكفل وقاية لبريطانيا التى لابد لها ، وهى تواجه شكوكا ضخمة ، أن تجد علاجا للبطالة على نطاق واسع بين ملايين الجنود المسرحين ، وأن نجد ما يكاد يكون أساسا لعالم جديد برمته فى الشرق الأقصى ؛ وبالإضافة إلى ذلك كله ، علينا أن نجد أسسا لحياة مشتركة مع روسيا التى ستكون عقيدتها الاشتراكية قد قويت ، بوصفها تجربة وبوصفها إلهاما ، على أثر النصر. وهذه القضايا الكبرى وحدها بين الأمم المتحدة ، ترفع رأسها باعتبارها أشياء علينا أن نكون واضحين فيما يتعلق بها ونحن نواجه التعقيدات الخطيرة التى تنطوى عليها إعادة شعوب دول المحور إلى عادات الحياة المتمدينة. ودعنا نكون متأكدين من أن «ميثاق الأطلنطى ، حتى فى أكثر تعاويذه مهابة ، لم يواجه أيا من هذه الامور بصفة جدية . إن وضع أسس أمن جماعى يتطلب أكثر من بلاغة رجال السياسة . إن الأفعال فى ذلك العالم الذى تعمل الحرب على خلقه هى التى تتحدث .

ولا أشك فى السهولة التى يستطيع بها المرء أن يكتب على ورقة مشروع ميثاق « لجمعية دولية » ، ولما كنا أكثر حكمة من سنة ١٩١٩ فقد نغفل حتى مجرد ذكر أية إشارة إلى سيادة الدولة فى بنوده . وقد يقدم لنا بعض الأنبياء المتحمسين ، مثل مستر « هـ . ج . ولز » نسخة من « حقوق الإنسان » تليق بالقرن العشرين ، وقد نقسم فى وقار على « ميثاق باريس » جديد نجعل فيه من الالتجاء إلى الحرب جريمة . وقد تتعهد رومانيا الجديدة وهنغاريا الجديدة وبولندا الجديدة مرة أخرى بعزمها على احترام حقوق الأقليات القومية أو الدينية . وقد تتحول أسبانيا « فرانكو » من سجن إلى حضارة . وقد نضمن حق العامل فى مستوى لائق من المعيشة فى ميثاق دولى جديد . وفى صبيحة يوم الهدنة قد لا يكون بيننا رجل أو امرأة

لا يكرس نفسه ، أو نفسها ، لتحقيق حلم أن ذلك لن يحدث مرة ثالثة .

« الرغبة بلا أفعال لا تولد سوى التبلد » ، هذا ما قاله « بليك » فى لحظة من لحظات البصيرة السامية . وأنا لا أقلل أبدا من شأن أثر النوايا الرفيعة ، فالتاريخ ملىء باستمرار بأمثلة على تأثير الأهداف الكبرى فى دفع الرجال إلى تحقيق أعمال عظيمة . ولكنى أشير إلى نقطة أخرى هى أننا إذا لم نهيىء لنوايانا الرفيعة البيئة التى تستطيع فيها أن تزدهر ، فإنها لابد أن تفشل . ونحن نعلم أن خطة ما قبل الحرب أدت إلى مأساة هذه الحرب . ونحن نعلم أيضا أنها إذا ظلت بلا تغيير فى أسسها الجوهرية فلابد حتما أن تؤدى حتينا إلى تكرارها . لأن الناس لابد لهم أن يعملوا بالمواد التى تعطى لهم ، ومن السخف أن يتوقع المرء منهم تحقيق نتائج بهذه المواد لا تسمح بها طبيعتها . وليست المسألة مسألة تعلم من التجربة ، فليس هناك بين الساسة الأحياء اليوم من لا يدرك دروسها . كما أن مشكلتنا ليست حتى اكتشاف أهداف مشتركة ، فهناك اتفاق حول هذه الأهداف فى خطوطها العريضة . إن مشكلتنا هى أن الأساليب التى تتطلبها منا هذه الأهداف تتعارض فى كل خطوة مع مصالح قائمة لا تريد التسليم بسهولة . وهناك أوقات يجعل فيها ضغط الرأى العام التسليم أمرا لا مفر منه ، وهذا ما حدث مثلا فى أغسطس سنة ١٧٨٩ . ولكن هذه الأوقات نادرة جدا ، وإذا فاتتنا اللحظة المناسبة فقد لا تعود ثانية . وعندما تفوتنا هذه اللحظة لن نجد الكثير من المصالح القائمة القوية على استعداد للتسليم دون صراع .

إن رأيى يقوم على وجهة النظر القائلة بأن هذه هى اللحظة المناسبة ، وأننا إذا تركناها تمر سيفشل كل تخطيط فعال من أجل تنظيم اقتصاديات التوسع التى هى شرط السلام الدائم . فعندما يشعر الناس ، كما يشعرون الآن ، بأن هناك هدفا ساميا له الاولوية على كل المطالب الأخرى ، يكون الجو مهيأ للتجارب الكبرى . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، نستطيع أن نعبىء

الإرادة للقيام بتغيير سلمى على النطاق والعمق اللذين يتطلبهما موقفنا . فعندئذ ، وعندئذ فقط تجعل ديناميكية الأحداث أعداء التغيير بلا قدرة على مقاومة مقتضياتها . والقدرة على إدراك اللحظة المناسبة تجعل فى وسع رجل السياسة أن ينفذ ، بسرعة وبالرضا ، ما لا يستطيع تنفيذه فى أوقات أخرى إلا بخطى بطيئة ، وفى الغالب ، بالقهر . لأنه يبدو أن الهدف السامى يدفع الرجال فى مثل هذا الوقت إلى ما وراء ذواتهم . فالشىء العظيم يبدو الحق ويبدو العقل . وعظمة التحدى تسمح بعظمة الاستجابة ، بل تقتضيها . فهذا ما حدث ، مثلا ، فى « ورش » بريطانيا بعد « دنكرك » ؛ وهذا ما حدث عندما طرد طيارونا بمقاتلاتهم « السلاح الجوى الألمانى » من سماء بريطانيا ، وهذا ما حدث أيضاً فى روسيا عندما أوقف مابدا أنه هجوم ألمانى لا يقاوم على موسكو .

بيد أن هذه الحماسة لا تدوم ؛ فليست هناك أمة تستطيع أن تعيش طويلا فوق الذرى . وإذا سمح للحظة المناسبة بأن تفوتنا دون استغلال ، استعادت العادات القديمة سطوتها السابقة . ويختفى مع هذه الاستعادة الأحساس بالهدف الأسمى . ويبدو عندئذ أننا فى مواجهة ، لا « العقل » نفسه الذى يتطلب ولاء موحدا بلا قهر ، ولكن مائة عقل متنافسة يظهر كل منها نفسه فى ثوب ومن ورائه المصلحة والحق المكتسب والعرف والتقاليد كلها تؤيده . وهذا هو الوقت الذى نبدأ فيه بالشعور بما بيننا من خلافات وننسى أوجه التماثل التى مكنتنا من أن نسمو على هذه الخلافات . وهذا هو الوقت أيضا الذى يبدو فيه أن الانفعالات التاريخية التى تحيط بتلك الخلافات تضفى عليها أهمية كنا ، فى اللحظة المناسبة ، قد نسيناها . وقارن بين نوع استجابة العالم إلى مبادىء « وودرو ويلسون » قبل هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبعد بداية مؤتمر الصلح فى باريس . وقارن بين جو واشنجتون خلال المائة يوم الأولى من « الصفقة الجديدة » وجوها

بعد أن اكتشفت المصالح الكبرى أن الأزمة قد مرت . وقارن بين ما كان يستطيع صانعو جمهورية « ويمار » أن يحققوه فى الأيام الأولى المشحونة بالكهرباء للثورة — التى لم تكن ثورة — وما حققوه فعلا عندما استعانوا بمصالح العالم القديم لإعادة التوازن إلى العالم الجديد .

وهذا هو السبب فى أن اللحظة المناسبة ، فى رأيى ، هى الآن وليست فى أى وقت آخر . والجو الذى يتطلبه استغلالها لا يمكن أن يرتجل ، وقد اتضح ذلك بوضوح فى كل يوم تقريباً من سنوات ما بين الحربين . كما أن أولئك الذين لا يعملون بما يعلنون أنه إيمانهم الجديد عند ما تكون لديهم القدرة على العمل ، لا يجدون من يستمر على قبول إيمانهم ، وكل ما يفعلونه هو إثارة الشك بين مؤيديهم والأمل بين أعدائهم . وهذا هو السبب فى فشل حكومتى العمال الأوليين ، وهو مثال واضح لما أقول . فقد كانت تنقصهما الشجاعة وبعد النظر لانتهاز لحظاتهما المناسبة . وبدلا من أن تثبتا أنهما تؤمنان بما ظل أعضاؤها يدعون اليه كل ذلك الوقت ، بدا أنهما تكرسان جهودها لإثبات أنهما ، وقد بدأتا من مبادىء إشتراكية ، وصلتا إلى نفس النتائج تقريباً التى يعتنقها أولئك الخصوم الذين طالما هاجم أعضاؤها سياستهم بقسوة . إن السبب فى فشلهما كان أن الناخبين رأوا ، بإدراك سليم واضح ، أنه إذا كانت مبادىء المحافظين ستطبق فمن المعقول أن يكون تطبيقها على يد أولئك الذين يؤمنون بسلامتها ، وليس أن الناخبين قرروا نبذ المبادىء الإشتراكية عند التطبيق — فهم لم يروها تطبق .

وهذا فى رأيى هو حالنا فى هذه الساعة الخطيرة . فإننا لن نجنى شيئاً سوى خيبة الأمل بمجرد دعوتنا إلى العالم الجديد ، بل إن علينا أن نبدأ فى وضع أسسه إذا أردنا أن نراه يقوم . فاقتصاديات التوسع التى تتيح لنا فرصة سلام يمكن أن يدوم ليست شيئاً نستطيع ارتجاله فجأة بينما تيار الأحداث كله يجرى ضدنا . إن المصالح القائمة فى الولايات المتحدة تقف ، لفترة قصيرة ،

موقف الدفاع . وأية حكومة تعلن أن مقتضيات الحرب ، مثلا ، تتطلب الإبقاء على السيطرة على جميع الاستثمارات الكبرى بعد الحرب ، قد تُواجه بنقد غاضب ، ولكنه من المؤكد ، فى اعتقادى ، أنها ستحظى بتأييد شعبي لا يقاوم طالما أقنعت الشعب بأنها تؤمن بما تقول . فعندما قدم مستر « تشرشل » ، دون أى إعداد على سابق وفى ظروف من الضرورة القاسية ، عرضه إلى الحكومة الفرنسية بالاتحاد مع فرنسا ، دعم مركزه بإظهاره أنه قادر على التصرف بجرأة تتناسب وجسامة الخطر ؛ إن الساسة الذين يخفقون هم أولئك الذين يظنون أننا نستطيع ، فى ساعة الأزمة ، أن نتخبط فى طريقنا بنفس النوع من الاجراءات الذى تعد الأزمة نفسها دليلا على عدم صلاحيتها .

ومن ثم فإن حجتى ، على الصعيد الدولى ، تتلخص فى نداء ذى شعبتين . فأنا أدعو ، من ناحية ، إلى وجوب تنظيم ، بلا تمهل ، عالم يتم فيه توحيد العمل بين دول حررت قوى الإنتاج فى العالم ؛ ومن ناحية أخرى ، إلى أن العمل الموحد فى بعض الميادين مستحيل ، وأنه فى معظم الميادين غير محتمل ، إلا إذا عدلنا علاقات الإنتاج داخل الدول بحيث يكون تحرير قوى الإنتاج حقيقياً وسريعاً وفعالا . وأقول إننا إذا دخلنا عالم ما بعد الحرب دون أن نكون قد بدأنا فى عملية إعادة البناء ، فسنجد أن ديناميكية التغيير السلمى ، ببساطة ، مغلقة فى وجهنا ، وسنقبل على حقبة تتحطم فيها الآمال التى أثارها مجهود الحرب على صخرة ما نستطيع أن نفعله فى الواقع ، بصورة تجعل الصراع داخل المجتمع أكثر احتمالا من الاتفاق . ولن ينتهى هذا الصراع إلا بشىء من اثنين . ففى الأمم التى لحقتها الهزيمة أو أنهكتها الحرب سيأخذ الصراع صورة انتفاضة شعبية ؛ أما فى الأمم التى لم تتأثر فيها قوى الإنتاج ، مثل الولايات المتحدة ، ولكن ظلت فيها علاقات الإنتاج بلا تغيير تقريباً ، فإنه سيأخذ إما صورة هجوم من أعلى على بقاء الرأسمالية فى إطارها الديموقراطى أو صورة

محاولة الحصول على فرصة جديدة ، وإن كانت مبهمة وغير مؤكدة من الحياة للإطار الديموقراطى بالاتجاه نحو الإمبرياليـــة الإقتصادية ، بل وربما الإقليمية أيضاً .

ودعنا لا نخطىء فى معنى هذه الاحتمالات . فهى تعنى هزيمة « هتلر » بيد أنها لا تعنى هزيمة الظروف التى جعلت « هتلر » ممكناً . ولأنها لا تعنى هزيمة هذه الظروف ، فإنها تعنى ظهور « هتلر » جديد ، فى أمة أخرى وفى وقت آخر ، يثير تحدياً جديداً لتلك الحرية التى دفعنا فى المحافظة عليها ذلك الثمن الباهظ . ولن نجنى شيئاً من رفضنا باستمرار مواجهة فكرة احتمال أن هذا الموقف قد يكون موقفنا ، بل على العكس ، ربما كان السبيل الوحيد إلى معرفتنا إلى أى مدى يتطلب الأمر منا أن نعمل الآن ، هو التفكير المستمر فى هذا الخطر لأن مأساة هذه السنوات تكون كلها بلا جدوى إذا لم نكن قد تعلمنا منها شيئين . فينبغى فى المكان الأول ، أن نكون قد رأينا أن القوة التى ليست أداة تحقيق العدالة ، فظيعة وكريهة تماماً لأنها تشيد طغياناً أكثر بشاعة بكثير من أى طغيان عرفه التاريخ ، طغيان قدرته على التدمير أكثر كفاية وتنظيما بما لا يقاس . وينبغى علينا ، فى المكان الثانى ، أن نكون قد رأينا أن المجتمع الذى تكون فيه روح الحيازة على أساس القوة يصير عدو العقل نفسه لأنه يجعل من العقل عبدا لنزعة القوة العمياء . وقد كتب هارنجتون قائلا : « إن شهوة الحكم أعظم شهوة » . فهى تستطيع أن تثير أحقر المطامع كما تثير أنبلها وقدرتها على الانحطاط بصاحبها ليست أقل من قدرتها على الارتفاع به . ولا أعرف لحظة تكون فيها قدرتها على الانحطاط أتم منها عندما يؤجل زعماء شعب تنفيذ ما تعهدوا بتحقيقه إلى فترة يجعل كل التاريخ عدم وجود ظروف التحقيق فيها محتملا . وهذا هو الخطر الأكبر الذى نواجهه ، وإذا لم نعمل للقضاء عليه ونحن لا نزال

نستطيع التغلب عليه فإن الأهداف السامية التى نحاول تحقيقها تكون قائمة على الرمال .

إن خيانة المدنية عملية طويلة دائماً ، وفى النهاية مميتة دائماً . والسبيل الأكيد إلى خيانتها هو السماح للهوة بين القيم التى يعتز بها الناس وتلك التى يسمحون لها بالعمل بأن تتسع ، لأنه عندما يحدث ذلك لا تعود هناك خطة من القيم يستطيع الناس العيش بها . فيتحول الشيوخ إلى التشاؤم ، ويحرم الشباب من الأمل . ويصبح العالم مسرحاً يؤمه جمهور غير مبال من المتفرجين لا تهمه مسرحية الصراع الدائرة من أجل القوة ، فهو صراع لا تؤثر فيه نتيجته . وقد مررنا كجنس بشرى ، خلال حقبات من هذا النوع من قبل رأينا طموحاً لا ضمير له يشق طريقه إلى القوة متحدياً المبادىء التى تضفى على الحياة البشرية احترام الذات السامى . لأن هذه الحقبات تثير فى عادات الناس النزعات التى تشير إلى أصلهم الحيوانى فهى تقتل فيهم الرحمة والخير والإحسان والحب . وهذا هو نوع الحقبات الذى قد ننتقل إليه إذا لم ندعم المبادىء التى ننادى بها بالانفعال الذى يمنحها الحياة . والفترة التى تفصل بيننا وبين وقوع هذه الكارثة أقصر مما يريد أى منا أن يعترف حتى فى أحلك لحظات تشاؤمنا .

ولهذا السبب جعلت موضع التأكيد فى هذا الفصل تحليل الظروف الرئيسية التى بدونها تصبح فكرة الحكومة العالمية ، فى اعتقادى ، مجرد مفهوم يداعب خيال الناس ، أكثر مما جعلته وصفاً لنمط ممكن من الحكومة العالمية . وقد ذهبت إلى أن هذه الحكومة لا تكون متيسرة لنا إلا بتوافر شرطين بصفة خاصة ؛ فهى تعتمد أولا على استئناف اقتصاديات وفرة ؛ وثانياً على استغلال الفرصة المناسبة للبدء فى عملية تنظيمها : وعلى تحقيق هذين الشرطين بنجاح يعتمد كل شىء آخر . والبدء بالتنفيذ يولد الأمل ، والأمل الذى يُحس بأنه سيد الزمن هو وحده الذى لديه القدرة على خلق الإيمان .

وقد حاولت أن أقيم الحجة على أنه بدون البدء فى تنفيذ مثل هذه المحاولة الآن ، فمن المحتمل أن ندخل عالم ما بعد الحرب وما برحنا سجناء تقليد يقضى على الأهداف ذاتها التى نحاول تحقيقها . فبدونه ستظل كل بذور الصراع ، الاقتصادى والقومى والاجتماعى والدينى ، باقية فى تربة مدنيتنا . ولعلنا ننساها مؤقتاً فى لحظة النصر ، ولكنها ستنمو بالتأكيد بمجرد أن يولى ربيع نشوة النصر .

وإذا قيل إنه من المغالاة أن نطالب زعماء لا يرحمهم ضغط مسئولية الحرب الهائلة لحظة أن يولوا مشاكل السلام تفكيرهم ؛ فإن هناك ، فيما أتصور ، إجابتين حاسمتين على ذلك . الأولى أنه فى الحرب الشاملة تعد إجراءات التعمير جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الحيوية ، حيث أن تلك الروح المعنوية التى هى مفتاح النصر تعتمد على وقعها . والإجابة الثانية هي أن الفصل بين النصر فى الميدان وبناء الظروف التى تجعل فى الإمكان استعمال النصر ، مفهوم مصطنع جامد للحرب الشاملة يخطىء تماما فى طبيعتها المتأصلة . وبناؤنا لسياستنا على افتراض أن الفصل حقيقى هو بمثابة تكرار للخطأ الرئيسى لسنة ١٩١٩، فهو يجعل من المؤكد أن يكتب زعماؤنا السلام الخطأ .

وإذا قيل ، أخيرا ، إن الإنسان هو فى نهاية المطاف حيوان مفكر ، وإن لنا الحق ، على ضوء ما هناك من أدلة عديدة تشير إلى إدراكنا لوضعنا ، فى التفاؤل ؛ فإن هناك فيما أرى إجابتين حاسمتين أيضاً على ذلك . فالأولى هى أن الذات المفكرة ، فينا جميعا ، لا تسير بعيدا ؛ وأنها ذات لا تسمو على قوة الانفعال إلا عندما نكون قد نظمنا ، عن وعى ، ظروف سموها . والإجابة الثانية هى أن « باجهوت » ، كان ، فى رأيى ، أكثر حزنا منه تهكما عندما قال : « إن ألم ميلاد الفكرة الجديدة لمن أعظم الآلام التى تتعرض لها الطبيعة البشرية » . وأنها فكرة جديدة تلك التى نحاول

أقلتها بإقناع الناس بأن يجعلوا القوة خادمة السلام بدلا من أن تخدم الحرب . وهى فكرة ثورية لن تتفق بسهولة مع طرق الحياة التقليدية . ونحن نعيش فى لحظة يمكن فيها عقد معاهدة بين الماضى والمستقبل ، وفى مثل هذه اللحظات تستطيع الذات المفكرة أن تكون لها اليد العليا . بيد أنه لابد لنا من تذكر أن مثل هذه اللحظات لا تدوم ، وأنها عندما تمر لا يكون هناك شىء يستطيع دفعنا إلى الصراع مثل تفكير عقلى لا يحظى بولائنا .

الفصل السابع

خطر الثورة المضادة

إن الرأى الذى يدور حوله الموضوع كله فى هذا الكتاب فى جوهره رأى بسيط للغاية . إننا لن نفهم طبيعة الحرب التى اشتبكنا فيها إلا إذا أدركنا أننا نقاتل قوات الثورة المضادة . وهذه الحقيقة الأساسية هى ما يجب أن نكيف معه نظرتنا للأمور واستراتيجيتنا . ومما لا ريب فيه أننا نقاتل فى سبيل بقائنا شعوباً حرة . ونحاول أن ننزل العقاب بأعدائنا لقسوتهم التى لا تقف عند حد . ونرمى إلى جعل دناءة أساليبهم وخياناتها مستحيلتين فى المستقبل إن استطعنا . ويهمنا أن نستأصل عبادتهم الفجة للقوة لذاتها من جذورها . بيد أننا إذا لم نكيف جهودنا مع حقيقة أننا إنما نقاتل الثورة المضادة سيكون نصيبنا الفشل فى تعبئة المصادر الضرورية للنصر إلى جانبنا .

إننا نقاتل الثورة المضادة . فما الذى نعنيه بهذه العبارة ؟ إنها تعنى أننا نقاتل دعاة فكرة . وإننا نقاتل أولئك الذين يحاولون إحداث ثورة فى المجتمع الذى نعيش فيه بقصد تكييف مبادئه وأنظمته المنهارة مع الظروف الجديدة لعصرنا . وأصحاب الثورة المضادة ليسوا مجرد رجعيين عاديين . فليس بهم حنين مرضى للأوضاع القديمة . إذ أنهم ليسوا أقل إدراكا منا لاستحالة العودة إلى سياسة « عدم التدخل » ؛ أو إلى ارستقراطية الميلاد ؛ أو إلى المجتمع البسيط ، الذى كان يتمتع باكتفاء ذاتى إلى حد كبير ، والذى جعل

فى وسع « جفرسون » مثلا أن يصوغ ديموقراطيته الزراعية المثالية . فأصحاب الثورة المضادة ليسوا محافظين . إذ لا يتمتعون بذرة من احترام « بيرك » للتقاليد والأوضاع التى تقادم عليها العهد . ولا يحدوهم إعجاب بالقديم لمجرد أنه قديم ؛ بل على العكس ، إنهم على استعداد لاستعمال آخر الأساليب الفنية للعلم الحديث وكل الإمكانيات التجريبية فى أنظمتنا لتحقيق غرضهم . وهذا الغرض هو مواءمة المجتمع الرأسمالى مع ظروف الأساليب الفنية الحديثة والسوق العالمية وتقسيم العمل التى جعلت التنظيم الجماعى للعلاقات الاجتماعية أمرا حتميا . فالفاشية هى الرأسمالية نبذت أصولها التحررية لكى توائم علاقات إنتاجها بموقف تعد فيه الفكرة التحررية ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، قاضية على الفكرة الرأسمالية . وهى تستعمل كل ما تستطيع من قوى ، وخاصة فكرة القومية ، لكى تنفخ حياة جديدة فى الفكرة الرأسمالية فى لحظة لو تركت فيها لتطورها السلمى لظهرت الآثار القاضية للمتناقضات التى تتضمنها . وهى ثورية بمعنى أنها لابد أن تدمر تماما كل ما يواجهها من تنظيمات تعرقل تحقيق هدفها ؛ وهذا هو السبب فى أنها مدفوعة بمنطقها ذاته إلى أن تأخذ صورة الديكتاتورية الشمولية . ولكنها ، على خلاف أى ثورة حقيقية مثل ثورة انجلترا فى القرن السابع عشر وثورة فرنسا فى سنة ١٧٨٩ وروسيا فى سنة ١٩١٧ ، لا ترمى إلى توسيع نطاق القوة لمصلحة طبقة أو طبقات لم تكن تتمتع بهذه الميزة من قبل . بل على العكس ، إنها ترمى إلى استمرار قصر الامتيازات على أولئك الذين كانوا يتمتعون بها قبل استيلائها على قوة الدولة . وحتى يتم لها النجاح فى هذا المسعى تضطر إلى القضاء على الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية والنقابات وأية تنظيمات أخرى تقف فى سبيلها . فهى محاولة لتحويل مجتمع كامل لتحقيق غرضها . ومن ثم فإنه منطقى تماما أنها لابد أن تدمر الأشخاص والأفكار والتنظيمات والإجراءات التى قد تعوق هذا التحويل فى المجتمع .

والثورة المضادة لابد أن تكون معادية للديموقراطية . لأن هدف الديموقراطية أن تزيد عدد أولئك الذين يشتركون فى مزايا الرفاهة المتوفرة بزيادة عدد أولئك الذين يسأل أمامهم حكام المجتمع . وهي لابد من أن تكون معادية للديموقراطية لأنها تظهر على مسرح التاريخ فى وقت صارت فيه علاقات الإنتاج التى تدافع عنها متناقضة بصورة قاطعة مع قوى الإنتاج . ولأنها معادية للديموقراطية لابد أن تكون ، فى نهاية الأمر وبصورة متأصلة فيها على عداء مع كل ما تسمح به علاقات الإنتاج الرأسمالية من ديموقراطية عندما كانت قادرة على استغلال متزايد لقوى الإنتاج . والمجتمع الديموقراطى يعمل للسلام ، بينما الثورة المضادة لابد أن تعمل للحرب . والمجتمع الديموقراطى عقلى ودستورى ويدفعه منطقه الداخلى إلى وضع الحرية فى إطار المساواة ، بينما الثورة المضادة لا عقلية ولا دستورية وعدوة لكل مساواة خشية أن يقضى ذلك على ادعاء القلة الثرية الحاكمة التى تدافع عنها حقها فى أن تحتكر الحرية فى عصر الانكماش الاقتصادى . فهتلر يفعل للرأسمالية الألمانية فى انهيارها ما فعله أتباع « كروموبل » (Ironsides) للطبقة الوسطى الإنجليزية فى صعودها ، وما فعله « ريشلييه » و « كولبير » عندما قضيا على البقية الباقية من جهود الارستقراطية الإقطاعية فى فرنسا وخلقا الظروف الضرورية لنشأة البورجوازية الفرنسية . وكما أن الحرب والثورة كانتا علامة موت الإقطاع ونشأة العلاقات الرأسمالية ، فكذلك تنبىء الحرب والثورة عن جهود أولئك الذين تعنى هذه العلاقات امتيازاً خاصاً لهم فى الاحتفاظ بها عندما أصبحوا لا يستطيعون البقاء على المسرح العالمى إلا بالعنف .

ومما تتميز به الثورات المضادة مثل تلك التى نحاربها أنها تثير فى زعمائها حيوية يخطئها الناس بسهولة فيحسبونها ديناميكية ثوريه . ونحن نرتاع لتلك الاعترافات الفظة من جانب « هتلر » و « موسولينى » وزعماء

العسكرية اليابانية فيما يتعلق بأغراضهم ، فهى تبدو لنا انها كا بشعاً للغرائز النبيلة لدى الجنس البشرى ، إذ أنهم يقفون إلى جانب القوة ضد الإقناع ، وإلى جانب القلة ضد الكثرة ، وإلى جانب العبودية ضد الحرية ، وإلى جانب الجهل ضد المعرفة ، وإلى جانب السلطة ضد البحث الحر غير المقيد ، وإلى جانب اللاعقل ضد العقل . وهذا هو السبب فى أنهم يضعون ادعاءات العنصرية فوق مطالب البشرية . وهذا هو السبب فى أنهم مضطرون إلى غلق أبواب المعرفة فى وجه كل من ينبذون عقائدهم التعصبية الجامدة . وهذا هو السبب فى أنهم ينبذون الحقائق العلمية الموضوعية مع ما تحظى به من اعتراف عالمى بصحتها ويلتجئون إلى ألوان الفراسة القبلية الضيقة ما كانوا ليجدوا عالماً واحداً يدافع عنها منذ عشر سنوات فقط . وهذا هو السبب ، فوق كل شىء آخر فى أنهم ينكرون تجربة الجماهير والمطالب التى بنيت على هذه التجربة ويحاولون جعل رجال ونساء عاديين عبيداً كالعجماوات لزعيم متأله ليس لهم أن يجرأوا على مناقشة إرادته . ونمط سلطتهم حكم قلة أسكرتها القوة التى لا حدود لها ، وليس الرجل العادى فى نظرها سوى مجرد أداة لتحقيق أغراضها . وقد أنكر عليه الحق فى المشاركة فى تحديد هذه الأغراض وليس له أن يفكر فى نفسه بوصفه غاية ، فالتفكير بالنسبة له ترفاً محرماً ، والشك جريمة . ونمط نظامهم الدولى عنصر فاتح يملى إرادته على العالم فهم لا يعترفون بخطيئة سوى الضعف ، ولا يعترفون بحقوق سوى تلك التى تؤخذ بالقوة . ويعتبرون الصراع أصل جميع الفضائل البشرية ويرون فى تلك الصفات التى نعتبرها علامة الرجل المتمدين ، مثل العدالة والرحمة والتسامح والخيال ، علامات ذلك الضعف الذى يولد الهزيمة .

وبالنظر إلى الهدف الذى تسعى إليه الثورة المضادة ينبغى ألا ندهش لعادات أولئك الذين يستغلونها وأفكارهم . فهى الأسلوب الذى يلجأ إليه أى نظام منهار يحاول أن يعيد فرض سلطته . فبهذا الأسلوب ، مثلا ، حاول

خصوم « الثورة الإنجليزية » أن يبعثوا الحياة من جديد فى مذاهب الحق الإلهى للملوك ؛ وبهذا الأسلوب أيضا ندد البابا « جريجورى السادس عشر » و « بيوس التاسع » بالجو الذهنى الذى ساد العالم عندما نبذ ادعاء اتهما . وأى شخص يحلل الصراع الطويل بين الجزويت والجانسيين (Fausenists) فى فرنسا فى القرن السابع عشر تحليلا يتناول كل التفاصيل ، أعتقد أنه سيرى فى الجهود التى بذلها الأخيرون محاولة للإبقاء على أخلاقيات كنيسة ألفت المجتمع الإقطاعى ضد أخلاقيات مجموعة من الإنكشارية الكهنوتية المنظمين البعيدى النظر كانوا قد أدركوا فعلا أنهم لا يستطيعون المحافظة على سلطة تلك البابوية التى كرسوا لها أنفسهم إلا إذا أقنعوها بأن تتفق مع نظام اجتماعى جديد فات أوان هزيمته على الأساس القديم ومن هذه الزاوية تأخذ « محاورات باسكال » الشهيرة وضعها بوصفها جزءاً من مجهود النظام القديم فى فرنسا لوقف تكييف الجزاءات الكنسية للسلوك مع العالم الذى أخذ يتشكل بسقوط الإقطاع ولو أن ذلك قد حدث بطريقة لا شعورية .

والثورة المضادة مرغمة على فرض عادات الطغيان على العالم لسبب بسيط هو أنها لا تستطيع أن تحصل على الرضا بأغراضها . وكونها تصور نفسها فى صورة « نظام جديد » أمر لا صلة له بالموضوع ؛ وكذلك لا صلة له بالموضوع أنها استطاعت إقناع بعض الفلاسفة والعلماء من هنا وهناك بأن يبذلوا معرفتهم فى خدمتها . إن الدليل الذى له مغزاه لطبيعة الثورة المضادة هو الوسائل التى يستطيع دعاتها بواسطتها ، وبواسطتها وحدها ، أن يوسعوا نطاق سلطتهم فهم فى الداخل يلجأون إلى الإرغام، وفى الخارج يشنون الحرب وبعبارة أخرى إنهم نبذوا كل أمل فى إقناع الناس ولجأوا إلى قوتهم فى إشاعة الخوف فيهم . ومن ثم فليس من الحوادث العرضية أن رمز نظامهم هو الجلاء ومعسكرات الاعتقال ، ولا أن أول ضحاياهم حيثما ذهبوا هم الرجال الذين كانوا يحاولون توسيع نطاق المعرفة البشرية . فهم يدركون أن الفكر

نفسه هو عدوهم الأول ، وهذا هو السبب فى طموحهم إلى فرض مذهب تمسكى جامد لا فكاك منه . إن برابرة القرن الخامس كان لديهم على الأقل التواضع الذى جعلهم يحترمون روما التى نهبوها ، ولكن برابرة القرن العشرين عاجزون عن التواضع والاحترام ؛ فأى شىء يختلف عن النمط الذى يريدون فرضه ، لابد أن يعملوا على محوه من ذاكرة الجنس البشرى .

ويذهب البعض إلى أن الجيل القادم سيهتم اهتماما بالغاً باكتشاف السبب الذى من أجله تتحدى ثلاث أمم عظيمة العالم من أجل الثورة المضادة .. وهم يقولون إن الناس لا يقدمون خدمتهم بسهولة للطغاة وخاصة عندما يجر هؤلاء الطغاة الإرهاب والحرب فى أعقابهم . فان ألمانيا التى لا يتضمن تاريخها « حركة الإصلاح الدينى » فحسب ، بل و « عصر الاستنارة » أيضاً ، وإيطاليا التى لم تعرف « عصر النهضة » فحسب ، بل عرفت أيضا نهضتها الخاصة (Risor gimento) وهما الأمتان الغربيتان اللتان منحتا العالم « جوته » و « ماركس » و « جاليليو » و « ڤيكو » ، يعتبر قبولهما للثورة المضادة مدعاة للتعجب . ويميل هؤلاء النفر إلى الاعتقاد بأن شيئا فى طابعهما القومى جعلهما ترحبان بالقيود . وقدسبق أن نبذت هذا الرأى من قبل وأشرت إلى أننا لا نعرف عن الطابع القومى ما يسمح بأن نبنى على معرفتنا به عقائد ثابتة عنه ونحن مطمئنون ؛ وفيما عدا حقيقة أن تقبل الطغيان كان من بين العادات التى اتسمت بها جميع الأمم فى أوقات مختلفة ، وأن كل أمة أثبتت فى وقت من الأوقات أنها قادرة على الدفاع عن الحرية ؛ فإن ما ينبغى أن نهتم به هو السلوك القومى . إن الأمم هى ما تصنعه ظروفها ، وإذا حدث فى وقت بذاته أن أمة بدأت تسير فى طريق الثورة المضادة فإن ذلك يكون مشكلة تتطلب حلا لا خطيئة تندد بها .

إن الثورة المضادة مبدأ لا تخضع له جماهير أية أمـــة بسهولة . لأن من طبيعة الإنسان أن يؤكد جوهر ذاته هو ؛ ويتطلب ذلك المقدرة.

على التوسع المستمر وهو الأمر الذى تتناقض معه الثورة المضادة على خط مستقيم . إذ أن تأكيد المرء لجوهر ذاته هو إعلان بأنه يقف إلى جانب ما يكتشفه فى حياته من معنى ؛ والثورة المضادة ليست شيئاً بقدر ما هى إنكار لحق الشخص العادى فى التعبير عن ذلك المعنى . فهى فرض تجربة غريبة على تجربة المرء ، فرض عقيدة جامدة من الخارج على إيمان نما فى الداخل . وهى إيقاف لحركة العقل والضمير فى الفرد من أجل أوامر جامدة لابد له من قبولها حتى إن أدى ذلك إلى احساسه بالإخفاق . وهى إنكار لسلامة التلقائية وبالتالى إصرار على أننا أدوات ولسنا غايات . ومع ذلك فإن الإنسان ، لأنه ليس مجرد متمرد على الطبيعة بل أيضا متمرد على السلطة ، يرفض عند نقطة معينة قبول وضع خاضع بصفة دائمة . فهو يصر عند هذه النقطة على أن يكون آراءه لنفسه . وعند نقطة ما يرفض أن يمنح ولاءه إلا بشرط أن يكون منحة باختياره الحر . وفى كل عصر كان هناك رجال فضلوا الموت على التسليم فى حقهم فى تكوينهم آراءهم لأنفسهم . وفى كل عصر أيضا كانت هناك نقطة لا يستطيع حكام أى مجتمع أن يتجاوزوها إلا بأن يذعنوا لرعاياهم أو يحطمهم هؤلاء الرعايا .

وتنجح الثورة المضادة عندما تسيطر مجموعة خاصة تماما من الظروف التاريخية سيطرة عميقة الجذور على شعب ما . إذ يخيب أمله فى كل ما يتوقع تحقيقه ، ويكون إحساسه بالفشل عميقاً ، ولم يعد متحداً مع نفسه ومن ثم فقد القدرة على احترام أنظمته السياسية التقليدية . وعندما تتوفر هذه الظروف الثلاثة فى وقت واحد يصبح احتمال الثورة المضادة كبيراً ؛ وعندما ينعدم الظرف الثانى من هذه الظروف يكون هناك موقف ثورى فى طريقه إلى الظهور . وقد وصل « هتلر » « وموسولينى » إلى الحكم فى ظل الظروف الثلاثة التى وصفتها . ففى كل من الحالتين لم تكن الأمة التى توليا مقاليدها تعرف ما قد يأتى به الغد . وفى كلتا الحالتين كانت

الأمة قد فقدت إحساسها الداخلى بالأمن ، وكان الخوف هو الجو السائد . وفى كل من الحالتين أيضاً كانت الأمة قد مُست فى احترامهالذاتها ، ولم يكن من بين أولئك الذين اشتركوا فى توجيه الرأى العام فيها من اعتبر مركزها فى العالم يتناسب مع ما هى جديرة به . وكذلك كانت المداوات الداخلية فى كل من الحالتين قد بلغت نقطة لم يعد الناس عندها يستطيعون تحمل النتائج التى ينطوى عليها الاختلاف فى الرأى مع جيرانهم . وكما هى الحال دائما ، تولد عن عمق الخلاف خوف ، وتولد عن الخوف بدوره زيادة حدة الإحساس بعدم الأمن . وعندما يحس الناس بعدم الأمن يتطلعون إلى حكمة الدولة التقليدية يطلبون الاطمئنان ، كما يتطلع الطفل فى محنته إلى أمه يطلب العون . وإذا افتقد الناس هذا الاطمئنان فى لحظة حاجتهم اليه فلم يجدوه ، تعرض النظام الدستورى حتما للخطر . لأن عادة الرتابة لا تقل أهمية بالنسبة لراحة الناس عن القدرة على التكيف ، ويعتمد نجاح الدولة على قدرتها فى الاحتفاظ بالنسبة الواجبة بين هذين الأمرين . فإذا لم تتوفر هذه النسبة فى ظل أى نظام سياسى بعينه تكون الفائدة منه قد انتهت . والناس لا يمنحون ولاءهم لدولة لا تستطيع أوامرها أن تحظى بالطاعة .

وفى هذه الظروف يفرض النظام السياسى الجديد الرجال الذين لديهم عزيمة وضع خطط للمناورات التى يتطلبها الاستيلاء على القوة والقدرة على تنفيذها . وقد ناقشت هذا الاستيلاء كما تم فى ألمانيا وإيطاليا فى فصل سابق . وأساليب نجاحه واضحة . فقد كان القائمون بالثورة المضادة متحدين وذوى تصميم ؛ وكان خصومهم منقسمين ومترددين . وقد اعتمد هؤلاء الخصوم على برنامج كان من الواضح أن أولى نتائجه ستكون زيادة حدة الفرقة والإحساس بعدم الأمن فى كل من الأمتين ؛ وجعل القائمون بالثورة المضادة أسمى ميزات برنامجهم أنه يتمتع بقدرة سحرية على تبديدهما . فبينما صب الشيوعيون والاشتراكيون جهدهم على التنديد بتلك التقاليد التى ربطها

التاريخ بالأمجاد الماضية لـكل من الأمتين ، أكد دعاة الثورة المضادة عظمتها . وبينما أصر خصوم الثورة المضادة بصراحة على أن ما حاق بالأمة من نـكبات يرجع ، على الأقل جزئيا ، إلى سوء حظها ، شيـّد دعاة الثورة المضادة وهما مريحا هو أنها كانت ضحية أعدائها ، الخارجيين والداخليين . وكانت الدعوة إلى الاشترا كية تعنى حقبة طويلة من التـكيف المادى والتجديد الروحى ، بينما تقدم زعماء الثورة المضادة بنهضة فورية يستعيد فيها الناس الإيمان الذى فقدوه . وبالاختصار ، بدا أن الاشترا كية تقدم ، لشعوب أحنقها ما لاقته من مهانة وأرهقها مجهود التـكيف المستمر ، مستقبلا من المحتمل أن تتكرر فيه المهانة مرة اخرى ، ومن المؤكد أن يستمر فيه الإرهاق . ولـكن دعاة الثورة المضادة وعدوا بمستقبل فيه تجديد فورى للقوى ورتابة توفر على الناس مجهود التفـكير .

وليس من العسير أن يفهم المرء أيا من الانتصارين فى الظروف التى تم فيها . إن الثورة أو الثورة المضادة كانتا البديلين الهائلين دون أن تتبين الجماهير بوضوح أن ذلك فى الواقع مجال اختيارها . فهى لم تر وراء دعاة الثورة وحدة فى الهدف أو الأسلوب ، وكان إتمامها يعنى بالتأكيد انقطاع أسباب الصلة بماضى هذه الجماهير ، وربما أدى إلى حرب أوروبية من المشكوك فيه أن تتلقى فيها عونا . وخلف دعاة الثورة المضادة كانت قد تجمعت قوى هائلة يحدوها هدف واحد ، هو خلق ظروف استتباب النظام ، وكانوا يستطيعون أن يعتمدوا على العطف ، على الأقل ، من جانب كل من كانوا يخشون الخروج على النظام القديم . وكانت الثورة المضادة تقوم على ائتلاف بين قوى لم يكن لـكل منها مصلحة خاصة فى نجاحها فحسب ، بل كان لدى كل منها أملا سريا فى أن تصير السلطة المسيطرة عندما يتم التنسيق النهائى . وكان كل منها يدرك أن لا سبيل إلى الاحتفاظ بامتيازاتها بوصفها حقوقا شرعية إلا بالقضاء على الأنظمة الديموقراطية . فقد اتحد مع أولئك المغامرين

ممن لم يعد لهم مكان فى المجتمع الذين قادهم « هتلر » و « موسولينى » القوة الاقتصادية والسلطات العسكرية والتقاليد الأرستقراطية ، يحدوها جميعا الأمل فى حماية امتيازاتها من هجوم منظم تقوم به الجماهير ضدها .

فرجل الأعمال قد رأى فى القضاء على الديموقراطية نهاية لقدرة العمال على تقييد سلطته عن طريق تنظيماتهم السياسية والاقتصادية . واقتنع الجندى بأن أمامه امبراطوريات جديدة يستولى عليها بمجرد استعادة حالة الحرب عن طريق تدمير الديموقراطية . واعتقد الأرستقراطى أنه لم يعد لديه مايخشاه من مطالبة العبقرية بأن تشاركه فى الأعمال التى كاد يكون محتكرا لها فى عصر ما قبل الديموقراطية . وكان الملكيون يحدوهم الأمل فى أن أفول الديموقراطية ، التى يتأصل فيها العداء نحو الفكرة الرمزية التى تعيش عليها الملكية ، سيعقبه عودتها أو تقويتها . والثورة المضادة بالنسبة للخارجين على القانون من أمثال « هتلر » و « موسولينى » هى الفرصة الوحيدة للحصول على القوة ومغانمها دون الاضطرار إلى احترام المبادىء . والواقع أنه ليس من بين الطبقات التى تحالفت مع الخارجين على القانون من فهمهم على حقيقتهم . لأنه ليس من بينهم من أدرك أن دولة تقوم ، بالمعنى الكلاسيكى ، على حكم القانون لا يمكن أن تبنى فى ظل رعاية الخارجين على القانون ، حيث أن القانون سيطردهم إلى عالم الظلام الذى هو مثواهم الطبيعى فى المجتمع المنظم . وليس من بين هذه الطبقات من فهم أن الخارج على القانون هو الذى يضفى على دولة الثورة المضادة طابعها الذى يميزها عن الدولة الرجعية . ولم يكن فى استطاعة تلك الطبقات أن تتخلص من الخارجين على القانون لأن الجماهير إنما منحت تأييدها لهم وليس لأى من رجال النظام القديم . وكان ذلك النتيجة الطبيعية لحقيقة أن الخارجين على القانون وحدهم هم الذين استطاعوا أن يعدوا بجعل جميع الأشياء جديدة ، فالخارج على القانون ، على خلاف حلفائه التقليديين ، لم يكن مرتبطا بأى

عرف ولا يحترم أى روابط ولا يرعى أية حرمة ، بدرجة لا تستطيعها أى جماعة ورثت تقليدا . ولم تكن الجماعات التقليدية تريد أكثر من تقييد قوة الديموقراطية فى تحديها لامتيازاتهم ، ولكنهم وجدوا أن تحالفهم ، وهم فى ذلك الوضع التاريخى الذى يحتلونه ، مع الخارجين على القانون كان بمثابة تدمير لأسس الديموقراطية ذاتها ، وأن ذلك دفعهم إلى ما وراء الرجعية فى أحضان ثورة مضادة لا أمل لهم فى السيطرة عليها .

– ٢ –

وليس من الصعب ، فى اعتقادى ، توضيح أن هذه هى الحالة . فمصلحة الجماهير فى الأمن والحرية والمساواة والمعرفة والسلام . إذ أن هذه هى شروط تحقيق ذاتها . وهذه هى البيئة التى تحتاجها الجماهير إذا أريد أن تتاح لها فرصة الرفاهة المتزايدة . فحيث تكون المعرفة احتكاراً لقلة ، يقيد جهل الجماهير فرصتها فى الحصول على الرفاهة . وحيثما تقوم الحرب تكون الجماهير أول ضحاياها . وحيثما يوجد عدم المساواة تستبعد الجماهير من نطاق المزايا ، تماماً كما يحدث دائماً عندما يؤدى إنكار الحرية إلى استبعاد الجماهير من أحد ميادين الفرص .

وهكذا ظلت الجماهير دائماً القوة الثورية الكبرى فى كل مجتمع ، فإليهم لجأ الملوك والأرستقراطية والطبقة الوسطى فى طريقهم الصاعد إلى القوة . فتاريخيا استغل كل من هؤلاء الجماهير بوصفها حليفا ، ثم حطم التحالف عندما ثبتت دعائم قوته . وكانت الجماهير إما أجهل أو أفقر من أن يعهد إليها بأمر البت فى مصيرها . بل الواقع أن فكرة الديموقراطية لم تبدأ تأخذ وضعاً محترماً فى بطء إلا بعد أن منحت الثورتان الأمريكية والفرنسية مبدأ سيادة الشعب صك الضمان ؛ ويمكننا أن نتبين مدى بطئها من خطاب مثل ذلك الذى ألقاه « ماكولى » عن عريضة « العرائضيين »[1] ، أو من كتابات

(١) « خطابات ماكولى » طبعه World Classics ص ١٨٤ .

« جيزو » فى دفاعه الملهاح عن نظرية « المجتمع العادل » . بيد أن البدء فى الإصرار على أن الهدف الأول لقوة الدولة ينبغى أن يكون رخاء الجماهير سار بصورة أكثر بطأ حتى من ذلك . فقد كانت فكرة أن واجب الحكومة هو الاستجابة إلى المطالب على أوسع نطاق ممكن ، مفهوماً يوضع دائماً فى إطار أن الحقوق المكتسبة يجب رعايتها قبل أن تصير محاولة تنفيذ هذه الفكرة مشروعة[1] .

وهذه هى النتيجة الطبيعية لاقتصاد ندرة فى مجتمع لا يستجاب فيه إلى مطالب إلا لأنه « فعال » ، بالمعنى الفنى ، أو لأنه أثار المشاعر التى تدفع إلى الصدقة والإحسان . فالجماهير فى اقتصاد الندرة هى وريثة ما ينبغى ولا تسمع دعواها إلا بعد الاستجابة إلى المطالب « الفعالة » . وقد كان الغرض الحقيقى لقوة الدولة دائماً هو أن تضع قوة القانون ، أى سلطة الإرغام فى المجتمع ، تحت تصرف أولئك الذين يملكون المطلب « الفعال » ، أى أولئك الذين كانوا يملكون وسائل الإنتاج فى أى مجتمع بذاته أو يسيطرون عليها . وكانت درجة وضوح هذه الحقيقة تتوقف على ما إذا كان المجتمع يتمتع برخاء يزيد أو ينقص . ففى الأوقات « الطيبة » كان هناك قدر أكبر للتوزيع ، وكان وقع قوة الدولة فى هذه الحالة أقل وضوحاً ، وفى « الأوقات السيئة » كانت المحافظة على « القانون والنظام » هي وظيفتها الأولى . والواقع أنه فى الحالات التى بلغ فيها تهديد الجماهير فى « الأوقات السيئة » حداً خطيراً بحيث يهدد استتباب « القانون والنظام » قد تبذل محاولات فى التسليم ببعض المزايا ، مثل نظام « سبينها ملاند » ، لرشوة هذه الجماهير بحيث تعود إلى الخضوع للأوضاع الأساسية التى تعمل قوة الدولة على استبقائها ، ولم يصحب توسيع نطاق حق الانتخاب إلا حق صورى فى زعزعة هذا التوازن الجوهرى .

---

(١) « مذكرات » (١٨٧٥) و « وسائل المعارضة » (١٨٢١) .

وحتى الكنائس المسيحية ، التى شقت طريقها بواسطة تأكيدها لذلك المبدأ العظيم من أن الحاجات المتساوية تعطى الحق فى مطالب متساوية والتى كانت تندد دائماً بالتأثير السيء للثراء الفاحش على الروح البشرية ، انضمت إلى جانب الامتياز ، وشاركت فيه ، بما قدم لها من رشوة فى صورة هبات ومنح ؛ وصارت خلال قرون طويلة أحد الأسلحة الرئيسية التى استعملت فى تنفيذ تلك المهمة البشعة من إقناع الجماهير بقبول أوضاعها المنكوبة . فقد هاجمت المعرفة الزمنية ، وجعلت طاعة أولى الأمر شرطاً للخلاص ، واستعمل مبدؤها فى السعادة الأخروية فى مواساة الناس ليتحملوا مايقاسونه من معاناة مادية . بل إنها كانت على استعداد لوصم أولئك الذين حاولوا دعوتها إلى العودة إلى أهدافها الأصلية بأنهم خارجون على القانون ، كما يتبين من تاريخ جماعات مثل أتباع « والدو » (Waldenses)[1] و « الفرنشسكان الروحيين » . ولما كانت قد جعلت نفسها وسيط الخلاص بين « إله » غير معروف والجماهير التى تآمرت هذه الكنائس على بقائها فى دياجير الجهل ، فإنها بذلك جعلت نفسها ، خلال القرون ، داعية لنظام اجتماعى كان مبدؤه الفطرى المتأصل فيه قصر السلع الأساسية فى هذا العالم على فئة قليلة على حساب الكثيرة . وليس من الحوادث العرضية أن الكنيسة الرومانية كانت الدعامة الأساسية لكل من الملكية والفاشية فى أسبانيا ، أو أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية كيفت نفسها مع الأسس الشريرة للحكم القيصرى المطلق . كما لم يكن من الحوادث العرضية أن تأثير « ويزلى » فى إقناع الجماهير فى انجلترا بقبول نظام المصانع الجديدة البشع مقابل عزاء مشكوك فيه بنعيم أبدى لا دليل على وجوده ، ولا يمكن إثبات وجوده ، كان أعظم من أى تأثير آخر .

---

(١) فئة انشقت على الكنيسة الكاثوليكية تحت زعامة « بيتر والدو » أحد تجار مدينة « ليون » » وأسست شيعة فى سنة ١١٧٩ كرس أعضاؤها أنفسهم لقراءة الانجيل والتبشير فى الأماكن العامة .

ومع ذلك فعلى كل ثورة مضادة أن تدخل فى حسابها مبدأين واضحين ، على الأقل طالما بقيت المدنية التى تعمل داخل إطارها . أولا أنه ما من نظام إجتماعى تشيده يستطيع البقاء إذا فشل فى أن يوفر للجماهير الإحساس باتساع الآفاق ، فلا بد لها من تنظيم أوضاعه بحيث لا تقصر المزايا الاجتماعية باستمرار على أولئك الذين جعلت من أجلهم هذه المزايا . ومما لا ريب فيه أن هناك مدوجزر لأن الفعل ورد الفعل متساويان فى السياسة كما فى الطبيعة ؛ فإذا كان قد نتج عن أحداث عام ١٧٨٩ أحداث عام ١٨١٥ ، فإن أحداث عام ١٨١٥ نتج عنها أحداث عام ١٨٤٨ . وتعمل قوى الإنتاج بصورة متزايدة منذ حركة الإصلاح الدينى ، بل وبمعدل أكبر من السرعة فى عصرنا الحاضر ، على خلق عالم تعتمد فيه تلبية مطالب الامتياز على التعاون من جانب الجماهير ، ويتطلب إقناع الجماهير بالتعاون ثمناً أعلى باستمرار . والصورة الفاشية للثورة المضادة باضطهادها للجماهير إنما تعترف بمدى ما تبعثه هذه الجماهير من خوف فى نفوس زعمائها . فقد يلغى هؤلاء الزعماء كل أثر للانتخاب العام ، وقد يعيدون منظمات العمال إلى وضع التآمر غير المشروع ؛ وقد يأملون فى تقدم الأساليب الفنية الصناعية دون تنمية التربية لدى الجماهير . بيد أنهم يظلون يواجهون الحاجة إلى أن يقدموا للناس غذاء الأمل الحيوى ؛ وطابع دعايتهم ذاته يتلخص فى الاعتراف بأن الناس إذا لم ينالوا الأمـل تحولوا حتما إلى إعادة تـكوين أسس قوة الدولة حتى يحصلوا على الأمل .

وبعبارة أخرى ، إن الثورة المضادة تنكر حركة تاريخية تأصلت جذور دلالاتها لا فى وعى الرجل الغربى وحده ، بل أيضاً ، كما أثبتت الأحداث ، فى ذلك الشرق الأقصى الذى أخضعه إلى حد كبير لأغراضه . ومنذ سنة ١٨٠٠ فصاعدا تطلب الاندفاع نحو استثمار قوى الإنتاج بصورة أوفى حرية الفكر ؛ وقد أثبتت التجربة حتى بالألم وللمعاناة ، أن القوة لا تستطيع أن تضع

حدوداً نهائية للآفاق التى يعمل الفكر الحر على ارتيادها . هذا إلى جانب أنه منذ حوالى الوقت الذى تمت فيه تسوية المستعمرات الأمريكيه بدأت فكرة عن قدر أكبر من المساواة فى فرص الحياة تعمل على إثبات ذاتها بواسطة التجربة لدى رجال تعرضوا للقمع ؛ رجال وقعوا فريسة للاضطهاد ؛ رجال صدموا فى إحساسهم بالعدالة بواسطة مجتمع ظهر فيه بوضوح متزايد أن قلة تحظى بالرخاء على حساب الكثرة . إننا لا نستطيع أن نغالى فى تقدير مدى وقع أمريكا على مدنيتنا .

إذ أنها قد أضفت على فكرة أنه ما من رجل يكون فريسة دائمة لمصير محدد ، طابعاً يجعلها أشبه بقانون لا يخرق . ونحن نستطيع أن نتتبع ، منذ « الرحلات الخيالية » فى القرن السابع عشر ، كيف بثت أمريكا أفكار الحرية والمساواة فى عقل الرجل العادى . ونستطيع أن نعرف من سائحى القرن الثامن عشر كيف حطمت أمريكا عادات رتيبة كانت قبل ذلك تعد جزءاً من نظام الطبيعة . وقد تركت حرب الاستقلال الأمريكية فى العصر الذى أضاءته شعلتها أثراً يشبه تأثير إنجيل جديد ؛ فقد أضفت على أفكار الديموقراطية منزلة إضطر زعماء الثورة المضادة ، رغم أنفسهم ، إلى الاعتراف بها . ومنذ أن تحول « واشنجتن » من متمرد إلى واحد من الخالدين ، لم يعد هناك امتياز فى أى مكان يشعر بالثقة الكاملة فى أسسه . ولم يقتصر الأمر على أن حق التمرد قد حظى بتأكيد أدى إلى تغيير دائم فى نمط أفكار الناس ، بل إنه نال تأكيداً قام على أساس الفرض بأن الناس خلقوا أحراراً ومتساوين ، مهما كان تحقيق ذلك عملا غير كامل . إذ أعلن أن ذلك حقيقة ثابتة بذاتها ، وكان كل التاريخ اللاحق محاولة ، بمعنى حيوى ، لاكتشاف الأنظمة التى يمكن التعبير عن هذا الغرض عن طريقها .

وقد مضى قرن ونصف قرن منذ أن تولى « واشنجتن » رئاسة الولايات المتحدة ، وأهم تغيير حدث فى عقول الناس خلال هذه الفترة هو تحولهم

من الاهتمام بالشكل إلى الجوهر . وأصبحت انفعالاتهم بعد أن كانت سياسية ، اجتماعية . ولم يعودوا يرون فى التوزيع الحالى للرفاهة صلاحية أكثر مما رأى أسلافهم فى انجلترا فى القرن السابع عشر أو فى فرنسا فى القرن الثامن من صلاحية فى تلك الأنظمة التى اعتقدوا أن فى مكنتهم أن يسموا عليها وأن من حقهم أن يفعلوا ذلك . كما لم يعودوا على استعداد لقبول أمراضنا الاجتماعية باعتبارها حتمية أكثر مما كان أسلافهم مستعدين لقبول النظام القديم بوصفه الصورة النهائية للحكم .

إن ثورة قد تشكلت فعلا فى أخيلة الناس ، وهى تجعلهم يحكمون على الدول التى يعيشون تحت سلطتها بقدرتها على أن توفر للجماهير أمناً اقتصادياً على أساس من رفاهة متزايدة . وقد صار هذا فى عصرنا هو معنى الحرية لدى الجماهير فى جميع أنحاء العالم . فالناس يعتنقونه فى الهند والصين كما فى بريطانيا والولايات المتحدة . وباسمه قامت ثورة ، بلغ عمقها ما بلغته ثورة فرنسا فى سنة ١٧٨٩ على الأقل ، غيرت طريق الحياة كلها لدى الشعب الروسى وانبعثت منها تيارات مثيرة فى جميع أركان الأرض .

وفى هذا الإطار يجب علينا أن ننظر إلى الثورة المضادة . ولم يكتمل هذا الإطار نمواً إلا ببطء شديد ، مثل كل التغييرات التى تمت فى النمط الأساسى للحياة الاجتماعية ، فنحن نرى لمحة من أثره فى جماعة « لامعمدانيى مونستر »(Anabaptists of Munester) ؛ ونراه مرة أخرى فى المناقشات الحامية التى دارت فى « مجلس الجيش » فى الحروب الأهلية الإنجليزية ؛ وهو الدافع الذى جعل « بابيف » يقوم بمؤامراته بعد سقوط « روبسبير » ومنذ ذلك الوقت أخذ يكتمل نمواً بواسطة التصنيع والحياة فى المدن اللذين يتسع نطاقهما بصورة متزايدة ؛ فهو ينمو من بصيرة شبه مختفية لا يكاد الناس يجرأون على الاعتراف بها بينهم وبين أنفسهم ليصبح مبدأً واعياً للعمل يقدم أنصاره حياتهم فى سبيله راضيين .

وفى أول الأمر كانت الثورة التى يحاول « هتلر » وشركاؤه القضاء عليها مكتفية إلى حد كبير بأن تعمل على صعيد سياسى بحت . إذ كانت تؤمن بأنه كلما اتسع نطاق حق الانتخاب اطمأن المواطن إلى أن الرفاهة ستكون فى متناول يده . فحولت كل الأنظمة السياسية ، السلطة التسريعية والتنفيذية والقضائية والجهاز الحكومى ، إلى اتجاه ديموقراطى بصورة متزايدة . ولكنها بدأت أيضاً تكتشف إما أن التحسين الذى أدخلته هذه التغييرات على الموقف أقل بكثير مما توقعته ، أو أن التحسين يتم ببطء شديد بحيث فشلت فى تغيير مصير الإنسان بصورة حاسمة . وهكذا سرعان ما تكتشف الثورة الحقيقة البؤرية التى تبرز دائماً إلى المقدمة عندما تفشل التغييرات السياسية فى إرضاء الناس ، تكتشف أن جذور مصائبها متأصلة فى علاقات الإنتاج . وعندئذ تصر على أن تصبح قوانين الملكية الموضوع الرئيسى فى البحث السياسى أى أنها تطالب بإعادة وضع أسس قوة الدولة .

وعندما تصبح حقوق الملكية الموضوع الأساسى للمناقشة فى مجتمع ما ، يطرح الامتياز والحقوق المكتسبة على بساط البحث ، وواضح بالأدلة التاريخية أن أولئك الذين تستمد مراكزهم من أى من هذين الشيئين سيدافعون عن أنفسهم بكل سلاح يستطيعون استعماله . ولما كنا نعيش فى عصر صارت فيه الأسس موضع مناقشة ، فإن أولئك الذين من مصلحتهم أن يرفضوا مواءمة علاقات الإنتاج للمطالب الجديدة التى تتعرض لها هذه العلاقات لابد أن يهاجموا كل المبادىء أو الأنظمة التى تعبئها هذه المطالب لتأييدها . فلابد لهم أن ينكروا فكرة الديموقراطية والنزعة الإنسانية والتطلع إلى المساواة والرغبة الجارفة فى الحرية . ولما كان الاكتشاف العلمى والتفكير الفلسفى يعملان على دعم ما يكونه الناس من آمال عن حقوقهم ، فإن القائمين بالثورة المضادة مضطرون إلى الوقوف موقف العداء ضد أى علم وأى فلسفة يبدو أنهما يدعمان هذه الآمال .

بيد أن هذا العداء يؤدى حتما إلى حمل القائمين بالثورة المضادة على اتخاذ خطوات أخرى فى هذا الاتجاه . فهو يدفعهم إلى مهاجمة كل تفكير لا يتفق فى دلالاته مع العلاقات التى يريدون المحافظة عليها . وما يحدث مع المبادىء يحدث مع الأنظمة . فالجماهير قد بنت فى حركتها التقدمية ثلاثة أنواع من الاتحادات الدفاعية – النقابة والجمعية التعاونية والحزب الاشتراكى . والقائمون بالثورة المضادة مضطرون إلى إخمادها . ولكنهم لكى ينجحوا فى ذلك لابد أن يدمروا البيئة الديموقراطية التى تضمن لهذه الاتحادات حقها فى الحياة . ولابد لهم لتحقيق هذا الغرض من أن ينبذوا عملية الحكم الذاتى حيث أنها لا تنفصل عن الديموقراطية . وبمجرد أن ينبذوا الحكم الذاتى سيضطرون حتما ، بواسطة منطق مخيف ، إلى إنكار شرعية أية قوة لا تستمد سلطانها منهم هم ؛ وهكذا تصبح معارضة أغراضهم خيانة كبرى على الفور . إن الدولة الشمولية هى الأداة التى لا مفر منها للثورة المضادة فى مجتمع جماعى يقوم على السوق العالمية .

واختار القائمون بها اللحظة الموافقة لمشروعهم ؛ وليس من بين المصادر التقليدية للرجعية ، كالجيش مثلا أو للمصالح الخاصة الكبرى ، من كان يستطيع أن ينظم حركة بين الجماهير . ولذلك كانوا فى حاجة إلى خدمات مهيج شعبى عبقرى يستطيع أن يوفر لهم ذلك التأييد من جانب الجماهير الذى بدونه يصير صراعهم فى سبيل القوة مغامرة مشكوك فيها على أحسن الأحوال . فاشتروا هذه الخدمات ، وبنوا الدولة الشمولية . ولكنهم بعد أن شيدوها وجدوا أنفسهم مازالوا يواجهون المشكلة التى يعد قمعها بوصفها قضية حية هو الهدف من الثورة المضادة : وهى كيفية إرضاء متوقعات الجماهير . ولم يكن هناك من سبيل لحل هذه المشكلة داخل إيطاليا أو ألمانيا الشموليتين إلا بإحداث تعديل جذرى فى علاقات الإنتاج ؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى حرمان الامتياز من إدعاءاته ومن ثم يجعل الهدف من الثورة

المضادة كله عقيما . وهكذا أصبحوا يواجهون موقفا لابد أن يتعرضوا فيه باستمرار لخطر التمرد ، كما دلت بوضوح المذبحة الألمانية التى حدثت فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤ . وعندئذ أدركوا ، ما يحتمل أن هيئة القيادة الألمانية أدركته منذ البداية ، من أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بسلطتهم طالما ظلت بقية أوروبا مستقلة عن نفوذهم .

وعندما قضى على آخر عدو فى الداخل ، بقيت هناك العلاقات الخارجية بوصفها مصدرا لكارثة محتملة ، فالعالم لا يمكن أن يظل بالنسبة لهم نصف حر ونصف عبد ، ومن ثم كان غزوه شرطا ضروريا لبقائهم . ولهذا استعدوا من مبدأ الأمر لهذا الغزو . ولقد قدموا لضحاياهم من مواطنيهم قمعا وحشيا فى الداخل وغزوا بربريا فى الخارج ، مع نصيب فى أسلاب الغزو ، مقابل رضاهم بالثورة المضادة . ولم يكن الخارجون على القانون الذين فرضوا هذا البرنامج ليهتموا بما سيقتضيه أسلوبهم من ثمن أكثر مما كان يهتم به مغامر عصر النهضة الذى كان يبيع جيشه لدافع أكبر ثمن . فقد اتبعوا الوسيلة الوحيدة المتيسرة فى الفترة التاريخية التى بلغناها للإبقاء عنوة على علاقات الإنتاج بوصفها نظاما للامتيازات التى تحرم الجماهير ، بتقييدها نمو قوى الإنتاج ، من رفع مستوى رفاهتها ؛ فإذا كان ذلك يعنى محاولة فرض الثورة المضادة على العالم ، فإن هذه المحاولة قد أصبحت تضحية ضرورية لا مفر منها على مذبح الدين الوحيد الذى يؤمنون به — حق طبقتهم المقدس فى امتيازاتها المكتسبة .

— ٣ —

هذه هى الثورة المضادة التى نشتبك معها الآن فى حرب ، وإنه لمن الأمور الحيوية أن نفهمها على حقيقتها . ولكن قبل أن أنتقل إلى دلالات مبادئها ، هناك شيئان متصلان بها يجب تأكيدهما . أولا خطأ الرأى الذى

يذهب إلى أن الفاشية ، فى صورها الوطنية المختلفة ، والبلشفية جانبان توأمان لنفس المبدأ . وهو خطأ لعدد من الأسباب . فهو أولا يخلط بين السطحى والجوهرى . فكون كل من الفاشية والبلشفية منبثقتان من موقف الظاهرة البؤرية فيه ظهور مطالب الجماهير ، لا يجعلهما شيئا واحداً . فلا جدال فى أن البلشفية كانت قاسية ، وقد استعملت كثيرا من أساليب دعايتها فى أغراض الفاشية . بل وصحيح أيضا أن الحركة البلشفية فقدت شيئا من مثاليتها الأولى عندما طبقت على مدنية شبه شرقية تكاد تكون جاهلة يحيط بها الأعداء وتحتاج لحماية نفسها إلى تصنيع سريع يجعل فى مكنتها الدفاع عن نفسها . وكان لا بد أن يكون النظام الذى تنطوى عليه هذه العملية قاسيا ، بلا رحمة . بيد أننا نخطىء فى الحكم عليها عقليا إذا نسينا أن روسيا كانت بدون هذا النظام القاسى ، ستصبح مزرعة استغلالية تمرح فيها الثورة المضادة ، وأنها عندئذ كانت تكون فى سبيلها إلى تلك السيطرة على العالم التى تهدف إليها .

والفرق بينهما هو ذلك الفرق الحيوى من أن طبيعة الدولة البلشفية ليس فيها شىء لا يتفق مع المثل الأعلى الديموقراطى . وقد كان السبب الأساسى فى توقف الديموقراطية فيها هو أن تجربتها لم تتم ، كما أشرت آنفا ، فى جو من الأمن . ولن يثبت طابعها الحقيقى نفسه بالتجربة ، وهذا الطابع هو السعى الأصيل نحو الديموقراطية والحرية — سعى يجب أن نتذكر أنه يقوم على أسس جديدة فى تاريخ العالم ، إلا عندما تتحطم ألوان التوتر التى تحيط بها .

والشىء المهم الآخر هو حاجتنا لإدراك أن الثورة المضادة لم يكن فى وسعها أبدا أن تقصر نفسها على البلاد التى نشأت فيها . وهناك ساسة ودعاة سياسيون ذهبوا إلى أنها لا تهم سوى الشعوب التى تسيطر عليها طالما لم تصر سلعة للتصدير ؛ وحتى مستر «تشرشل» كال الثناء «لموسولينى» .

وعندما أصبحت العلاقات الدولية للثورة المضادة مصدر تهديد ، بذل الساسة الديموقراطيون جهودا شاقة فى محاولة تهدئتها ؛ وليس هناك ما يبدو الآن أكثر مدعاة للسخرية من إعلان مستر « شمبرلين » عند عودته من ميونخ أنه وجد قاعدة « السلام فى عصرنا » . والحقيقة كانت ، بطبيعة الأمر ، أن مبدأ الثورة المضادة لا يتطلب الحرب بوصفها قانون وجوده فحسب ؛ وأن ما من دولة تستطيع ، بناء على ذلك ، أن تتجاهلها ؛ بل أيضاً أنه لما كانت الثورة المضادة تقبل وتدبر فى عالم توحده طبيعة السوق الدولية ، فإن حياتها ، فى فترة استعدادها للحرب ، تعتمد على العلاقات التجارية التى تنظمها .

إن الاعتداء اليابانى على الصين ظلت تغذيه أساسا الدول الديموقراطية سنينا طوالا ؛ وبهذه الطريقة أضفت شرعية على مبدأ فى التنظيم الاجتماعى كانت تعلن أنها تمقته . وإعادة تسليح ألمانيا ، الذى كانت أخطاره معروفة واضحة ، اشتركت بجزء من تمويله للمعونة التى قدمها أولئك الذين قصد بهذا التسليح تدميرهم ، وهذه المعونة وحدها هى التى جعلته ممكنا ؛ وحتى بعد أن وجه « هتلر » ضربته الخسيسة إلى تشيكوسلوفا كيا أكمل مستر « مونتاجو نورمان » برضاء فيكونت « سيمون » حفل دفنها بأن سلم « هتلر » رصيدها من الذهب فى بنك « التسويات الدولى » . وتغاضى مستر « أنتونى إيدن » عن رياء عدم التدخل فى أسبانيا وهو لابد يدرك تماما أن « هتلر » و « موسولينى » كانا يجعلان من الحرب الأهلية تجربة أخيرة للمسرحية التى اعتزما إخراجها . وحتى فى ٥ يناير ١٩٤٢ علق على زيارته للاتحاد السوفييتى مؤكدا أنه ما كان ليهتم بالقضاء على النازية لو أن « هتلر » قصر أعماله على الشعب الألمانى . ألم يكن مبدأ الثورة المضادة قد طبق فى ذلك الوقت على نطاق يكفى لأن يجعل معناها واضحا لدى وزير الخارجية فى وزارة مستر « تشرشل » ؟

الحقيقة أن مبدأ الثورة المضادة لابد أن يكون جذابا بالنسبة لأية طبقة

فى مركز أولئك الذين يعدون مسئولين عن تجربتها . ويبدو ذلك بوضوح فى ظهور جماعات فاشية فى كل بلد تقريبا . كما يبدو أيضاً فى أساليب بعض كبار أصحاب الأعمال فى الولايات المتحدة ، مثلا ، بجيوشهم الخاصة وقنابلهم وغازاتهم المسيلة للدموع « وفتواتهم » المحترفين وجواسيسهم فى النقابات . إن رجالا مثل الحاكم « تالمادج » فى جورجيا والعمدة « هاج » فى جيرسى سيتى ، يهدفون فعلا بلا شك ، على نطاق ضيق ، إلى تحقيق غايات فاشية بواسطة أساليب فاشية . ومما يسترعى الانتباه أكثر من ذلك كله أن الحكومة الفرنسية المهزومة فضلت فى يونية سنة ١٩٤٠ مبدأ الثورة المضادة على تجربة ديناميكية الديموقراطية ، ومما له مغزى أن هذا الاختيار تم بتعاون المصالح الكبرى وكبار رؤساء الدوائر الحكومية ، بينما «لافال» ، بوصفه « هتلر » المنتظر — وإن كان « هتلر » مزيفا ينسج الخيوط الخبيثة ، فى مؤامرته الشريرة .

وبالاختصار ، إن الدفعة نحو الرجعية تصير ثورة مضادة عندما يصير نظام اقتصادى ما فى المرحلة الأخيرة من انهياره . وهى تتطلب شرطين لظهورها . فيجب ، أولا ، أن تجد موقفا اقتنع فيه الحكام التقليديون بأن امتيازاتهم الحيوية فى خطر ، وثانياً أن تجد موقفا لا تتوفر فيه قيادة من جانب أولئك الذين تحدوا النظام القائم ممن تشعر الجماهير ، فى ظروف معينة ، بأن فى استطاعتها التجاوب معهم . وعندما يتوفر هذان الشرطان يستطيع رجال مثل « موسولينى » و « هتلر » أن يعقدوا محالفة مع قوى الامتياز بينما يتحدثون إلى الجماهير المرتبكة بلغة الحرية . ونتيجة هذا التحالف أن يفتح أمامهم طريقا مباشرا إلى الاستيلاء على قوة الدولة ، بينما يعنى عدم وجود قيادة واضحة أن أحزاب اليسار انفصلت عن الجماهير ، التى تعتمد على تأييدها ، قبل أن تدرك أن سلطتها قد دمرت بوقت طويل ، فطريقة استخدام دكتور « برونتج » مثلا ، للمادة ٤٨ من دستور ويمار

مهد السبيل لاستيلاء « هتلر » على الحكم قبل أن يدرك الاشتراكيون أو الشيوعيون فى ألمانيا المصير المحتوم لمركزهم بوقت طويل .

ولا ريب فى أن نشوء هذه الظروف يعتمد ، إلى درجة كبيرة ، على الجو السيكلوجى الذى يتولد عن الهزيمة العسكرية أو الإحساس بخيبة الأمل ؛ فحكام ألمانيا وإيطاليا التقليديون دمر الإخفاق هيبتهم . وتحالفهم مع الخارجين على القانون جعل فى وسع الثورة المضادة أن تتنكر فى ثياب ثورة حتى حققت أغراضها . بل إنه يجعل فى مكنة النظام الجديد أن يستمر فى التحدث بلغة الثورة دون أن يؤدى ذلك إلى إظهار الخدعة التى يمارسها ، لأنه على الرغم من أن الفاشية لا تحاول حتى تغيير العلاقات الطبقية فى المجتمع بمجرد اطمئنانها على حيازتها لقوة الدولة ، فإن تعيين أعوانها فى المناصب ذات السلطة على نطاق واسع يضفى مظهرا سطحيا من أن المستقبل للعبقرية ، كما أن إعادة ترتيب القوى الاقتصادية الذى تضطر إلى القيام به لاستكمال تدعيم سلطتها – لأن الفاشية تعيش على برنامج الأشغال العامة فى إعادة التسليح حتى يتم استعدادها للحرب — يضفى أيضاً مظهراً سطحياً من السيطرة على الامتياز يؤخذ بسهولة ، خصوصاً فى الخارج على أنه تجديد ثورى . فالرأسمالية ، فى مرحلتها الفاشية ، لا تظهر سافرة تماما بوصفها ثورة مضادة حتى تستكمل عملية الدعم .

ويتم هذا الظهور الكامل عندما تكون قوة الدولة قد أعيد تنظيمها فى وحدة صلدة . فيعاد وضع أسس النظام للإبقاء على ما يدعيه الامتياز من حقوق . وواضح أنها لا بد ، لكى تفعل ذلك ، أن تخضع وظيفة « صاحب الأعمال والمشروعات » الذى يتحمل المخاطر لمقتضيات النظام . لأن سمة الرأسمالية فى مرحلتها الفاشية أن طابعها الاحتكارى للتزايد يجعل المخاطرة والتجربة والحرية أعداء لمبدئها الأساسى . وهذا هو أول إخضاع كبير تقوم به ؛ ومما تجدر ملاحظته أن من بين آثاره أنه يخفى الطابع الرأسمالى

المتأصل للفاشية عن طريق الاعتماد الكامل على تدخل الدولة . لأن ما يخدعنا هنا هو إلى حد كبير تلك الصورة المنطقية المقيمة للرأسمالية التى تلتصق بأذهاننا . فنحن نفكر فى المفاهيم التى تشكل طابعها على ضوء قوالب تمت إلى مرحلة توسعها ؛ ولم يزل الطابع اللاشخصى لأنظمتها ، إلى الآن ، يكوّن جزءاً من حياتنا العقلية من الصغر بحيث أن إقتصاديات المنافسة غير الكاملة ما برحت فى مهدها ؛ ونحن لا نستطيع أن نكيّف أنفسنا ، إلا بمجهود لإدراك أن حرية التعاقد لم تعد تستطيع أن تعمل فى الظروف التى أنتجت ذلك الحكم الذى صدر فى قضية « السفينة البخارية موجول » فى إنجلترا[1] أو الذى صدر فى قضية « آدير ضد الولايات المتحدة »[2] فى أمريكا .

والطابع الموحـــد للقوة ضرورى ، أيضاً ، لمنع ثورة الجماهير عند اكتشافها أن الثورة المضادة ليس لديها فى الواقع ، أية آمال ثورية تحققها لهم ؛ وبعبارة أخرى أنها تحتاج إلى خطة تستطيع بما لها من سلطة أن تسحق كل مقاومة تقوم فى وجهها ، ولا يمكن أن تكون الخطة أى شىء آخر سوى الاستعداد للحرب ، ثم ، مع الوقت ، الحرب نفسها ، أى الأمل فى استعادة ما فقده زعماء القوى الاجتماعية القدامى من هيبة ، بواسطة النصر ، لصالح زعمائها الجدد . ولهذه الخطة ، بطبيعة الحال ، ميزة ضخمة بالنسبة للزعماء الجدد ، هى إبقاء المجتمع الذى يسيطرون عليه فى حالة طوارىء متوترة حيث لا يُسمح ، فيما يتعلق بما يتصل مباشرة بمصالحهم ، بالتفكير فى حكم القانون ، لأن حالة الطوارىء المتوترة لا يمكن مواجهتها إلا بتطبيق إجراءات استثنائية .

وهناك جانب آخر من جوانب هذه القوة الموحدة يستحق منا كلمة فهى مدفوعة ، كما أشرت ، بواسطة ، ضرورياتها الداخلية إلى التخطيط

---

(١) 25. A. C. (١٨٩٢)   (٢) 161. U. S. 208.

للحرب ، ومن ثم فهى تأخذ طابعاً شبيها بالجماعى تحدد فيه قوة الدولة الأهداف التى تكرس من أجلها أدوات الإنتاج . بيد أن الوضع الجوهرى للامتياز لا يتغير ؛ ولكن تصبح عادات جمع الثروة ، التى كانت تحددها فى الماضى قرارات خاصة لا عداد لها ، من المسائل التى تحددها الدولة . فسعر الفائدة والربح ، وتوجيه الاستثمار ، وطرق التبادل التجارى ، وطابع الاستهلاك – المدافع بدلا من الزبد ، جميعها تسيطر عليها الدولة باسم الخطة التى لها الأولوية على كل شىء آخر . أى أنها تكييف الرأسمالية للظروف التى تحمى قوى الامتياز ضد التمرد الداخلى . وصحيح أن هذه الحماية ثمنها ضرورة الحرب الخارجية . وصحيح أيضاً أن الهزيمة فى الحرب لابد أن تقضى على البناء كله وتحيله أنقاضاً . ولكن ما تحققه الفاشية ، حتى لحظة الهزيمة ، للرأسمالية التى يتهددها خطر الثورة الاجتماعية ، هو تنظيم الظروف التى تؤخر مجىء هذه الثورة . وأكثر من ذلك ، تعمل حقيقة أن الظروف الفنية تجعل الحرب الحديثة حربا شمولية على التوحيد بين الجماهير المحكومة وبين الغزاة لخوفها مما ستكلفها الهزيمة إياه . ولا ريب فى أن المحاولة كلها مقامرة . ولكنى أعتقد أنه ليس محتملا أن يقلل شخص عاش خلال الأعوام الماضية منذ سنة ١٩٢٩ من مدى قربها من النجاح .

– ٤ –

ومن ثم فإن النظرية التى يقوم عليها اعتداء الفاشيين على المدنية نظرية بسيطة . فالخارجون على القانون يحاولون المحافظة على إطار العمل فى مجتمع منهار بأن ينقلوا الثروة من أمم أخرى إلى أنفسهم ؛ وهم يفترضون أن الانتصار فى الحرب سيهىء لهم احتكارا للقوة المسلحة ضد أولئك الذين أوصلوهم هم أنفسهم ، بهذه الطريقة ، إلى حالة من العبودية الاقتصادية والرق الفكرى والمعنوى . وليس هناك سبب مسلم به يجعلنا نفترض أن الانتصار لا يهىء

لهم هذه القوة ، إن الحالة التى أوصلوا إليها أمما مثل التشيكيين والبولنديين والفرنسيين دليل كاف على ذلك . وقد كان هناك عصور مظلمة من قبل فى التاريخ ، وليس هناك من سبب منطقى يحول دون قيام عصور مظلمة أخرى .

وأى نظام يظهر ضعفه فى أزمة كبرى يستطيع دائما أن يكيف نفسه مع مقتضيات هذه الأزمة إذا كان أعداؤه منقسمين وكان لا يهمه الثمن الذى يدفعه . وقد واجهت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تحدى حركة الإصلاح الدينى بهذه الطريقة تقريبا . فلم تكن حركة الإصلاح المضاد سوى تكييف ناجح لتلك العناصر فى المبادىء والتنظيمات الرومانية التى كان لابد من التضحية بها حتى لا تغلب الكنيسة الرومانية على أمرها . فقد كيفت روما نفسها مع مطالب النظام الاقتصادى الجديد للقرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولا مراء فى أن هذا التكييف تم فى بطء ومصحوبا بألم ، والحروب الدينية والمشادات التى وقعت ، مثل تلك التى حدثت بين الجزويت والجانسنيين (Gansenists) فى فرنسا ومثل تلك التى حدثت حول التسامح الدينى فى انجلترا ، دليل كاف على ذلك . ولكنها كيفت نفسها . وكان أسلوب التكييف أن تسلم فيما هو مستحيل عليها الاحتفاظ به مع تركيز كل قوتها على تنظيم المراكز التى ما زال الدفاع عنها ممكنا . كما ينبغى ألا نغفل عن مدى نصيب الانقسام بين أعدائها فى الإبقاء عليها .

وهزيمة قوات المحور مرحلة ضرورية وجوهرية فى هزيمة الثورة المضادة ولكنها لا تحقق بذاتها أوتوماتيكيا الغايات التى طلب إلى عامة شعوب الأمم المتحدة أن يقاتلوا من أجلها . فهذه الهزيمة تتيح الفرصة لذلك ، ولكنها لا تضمن استغلالها . وإلى أن نضع ضمان استغلالها فى قالب تنظيم فعّال ، ستظل هزيمة دول المحور مجرد مرحلة فى هزيمة الثورة المضادة . فهى لا تستأصل المبادىء نفسها من جذورها .

وأعتقد أننا نستطيع أن نرى ذلك بطريقتين . فيمكننا أن نراه أولا عن طريق فحص الموقف الخاص الذى ستجد كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، مثلا ، نفسها فيه بعد الحرب ، ويمكننا أن نراه إذا تأملنا دلالات الموقف الدولى الذى سيواجهنا بعد الحرب .

فما لا شك فيه أن العلاقة بين الرأسمالية والديموقراطية ستكون المشكلة البارزة فى بريطانيا والولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب ، كما كانت فى ألمانيا فى عهد جمهورية « ويمار » . ولا ريب أن النصر سيضفى على الحريات الأربع وضعا رسميا ذا قيمة ضخمة . ولكن يجب أن تتذكر أنه سيكون هناك فى مواجهة قوة هذا الوضع الرسمى عوامل لا تقل أهمية عنه .

فهناك أولا وقبل كل شىء توزيع ما تكلفه النصر ، ومطالبة الجماهير بحرية يرونها ، فوق كل شىء ، فى الأمن الاقتصادى وفى قدر أكبر من المساواة فى الرفاهة المادية . وهناك ، ثانياً ، زيادة الاتجاه إلى تركيز السيطرة الاقتصادية المتزايدة فى أيد قليلة ، وهو الاتجاه الذى كان أحد عناصر إنتاج الحرب ، فالأوضاع الاقتصادية تجنح إلى خلق النظم السياسية الخاصة بها ، والاحتكارات الخاصة تجنح بسرعة إلى خلق اقتصاديات ندرة تجعل الديموقراطية السياسية بعيدة المنال . وهناك ، ثالثاً ، نمو القوى المفككة فى النظام الإمبراطورى ، من تحرر استراليا ونيوزيلندا ، وكندا بدرجة أكبر ، من الاعتماد على سوق لندن المالى ، وما ظهر من انحلال الإمبراطورية فى الملايو وبورما وجزر الهند الغربية ، والضرورة الملحة لإدراك أن الهند فى عالم ما بعد الحرب إما أن تكون مستقلة أو يصبح حكمها غير ممكن ولا ريب فى أن إفريقيا ستظل فترة طويلة مصدراً لاستثمار أمين وسيطرة لاتواجه تحدياً ، ولكن حتى أفريقيا تذخر بحركات هياج عميقة .

كما ينبغى ألا ننسى أن الفجوة الضيقة جداً التى فصلت فى سنة ١٩٤٠ ، بين بريطانيا وبين هزيمة مماثلة لتلك التى لحقت فرنسا ، عملت كثيراً على تحطيم

إيمان الجماهير فى الادعاءات التقليدية للطبقة الحاكمة . ودعم الشك لدى هذه الجماهير تدعيما قوميا ذلك التناقض بين أخطائها الجسيمة وبين نجاح الاتحاد السوفيتى الذى لا يقل خطورة . وقد تأقلم ، سيكلوجيا ، المبدأ المتأصل للثورة الروسية — تخطيط الإنتاج من أجل استهلاك المجتمع — فى عقل العامل البريطانى وكذلك فى عقول جنود القوات المسلحة وضباطها ، وهو الأمر الذى مغزاه ، بسرعة ، غير عادية بسبب وقع الحرب القاسى . والحاجة واضحة إلى تجديد الأنظمة البريطانية الأساسية ، الجيش والخدمة المدنية والنظام التربوى والقيادة الصناعية والبرلمان والحكم المحلى . فليس هناك من يستطيع أن يقول بأمانة أن هذه الأنظمة قد أظهرت المرونة أو بعد النظر اللذين تطلبتهما الأزمة . ويثير النقص فى المرونة وبعد النظر سؤالا ، يعد أساسياً فى أى نظام ، عما إذا كان نطاق التجديد المطلوب مما يستطيعه النظام على ضوء الأسس الاقتصادية التى تكيف معها . لأن كلا من الأنظمة التى يتطلب الأمر تجديدها يدخل فى صميم نظام الامتيازات الذى تحتفظ به . ومن العسير أن يتبين المرء كيف يمكن إتمام التجديد دون التسليم فى الجزء الأكبر على الأقل ، من الأساس الذى يقوم عليه نظام الامتياز .

فهذ التسليم يعنى تغييراً فى قلوب الطبقة الحاكمة البريطانية ، وهو صفة من أندر الصفات التى تتسم بها الطبقة الحاكمة . ويصحب هذا التغيير ، تاريخيا ، التوسع ، الذى يأتى أثر استيلاء طبقة جديدة على القوة ، فى النظام الاقتصادى . ولم يعد لدى الديموقراطية الرأسمالية فى بريطانيا ، فى صورتها الراهنة ، فرصة اكتشاف هذه الظروف . وصار لزاما عليها إما أن تعيد بسرعة تنظيم علاقات إنتاجها حتى تستأنف التوسع ، أو أن تواجه نمو تلك الظروف التى تؤدى إلى نشوء الثورة المضادة . ولم تتخذ أية خطوات حتى الآن نحو إعادة التنظيم . فعلى الرغم من أن تدخل الدولة بلغ درجة عميقة ، تركت القضايا الكبرى الخاصة بما إذا كان التدخل

سيستمر فى وقت السلام وماهو الهدف الذى يكرس من أجله إذا تقرر استمراره، دون حل ؛ بل حتى دون مناقشة إلى حد كبير . وقد بقيت جميع أدوات الإنتاج الأساسية فى أيد خاصة ؛ والنظام كله ما برح يقوم على مبدأ الإنتاج من أجل الربح الخاص ؛ وإذا حدث أى تغيير فى وضع الاحتكارات ، فإنها ستكون فى مركز أقوى بعد الحرب منها قبلها . ويظل السؤال ، الخاص بما إذا كانت قوى الامتياز فى بريطانيا ستتعاون مع العمال باليد والفكر بعد هزيمة دول المحور ، إلى درجة تكفى لأن تجعل الأهداف الكبرى فى الحياة مشتركة ، سؤالا لا جواب أكيد عليه . وسيتعين الإجابة على هذا السؤال فى وقت لا يكون فيه زوال التهديد المباشر من الخطر الخارجى قد قضى على جو الحماسة الفائقة والتضحية الذى تولد عن هذا التهديد فحسب بل ويكون أيضا عاملا على الاتجاه نحو جعل ضمانات الماضى العزيزة لا مخاطر المستقبل المجهولة ، هى المصدر الذى ستحاول الطبقة الحاكمة فى بريطانيا أن تستمد منه مبادئها من أجل الحقبة الجديدة .

إن بريطانيا « التقليدية » قد أصبحت جزءاً من التاريخ الماضى منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وأكرر مرة أخرى ، أن تغييرها بحيث لا تنطوى على خيبة أمل عميقة بالنسبة للجماهير لا يعنى إصلاحات على نطاق واسع فى كل مجالات الحياة القومية فحسب بل أيضا التضحية بالمصالح القائمة التى كانت عصب بريطانيا التقليدية . ومن الممكن أن تتصور الوصول إلى أسس للتفاهم مع هذه المصالح إذا استغل الجو التجريبى الذى أوجدته الحرب لدى العديد من الناس فى الطبقات المختلفة . وعندئذ قد نرى ،قبل نهاية الحرب ، بدء بناء بعض الجسور ، على الأقل ، التى سنحتاجها فى المستقبل للوصول إلى بريطانيا الجديدة . وهذا هو السبيل الذى تحصل بواسطته الأمم على الأمل ، لأنها بالأمل تشترى الوقت .

بيد أنه ليس من شأن سياسة مستر « تشرشل» وزملائه بناء هذه

الجسور . بل على العكس من ذلك ، يبدو أنها تعمل قاصدة على تأجيل أى قضية تعتبر « موضع خلاف » حتى ما بعد الحصول على النصر ؛ وتعتبر قضية « موضع خلاف » كل قضية ثار حولها انقسام عميق بين الأحزاب وهذا يعنى ، إذا استمرت هذه السياسة أن تظل علاقات الإنتاج بلا تغيير إلى أن يأتى السلام ، وأنه بناء على ذلك ، ستكون إحدى الوسائل التى يتطلبها التغيير على نطاق واسع تحت تصرف الأمة لاستعمالها فى الأغراض التى يتفق عليها . ومع زوال الدافع الرئيسى إلى الوحدة فى وجهة النظر ، سيتعين علينا أن نجد وسيلة إذا استطعنا ، الاتفاق على الخلافات الأساسية فى مجال يتولد فيه الشقاق بسهولة تامة عن مثل هذه الخلافات .

وبصراحة أنا لا أستطيع أن أصدق بسهولة أن وسيلة الاتفاق ستكون قريبة المنال فى مثل هذه الظروف . وأنا أعلم أن ديموقراطيتنا التقليدية متأصلة الجذور . أدرك أنه ما من أمة أطول منا باعاً فى الوصول إلى حل وسط . وأعترف بأن النزعة البريطانية نحو « اللعب حسب الأصول » لها عندنا وضع شبيه بالمبدأ الأخلاق . ولكن الهوة التى سيتعين إجتيازها بين الطبقات ستكون أوسع منها فى أى وقت مضى منذ حركة « العرائضيين » وهى ليست هوة يمكن إجتيازها بالخطب البليغة المظيمة . ولن تتخلص منها بواسطة النداءات المعسولة للإبقاء على الوحدة فى مواجهة مشاكل خطيرة ؛ لأنه مع مجىء السلام لا مفر من أن يكون اتجاه نظامنا السياسى نحو توكيد الخلافات بين مصالح الناس ، لا نحو توكيد أوجه التشابه بينهم ؛ فهذا هو الهدف الطبيعى لنظامنا السياسى فى صورته الكلاسيكية . وستذكر كل فئة من فئات المجتمع التضحيات التى قدمتها فى سبيل النصر ، وستنظر كل منها بحنق شديد إلى المطالبة بأية تضحيات جديدة من جانبها ، ما دامت هذه المطالبة لا يسندها الإرغام القوى الذى تتسم به فترة الخطر . وستبدأ كل منها تفحص بريبة وبروح غير طيبة متوقعات الآخرين

وبديهيات العمل الذى تقوم عليه هذه التوقعات . أما الصعوبات المتأصلة فى التحول إلى اقتصاد السلم وللشاكل الخاصة بتسريح الجنود وعودة اللاجئين من مهاجرهم ، والمبادىء التى سيعاد على أساسها بناء بريطانيا ، فستزداد حدة ، ولن يكون الوقت سلاحا تحت تصرفنا لأننا لن نكون قد وضعنا أسسه . وسيحوم شبح الخوف من عدم الأمن فوق حياة كل إنسان . وعندما تكون مصادر عدم الأمن فى أمة ما داخلية وليست خارجية ، تقترب الطبقة المتميزة من الحدود التى يبدأ عندها الخوف والغضب الأعمى فى مراودة فكرة الثورة المضادة .

وأيا كان الأمر فإن واجبنا أن نوجه حقيقة أن هذا هو نوع الموقف الذى يتعلق فيه السلام الاجتماعى بخيط رفيع جداً . فلن نكسب شيئاً من وراء الإصرار على أن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تحدث فى هذا البلد . إن انتصار سنة ١٩١٨ أثار خيبة الأمل الضخمة التى اتسمت بها فترة ما بين الحربين ، وإذا كنا أمناء فعلينا أن نعترف بأنها ولدت لدى أعداد كبيرة من أعضاء الطبقة الحاكمة عطفا على الثورة المضادة عبروا عنه باستمرار ، تعبيراً له مغزاه ، طوال سنوات التهدئة . وأنه لمن الممكن ، على الأقل ، أن يؤدى رفض حكومة « تشرشل » إيجاد الأساس الجديد ، الذى نستطيع تنظيم رفاهة متزايدة بعد الحرب وفقا له ، إلى انحراف ، أسرع وأوسع إنتشارا مما نستطيع أن نتصوره الآن ، عن قبول الإجراءات الديموقراطية بوصفها أمراً طبيعياً .

وينبغى أن نكون قد تعلمنا أن المذهب الدستورى ، رغم كل شىء مذهب سريع العطب بصورة متأصلة فيه ، وتتوقف المحافظة عليه إلى حد كبير على قدرة الناس على الاتفاق حول أهدافه فمن السهولة بمكان أن ينشأ موقف تكون فيه ، مثلا ، قوى المحرومين غير متحدة أو غير قوية بدرجة كافية لتسيطر على الدولة ، ولكن عندما تتسع هوة الخلاف بين أهدافها

والأهداف التى تحبذها قوى الامتياز ، لا يكون أى من الطرفين على استعداد لقبول إجراءات الآخر . أو قد تكتشف وزارة يسارية وهى فى الحكم أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الاجتماعى ، فى ظل علاقات الإنتاج الحاضرة ، إلا على حساب ثقة هؤلاء الذين يقومون على حراسة الحصن الداخلى للقوة الإقتصادية . أو قد تتبع وزارة يمينية ، كما حدث فى سنة ١٩٢٨ ، سياسة رفع الأسعار عن طريق الإقلال من النقد للتداول من أجل ما قد يغريها للموقف بسهولة على اعتباره مصلحة قومية ، وهو قدرتها على الفوز باستحسان طبقة ذوى الدخول الثابتة . وأى موقف من هذه المواقف تقوى فيه النزعة إلى الثورة المضادة . فمخاوف طبقة المالكين ، وخيبة الأمل الخانقة فى النقابات ، ووجود طبقة وسطى كبيرة بين ظهرانينا لا معتقدات سياسية واضحة لديها ، هذه هى العناصر التى تعمل ، فى حقبة من الإخفاق ، على ظهور فكرة الثورة المضادة . وهى ، كمثيلاتها فى القارة الأوروبية ، لن تجد صعوبة فى تكوين علاقات خاصة تتناقض ما تدعو إليه علنا . وأيا كان ما تدعو إليه علنا فإن هدفها الحقيقى كمثيلاتها فى القارة الأوروبية أيضا ، سيكون القضاء على الديموقراطية السياسية من أجل رأسمالية لم يعد فى مكنتها أن تتسع .

ورأيى هذا لا يفترض نجاح الثورة المضادة فى بريطانيا أو فشلها . إنه يفترض فقط أننا إذا سمحنا بنمو الظروف التى لا يجد الامتياز فيها وسيلة أخرى لحماية مصالحه ، فإن الاتجاه نحو الثورة المضادة سيكون حتميا . وقد تثبت الحركة العمالية البريطانية أنها أصلب عودا من جيرانها فى إيطاليا وألمانيا . بل قد يظهر أن تأثير المبادىء الفاشية على رأى الطبقة المتوسطة فى بريطانيا أقل منه على رأى مثيلاتها فى هذه البلاد . ولا تغير أى من الحقيقتين من الوضع عندما تتعارض مصلحة الرأسمالية مع مصالح الجماهير فيصبح السبيل ممهدا للشر الطبيعى فى الثورة المضادة وتجنح البذرة التى تجد

تربتها الطبيعية إلى النمو زاخرة بالحياة ، كما ثبت تاريخيا . وما ينبغي علينا أن نتذكره هو أنه متى أخذت الثورة المضادة شكلا جديا يصبح من المستحيل المحافظة على الإجراءات الديموقراطية الكلاسيكية . فهذا هو الدرس الذى لا لبس فيه لما حدث فى إيطاليا وألمانيا .

وذلك لأن الإجراءات الديموقراطية لا تقوم على وجود حق للمعارضة فحسب ، بل أيضا على حق أولئك الذين فى المعارضة فى تولى الحكم بطريقة سلمية . ولا سبيل إلى المحافظة على هذا الحق إلا بواسطة قدرة الناس على الاشتراك فى الأهداف الكبرى فى الحياة . وظهور حزب فاشى يعنى وحده انهيار هذه القدرة . فهو يثبت وجود أزمة وحالة طوارىء ؛ إذ يعنى أن الرباط التقليدى للوحدة والنظام فى سبيله إلى الزوال . وإذا تعرض النظام والوحدة للخطر فى مضمونهما الديموقراطى ، وهذا ما تعنيه الفاشية فعلا ، لا يبقى أمامنا سوى أن نختار بين إعادتهما إما بالثورة أو بالقوة المضادة — وبالاختصار نصير فى مواجهة خطر حركة عنيفة قد تقضى على ثمار النصر الذى نكون قد أحرزناه . لأن الحركات العنيفة لابد أن تؤدى إلى إنكار الحرية والديموقراطية إلى أن يرى حكام المجتمع أنهم يستطيعون مطمئنين تحويل عمليات الإرغام إلى عمليات رضا . وإذا نجح القائمون بالثورة المضادة ، يصرف النظر أصلا عن هذا التحويل ، لأن من شأنه أن يقضى على المبدأ الذى يعيشون به ، وهذه هى التجربة التى خرجنا بها من كل ثورة مضادة . كما أن التحويل لن يكون سهلا فى حالة نجاح القائمين بالثورة . ومما هو جدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفييتى ، رغم ما حققه من أعمال عظيمة ، لم يكفه جيل كامل لإتمام التحويل من الحالة الأولى إلى الثانية .

ومما يفيد ، من هذه الزاوية ، أن نذكر أنفسنا بالموقف الداخلى الذى ستواجهه الولايات المتحدة عند نهاية هذه الحرب . فالطبقة الحاكمة فيها ليست قوية فقط ، بل هى أيضا أكثر عداء نحو التغيير الجذرى من أى

طبقة حاكمة أخرى فى الديموقراطيات الغربية . ومع النصر ستكون القوة الإنتاجية للولايات المتحدة أعظم مما كانت فى أى عهد مضى ، ولكن ما من شىء يكفل استعمال هذه القدرة الإنتاجية للمصلحة المشتركة سوى تغيير عميق فى علاقات الإنتاج . فرغم الاحتياجات الضخمة لاقتصاد الحرب لا تزال أمريكا تعانى مشكلة بضع ملايين من العمال المهاجرين الذين لا تعنى الحريات الأربع بالنسبة لهم شيئا كثيرا[1] . لقد كان تاريخ سياسة « التعامل الجديد » حتى سنة ١٩٤٠ نذيرا سيئا بأن قوى الامتياز فى أمريكا مستعدة للدفاع بشدة عن كل مركز تحتله ، وقد كان هناك أمريكيون كثيرون ظلوا حتى « بيرل هاربور » نفسها غير واثقين مما إذا كان عدوهم الأكبر هو الرئيس « روزفلت » أم « أدولف هتلر » . وحتى بعد دخول أمريكا الحرب يدل تاريخ « الألمونيوم » ، « والمطاط الصناعى » والحقائق التى كشف عنها مستر « تيرمان آرنولد » مساعد النائب العام للولايات المتحدة فيما يتعلق بتصرفات الشركات الكبرى ، مثل شركة « جنرال الكتريك » ومجهودات مستر « فورد » للحيلولة دون تنمية سياسة مناسبة للإسكان فى منطقة دترويت ، جميعها على أن القوة التى أطلق عليها بنتام – « المصلحة الشريرة » ظلت كبيرة . إن أصوات الناس العاديين قد تبقى مستر « روزفلت » فى البيت الأبيض ، بيد أنه ليس من المغالاة فى شىء القول بأن قدرته على تنفيذ البرنامج الاقتصادى الذى تطلبه النصر كانت تعتمد على التعاون من جانب قوى هى على عداء عميق مع الأهداف الاجتماعية الأساسية التى كان يمثلها . وكان لزاما عليه أن يحصل على التعاون ، إلى حد كبير جدا ، على شروط هذه القوى ، وكان هذا يعنى ، بلا مواربة ، أن مبادىء سياسة « التعامل الجديد » وضعت على الرف طوال فترة الحرب .

---

(١) « لاجتو أمريكا » تأليف هـ . هـ . كولينز (١٩٤٢) .

ولا ريب أن الموقف فى أمريكا يعقده أن ظهور الدولة الإيجابية حديث العهد جدا فى تاريخها . فالوعى الاجتماعى لدى كثير من أقوى عناصرها لم يكيف نفسه بعد مع منطق الدولة الإيجابية . فزعماؤها السياسيون ، مثل مستر « هوفر » ، وزعماؤها الصناعيون ، لا فرق كبير بينهم فى حقل العمل وفى حقل المال أو الصناعة ، لا يزالون يفكرون بأسلوب مدنية التوسع فى الغرب التى انتهت منذ بداية هذا القرن على الأقل ، والواقع أنه ليس من المبالغة فى شىء القول بأن الغرض الأساسى لأكثر المصالح قوة فى الولايات المتحدة هو ، كما قال الرئيس « هادلى » مرة . إن قوى الديموقراطية فى ناحية ، مقسمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقفت ضد قوى الديموقراطية فى الناحية الأخرى ، وتقوم السلطة القضائية بدور الحكم بينهما . . . وقد سمح ذلك بالقيام بتجربة الانتخاب العام فى ظروف تختلف فى جوهرها عن تلك التى أدت إلى القضاء عليها فى أثينا وروما . فصاحب الصوت الانتخابى كان مطلق التصرف — داخل منطقة محددة . فكان فى وسعه أن يسن ما يشاء من قوانين ، طالما لم تمس هذه القوانين حقوق الملكية . وأن ينتخب الموظفين الذين يريدهم ، طالما لم يحاول هؤلاء الموظفون أن يؤدوا واجبات معينة قصرها الدستور على أصحاب الملكية » .

وهذه فى الواقع هى النظرية « الهاملتونية » فى الدستور الأمريكى . وهى تقوم على افتراض التساوى بين الثروة والقوة السياسية . ولم يخف « ماديسون » رأيه من أن أساس السلطة ينبغى أن يكون مصلحة قائمة فى البلاد ، وخطة تفكيره كلها تبنى عن اقتصاديات ندرة دائمة . فقد كتب قائلا « لقد كتب على الإنسانية ، أن تقضى حتما المنافسة فى البحث عن عمل على قسم كبير من هذا الفائض « العمال الذين لا يملكون أرضاً » بقبول أجور لا تكفل لهم سوى مجرد ضروريات الحياة . ولما كان هذا القسم لا يملك ، ولا أمل لديه فى أن يملك ، فلا يمكن أن نتوقع منه عطفاً كافياً

على أن تـكون حقوقه وديعة أمينة فى يد أصحاب القوة فوقهم » . وقد استخلص « وبستر » ، بعد جيل ، ما ينطوى عليه رأى « ماديسون » من نتيجة . فرأى أنه حيثما تـكون الملـكية مركزة فى أيد قليلة والجماهير فقيرة ولا تستطيع الاعتماد على نفسها « لا بد أن تتحطم القوة الشعبية على صخرة حقوق الملـكية ، أو يعمل نفوذ الملـكية على تحديد ممارسة القوة الشعبية والسيطرة عليها . . . فأصحاب الأراضى الواسعة يكونون مضطرين فى مثل هذه الحالة إما إلى تقييد حق الانتخاب بصورة ما أو يؤدى حق الانتخاب إلى تقسيم الملـكية قبل أن يمضى وقت طويل » .

وما زال هذا فى الواقع هو الجو الذهنى الذى تؤمن به الطبقة المتميزة فى أمريكا . ولا ريب فى أنه كان لزاماً عليها دائماً أن تواجه التقليد « الجفرسونى » العظيم الذى حاول رجال مثل « تشاننج » و « امرسون » و « لنـكولن » و « فرانـكلين ووزفلت » المحافظة عليه بطرقهم المختلفة . بيد أنه حتى الآن لم يمكن بقاء هذا التقليد الجفرسونى أمداً طويلا فى الحـكم إلا تحت ضغط الانفعالات التى تثيرها أزمة كبرى ؛ وقد وصل ذلك التقليد إلى تفاهم مع وجهة النظر الهاملتونية ، بسبب قدرة أمريكا فى التغلب على الأزمة . وأول فترة ظهر فيها بوضوح أن هذه القدرة قد فقدت مرونتها السابقة هى الفترة منذ سنة ١٩٣٣ . فبعد سبع سنوات من سياسة ، التعامل الجديد . . وتجاربها الـكبرى والنفقات العامة الضخمة التى اقتضتها ، كان مازال هناك ملايين من المتعطلين فى الولايات المتحدة ، كما استمر تركيز السيطرة الاقتصادية بسرعة فى كل من الصناعة والزراعة على السواء ، وظلت نسبة كبيرة من القدرة الإنتاجية الأمريكية بلا استغلال لنقص الطلب الفعال . ومع النصر ستفرض كل من هذه المشاكل نفسها بحدة جديدة . وستواجه أمريكا اختياراً بين الأمبريالية ، تلك « القيصرية » التى تنبأ بها « وبستر » بوصفها نتاج الصدام بين الملـكية ونظام الانتخاب ، أو تجديد تقليدها

الديموقراطى تجديداً يعتمد على تنظيم تغييرات عميقة فى علاقات إنتاجها . ويجب على أن أضيف أنها إذا اختار « القيصرية » — وهى اسم مستعار للثورة المضادة - سيكون الاتجاه نحو تكوين عادات امبريالية فى أمريكا سريعا . إذ أن شعبا مثل شعب الولايات المتحدة لن يقبل النظام الشديد الذى تقتضيه الثورة المضادة إلا إذا استطاع هذا النظام أن يكفل نتيجة سريعة من الرفاهة المتزايدة .

ويمكن وضع كل ذلك فى عبارات عامة قبل أن تنتقل إلى دلالاته الدولية أن الأساس الرأسمالى لمجتمعنا يكاد يكون ، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، ظاهرة عامة ، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة . ولم يعد فى وسع هذا الأساس أن يوفر الرفاهية المتزايدة التى يتضمنها إطاره الديموقراطى . ومن ثم فإن هناك خطراً كبيراً من أن يعمل على تدمير هذا الإطار الديموقراطى ، لأنه مامن مجتمع رأسمالى يخلو من المادة التى يمكن تنظيمها من أجل الثورة المضادة . وقد أوقفت الحرب الحالية هذا الإمكان أساسا لأنها وجهت أذهان الناس نحو الأشياء المشتركة بينهم وأبعدتها عن الأشياء التى تفرقهم . إذ أنه عندما يتعرض الكيان القومى للخطر بواسطة عدو مشترك ، تصبح الأشياء التى يشترك فيها أفراد الأمة دائما أقوى ، مؤقتا ، من أى عامل آخر إذا لم تقع هزيمة .

بيد أنه ينبغى أن نلاحظ أن الحرب توقف الإمكانية ، ولكنها لا تحل المشاكل التى تنطوى عليها هذه الإمكانية . بل على العكس ، أنها قد تضفى ، فى حالة عدم توفر بعد النظر ، على هذه الإمكانية طاقة جديدة إذا انطلقت من عقالها بمجيء السلام . لأن الحرب تزيد من سلطة الدولة ونطاق تدخلها بدرجة هائلة ، وهذه السلطة الزائدة هى ما تحتاجه قوى الثورة المضادة حتى تحقق نفسها . فحكومات الأزمات ، سواء فى وقت الحرب أو السلم ، تحول ميزان السلطة فى النظام الديموقراطى من الناخبين والهيئة التشريعية إلى الهيئة

التنفيذية ؛ وحينما تكون قوى الثورة المضادة قوية وذات عزم ، يصبح التوجيه التنفيذى ، بسهولة يؤسف لها ، مقدمة للفاشية ، وهذا هو الدرس الأول ، مما حدث فى الانتقال من « برونتج » إلى « هتلر » . وليس هناك ما يعمل على تدمير الضوابط الديموقراطية ، التى تكفل المواءمة بين سلطة تنفيذية قوية والحرية ، مثل الموقف الذى ينتاب أصحاب الملكية فيه الذعر زد أنه ما من شيء يجنح إلى بث الذعر فى نفوس أصحاب الملكية مثل الحاجة إلى ابتكار إجراءات سريعة غير مدروسة لإحداث تغييرات كبرى ليسوا على استعداد للاعتراف بضرورتها ، وخاصة عندما تبدو لهم مثل هذه الإجراءات غير متصلة بهدف كبير . ففى هذه المرحلة يبدو لهم أى شخص يعد بإقرار النظام على الأسس القديمة مخلصا . وهذه هى اللحظة التى يجد فيها الخارجون على القانون مثل « هتلر » و« موسيلينى » فرصتهم . ومن ثم فإن العمل على تجنب ابتكار مثل هذه الإجراءات غير المدروسة جزء ضرورى من مهمة كسب الحرب . فهى الوقاية الأساسية ضد ذلك الخطر المدلهم : أن نحرز النصر لنعرض كل ثماره المفيدة للتهديد .

— ٥ —

ولا يبدو ذلك واضحا بقدر ما يبدو فى العلاقات الدولية بين بريطانيا والاتحاد السوفييتى . فمشكلة كل حكومة ليست مجرد التعاون مع الحكومات الأخرى وحلفائها فى أوقات الخطر المشترك ، بل هى أيضا أن تبنى ، فى اللحظة التى يهيىء فيها الهدف الأسمى الذى يوحدها تأييداً عاطفيا مناسبا لهذه المهمة ، أساسا دائما للتعاون. إن التأييد العاطفى لا يدوم ، وهذا واضح وضوحا مؤلما مما حدث فى فرساى سنة ١٩١٩ . فالتعاون الدائم يعتمد على مصلحة متساوية فى نتائجه . وإذا لم نبدأ فى بناء الظروف التى تؤدى إلى إلى المصلحة المتساوية ، لن يكون يسيراً تحقيق تعاون دائم .

وقد يقال إن المعاهدة الإنجليزية الروسية سارية المفعول لمدة عشرين عاما بعد النصر . ولكن لا جدوى من أن نخفى عن أنفسنا حقيقة أن هذه السنوات العشرين ستشهد تغييرات عظيمة ، وإن إرادة الموقعين عليها ستكيف نفسها طبقا لما تتركه هذه التغييرات من أثر فى مصالحهم . إن بريطانيا التى لا يضيرها أن تعقد صداقة مع روسيا ستحترم بنود المعاهدة ، كما ستفعل روسيا التى لا تشعر بأن السياسة الخارجية البريطانية لا تهدد أمنها . ولكن ماذا يحدث إذا لم يكن الأمر كذلك ؟ إن أهم ما تعلمناه ، فى نهاية المطاف ، من سنوات التهدئة أننا نفسر التزاماتنا على ضوء مصالحنا كما نتصورها فى اللحظة التى يحل فيها تنفيذ الالتزامات . فمعنى المعاهدة ليس شيئاً جامداً وموضوعياً ، بل إن ديناميكية الموقف كله هى التى تضفى على هذه اللحظة طابعها الذى يحدد عندئذ معنى المعاهدة بالنسبة للطرفين . فإذا بدا أن روسيا تمثل بعاداتها تحديا خطيرا للمصالح التى تعتزم بريطانيا المحافظة عليها ، فسنجد عندئذ طرقا للتخلص من شروط المعاهدة كما وجدنا طرقا للتخلص من تنفيذ التزاماتنا الدولية قبل الحكومة الدستورية فى أسبانيا إبان الحرب الأهلية . وينطبق نفس الشىء على الجانب الروسى . فالمصلحة جعلت فى وسع الاتحاد السوفيتى أن يتخذ من الحكومة الفنلندية موقفا فى سنة ١٩٣٦ وموقفا آخر مختلفا تمام الاختلاف فى سنة ١٩٣٩ . وليس هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن تاريخ معاهدة سنة ١٩٤٢ بين انجلترا وروسيا سيتأثر باعتبارات أخرى .

وهذا هو ما يحتمل أن تكون عليه حالة العلاقات الروسية الأمريكية ، أكثر حتى مما يتوقع للعلاقات الروسية الإنجليزية . إذ مما له مغزى أنه حتى مجرد الاعتراف بالدولة البلشفية لم يتم حتى جاءت الأزمة الكبرى بالرئيس الذى وضع سياسة « الصفقة الجديدة » إلى مقعد الحكم . وعلى الرغم من أن المعاهدة الإنجليزية الروسية تحظى بالتأييد القلبى من جانب الرئيس

« روزفلت » ، فإنها لم تكمل بمعاهدة روسية أمريكية تحمى جناحها لسبب رئيسى هو أن عدم ثقة الأمريكيين فى الشيوعية يجعل من المشكوك فيه ، على الأقل ، الحصول على موافقة الأغلبية فى مجلس الشيوخ عليها . وحتى النقابات فى الولايات المتحدة تشارك فى عدم الثقة هذه ، فاتحاد العمل الأمريكى « قد رفض الانضمام إلى « مجلس النقابات الإنجليزى الروسى » . ويحق لنا ، فيما أعتقد ، أن نخرج من هذا بأن أمريكا إذا استمرت تقدمية فى سياستها ستجد أنه من الأسهل نسبياً الاستمرار فى التعاون مع روسيا البلشفية . ولكن أمريكا التى عادت إلى جو من العمل كان فيه « البيت الأبيض » ، كما حدث فى عهد « هاروبخ » و « كولدج » ، ملحقا « بوول ستريت » ستجد هذا التعاون عسيرا بقدر نجاح التجربة الاشتراكية فى روسيا . لأنه كما حدث تماما قبل الحرب من اعتبار البلشفية تحديا لطريقة الحياة الرأسمالية ، ستعتبر بعد الحرب تحديا صد تلك المصالح التى إذ تشعر بأنها مهددة ، ستتخذ احتياطاتها . وسينطبق نفس الشىء ، بلا ريب ، على الجانب الروسى أيضاً ، فالهجوم الألمانى هو ، فى نهاية الأمر ، اندفاع الثورة المضادة للقضاء على المصدر الرئيسى للأفكار الثورية . وبانهزام « هتلر » سرعان ما ستصير أمريكا ، التى تسيطر عليها المصالح الخاصة الكبرى ، الراعى الرئيسى للثورة المضادة ، ومن ثم ، واضعة سياسة تكون بالضرورة على عداء مع الأهداف العالمية التى لابد أن يكون غرض روسيا الاشتراكية تحقيقها .

وبالاختصار ، إن الأمن ممكن بين أمم عظيمة تتشابه فى تفكيرها فى الهدف ؛ ولكن لا يمكن أن يوجد تشابه فى التفكير فى الهدف بين أمم كبيرة تسعى كل منها إلى هدف اقتصادى مضاد للآخر . وهذا هو الوضع ، بصورة أكثر يقينا ، لأن عادات الرأسمالية فى مرحلة التقلص لا بد أن تصير ، كما رأينا فى الجيل الأخير ، امبريالية بصورة متزايدة

ولا بد لهذه ولكي تحمى هذه الأمم الكبيرة نفسها لا بد أن تفرض نفوذها عندما تتوفر لديها القوة ، على الشعوب الصغيرة التي لا تستطيع أن تقف وحدها . لأن هذه الشعوب هي ، في الواقع ، الحدود السيكلوجية التي تحاول هذه الأمم أن تضعها بين قدرتها في المحافظة على نفسها والتحدي الذي يواجهها به نظام يتوسع . وفكرة أن التعاون الفعال المستمر ممكن على هذه الأسس لا تقل في سخافتها عن التفكير في تعاون بين « الكنيسة الكاثوليكية » في روما والكنائس « المنشقة » (Non Conformist) فحتى عندما تستعمل هذه الأمم لغة واحدة ، سنجد ، مع الفحص الدقيق ، أنها تضفي معاني مختلفة على الكلمات .

وحتى قبل أن يتقرر النصر لأي الجانبين بصفة نهائية ، يستطيع المرء أن يرى فعلا في التوتر والضغط في السياسة بين « الأمم المتحدة » ، مناورات المصالح المختلفة داخل كل منها للحصول على المراكز الاستراتيجية في عالم ما بعد الحرب . ويبرز هذا بوضوح يستلفت الأنظار في الارتباك الذي يشوب دعايتنا لكل من العدو والأقاليم المحتلة من ناحية وللدول القليلة التي ظلت محايدة . فنحن نريد أن نثير شعوب دول المحور إلى التمرد ضد حكوماتهم ، ولكننا لا نريد أن يأخذ المتمرد شكلا شيوعياً . ونحن نريدهم أن يثوروا ، ولكن تعتمد الإثارة الأساسية للثورة إذا تركنا الهزيمة العسكرية جانباً ، تعتمد على قدرتنا في أن نتعهد لهم بمستقبل أقل قسوة ، بعد الهزيمة ، مما جعلهم حكامهم يتوقعونه منا . بيد أنه لا بد من اتفاق ، لكي نقدم هذا التعهد الذي يجب أن يكون صادراً من سلطة نهائية ومحدداً ، حول السياسة التي سيعبر عنها هذا التعهد ؛ وليس هناك مثل هذا الاتفاق لأن للمصالح القائمة في كل من « الأمم المتحدة » وفيما بينها ، تحول دون الاتفاق . فنحن لا نستطيع أن نتحدث مثلا عن مستقبل دول البلطيق ، لأن روسيا لها في هذا المستقبل وجهة نظر لم تقبلها الحكومة

الأمريكية . ونحن نعلم أنه ستقوم دولة بولندية حرة ، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث بصورة محددة نهائية عن علاقاتها « بالمجر » أو بهنغاريا أو بروسيا وتحث روسيا التشيكيين على القيام بأعمال التخريب وحرب العصابات ، وفى الوقت نفسه تنصح التشيكيين بألا يفعلوا شيئاً حتى نعطى الإشارة . ودلالات دعايتنا الموجهة إلى فرنسا لا تتفق إلا نادراً مع دعايتنا لأسبانيا ؛ ولما كان الألمان يوجهون نظر الأسبان إلى هذا التناقض فإننا الخاسرون من هذا الاختلاف .

ويبدو من لغو الكلام أن نقول إن الدعاية تتوقف على القائم بها ، ومع ذلك فإنه أمر من الأهمية بمكان حقيقى . فما نقوله مثلا للألمان بقصد إثارتهم إلى مقاومة « هتلر » يعتمد إلى حد كبير على وجهة نظرنا فى طبيعة هذه الحرب ، من ناحية ، وعلى حكمنا على السلوك الألمانى واحتمالاته من ناحية أخرى . فإذا كنا نعتقد ، كما هو رأيى فى هذا الكتاب ، أن « الهتلرية » هى ثورة مضادة ، فإن أساليبنا الدعائية يجب أن توجه ، قبل كل شىء آخر ، إلى تلك القوى داخل ألمانيا التى تستطيع القيام بعمل ثورى فى الوقت المناسب . وهذه القوى هى قوى الطبقة العاملة خاصة ، فعهد ثورة الطبقة الوسطى فى ألمانيا قد انقضى . ولكننا إذا وجهنا نداءنا إلى العمال الألمان ، فإن أفضل نداء نوجهه إليهم هو إثبات أن لدينا القدرة على إنصاف مصالح عمالنا فى مجتمعنا نحن . ويظهر هذا الدليل فى الأعمال لا فى الوعود ، فإن ، كما قال مستر « هوارد سميث »[1] ، عملا مثل تأميم صناعة الأسلحة يساوى مائة خطاب عن الحاجة إلى الزبد بدل المدافع فى المستقبل يلقيها حتى أبرز ساستنا . بيد أننا إذا كنا لا نعتقد أن « الهتلرية » ثورة مضادة ، واعتبرنا هذه الحرب مجرد مرحلة فى تاريخ الصراع حول توازن القوى ، فإن الدعاية بقصد إشعال ثورة فى ألمانيا تكون بلا معنى . كما أنه مما لا يحتمل

---

(١) « القطار الأخير من برلين » (١٩٤٢) ، خاصة الفصل الأخير .

شكا أن الدعاية التى لا نجنى منها إلا أقل الثمار هى تلك التى تكشف عن أنه ليس لدينا وجهة نظر واضحة فى طبيعة هذه الحرب .

كما أنه من المؤكد أن توجيه نداءنا إلى الألمان سيكون قليل الجدوى إذا كان رأينا فى سلوكهم قائما على المذهب الذى أصبح يطلق عليه « الفانسيتاريزم » . لأنه من الواضح أننا إذا افترضنا أن كل الألمان نازيون ، ومن ثم قساة فاسدون لا خلاق لهم من نفس نوع الخارجين على القانون الذين صاروا زعماء لهم ، وإذا ذهبنا أيضا إلى أن الألمان العاديين يقبلون تصرفات الجيش الألمانى فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا مثلا ، بوصفها أمرا مشروعا ، وأنهم يؤمنون بالعنصرية المتعجرفة التى ينادى بها « هتلر » و « روزنبرج » ، فلا شك أنه ما من دعاية توجه إلى ألمانيا يكون لها أثر سوى ما يتولد عن قدرتنا فى بث الرعب فى نفوسهم . وهذا يعنى أننا لابد أن نفرض عليهم ، بعد هزيمتهم ، الرعب الذى نهدده ، إذ ليس هناك شىء أسوأ فى نتائجه النهائية من تهديد أمة مكونة من نازيين بطبيعتهم بعقوبات ليست لدينا الشجاعة لتطبيقها . وهذه السياسة تواجه الصعوبات الثلاث الآتية : أولا - إن إرهاب ثمانين مليونا إذا استمر أية مدة طويلة ، مهمة لا يستهان بضخامتها ، ثانيا : إنها سياسة تناقضها الفروض الأساسية التى تقوم عليها الدعاية الروسية الموجهة إلى الألمان ، وثالثا : إن الحكومة التى تمارس سياسة إرهاب فى الخارج تخلق بذلك العادات العقلية التى تكون على استعداد لممارسة نفس السياسة فى الداخل .

وواضح بالتأكيد عند تحليل الموقف بكل دلالاته ، أن استغلالنا للنصر متأثر بالفلسفة التى تثير من أجلها الحرب . فإذا كنا نثيرها دون فلسفة ، بوصفنا مجرد مجموعة من الأمم تقاوم العبودية ، فإن صراع المصالح داخل المجموعة يعنى أنه ليس من المحتمل بقاء الوحدة بينهما بعد التغلب على الخطر . وإذا كنا نحاول إشعال الحرب بوصفها حرب أفكار ، فعندئذ يكون الغرض

من النصر بالضرورة تحقيق ذلك النمط من العلاقات الدولية الذى يجعل فى الإمكان استمرار الوحدة وامتدادها بحيث تصير وحدة من أجل السلام . والفلسفة الوحيدة التى يبدو أنها تهيىء فرصة الاستمرار لهـذه الوحدة هى تلك الفلسفة التى تخلق ، إذا ترجمناها إلى عمل ، الظروف الضرورية للتوسع الاقتصادى الدولى . ومثل هذه الفلسفة لابد أن تـكون ثورية الطابع بالضرورة . ومن ثم فإن مشكلتها البؤرية تصبح مشـكلة الأساليب التى نطبقها بها وسرعة التطبيق .

— ٦ —

إننا سننجح فى قتالنا ضد الثورة المضادة إذا قاتلناها بفـكرة ثورية ؛ وليس هناك شىء أقل من هذه الفـكرة يكفى لجعل انتصارنا إنشائياً. ولا ريب فى أن تلك الشعوب التى عرفت الحرية ستقاوم هجوم النازية بكل قواها . وقد ظهر هذا بما لا يدع مجالا للمناقشة لا فيما يتعلق بنا وبالروسيين فحسب ، بل لقد ثبت أيضاً من عدم قدرة « هتلر » وحلفائه على الحصول على تعاون فعال من جانب أى شعب أوروبى . وربما ثبت ذلك بأوضح ما يكون ، بمعنى ما ، فيما يتعلق بأهل الفيليبيين ، لأن الوعد بالحرية كان كافيـاً معهم لإثارة شجاعة وقدرة على الاحتمال فى وجه قوة ربما كانت أخافت رجالا لم يعرفوا معنى الحرية .

بيد أن هناك ما يدل على أننا لم نعرف بعد مغزى الفـكرة الثورية باعتبارها سلاحاً حيوياً من أسلحتنا . وهذا الدليل من مصدرين . فهو من جانب استنتاج واضح من انهيار بريطانيا فى الشرق الأقصى ؛ ومن جانب آخر يستخلص عقلا ، فى رأيى ، مما يتسم به مجهودنا الحربى من مد وجذر .

فالدليل قاطع على أن الأهالى المحليين فى الشرق الأقصى راقبوا هزيمة البريطانيين بما يشبه عدم المبالاة ، ومن المستحيل ألا نرى الفرق بين موقفهم

هذا وموقف الفيلبين من الولات المتحدة ، وفى الهند نشهد ذلك الوضع الخطير حيث يبدى رجال مثل « جواهر لال نهرو » — رجال لا يحتاج بعضهم للفاشية إلى دليل ، استعدادهم لاتخاذ خطوات نتيجتها المنطقية قد تكون انتصاراً للفاشية . ويستحيل ألا نفسر عدم المبالاة هذه إلا على أساس فشل الإمبريالية البريطانية فى إدراك أن بقاءها هناك لم يعد له مايبرره فقد ارتبطت فى عقول أولئك الذين ولدت فيهم عدم المبالاة بالعجرفة العنصرية ، التى لم يروا فرقا بينها وبين عجرفة أعدائها ، وباستغلال اقتصادى ظل ، رغم ما سيق من مبررات عقلية لتفسيره ، استغلالا . وسواء كان فى الملايو أو بورما أو الهند ، تناول الساسة البريطانيون ماواجهوه من مشاكل بخيال جامد لا يمكن المبالغة فى استهجانه .

وذلك لأنهم ، وأنا أكرر ماقلت ، كانوا يقاتلون هناك ، كما فى أوروبا ، الثورة المضادة ، وكان ينقصهم بعد النظر الذى يمكنهم من إدراك حاجتهم إلى صيغة الحرية حتى يقاتلوها على قدم المساواة . فلم يحاولوا الاستعانة بالصينين فى سنغافورة حتى بدأ الهجوم اليابانى تقريبا . وعندما رفضوا مطلب أهل بورما من الحصول على مركز دول « الدومينيون » بعد الحرب ، كانت النتيجة الحتمية لذلك أنهم خلقوا الاعتقاد بأنهم ينوون الاحتفاظ بالسلطة الفعالة فى أيديهم . وحتى مع التسليم بتعقيد القضية الهندية ، كانت طريقة تناولهم لها تتسم بعقم فى كل اتجاه هيأ سببا وجيها لنقادهم للشك فيما إذا كانوا قد فهموا طبيعة الحرب التى يخوضون غمارها . فقد كان ما أعطوه أقل مما ينبغى ، وقدموا القليل الذى أعطوه متأخرين أكثر مما ينبغى ، وعندما أخفق عرضهم فى إثارة الحماسة التى اعتقدوا أنها من حقهم ، تصلبوا فى موقفهم على أساس من هيبة لم يعد لها وجود وبطريقة توحى بالشك ، على الأقل ، فى أنهم شعروا بالارتياح لفشلهم .

ودعنا نتذكر أنهم أدخلوا الهند فى الحرب دون التظاهر حتى باستشارة

أهلها وبواسطة عمل من جانب واحد صدر من « هوايتهول » . ولا ريب فى أن استقالة حكومات « المؤتمر » فى الأقاليم أدت إلى سلسلة من التنازلات التافهة التى أثار طابعها المقيم احتجاجا مستمرا من جانب حزب العمال . فلم يكن هناك مجهود عميق حقيقة ، حتى دخلت اليابان الحرب فعلا ، لتعبئة مصادر الهند من الرجال والمواد بصورة فعالة للمجهود الحربى ولإيقاظ الإيمان لدى الجماهير الهندية بما تنطوى عليه القضية البريطانية من هدف سام . وقد سمح للهنود بقدر من مظاهر السلطة ، عندما وسع « مجلس نائب الملك » وعندما أنشئت هيئة استشارية للدفاع مثلا ، ولكنهم حرموا من نصيب فعال فى السلطة الحقيقية . وظهرت جميع الحجج القديمة مرة أخرى . فالهنود ليسوا متحدين ، « وحزب المؤتمر » ، لا يمثل الشعب ، ومن المستحيل إدخال تغيير دستورى فى وقت الحرب ... الخ . بل إن الحكومة البريطانية بلغت من فساد الذوق أنها هنأت نفسها على ولاء الأمراء الهنود وكرمهم ، رغم أنه لا يكاد يكون هناك وزير لا يدرك أنه ليس من بين هؤلاء الأمراء ستة يليقون بعروشهم ؛ وإن قلة منهم لا تعتمد على تأييد الحكومة البريطانية فى احتفاظها بهذه العروش ، وأن كرمهم المشار إليه إنما أخذ من جيوب رعاياهم . وقد كان من المستحيل ألا يشعر المرء بأن الحكومة البريطانية لم تبذل أى مجهود جدى للوصول إلى تفاهم مع الهند حتى قدم سير « ستافورد كريبس » عرضه للهند فى سنة ١٩٤٢ . كما أنه من المستحيل ألا يشعر المرء بأن الدافع إلى بعثة « كريبس » لم يكن اعتبارها أمرا مرغوبا فيه بقدر ما كان الخوف من اقتراب التهديد اليابانى من ناحية ، والنقد الذى وجهه إلى بريطانيا حلفاؤها ، خاصة فى الولايات المتحدة ، من ناحية أخرى .

وفشل بعثة « كريبس » هو أحد المآسى الكبرى فى هذه الحرب ، ويزيد ذلك الأمر حدة أن مرت لحظات كان من الواضح فيها أنها على وشك

النجاح . وأعتقد أن مغزاها فى فشلها له جانبان ، وإن كان من المحتمل أن كليهما يتعلقان بنفس للبدأ . والجانب الأول هو عدم قدرة الحكومة البريطانية على إدراك أنه ما من حكومة فى الهند ، سوى حكومة وطنية حقا ، تستطيع تعبئة الاعتقاد الشعبي العميق الذى لا بد منه بأن هزيمة اليابان لا تقل ضرورتها للهند عنها لبريطانيا ، وأن الطابع ، البديل للطابع القومى ، الذى يتسم به « مجلس نائب الملك » الذى يتكون من أعضاء مهما كانوا ممتازين ، فهم جميعاً ، باستثناء واحد ، موظفون لا يمثلون شيئاً فى الحياة القومية ، لا يستطيع هذا الطابع أن يثير الحماسة التى يتطلبها الموقف الملح . والجانب الثانى عدم قيام الحكومة البريطانية بأى مجهود جدى للتغلب على عواقب فشل سير « ستافورد كريبس » . وقد يشعر المرء ، كما أشعر ، أن تهديد حزب المؤتمر بالعصيان المدنى خطأ جسيم ليس له ما يبرره ، بينما يظل فى نفس الوقت مقتنعا بأن السرعة التى تم بها إخماد هذا الحزب ، حتى دون محاولة تفهم معنى مطالب المؤتمر ، تدل على ارتياح « هوايتهول » إلى بقاء الإطار التاريخى للحكم فى الهند بلا تغيير . ومن المؤكد أن بيان مستر « تشرشل » ، الذى ألقاه فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ عن الموقف فى الهند ، كان أكثر ما يلاحظ عنه الرغبة الشديدة فى توسيع الهوة بين حزب المؤتمر والحكومة البريطانية فى لحظة كان كل هندى من غير أعضاء هذا الحزب تقريبا ، باستثناء زعامة « العصبة الإسلامية » ، يحاول تضييق هذه الهوة .

وهناك ملحوظتان لا مفر منهما عن الوضع البريطانى فى الهند . الأولى أن ما حظى به الهنود من تقدم ، فى المجالين المادى والفكرى على السواء ، خلال قرن ونصف من الحكم البريطانى أقل مما حققته القوميات التى كانت خاضعة للاتحاد السوفييتى فى خمسة وعشرين عاما . والثانية أنه فى الوقت الذى أوضحت فيه شعوب الشرق الأقصى بجلاء ، وخاصة الشعب الصينى ،

أن أسس علاقاتها بأوروبا وأمريكا يجب أن تكون أسس تعاون متكافىء وليست خضوعا ، مما يؤسف له أن نرى أن الحكومة البريطانية تظل عاجزة عن تكييف نفسها مع هذا الوضع . لأن هذا هو المعنى الحقيقى لقبولها فشل سير « ستافورد كريبس » . فقد كانت تنقصها الجرأة على فرض التجربة التى يتطلبها الموقف على المجتمعات الهندية عندما كانت الجرأة هى أعظم أسلحتها ضد أعدائها . إن غشاوة الهيبة والكرامة وعجرفة العنصر الحاكم والخوف من الخسارة الاقتصادية اجتمعت كلها لتقوم بدور فى هذا القبول . لأنه حتى إذا سلم المرء بأن الانقسامات فى الحياة الهندية حقيقة واقعة ، فإن السياسة العظيمة كانت تستطيع مع ذلك أن تفرض السمو بهذه الخلافات ، ولكنها ظلت تثار باستمرار وبصورة مبالغ فيها بواسطة مصالح لم تكن فى قرارة نفسها ترغب فى التغلب عليها . ويهنىء مستر « تشرشل » نفسه على أن حزب المؤتمر فشل فى التأثير على موقف الأجناس « الحربية » ، ولكن هذا لا يدل إلا على جهل مستر « تشرشل » بأن تقسيم الهند إلى ما يسمى أجناسا « حربية » وغير حربية « هو نتاج سياسة بريطانية متعمدة أتبعت ، بعد ثورة سنة ١٨٥٧ ، لتأمين أسس السلطة البريطانية . وهو يتحدث عن « حزب المؤتمر » بوصفه من صنع المصالح الاقتصادية الهندية ، ومع ذلك فليس هناك من يعرف خيرا منه أن هذا الوصف لا ينطبق بالنسبة لزعامة هذا الحزب ، بالنسبة لمستر « غاندى » أو « باندت نهرو » أو دكتور « آزاد » ، أكثر مما ينطبق على زعامته هو فى حزب المحافظين . إن حكومته تتناول قضية من أكبر القضايا السيكلوجية للحرب بأسلوب لم يفلح لا فى تفهم طبيعتها ولا فى إدراك الفرصة التى تتيحها . لأنه من المؤكد أن الهند الحرة التى تأخذ مكانها كاملا بين الأمم المتحدة بمحض اختيارها تضيف قوة إلى قضية هذه الأمم لا يتيحها شىء آخر ، بينما تحتفظ

بريطانيا التى تقاتل فى سبيل الحرية والديموقراطية « بغاندى » و « نهرو » فى السجن .

إن الثورة المضادة لا تحارب إلا بوسائل ثورية ، ولا تقضى عليها أبدا سياسة حساسة بصورة مبالغ فيها نحو التقاليد . ونتيجة سياستنا فى الشرق الأقصى لاشك فيها . فهناك ثورة تنمو ، وقد نستطيع تأخيرها ، ولكن لا حيلة لنا فى منعها . فهى عنصر جوهرى فى تلك الحركة العالمية التى تعد هذه الحرب نفسها تعبيرا من تعبيراتها . ومحاولة إيقافها ، كما نفعل الآن ، هى بمثابة وضعنا لأنفسنا ، على مسرح العمليات هذا ، إلى جانب الثورة المضادة . وبذلك نكون فى موقف متناقض نقاتل فيه ثورة مضادة فى أوروبا بينما نؤيدها عامدين فى آسيا . وليس من نتيجة هذا التناقض مجرد إضعاف لقدرتنا على النصر فى أوروبا فحسب . بل إن هناك نتيجة أخرى لا تقل عن ذلك سواء ، هى أنه يجعل من المؤكد أننا سنتابع سياسة هندية ، بعد القضاء على الهتلرية ، تبدو لمن تفرضها عليهم أساسا استمرارا للثورة المضادة . فسنكون الدعاة إلى « قانون ونظام » على عداء مع التوسع الذى تحتاج إليه الحياة الاقتصادية الآسيوية بشكل خطير ، وستورطنا دعوتنا هذه فى مآسى مثل « آمريتسار » ، بل وفى مآسى أخرى أسوأ من « آمريتسار » . ذلك لأننا لم نختر ، ومازالت الفرصة مفتوحة أمامنا للاختيار ، أن نتعاون مع المستقبل لا مهرب لنا من دلالاته أثناء أن كانت فرصة التعاون أمامنا .

وليس ردا على هذا أن نقول إن المطالب التى نواجهها مستحيلة ، أو أنها تقدم فى وقت مستحيل . لأنها فى جوهرها مطالبة بالحكم الذاتى وهو مبدأ سلمنا به ، ونحن أنفسنا مسئولون إلى حد كبير عن صعوبة الوقت الذى قدمت فيه . لأن القوة الدافعة للحركة الوطنية فى الهند خلال سنوات ما بين الحربين كان يجب أن تجعل من الواضح لأى عقل متحرر أنه ما من

سياسة ، تهدف إلى الاحتفاظ بمقاليد أمور الهند فى لندن ، لديها فرصة الدوام . ولم تقنع محاولاتنا خلال تلك السنوات للوصول إلى حل جزئى أولئك الذين عرضت عليهم ، بل على العكس ، إنها لم تنجح إلا فى إقناعهم بأننا لن نسلم ، طالما استطعنا ، فى جوهر السلطة . وأى شخص يفحص قانون سنة ١٩٣٥ الخاص بحكم الهند والمناقشات التى صاحبت إقراره فى بريطانيا والهند ، لايستطيع أن يساوره الشك فى أن الذين أكدوا سمة أفق محتوياته ، هم نحن وليس الهنود . فنحن قد لاحظنا السلطات الواسعة التى منحها القانون للهنود ، ولكن الهنود لاحظوا السلطات الأوسع التى حرمهم منها . وأشرنا نحن إلى ضخامة التجربة التى بدأها القانون ، وأشار الهنود من ذوى الوعى السياسى إلى عدم التناسب بين ما توقعوه واستجابتنا له .

وعندما بدأت الحرب فى سنة ١٩٣٩ كنا ، فيما يتعلق بأى هدف فعال ، قوة من قوى الثورة المضادة فى الشرق الأقصى . ولما عقدنا العزم على تدمير الثورة المضادة فى أوروبا كان هناك اختبار قاسٍ لقدرتنا على الشروع فى هذه المهمة بإخلاص كامل ، هو كسب تعاون الهند معنا فى الدفاع عن قضيتنا بمحض اختيارها . وكان جزء من هذا الاختيار يتعلق بالشكل ، إذ كان ينبغى أن يترك اختيار الحرب أو السلام للمجلس التشريعى المركزى فى الهند دون أى قيود . وبدلا من ذلك تم الاختيار بقرار بريطانى دون أية استشارة ، وهو عمل نابٍ لا ذوق فيه كشف عن عدم قدرة زعمائنا على وضع الحرب فى إطارها الحقيقى . ولست فى حاجة إلى تأكيد حماقة هذا الإجراء ، فهى مشروحة فى وثيقة من وثائق حزب المؤتمر — ويقال إنها كتبت بيد بانديت « نهرو » — وهى وثيقة من المحتمل أن تبقى بوصفها إحدى الوثائق التاريخية لهذه الحرب[1] .

---

(١) طبعت فى سنة ١٩٣٩ بواسطة « العصبة الهندية فى لندن » .

ولكننا منحنا فرصة ثانية ، الشيء الذى لا تحظى به الأمم إلا نادراً ؛ فإذا كنا ارتكبنا خطأ سيئاً فى الأسلوب فنستطيع ، على الأقل ، أن نصحح هذا الخطأ فى الجوهر . فكان فى استطاعتنا أن نبين للعالم كله ، لأعدائنا قبل أصدقائنا ، أننا فهمنا طبيعة هذه الحرب ، وقد بدأت خفاياها تتضح ، بأن نصل إلى تسوية مع الهند تضمنا ، باختيارنا المتعمد ، فى صف المستقبل .
ولكننا منذ ١٩٣٩ إلى ربيع سنة ١٩٤٢ عرضنا سلسلة من التنازلات الحقيرة التى لم تحظ بأى قبول عام حتى من جانب مواطنينا أنفسهم . وعندما أرغمت الظروف ، أخيراً ، الحكومة البريطانية على مواجهة المشكلة الهندية على مستوى جديد ، كان موقفها ينقصه فهم الوضع السيكلوجى الذى أحاطتها به ديناميكية التاريخ المتطورة . وبذل سير « ستافورد كريبس » مجهوداً طيبا لينجح . ولكنه كان مثقلا بثلاثة قيود . فقد كان عامل الزمن ضده ؛ وحالت التعليمات الجامدة التى تلقاها دون تلك المرونة فى المناورة التى كان يحتاجها مفاوض فى موقفه ، بينما عملت هذه التعليمات على حماية كل مصلحة قائمة ، فى كل من الهند وبريطانيا ، تخشى أى تغيير فى العلاقات التقليدية ؛ وكان يعمل زملاء كان بعضهم ، على الأقل ، يخشى عواقب نجاحه . ولم تؤد الآمال الكبار التى أثارتها مهمته إلا إلى زيادة حدة المرارة التى خلقها فشله .
وما إن جاء خريف سنة ١٩٤٢ حتى بدا كأن بريطانيا ستدافع عن الهند ضد إعتداء يابانى بينما تشك الهند فى الواقع الطيب لهذا الدفاع . وكان لها الحق ، فيما اعتقد ، فى التأكيد بأن جزءا ، على الأقل ، من هذا الشك أثاره الهنود متعمدين . ولكن ليس لنا الحق فى إنكار أن الجزء الأكبر منه راجع لنقص ما لدينا من شجاعة وطاقة عقل تتطلبها المشكلة . وقد أبقانا هذا النقص على علاقة سيئة مع قوى الحرية فى الهند بصورة أصابت ما أعلناه من أهدافنا فى هذه الحرب بضربة فى الصميم . ومن ثم فهى ، إن استمرت ، لابد أن تعرض للخطر ، لا الأهداف التى نحاول أن نحققها فحسب ، بل نمط

الحرية كله فى عالم ما بعد الحرب أيضاً . لأنه ما من درس من دروس التاريخ أوضح من ذلك الذى يعلمنا أن الأمم لا تستطيع أن تخدم قضية الحرية بكل قلبها إذا أنكرت هذه القضية خشية ما تنطوى عليه الحرية من مخاطر .

— ٧ —

والواقع أن الحاجة الحيوية فى صراع مثل ذلك الذى اشتبكنا فيه هى التأكد من أن فكرته البؤرية نفذت إلى كل صغيرة وكبيرة فى مجهودنا الحربى . والإيمان بحقوق الحرية يجب أن يتسم بشىء من عمق الشعور الدينى لا فى عقول زعمائنا وحدهم ، بل أيضا لدى أولئك الذين يقودهم . فالناس لا تستطيع أن تقضى على الثورة المضادة إذا منح قسم منهم ولاءهم لمبادئها . وأكثر ما نتعرض له من أخطار جسام هو ذلك الخاطر الماثل تماماً من أن ندمر الحرية والديموقراطية باسم الحرية والديموقراطية . لأن أعداءهما ليسوا أولئك الذين عقدوا العزم ، مثل «هتلر» و« موسولينى » ، على تدميرهما عمداً وحدهم . بل إن أعداءهما أيضاً ، وربما بصورة لا تقل عداوة ، هم أولئك الذين لا يدركون الشروط التى يعتمد عليها بقاؤهما . « فهتلر » و « موسولينى » جعلا من نفسيهما عميلين لا غنى عنهما للثورة المضادة بواسطة استغلال الجهل المتفشى على نطاق واسع .

وخطر احتمال أن يستغل أى مهيج شعبى هذا الجهل هو الذى يجعل من ضرورة تفهم المواطن الفرد للقوى الاجتماعية العاملة أداة لا غنى عنها لسلامة الديموقراطية . فإذا لم نتأكد من هذا المواطن لن تخدعه العبارات المعسولة والأوهام ، التى أثبت « بنتام » منذ مائة وخمسين عاماً أنها جزء دائم من ذخيرة الامتياز الذى لا مبرر عقلى له ، فسيظل هناك دائماً احتمال أن تنجح الثورة المضادة متنكرة فى ثوب ثورة . ويعد هذا الأمر أخطر شأناً فى عصر ، مثل عصرنا ، تقبل فيه حضارة تقليدية على مرحلة

جديدة . فمشكلتنا الفكرية هى تلك المشكلة الملحة من أن القيم الرئيسية التى تعلمنا أن نراها سليمة هى تلك التى تنتمى إلى حقبة التحررية الاقتصادية التى انتهى عهدها إلى غير رجعة . ونحن جميعاً ندرك ذلك بصورة عامة . فنحن جميعا نصر على أن المجتمع المخطط قد أتى ليبقى ، وإن كان زعماؤنا تحدوهم رغبة شديدة فى ألا تناقش الأهداف التى يخطط من أجلها . ونحن جميعا متفقون أيضا على أن النظم التربوية فى الدول الديموقراطية خلال فترة ما بين الحربين كانت نظما غير ملائمة على الأقل فى بريطانيا ، لتدريب المواطن على الحياة فى العالم الذى كان عليه أن يعيش فيه .

وقد كانت الصعوبات التى اتسم بها نظامنا التربوى ، فى وضعه البريطانى، واضحة بدرجة كافية . فقد كان التعليم ينتهى بالنسبة لجميع السكان ، باستثناء قلة ، عند النقطة التى تبدأ فيها للمعرفة تمارس سحرها ؛ وكان قسم ليس صغيراً من تلك القلة التى حظيت بفرص أوسع يتم اختياره على أساس دخل الأبوين لا على أساس القدرة الطبيعية . وإلى جانب ذلك كان نظامنا يعانى من سمات أخرى بذاتها لم يكن الدفاع عنها على أساس عقلى مستطاعا . فتقسيمه إلى مدارس خاصة ، لا يؤمها إلا أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة ، ومدارس مجالس ، لا يؤمها تقريبا إلا أبناء العمال ، كان يعنى عدم وجود ثقافة مشتركة حقيقية فى مجتمعنا ، وكذلك خلق فرص خاصة بعد فترة الدراسة لأولئك الذين كانوا يذهبون إلى عدد صغير من المدارس الخاصة المشهورة ، فمن العسير مثلا على مراقب عادى أن يصدق أن خمسين فى المائة من النبوغ الدبلوماسى الطبيعى فى بريطانيا هو ، بمحض إرادة علوية غامضة ، من أبناء « ايتون » .

وهناك تقسيم آخر عقد الأمور . فالنظام القومى للتعليم الإبتدائى ، الذى ينفق عليه دافعو الضرائب ، لم يبدأ إلا من سنة ١٨٧٠ ؛ وقبل هذا التاريخ كانت هناك مدارس شيدتها طوائف دينية مختلفة لمصلحة شيعها وجعلت فى مكنتها السيطرة على قسم كبير من المناهج ومستوى التعليم ، حتى

عندما كانت تتلقى إعانة حكومية ، وكان لكل من هذه الطوائف مصلحة قائمة تحميها بحيث أن معظم المحاولات التي بذلت للتنمية التربوية عرقلها افتراض أن مسايرة هذه المصالح هي ثمن التقدم ؛ كما تآمرت جميع الأحزاب السياسية على قبول ادعاء الكنيسة من أن التعليم الديني له أثر طيب على « الخلق » سيضار المجتمع لو فقده . ورغم ثبوت أن هذا الادعاء لا أساس له بالفحص الدقيق لم يعتبر ذلك مما له صلة بالموضوع ؛ فالحقيقة الجوهرية أنه رغم انهيار سيطرة العقائد الدوجماسية على الناس ، اتفق رجال السياسة ، بلا استثناء واحد تقريباً ، على قبول هذه الخرافة العجيبة . وفي مؤتمر النقابات الذي عقد سنة ١٩٤٢ قام عضو كاثوليكي من أعضاء « اتحاد العمال العام وعمال النقل » يحذر المؤتمر من أن الكاثوليك سيقاتلون ، أيا كانت الظروف ، من أجل حقهم في الاحتفاظ بمدارس منفصلة ، تتلقى — بطبيعة الحال — معونة حكومية ، لأعضاء طائفتهم[1] . وكان هذا يعني أيضا ، بطبيعة الأمر أن اختيار المدرسين في مثل هذه المدارس ، وكذلك — إلى حد كبير ، محتويات المناهج ومستواها سيتولاه رجال الدين .

وهناك أمران آخران يتطلبان بعض الاهتمام . لقد حدثت بعد الحرب الماضية ، وبسبب ما أثارته إلى حد كبير ، مناقشات حامية حول الهدف الذي ينبغي أن تعمل التربية على تحقيقه . وبعد عشرين سنة تقريباً من الخلاف وافق « مجلس تربية » كان يرأسه رجل مشهور من غلاة المحافظين ، هو مستر « و . سبنس » مدير جامعة كمبردج ، على أن هدف المدرسة ينبغي أن يكون « أقصى حد من النمو الفردي » في كل تلميذ من أبنائها . أي أنه عندما اندلعت الحرب كان الهدف المحدد للسياسة الرسمية أن يعتبر الطفل غاية وأن التربية ينبغي أن تعمل على إتاحة الفرصة له سواء كان فتى أو فتاة ، لاكتشاف ذاته على أكمل وجه بوصفه شخصا سيضيف إلى المجتمع ،

(١) « ديلي هرالد » ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

وهو فيه ومنه ، تجربة لايعرفها سواه ،ومن أجل هذه التجربة ، وهو وحده الذى يعرفها ، يدرب حتى يعمل على التثبت منها فى حياته وهو رجل .

ولم يكن الأمر الآخر أقل أهمية . فقد أُتفق على أن الغرض من التربية بناء مواطن يستطيع أن يفكر لنفسه يحمل إلى الحياة معنى اكتشفه هو نفسه فى رحلة له حق المشاركة فى وضع خططها . فلم يكن مجرد جندى دُرب على نظام عسكرى فى جيش لا صلة له أبداً باستراتيجية قيادته العليا . وقد جعل ذلك من فكرة المواطنة (Citizenship) فكرة من الأهمية بمكان أن ننظر إليها بطريقة إيجابية عاملة . وكان من الضرورى ، إذا أريد للديموقراطية أن تكون حقيقية ، أن يكون دور المواطن فى الدولة أكثر من مجرد وضع علامة على ورقة الانتخاب فى انتخابات محلية أو قومية مرة كل ثلاث سنوات أو أربع . فلابد أن يكون فى وسعه أن يرى حياته تؤثر فى وضع القرارات التى تحدد طابع المجتمع الذى ينتمى إليه . فلم يكن المطلوب أن تكون السياسة بالنسبة له عملية خارج ذاته لا يحس نحوها أساسا إلا بالتباعد ، والساسة مخلوقات غامضة ، شريرة فى أحيان كثيرة ، لا يفهم عاداتها بل ويحس نحوها فى غالب الأمر بعدم المبالاة إذا قورن موقفه منهم باهتمامه نحو النجم السينمائى أو لاعب الكرة الذى يفضله ، أو إذا قورن بالحماسة التى يبديها فى وضع بنساته القليلة فى صندوق المراهنات فى الألعاب المختلفة أو حل ألغاز الكلمات المتقاطعة فى طريقه من منزله إلى عمله وفى عودته . فإنقاذ طريقة الحياة الديموقراطية يعتمد على إحساسه بأنه من المهم بالنسبة له أن تكون لديه الفرصة باستمرار فى إبداء رأيه فى الأمور المهمة الجارية ، كما تعتمد ، بما لا يقل عن ذلك ، على استعداد أولئك الذين بيدهم سلطة إصدار القرارات المركزية للدولة لإدراك أن إبداءه لرأيه باستمرار من الأهمية بمكان .

وكان ذلك يكوّن فى بطء وضعاً جديداً لتعليم الكبار فى سنوات

ما بين الحربين . فقد كنا فى طريقنا ، ربما بشىء من الجهد المضنى ولكن بخطوات أكيدة ، إلى تقدير أهمية صبغ تراثنا الثقافى بالصبغة الديموقراطية . فما من أمة تستطيع المحافظة على طابع مدنيتها إذا كانت القوى المادية والفكرية التى تصوغ هذا الطابع غير معروفة لدى تلك الجماهير التى كانت تحاول أن تتولى مقاليد السلطة . بل لقد كان ينقص هذه الجماهير ذلك الاطمئنان إلى القيم الذى كان يهيئه لها الإيمان الدينى عندما كان لا يزال عاملا حيويا فى حياتنا . فبمجرد أن تحول الدين إلى رقابة اجتماعية لا تؤثر على السلوك إلا فيما ندر ، حُرمت حتى من الاطلاع على الآثار الأدبية الكبرى التى كان يكفلها للناس معرفتهم بالإنجيل ؛ فلا معنى الآثار الأدبية العظيمة ، ولا معنى المكتشفات العلمية ، وجدت سبيلها إلا إلى فئة مختارة فى المجتمع . هذا على الرغم من أن قسما كبيراً من سمات المدنية لا تعنى كثيراً ، أولا معنى لها مطلقا بالنسبة لغالبية المواطنين بدون ما ينبغى أن تمارسه الجماهير من نفوذ إنشائى . وأى شخص يفكر فى الدور الصغير الذى تلعبه الكتب فى الحياة المنزلية للرجل الإنجليزى المتوسط ، حتى وإن كان يتمتع بدخل لا بأس به ، لا بد أن يدرك إلى أى مدى أغلقت أبواب المدنية فى وجه الجماهير . إن التاريخ البريطانى لم يتميز بالإحساس بأهمية الفكر القصوى إلا فى أربع فترات أساساً . فقد كان هذا صحيحاً منذ بداية القرن السابع عشر حتى عودة الملكية فى نهاية العقد السادس من هذا القرن ، وكان صحيحاً مرة أخرى إبان تلك الفترة القصيرة بين قيام الثورة الفرنسية ورد الفعل ضد كل الأفكار والتجارب والذعر منها اللذين جعلا توزيع كتاب « بين » « حقوق الإنسان » خيانة عظمى ؛ وكان صحيحاً للمرة الثالثة فى تلك الفترة من الاحتجاج ضد التصنيع الجديد ، وهو الاحتجاج الذى أدى إلى ميلاد النقابات والحركات التعاونية بين المستهلكين ، وإلى المرحلة الاشتراكية فى الحركة « العرائضية » ، على مستوى أقل من التأثير . وكان صحيحاً ، على ما أعتقد

مرة رابعة فى السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الأولى ، أساساً عن طريق الآمال الكبيرة والعواطف العميقة التى أثارتها الثورة الروسية .

وقد استمرت دفعة هذه المرة الرابعة تتلكأ إبان فترة ما بين الحربين دون بلوغ مستوى التأثير الذى كان للموقف يتطلبه . فقد كان الناس أقرب إلى الشعور القلق بأن الفكر من المقتضيات الملحة للموقف ، وأن القدرة على فهم هذا الموقف تتطلب معرفة أوسع وأعمق ؛ ولكن عملهم الإيجابى لوضع الفكر فى الموضع الذى يتطلبه الأمر كان ضئيلا . فقد كانت هناك عدة عوامل تعمل ضد إدراك ضرورة هذا العمل . فالصحافة صارت إدارة تابعة للمشروعات الكبرى ، وقد جردت نفسها عمداً ، وهى فى أيدى رجال مثل لورد « نورثكليف » من وظيفتها التربوية الرئيسية . وإذا كنا لم نتعلم شيئاً خلال الجيل الماضى ، فقد تهيأت لنا على الأقل أدلة ضخمة على مدى اعتماد الديموقراطية على مدد مستمر من الأنباء الصحيحة . والعامل الثانى هو أن وسائل التسلية تحولت تحولا ضخماً إلى خارج المنزل — فقد صارت دور السينما والرقص والرياضة قليلة الكلفة وسهلة المنال بحيث وجد فيها جيلنا مهربا من عملية التفكير المضنية . زد على ذلك ، فيما أعتقد ، شيئاً من خيبة الأمل الذى نجم عن الهوة بين الآمال التى أقبل بها الناس على عالم ما بعد « فرساى » وما رأوه فى الواقع من تحطيم لهذه الآمال . وأشك أيضاً فى أن بعض السبب يكمن فى الإرهاق الذى أعقب ما اقتضته حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من مجهود . فالناس نادراً ما يشعرون بالتعب الذى ينجم عن المجهود الشاق وهم يبذلونه ؛ وعندما يزول التوتر الذى يصحبه لا يجدد طاقات الناس سوى زعامة عظيمة .

ولم تحظ بريطانيا بأية زعامة خلال سنوات ما بين الحربين . فقد كانت الحكومة المحافظة تهتم فوق كل شىء آخر بالحيلولة دون تعريض أسس الدولة للفحص الدقيق ، وجعلت الحكومتان العماليتان ، وإن كانت فترتا حكمهما

قصيرة ، همهما الأول أن تثبتا لخصومهما أنهم ليسوا فى حاجة لأن يتوقعوا أى تغيير جذرى من ناحيتهما . وبعد سنة ١٩٣١ ، وخاصة بعد سنة ١٩٣٣ ، كانت الجهود الرئيسية لرؤساء الوزراء المتعاقبين تبدو منصبة على إخفاء خطورة الموقف عن الرأى العام ، فليس هناك شىء آخر يفسر « الصمت المطبق » للورد « بولدوين » أو عدم مبالاة مستر « نيفل تشمبرلين » بمأساة مصير تشيكوسلوفاكيا . ولكن بعد ميونخ لم يعد فى الإمكان إخفاء أننا نواجه أزمة فى مدنيتنا ، حتى عن أولئك الذين كانوا يريدون أن يظلوا عميانا . ومنذ تلك اللحظة ظهرت القــدرة التقليدية للشعب البريطانى على الوقوف أمام الخطر وجهاً لوجه . وكلما صار الموقف أكثر تحرجا ، بعد بدء الحرب فعلا ، زادت رغبة الناس الشديدة فى فهم الأزمة التى ألمت بهم . وأعتقد أن بريطانيا لم تر منذ القرن السابع عشر رغبة أعمق فى التنقيب عن جذور مشاكلها ، ولا استعدادا أعظم للتجريب على نطاق يتناسب مع شدة هذه المشاكل ، مما هو حادث الآن .

وقد وصلت إلى هذه النتيجة من عدة حقائق واضحة . فهى واضحة ، فيما أعتقد فى الترحيب الذى لقيه مستر « تشرشل » عندما حل محل مستر « تشمبرلين » فى رئاسة الوزارة ، فلم يحظ زعيم من زعماء شعبنا بثقة أعمق ولا سلطات أوسع مما حظى به مستر « تشرشل » . وهى واضحة أيضاً فى الحماسة التى قوبل بها تصريح مستر « آتلى » ، إبان انهيار فرنسا ، من أن الحكومة أخذت لنفسها كل السلطات فى استعمال جميع الأشخاص وكل الممتلكات لخدمة المجتمع ؛ وفى تلك اللحظة لم تكن هناك أية تضحية بمصلحة قائمة لا تستطيع حكومة ذات خيال أن تحصل على الموافقة عليها . وهى واضحة ، ثالثاً ، من عمق المطالبة بتخطيط واضح لعالم ما بعد الحرب ، وفى التحبيذ الشديد الذى قوبلت به جهود الرئيس « روزفلت » ونائب الرئيس « والاس » فى تهيئة السبيل إلى الظروف التى تتيح لما أسماه الأخير

« قرن الرجل العادى » فرصته . وهى واضحة ، رابعاً ، من اتساع نطاق الاهتمام الشعبى بالتجربة الروسية ؛ وكان الصدع الذى حدث فى « الحاجز الصحى » الذى فرضته المصالح القائمة حول أفكارها منذ سنة ١٩١٧ حاسماً ونهائيا . وهى واضحة ، خامسا ، فى المطالبة التى تكاد تكون عامة بأنه يجب ، قبل نهاية الحرب ، أن نكون قد مهدنا السبيل لإعادة بناء الصرح التربوى على نطاق ضخم . وأنا شخصياً أعتقد أن لنا ، أخيراً ، أن نستخلص هذه النتيجة من عدم قدرة دعاة الكراهية والحقد فى هذه الحرب ، على خلاف حرب ١٤ — ١٩١٨ ، على بث سمومهم بين الجماهير . فقد تعلم الرأى العام البريطانى أن الأزمة أخطر من أن تسمح بهذه النظريات الخيالية التى تهدف ، سواء كانت مدعمة بالطابع الأكاديمى أو لم تكن ، إلى توجيه قائمة اتهام ضد شعب بأكمله ؛ وليس فى التاريخ البريطانى الكثير مما يحتمل أن يحظى بشرف أكبر من حقيقة أن الرأى العام هو الذى أرغم الحكومة فى سنة ١٩٤٠ على إعادة النظر فى سياستها الخاصة بالاعتقال العام للأجانب الذين من أصل ينتمى إلى دولة من الدول الأعداء .

وأعتقد أن السنوات الثلاث الأولى من هذه الحرب العالمية الثانية علمت جمهرة الشعب البريطانى أن الجواب على الثورة المضادة هو توسيع أسس الطريقة الديموقراطية فى الحياة وتقويتها ؛ وأن أحد السبل الجوهرية إلى تحقيق هذا الهدف هو العمل التربوى الذى يُخطط بحيث يضفى على المواطنة الفردية واقعية فكرية . ويُعد ذلك فكرة ثورية بالقياس إلى نطاق جهودنا الماضية . فهو يعنى ، على المدى الطويل ، أن ما يهم فى مجتمعنا هو عقل المواطن والتفسير الذى يضفيه هذا العقل ، بوصفه عاملا اجتماعيا نشطا ، مع تجربته أو تجربتها ، فالمواطن لا يُقوّم على أساس الطلب الفعال الذى تمثله حيازته لممتلكات أو سيطرته عليها . وهذه ، فى رأيى ، فكرة ثورية ، لأننا إذ نجعل تقييم للمواطن على هذا الأساس إنما نعيد تكوين النمط

الأساسى لبريطانيا التقليدية . وهو يعنى استعمال قوة الدولة ، لا فى حماية نمط موجود من المصالح القائمة ، بل لتكييفها لحاجات تحدد أولوياتها فى النهاية الجماهير وقد تعلمت فى ظل النظام التربوى الجديد .

ولأن هذه فكرة ثورية ، كما قلت ، من الأهمية بمكان أن ننظر فى موقف حزب المحافظين منها ، حيث أنه الهيئة التى تمثل ، سياسيا ، مطالب بريطانيا التقليدية . ونستطيع أن نجد هذا الموقف فى « التقرير المؤقت الأول » للجنة الفرعية للتربية . التابعة لحزب المحافظين ، وهو نبذة تحليلية عن أهداف التربية نشرتها « لجنة حزب المحافظين العامة للتعمير فيما بعد الحرب » .[1]

والوثيقة كلها من الأهمية بمكان كبير وجديرة بالاهتمام إلى أقصى حد . وهى تختلف مع تحديد « لجنة سبنس » لهدف المدرسة من العمل على تحقيق « أقصى حد من النمو الفردى » ، وتذهب فى الواقع إلى أن الاتجاهات الرئيسية فى التفكير المعاصر عن التربية هى « نمو الحاجة الشديدة للإصلاح التهذيبى » . ولكن بأى هدف يصلح التلاميذ ؟ . يقول التقرير إنه « يجب أن يكون من الواجبات الأولى للتربية القومية تنمية إحساس قوى بالالتزام القومى لدى المواطن الفرد وتشجيعه على فهم كامل لحاجات الدولة وجعله قادراً على خدمة هذه الحاجات » . وهذا يعنى أن الفرد قد أصبح فعلا أداة والدولة غاية ، وأن التربية إذ تجعل فى مكنة الفرد خدمة هذه الغاية إنما تقوم « بواجبها الأول » . وقد حدد « كريك » الذى لعله أقدر دعاة الفلسفة النازية ، وجهة نظر النازية فى التربية على هذا النسق . ففكرة « أقصى حد من النمو الفردى » لم تعد لها علاقة بمشاكل الثورة المضادة .

---

(١) « التطلع إلى المستقبل » « أهداف تربوية » . نشرتها اللجنة العامة للتعمير فيما بعد الحرب التى أنشأتها هيئة حزب المحافظين والاتحاديين . سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

فقد كتب يقول : « إن الدين الخاص ، ووجهة النظر الخاصة فى الحياة ، وباختصار ، كل صور الكيان الخاص لم يعد لها معنى . فنحن نقف مع حياتنا الخاصة فى خدمة جماع حياة المجتمع الذى نحن أعضاء فيه ومسئوليتنا قبله »[1] . وكذلك أيضاً ينبذ « أ . روكو » ، الداعية الفاشى الإيطالى المعروف ، الهدف الذى حددته « لجنة سبنس » فى تقريرها . فهو يقول : « إن تحرير الفرد من الدولة ، الذى استمر خلال القرن الثامن عشر ، سيعقبه فى القرن العشرين إنقاذ الدولة من الفرد »[2] .

ويعتمد مضمون « الإحساس القوى بالالتزام القومى » الذى يطالب به تقرير المحافظين ، بالنسبة لمعظمنا ، على طبيعة التجربة التى يمر بها كل منا ، ومن الواضح تماما أن هذا المضمون بالنسبة لمستر « تشرشل » يختلف اختلافا كليا عنه بالنسبة لمستر « هارى بوليت » . كما أن اتفاقنا حول مكونات « الفهم الكامل لحاجات الدولة » يغلب أن يكون متأثرا بمبادئ العمل المتأصلة فى تجربتنا ، وتتميز الحياة فى المجتمع الديموقراطى بافتراض أنه ما من تجربة بذاتها تعد سليمة بصورة بديهية . فقد تعلمنا أن نعتقد أن ترجمة أية وجهة نظر بذاتها من فكرة إلى عمل إنما يتم بواسطة التصادم الفكرى للمناقشة حول التجربة فى سوق الأفكار . وبدون هذا التبادل الحر للأفكار يصبح جوهر الحرية نفسه فى خطر .

وينبذ تقرير المحافظين هذا الرأى . ويبدو أنه لا يتصور أن الخلافات فى وجهة النظر السياسية قد تكون عميقة الجذور أو أن مجموع المواطنين ، ككل ، يعلق أهمية كبرى على ما يُفعل باسمه . فاللجنة تكتب : « إن لب الأمة يتكون من جمهور مركزى ضخم يريد ، قبل كل شىء آخر ، ذلك

---

(١) « ارنست كريك » « ١٩٣٤ » .

(٢) « أ . روكو » « المذهب السياسى للفاشية » . « الوفاق الدولى » « ١٩٢٦ » .

الشيء الذي لم يحظ به من قبل ، ولم يكن في مقدوره أن يفرض تحقيقه ، وهو الاستمرار والاتساق واليقين الإيجابي في السياسة القومية » . ويقال لنا إن هذا اللب هو « الجزء صاحب السيطرة النهائية من الأمة » . وما هو هدفه ؟ يؤكد لنا التقرير أن هدفه ليس « مثلا أعلى من الغزو والربح الشخصي . بل ينطوي على أفكار أسمى من هذه — أفكار ينبغي على أي مدرس جيد ألا يجد صعوبة في جعلها واقعية بالنسبة للطفل المتوسط . فشخصية الزعيم القوي الحكيم الذي لا يتسم بالأنانية من أسهل الشخصيات التي يمكن تصويرها في المؤلفات الشعبية ، لأن هذا ما يريد كل الناس من زعمائهم أن يكونوه ، وما يريد كل الأطفال أن يتصوروا آباءهم عليه . وترجمة هذه الفكرة البسيطة السليمة إلى مثل أعلى قومي — إلى مثل أعلى من أمة هي في موضع الزعامة من الأمم الأخرى — يستطيع كل طفل أن يرى فيه مستقبله ، هذه الترجمة هي المهمة الأولى الضرورية للتربية القومية في المملكة المتحدة »[1] .

ومن الضروري أن نوضح دلالات وجهة النظر هذه . فهي تظهر بما لا يجعل مجالا للخطأ في « أحاديث « هتلر » التي ناقش فيها فكرة الزعامة . فقد قال « إن قيادة أمة تتطلع إلى الزعامة السياسية القادرة الواضحة ، لا يمكن أن يكون دائما إلا مهمة أقلية رائدة . والشخص الذي يضع في المقدمة هذا المفهوم عن الاختيار العضوي للزعماء إنما يفكر تاريخيا . وعندما تصرفنا بهذه الطريقة لم نكن نفكر في الحاضر فحسب ، بل إن هدفنا كان إجبار الأجيال القادمة على الاعتراف أن أبناء عصرنا وضعوا أسسا تضمن الحياة قرونا طويلة لأجيال متعاقبة »[2] ، ومن الواضح أن

(١) إن ما تحته خط جاء في التقرير الذي أنقل منه بحروف مغايرة لبقية الكلام .
(٢) « خطابات هتلر » « طبعة بينز » ١ — ٤٨٣ .

هذا المثل الأعلى لا يمكن تحقيقه إذا ظلت الديموقراطية البرلمانية قائمة، وإذا كان هناك حق النقد الحر، وإذا كانت هناك نقابات مستقلة. كما ذكر أنه مما لا يقل عن كل هذا أهمية أن « ثورات الماضى فشلت، باستثناءات قليلة جدا، لأن زعماءها لم يدركوا أن الشىء الجوهرى ليس الاستيلاء على القوة، ولكن تعليم الناس».

وقد كان الهدف من تنفيذ الخطة التربوية الجديدة فى ألمانيا هو تحقيق هذا النوع من التعليم[1]. وكان هذا ما جعل فى مكنة « هانز فرانك » أن يقول إنه يؤيد « الحرية الفكرية الكاملة وحرية التعليم — على أساس الاشتراكية الوطنية... بيد أنه يجب على ذلك ألا يسمح مطلقاً لأى مخلوق بالمناقشة فى وحدة فلسفتنا العامة (Weltanschauung) بوصفها أساساً ».[2] ويقول « برومر » (Broemer) إن « العالم الأصيل... سيعترف بتفوق الزعامة السياسية ولا يحاول الانتقاص من قدرها بأى نقد تافه ».[3] وهل يعد من باب الصدف أن موسولينى، بطريقة مماثلة، قال إن المهمة الأولى لرجل الفكر هى أن ينقد بلا رحمة، من وجهة نظر فاشية، كلا من الاشتراكية والتحررية والديموقراطية ؟[4].

ومن العسير ألا يرى المرء اتصالا مباشراً بين وجهة نظر دعاة الثورة المضادة فى الهدف التربوى وماجاء فى « تقرير المحافظين » من القول بأن مثله الأعلى لا يمكن تحقيقه، حاضراً أو مستقبلا، « دون تغيير جذرى للنظام التربوى كله أشمل مما يبدو أن أحداً قد تصوره فى أى مكان ». والواقع

---

(١) المرجع السابق ١ — ٢٣٦ خاصة الصفحات من ٣ — ٢٦١.

(٢) ذكرها « ن. هـ. بيتر » فى « حرية الفكر ودلالات الشمولية » « ١٩٤٢ » ص ٢٧.

(٣) نفس المرجع ص ٣٠.

(٤) نفس المراجع ص ٣٤.

أن التقرير يحذر بصراحة من « ترجمة نظريته ترجمة خطأ » . وخلطها « بالكفر الشمولى » من أن الفرد لا قيمة له ؛ بيد أن هنالك خمسين نبذة يحذر فيها « هتلر » من « ترجمة النازية ترجمة خطأ » وهى نفس الشيء . وحتى يتجنب هذا الخطأ يصر التقرير بعدئذ على الأهمية الحيوية للتربية الدينية فى المدارس ويعرض مجموعة من المقترحات الادارية الغرض منها « النجاح فى الإسراع بالوعى الدينى لدى الطفل »[1] . ويقول « يجب بذل مجهود كبير لخلق اتجاه جديد إيجابى مشبع بالعطف نحو الدين » أن الأمر يتطلب تصور الدين فى المملكة المتحدة، سياسيا وإداريا ، بصفة عامة على أنه عنصر أساسى وحيوى فى الحياة القومية يُشجع ويُدعم عمداً »[2] .

وما السبب فى ذلك ؟ إن التقرير ، يتمتع على الأقل ، بفضل أنه يعطى إجابة صريحة تماماً لهذا السؤال . فهو يقول « إن الحرب الحالية تعرض التفاهم الاجتماعى لتوتر خطر جداً فى الحقيقة ، وتأثير النظام الروسى على نظامنا لا يمكن تجاهله عقلا . « ونحن نفكر فى التأثير العاطفى شبه الدينى لا فى التأثير الاقتصادى » . فهناك احتمال واضح أن تبدو الأمثولة الروسية لعدد كبير من الناس فى هذه البلاد مما يمكن تطبيقه هنا وهذه الفكرة قد تؤثر تأثيراً شديداً فى أولئك الذين لا يدركون الفروق الشاسعة بين البلدين والذين لا يشد أزرهم إيمان فى نظام إلهى . ونحن لا نريد الإيحاء بأن هنالك ، أو ينبغى أن يكون هناك ، أى تعارض بين المثل الأعلى للتقدم الاجتماعى والعقيدة الدينية . . . . ولكننا نقول فعلا إن انهيار العقيدة الدينية يعرض أى شعب ، فقد بهذا الانهيار احترامه لماضيه ، لإغراء الالتجاء إلى تجارب اجتماعية عنيفة غير سليمة . ويبدو من ذلك أن الدولة ، إذا كانت على حق

(١) ماتحته خط فى الأصل كذلك .

(٢) ماتحته خط فى الأصل كذلك .

فى اهتمامها بمستقبل نموها (كما نعتقد أنها كذلك) فلابد لها أيضاً أن تكون مهتمة بوجود الدين بين مواطنيها » . ويجب أن نضيف إلى ذلك وجهة نظر واضعى التقرير من أن فشلنا فى مواجهة أزمة الحرب « يدل عليه الاهتمام الزائد عن الحد الذى يشيع فى نظامنا التربوى الحالى (كما فى حياتنا الاجتماعية) من اعتبار سعادة الفرد هى الهدف الأسمى . ثم يذكرنا التقرير بأنه لما كانت « الأمراض والعجز الجثمانى والألم والموت والعيوب الموروثة وضعف القدرات وسوء الحظ والشقاء والإحساس بالذنب أو الخطيئة — كلها جزء ضرورى من حياة كل إنسان » فإنه يجب على التربية أن تعمل على جعل الناس « صلبى العود » . ويجب أن تولد فيهم « الصفات القديمة من حب المغامرة والمبادأة والتمتع بالصعوبات والمخاطر وبالاختصار الصلابة» . ثم يحذرنا من أن صفات ضرورية أخرى : « تضمحل باستمرار ، وهى الاستعداد للعمل والفخر بالمهنة - بصرف النظر عن عائدهـــا المادى أو الاجتماعى — وضبط النفس الناشىء عن الخضوع للنظام والرغبة فى الخلاص من الأنانية عن طريق الخدمة » . وأخيراً يؤكد التقرير أهمية « المجهود الخاص » الذى تسهم به المدارس العامة والابتدائية فى « تربية النبوغ وتنمية الزعامة » ، وهو مجهود « يتعرض للخطر » إذا فقدت هذه المدارس استقلالها بأن تصير جزءاً من نظام تربوى عام تشرف عليه الدولة ».

والتعليق البسيط الذى أريد أن أذكره فيما يتعلق بهذا المذهب هو أنه توصية لحكومة بريطانيا العظمى بأن تتبنى إنجيل الثورة المضادة فى الروح والمبدأ . فإطراء « صلابة العود » والحماسة للخضوع للنظام وتأكيد أهمية العمل دون التفكير فى عائد شخصى ورفض السماح للمدارس العامة بأن تصبح جزءاً من النظام التربوى القومى على أساس أنها تسهم بجهود خاصة

فى إعداد الزعامة — كل واحد من هذه يمكن أن نجد صورة منه طبق الأصل تماماً فى تصريحات زعماء النازية »[1].

ومع ذلك فلعل أهم جزء له مغزى فى هذا التقرير يرجع إلى ما قبل الفترة الحاسمة التى نعيش فيها ، إلى تلك الفترة التى أشاعت فيها الثورة الفرنسية منذ قرن ونصف ، الذعر فى عقول الطبقة الحاكمة وجعلتها تلجأ إلى الإيمان الدينى بحثا عما يحمى امتيازاتها من الغزو . إن مستر « هاموند » وزوجته لخصا فى مؤلف مشهور لهما كتاب « ويلبرفورس » « النظرة العملية فى نظام المسيحية »[2] يشرح فيه صديق « بت » وظيفة الدين فى المجتمع . فيقول مستر « هاموند » وزوجته فيه يوضح أن المسيحية تجعل ألوان عدم المساواة فى السلم الاجتماعى أقل إيلاما للطبقات الدنيا ، وأنها تعلمهم أن يكونوا مثابرين ومتواضعين وصبورين ، وأنها تذكرهم بأن « وضعهم الأدنى » إنما قسمته لهم يد الله ، وأن نصيبهم أن يقوموا بواجبهم فى هذا الوضع بأمانة ، وأن يتحملوا مشاقه برضا ، وأن فترة الأوضاع الحالية قصيرة جداً ، وأن العروض التى يتصارع من أجلها الناس ليست جديرة بالتنازع عليها ؛ وأن الراحة الفكرية التى يهيئها الدين بلا تفرقة بين الطبقات فيها متعة أكثر من كل المتع الكثيرة الكلفة التى لا يستطيع الرجل الفقير الحصول عليها ، وأن الفقير يتميز من وجهة النظر هذه عن الغنى إذ أن السادة لما كانوا يتمتعون بألوان من الراحة أكثر مما يتمتع به الفقراء فإنهم لذلك يتعرضون لألوان من الإغراء لا يتعرض لها الفقراء لحسن الحظ . وأن الفقراء ، إذ يجدون الطعام والكساء ، يجب أن يقنعوا بهما حيث أن وضعهم فى الحياة ، مع كل ما فيه من شرور ، أفضل مما يستحقون على يد الله ، وأخيراً ، إن كل ميزات

---

(١) أنظر مثلا خطابات « هتلر » طبعة « بينز » ١ — ٥٣٤ ، وخاصة صفحة ٥٤٣ وما بعدها .

(٢) « عامل المدينة »

بشرية سرعان ما تزول ويشترك أتباع « المسيح » جميعاً بوصفهم أطفال أب واحد، فى تراثهم السماوى على قدم المساواة. هذه هى الآثار الحميدة للمسيحية فى الرفاهة الدنيوية للمجتمعات السياسية . ويشير مستر « هاموند » وزوجته إلى أن « ويلبرفورس » وجه انتباه مستر « بت » إلى هذا الفصل من كتابه بوصفه « أساس كل السياسة »[1] .

ومن العسير ألا يجد المرء فى تحذير « تقرير لجنة حزب المحافظين » ، من مخاطر العدوى الروسية وفى اعتماده على تأييد الدولة للتعليم الدينى ضد خطرها نفس « أساس كل السياسة » الذى اتجه إليه « ويلبرفورس » . والتشابه بين الظروف المتقابلة فى كل من الفترتين لما يستلفت النظر ؛ ولعل واضعى التقرير يخشون أيضاً ، كما خشى « ويلبرفورس » وأصدقاؤه عندما أسسوا فى سنة ١٨٠٢ « جمعية محاربة الخطيئة وتشجيع الدين والفضيلة فى جميع أنحاء المملكة المتحدة » ، « ما حدث أخيراً إذ بدأ العقل يغتصب مكانة الوحى الدينى » ، مع ما يصحب ذلك من تشجيع « الكفر والعصيان » – وهو مزيج يدعو إلى التأمل . ومما لا شك فيه أن المرء يلمح فى صفحاته صدى مشاعر سكرتير الجمعية « برتشارد » الذى ذكر للجنة من لجان مجلس العموم فى سنة ١٨١٧ أنه « يبدو أن نفوذ الإلزام الدينى يضمحل بشدة بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، مما قد يعزى إليه قسم كبير من عدم الصبر الذى يعد السمة المميزة لعصرنا »[2] .

إن عقل الإنسان ، إذا تخلص من نفوذ الدين عليه ، يسعى إلى تغيير كبير فى أسس المجتمع ، ومن ثم فمن المرغوب فيه منع « عدم الصبر تحت وطأة القيود الاجتماعية من جانب الجماهير وأن تعمل الدولة على منح الدين

---

(١) نشر لأول مرة فى سنة ١٧٩٨ .

(٢) أوردها « و . هـ . ويكوور » فى « الصراع من أجل حرية الصحافة من ١٨١٩ إلى ١٨٤٢ » ١٩٢٨ » ص ٣٦ ، ٣٧ .

قوة يسيطر بها على استعمال العقل بلا قيد » . وهذا هو ما انتهى اليه رأى الطبقات الحاكمة فى وقت الثورة الفرنسية ، وقد دفعت الثورة الروسية خلفاء هذه الطبقات إلى رأى لا يختلف عن ذلك . ومما لاريب فيه أن الطريقة الحديثة فى تناول الأمر أكثر التواء وتتسم بالمغالطة أكثر ، بيد أن المبدأ الذى تقوم عليه الطريقتان واحد . ومن الأهمية بمكان أن نرى أن الخوف من العقل كان دائماً الجوهر الداخلى لروح الثورة المضادة ، لأن الشيء الوحيد الذى يعرض للخطر نظاما يقوم على الامتياز ولم يعد لبقائه فائدة هو الفحص الناقد بواسطة العقل . وقد قال « هتلر » إن من يحرر النقد من الواجب الأخلاقى الذى يقضى بوضعه فى خدمة هدف دائم عام ومعترف به يتابعه المرء طول حياته ، إنما يسير فى طريق يؤدى إلى الفوضوية والفوضى [1] . فالنقد عند « هتلر » يخضع لأهداف النازية ، وعند واضعى « تقارير المحافظين » يخضع لمهمة المحافظة على « احترام الماضى » بيننا وهو الاحترام الذى يحول دون « التجارب الاجتماعية العنيفة وغير السليمة » . إن اللغة مختلفة ، ولكن الأهداف واحدة . فكل يحمى امتيازاً منهاراً من أن تظهر للجماهير حقيقة عقمه . وما ينطبق على الهتلرية من أنها ، بوصفها أسلوبا إجتماعيا ، لا بد فى النهاية أن تكبت الأفكار التى لا تستطيع دحضها ، ينطبق بدرجة لا تقل على « التقرير » الذى لخصناه .

وهذا هو السبب فى أنه يضفى تأكيداً ، ربما بطريقة نصف شعورية فقط ، على الأشياء التى قام مبدأ الديموقراطية احتجاجا عليها ، على الأقل منذ الثورة الفرنسية ، باعتبار أن هذه الأشياء فضائل . فالخضوع للكثرة ، والزعامة للقلة ، واعتبار المعاناة المادية نصيب الإنسان الذى لا محيص عنه ، والإصرار على أن الجماهير لا تهتم بالشئون السياسية ، وإنكار أن التغييرات

---

(١) خطابات « هتلر » « طبعة بينز » ١,٠٠٠

الاجتماعية الكبيرة تتسم بالحكمة أو لها ما يبررها ، والخوف العميق من التجديد ، والبحث الدائب للتسرع عن وقاية روحانية ضد إرادة الجماهير القيام بتجارب اجتماعية كبرى ، وللمطالبة بترك الأنظمة التربوية لأصحاب الامتياز دون مساس ، والحط من تدريب العقل ، والإشادة بصلابة العود — لقد قال « هتلر » « إن رجالنا سيدربون ليصبحوا شعباً صلباً » ودعوة الناس إلى قبول نصيبهم فى الحياة دون تذمر وأن الواجبات المخصصة لوضعهم هى مكافأتهم ؛ أعتقد أنه ما من شخص يدرس هذا « التقرير » بدقة دون أن يرى أنه فعلا دعوة على نطاق واسع للثورة المضادة التى نشتبك معها اليوم فى حرب . فما هو الدرس الذى نستخلصه من حقيقه أن رجالا يقاتلون الثورة المضادة ومع ذلك يستطيعون قبول فروضها الأساسية بوصفها فروضهم ؟

— ٨ —

إن هذا الدرس بالتأكيد هو أن الطبقة الحاكمة فى بريطانيا ، رغم رغبتها الشديدة فى هزيمة الهتلرية ، تريد بشدة أن تنظم هذه الهزيمة على أساس شروطها . فهى تدرك فى قلق أن هناك قضايا خطيرة محل جدل ؛ ولكنها مصممة على أن تحدد ، إذا استطاعت ، المبادىء التى تحل على أساسها هذه القضايا . وهذا هو السبب فى أن الحرب لم تشهد أى تجارب عظيمة فيما يتعلق بالإجراءات أو بالناس . فأيا منها قد يكشف عن حقيقة أن الأسس التقليدية لمجتمعنا ليست أسسه الضرورية . واهتمام المحافظين بالحيلولة دون تكشف هذه الحقيقة للجماهير ليس أقل كثيراً من إحساسهم بالضرورة الملحة للنصر . لأن زعماءهم غير مستعدين ، حتى عندما يكون الكيان القومى مهدداً ، للتجربة مع ديناميكية الديموقراطية . وينطبق هذا على علاقات الإنتاج فى الداخل ، كما ينطبق على التفكير فى شئون الامبراطورية فى الخارج . وانهيار الديموقراطية فى فرنسا ليس سوى الشطر الأخير

فى مجموعة من المعادلات الاجتماعية لن يحلها ، سواء فى بريطانيا أو أمريكا ، مجرد تحقيق النصر .

وإذا قيل أن مستر « تشرشل » يتولى قيادة قوى المحافظة وأنه ، بوصفه رئيساً للوزارة ، قد أثبت بما لا يدع مجالا للجدل أنه ما من ثمن لا يدفعه فى سبيل النصر ، فإن هناك ، فيما أعتقد ، بعض التحفظات المهمة التى يجب ذكرها . فأولا من الضرورى إدراك أنه كانت فى أوروبا حرب قائمة غير معلنة على الأقل منذ الفترة التى أعاد فيها « هتلر » تسليح أرض الراين ، ولكن قوى المحافظة استمرت عدة سنوات بعد ذلك تعترض على تشخيص « تشرشل » للموقف وما اقترحه من علاجات له . ولم تقبل زعامته إلا بعد أن سقط الجزء الأكبر من أوروبا الغربية صريعاً تحت أقدام « هتلر » . وصحيح ، فى اعتقادى ، القول بأن قيام حكومة « تشرشل » كان من عمل الأمة وأنه فُرض بواسطة الرأى العام على حزب المحافظين الذى ظل فترة طويلة ينفر من دلالاته .

والسنة الأولى من حكم مستر « تشرشل » تجعله جديرا ، من أية ناحية نظرت ، بأن يحتل مكانة عظيمة فى التقليد السياسى البريطانى . فقد صار ، بطريقة تدعو إلى الإعجاب ، رمزا لإرادة أمة فى البقاء فى مواجهة خطر جسيم . فقد أظهر شجاعة وعزما لا يفل وقدرة على المحافظة على ثقة الشعب فى نفسه واعتزازا بالنفس لا يقهر ولا يقبل الهزيمة أبداً ، أظهرها جميعاً بدرجة لم يسبقه إليها أحد فى تاريخنا . بيد أننا يجب أن نلاحظ أنها ، قبل كل شىء فضائل الأرستقراطى . وهى تكشف عن الرجل الذى ورث تقليداً امبراطوريا عظيما صمم على المحافظة عليه ، وهى صفات جذورها فى الأعمال العظيمة الماضية أكثر مما هى فى القدرة على التكيف مع مستقبل بدا فجره . فليس فى سياسة مستر « تشرشل » أية جرأة بمعنى أنه أبدى قدرة على التجديد تتناسب مع الخطر الملح ، بل على العكس إن أسس سياسته

نفسها قامت على المطالبة بعدم مناقشة أية قضية قد تكون موضع خلاف . والواقع أنه قد أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن مستر « تشرشل » نظر إلى هذه الحرب على أنها لا تختلف فى جوهرها عن حروب الماضى العظيمة ، فقد كان يمثل « مارلبورو » يقاتل « لويس الرابع عشر » أو « بت » يقاتل « نابليون » . فلم يهتم بالدلالات الاجتماعية للصراع ، فهذا جانب من طبيعة الصراع غريب عن عبقريته أو شخصيته . وأى تقدمية اتسمت بها وجهة نظره نتاج نزعة الأرستقراطى نحو الكرم ، وقد استطاع أن يبلغ أقصى درجات النخوة عندما يرى مآسى الحرب ويتأثر بها — كما حدث عندما رأى آثار الغارات الجوية — ولكن لم تكن لديه أية فلسفة عن الصراع تجعل خياله يرى مغامرة السياسة التى لا تنتهى فى أضواء جديدة . ومن ثم لم يطلب إلى قوة المحافظة أن تخوض غمار الحرب على أسس لعلها كانت أرغمتهم على التفكير فى تغيير أساس القوة الاجتماعية تغييراً جوهريا .

وربما كان اضطر إلى فعل ذلك لو أن حزب العمال طالب بهذا التغيير . وهناك شيئان منعا حزب العمال من المطالبة بذلك . الأول هو حقيقة أنه خلال شهور الخطر الشديد التى أعقبت اشتراكه فى الوزارة لم يفكر فى شىء سوى بقاء الأمة ، وهو ما يزيد فى مكانته إلى حد عظيم ؛ وعندما وجدت بريطانيا أنها لم تعد وحدها كانت اللحظة التى يمكن أن يتم فيها التغيير بمجرد طلبه قد مرت . والثانى هو حقيقة أنه لم يمض بضعة أسابيع على اشتراكه فى الوزارة حتى كان مستر « تشرشل » قد حظى بتفوق معنوى كامل على زعماء حزب العمال بحيث صاروا غير مستعدين للعمل على إدخال تغييرات قد تعرضه لمصاعب مع أتباعه من المحافظين . ولذلك على الرغم من أن حزب العمال تقدم ببرنامج أصر فيه على ضرورة إدخال تعديلات أساسية بوصفها جزءاً من المجهود الحربى إذا أريد ألا تذهب ثمرات الانتصار على الهتلرية هباء ، فقد قبل زعماؤه دون مقاومة رفض

مستر « تشرشل » لهذا البرنامج على أساس أن الخلافات فى وقت الحرب قد تهدد وحدة الأمة . ولم يترك هذا القبول للمبادأة الحيوية بتحديد سياسة الحرب فى يد مستر « تشرشل » فحسب ، بل لقد عنى أيضاً أننا سنكسب الحرب ، كما كسب « بت » الحرب ضد « نابليون » ، دون أى مساس بأساس القوة الاجتماعية . أى أن بريطانيا ستنتظر فى القضايا التى تثار من أجلها الحرب بعد النصر ، وليس قبله .

وبمجرد أن نفهم ذلك تصبح أشياء ذات أهمية قصوى واضحة . أولا ، أن الطبقة الحاكمة البريطانية سيكون فى وسعها أن تدافع عن امتيازاتها دون الإحراج الناجم عن وجود عدو خارجى قوى يجبرها على التسليم ، فيما يتعلق بالمبادىء ، للجماهير التى يعد تعاونها أمراً جوهريا للنصر . ثانيا ، أن عدم الربط فى وقت الحرب ، بين الديموقراطية البرلمانية وإجراءات واسعة للتغيير الاجتماعى تتم بالرضا لا بد أن يؤدى إلى إضعاف سلطتها على الرأى العام فى فترة ما بعد الحرب ؛ ويجب أن نضيف هنا أن إضعاف مركزها الإنشائى فى الخارج لن يكون أقل مما يصيبها من ضعف فى الداخل . ويؤكد عدم الربط هذا بين الديموقراطية البرلمانية والتغيير الاجتماعى تفرقة قلما أشار إليها الكتاب الانجليز منذ سنة ١٨٤٨ ، وهى التفرقة بين الحكم النيابى وحكم الشعب . فالأول ليس الثانى إلا إذا أدرك أن العدالة مستحيلة بين الناس عندما يُحدد حقهم فى الرفاهية بما يملكون وما يسيطرون عليه من ممتلكات. وثالثاً ، من الواضح أن الأساس الاشتراكى لحزب العمال شكلى أكثر منه جوهرى . ويتضح هذا من حقيقة أنه سمح لزعمائه بقبول مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية البسيطة من مستر « تشرشل » ، وهى إصلاحات افترض فيها جميعاً لا مجرد أن توسيع نطاق الرفاهة ممكن بصورة دائمة فى فترة التقلص الرأسمالى — وهو الغرض النموذجى لحزب نقابى تصاغ مبادئه على أساس التجربة اليومية وليس على أساس التحليل الفنى التاريخى —

لحسب ، بل وأفترض فيها أيضاً أن احترام الإجراءات الدستورية عادة دائمة من عادات الطبقة الحاكمة البريطانية .

وقد كشف هذا الموقف من جانب حزب العمال عن ضعفين كبيرين . فهو يأخذ بوجهة نظر ضيقة تعتمد على موقعنا الجغرافى المنعزل ، فى مواجهة قوى عالمية ضخمة لا يقل نصيب بريطانيا فيها عن نصيب أى من جارتها ؛ وهو اعتقاد ساذج بأننا ، على ضوء الفترة من سنة ١٩٦٠ ، نستطيع بطريقة ما أن نتجنب تلك الثورة المضادة التى ثبت أنها بلغت ذلك الحد الهائل من القوة فى أماكن أخرى . وهو يدافع عن هذه النظرة الضيقة فى وقت تتطلب فيه ، فى كل مكان ، سرعة معدل التغييرات الاجتماعية سرعة فى التكيف لم تثبت الديموقراطية البرلمانية فى الماضى أنها قادرة عليها . ويغفل هذا الموقف من جانب حزب العمال عن حقيقة أن الفرصة الاقتصادية الباقية التى مكنت بريطانيا من التغلب على أزماتها فى الماضى ، قد اختفت إلى حد بعيد . كما يغفل عن ملاحظة أن الصيغ البرلمانية الكلاسيكية كانت سليمة فى فترة لم يعد لظروفها وجود . ومباهاته باستمرار الطقوس التاريخية للإجراءات البرلمانية ينقصها ملاحظة أنها إنما استطاعت أن تستمر لأنها لم تطبق على المشاكل المتخمة بالأخطار فى عصرنا ، أو ، على الأصح ، لقد كان هناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على ألا تثار هذه المسائل حتى لا تتزعزع تلك الوحدة حول الأسس التى يتوقف عليها نجاح النظام البرلمانى .

ويثير ذلك سؤالا لن تجيب عليه سوى تجربة المستقبل فى بريطانيا . فهو يثير قضية ما إذا كان نجاح الحكم البرلمانى فى بريطانيا ليس نتاج مجموعة خاصة من الظروف التاريخية تمثل فترة قصيرة نسبياً فى التاريخ البريطانى ، فترة فريدة فى طابعها ولا يحتمل أن تتكرر . فسنوات ما قبل الحرب تجعل من الواضح بدرجة كافية أن جو الثورة المضادة قد تسلل إلى أعماق الجو الذى يحيط بطبقتنا الحاكمة . كما تشير سنوات الحرب إلى أنه من غير الممكن

أن يعلن حزب سياسى كبير عن اشتراكيته إلا على أساس واحد هوأن زعماءه لايعملون على تحقيق التعبير العملى عن مبادئه . وعندما نقول كل ما فى جعبتنا فى إطراء العبقرية البريطانية فى الوصول إلى حل وسط ، تلك السمة التى ظلت طويلا مصدر فخرنا ، فإن قرار عدم إثارة المسائل الحيوية إبان الحرب يتركنا بلا جواب على الأقل ، عما سيحدث فى فترة بعد الحرب عندما توضع هذه العبقرية على محك اختبار أشد قسوة من أى اختبار عرفته على الأقل منذ « الحركة العرائضية » ، وقد يكون منذ عهد شارل الأول . وهذا ، بدوره ، يجب أن يوضع فى إطار من إدراكنا أن قدرة بريطانيا على إنقاذ نفسها بمجهوداتها الخاصة ، كما حدث ذلك مرة بعد الحرب النابليونية ، ستكون لها تأثير كبير على وضع نفوذها فى أوروبا باعتبارها قدوة . فإن بريطانيا إذا كانت مطلقة اليدين من قيود المنازعات الداخلية إلى حد كبير تستطيع بلا ريب أن تقوم بدور كبير فى تهيئة أساس نموذجى للتغيير فى القارة الأوربية . ولكن بريطانيا إذا وجدت ، كما تشير الحقائق إلى أن ذلك قد يحدث بسهولة ، أن عمق مشاغلها الداخلية يرغمها على تكريس اهتمامها الرئيسى لقضايا المبادىء التى أجلناها فى فترة الحرب ، ستكون قد فقدت إلى حد بعيد تلك القدرة على المساعدة ، بوصفها حكما فى أوروبا وآسيا ، التى سيتوقف عليها جزء كبير من حرية هذه البلاد فى الجيل القادم . إن وقت القضاء على جذور الثورة المضادة هو عندما نقاتلها — وقد رفضنا أن نستغل هذا الوقت فى تدميرها ، وما زال أمامنا أن نتفق على التغلب عليها . وأنه لموضع جدل ، على الأقل ، ما إذا كان الاتفاق سيتم بالرضا عندما يكون الدافع السيكلوجى الرئيسى الى الاتفاق قد فقد تلك القوة الدافعة التى يفرضها الخطر المشترك .

الفصل الثامن

الحرية فى الديموقراطية المخططة

— ١ —

لعلنا فى خضم أعمق أزمة عرفتها مدنيتنا منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية ، أو على الأقل منذ الإصلاح الدينى . وقد يعتمد سلام الجنس البشرى ورخاؤه لعدة قرون مقبلة على قدرتنا على التصرف على أساس من فهم لماهية هذه الأزمة .

وليست هذه الأزمة مما يمكن حله بواسطة أى علاج بسيط أو علاج واحد ، لأن ما يثور حوله الجدل بيننا ليس الطابع النهائى للعلاقات بين الناس فحسب ، بل إن الإيمان ، أو نظام القيم ، الذى يتولد عن هذه العلاقات موضع نقاش أيضا . فليس هناك مستوى من التفكير أو التصرف ينجو من آثار الأزمة . إذ أن الدين والسياسة والاقتصاد والعلم والثقافة كلها متأثرة ، فى المجموع الكلى لتفاعلها فيما بينها بتأثير كل منها فى الآخر ، بهذه الأزمة تأثرا عميقا . فالأمم القديمة مثل الصين مصيرها التجديد وهى سائرة فى سبيلها ، والطبقات القديمة مثل « اليونكرز » البروسيين مآلها أن تشهد دورها التاريخى ينقضى . كما أن الاعتبارات الاستراتيجية للحرب التى جلبتها هذه الأزمة فى أعقابها ستغير من عادات الاتصال تغييرا أعمق حتى مما فعلته الاكتشافات الجغرافية التى تمت فى عصر النهضة . ومن المؤكد أن طابعها فى الشرق الأقصى سيؤدى مع الوقت إلى وضع علاقة الشعوب البيضاء بالشعوب المختلفة اللون على أسس جديدة تماما ، خاصة بعد أن تعرف نتائج

التجربة السوفيتية على نطاق واسع . ومن المرجح أن يكون تطبيق العلم على المشاكل الاجتماعية مختلفا فى نوعه عن أى شىء عرفناه فى الماضى ، كما هو واضح فعلا الآن مما يحدث فى ميدان واحد هو ميدان التغذية . إن عهد « جروتيوس » قد شارف على نهايته ، لأنه أصبح أمرا واضحا لا يقبل المناقشة أن عالما موحدا ومعتمدا على بعضه البعض إلى هذا الحد مثل عالمنا ، لا يستطيع أن يظل معرضا للأخطار التى يفرضها استمرار وجود الدولة القومية ذات السيادة . ويعنى ذلك حتما ، مع الوقت أيضا ، ظهور قانون دولى حقيقى ، ومن المحتمل أن يصبح المغزى الأساسى للقومية فى مجتمع المستقبل الكبير ثقافيا وليس سياسيا أو اقتصاديا . وبالإضافة إلى ذلك يبدو أننا نتجه نحو مستوى من التصرف الاجتماعى يصبح من الممكن فيه أن نتخطى « اقتصاديات الندرة » التى ظلت تحدد فى صرامة كل السلوك الإنسانى فى الماضى .

فإذا انتصرت « الأمم المتحدة » ، أى انقضت من العالم القوى التى أثارت الحرب عامدة لصالح الثورة المضادة ، فسيظهر حتما أن الرأسمالية الفردية التى تمخض عنها الاقتصاد التقليدى غير ذات موضوع . بل إن جميع من راقبوا نمو التجمع الصناعى من ناحية ، وراقبوا ظهور طبقة من المديرين الاقتصاديين الذين يمتازون أساسا بمهارتهم فى المسائل المالية ، ويسيطرون على حملة أسهمهم وعلى المستهلك فى نفس الوقت ، بل وكثيرا ما يكونون فى مركز يسمح لهم بإملاء إرادتهم حتى على الدول ، من ناحية أخرى ، هؤلاء المراقبون عرفوا منذ وقت طويل أن وجود الرأسمالية الفردية لا يتفق ومقتضيات العصر . وقوة هؤلاء المديرين ضخمة بقدر ما هى غير مسئولة فى تصرفاتها إلى حد بعيد . وقد وصلنا مرحلة من التطور التاريخى لا يمكن فيها سوى أحد أمرين ، فإما أن تخضع قوتهم لمصلحة المجتمع أو تصبح مصلحة المجتمع مجرد ، مع الأسف ، اسم منتحل لقوتهم . وتماما كما حدث فى القرن التاسع عشر من القضاء على الامتيازات غير المسئولة التى كان يتمتع

بها صاحب الأرض والأرستقراطي في الميدان السياسي بواسطة نمو الديموقراطية، يجب علينا في القرن العشرين أن نقضى على الامتيازات غير المسئولة التي يتمتع بها صاحب الأرض وأصحاب الأموال بواسطة نمو الديموقراطية في الميدان الاقتصادي . فالقوة في المجتمع تعمل على تدميره اللهم إلا إذا كان ما تهدف إلى تحقيقه والشروط التي تحدد استعمالها من الأمور التي يسيطر عليها مواطنون معترف بأن لهم حقوقا متساوية في مطالب متساوية من رصيد الرخاء المشترك . وأى مفهوم آخر لمسئوليات القوة تؤدى إلى فساد كل من الحائزين لها والذين يخضعون لها .

فهذه الحرب إنما قامت ، في تحليلها النهائي ، لوضع القوة الاقتصادية في القالب الديموقراطي على أساس هذه الشروط . ويجب علينا أن نتجنب ذلك الوهم السهل من أن هذا الهدف سيتحقق ببساطة بمجرد هزيمة « هتلر » وحلفائه . إن هذه الهزيمة تخلق الفرص التي يتطلبها وضع القوة الاقتصادية في القالب الديموقراطي ، بيد أنه ليس هناك ما يؤكد مطلقا أن هذه الفرص ستستغل بحكمة . فكما حاولت أن أثبت في هذا الكتاب ، ليس هناك بين « الأمم المتحدة » سوى قلة لا توجد فيها — بدرجة خطرة في كثير من الأحيان — تلك العناصر التي قامت بثورات مضادة ناجحة في ألمانيا وإيطاليا ، والتي هي على استعداد ، كما في فرنسا ، لتسليم شعوبها إلى قيود العبودية استرضاء للغازي النازي بأمل الحصول على ميزات خاصة لمصلحتها الشخصية في رعايته . وتوجد نفس العناصر بين ظهرانينا وبين الشعب الأمريكي . ودعنا نكون متأكدين من أن النصر الذي يضع حدا لأخطار الهتلرية قد يكون مقدمة لاستمرار الصراع الذي أثاره في ميدان مختلف .

وذلك لأن الأمر الذي لا مراء فيه أننا عند نهاية الحرب سنكون قد انتقلنا إلى عهد المجتمع الخاضع للتخطيط ، أما الهدف الذي نستطيع أن نخطط من أجل تحقيقه فهو شيء مشكوك فيه تماما . فالثورة المضادة

قد أثبتت ، خاصة فى صورتها النازية ، أن التخطيط يمكن أن يوجه فى خدمة مصلحة القلة ، وأن الأساليب الفنية الحديثة فى التسليح والحكم تجعل فى وسع تلك القلة أن تسيطر تماما على الكثرة . والواقع أن هذه السيطرة لن تدوم على الأرجح حيث أنها ، على مر الزمن ، تعتمد على « الشمولية »[1] فى الحرب مع حرية الفكر الضرورية لأرفع أنواع الكشف العلمى . وهنا ينبغى علينا أن نتذكر أن النازية ليس فيها شىء من الأصالة سوى النطاق الواسع من الخداع الذى مارسته وألوان القسوة التى ارتكبتها . فعلومها ليست سوى تراث الماضى ، وعبقريتها العسكرية ليست سوى التقاليد البروسية العظيمة وقد زودت بذخيرة تم الحصول عليها بتضحية مصلحة الجماهير ، أما تنظيمها فهو أساسا تكييف للأساليب البلشفية لأوضاع الثورة المضادة . إن الدرس الحقيقى لنا فى التخطيط النازى هو أولا أنه تخطيط يعنى الحرب وثانيا أنه يتخطى شخصية المواطن الفرد باعتبار أن ذلك جزء ضرورى من مجهود المحافظة على امتيازات الطبقة الحاكمة بصرف النظر عما يتكلفه ذلك .

وليس هناك من أمل فى وضع القوة الاقتصادية فى القالب الديموقراطى طالما ظل أولئك الذين يملكون ويسيطرون على ما يملكه الآخرون فى مركز يسمح لهم بالحصول على امتيازات خاصة أو بأن يتصرفوا بصورة تحكمية . ومن العسير أن نرى الطريقة التى يمكننا بها أن نحول دون نمو هذه العادات إلا إذا كانت أدوات الإنتاج الرئيسية ملكا للمجتمع كوحدة يسيرها حسب مصلحته بصورة مباشرة . فليس هناك وسيلة أخرى نستطيع أن نضع بها حدا لاقتصاد الندرة الذى تتضمنه حتما سيكلوجية الرأسمالية على النطاق الواسع ، خصوصاً عندما تكون أسسها إحتكارية[2] .

---

(١) Totalitarianism

(٢) أنظر فى هذا الموضوع مقالين حيدين فى جريدة « التايمز » عددى ١٨ و ١٩ سبتمبر ٩٤٢ .

ولا أعتقد أن هذا يعني ضرورة استيلاء الدولة على الصناعة والزراعة كلها . إنه يعنى ، فى رأيى ، أن تكون القواعد الأساسية للقوة الاقتصادية فى يد المجتمع ؛ ومتى ضُمن استغلالها لصالح الكثرة ، بدلا من القلة ، يستطيع المستقبل الاقتصادى أن ينمو داخل الإطار الذى تحدده حيازة القواعد الأساسية بواسطة الأساليب التاريخية للديموقراطية البرلمانية . وهناك أربع من هذه القواعد.وأهمها هى السيطرة على ما يوجد من رأسمال وائتمان . وهذا يعنى تأميم « بنك انجلترا » ومصارف الأسهم المشتركة وشركات التأمين وشركات البناء . وليس هناك سبيل آخر نضمن بها أن يكون الاستثمار موجها بصورة مباشرة ومستمرة نحو الحاجات العامة وليس نحو الربح الخاص . وعلينا أن نفكر فى هذا الاستمرار بوصفه الأداة الواعية لخطة اقتصادية تهدف إلى إعادة تجهيز الأمة لتقوم بدورها فى عالم ما بعد الحرب . وهذا يعنى ، بوضوح تام ، خطة من الأولويات فى منح القروض التجارية تعتمد على أهمية ما يعتزم المقترضون استغلال المال فيه . فمنازل من أجل الفقراء أهم من قصور كمالية للأغنياء ، والمدارس أهم من دور السينما ، والقروض من أجل التحسين الزراعى أهم من قروض لأجل صناعة مادة جديدة من مواد التجميل أو دواء « جاهز » جديد وبيعها .

والدولة يجب أن تملك الأرض وتتولى التصرف فيها . وهذا الأمر جوهرى لثلاثة أسباب . فهو جوهرى للتخطيط السليم للمدن ، خاصة للمناطق التى تعرضت للغارات الجوية العنيفة . وهو جوهرى لتأخذ الزراعة مكانها الجديرة به فى اقتصادنا القومى . وهو جوهرى لتحديد الأماكن المناسبة للمصانع وللمحافظة على المواقع الجميلة فى بريطانيا .

ويجب أن تسيطر الدولة على تجارة الصادر والوارد . وواضح أن هذه السيطرة حيوية لأى تخطيط فى الإنتاج يستهدف مصلحة المستهلكين . وهى نتيجة منطقية لسيطرة الدولة على الرأسمال والائتمان وجلى.إننا بدونها لا نستطيع

أن نأمل فى مواءمة اقتصادنا القومى مع التنظيم الدولى للمعادلات الذى أصبح الآن حتمياً . هذا بالإضافة إلى أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها تنظيم مشترواتنا الضخمة من المواد الأولية وتسويقنا لصادراتنا الضخمة للمصلحة القومية . وهذ هو الدرس الواضح للتجربة الروسية ، وهو درس أضفت تجربتنا إبان الحرب على مغزاه تأكيدا حاسما .

كما يجب أيضاً أن تملك الدولة وسائل النقل والوقود والطاقة وتسيطر عليها . ولن أكرر هنا تفاصيل الحجة التى تدعو إلى اعتبارها أساسية بالنسبة للتخطيط الديمقراطى . بيد أن هناك أشياء معينة بسيطة جديرة بالتعليق . فكل منها ، فى صورتها الحاضرة ، مصدر للتبذير . وبدون تأميم النقل بالسفن لا نستطيع الربط بين هذا المرفق وأفضل نتائج نحصل عليها من سيطرة الدولة على الواردات والصادرات . وبدون تأميم السكك الحديدية والنقل البرى لا يكون هناك ازدواج ومنافسة لا داعى لهما فحسب ، بل إن علاقاتهما التاريخية أظهرت أن إمكانيات النقل البرى ، خاصة فى المسافات القصيرة ، يضحى بها تحت الضغط السياسى الذى تستطيع السكك الحديدية أن تمارسه . وترك الطيران فى أيدى خاصة ، بعد تجربتنا فى الحرب ، واضح أنه مستحيل ؛ بل الواقع أن المشكلة التى يثيرها الطيران هى ما إذا كان يحسن اتباع أى شىء أقل من سيطرة دولية كاملة بشأنه . ويكاد يكون من المؤكد أن بديل ذلك هو نظام واسع من الإعانات وحروب الأسعار مع ما لهذا من عواقب غير مستحبة ، بل خطرة . وتأميم مناجم الفحم ضرورة سيكلوجية على ضوء موقف عمال المناجم من أصحابها،وهو يتيح فرصة ضخمة لاقتصاديات الفحم ، وخاصة تسويقه ، كما أنه الوسيلة الوحيدة ، بالتجربة ، التى يمكن بواسطتها الشروع فى الاستغلال العلمى للمنتجات الجانبية للفحم على نطاق ملائم . وحجة الدفاع عن فكرة ملكية الأمم للطاقة الكهربائية ، هى تلك الحجة البسيطة من أنه قد ثبت فعلا تفوق السلطات

البلدية على المنتج الخاص للطاقة . وأنه دون التوحيد الذى تنطوى عليه ملكية الأمة لها ستظل الكهرباء فى الريف ، التى تحتاج إليها المناطق الزراعية بصورة ملحة كما تحتاج إليها التنمية الزراعية ، مستحيلة دون إعانات كبيرة لمجموعة ضخمة من الشركات المتفرقة . وينطبق نفس الشىء على الغاز والمياه، فلا يحملهما إلى المنازل التى لاعداد لها والتى لا تتمتع بهما الآن ، خاصة فى المناطق الزراعية ، سوى التوحيد فى ظل ملكية الدولة .

وعلى هذا الأساس يصير فى الإمكان البدء جديا فى عملية تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة ديموقراطية . وواضح أن الشىء الكثير سيتوقف على القائمين بالإشراف على مراكز السيطرة فى تنفيذ هذه الخطة . فجلى أن كثيراً منهم لابد أن يكونوا رجال أعمال ذوى معرفة وثيقة مباشرة بالصناعة التى يتعلق بها الأمر ، وأيا كانت أنواع الخبرات الأخرى التى سنستعملها ، فلا غنى لنا عن هذه الخبرة . بيد أنه من الجلى أيضاً أن الإشراف على مراكز السيطرة بصورته الراهنة ، فى معظمه ، خطر عام شديد . فمن المستحيل أن يعهد بوظائف لها هذه الأهمية إلى رجال لهم ، مثل عدد كبير جداً من المشرفين فى الوقت الحاضر ، مصلحة مباشرة فى كل من حاضر الصناعات التى يشرفون عليها ومستقبلها . إن الولاء الوحيد للمشرف ، فى النظام الجديد ، لابد أن يكون للدولة التى يخدمها .

ولا رغبة لى فى أن أناقش هنا أشكال أى من الصناعات المؤممة أو مراكز التوجيه التى ستشرف على تلك التى ستبقى فى أيد خاصة . وأيا كان الأمر فمن المشكوك فيه على الأقل ، فى نظرى ، أنها ستنطبق على نمط واحد بذاته ، فاعتقادى أنها يغلب أن تكيف بمرونة كبيرة لشكل الصناعة المعينة التى ستتصل بها .

والأهم من ذلك هو علاقتها بالبرلمان . وأتصور أن هذه العلاقة ستكون عن طريق مجلس الوزراء ، وسيجد مجلس الوزراء بدوره ، فيما أعتقد ،

لزاما عليه أن ينشىء لجنة من الوزراء الذين يتصل عملهم بميدان الإنتاج . وستحتاج هذه اللجنة إلى مجموعة من الموظفين الخبراء ، قريبة الشبه بما هو قائم فى الاتحاد السوفيتى ، تكون مهمتها أن تعد للجنة المادة التى تعتمد عليها فيما تقدمه لمجلس الوزراء الذى يقوم ، بدوره ، بالحصول على الموافقة العامة من البرلمان عليها . ولأسباب ناقشتها فى مكان آخر[1] ، لا أرى داعيا لإنشاء « هيئة عليا للتخطيط الاقتصادى » بالإضافة إلى هذه الهيئات ، فإضافة درجة جديدة إلى سلم الإشراف تزيده تعقيدا ، بدلا من أن تعمل على وضوحه ، كما سيكون من نتائجها الأكيدة تأخير القرارات التى تتطلب السرعة بطبيعة جوهرها فى كثير من الأحيان . والإطار العام للخطة ، فى أى نظام برلمانى ديموقراطى ، هو مسئولية الوزراء بوضوح ، ولا ريب فى أن مفهوما مثل مفهوم سير « وليم بفريدج » ، الذى تقوم فيه « هيئة عليا للتخطيط الاقتصادى » بالتخطيط دون أن تكون لديها سلطة إقرار تنفيذ خططها ، مما يضعف هذه المسئولية وليس مما يدعمها . فكلما كانت المسئولية عن القرارات واضحة كان احتمال أن يتم الحكم على قيمتها بصورة مباشرة أكبر .

ومن الجلى تماما أن هذه الاقتراحات لا تفترض إنشاء دولة اشتراكية عند نهاية الحرب ، بل هى مجرد أسس يمكن بناء الدولة الاشتراكية عليها إذا قرر ذلك الناخبون فى المستقبل . فغرضها يختلف عن ذلك ، وإن كان متصلا به ، فهى ترمى إلى حماية ديموقراطيتنا السياسية ضد قوى الثورة المضادة التى توجد بين ظهرانينا ، والتى كانت تزداد سلطة وتصميما قبل اندلاع الحرب . الواقع أنه من الواضح ، كما قلت فى هذا الكتاب ، أنه فى حالة عدم وجود هذه الحماية ، سيؤدى نمو الاحتكار الذى دعمته ضرورات

---

(١) « الحكومة فى وقت الحرب » فى « هل نجرؤ على التطلع إلى المستقبل ؟ » « ١٩١٤ » .

المجهود الحربى إلى تجديد سلطة هذه القوى وتصميمها ، ولو بصورة نصف شعورية . ومن ثم فإنى أعتقد أننا إذا لم نعمل على تنفيذ مثل هذا البرنامج تنفيذا فعالا مع مجىء النصر ، ستكون فرصتنا فى تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة ديموقراطية ضئيلة جداً ، وتنطبق نفس هذه المبادىء على الشركاء الآخرين فى الأمم المتحدة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . فإما أن تصبح الديموقراطية السياسية سيدة الاحتكار الاقتصادى أو يصبح الاحتكار الاقتصادى سيد الديموقراطية السياسية .

والسبب فى ذلك بسيط جدا . فالأوضاع الاقتصادية تجنح إلى جلب البناء السياسى الذى يلائمها أكثر من غيرها ، وقد أثبتت لنا التجربة بما لا يدع مجالا للخطأ أن اقتصاديات التقييد التى تتبعها الرأسمالية الاحتكارية لا يمكن تكييفها مع سياسات التوسع التى تتطلبها الديموقراطية إلا بصعوبة فائقة . فالطريقة التى فرضت بواسطتها الطبقة الوسطى الناهضة بعد حركة الإصلاح الدينى ، تكييف جميع الأنظمة الاجتماعية للقوة الاقتصادية التى حصلت عليها ليست سوى تعبير مسرحى أخير عن هذا الاتجاه . وقد بلغنا مرحلة فى مدنيتنا أصبح فيها التجديد مطلوبا مرة أخرى . وتتيح لنا الحرب فرصة الشروع فيه دون أن نمر بصراع من تلك الصراعات الداخلية التى تنشأ عندما يرفض الناس مواجهة مشاكلهم بجرأة وأن يعملوا بينما هناك وقت للاتفاق على وسائل حلها بطريقة سلمية .

بيد أنه ليس من المحتمل أن تستمر الفرصة إلى ما بعد انتهاء العمليات الحربية . فسيتلاشى الجو المهيأ للتضحية ، ويعمل الإرهاق محل النشوة ، وسيتغلب على السياسة أن تنبع من الخلافات التى يريد الناس إما أن يحافظوا عليها أو أن يتغلبوا عليها ، بدلا من أن تنبع من الأهداف المشتركة التى يريدون تحقيقها . وهذا واضح فعلا فى علاقات الأحزاب السياسية الرئيسية فى بريطانيا والولايات المتحدة ، فالهوة مثلا التى تفصل بين مفهوم حزب

العمال عن النظام التربوى فيما بعد الحرب ومفهوم حزب المحافظين عنه ليست أوسع من الهوة بين مفهوم أنصار سياسة « التعامل الجديد » عن حقوق الملكية ومفهوم « الملكيين الاقتصاديين » مثل مستر « هنرى فورد » أو مستر « توم جيردلر » عنها . بيد أنها لا تقل انطباقا على الصعيد الدولى منها على الصعيد المحلى . فعلاقات القوة بين الدول الكبرى ، وخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة من ناحية والاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، لابد أن تتأثر بعلاقات الإنتاج الداخلية التى تسود كلا منها . فإذا جعلت هذه العلاقات هدفها التوسع ، فستجد أن السلام هو النتاج الطبيعى للتوسع ، ولكنها إذا ظلت ، كما هى الآن ، علاقات تنطوى على تقييد ، فإن القوى التى ينطوى عليها الموقف ستؤدى حتما إلى الحرب كما حدث فى فترة ما بين الحربين . ونحن فى وضع اتفقت فيه حاجات النصر مع الفرص التى يتطلبها التجديد . فالجو السائد ، وهو جو نادر الحدوث ، لا يسمح بتغلب أى مصلحة طائفية متشيعة على المصلحة القومية . بيد أن هذا الجو لن يستمر إلى ما بعد الحرب ، والزعامة التى تخفق فى استغلال إمكانياته ستحطم بذلك الأغراض ذاتها التى تحاول تحقيقها .

– ٢ –

ويقال إن المجتمع المخطط ضد الحرية على خط مستقيم . فهو يدمر شخصية الإنسان بوصفه فرداً ومخلوقا آدمياً متفردا . وهو يعنى دولة آلية . كما ينطوى على اخضاعنا جميعاً لإشراف مجموعات كبيرة من الموظفين . ويقال لنا إننا نستطيع أن نرى ثمن المجتمع المخطط فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وروسيا البلشفية . فجوهره الدكتاتورية . ومهمتنا أن نستعيد الأسس التى تجعل آلية السوق اللاشخصية وغير المتحيزة ، فى نطاق حكم القانون ، الإطار الذى يتابع كل منا داخله مغامرة حياته . فنحن فى حاجة من جديد

لتلك « اليـد غير المرئية » المشهورة التى ذكرها ، « آدم سميث » والتى يتوحد بواسطتها ، بمعجزة لم تفسر أبدا للرجل العادى ، حب الذات والخير الاجتماعى فى اتساق مهيب [1] .

وواضح تماما أن مثل هذا الرأى أمامه عدة مشاكل يفسرها . فعليه أن يرينا لماذا حلت تلك الاتحادات الاقتصادية الضخمة ، التى كادت تصير امبراطوريات يصعب على المرء ألا يخلط بينها وبين قوة الدولة ذاتها ، محل آلية السوق الحرة بصورة متزايدة . وعليه أن يثبت أن حرية التعاقد يمكن أن يكون لها أى معنى مع عدم المساواة فى القدرة على المساومة ، بل وعليه فى الواقع أن يفسر لماذا يؤدى هذا النظام فى جميع أنحاء العالم ، وهو فى أوجه إلى جعل الحرية تافهة المعنى أو بلا معنى مطلقاً ، كما هى اليوم تافهة المعنى أو عديمته ، إلا بالنسبة للمالكين . وعليه أن يبرر نظاما لم يقبل أى إصلاح إجتماعى إلا نادراً حتى جعلت كثرة التأجيل الخضوع مهانة . وعليه ، فوق كل شىء ، أن يقيم الدليل على أن قوة الدولة ، التى تكون فيها وسائل الإنتاج ملكا خاصاً ، تستطيع المحافظة على حكم القانون غير المتحيز . فمن المؤكد أنها لم تكن قادرة على ذلك لا فى الولايات المتحدة ولا فى بريطانيا العظمى إبان أن كان مذهب « حرية التعامل » (Laissez Faire) فى أوجه نجاحه. أن تحذيرات « أمرسون »و « شاننج » واستنكارات « كارلايل » و « ديكنز » و « رسكين » كلها ليست سوى مجرد تعليق على تدهور

---

(١) هذه هى النظرية التى يعرضها مستر « والترليبمان » بلباقة ممتازة فى « المجتمع الطيب » . وهو فيه يتقبل وجهة النظر القائلة بأنه ما من شىء يحمى الحرية سوى حرية التعامل فى السوق . ويقوده هذا إلى نبذ كل صور التخطيط الجماعى على أساس أنه ينطوى فى النهاية على نبذ السوق الحرة ومن ثم إلى إنكار الحرية بنفس القدر . ويعتمد مستر « ليبمان » على « حكمة القانون » — وهو القانون الطبيعى فى صورة معدلة أو معادة — للمحافظة على القواعد الضرورية للعبة التى يعتقد أن المجتمع ينبغى أن يلعبها . وأم أنصار المتحمسين لوجهة نظره فى الولايات المتحدة كانوا أعضاء « عصبة الحرية » .

الرجل العادى الذى كان نتيجة مجتمع يقوم على إيمان عميق فى الآلية اللاشخصية للسوق الحرة [1] .

ففى نهاية ما بلغه من نجاح ظل التباين بين القلة الثرية والكثرة الفقيرة هو التقسيم الأساسى للمجتمع فيه . وظل يضع حواجز هائلة فى سبيل وصول الجماهير إلى تراثنا الفكرى . وظل لا يجرؤ على المخاطرة بالسماح بما اعتبره مستر « ليبمان » نفسه شرطا لا غنى عنه فى الحرية — وهو الأنباء الصحيحة . وظل يستغل كل تحامل يقوم على اللون أو العنصر أو العقيدة فى محاولته حماية مبدأ الاقتنائية الذى بنى عليه وظل يجعل طول الحياة والصحة والأمن والفراغ تعتمد ، إلى حد كبير جداً ، على الملكية . وعمل حكام ممتلكاته الامبراطورية على شراء المشرعين ورشوة القضاة والموظفين دون أى إحساس بالذنب إلا إذا اكتشف أمرهم . وظلت القوات المسلحة للدولة أداة تستعمل فى المحافظة على حقه فى إمتيازاته بالقوة أيا كانت العواقب الاجتماعية . ان « إضرابات الجلوس » التى حدثت فى الولايات المتحدة سنة ١٩٣٧ كانت أول صراعات صناعية منذ الحرب الأهلية لم يتدخل فيها رئيس الجمهورية ، باسم القانون والنظام ، إلى جانب أصحاب الملكية متى بلغ النزاع درجة تستدعى الاهتمام . وظل يجعل العلوم الاجتماعية ، على الأقل فى تعبيرها الأكاديمى ، تعمل فى الأغلب الأعم داخل إطار يفترض فيه أن ما من شخص يصلح حقيقة لمركز أكاديمى إذا كان يناقش أصحاب الملكية فيما يتمتعون به من امتيازات . وكان من الملحوظ فى بريطانيا أن حزب المحافظين لم يجد ، خلال القرن التالى « لقانون الإصلاح » فى سنة ١٨٣٢ ، إثنى عشر رجلا من العمال يختارهم ليمثلوه فى البرلمان ، رغم أن العمال

---

(١) انظر كتابى « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٣٦) عن تاريخ هذا المذهب التحررى الذى يرغب مستر « ليبمان » ، ومن نحا نحوه فى التفكير ، رغبة شديدة فى احيائه .

فى هذه الفترة شيدوا منظمات عظيمة مثل النقابات والجمعيات الصديقة والحركة التعاونية ، وجميعها تدل على قدرة سياسية واقتصادية متوسطة على الأقل . وفى جميع الديموقراطيات الرأسمالية كان الرجال الذين وصفوا بأنهم غير متحيزين ممن تولوا رياسة لجان التحقيق الاجتماعى والاقتصادى التى عينتها الحكومة يختارون دائما من مهن ، مثل رجال القانون ، تعتمد إلى حد كبير على أصحاب الملكيات الخاصة ، وإذا قرروا ، مثل لورد سانكى فى سنة ١٩١٩ ، أن الملكية الخاصة فى سلعة أساسية مثل الفحم لم تعد فى صالح الأمة ، وهو أمر يدعو صدوره من أحدهم إلى الدهشة ، عوملوا كما لو كانوا رجالا خانوا الأمانة .

لقد كان الضعف المتأصل فى المجتمع القائم على آلية السوق الحرة هو أنه ، كما رأى « كارلايل » ، يقيم العلاقات الجوهرية بين الناس على أساس التقييم النقدى فحسب . فعندما قضى على مبدأ المولد بصفته أساس الامتياز وحل محله مبدأ الثروة ، أخفى فى جذور تربته نفسها سما زعافا . هذا السم هو إقراره لفكرة أن اقتناء الممتلكات ، بوصفه المصدر الرئيسى للقوة ، هو الهدف الحق للإنسان . فلا القداسة ولا الثقافة ولا الصداقة أدوات مهمة فى العقيدة . فكانت الحياة الاجتماعية ، كما قال سير « هنرى مين » ، « حربا خاصة نافعة » يعد فيها مصير الفرد ، لأن الأصلح يبقى ، شيئاً غير ذى أهمية بالنسبة للكون ، ولم ير أحد إلا نادرا أنه ، مع تسليمنا بهذه الفروض الأولية ، لا معيار لصلاحية البقاء سوى « الاقتنائية » التى كانت مبدأ القوة المولدة للطاقة فى التنظيم الاجتماعى . وقد كانت اقتنائية مضطرة باستمرار إلى دفع فدية تنفر منها ، إذا أريد للمجتمع البقاء بوصفه مشروعا قائماً . وكانت تحاول باستمرار توسيع نطاق سلطتها لتشمل مجالات ، مثل الدين أو الفنون ، أحست هذه الاقتنائية ، أكثر مما عرفت ، أنها مصدر خطر على ادعاءاتها . فكان لابد لها أن تفرض

باستمرار معيارها عن القيم على مادة لا ينطبق عليها هذا المعيار ، ولما كانت حياة الإنسان قصيرة ، كان لابد لها دائماً أن تتطلع إلى عائد مباشر وليس إلى غايات بعيدة . وأى شخص رأى المستعمرات المهجورة فى مناطق الخشب فى الولايات الشمالية الغربية التى على الباسفيك يستطيع أن يلمس شيئاً ، عاديا ، عن الثمن الذى دفعه المجتمع لرفعه الاقتنائية إلى موضع العقيدة الجزمية فى ديننا الدنيوى . وإذا كانت قد شجعت نمو العلم فإن نجاحها لم يكن أقل فى تحطيم نتائجه . وإذا كانت قد ساعدت فى محو الأمية ، فقد أصرت باستمرار على أنه قد يكون هناك تعليم أكثر مما ينبغى ، ومن ثم ، سارت شوطا بعيدا فى فصل الجماهير عن نصيبها فيما يحققه الخيال الخلاق من أعمال وهو النصيب الذى يعد تمتع الجماهير به الاجتناء الحقيقى لثمرات إنسانيتها . والحكم النهائى على سوء المجتمع الاقتنائى هو إبعاده الفنان من صميم المجتمع إلى سطحه بحيث صار ألعوبة تسليته وفراغه وليس دليل عظمته . وحتى بوصفه ألعوبة ، فإن مما له مغزى عميقا أن الرسام مثلا لا يقدر عمله بما يحتويه من جمال ، ولكن بالثمن الذى يضطر الرجل الثرى ، تحت تأثير « موضة » الوقت ، إلى دفعه فيه ، وهو يشتريه أساساً بدافع من خيلائه لرغبته فى أن يعرف عنه أنه من رعاة الفن .

ولست أقول مطلقا أن الاقتنائية شىء جديد — فواضح أنها قديمة قدم العالم — أو أنه ينقصنا رجال ونساء يحتجون على سلطتها . ولكنى أقول فقط ، إنها كانت لابد ، باعتبارها المبدأ البؤرى للتنظيم الاجتماعى ، أن تؤدى إلى مأساة مثل الحرب الحالية . ولا ريب أننا نستطيع أن نكتب عريضة اتهام ضخمة ضد حضارة أثينا القديمة ، ومع ذلك فإن المرء إذا قارن دفاعها ، فى خير حالاتها ، الذى أدلى به «ثيوكيدبس» على لسان « بيركليس » بقصيدة المديح الشهيرة التى كتبها « ماكولى » عن المجتمع الاقتنائى فى مستهل

عهده وأوج نشاطه[1] ، ليس من اليسير أن يقال إن الحكم يجب أن يصدر ضد أثينا القديمة . مع أنه ينبغى أن تتذكر أن « ما كولى » كان يتحدث عن مجتمع ما زال أمامه حوالى نصف قرن من التوسع الضخم . بيد أن مشكلتنا أخطر من ذلك بما لا يقاس ، وهى مشكلة أن المجتمع الذى يقوم على مبدأ الاقتنائية عندما يصل إلى مرحلة تقلصه يعهد بالدفاع عن المبدأ إلى رجال مثل « هتلر » و « موسولينى » و « لافال » . وهم لا يستطيعون الاستمرار فى فرضة إلا بواسطة الحرب فى الخارج والدكتاتورية فى الداخل ، لأنه بلغ مرحلة لابد أن يكون فيها على عداء ضرورى مع كل ما يضفى على الروح البشرية كرامتها .

والواقع أن كل حكومة تمثل مصالح الملكية لابد أن تكون فاسدة ، إذا كانت هذه المصالح تقوم على نظام اقتنائى منهار . وقد أظهرت لنا الفاشية أن رجال الأعمال ينبذون مطالب الديموقراطية بمجرد التقدم بها جديا بوصفها طريقة فى الحياة وليست بوصفها إجراء سياسيا رسميا ، ورجال الأعمال يخشون ديناميكية الديموقراطية أكثر ، حتى فى وقت الحرب عندما يكون الكيان القومى فى خطر . ولا ريب فى أن أصحاب الملكية سيعلنون دائما عن رغبتهم الشديدة فى أن يكونوا كرماء ، عندما تجبرهم الأزمة على الاعتماد على تعاون الجماهير ، بيد أن من عادة الحرب القاسية أن تكشف عن عمق ما يكمن وراء بلاغة وعودهم من فساد حيث أنها تكشف عن خوفهم من أن يطالبوا بتنفيذ وعودهم .

وكلما واجه أصحاب الملكية فى مجتمع اقتنائى فى مرحلة تقلصه تحديا ، يصبح من الجلى أن العدالة مستحيلة بين أمم وأفراد لا تحظى مطالبتهم بنصيب مساو

---

(١) حديث ٨ يوليه سنة ١٨٣١ ، أحاديث « طبعه وورلد كلاسيكس » ص ٢٧

فى الرفاهة بالاعتراف. لأن مثل هذا التحدى يثير الخوف ، وينتقل هذا الخوف إلى كل صغيرة وكبيرة فى المجتمع . وتحدو الطبقة الرسمية رغبة شديدة فى تجنب الأخطار بأى ثمن ، وترفض أن ترى أن الناس عندما يكونون فى حالة خوف مستمر من ارتكاب أخطاء يغلب ألا يفعلوا شيئا مطلقا . ويلجأ كثيرون جداً منهم إلى ذلك الوهم التافه من أن كثرة الأوراق دليل على الطاقة المنتجة . ويصرون على حياد وهمى فى أحكامهم ، ومن ثم يعمون عن حقيقة أن أولئك الذين لا وجهة نظر لديهم لا يستطيعون أن يضعوا فلسفة فى أفعالهم . ويرفضون المخاطرة بتوسيع نطاق ما يمكن تحقيقه ، وهو الأمر الذى تجعله الحرب الكبيرة دائما فى حيز الإمكان ، خشية أن يفقدوا سمعتهم بوصفهم سليمى الحكم . فهم لا يفهمون أنه فى ظل نظام منهار تعيد الحرب فتح باب المظالم التى كان يعتقد أنها نسيت ، لأن الحرب تخلق إمكانيات لم يكن أحد يعرفها من قبل . وعندما يجتمع هذا الوجل من جانب أصحاب الملكية مع الحذر من جانب الطبقة الرسمية يصعب على الحكومة أن تنتهز الفرصة للمبادأة بالعمل أو أن تحتفظ بهذه المبادأة . لأن هذه المبادأة إنما تتولد دائما عن الجرأة فى الأفكار التى تخلق ، عن طريق إثارة أخيلة الجماهير ، البيئة التى تحصل فيها الزعامة العظيمة على استجابة حرة كاملة . فقدرة الأمة على توجيه كل طاقاتها إلى الحرب تتوقف ، فى الديموقراطيات ، على استعداد حكامها للشروع فى إصلاحات عظيمة ، وإذا لم توجد هذه الإصلاحات لا سبيل ، سوى نجاح سريع ساحق ، للاحتفاظ بالثقة فى معتقد يصير هدفه غريبا ، بصورة متزايدة ، عن التجربة التى تريد الجماهير تأكيدها .

ومن ثم فإن أولئك المفكرين الذين يعتبرون مثل مستر « ليبمان » كل صور الجماعية تهديدا للحرية ينسون ، فيما أعتقد ، شيئين . فقد نسوا ، أولا ، أن جوهر الحرية يتطلب إعادة تعريف فى كل مجموعة جديدة من الظروف التاريخية ، لأن هذه الظروف تضفى تأكيدا مختلفا على وقع الحرية .

ويبدو أن حرية للمستهلك فى الاختيار من بين مجموعة كبيرة من السلع المختلفة أكثر أهمية لحرية صحفى كبير لم يشعر فى حياته بوطأة الفقر منها لحرية عامل مهاجر يتنقل على غير هدى بحثا عن عمل بين حقول القطن فى جورجيا ومزارع الفاكهة الشاسعة فى وادى «سان يواكيم» . وخطورة البيروقراطية التى تنطوى عليها ملكية الدولة أشد وقعا بكثير على مستر « فورد » مما يحتمل أن تكون على عامل من عماله يحاول أن يجد مهربا من الاضطهاد الذى نجم عن أنه أحد جواسيس مستر فورد أبلغ عنه أنه انضم إلى اتحاد ما . ويعنى عدم وجود للمساواة والأمن فى إطار الحرية ، كما جربتها الجماهير ، أن الحكم على حقيقتها يعتمد على فروض مختلفة تمام الاختلاف بين عامل يدوى وأديب ناجح . إنهما يعيشان فى عالمين مختلفين الاتصال بينهما ضعيف فى طابعه إلى حد أن أى تفسير مشترك للحرية لا يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لكليهما .

والشىء الثانى الذى أعتقد أن أمثال مستر « ليبمان » ينسونه ، لا يقل عن ذلك أهمية . إن حكم القانون ، الذى تحقق فى ظله الحرية واقعها ، مبدأ وراءه تاريخ طويل . وإذا كان عبء هذا التاريخ له درس واحد بارز يلقننا إياه فهو أن حكم القانون ، فوق العملية الاجتماعية ككل ، لا يطبق على أساس المساواة إلا بين أشخاص ، سواء كانوا مواطنين أفرادا أو هيئات ، يعتبر نصيبهم فى قوة الدولة ، بصفة عامة ، متساويا . إذ هو ، أولا ، يخضع باستمرار للإيقاف فى حالات الطوارىء عندما ترى الهيئة التنفيذية أن نتيجة ما بذاتها من الأهمية بمكان حيوى . فحتى « لنكولن » أوقف قانون « مثول المتهم » إبان الحرب الأهلية . وثانيا ، ليس حكم القانون مبدأ أوتوماتيكيا للعمل يعمل بصورة واحدة بصرف النظر عن الزمان والمكان وعن الأشخاص الذين يعهد إليهم بوصفهم قضاة ، بتطبيقه . فمن المحتمل جدا أنه يعنى شيئا بالنسبة لأحد زنوج جورجيا ويعنى شيئا آخر لرجل أبيض فى جورجيا ، وكذلك

قد يحدث نفس الشيء تماما بالنسبة لزنجى ورجل أبيض فى ماساشوستس .

إن تاريخ استعمال المحاكم الأمريكية « للنصيحة القضائية » فى للمنازعات العمالية ، وتاريخ التفسيرات المتباينة تماما التى خضع لها « التعديل الرابع عشر » فى أيدى القاضى « هولمز » والقاضى « ماك رينولدز » ، وتاريخ الفروض الأولية ، التى تكاد تكون مما لا يمكن التوفيق بينه ، التى تناول على أساسها كل من لورد « هالدين » ولورد « سمنر » فى إنجلترا لخص السلطة القضائية المعهود بها إلى أيد تنفيذية ، وتاريخ مذهب « السياسة العامة » فى قضية مثل قضية « أوسبورن » ضد « الشركة المتحدة لخدمة السكك الحديدية »[1] ، أو قواعد التفسير الدستورى التى أثارتها قضية « روبرس » ضد « هويوود »[2] وتاريخ مرونة مفهومات مثل « الشغب » و « تآمر على الشعب » التى تختلف باختلاف الفترة التى ترتكب فيها الجريمة المزعومة ووجهات نظر القضاة الذين يرأسون الجلسات وكذلك ، وهذا محتمل جدا ، التكوين الاجتماعى لهيئة المحلفين الذين يحكمون فى القضية ، والدلالات الواضحة للعلاقة بين حكم القانون والسياسة فى قضايا معروفة مثل قضايا « دريفوس » و « مونى » و « بيلينجز » وقضيتى « ساكو » و « فانزتى » » ، كل هذه ينبغى أن يكون لنا فيها تحذير من أنه إذا كان حكم القانون كما يقول مستر « ليمان » ، انعكاسا لقانون طبيعى ولا يكون إلا داخل إطاره الواقى ، فإنه قانون طبيعى لم يحظ مضمونه أبدا بتطبيق متساو لا يتغير . ويرجع جزء كبير مما تعرضت له « جمهورية ويمار » من فقدان هيبتها إلى حقيقة أن قضاتها طبقوا مستوى معينا من الأدلة والأحكام على المخالفين من ذوى الميول الاشتراكية أو الشيوعية[3] .

---

(١) (١٩١٠) ا . س . ٨٧ .

(٢) (١٩٢٥) ا . س . ٥٧٨ .

(٣) « د . ت . كلارك » ، سقوط الجمهورية الألمانيه « لندن : جورج آلان آند آنوين ليمتد ١٩٣٦ » وهو خير ما كتب بالانجليزية عن هذه السنوات .

والواقع ببساطة هو أن مضمون حكم القانون يتحدد بالعرف المطبق الذى يجنح تفاعل القوى الاجتماعية إلى جعله يسود فى مكان وزمان بذاته ، ويثبت تاريخ علاقات الإنتاج بما لا يدع مجالا للجدال أنها تلعب أكبر دور حيوى فى تحديد العرف المطبق . وفى مجتمع مثل مجتمعنا ، يكاد يكون قد اعتنق عدم المساواة دينا ، يختلف تطبيقه حتما من طبقة إلى طبقة . ومن ثم رؤيتنا فى طريقة عمله وقاية دائمة لتلك المساواة أمام القانون التى تعد الجوهر الداخلى للفكرة الديموقراطية فى الحرية ، هو بمثابة تسفيه قسم كبير من تاريخ القضاء ، على الأقل فى مجال التجريد إن لم يكن فى الواقع . إن القانون هو تلك المجموعة من القواعد التى تدعمها الدولة بما لها من قوة إرغامية عليا . ولا توضع هذه القواعد لخدمة مفهومات مجردة ، أيا كان نبل مقصدها . إنها إنما توضع لأن أولئك الذين يضعونها لاشك مقتنعون بأنهم حكماء وعادلون . بيد أن هذا الاقتناع يتولد بدوره ، عن المصالح التى تقرر الدولة أنها يجب أن تحميها ، ودراسة دقيقة لمعظم قراراتها تدل على أن هذه القواعد لا يمكن تفسيرها ، مثل حكم لورد « آبنجر » فى قضية « بريستلى » ضد « فاولر »[1] إلا على ضوء علاقات الإنتاج .

وبالاختصار أن مستر « ليبمان » ، وأولئك الذين يتفقون معه فى الرأى ، مازال أمامهم أن يكتشفوا الحقيقة التى حولت « جيريمى بنتام » من محافظ (Conservative) طيب إلى مصلح راديكالى — وهى حقيقة أن القانون يمكن تطويعه بسهولة لخدمة ما أطلق عليه « بنتام » ، « المصالح الشريرة » وأن أولئك الذين يطوعونه قد يكونون مخلصين تماما فى اعتقادهم أن هذه « المصالح الشريرة » هى وخير المجتمع فى الواقع شىء واحد . وكلما زاد عدم المساواة فى المجتمع كان هذا التوحيد بين الأمرين أكثر احتمالا . فالغزاة فى مجتمع اقتنائى قلما يكون لديهم من الخيال ما يجعلهم يرون مشاكله من زاوية

---

(١) (١٨٣٧) ٣ ، م ، و ، ١ ، ٧ .

المهزومين . ومن الأهمية بمكان أن نذكر، ونحن بعرض الحكم على فكرة الحرية، فى التطبيق وليس بوصفها مفهوما ،أن التحليل والتاريخ قد كتبا فى الغالب بأيدى الغزاة أو من يأكلون على موائد الغزاة . فالحرية فى الديموقراطية الرأسمالية التى أرست فيها الطبقة الوسطى ، أولا ، قواعد حقها فى التحرر من تدخل الدولة ، وثانياً ، حقها بصورة مساوية فى حماية الدولة عندما يتعرض أمنها للخطر ، ضد أولئك الذين هددوا هذا الأمن من الخارج ، تكون ، هذه الحرية ، شيئاً عندما يكتب تاريخها « ما كولى » أو « جيزو » ، وشيئا آخرا مختلفا تمام الاختلاف عندما يكتبه كاثوليكى يؤمن بالملكية مثل مستر « بيلوك » أو اشتراكى من أصل يعقوبى مثل « لويس بلان » . ولا ريب فى أن فى كل مجتمع رجالا ونساء يستطيعون السمو فوق حدود مصلحتهم الخاصة ، ويرون التضحية بها فى سبيل مصلحة قومية أمرا سليما ، والدين الذى ندين لهم به عندما يرفضون للمعايير المتفق عليها فى وقتهم دين لا يقاس . ولكن الفلسفة الاجتماعية لعصر ما ، بصفة عامة ، هى محاولة تبرير طريقة حياة أولئك الذين ينجحون فى هذا العصر ، مع شىء من الطابع الأكاديمى المناسب . فنحن جميعا نذكر « لوك » ، أما أولئك النقاد الأقوياء تماما الذين هاجموا عمله فقد أصبحوا فى زوايا النسيان لا يهتم بهم سوى علماء الآثار بين الفينة والفينة . وقليل من الناس اهتموا بتلك المدرسة التى تدعو إلى الإعجاب من الاشتراكيين الإنجليز الأوائل مثل «هول» و « تومسون » و « براى » حتى جعل تطور القوى الاجتماعية النقابية قوة تاريخية حيوية وزودها رجال مثل « ماركس » و « انجلز » بعريضة اتهام مشتعلة ضد خصومها أقنعتها بأن تؤمن بأن المستقبل إلى جانبها .

ويجب ، فوق كل شىء ، أن تنظر إلى الحجج التى حاول مستر « ليمان » أن يسوقها ضد الديموقراطية المخططة ، أو بالأحرى ما ذهب إليه من أن التخطيط لا يتفق والديموقراطية ، فى هـــذا الإطار . وتتسم حجج

مستر « ليبمان » ، مثل أعمال « ميزيس » وبروفسور « روبنز » ، بالسمات التاريخية التى يتميز بها الدفاع عن نظام أوشك على نهاية . فهى تجدد ، كما يحدث دائما فى مثل هذه الفترات ، الميزات التى ادعيت للنظام فى مرحلته الإنشائية الأولى . وتثار قدرته الأولى على تحرير الناس بما أتاحه من توسع وتناقش بحماسة كما لو كانت سمة معاصرة من سمات النظام . وتستخلص صفاته ، التى كان يتسم بها فى ذروة فعاليته ، من بين المساوىء التى نثرها حوله وهو فى طريقه إلى مرحلة التقلص ، وتفسر هذه المساوىء على أنها أمور غير ذات موضوع بالنسبة للشىء فى ذاته . ثم يطلب إلينا بعد ذلك أن نعيد خلق الظروف التى صاحبت فجر نشأته ، ثم يوجه إلينا التحذير بأن هذا هو الأساس الوحيد الذى نستطيع بواسطته أن نتجنب الكارثة .

بيد أنه لا يوجد مطلقا فى التاريخ الواقعى إعادة خلق من هذا النوع . ولم يكن « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » الذى قال به « آدم سميث » ، والذى يريد مستر « ليبمان » وبروفسور « روبنز » ، أن يعيدا بناءه ، سوى تعميم ، مثل كل النظريات الاجتماعية ، للظروف المعينة التى سادت فى وقته . وقد كان ، طبعا ، تعميما يدعو إلى الإعجاب ، تصوره على نطاق واسع ودعمه بمجموعة من الأدلة تم اختيارها ببراعة . ولما طبقت خطوطه الرئيسية أنتج تطبيقه ، على الأقل فى إنجلترا ، كثيرا من المزايا التى ادعى « آدم سميث » أنه سيمنحها ، والواقع أنه أنتج هـذه المزايا لأسباب خاصة لا تنطبق فى أى مكان آخر إلا بصورة جزئية تماما ، وخاصة فى بلد جديد مثل الولايات المتحدة أو قديم مثل ألمانيا لم يكن قد وجد ، ولم يجد حتى مجىء « بسمارك » ، ظروف وحدته الاقتصادية الفعالة . فقد كان تأثيره الفكرى ، حتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أقل بكثير مما كان أتباعه المخلصون على استعداد للاعتراف به . لأن التعميم البديل الذى أتى به « إسكندر هاملتون » ، واستورده « لست » إلى أوروبا ، يناسب جوا

من القومية للتزايدة أكثر ، وإن كان أقل إنتاجا . لقد كانت آراء « آدم سميث » تناسب تماماً « أمة من أصحاب الحوانيت » كان عملاؤها العالم كله . ولـكن ليس من العسير أن يفهم المرء لماذا يقف مندوب يوغسلافى ويصر أمام المؤتمر الاقتصادى الذى عقدته عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٧ على أن المسلمات التى يقوم عليها النظام لا تستطيع أن تسلم بها إلا أمة قوية اقتصاديا وصناعاتها قوية بدرجة كافية لتقاوم المنافسة العالمية دون مساعدة من الدولة .

والحقيقة أن « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » لم يعد صالحاً للعمل منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فقد قتله نمو الشركة ذات المسئولية المحددة ونمو الاختراع فى ميدان الأساليب الفنية والمكتشفات ، كما قضى عليه حلف من الطبقتين العليا والمتوسطة فى العالم القديم ، وأصحاب الأملاك فى العالم الجديد ، حتى يستطيعوا استخدام قوة الدولة داخليا وخارجيا ، فى حماية امتيازاتهم من الغزو . وكان النظام يبلغ من القوة حدا يسمح ، كما كان الحال فى أيام « ديكنز » ، بالاستعانة بمتطوعين من الطبقات الأدنى كما فعلت الأرستقراطية البريطانية باستمرار فى ذروة قوتها ، بيد أنه من الواضح فى مؤلف « ديكنز » الأخير أن ثقة النظام فى نفسه كانت قد بدأت تزول فعلا . فقد كان فى حاجة إلى تدخل الدولة ، بصورة متزايدة ، لحمايته . فالصحة العامة والتعليم العام وظروف المصانع وحقوق العمال ، كلها تتطلب نبذ « التحررية وعدم التدخل » بصورة تزيد يوما بعد يوم . وفى الولايات المتحدة ، حيث لم تولد الثقة القومية بالنفس إلا بعد الحرب الأهلية ، يصير من الواضح بعد أكثر بقليل من عشرين عاما أن قوة الدولة لابد أن تتدخل لتضع حدوداً لما أسماه « تيودور روزفلت » « التصرفات الشريرة للثروات — الكبيرة » . لقد قال « ديكنز » فى سنة ١٨٦٩ « إن ثقتى فى الشعب وهو يحكم لاحد لضآلتها بصفة عامة ، وثقتى فى الشعب محكوماً لاحد لها بصفة عامة » . ذلك لأن « ديكنز » أحس بأن الشعب وهو يحكم كان أساساً

« مصلحة شريرة » ، فى المجتمع لا يخفف من حدته سوى أعمال رجال من ذوى الأريحية من طراز « أوستلر » و « شافسبرى » .

ومنذ وقت مبكر ، منذ سنة ١٨٤٣ ، لم يعد لدى « ديكنز » أى إيمان بالطبقة الحاكمة البريطانية . فقد كتب إلى مصلح بنتامى هو « سوثوود سميث » يقول : « إنى أرى بوضوح ضرورة تغيير هائل » . ولم يعد بعد النظر هذا عاما إلى أن أصبح من الواضح تماما ، مع الحرب الكبرى الأولى ، إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البؤرية لمدنيتنا لا تتفق مع استمرار وجود الديموقراطية الرأسمالية . فالجماهير عند نهاية الحرب لم تكن مستعدة فى أى مكان لقبول ادعاء لورد « سالسبرى » « أن وجود فائض للأغنياء أمر ضرورى لتحسين حال الفقراء[1] . ولعل ما كان يريد لورد « سالسبرى » قوله ، هو أن البلاد يجب أن تنتج أكثر مما تستهلك لتستطيع تنمية وضعها . أما ما يبدو أنه لم يفهمه فهو أن تجميع رأس المال للقيام بهذه التنمية يمكن ، كما جعلت التجربة الروسية واضحاً ، أن يتم بسياسة متعمدة مخططة تضعها الدولة كما تم فى الماضى بوصفه نتاجاً جانبياً لمجموع جهود الفردية . كما لم يدرك أكثر مما أدرك مستر « ليبمان » ، إن الاعتراف فى ديموقراطية رأسمالية ، بمنطقة محدودة يعد تدخل الدولة فيها أمراً مرغوبا فيه لازال يفترض الطابع الحيادى لقوة الدولة ويخفى حقيقته أن عمل قوة الدولة كان فى أيدى رجال تعتمد سلطتهم على حسن نوايا أصحاب الملكية .

وباختصار ، إن السجل اللاشعورى للديموقراطية الرأسمالية ، كما يتصوره خصوم التخطيط ، يقوم فى الحقيقة على فرضين لم يدرسا تماماً . الأول هو أنه لما كانت الدولة الحديثة الرئيسية تقوم على التصويت العام ، فان كل مواطن يعد ، فى الوقع ، واحداً وليس أكثر من واحد فى وضع القرارات

---

(١) « السياسة المحافظة لما بعد الحرب » « لندن ١٩٤٢ » ص ٥

السياسية ،والثانى أن المواطنين بصفة عامة ،وأعضاء الحكومة بصفة خاصة ، يستطيعون السمو فوق دلالات تجاربهم الخاصة إلى تلك السماك التى تكون فيها الاعتبارات الفعالة التى تؤثر فى قراراتهم مبرأة من قيود هذه التجربة .

وبطبيعة الحال ، هذان الفرضان خطأ ، ولا يجعل أيا منهما صحيحاً أن كل مجتمع يتيح أمثلة بارزة لشعب استطاع أن يسمو على حدود التجربة الشخصية . والحقيقة أن المواطن الفرد عاجز فى أية ديموقراطية حديثة إلا إذا كان يتمتع بقدرات غير عادية أو بالمركز الذى يتيحه المولد أو الثروة . وبدون أى من هذه يكون مقدار تأثيره فى الأمر الذى يهمه متوقفاً على قوة الاتحاد الذى يجمع بينه وبين أشخاص لديهم نفس الفكرة تحالفوا على هذا الأساس . ولما كان أولئك الذين يتمتعون بقدرات غير عادية أو بالمركز الخاص الذى يتيحه المولد أو الثروة قلة ضئيلة ، فإن طريقة عمل الحكم الديموقراطى تتوقف على مدى سلامة الفرض الثانى . وحتى إذا سلمنا بأن معظم أعضاء أغلب الحكومات الديموقراطية يحاولون بإخلاص أن يفعلوا ما فى وسعهم ، فإن الدليل التاريخى على أن ما فى وسعهم هذا لا يكفى لجعل ما يسميه مستر « ليبمان » « المجتمع الطيب » طيباً بالنسبة للجمهرة العظمى من أعضائه ، دليل لا يقبل جدلا .

لقد قال لنا « جون ستيوارت ميل » ، فى صفحة مؤثرة من مذكراته ، كيف أنه وأصدقاءه : «وبينما كنا ندرك تمام الإدراك سمو الأريحية وإيثار الغير وحب العدالة . . . لم نتوقع تجديد إحياء البشرية بواسطة أى عمل مباشر على أساس هذه المشاعر ، بل بواسطة تأثير الفكر المتعلم الذى يهذب المشاعر الأنانية»[1] . بيد أن هناك تعليقين على هذا الرأى يجب ذكرهما . الأول هو التشاؤم الشديد الذى واجه به اقتصاديو فترة مابعد الحروب

---

(١) مذكرات « طبعة وورلدز كلاسيكس » ص ٩٤

النابليونية مستقبل البشرية . وقد كتب « كيرنيز » قائلا « مامن شخص يستطيع دراسة الاقتصاد السياسى فى مؤلفات مفكريه الأول دون أن يصدم بما فى نظرته نحو الجنس البشرى من كآبة . ويبدو أنه كان من رأى « ريكاردو » المتعمد أن أى تحسين جوهرى فى حالة جمهرة الجنس البشرى مستحيل »[1] . وقد حظى هذا الرأى وهو نتاج مشترك لمبدأ « مالتس » فى السكان وقانون الأجور الحديدى ، بتأكيد إضافى عن طريق عدم كفاية الإدارة البريطانية بصورة خطيرة ، بل والواقع أن جميع الأجهزة الحكومية كانت كذلك ربما باستثناء الجهاز الحكومى البروسى قبل سنة ١٨٧٠ أو حوالى ذلك الوقت ، وكان الجو السائد فى الرأى هو افتراض أن الاقتصاديين قد أثبتوا حماقة قيام الدولة بأى عمل إيجابى فى جميع الحالات تقريبا . وخير ما كان يؤمل فيه هو إما إعادة فكرة « مايمليه نبل الأخلاق » (noblesse oblige) . التى كونها « ذزرائيلى » بصورة غريبة من « الملك الوطنى » و « بيرك » ، أو « البقاء للأصلح » الذى يتحقق بعد أن يقضى على الأحمق والمسرف . أن « ديكنز » لم يكن بعيداً جداً عن الصواب عندما تبين أن وراء قلعة المانشسترية الوطيدة والمذهب التحررى فى الاقتصاد الذى ارتبط باسم مدرسة مانشستر يقوم الرضى اللزج الذى تمتاز به شخصية مستر « بودسناب » .

ولكن التعليق يتصل بعهدنا . فنحن نستطيع دراسة « أثر الفكر المتعلم » فى غزاة أغنى مدنية عرفها العالم حتى الآن فى تلك المجموعة الضخمة من التحقيقات التى أعقبت تولى الرئيس روزفلت السلطة فى سنة ١٩٣٣ . فليس هناك من يذهب جدياً إلى أن ما كشف عنه تحقيق مجلس الشيوخ فى موضوع « وول ستريت »[2] يدل على أن « المشاعر الأنانية » كانت

(١) ملحق لكتاب « ا . بن » « جون ستيوارت ميل » (١٨٨٢) ص ١٩٧
(٢) انظر مثلا كتاب « وول ستريت لمام المحكمة » تأليف فردينند بيكورا (١٩٣٤)

« متنورة » هناك . فالحقيقة ببساطة هى أن أولئك الذين يملكون رأس المال أو يسيطرون عليه ، فى الديموقراطية الرأسمالية ، تختلف الفروض الأولية للعمل عندهم عن أولئك الذين لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها ، وعندما يرسل هؤلاء الأخيرون رئيساً مصلحاً إلى « البيت الأبيض » يصير الأولون إما غير واثقين بالمرة من سلامة المبادىء الديموقراطية أو يصرون على أن أى خروج عن مبادىء سياسة عدم التدخل إنكار للديموقراطية . إن السفير السابق « كندى » عندما قال فى حديث صحفى مشهور له بعد عودته إلى الولايات المتحدة من لندن فى خريف سنة ١٩٤٠ « إن الديموقراطية قد انتهت فى بريطانيا » كان يعنى ، مثل مستر « ليبمان » ، أن الديموقراطية هى « النظام البسيط من الحرية الطبيعية »[١] الذى يستطيع فى ظله الرجال الناجحون أن يستغلوا مزايا طريقة عمل السوق الحرة استغلالا كاملا . وقد أثبت القاضى « بيكورا » بصورة حاسمة ماينطوى عليه هذا الاستغلال الكامل عندما ناقش الشاهد بعد الشاهد من « وول ستريت » أمام « اللجنة السوداء لمجلس الشيوخ .

ومن ثم فإن أولئك الذين يعملون على استبقاء طريقة عمل السوق الحرة ، على أساس الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج ، ويقولون ، مثل مستر « ليبمان » ، أن البديل هو الدكتاتورية ، إنما يرمون فى الحقيقة إلى أمور أخرى يخفيها طابع حججهم . إنهم يريدون منا أن نعيد الديمقراطية الرأسمالية التى كانت موجودة قبل مقدم الصناعة العملاقة . وتتطلعهما القلق إلى هذه الإعادة هو ، إلى حد كبير ، حنين إلى الأمن الذى بدا أنها تكفله والبساطة النسبية التى استطاعت بها أن تفرض نظامها . أن للمفكر الممتاز ، مثل « ليبمان » ، والمضارب الناجح مثل مستر « كندى » ، كانا يحسان بالحرية

---

(١) انظر مثلا مقالى فى مجلة « هاربر » نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

عندما كان هذا الأمن متوفراً ولم يكن النظام المرتبط به يثير مشاكل لايستطيعان مواجهتها . بيد أنهما فى الواقع لم يبحثا حقيقته فى الثمن الذى دفع من أجل حريتهما . فلم يريا إلا أنه لم يكن هناك تدخل فى أعمالهما من جانب قوة الدولة . ولاحظا أنه حيثما وجد هذا التدخل ، فى بلاد أخرى ، يكون ذلك الضرب من الحرية الذى يتمتع به أمثالهما غير متيسر . ومن ثم انتهيا إلى أنه كلما اتسع نطاق تدخل قوة الدولة قلت بالضرورة درجة الحرية الاجتماعية .

هذا هو السبب فى أن ديكتاتورية رجل الأعمال يمكن أن تبدو له حرية وفى أنه يستطيع أن يذهل حقيقة لأنها لاتبدو كذلك لمن هم دونه . هذا هو السبب الذى يجعل فى مكنته أن يقنع نفسه ، بطريقة سحرية ما ، بأن الملكية الخاصة لشركة « التليفونات الأمريكية » مثلا ، ديموقراطية ، ولكن للملكية العامة فى « مشروع وادى تنسى » شيوعية ومن ثم مناقضة للمبادىء « الأمريكية » السليمة . أن مستر « ترومان آرنولد » أورد الشهادة المفيدة التى أدلى بها مستر « ج . ا . دجرتون » ، وهو رئيس سابق « للاتحاد القومى لأصحاب المصانع » فى جلسات مجلس الشيوخ الخاصة بمشروع قانون « بلاك — كونرى » لتنظيم الأجور وساعات العمل فى الصناعة الأمريكية . فقد ذكر مستر « ادجرتون » أنه « لم يفكر مطلقا فى أن يدفع للناس أجورا على أساس مايحتاجونه . . . إنما يدفع لهم على أساس كفايتهم » وأنه شخصياً يهتم بتلك المسائل الأخرى الخاصة بموضوع الترفيه الاجتماعى ، عن طريق كنيسته... إن هذا هو جانب المشاعر فى الحياة ، الذى يتمثل فى تبرعاته للكنيسة ونشاطه فى خدمتها . إنه ليس عملا[1] . ويأخذ مستر «أدجرتون» وجهة النظر التى أخذها « بيرك » عندما كتب « أن السياسة والمحراب

---

(١) أوردها مستر « ترومان آرنولد » فى كتابه الفن الشعبى للرأسمالية « ١٩٣٧ » ص ٣٦١ ، نقلا عن عدد ١٢ يونيه سنة ١٩٣٧ من جريدة « واشنجتون بوست » .

مصطلحان ليس بينهما اتفاق كبير » فهو يفترض أنه عندما تبدأ حاجات العمال في التأثير على عادات المشروع الاقتصادى ، يصبح منطق الديموقراطية في خطر . ولا يخطر على باله أن العامل قد يرى أن النظام الذى تتخذ فيه حاجاته إشباعا يرتبط بالحرية والديموقراطية بصلة حيوية .

والوضع الذى بلغناه هو ذلك الوضع البسيط الذى تجعل فيه فلسفة النظام الذى نعيش فى ظله من المستحيل علينا إشباع الحاجات التى نواجهها . ووضعنا أكثر صعوبة ، ليس لأن هذه الفلسفة تجعل فى الإمكان إشباع حاجات المصالح الأقوى فحسب ، بل أيضاً لأنه يعتمد على تأييد عواطف تقليدية عميقة تنظر بخوف ورهبة إلى فكرة استبداله بغيره ، وهذه العواطف عميقة الجذور لدى أولئك الذين يقبلونها إلى حد أن أى تغيير فى القيم الاجتماعية التى تمثلها يبدو هجوماً على نظام الطبيعة المتأصلة . وهذا هو السبب فى أن مستر « ليبمان » يأخذ طريقة الحياة الأمريكية التى صادفت لديه هوى ويعتبر أنها تمثل الديموقراطية والحرية ، ويضع مقابلها مجتمعى الثورة المضادة فى إيطاليا وألمانيا ، ومجتمع الاتحاد السوفيتى الذى لم يكد يخرج من الفوضى والحرب الأهلية إلى أوان عدم الإحساس بالأمن التى زخرت بها سنوات ما بين الحربين والتى كان يخيم فوقها فعلا ، كما نستطيع أن نرى الآن ، ظل صراع عالمى ثان ، ثم يعلن أن المجتمع المخطط لا يتفق مع الحرية والديموقراطية .

بيد أنه بطبيعة الحال ، لا يوجه الانتباه إلى ما تغفله حججه . فهو فى الواقع قد افترض أن النمط الذى يوحى به مفهوم « المجتمع الفاضل » يتحقق ، بصورة عامة ، فى المجتمعات التى نعيش فيها ، ويمكنه ارتباطه العاطفى بمبادىء ذلك النمط من إغفال ما تعنيه هذه المبادىء ، أو يقلل من شأن ما تعنيه ، بالنسبة لأولئك الذين كان مستر « أدجرتون » يدفع لهم ستة عشر دولاراً فى الأسبوع لفترة اثنين وأربعين أسبوعاً ، فى المتوسط ، فى العام لأن

« كفايتهم » بوصفهم مصدر ربح وليست « حاجتهم » بوصفهم آدميين ، هى التى بدت له مهمة. ويفترض مستر « ليبمان » ، بالأضافة إلى ذلك ، أن علاقة المصاحبة والسببية شىء واحد . فالمجتمعات المخططة الرئيسية التى عرفناها فى السنوات الأخيرة كانت ديكتاتوريات ، ومن هذا ينتهى إلى أننا لا نستطيع التخطيط إلا على أسس دكتاتورية . أما أهمية الإطار التاريخى الذى استولى فيه الديكتاتوريون على السلطة فقد تركت بعيدة عن الأنظار ، ثم يطلب إلينا أن نصدق أن قرار التخطيط هو الذى أدى إلى دمار الحرية . وطوال هذا الوقت يقيم مستر «ليبمان » ، وأولئك الذين ينتمون إلى مدرسته فى التفكير ، « نظامهم البسيط من الحرية الطبيعية » على أساس أن قوة الدولة محايدة تضع قوانينا موضوعية تؤثر فى الناس ، بطريقة غامضة لم تفسر ، بالتساوى بينما حقهم فى الرفاهة المشتركة لا يعترف بأنه متساوى .

ولابد ، بطبيعة الحال ، عندما يوشك نظام اجتماعى على نهايته أن يعمد بعض الناس إلى إطراء المبادىء التى حقق بواسطتها انتصاراته . فأولا ، يضفى دائماً خوفنا من المجهول ونفورنا من التجريب على نطاق واسع على الماضى بهاء لا يتسم به المستقبل المحفوف بالمخاطر ؛ ولما كانت معظم الفلسفات الاجتماعية تبريراً عقلياً للادعاءات التى حققت نصراً وليست للادعاءات التى تحاول الانتصار ، فالاحتمال الغالب أنها تكتب من زاوية من بيدهم القوة باعتبارها تبريراً لهم وليس من زاوية خصومهم الذين يحاولون هدم ما بناه الأولون بجهود شاقة . وهذا هو السبب فى أن نمو عدد الموظفين فى الدولة الإيجابية يبدو فى نظر رجال ناجحين لا حاجة بهم إلى الدولة ، باستثناء القوات المسلحة والشرطة ورجل البريد ، أكثر خطورة مما يبدو للعامل الذى بدأ يرى فى « هيئة العلاقات العمالية القومية » أن الحق فى تكوين تكتلات معترف بها يمكن أن يضع حرية التعاقد فى إطار يجعل قدرته على المساومة أكثر تكافؤا . وهذا هو السبب أيضاً فى أنه من الأسهل بكثير أن تقنع عضوا

فى « بورصة » « نيويورك » بأن « مشروع وادى تنسى » يهدد حرياته التاريخية من أن تقنع بذلك أحد سكان المنطقة التى يخدمها المشروع ممن يتمتعون، لأول مرة ، بفرصة متساوية فى الحصول على تيار كهربائى وماء قليلى الكلفة . وهذا هو السبب كذلك فى أن آلية السوق الحرة اللاشخصية تزيد سلطة القوى على حساب الضعيف وتترك الأخير بإحساس من الخيبة والعجز لا يعوضه فى الحقيقة الإحساس بالحرية والراحة لدى القوى . وليس هناك ، فى اعتقادى ، تعليق على استراتيجية الحرية التى يدعو لها مستر « ليمان » أشد قسوة من حقيقة أنها تجعل من المستحيل إدارياً ، فى فترة حرب مثل أيامنا هذه ، القيام بأية محاولة حقيقية لتحقيق المساواة فى التضحية .

بيد أن الدليل الحاسم ضد « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » على الأسس التى يزكيه عليها مستر « ليمان » وآخرون ، دليل ، فيما أرى ، ذو شعبتين . فهو أولا ينطوى على تقهقر تاريخى فى الصور التنظيمية للصناعة يؤدى إلى عدم تحقيق هدفه ، من إعادة المنافسة « السليمة » ، كما حدث فى قانون « شرمان » ، أو إلى مهاجمة المصالح القائمة وهو أمر ليست قوة الدولة فى مركز يسمح لها بتأييده ، بالنظر إلى علاقة هذه المصالح بالحكومة فى الديموقراطية الرأسمالية . ومن هذه الزاوية ، إن أى شخص يقدر عدم التناسب بين مجهود مستر « تيرمان آرنولد » ، مساعد النائب العام ، فى تحطيم الاحتكارات فى الولايات المتحدة والنتائج التى استطاع الحصول عليها حتى مع جيش كبير من الموظفين « الذى يبدو نموه لهذه المدرسة خطرا على الحرية » ، سيجد مثل هذا الشخص ، فى اعتقادى ، ما يغريه على أن ينتهى إلى أنه كلما اكتشفت الحكومة وسائل لاستعادة المنافسة تجد عبقرية المحامين ، بنفس السرعة ، طرقا للتغلب على هذه الوسائل ، فالمشكلة أضخم من أن تواجهها قوة

حكومة تخضع للضغط السياسى العادى فى الديموقراطية الرأسمالية[1] .
ولا يقل عن ذلك أهمية أن نفهم أن سيادة للمستهلك التى يكفلها لنا « المجتمع الفاضل » إذا لم يحمها تخطيط الدولة على أساس ديموقراطى ، فى الأمور ذات الأهمية الأساسية ، ستواجه فى الواقع تخطيطاً رأسمالياً يخلق ، فى كل من الإنتاج والاستهلاك ، وسائل لاستغلال المستهلك تقضى إلى حد كبير على كل فرصة لهذه السيادة عن طريق تكوين امبراطوريات خاصة تتحداها بصورة فعالة . وقد كتبت لجنة الموثقات فى سنة ١٩١٩ « إن الأمر الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بالاندماجات والاتحادات البريطانية ليس قلتها أو ضعفها بقدر ما هو عدم إظهارها لنفسها . فإنك لا تجد الكثير من المعروضات فى الواجهة ، ولكنك تجد مجموعة طيبة فى الداخل » — ويعد هذا التقرير أقل من الواقع فى تقديره للموقف إذا طبق على فترة متأخرة عن ذلك بربع قرن . وإلى جانب نفوذها يجب أن نضيف القوة المتزايدة لاتحادات تجارة التجزئة التى تمتد من حماية بائع المياه الغازية فى الطريق إلى الدفاع عن مصالح أصحاب حوانيت دفن الموتى[2] ، وليس أقل جوانب هذا النمو مدعاة للاهتمام النظام السائد بين هذه الاتحادات الذى يتجهون إلى تسميته « مجموعة الأصول » وهو فى الواقع ، بعد تجريده من ثوب الألفاظ المنمقة الذى يضفونه عليه ، لا يخرج عادة عن كونه تنويعات جديدة لفكرة المثل القديم « الكلب لا يعض أخاه » .

(١) ومما يستحق الاهتمام مقارنة وجهة نظر مستر « آرنولد » فى حدود ما يمكن تحقيقه فى هذا المجال قبل تعيينه مساعداً للنائب العام ، برأيه بعد تعيينه . أنظر مثلا « الفن الشعبى للرأسمالية » (١٩٣٧) الفصل التاسع مع كتابه « مآزق الرأسمالية » (١٩٤٠)

(٢) أنظر مثلا « اتحادات تجارة التجزئة » (١٩٤٢) للبروفسور « هرمان ليفى » . ومما هو جدير بالملاحظة أن البروفسور « ليفى » فى آخر فصل من كتابه ينتهى إلى رأى فى جانب قلب موقف القانون العام من الحرية ويقترح إنشاء إدارة حكومية جديدة بها « جهاز من الموظفين .. المدربين جيدا » للتعامل مع هذه الاتحادات .

بيد أن الجانب الآخر ليس أقل أهمية من ذلك . إن مجتمعاً غير مخطط يعنى مجتمعاً بلا مساواة ، وقد لا يكون المجتمع الذى بلا مساواة مقسماً بلا عدل إلى فئات « ما تيوآرنولد » الثلاث « البرابرة والأوغاد والسكان » . ولـكن مأساته هى أن اعتماده على « الطلب الفعال » بالمعنى الذى يقصده الاقتصاديون ، يجعل « الاقتنائية » مبدأه البؤرى ، وتصبح جميع نواحى الحياة الأخرى خاضعة لهذا المبدأ . وتأثير هذا المبدأ مكتوب بالدموع على تاريخ التربية فى إنجلترا ، وكان له تأثير سيء على مركز البحث العلمى فى الحياة القومية ، وحد من قدرة الحـكومة المركزية والسلطات المحلية على القيام بواجبها فى دعم الفنون الجميلة والتمثيل وللمعرفة والأدب . كما أنه ، إذا جعل الرجل الذى نجح فى الاقتناء موضع الإعجاب الرئيسى ، لم يستطع أبداً أن يجد مهربا من الاعتقاد بأن الفقر ، بطريقة ما ، لا يعد مجرد دليل على الفشل فقط بل وعلى الخطيئة أيضاً ، ونتيجة هذه النظرة أن الرجل الفقير ما زال يعتبر ، خاصة عندما يكون متعطلا ، فى مركز أدنى معنوياً من الرجل الذى يعمل بانتظام ؛ وحتى عندما حلت ، بتقدم التأمين الاجتماعى بمختلف صوره ، فـكرة أن الإعانة حق للفرد محل الصدقة ، التى كانت فى عهد « ديكنز » و « كارلايل » تعتبر إلى حد كبير وقاية مزعجة لابد منها للملـكية ضد الثورة ، ظلت الفـكرة الجديدة تحتفظ ، كما قال « و . د . جريج » فى نقده « لإنجلترا الفتاة » بطابع « ميزان تمنح لشخص أدنى ... وليست عدالة نحو مواطن » [1] . فنحن ما زلنا نعيش فى ظل ذلك التشاؤم البشع الذى بدا أن « مالتس » و « ريكاردو » جعلا بواسطته فرض نظام قاس على الفقراء جزءاً من قانون الطبيعة . ويعالج الأمر الآن بطريقة أفضل لأنه تحول ، إلى حد كبير ، إلى مهنة ، بيد أن التفرقة بين الفقير الذى

---

(١) «وستمنستر ريفيو» عدد يونيه ١٨٤٥ . وأنا مدين بهذا الاستشهاد إلى الـكتاب العظيم « عالم ديكنز » (١٩٤١) لمؤلفه مستر « همفرى هاوس » .

« يستحق » والفقير الذى « لا يستحق » ما زالت تـكمن فى أساس كل إجراءاتنا العلاجية . وحيث أن « الاستحقاق » قالب أخلاق ، فلعل هذا هو السبب فى أن مستر « ادجرتون » يعتقد أن « الترفيه الاجتماعى » أمر يجب عليه أن يفـكر فيه بوصفه من رجال الـكنيسة لابوصفه صاحب عمل ، ومستر « أدجرتون » ليس وحده فى التفـكير على هذا الأساس[1] .

وهنا يكمن ، فى رأيى ، الضعف النهائى للنظام الاجتماعى الذى آذن بالأفول . فهو قد بنى نفسه حول فـكرة الاقتناء ، وحط من كرامة الطبيعة البشرية لدى الجماهير ، وعن طريق هذا الحط نفسه فصل بين الناجحين من رجاله والفاشلين بهاوية من الخوف . ولم تعرف وسيلة لعبور هذه الهوة سوى الصدقة ، وكان حكامه دائماً يحسون فى قلق أن الصدقة التى يمـكن أن تـكون،فى مجتمع عادل ، واحدة من أنبل الفضائل تحمل فى المجتمع الاقتنائى كل علائم الفدية التى يدفعها الظلم للخوف . وبمجرد أن جعل هذا النظام القدرة على الاقتناء للعيار العادى للنجاح ، فقد بذلك سيطرته الرئيسية على ذلك النظام من القيم الذى يمـكن الدفاع عنه على أساس عقلى . ومثله الأعلى هو ، كما بين « فيبلن » بطريقة تدعو إلى الإعجاب[2]، قدرةالناجحين على إثبات نجاحهم بالإسراف الزائد. ولأن القوة كانت ، أكثر من أى شىء آخر ، وظيفة منوظائف الملـكية لم يكن فى النسيج الاجتماعى جانب استطاع أن ينجو من هذا التشبع الاقتصادى ، ولم يجرؤأولئك الذين يسوسون أمور المجتمع على التجريب فى إمكانيات معتقد ينكر قاعدتهم الثورية . فالخير ،

---

(١) أنظر مثلا خطابات فى جريدة « التايمز » عدد أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ ارسلها العميد « أنج » العميد السابق لـكلية « سان بول » ومستر « س . ك . آلن » مدير « رودزهاوس » فى أكسفورد .

(٢) « نظرية الطبقة المترفة » (١٩٠٤) .

من وجهة نظرهم ، يتكون من الأشياء المادية الملموسة التى يمكن بيعها وشراؤها ، وواضح تماما أنها كلما كانت أكثر كلفة كان ما تحتويه من خير أكثر .

ولما كانت هذه الفلسفة قد وضعت فى إطار من اقتصاد الندرة ، فهى لم تستطع ربط الناس ببعضهم البعض فى وحـــدة الزمالة إلا بشرطين . فقد استطاعت ذلك فى فترة توسعها ، حيث أنها جعلت أمل الجماهير فى الحصول هم أيضا ، على نصيب فى الرفاهة أملا واقعيا . واستطاعت أن تفعله أيضا فى فترات الأزمات ، ككارثة زلزال أو حرب مثلا ، عندما تجعل شدة الخطر المشترك الناس يجدون واقع بعضهم البعض فى هدف يسمو فوق المستوى العادى لقيمها ، لأن الناس تـكتشف أن الخير الحقيقى لا يشترى ولا يباع ، قبل أى شىء آخر ، فى تجربة مشتركة لهدف علوى .

بيد أن هناك ناحية نقص خطير فى الحالة التى يتوفر فيها الشرط الأول . فالثمن الذى يدفع من أجل المنطق المتأصل فى المجتمع الاقتنائى ثمن باهظ ، وهو أن حكامه يخطئون الحرية فيحسبونها الإحساس بالأمن . فهم لا يضطهدون الجماهير طالما أحسوا بالأمن ، ولـكنهم لا يحسون بالأمن إلا طالما ظلوا على ثقة من أن قوة الجيش والشرطة كافية لحماية امتيازاتهم من الهجوم ، وذلك بالتأكيد ليس متيسرا إلا فى النادر ولفترة قصيرة . أما فى أوقات الأزمات فإن الإحساس بالزمالة لا يدوم إلا طالما بقى الخطر ، وعندما يزول الخطر تنفصل هوة الخوف ، كما أثبتت الحرب الماضية ، بين الناس ثانيا . وقد يعود الإحساس بالأمن إلى الظهور ، كما حدث فى سنة ١٧٩٤ بعد « ترميدور » وبعد أيام يونيه فى سنة ١٨٤٨ وبعد القضاء على « الـكوميون » فى ربيع سنة ١٨٧١ وبعد هزيمة الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ ، بيد أن مثل هذا الأمن تنقصه تماما القدرة على إشباع الحاجة الشديدة إلى المغامرة الخلاقة التى تعدّ شرطا أساسيا لتوفير جو الحرية .

وما يقضى ، فى الواقع ، على الادعاء بأن المجتمع الفاضل يمكن أن يكون غير مخطط واقتنائى هو ، من زاوية ، إن مثل هذا المجتمع يتحول فى الحقيقة دائما ، خلف صور الديموقراطية الرأسمالية ، إلى حكم قلة ، بينما أنه من زاوية أخرى ، يكون دائما على عداء فى النهاية مع أى هدف يرمى إلى جعل القيم غير الملموسة ، مثل الخير والجمال والحقيقة ، مرغوبا فيها أكثر من الثراء المادى . ويثبت ذلك بالدليل التاريخى من أن كل من دافع عن هدف من هذا النوع عرض أمن المجتمع غير المخطط للخطر ، وهذا هو السبب فى أن معظم الحركات التى حاولت تحقيق مسيحية الكتب المقدسة أرغمت ، مثل الكويكريين الأول ، على النزول عند مطالب العالم الذى جاءت تغيره ، أو تحطمت ، مثل الفرنسيسكان الروحيين ، على صخرة القوة المادية .

وذلك لأننا لا نذكر أبدا بصورة كافية إلى أى مدى من الضعف بلغت سيطرة مجتمعنا الاقتنائى على الجمهرة العظمى من أعضائه ، وإلى أى مدى بلغ عمق عدم الرضا تحت المظهر الرسمى من خضوع لعاداته . ومع ذلك فهذه هى الحقيقة التى علينا أن نتعلمها ثانية فى كل حقبة ثورية فى التاريخ . ومن الأهمية بمكان حاسم أن المرحلة الأولى من مثل هذه الحقبات دائما مرحلة تسودها النشوة حتى ، فى بعض الأحيان ، عندما يعاد تأكيد بهاء المثل الأعلى للإخاء . والدعوة الوحيدة التى تجلب معها دائما إحساسا بالأمل هى الدعوة إلى أن كل الأشياء يجب أن توضع أسسها من جديد . ولا ريب فى أن هذا المذهب خطر . بيد أن الناس تحس بتحرر حقيقى فيما يبذلونه من مجهود لمواجهة أخطاره ، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى أن المغامرة هي فى ذاتها حرية ، وبعضه إلى أن التغلب على الخوف هو الاستكمال الحقيقى للذات . أما الأمن الذى يكفله نظامنا الحاضر للقلة ، بإضفائه على الملكية قيمة دينية ، فيعنى بالنسبة للغالبية الساحقة من الناس رتابة كئيبة مع لحظات هروب قليلة وقتية . فهو يقضى على الجماهير بالعجز . لأنه يخشى أثر تتطلعهم

إلى الاستكمال لأنه مقتنع بأن الاستجابة إلى هذا التطلع فيها نهاية أمنه .
ومع ذلك فليس مما يدعو إلى التعجب فى الواقع أن المجتمع الذى يقضى على أعضائه هكذا بعجز الشخصية لاينجح فى إثارة العواطف التى يبنى منها النظام صرح قدرته على البقاء .

ولنا أن نضيف ، بين قوسين ، إن هذا هو السبب فى أن الثورة المضادة استطاعت ، فى مرحلتها الأولية ، أن تجتذب كثيرا من الناس الذين جاءت لتقضى على مصالحهم بوصفهم طبقة . فقد منوا بخيبة أمل وبصدمة نفسية ، بينما عرضت الثورة المضادة نفسها بوصفها مغامرة وخطرا وأملا .واستجابوا إلى ندائها لأنها بدت تهيء مهربا من العجز الذى أحسوا بأنه قضى عليهم به بواسطة ديموقراطية رأسمالية فى سبيلها إلى الانهيار . وليس هناك من شك فى أن زعماء الثورة المضادة كانوا أنبياء كاذبين يبشرون بإنجيل مزور . بيد أن الجماهير التى تحس بخيبة الأمل تأثرت ، عندما استمعت إليهم ، تأثرت بحقيقة أنه كان إنجيلا أكثر مما تأثرت بحقيقة أنه كان مزورا .

وهنا ، فيما أرى ، يكمن الخطأ الجسيم لأولئك الذين يحاولون هزيمة الثورة المضادة باسم أنظمتنا التقليدية ، فهم ينسون أن طابع أنظمتنا التقليدية هو الذى أثار الثورة المضادة . وقد تتيح وحشية الهتلرية البربرية لهم قوة تكفى للتغلب على التحدى . بيد أن الولاء الذى تثيره هذه القوة لن يدوم . فهو ولاء غضب سلبى ، وليس ولاء الاقتناع الإيجابى . فالجماهير فى جميع أنحاء العالم تدرك ، بصورة متزايدة ، نفاق العقيدة وفساد القيم ، التى استطاعت الأنظمة التقليدية أن تفرضها . وهذا هو معنى روح عصرنا القلقة ، وقد زادها تحالفها مع الثورة الروسية قوة . وقد يراود البعض الأمل بأن الانتصار على الهتلرية سيتيح للنظام القديم مهلة مؤقتة — وإن كان حتى ذلك موضع شك . بيد أنه لاهيبة الانتصار ولا إثارة العواطف الدينية سيستطيعان أن يكفلا لمدة طويلة استقرار العقيدة المتجددة لهذا النظام . فلابد لمجتمع

المستقبل أن يعقد العزم على متابعة بحثه عن الحرية فى إطار المساواة إذا أراد أن يتجنب مأساة حرب ثورية فى الداخل . ولكى يحقق هذا الإطار، عليه أن يبنى أسس ديموقراطية مخططة، بينما لا يزال هناك وقت .

— ٣ —

ولا يتطلب الأمر مجهودا كبيرا لإثبات أن المجتمع المخطط الذى تفرضه قوة الدولة بعد أن يكون المجتمع قد تمزق بحرارة حرب أهلية ليس من المحتمل، لفترة طويلة، أن يسمح بجو الحرية حتى عندما يكون هدف التخطيط، كما هو الحال فى روسيا، فائدة المجتمع ككل . فالعادة القديمة تظل باقية، والشكوك التاريخية تحتفظ بشىء من قوتها، وإذا كان «نابليون» قد استطاع من قبره أن يضع ابن أخيه على عرش فرنسا، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن صانعى الاتحاد السوفيتى وجدوا من الصعوبة بمكان، حتى لحظة نشوب الحرب، أن يسمحوا بحق المعارضة . فحتى بعد خمسة وعشرين عاما ليس فى روسيا سوى حزب واحد له حق الكيان القانونى . ولعله ليس مما يدعو إلى التعجب، على ضوء العادات السياسية التقليدية للديموقراطية الرأسمالية، أن ناقدى التخطيط يرون فيه نقيض الحرية .

ومع ذلك يقتضى الأمر منا عناية فى تجنب بعض الأوهام الواضحة فى الصورة . أن استنتاج تناقض بين الحرية والمجتمع المخطط لا يكون سليما إلا إذا أخذناه من تجربة بناء الاتحاد السوفيتى فى وسط عالم معاد أثر هزيمة ساحقة وبعد أربع سنوات من الصراع الداخلى والتدخل الخارجى، ومع شعب أغلبيته الساحقة من الأميين ليس لديه إلا قدر ضئيل من الدقة النظامية الشديدة فى العمل التى تتطلبها تكنولوجية الآلة . كما أنه ليس استنتاجا سليما أيضا أن ننتهى إلى أن ما تتفق الطبقة الحاكمة على الاعتراف بأنه الحرية هو الطريقة السليمة الوحيدة التى نستطيع بواسطتها أن ننظر

إليها . والقول ، كما يقول ناقدو الديموقراطية المخططة ، بأن قراراتها النهائية هى بصورة بديهية قرارات دكتاتورية ، ومن ثم ، لا تتفق مع الحرية ، هو مجرد لون ماهر من المبارزة لا يصيب الهدف فيما يتعلق بأى من العوامل الحيوية فى المشكلة . والإصرار ، كما يفعل الناقدون ، على أن الديموقراطية المخططة تعنى مجتمعا يزخر بالموظفين بصورة مبالغ فيها ، ومن ثم ، متشبع بجو بيروقراطى لا يتفق مع ما تتطلبه الحرية من أوضاع ، هو إما ضرب من الفوضوية التى تنظر ، كما قال عنها مستر « شو » مرة ، إلى رجل الشرطة باعتباره تحديا قائما للحرية الشخصية ، أو خطأ قام فى تقرير ما فرض على الغالبية الساحقة من مجتمعنا ، باستثناء نسبة ضئيلة ، من خضوع دائم لعادات رتيبة حكم بها عليهم . ومقارنة الفقر النسبى لأحد المحال التعاونية فى موسكو أو طشقند فى السلع الاستهلاكية بالكميات الكبيرة التى تزخر بها محال « فيفث آفينو » أو « بوند ستريت » ، هى بمثابة نسياننا أولا للبدائل الخطيرة التى كان على الاتحاد السوفيتى أن يختار من بينها — وكذلك عدم اعتراف منا بالجميل لما أخذناه نتيجة للاختيار الذى انتهى إليه — وثانياً ، نسياننا لأن الاختيار بين هذه الكميات الكبيرة من السلع ليس فى الواقع متيسرا إلا لعدد قليل من الناس سواء فى الولايات المتحدة أو فى بريطانيا . والقول بأن التخطيط ، كما يقول ناقدوه ، يقضى على الفرصة العظيمة من العمل المتنوع الحر التى يتيحها نظامنا ، يبدو سخرية غريبة بالنسبة لعامل متقاعد من عمال المناجم فى « سوث ويلز » مثلا عندما يقارن الفرص التى أتيحت له بتلك التى أتاحها المجتمع المخطط منذ سنة ١٩١٧ لكل رجل وامرأة من ذوى النشاط والخلق فى روسيا ، ولابد أن هذه المقارنة تكون أشد وقعا فى ظنى ، على ابن فلاح مثل « تيموشنكو » ، عندما كان يفكر فيما كان يمكن أن يحدث له لو لم تنتصر « ثورة أكتوبر » .

بيد أن الشئون الاقتصادية تنطوى ، كما يقال لنا[1] ، على اتخاذ قرارات بين استعمالات مختلفة لوسائل نادرة ، ولابد أن يكون هناك تقييد للحرية إذا تدخلت السلطة السياسية ، مع نبذنا للآلية اللاشخصية للسوق ومع الثمن الموضوعى باعتباره مقياسا للعرض والطلب ، فى تحديد ما يصنع والثمن الذى يباع به . وهناك كما يصرون ، خطران آخران . إذ يقال أن الرجال الذين يتصرفون فى رأس مال ليس ملكهم ينقصهم الباعث على الكفاية والابتكار الذى يكفله دافع الربح ، أيا كانت نقائصه ؛ وهناك خطر من أن تستغل المجموعة الحاكمة مركزها فى الحصول لنفسها على امتيازات لا تتناسب مع الوظيفة التى تقوم بها بل تتناسب مع القوة التى بأيديها ؛ وهناك خطر ، أبعد حتى من الخطرين السابقين ، من أن الضغط على سياسة المنتج قد يخل بتوازن الديموقراطية فيميل ميزانها ، ظلما ، ناحية الجماعة أو الجماعات التى تحتل مراكز مهمة استراتيجيا .

والاعتراض الأول من هذه الاعتراضات يرفض مواجهة القضية البؤرية التى يثيرها . فالسلطة السياسية ليست ، فى الواقع ، محايدة لآلية السوق ، بل إنها قد انحازت فعلا إلى الأشخاص الذين يستطيعون ، بالمعنى الاقتصادى ، أن يجعلوا طلبهم فعالا . والقواعد التى تضعها السلطة ، لا تهدف ، إلا فى أوقات الأزمات ، إلى استغلال وسائل الندرة لتجعلها تسد حاجات اجتماعية ملحة ، بل إنها قد تدخلت فعلا ، كما هو الحال الآن ، قبل تحديد الاستعمال ، لضمان إرضاء الطلب الفعال كلما اعتقد أصحاب المشروعات أنهم يستطيعون تحقيق ربح من هذا الإرضاء . فالهدف الرئيسى للحكام فى الدولة الديموقراطية الرأسمالية هو حماية أصحاب الملكية . ولمصلحة هؤلاء تكرس أساساً وسائل الندرة . وإذا كانت السلطة السياسية تتدخل ، كما فى حالة التوزيع

---

(١) « ل . ك . روبنز » « طبيعة علم الاقتصاد ومغزاه » « ١٩٣٢ » ص ١٥

بالبطاقات إبان الحرب ، فليس فى ذلك بالضرورة تقييد للحرية إلا إذا كنا نعرفها بأنها حق أصحاب الملكية فى استعمال قوتهم الاقتصادية كما يشاءون .

وهناك على الاعتراض الثانى رد من النظريات ومن التجربة ، والواقع أن هذه الحجة التى أتى بها بروفسور « فون ميزس »[1] ثم رددها منذ ذلك الوقت مجموعة من تلاميذه بحماسة[2] ، قد ثبت أنها تقوم على وهم[3] ؛ ويستعمل الاقتصاد الاشتراكى للاتحاد السوفيتى أسلوبا فى تحديد السعر بطريقة فعالة لا تقل فعالية عن الاقتصاد الرأسمالى فى الولايات المتحدة أو بريطانيا[4] ، والنظرية التى تذهب إلى أن الملكية العامة وترك الإدارة فى أيدى موظفين من ذوى الأجور ، لابد أن تكون أدنى مستوى من نظام يقوم على الملكية الخاصة لرأس المال ، نظرية من الواضح أنها مزيج من نظرية خاصة فى الطبيعة البشرية والدعاية التى يتطلبها المجتمع الاقتنائى ليحمى نفسه من غزو مبدأ الملكية العامة . والحقيقة أنه من الواضح أن رجلا ممتازا يدير عمله الخاص خيرا مما يدير رجل أقل كفاءة مشروعا عاما ، بيد أن هذه ليست القضية . فالسؤال الحقيقى هو ما إذا كانت الخدمة العامة ستوفر ، فى المجتمع المخطط ، باعثا إلى بذل المجهود مساويا فى فعاليته للباعث الذى تثيره الخدمة من أجل الربح .

---

(١) « الاشتراكية » تأليف « ل . فون ميزس » « ١٩٣٦ » ، وانظر « ف . فون هايك » فى « اقتصاديات التخطيط » « ١٩٣٥ » .

(٢) مثل مستر « ليبان » ، فى الولايات المتحدة ، والأساتذة « روبنز » و « بلانت » و « هايك » فى بريطانيا . وكذلك « و . ﻫ . هت » فى « الاقتصاديون والجمهور » « ١٩٣٦ » وهو أكثر تطرفا فى التعبير عنها .

(٣) « ا . لانج » و « ف . م . تيلور » فى « النظرية الاقتصادية للاشتراكية » « ١٩٣٨ » .

(٤) « م . ﻫ . دوب » « الاقتصاد السياسى والرأسمالية » « ١٩٤٠ » ، ولاحظ قبول بروفسور « بيجو » للتخطيط الاشتراكى فى « الاشتراكية ضد الرأسمالية » « ١٩٣٧ » .

والجواب ، بطبيعة الحال ، أن الأمر يتوقف من ناحية على شخصية الرجال الذين يتعلق بهم الأمر ، ومن ناحية أخرى على المركز الذى يضفيه المجتمع على رجال فى مثل هذا الوضع . وليس هناك ، تاريخيا ، ذرة من دليل يوحى بأن الناس يعملون، إذا منحوا مكافأة معقولة ، فى الخدمة العامة بحماسة أقل من عملهم فى الخدمة الخاصة ، على فرض أن العمل يروق لهم وأن التقدير الاجتماعى الذى يضفى على كلا العملين واحد . فإذا كان الرجل الذى يملك أكثر من غيره يحظى ، فى مجتمع معين ، بقدر أكبر من الاعتبار ، فإنه من المحتمل فى الغالب أن الطموحين القادرين من الرجال سيتجهون نحو أكثر الأعمال ربحا . وإذا كان الدفاع عن القوة والامتياز المرتبطين بالثروة مهمة ملحة بالنسبة للطبقة الحاكمة فى المجتمع ، كما هو الحال معنا ، فإن هذه الطبقة ستعمل بطبيعة الحال ، كل ما فى وسعها للتنديد بمبادىء العمل الاجتماعى التى تهدد قوتها وامتيازاتها . بل إنه لمن المعقول أن تتوقع أن يكون ، فى المجتمعات التى يقاس فيها الرجال بثرواتهم ويستطيعون أن يحصلوا على مكافات أعلى فى الصناعات الخاصة منها فى الخدمة العامة ، مستوى الأداء فى الصناعات الخاصة أفضل منه فى الخدمة العامة حيث أنه من الأرجح أن الأولى ستحصل ، إذا تساوت الظروف ، على كفاءات أفضل . بيد أنه حيثما يكون معيار الحكم العام قائما على شىء آخر غير مجرد القدرة على اقتناء الثروة ، فإنه لا يدعم هذه الحجة ذرة من دليل جدى . وهنا ، على الأقل ، تعد تجربة الاتحاد السوفيتى دليلا حاسما .

وأن أى طبقة حاكمة قد تستغل مركزها فى الحصول على امتيازات تميزها عن بقية المواطنين خطر ، بطبيعة الحال ، قديم قدم التاريخ نفسه ؛ وليست هناك قوة لا تنطوى على خطر الفساد . وواضح أيضا أن جميع الأمم التى نجح فيها مبدأ الثورة المضادة استغل فيها الموظفون الذين ينظمون

التخطيط ، على الأقل باستثناءات نادرة ، فرصهم لتكوين ثروات خاصة ، ولدينا على ذلك دليل كاف . بيد أن هذا ليس من المجالات التى يستطيع فيها دعاة الرأسمالية أن يقفوا موقف المتعالى . فتاريخ الثروات الكبرى فى الولايات المتحدة وكندا ، وأسلوب « المائتى عائلة » فى فرنسا ، والمغامرون من أمثال « كروجر » فى السويد و « جوان مارش » فى أسبانيا ، تسجل بشع لفساد المشرعين والموظفين لمصلحة الامتياز الثرى . ومنذ حوالى العهد الذى حدثت فيه حركة المرائضيين كان الفساد العلنى من هذا النوع نادر الحدوث فى الحكومة المركزية فى بريطانيا ، رغم أنه كان أكثر حدوثا مما نريد أن نعترف به فى السلطات المحلية . ولكن حتى فى بريطانيا يجب ألا ننسى مغزى « قوائم الشرف» بوصفها المصدر الرئيسى الذى استمدت منه الأحزاب السياسية القديمة عونها المالى ، وليس الجزء من سياستها الذى تأثر بطابع هذا المصدر جزءا بسيطاً .

وأنه على الأقل لما يشجع أنه فى تاريخ الاتحاد السوفيتى حتى الآن لم يكن هذا النوع من الفساد نادراً فحسب وأنه عوقب بلا رحمة عند اكتشافه ، بل وأنه كلما ارتفعنا فى سلم موظفيها وجدنا مستوى الحياة الذى يرضيهم أكثر تقشفا . فطابع بساطة « لنين » كان له وقع عميق الجذور فى عادات النظام ، وبصفة عامة لنا أن نقول إنه أيا كانت صور الفساد الذى يتيحه الاستعمال المخطط للقوة ، فإن مما يشرف النظام السوفيتى أنه ظل بعيداً ، بصورة تدعو إلى الإعجاب ، عن هذه الصورة من صور الفساد خاصة إذا قارناه بالمجتمعات الرأسمالية .

ويبدو لى ادعاء الناقدين من أن الديموقراطية المخططة تكفل لمصلحة المنتج القوى أفضلية على مصلحة المنتج الأضعف ، عن طريق استغلاله لكل من قوته السياسية والاقتصادية ، ادعاء غير حقيقى — فهو شبح لإدخال الرعب فى قلوب الأطفال أكثر منه حجة تقوم على أساس متين

من التجربة التاريخية . لأنه ، أولا ، دعنا نذكر أنه ما من شيء أندر في تاريخ الدولة الحديثة من محاولة يتضامن فيها موظفوها ، الإداريون أو الصناعيون ، لاستغلال مركزهم ، والظروف الاقتصادية لموظفي الجهازين الحكوميين في بريطانيا وأمريكا دليل على ذلك . ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على الشرطة ، فحيثما وقع منهم إضراب ، كما حدث في بوسطن سنة ١٩١٩ ، كان نتاج سنوات عديدة من المظالم أصرت الحكومة باستمرار على إهمال علاجها ، ولو كان أولئك الذين عالجوا إضراب بوسطن ، ومثله الإضراب الذي حدث في بريطانيا في نفس العام ، يتسمون بشيء من الحكمة لما كان هناك ما يدعو للشك في وقوع الإضراب . ومن الأهمية بمكان كبير أنه حينما تدخلت قوات الدولة المسلحة في السياسة ، باستثناء حالة الثورة الفعلية — ويكون ذلك بعد هزيمة عسكرية ، مثل ما حدث في لينينجراد سنة ١٩١٧ وفي كييل سنة ١٩١٨ — جاء الدافع للتدخل من جانب طبقة الضباط ، كما حدث في ثورة ألستر في سنة ١٩١٤ والتطورات الفاشية اللاحقة ، وليس من جانب عامة الجنود ؛ وحتى عندئذ كانت المصلحة التي يقصد التدخل تحقيقها عامة في طابعها وليست خاصة برفاهتهم الاقتصادية بوصفهم فئة منفصلة .

والموقف الأكثر تكررا في تجربة الديموقراطيات الرأسمالية هو عندما تحاول جماعة أن تحصل على حماية خاصة من الحكومة ، فموقف الفلاحين في إنجلترا من « قانون إبادة الجرذان » (Derating act) سنة ١٩٢٩ ، وموقف العمال في أمريكا في فترة ما بعد الحرب من قوانين الهجرة ، أمثلة لهذا الضرب من العمل . ولكن من الأهمية أن تتذكر عند أي دراسة لهذه التجربة أن ما استطاع الحصول على حماية خاصة لم تكن قوة الأعداء ولكن قدرة الجماعة التي يتعلق بها الأمر على مساعدة الأحزاب السياسية ، أو معاكستها ، في تحقيقها لأهداف أبعد من تلك التي تسعى إليها الجماعة .

وحساسية المحافظين البريطانيين نحو المصالح الزراعية متصلة اتصالا وثيقاً بالعلاقة العامة بين حزب المحافظين وطبقة ملاك الأراضى ، وهى العلاقة التى تمكنه إلى حد كبير من السيطرة على الدوائر الانتخابية فى الريف فى بريطانيا . ومن المشكوك فيه ما إذا كانت النقابات الأمريكية بعد الحرب تستطيع تحقيق تلك القيود الحاسمة على الهجرة من أوروبا التى حصلوا عليها لو لم تتفق مطالبها ، مع ، أولا ، الرغبة العامة فى الانعزال عن أوروبا ، وثانياً ، مع الريبة فى أن المهاجر الأوروبى يحمل معه عدوى ثورية : وهو ما كانت الولايات المتحدة تنظر إليه فى ذلك الوقت بهيستريا يرجع السبب الأول فيها إلى الثورة الروسية . والحماية الخاصة التى تحصل عليها مصلحة خاصة ما علامة على جو الرأى العام بحيث أن الحكومة التى تمنح هذه الحماية تعتقد أن هناك قبولا لها . وقد استطاع ذلك العدد الصغير جداً من البنوك فى بريطانيا أن يوقف نمو النظام المصرفى للمجالس البلدية فى هذه البلاد ، لا على أساس المبدأ — فهو قد سلم به من جيل مضى منذ النجاح الباهر الذى أحرزه بنك برمنجهام — ولكن لأن رجال الأعمال أحسوا بأن أى توسع فى امتداد النظام المصرفى فى البلديات قد يكون أساسا لتحقيق مالا يمكن مقاومته فى نهاية الأمر وهو إغراء النظام الاشتراكى فى الائتمان عموما . وكل بحث فى صناعة الفحم البريطانية منذ سنة ١٩١٩ كشف عن المضيعة وعدم الكفاية وسوء النية المتفشية فى النظام الحاضر للملكية الخاصة ؛ ولكن ، حتى فى وقت الحرب ، أُعترض على التأميم لأن مصالح تجاوزت بكثير صناعة الفحم تعتقد أنه ما من فوائد تجنى من التأميم أيا كانت تعوض الخسارة التى يمثلها دق هذا الإسفين فى نظام الملكية الخاصة . والتشريعات البعيدة المدى التى فرضها الرئيس «روزفلت» على الكونجرس فى فترة « الصفقة الجديدة » لم تكن نتيجة مباشرة لقوة العمل فى السياسة الأمريكية — وإن كانت هذه بطبيعة الحال عاملا

هاما — بقدر ما كانت عقوبة أنزلها الرجل الصغير فى أمريكا لاعتقاده أن الزعامة غير المنظمة للمشروعات الكبرى قد خذلته بشدة فى « الأزمة الكبرى » . وكانت إجراءات مثل « قانون الضمانات والتبادل » والقانون الذى أنشأ « مشروع وادى تنسى » وقانون « ڤاجنر » هى الوقاية التى حاول بها الرجل الصغير أن يحمى نفسه من مخاطر العودة إلى « الفردية الشديدة » .

وهناك ، بطبيعة الحال ، سبب خاص فى أن التجربة الروسية لا تلقى إلا ضوءا جزئياً على هذه المشكلة . فالقوة الأساسية ظلت باستمرار فى يد الحزب البلشفى ، وعلى الرغم من أنه كان هناك نظام معقد من التشاور مع الرأى خارج الحزب ، خاصة فى الشئون الصناعية ، فإن القرارات كانت قرارات الحزب ولا سبيل إلى ردها بواسطة أى جهاز منظم . فقد استبقى التوازن بين المصالح على أساس ما يعتقد الحزب أنه ضرورى ؛ ويدل تاريخ حملات التطهير فى الحزب بوضوح على أنه لم يكن من السهل مطلقاً إحداث تأثير مضاد . بيد أنى لا أرى سبباً يدعو إلى افتراض أن تجربة التخطيط فى روسيا تبرر استنتاج أنها لا تتفق مع الحرية أو الديموقراطية ، فهى تثبت فقط أنه فى الظروف الاستثنائية تماماً التى تمت فى ظلها الثورة ما كانت الأهداف التى وضعها الحزب الشيوعى للخطة لتتحقق داخل إطار المعارضة التى يوفرها الحكم البرلمانى فى بريطانيا .

بيد أن هذا يؤدى إلى دراســـة حدود المعارضة فى المجتمع التى تعد ضرورية لفهم الحرية . لقد قال « ماركس » « إن الحرية هى إدراك الضرورة والاعتراف بها . فكل مجتمع يقوم على خطة من المسلمات يجب على أعضائه أن يتفقوا على احترام استمرار حياتها ، ولا تتيسر لهم الحرية إلا فى حدود هذا الاحترام . فبريطانيا العظمى مثلا ملكية دستورية ، ولا يمكن تصور حياتها إذا كانت نتيجة الانتخابات ، بين كل حين وآخر ، تحولها إلى جمهورية . وبنفس الطريقة ينطوى قبول الاقتصاد المخطط على

ضرورة التفكير فى الحرية على أساس افتراض أن قرار التخطيط يجب أن يحترم فى خطوطه العريضة . إذ أن علاقات الجماعة لايمكن أن تسير بطريقة عقلية إذا ، مثلا ، انتقلت ملكية « مشروع وادى تنسى » إلى أيد خاصة كلما استولى الحزب الجمهورى على الحكم ، ثم تعاد ثانية إلى الحكومة إذا انتصر الحزب الديموقراطى . فحق المعارضة فى أى مجتمع لايكون فعالا إلا طالما ظل يحترم المبادىء الأساسية للمجتمع . وأى تغيير فى هذه المبادىء لايمكن أن يتم إلا بالرضا العام أو عندمالاتكون قوة معارضى التغيير كافية للمغامرة بمنعه بالقوة ، والتغيير المقصود هنا هو ذلك الذى يسمح باستمرار العملية الديموقراطية . وحيثما لايكون هناك رضا عام ، أو كان المعارضون مستعدون للقتال فى سبيل منعه ، لاتكون الحرية ولا الديموقراطية فى متناول المجتمع .

وعلى هذا الأساس تترتب ، فيما أرى ، نتيجتان . الأولى أنه إذا أريد أن يكون الشروع فى التخطيط فى ديموقراطية رأسمالية متفقاً مع المحافظة على الحرية ، فلا بد أن يكون وراءه الرضا العام للمواطنين ؛ فالحرية لاتبقى إذا كان هناك محل للشك فيما إذا كان من المحتمل الرجوع فى قرار التخطيط بوصفه عنصراً جوهرياً فى حياته تبعا لما قد تتمخض عنه النتيجة العارضة للانتخابات . إذ أن جوهر الحرية هو القدرة على ممارسة المبادأة المستمرة ، ولا يتيسرهذا الاستمرار فى المبادأة إذا لم يكن هناك اتفاق حول الأساسيات فى المجتمع . وحيثما لا يتوفر هذا الاتفاق تتشبع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية بفكرة الاتجاه نحو الصراع المفتوح ،ويعنى هذا بالضرورة أن بعض أنواع المبادأة ستتعرض حتما للكبت . ونستطيع أن نرى ذلك بدون صعوبة فى فترات الحرب الخارجية ، ففيها يضع هدف النصر ، الذى له الأولوية على كل شىء آخر ، قيوداً ، تحددها بدقة إلى حد كبير خطورة الموقف ، على حدودالمعارضة التى يسمح بها .

ويقودنى هذا إلى النتيجة الثانية . فعندما يقبل مجتمع ما قرار التخطيط فإنه بذلك يضع لنفسه هدفا له الأولوية الأولى ويجب على جمهرة المواطنين أن يعملوا وفق مبادئه العامة . وتصبح حريتهم وظيفة ضروراته، ويتحدد إطار المبادأة المسموح بها بما ينطوى عليه منطقه . وواضح أن التخطيط يعنى أولويات ، فيتخذ قرار بأن هذا الشىء أهم من ذلك وأن مصادر المجتمع يجب أن تستغل من أجل تحقيق هذا قبل استغلالها فى تحقيق ذلك . وبمجرد أن توجد أولويات ، من الواضح مرة أخرى ، أن الحرية يكون لها مضمون مختلف عن مضمونها فى مجتمع غير مخطط يتحدد فيه استعمال المصادر طبقاً لما يمليه العرض والطلب فى السوق . فالمواطن الذى يملك رأس مال يستثمره ، مثلا ، لن يكون عليه أن يختار بين سلامة أمواله إذا وضعها فى سندات حكومية بربح بسيط وبين المخاطرة المغرية بوضعها فى منجم فضة فى جنوب أمريكا. فالسيطرة العامة على جهاز الإئتمان كله فى المجتمع هى الأساس الضرورى الذى يمكن أن تخطط عليه الأولويات ، ومن ثم فلا بد أن تختفى حرية المستثمر بالمعنى الذى عرفته الرأسمالية . وبنفس الطريقة أيضاً ستكون هناك مجالات للنشاط الاقتصادى ستحتكرها الملكية العامة فى صورها المختلفة ، ولن يكون المواطن حراً فى دخول أحد هذه المجالات سوى بوصفه خادما للمشروع العام الذى يتولى هذا المجال . ومما لاجدوى منه ، بطبيعة الحال ، أن يتنبأ المرء بمدى امتداد المجالات العامة للنشاط فى الحقل الاقتصادى ، وإن كان مفهوم التخطيط من أجل رفاهة الجماهير يجعل ، كما أشرت فى الفصل السابق ، احتلال مجالات حيوية بذاتها أمراً جوهريا .

وعلى هذا الأساس يكون التوافق بين التخطيط والحرية ، أول ما يكون ، مسألة متعلقه بسيكلوجية السياسة . فالتخطيط يعنى ، كما قلت ، نقل ملكية المفاتيح الرئيسية للقوة الاقتصادية من الملكية الخاصة إلى الملكية عامة . كما يعنى أن الأشخاص الخاصين لايعود فى استطاعتهم إستعمال هذه المفاتيح

فى فتح أبواب تقود إلى مناطق امتياز . فهل يمكن عمل ذلك بالرضا العام .

وجوابى أنا هو ، بصراحة ، أنى لا أعرف . إذ يتوقف إلى حد كبير على الوقت الذى تتم فيه محاولته ، كما يتوقف ، إلى حد كبير أيضاً ، على الطريقة التى تتم بها المحاولة . وقد حاولت أن أثبت فى هذا الكتاب أنه إذا أريد القيام بالتغيير مع أكبر فرصة فى النجاح ، فإن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات . وذهبت إلى أن الأمر كذلك لأن وقع الحرب قد خلق حالة مزاجية يشيع فيها على نطاق واسع الاستعداد لقبول تغييرات كبرى . بيد أنى أشرت إلى أنه ليس من المحتمل مطلقا ، بناء على جميع التجارب التاريخية ، أن تستمر هذه الحالة إلى ما بعد الحرب ، وإلى أنه ، بناء على ذلك يعد القيام بهذه المحاولة عندما تزول تلك الروح المتوثبة التى يثيرها الخطر الشديد بمثابة فوات الفرصة المناسبة للعمل . لأن الراحة من الجهاد ، مع النصر ، يجعل الناس تواقين مرة أخرى إلى رتابة الحياة التى أقلقتهم التجربة عليها ، وإنى لأشك فى أن أية مصلحة قائمة كانت تستطيع ، فى الفترة بين «دنكرك» و « معركة بريطانيا » ، أن تضع حقوقها فوق قرار يصدره مجلس وزراء الحرب بالتغيير على النطاق الذى دعوت إليه بوصفه وسيلة للسيطرة على المستقبل ، ولو أن أية مصلحة قائمة فعلت ذلك لأكتسح الرأى العام الغاضب معارضتها وألقى بها جانبا . ولكن كل شهر مضى منذ « معركة بريطانيا » منح المصالح التى يتعلق بها الأمر قوة متزايدة لمقاومة التغيير . وإذا تبعنا سياسة « مستر تشرشل » من رفضه لمناقشة أى « مسائل موضع خلاف » إبان الحرب حتى لاتتعرض ، كما يقول ، الوحدة القومية لما يزعزعها إلى نهايتها المنطقية ، فإنى أتوقع أن السيكلوجية الطبيعية لأولئك الذين يحتلون المجالات التى يجب أن تنقل إلى الملكية العامة ستجعلهم يقولون أنه إذا كان هذه التضحية العظمى غير ضرورية عندما كان الكيان القومى

فى خطر ، فإن ضرورتها تكون أقل بكثير بعد أن تم التغلب على خطر الهتلرية . وفى مثل هذا الموقف لابد أن يكون ما تتعرض له المصالح القائمة من إغراء بالدفاع عن النظام الاجتماعى الحاضر ، فى نظرى ، إغراء كبير ، وليس هناك أى ضمان لعدم استسلامهم لهذا الإغراء .

ومن وجهة النظر هذه ، يتوقف الكثير على عدد من العوامل لكل منها نفوذ يتجاوز فى الوقت الحاضر ، حدود إمكانياتنا فى التقدير . فموقف أمريكا ، بما سيكون لها من سلطة هائلة فى عالم ما بعد الحرب وطريقة هزيمة المحور وما تنطوى عليه من مقدار الانفعالات الثورية التى ستنطلق من عقالها فى أوروبا وآسيا والقوة الحربية والاقتصادية لروسيا عند نهاية الحرب ودرجة استعمال حكامها لهذه القوة فى تأييد الانفعالات الثورية ، ووقع كل هذه العوامل على حزب العمال فى بريطانيا وتلك المشكلة ، التى ما زالت خافية علينا إلا بوصفها مشكلة ، وهى ما إذا كان هذا الحزب قد أدرك أن قوته على مواجهة المشاكل الرئيسية فيما بعد الحرب ، بدون مجتمع مخطط ، ستكون ضئيلة إلى حد أنه قد يفقد بسرعة سيطرته على ناخبين لا يستطيع إرضاءهم ، أقول إنها جميعا عوامل ليس فى مقدورنا أن نقدرها فى الوقت الحاضر . وكل ما أستطيعه هو أن أسجل اقتناعى بأنه ، بالنظر إلى القوى التى تعبر عنها هذه الحرب ، لأنها نتيجة لهذه القوى بقدر ما هى سبب لها ، إذا فشلنا فى وضع أسس الثورة بالرضا قبل الهدنة سننتقل بسرعة إلى وضع لن يستطيع الناس فيه الاتفاق حول أساليب التغيير الاجتماعى لأن أهدافهم الكبرى فى الحياة لن تكون مشتركة . وفى هذه الحالة لن يكون فى الاستطاعة إعادة تنظيم مبادئنا الأساسية بالوسائل السلمية ، عندئذ لن يتم الترتيب النهائى للقوى بواسطة المناقشة ، بل بالعنف . وكل السوابق الماضية تجعل من الواضح بما لا يجعل مجالا للجدل أن هذه النتيجة ، أيا كان الجانب المنتصر ، تعنى نهاية الحرية والديموقراطية لفترة ما . إن الجمهورية الأسبانية وحدها ،

فى العصور الحديثة ، هى التى وضعت ثقتها فى نوايا أعدائها الطيبة . وليس فى تجربتها ما يشجع أولئك الذين سيحددون طابع حقبة ما بعد الحرب .

لقد طرحت المشكلة على ضوء الظروف فى بريطانيا ، لأن هذه هى الظروف التى أعرفها أكثر من غيرها . وهى أيضا الوضع الذى تهيء فيه العلاقات الماضية للقوة الاجتماعية خير فرصة فى متناول اليد لبناء ديموقراطية مخططة بالرضا . وقد قلت إن الأساليب ، مثل عامل الزمن ، من الأهمية بمكان . وهى تتطلب بعض التفكير العام بسبب الضوء الذى تلقيه عليها التجربة الروسية . وألاحظ ، من مطلع الأمر ، أن حقيقة ضرورة إخضاع حقوق الملكية ، إلى حد ما ، للهدف الأسمى وهو النصر لا تؤدى ، بالنسبة للغالبية العظمى من مواطنينا ، إلى إحساسنا بأى إخفاق شخصى بوصفنا مواطنين . ونحن نحاول الزيادة من قيود التموين لا الإقلال منها . ومحاولة التهرب من الالتزامات التى ترى الحكومة وجوب فرضها قليلة نسبيا . وأعتقد أنى أتحدث بلسان معظم الإنجليز عندما أقول أن الحرب تحمل معها إحساسا بتحقيق الذات بقدر ما تمكننا من القيام بخدمات ذات مغزى . وأكثر من ذلك : إنى أعتقد أن عددا أكبر من الرجال والنساء وجد ، فى هذه السنوات العصيبة ، إحساسا أصيلا بالتحرر فى تحقيق الذات مما كان عليه الحال فى سنوات الشك بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ . وقد اكتشفت الأمة ككل أنها أكثر ما تكون حرية كلما زاد ارتباطها بأداء واجبات لو أنها فرضت عليها منذ خمس سنوات لقاومتها بشدة على أساس أنها تدخل لا مبرر له فى الحريات . والحرب شيء كريه ومنفر وحشى وقاس ، ومع أنها كل ذلك ، فهى إذا كانت وسيلة لتحقيق غاية عظمى ، فإن الخدمة فيها ، إذا نظر فى الضوء الصحيح ، تحتمل معها كرامة ونشوة .

فما هو السر الذى يختفى وراء هذه المفارقة ؟ إنه يكمن ، فى رأيى ،

فى حقيقة أن المواطنين الذين يشتركون فى تحقيق هدف عظيم اتفقوا عليه ، يجدون فى خدمته حرية تجعل الحق والواجب مصطلحان متبادلان . ووجود هذا الهدف العظيم بوصفه الغرض الاجتماعى الأسمى يجعل فى الإمكان وضع نظام للأولويات يحدد إطار العمل الفردى ، ويوقف العمل بآلية السوق ، ويحل محله بداية ، على الأقل ، للمجتمع المخطط . ومن الأهمية بالمكان الأول أن نطاق الأولويات الذى اضطررنا إلى وضعه ليجعل تحقيق ذلك الهدف ممكنا ظهرت له نتائج تبدو ، فى مسائل مثل الطعام والكساء ، أقل تحكما مما ينتج عن السوق الذى لا تحكم فيه لعالم « حرية التعامل » . وواضح بطبيعة الحال أن التخطيط غير كامل . وواضح أنه يواجه احتكاكا ، وخاصة الاحتكاك الذى ورثه عن العادات السيكلوجية لعالم ماقبل الحرب ، والذى يجعله تخطيطا جزئيا مليئا بالفجوات وينقصه الشمول . بيد أنى أعتقد أن مما له صلة وثيقة بالموضوع تأكيد حقيقة أن قرار الحكومة ، عندما يحدث نقص فى سلعة ما ، بأن عامل « الشخصية » هو الذى يعطى الحق فى الحصول عليها وليس مجرد المبدأ الاقتصادى الخاص بالطلب الفعال ، قد أدى بلا جدال إلى فوائد اجتماعية .

ومقابلة بسيطة قد تؤكد وجهة نظرى : إن وضع الأولويات وتنفيذها انطوى على عنصر كبير من التخطيط فى حياتنا ، وقد أدى هذا بدوره إلى التقليل من الاختلافات بين الأنصبة الفردية فى الرفاهة المشتركة . فكأننا ننتقل من نظام يتحدد فيه عدد الأصوات التى نستطيع أن ندلى بها على أساس دخلنا ، إلى نظام تتقارب فيه نهايتا السلم إلى حد كبير جداً ، وإن كانت المسافة بينهما لا تزال واسعة تماماً . وقد أدركنا أن حرية الاختيار لدى المستهلك تعرقل الهدف الذى له الأولوية فى نظرنا ، ومن ثم حددنا منطقة لا تعمل هذه الحرية فيها . ولست أعتقد أن عنصر المساواة الذى فرضته قوة الدولة أحس الناس على نطاق واسع بأن فيه أى تقييد جدى للحرية .

وإذا وضعنا القضية فى إطار الأسس العامة نجد أن هناك ثلاث نواح ليست فيها أية علاقة ضرورية بين السوق الحرة ، كما يدعو إليه ناقدو الديموقراطية المخططة ، وبين خير المجتمع . فالخطوة الأولى فى السوق الحرة يخطوها المنتج ، واختيار المستهلك لا يؤثر إلا فى البدائل التى أمامه. ولا تعتبر هذه الخطوة ناجحة إلا على أساس من معيار تجارى فقط . فالعامل فى إحدى قرى المناجم فى « ويلز الجنوبية » لم يبد رأيه ، إلى أن بدأت برامج الإسكان التى تتولاها السلطة البلدية ، فى نوع المنزل الذى يريده ، بل كان عليه أن يختار بين منزل وآخر نعتقد الآن أنه ما كان يجب بناء أى منهما مطلقاً . أو قد تكون للمستهلك فرصة للاختيار بين سلع ، مثل أنواع الدواء المعبأة ، ما كان ليشترى معظمها لو أنه حصل على رأى إخصائى فيها . والمخاوف التى تحيط بالأب الذى يعتقد أنه يشترى لأولاده تقدما اجتماعياً عندما يرسلهم إلى ذلك النوع من المدارس الخاصة الذى يعمل فيه مستر « ليويشام » مساعدا للناظر بدلا من إرسالهم إلى مدرسة المجلس البلدى حيث يختلطون بصبيان وبنات من أبناء « العوام » ، هى مخاوف فى حاجة إلى رأى خبير أكثر منه دراية بالأمر .

وحتى ناقدو الديموقراطية المخططة يعترفون بأن هناك خدمات يجب على المجتمع كوحدة أن يتولاها ، بصرف النظر عن السوق الحرة . والصحة العامة والتربية ومنع الجريمة والوقاية ضد الحريق كلها أمثلة واضحة . ولا شك فى أنه قد تكون هناك خلافات ، فيما يتعلق بالمكان والزمان ، حول مدى هذه الخدمات . فالتعليم الثانوى المجانى يبدو طبيعياً بالنسبة لمعظمنا فى سنة ١٩٤٢ ، بينما لم يكن يبدو كذلك منذ أربعين عاما مضت . وكل مدينة فى إنجلترا ترى فى وجود مكتبة عامة خدمة إجتماعية لاغنى عنها ، بيد أنه ما زالت هناك مناطق ريفية تعتبر فيها مضيعة لاداعى لها لنقود دافعى الضرائب . زد إلى ذلك أنه من الواضح أن هذه الفصيلة تضم فئة يعد الفرد مجبرا

فيها، مراعاة للصالح العام، على إخضاع تصرفاته ذات الطابع الاقتصادى لقواعد معينة ، فعليه مثلا أن يحصل على موافقة السلطات المحلية على مشروع منزله قبل بنائه وعليه أن يزود سيارته بكاتم للصوت .

والنوع الثالث من الحالات ذو طابع مختلف . فهو متصل بتلك السلع التى يؤدى مجرد تعدد الأصناف المعروضة منها إلى ارتفاع فى سعرها عما يكون لو خضعت هذه السلع لقدر أكبر من التنميط . والافتراض هنا بأن اختيار المستهلك هو الذى يملى هذا التعدد يتضمن استهداف أقصى حد من الإشباع دون اعتبار « للتلف والضياع » الذى كثيرا ما يترتب على ذلك . وكثيرا ما يكون هذا التعدد فى الصنف مجرد استجابة غير ضرورية لما يسميه فيبلين « الاستهلاك المتلاف » . وهناك مثل طيب لما أعنيه فى قائمة الطعام الذى يقدم لمسافر الدرجة الأولى فى وقت السلم على السفن عبر الأطلنطى . وهذا الاختيار بين ألوان متعددة من الطعام قد يكون بالنسبة لمستر «ليمان» نوعا من الحرية قد تقضى عليه قائمة أكثر تحديدا . والواقع أن تعدد ألوان الطعام المقدمة لا يشبه فى كثير أو قليل العادات العادية للمسافر . فهو مجرد دليل على مستوى معين من الكماليات يتطلبه مجتمع تعد فيه القدرة على التبذير دليلا على نجاح المرء . وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع ، خاصة فى تجارة الكماليات مثل صناعة أدوات التجميل ، حيث يؤدى التنميط إلى تحرير رأسمال منتج ، من ناحية ، ويوسع السوق بما يتيحه من رخص ، من ناحية أخرى .

وبالاختصار ، ستكون سمة الديموقراطية المخططة إخضاع السوق لهدف أو نظام من القيم متفق عليه بين أعضاء المجتمع . ولكن لأن الأمر يتعلق بتخطيط ديموقراطية ، يتحدد الهدف أو نظام القيم بواسطة رجال ونساء بوصفهم مواطنين وليس باعتبارهم حزمة من المطلب « الفعال » ، بالمعنى الاقتصادى . ويتوقف مدى قابلية الطابع الديموقراطى لنظام مخطط للشيوع بين أعضائه

ومنحهم الإحساس بالحرية التى نستطيع أن نقول عنها بدقة تاريخية — فى نظرة شاملة — إن أقلية فقط من الناس هى التى استطاعت التمتع بها بصورة مستمرة ، أقول سيتوقف ذلك إلى حد كبير على الطريقة التى ينشأ بها التخطيط ، والوسيلة التى سيكون فى وسعه أن يحصل بها على التعاون الكامل من جميع طبقات المواطنين فى تطبيقه .

فمن الواضح تماما أن التخطيط إذا لم يبن على الرضا ، وحتى إذا ولد نظام مخطط ما ثم عاش فى ظل تهديد من الداخل ، سواء مباشر مثل تهديد الهتلرية لجمهورية « فيمار » ، أو أكثر مراوغة مثل التخريب المستمر من جانب المصالح القائمة التى ظلت تحوم كالشبح فوق سياسة «الصفقة الجديدة» فى أمريكا منذ أن انقضى «شهر العسل» الأول ، فإن احتمال ظهوره إلى حيز الوجود ، باعتباره تخطيطاً ديموقراطيا ، ضعيف وقد يكون معدوما . فليس هناك حكومة تسمح بتحد ، علنى أو سرى ، للأمر الذى تضع وراءه السلطة الأساسية لقوة الدولة ، وإذا سمحت بذلك فإن الأدلة التاريخية كثيرة على أنها لن تبقى طويلا فى الحكم . والأشخاص المسئولون عن القرارات الاجتماعية النهائية لن يتسامحوا مع النقد الموجه إلى هذه القرارات إلا طالما كان النقاد لا يهددون بصورة جدية القيم المتفق عليها التى على أساسها اتخذ القرار . وهذا ، بصراحة ، هو السبب فى أنه سمح حتى الآن بوجود الأحزاب الاشتراكية فى الديموقراطيات الرأسمالية . فالمعركة التى خاضتها هذه الأحزاب ، بوصفها شيئاً مختلفاً عن الأفكار التى عملت على نشرها ، كانت معركة فى سبيل قدر معين من الإصلاح الاجتماعى الذى كان خصومهم يستطيعون ، فى الواقع ، قبوله دون أن يحسوا بأن المبدأ الجوهرى ، الذى وجدوا ليدافعوا عن بقائه ، معرض للخطر . وبمجرد وجود ذلك الإحساس ، كما حدث فى السنوات الأخيرة للجمهورية الثالثة فى فرنسا ، تنهار بسرعة القدرة على قبول الغرض من وجود الأحزاب الاشتراكية ، وتتعرض هذه القدرة إلى انهيار سريع

أيضاً فى فترات الذعر مثل شهور « الهيستريا الحمراء » فى الولايات المتحدة سنة ١٩١٩ .

وليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن حكما يقوم على مبدأ التخطيط سيختلف ، فى هذا المجال ، عن حكم مرتبط ، بصفة عامة ، بمبدأ حرية التعامل . ومن الناحية الأخرى لا أرى دليلا على الافتراض بأن الانتقال من الديموقراطية الرأسمالية إلى الديموقرطية المخططة ينطوى على أى فقدان مؤقت أو دائم للحرية . بيد أن الدفاع عن هذا الرأى يتطلب تحليلا دقيقاً لمضمون الحرية . لقد أشرت قبل ذلك إلى قول « ماركس » من أن الحرية هى إدراك الضرورة والاعتراف بها . فليس هناك جدوى من البكاء على القمر إلا إذا كنا نعيش فى القمر . فهناك حقائق فى العالم حولنا لابد لنا من تكييف تفكيرنا لنتائجها الحتمية ، مثل الموت والحاجة إلى التجربة ، التى كثيراً ما تكلفنا غالياً ، والتى تضفى على الشخصية البشرية طابعها الفريد . وجوهر الحرية ، مع التسليم بإطار الضرورة الذى كان لابد لكل منا أن يكتشفها داخله ، يوجد ، على ما أعتقد ، فيما أسميته الإحساس بالمبادأة المستمرة ، أى الإقتناع بأن كلا منا يستطيع ، حتى عندما يكون ذلك ضمن هدف اجتماعى يسمو على أغراضنا الخاصة ، الإسهام مع ذلك فى تحديد هذا الهدف بتأكيد نصيبنا فيه . وبالاختصار ، إن الحرية هى معرفة أن كلا منا يعتبر غاية بقدر مايعتبر وسيلة ، وأن المجتمع فيه متسع يمنحنا قدرة على اختيار التجربة التى نريدها لأنفسنا . بحيث أن حريتنا تأتى من إحساس بآفاق متسعة فى وسعنا أن نرتادها وبفرص متاحة نجد فيها مغزى لأنفسنا . ويكون الإنسان حراً فى المجتمع عندما تمنحه أنظمته تلك الحالة المزاجية من أمل خلاق يدفعه إلى تحقيق مايجد فيه مغزى لذاته ونشوة .

وهذا ، فيما أرى ، هو التفسير لوجود حرية حقيقية ، بالمعنى الذى أعطيته لهذا المصطلح ، فى الاتحاد السوفيتى رغم القيود التى أحس حكامه

بأنهم مضطرون إلى فرضها . فاذا كان العامل الروسى لا يستطيع توجيه النقد إلى « ستالين » كما يستطيع العامل البريطانى أن يفعل مع مستر « تشرشل » أو الرئيس « روز فلت » ، فإنه يستطيع نقد رئيس العمال أو المدير فى مصنعه بطريقة ليست متيسرة بسهولة للعامل البريطانى . وإذا كانت موارده محدودة ومسكنه فقيراً فان مستقبله لا يتأثر بموله ولا يراوده الخوف من البطالة أو الشيخوخة . وصحته موضع اهتمام الحكومة ، وخير أطفاله واجب الدولة الأول ، وقوة عمله التى يضعها فى خدمة المجتمع تضفى عليه هيبة لأنها لم تعد سلعة ، بالمعنى الرأسمالى ، تباع وتشترى . وأحس ، مدى جيل ، بنشوة المغامرة الكبرى ، وبالإحساس الذى ينتاب معظمنا عندما نشعر بأننا جزء من تجربة تاريخية زاخرة بالمستقبل . وما ينطبق على العامل ينطبق على المرأة أكثر . فالدكتاتورية الشيوعية قد تخطط نمو فردية المواطن ، وقد تنزل أقسى عقاب بأولئك الذين يحاولون التهرب من القواعد الأساسية للخطة . ولكن ما حققته الدكتاتورية الشيوعية فى الواقع للملايين من إحساس بالقدرة على النمو يبدو لى فوق كل مناقشة جدية . وهذا الإحساس بالقدرة على النمو الذى يمكن حائزه من تأكيد شخصيته ، أو شخصيتها ، هو سر الحرية الحقيقى .

وهنا من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن تبنى أى مجتمع للنظام المخطط إنما يقوم على الملكية للشتركة فى وسائل الإنتاج . وإذا كان هدف النظام كما هو فى روسيا ، هو استهلاك المجموع ، وإذا نظر إلى ذلك على ضوء الأمن الاقتصادى للجميع وليس لطبقة صغيرة من الملاك ، كما هو الحال فى الديموقراطية الرأسمالية ، حيث لا يجد من امتيازاتها سوى فكرة إنسانية قلما تكون منتشرة ، وقدرة الديموقراطية على انتزاع تنازلات من هذه الطبقة بوصفها ثمنا لسلامتها ، من ناحية أخرى ، فإن هذا الهدف لا بد أن يؤدى إلى تقييم انتقالى شامل للقيم يفتح آفاقا فردية وتنظيمية جديدة لفكرة الحرية .

ولأنها آفاق جديدة، يجب علينا أن نكون حذرين فى تحليلها على ضوء الفروض الأولية التى بنيت على أساسها وألا نفترض أن أثرها هو إنكار الحرية .

ولعل أبسط تصوير لهذا التقييم الانتقالى يبدو فى الاختلاف الواسع بين وظائف النقابة فى مجتمع مخطط من هذا النوع وبين الأساليب النقابية فى الديموقراطيات الرأسمالية التى نعرفها . إن النقابات البريطانية والأمريكية الكبرى تعمل على حماية مصالح أعضائها بأساليب يكيفها طابع الملكية الخاصة فى المجتمع غير المخطط الذى فيه دافع الربح لدى صاحب الملكية هو الباعث الرئيسى على الإنتاج . والنتيجة ، هي ، أولا : أنه ما من نقابة تستطيع التفكير فى آثار التحسينات التى تحصل عليها لأعضائها ، فى الأجور أو فى ساعات العمل ، على الوضع العام للأجور فى المجتمع أو على المستوى العام للاستهلاك . والنقابة التى تهتم عامدة ، مثل « عمال الثياب المتحدون » فى أمريكا ، بكفاية العمال فى الصناعة المتصلة بها ، نادرة الوجود . فالأمر ، بوجه عام ، يتطلب التفكير فى اعتبارات اجتماعية تسمو على العلاقة الاقتصادية بين صاحب العمل والعامل حتى تهتم النقابة بتقدم أعضائها فى كفايتهم أو إنتاجهم . فالنقابة الأمريكية أو البريطانية يكاد ينحصر اهتمامها كلية تقريبا فى ، أولا ، تأمين العامل على عمله ، وثانيا ، أن تحصل له على أكبر قدر ممكن من الفوائد المادية من تأديته له ، بينما صاحب العمل ، فى نفس الوقت ، يهتم أساسا بالحصول على ذلك القدر من العمل الذى يستطيع استخدامه فيما يعود عليه بربح ، وثانياً ألاّ يتنازل لعماله إلا عن ذلك القدر من الفوائد المادية الذى يضطر إلى السماح به ، بالنظر إلى قوتهم المنظمة ، وسماحه هذا فى حدود قدرته على الاستمرار فى الحصول على ربح . والسلاح الأخير فى المساومة بين الطرفين هو الإضراب أو غلق المصنع ، وقد يترتب على مرارة هذا الصراع ، خاصة فى الولايات المتحدة ، فى كثير من الأحوال تهديد للسلام الاجتماعى برغم الدولة على التدخل . وفى نهاية المطاف ، لما كان هدف قوة الدولة فى الديموقراطية الرأسمالية هو المحافظة على الملكية الخاصة ، أى

حصول الطبقة المالكة على ربح ، فإنه قلما يأخذ هذا التدخل صورة المساعدة المنظمة للنقابات . وعلى النقيض من ذلك ، إن أسس التفكير ذاتها لدى أولئك الذين يشرفون على استعمال قوة الدولة ، تشير إلى الاتجاه المضاد .

والآن ، أنا لا أظن أنه يمكن إنكار أن الفوائد التى حصلت عليها النقابة لأعضائها فى بريطانيا وأمريكا كانت عظيمة وذات أهمية اجتماعية حيوية . بيد أنى لا أظن أنه يمكن إنكار ، أيضاً ، أن هذه الفوائد لا تتناسب مع الأهمية الاجتماعية لأية صناعة بذاتها فى الاقتصاد القومى ، أو مع مايؤديه أى عضو فرد فى نقابة ما من عمل . فنظامنا الاقتصادى يجعل عملية المساومة الجماعية لامفر منها ، ولكن مصلحة المجتمع فى نتائجها غير مباشرة أكثر منها مباشرة . وقوة الدولة التى اتخذت منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٩ موقف التراخى وعدم المبالاة وهى تراقب مئات الألوف من العمال المهرة فى صناعات مثل التعدين وبناء السفن والصناعات الهندسية يفقدون مهارتهم بما يعلوها من صدأ بسبب التعطل ، أو وهم يحاولون تغيير مهنة معدن فى أحد مناجم ويلز إلى عمل مسائى فى أحد مطاعم لندن ، تلقت عقوبة إيمانها فى المساومات التى لا ضابط لها فى السوق الحرة كلفتها ثمنا غاليا ، عندما وجدت نفسها فى مواجهة تحدى الثورة المضادة .

وينبغى على التأكيد ألا أدافع مطلقا عن وجهة النظر التى تقول بأن التجربة الروسية قد حلت حقيقة وضع النقابيين فى المجتمع المخطط بطريقة مرضية . فالنقابى الروسى لا يستطيع المساومة فيما يتعلق بالأجور التى يتقاضاها إلا فى حدود ، وسلاح الإضراب يكاد يكون غير موجود فيما يتصل بأى غرض عملى ، وقد سجل مراقب مشبع بروح العطف مثل سير «جون ما ينارد » اقتناعة بأن « الحركة النقابية فى الاتحاد السوفيتى لا تحمى الفرد ضد العمل فوق طاقته » [1] . ومن الضرورى ، فيما أرى الاعتراف

(١) « الفلاح الروسى ودراسات أخرى » « ١٩٤٢ » ص ٣٤١ . وأود بصفة عامة أن أعبر عن اعترافى بجميل كتاب سير « جون ماينارد » الممتاز ، فهو أعمق دراسة عرفتها عن التجربة الروسية وأبعدها عن التحيز .

بأن الوظيفة الأولى للنقابات الروسية هى العمل على زيادة الإنتاج أكثر منها الدفاع عن مصالح أعضائها . ولا ريب فى أن هناك أسبابا فى أن عوامل خاصة فى الاتحاد السوفيتى أدت إلى هذا الوضع ، وخاصة السباق العظيم ضد الوقت فى الصناعات الحربية للدفاع عن البلاد . وواضح أن مركز الحزب الشيوعى فى زعامة النقابات يعنى أن ظروف الإجراء تحدد ، بدرجة كبيرة ، على صعيد واحد من الرأى . فالعامل الحاسم هو وجهة نظر « المكتب السياسى » (Politbureau) فيما هو مرغوب فيه من زاوية مطالب الدولة بعد أن يكون قد درس ما يعتبره القدر الضرورى من البيانات المتعلقة بالموضوع . وتقوم النقابات بعمل المستشارين الذين يقع عليهم عبء تقديم جميع البيانات التى لها دلالة . وليس لديها أى سلاح تستعمله فى فرض تغيير القرار النهائى .

ومع ذلك ، مع التسليم بأن هذا هو الوضع ، فإنى أعتقد أنه من المحتمل أن تكون النظرية الروسية فى وظيفة النقابة أقرب إلى السلامة فى ديموقراطية مخططة من النظريات التى تولدت عن كل من التجربة البريطانية أو الأمريكية . ومتى سلمنا بأن تخطيط الإنتاج من أجل استهلاك المجموع هو المبدأ الاجتماعى الأساسى فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ، يبدو أنه يتبع ذلك منطقيا أن أى تنظيم يوجه لحماية مصالح العمال يجب أن يهتم اهتماما مباشراً وعميقاً بتحقيق أقصى حد ممكن للإنتاج وذلك لأن مستوى هذا الإنتاج سيحدد المكافأة التى يتلقاها العمال . وليس أقل من ذلك وضوحا ، بطبيعة الحال ، أن هذا الاهتمام يتضمن اهتماما آخراً بالكفاية الفنية والإدارية فى الصناعة ، وكذلك المحافظة على الشروط الصحية وشروط السلامة التى يتوقف عليها صحة العامل .

بيد أنه من الأهمية بمكان فى رأيى ، ملاحظة أن معظم الإجراءات المقيدة للنقابية فى المجتمع الرأسمالى تقوم على افتراض اقتصاديات ندرة مع ذلك الجيش الجرار من المتعطلين الذى ينطوى عليه هذا النظام ، وعلى فكرة

أن الشروط التى يحصل عليها العمال فى حقل ما من حقول الصناعة قد تحدد بطريقة قانونية على أساس مدى قدرتهم على المساومة فى هذا الحقل دون اعتبار للشروط التى حققها العمال فى حقل آخر . والحقيقة أن المجتمع الذى يقوم على آليـة السوق الحرة ، بفكرتها الأصلية من منافسة كاملة وقدرة كاملة فى انتقال العمل من صناعة إلى أخرى ، لم يكن له أى صلة بالواقع إلا فى فترات قصيرة جداً وفى أماكن معينة بذاتها . وقد كانت هذه الأفكار الأساس الذى قامت عليه تلك الحرية فى التعاقد بين صاحب العمل الفرد والعامل الفرد التى أدت نتائجها التعسة إلى نمو النقابات ومحاولتها التخفيف من وطأة هذه النتائج عن طريق أجر المعدل الموحد . والتجأ الطرفان إلى التكتل لتحقيق نتائج لم يتدخل فى تحديدها سوى القوة النسبية لكل منهما — وهى القوة التى كان الفيصل النهائى فيها هو الإضراب وإغلاق المصانع — ودون ما اعتبار كبير لفكرة الهدف الاجتماعى التى تضفى الضوء الضرورى على الظروف الاقتصادية . ومما هو جدير بالتذكر أن مفهوم الحد الأدنى القانونى للأجر الذى تفرضه الدولة على صاحب العمل فى الصناعات الشاقة التى يشتد فيها غبن العمال هو فى الأغلب الأعم — باستثناء تجارب صغيرة نسبيا فى نيوزيلانده وأستراليا — من مفاهيم القرن العشرين ونتيجة ، إلى حد بعيد ، لحق الانتخاب العام ، بحيث أنه لم يحظ بقبول لدى « المحكمة العليا » فى أمريكا فى عهد « الصفقة الجديدة » إلا بصعوبة . وليس صحيحاً أن نقول بأن النقابات فى صناعة ما لا تشعر بأية مسئولية نحو مستوى حياة الرجال والنساء الذين يعملون فى صناعة أخرى ، « فإضرابات العطف » وحدها دليل على أن ذلك ليس صحيحاً . بيد أنه صحيح أن نقول إن نظام السوق الحرة جعل للمسئولية ، على الصعيد الاقتصادى — عرضية من ناحية الزمان وغير متماسكة من ناحية المكان ؛ فالعامل قد اهتم بالعوامل الاجتماعية

فى التنظيم الاقتصادى بوصفه ناخبا يحاول إعادة تحديد هدف الدولة أكثر منه بوصفه نقابيا تهمه دلالات وضعه فى الصناعة . ويمكننا أن نتبين مدى بطء إحساسه بهذه العوامل الاجتماعية من حقيقة أنه حتى فى بريطانيا ، اقتضى الأمر ثلاثة أرباع قرن منذ إلغاء « قوانين التكتل » ليدرك الوعى السياسى لدى العمال أن الأحزاب السياسية القديمة تفترض أن اعتراف الدولة بهذه العوامل خروج على الأصول وليس اعترافا بها ؛ أما فى الولايات المتحدة فإن هذا النوع من الوعى لم يقيض له النمو بعد على أى نطاق واسع .

وتأكيد كل هذا من الأهمية بمكان ، لأنه يكشف عن مدى عمق تأثير فردية المجتمع الرأسمالى ، وهى التى تأقلم بها هذا المجتمع ، فى انتشار التنظيم النقابى . فنجد أن الأجور البالغة الضآلة التى تتقاضاها الفتيات فى محال التجارة بنيويورك تسترعى اهتمام هيئة اجتماعية ، مكونة فى الغالب من الطبقة الوسطى ، مثل « عصبة للمستهلكين » ، أما منظمات الأرستقراطية العمالية الأمريكية ، مثل هيئة « الإخاء بين عمال السكك الحديدية » الأربع ، فإنها لم تحس بأى إهتمام نحوهن . كما أن ما أدى إلى رفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين إلى ثلاثة جنيهات فى الأسبوع ، بعد مضى قرن كامل على « شهداء تولبودل » ، هو الضرورة القومية وليس أى عمل نقابى . إن استراتيجية التنظيم النقابى ما برحت ، لأسباب طبيعية تماما على أساس تاريخى ، تحددها قوى تعمل ، فى مجتمع غير مخطط ، على التفريق بين العمال وليست العوامل التى تعمل على توحيدهم . ففى خريف سنة ١٩٤٢ رفض « مؤتمر النقابات البريطانية » قرار بالسماح « لمجلسه العام » بأن يبحث فى ملاءمة تكوينه لحل المشاكل التى تواجهه ، فقد كان عدد كبير من النقابات القوية يخشى نتائج هذا البحث على المصالح القائمة التى لا تريد تعريضها لخطر . وفى سنة ١٩٤٢ أيضاً رفضت جماعة من عمال السكك

الحديديه اقتراح جماعة أخرى بتكوين منظمة موحدة لحماية مصالحهما المشتركة ، فقد رأت الجماعة الأولى أنه يمكن المحافظة على ما حققته لنفسها من ميزات بصورة أفضل عن طريق نقابة مستقلة . وحتى « اتحاد عمال المناجم فى بريطانيا العظمى » الذى له ماض عظيم من العمل المشترك فى ميدان مناجم الفحم ، لا يزال مجلس إدارته يشبه فى اجتماعاته مؤتمرا من السفراء ، الذين يتمتعون بشبه استقلال ، من مختلف المناطق أكثر مما يشبه مجلسا موحداً لصناعة واحدة تدرك أن ما يصيب الواحد يصيب الجميع [1] . وتبدو الفردية الكامنة فى البناء النقابى فى الديموقراطية الرأسمالية فى إلحاح النقابات فى الدفاع عن السيادة الفردية لكل من الوحدات المكونة حتى عندما تواجه نفس الحاجة إلى الأمن الجماعى التى واجهتها الأمم التى استطاعت الهتلرية تدميرها الواحدة بعد الأخرى . وليس هناك ما يثبت بصورة حاسمة دلالات هذا الموقف أكثر من عدم قدرتها ، إبان الحرب الحاضرة ، الاتفاق على مبادىء موحدة فى تحديد سياسة الأجور وفشلها فى الإلحاح على أن تمثل فى الهيئات المسيطرة على الصناعة على المستوى الذى تتم فيه القرارات الحيوية بالنسبة لمستقبلها .

ولهذه الأسباب أعتقد أن عملية المساومة الجماعية فى الديموقراطية المخططة سينتج عنها مضمون لفكرة حرية العمال فى الصناعة يختلف عن ذلك الذى تنطوى عليه عادات النقابية فى الديموقراطية الرأسمالية ، ورأيى أنها ستنحو نحو النموذج الروسى أكثر جداً مما يستطيع زعماؤها فى بريطانيا أو أمريكا أن يتصوروا الآن . فواقعة أن الديموقراطية مخططة تجعل الأمر مختلفاً ، وواقعة أن التخطيط من أجل المجتمع وليس على أساس الطلب الفعال

---

(١) وان كان يجب ملاحظة أن المؤتمر السنوى عبر عن موافقته فى سنة ١٩٤٢ على خطة تكوين نقابة موحدة ، بدلا من نقابات متحدة ، فى صناعات التعدين البريطانية . ولم تأخذ المفاوضات سبيل التنفيذ .

من جانب قلة متميزة تجعل الأمر مختلفا كذلك ، وحقيقة أن هذه الاختلافات تجعل الانتقال من اقتصاديات ندرة إلى اقتصاديات وفرة فى حيز الإمكان، تجعل الأمر مختلفا أيضا . فالنقابة فى المجتمع الرأسمالى أساسا سلاح دفاع ضد طبقة مالكة لا يقتصر الأمر معها على أنها عادةً ، فيما عدا الفترات الاستثنائية جدا من الرخاء المفاجىء ، تملك المبادأة فى القوة المالية كما تملك المبادأة فى الأساليب الفنية وفى الإدارة ، حيث أنها تجعل كليهما معتمدا عليها ، بل إنها أيضاً طبقة مالكة من السلطة بحيث تستطيع ، إلا فى الفترات الاستثنائية جداً أيضاً ، أن تسيطر على قوة الدولة التى تنظم علاقات الإنتاج التى تتطلبها سيادتها ومن ثم فإن حرية العامل فى الديموقراطية الرأسمالية مفهوم سلبى . فهى تعمل ، كما هو واقع الحال ، على أن تحتفظ له بجزء من كل يصعب تماما تقدير حجمه بأية صورة جدية ، وهذا الجزء بدوره يحدد بالنسبة لكل العمال ، باستثناء قلة أرستقراطية من الرجال الفنيين المهرة ، فى الغالب على أساس أوضاع معيشية مألوفة لا تترك لهم فائضا يعتد به بعد مجرد التكاليف المادية للحياة . وهذا هو السبب ، كما أشار مستر «بيفن»[1] ، فى أنه بمجرد أن تجد جماعة من العمال فرصة ، فى حالات الطوارىء مثل الحرب ، للارتفاع فوق هذا المستوى بصورة جدية ، يطالب أصحاب الأعمال على الفور بتدخل قوة الدولة لتثبيت الأجور . ويزيد ذلك من تصميم كل نقابة على مقاومة وضع سياسة عامة للأجور ، ويؤكد أيضاً العنصر السلبى فى موقفها من الحرية .

أما فى الديموقراطية المخططة ، من الناحية الأخرى ، فإن مفهوم الحرية يصير مفهوما إيجابيا . فالنقابة ، على سبيل المثال ، تعاون فى تنمية وضع لم يعد خاضعا لمطالب المصالح القائمة . فعلاقات الإنتاج قد حددت بما يتناسب مع قوة الإنتاج . وهذا التكييف يجعل فى حيز الإمكان السمو على الطابع

(١) المناقشات البرلمانية التى أشير إليها سابقا .

الطبق للمجتمع ، وتنبثق نتيجة لهذا السمو سيكلوجية جديدة فى الاستهلاك . ونستطيع أن نرى هذا الانبثاق فى الماضى ، مع التغيير الذى طرأ على عادات البورجوازية ، فهى ترفض الاستمرار على قبول التقاليد ، التى فرضت عليها فى حقبة الإقطاع ، فيما يتعلق بالملبس والمسكن والأثاث والمأكل . ويبدأ الكاتب والفنان وناظر المدرسة ، بل والكنائس ، فى مواءمة أساليب سلوكهم مع مطالب مستهلكين جدد ، وإن « ليلو » و « هور جارث » و « الأكاديميون المنشقون » و « حركة ويزلى » كانت جميعها استجابة لجو فكرى جديد فى إنجلترا ، وهو جو لم يظهر منه بعد فى فرنسا المعاصرة سوى بعضه وإن كان يعمل بشدة على التعبير عن نفسه ، إذ يجب ألا ننسى أبدا أن ناقدى « النظام القديم » عاشوا حتى سنة ١٧٨٩ فى ظل «الباستيل» ، وأن الفلاح الذى يملك ما يكفيه للعيش براحة كان يبذل ، كما اكتشف « روسو »[1] جهود اليائس فى إخفاء هذه الحقيقة عن أعين الناس .

فالديموقراطية المخططة ، كما هو واضح حتى فى روسيا مع رأسمالها المحدود وللمهارة الفنية المتأخرة والحاجة إلى الدكتاتورية التى فرضتها الحرب الداخلية والخارجية ، تنمى سيكلوجية جديدة للاستهلاك عندما تحرر نفسها من طابعها الطبقى القديم . فرغم كل القيود التى فرضها شبح الخوف على النظام ، ورغم جميع ألوان الإكراه التى اضطر إليها فى سبيل تحقيق أغراض التصنيع الثورى والتخلص من الزراعة على نطاق صغير ، رغم كل ذلك من المستحيل ألا يلاحظ المرء فى العامل الروسى نخرا بالمبادأة وإحساسا بآفاق جديدة تتفتح ، ورفضا للاقتصار على المستويات القديمة ، مما جعل الحرية الروسية فى الصناعة فى مجموعها إيجابية وليست سلبية . فقد صارت النقابة شريكة مع قوة الدولة فى تنمية إنتاجية العامل وكفايته . وقد عبر سير « جون ماينارد » عن النتيجة فى جملة لا يمكن المبالغة فى أهميتها ،

---

(١) « اعترافات » « طبعة هاشيت » ص ١٥٠

فقد كتب يقول : « إن الثورة حققت للعامل الروسى مركزا مشرفا يرضى شعور الكرامة الإنسانية بمقتضى عمله . وليس هناك من ينكر على العامل البريطانى مركزا مشرفا ـ بشرط أن يحنى رأسه ويرفع قبعته »[1] . ومع التسليم بوجود فروق كبيرة فى المكافأة ، ومع التسليم أيضاً بأن هناك قدرا كبيرا من الالتواء البيروقراطى ، ومع التسليم أخيراً بأن متوسط مستوى الحياة فى روسيا كان أقل منه فى بريطانيا ، وأكثر من ذلك قلة ، منه فى أمريكا ، وأن اعتداء « هتلر » زاد هذه الفروق ، فهو مع ذلك لا يخشى التعطل أو المرض أو الشيخوخة . ويعلم أن أطفاله ميسر لهم خير تربية ممكنة . وهو نفسه يحظى بإجازات بأجر ، ويجد تشجيعا شديدا على اكتشاف معنى ذلك التراث الثقافى الذى ما زالت معرفة العامل البريطانى به تؤدى إما إلى أن يجد نفسه تحت رعاية « سادته » وإما إلى المخاطرة بأن تجعله يعتبر مهيجا ، كما أن العامل الروسى لا يعانى إحساسا بأن هناك عالما ماديا واجتماعيا مستويات الحياة فيه تختلف فى النوع عنها فى عالمه ، عالم مفصول عنه بصفة دائمة . فهو يحس بأن الحاضر له ، وإذا تحقق له النصر فإن لديه ضمانا ، أكثر من مواطن أى مجتمع آخر فى الوقت الحاضر ، بأنه مع تنظيم سلام دائم ، سيكون المستقبل له أيضاً . ولديه فى الواقع الحق فى احترام الذات الذى يأتى للمواطن الذى يحس بأن استكماله لذاته جزء مقرر من أسس الهدف الاجتماعى . فهو وإن كان ماديا فقيرا ، إلا أنه ، مع هذه الآمال ، روحيا غنيا ، لأنه لا حدود لآماله سوى تلك التى يرى أن يفرضها ، وفوق كل شىء ، لا حدود بسبب مركزه الاجتماعى لأنه فرد من الطبقة العاملة . وكل هذا نتاج المجتمع المخطط — الذى لم يصبح ديموقراطية بعد — الذى ينتمى إليه . وعندما أقارن دلالات هذا الجو بجو الديموقراطيات الرأسمالية فى غرب أوربا وأمريكا ، يبدو لى من غير المعقول تماما إنكار ما حققه من تحرر لم تعرفه

(١) المرجع السابق ص ٣٤٣ وما تحته خط كذلك فى الأصل .

جمهرة الناس فى أى مجتمع آخر . لأنه أضاف إلى النصر على « المتلرية » والأمل فى السلام الدائم معرفة أن تقدم عالمه هو تقدمه أيضاً . وإذا سلمنا بأنه يقبل تلك الفرصة التى تتيح له المساعدة فى هذا التقدم ، فإن لديه ما ليس لدى أى مواطن آخر بين جماهير أى مجتمع آخر ، الحق فى أن يجعل مصيره عنصرا من عناصر تحقيق المصير المشترك ، وهو ما يجعله ذا مغزى فى نظر نفسه .

فلديه على ، مدى السنين الطوال ، شيء خلاق يحققه ، كما أنه ليس فى حاجة ، على مدى السنين الطوال ، لأن يخشى التعطل . فله مركز ،ومن ثم له الإحساس بالأمن . وكلا هذان الأمران « خيران » إيجابيان ، وكلاهما يتوقف على تـكييف الأنظمة الاجتماعية لهدف سام يتطلب سلسلة لا نهاية لها من الرواد فى مغامرة لا نهاية لها ؛ ولا يتيسر أى من هذين الأمرين لرجل أو امرأة فى مجتمع غير مخطط يعيش على الآلية اللاشخصية للسوق فى الديموقراطيات الرأسمالية التى نعرفها . ولهذا أسميها حرية إيجابية لم تعرف الغالبية العظمى من البشر على مر التاريخ ، حتى الآن ، إنها تستطيع حتى أن تجرؤ على طلبها .

— ٤ —

وأعتقد أنه من المحتمل ، كما ذكرت ، أن الديموقراطية المخططة ستضع مضموناً جديداً للحرية فى المجال الاقتصادى . فالناس إذ تتحرر من خوف الحاجة ومن عدم الأمن ينطلقون أحراراً نحو غايات يوجه نحوها جزء كبير من الشخصية البشرية كان يضيع ، كما هو الحال فى مجتمعنا ، فى الجهود التى تبذل فى التغلب على هذه المخاوف . ومن الواضح فى اعتقادى ، أنه بقدر ما يتحقق هذا التحرر ستتجه للمنظمات التى كانت تـكرس الجزء الغالب من جهودها لحماية أعضائها من عواقب هذا الضياع، كما هو الحال مع اتحادات

أصحاب الأعمال والموثقات والنقابات مثلا ، إلى القيام بوظائف جديدة ؛ فتجد هيئات مثل « مجلس رجال القانون » و « الاتحاد الطبي البريطاني » أن وظيفتها فى حماية أعضائها صارت أقل أهمية بكثير مما تستطيع أن تسهم به فى تحسين مستوى المهنتين القانونية والطبية . ونقابة مثل « اتحاد عمال المناجم » قد تتحول إلى هيئة تعمل على أن يستخدم الذين ينظمون صناعة التعدين لمصلحة المجتمع أحدث المخترعات وعلى تشجيع البحث العلمى فى استغلال منتجاتها الجانبية ، بدلا من أن تظل مجرد نقابة تحاول حماية أعضائها من الثمن البشع الذى كانوا يدفعونه نتيجة للرأسمالية الخاصة فى هذه الصناعة ؛ وإنها تبدأ أيضاً فى القيام بدور إيجابى خاص بها فى كل من تنمية هندسة التعدين وكيمياء الوقود ، وكذلك فى ذلك الحقل المتخلف جزئياً الخاص بمشاكل حاجات عمال المناجم التربوية لتضمن البدء بدراسات جديدة تهدف إلى ربط الأساليب الفنية فى العمل بالتراث الاجتماعى للعامل بوصفه مواطنا.

ولن تفكر اقتصاديات الندرة على هذه الأسس إلا نادراً لأنها ، بطبيعتها ذاتها ، تجعل الناس والأنظمة التى توجد فى ظلها لا يفكرون فى شىء آخر تقريبا سوى الطريق الذى به يستطيعون التخلص من هذا الخوف أو ذلك القيد . فانتقالنا إلى اقتصاد الوفرة هو وحده الذى يجعل التغلب على عدم الأمن والفقر يتيح للناس فرصة التفكير فى الغايات الإيجابية التى يمكن تكريس الحرية لها . كما أن المجتمع لا يستطيع أن يمهد السبيل ، وهو آمن على نفسه ، للتعبير عن شخصية الفرد بأكملها إلا عندما تكون الحرية الإيجابية بهذا المعنى ، فى حيز الإمكان . وسيظل هذا التعبير دائماً شيئا يحصل عليه البعض على حساب البعض الآخر إلى أن يصير بلوغ هذه النقطة هدفا اجتماعيا شعوريا يكرس الناس له أنفسهم عامدين . فالديموقراطية الأثينية تتطلب عبيدها ، وتكونت ثروات ارستقراطية روما من سلب الأقاليم المغزوة ، والترف الذى يعيش فيه المليونير الأمريكى لا يخفى ، حتى عندما

يتطلب منه العرف التبرع للأعمال الخيرية ، الحياة المهدمة لعامل مناجم الصلب فى « بتسبرج » أو عامل المنسوجات فى « لويل » . فالخوف هو الثمن الذى تدفعه الحرية كلما كانت علاقاتها معتمدة على الأمن الذى لا يستطيع منحه سوى الملكية الخاصة .

وكما ستعنى الديموقراطية المخططة تغييرات كبرى فى مضمون الحرية الاقتصادية ، فإنها لابد أيضا أن تعنى تغييرات كبرى فى مضمون الحرية السياسية فيما يتعلق بكل من الأفراد والأنظمة ، وبطبيعة الحال لا أستطيع هنا محاولة أى تحليل تفصيلى لطابع هذه التغييرات أو التنبؤ به . وكل ما أستطيعه هو أن أذكر ملاحظة عامة واحدة وأن أقدم مثلين يصوران ما أقصده . والملاحظة العامة هى أن الأنظمة السياسية للديموقراطية الرأسمالية سواء فى صورتها البرلمانية كما هو الحال فيما يتعلق ببريطانيا وممتلكاتها ، أو فى صورتها فى النظام الرياسى — كما فى الولايات المتحدة ، يغلب أن تتعرض لتغييرات حاسمة فى أسسها التى تقوم عليها إذا نجحنا فى إرساء قواعد الديموقراطية المخططة بوصفها النمط الرئيسى للمجتمع فى المرحلة القادمة من مدنيتنا . لأن أية دراسة لهذه وهى تعمل تكشف عن حقيقة أنها ، بصورة متأصلة فيها ، أنظمة الحرية السلبية . فوظيفتها كانت ، أولا ، أن تحمى حقوق طبقة خاصة من أصحاب الملكيات ، ومن يعتمدون عليهم ، من الغزو بواسطة الجماهير التى لم تكن حقوقها قائمة على الملكية ، وكانت تقوم بهذه الوظيفة عن طريق جعل العمود الفقرى للأفكار القانونية فكرة أن الحقوق وظيفة من وظائف الملكية . وليس هناك من يستطيع دراسة القانون العام الإنجليزى الأمريكى ، خاصة بوصفه سلاح « الفردية » الذى يستعين به القاضى فى الحد من أى تطرف اجتماعى لا داعى له من جانب المشرع[1] ،

(١) « بولوك » « مقالات فى فقه القانون » (١٨٨٢) ص ٨٥ .

أو مجموعة نابليون القانونية وما تضفيه من تقدير مختلف على مطالب أصحاب الأعمال والعامل[1]، دون أن يرى أن ذلك حقيقة واقعة. وكانت الوظيفة الثانية لهذه الأنظمة هى وضع الحدود التى لا يجب تجاوزها فى رفض الاستجابة لمطالب الجماهير وإلا أدى هذا الرفض إلى تعريض النظام كله الذى يجعل للملكية الخاصة المصدر الأساسى للقوة الاجتماعية للخطر .

وليس هناك ما أظهر بوضوح الطابع السلبى للحرية فى الديموقراطيات الرأسمالية أكثر من البطء الذى سارت به أنظمتها السياسية فى مجال التربية؛ ويرجع السبب الأكبر فى أن الأمر كان كذلك إلى أن الطبقة المالكة لم تستطع أبدا أن تستقر على رأى بين خوفها من تعلم الشعب، من ناحية، وأملها فى أن الأثر الملطف للتعليم قد يخفف من حدة حكم الدهماء من ناحية أخرى . وكانت النتيجة حلا وسطا فى كل مكان، وإن كانت الأمية قد قضى عليها إلى حد كبير فى الدول المتقدمة فى المدنية الغربية ، وهو حل وسط قدر للغالبية الساحقة بمقتضاه أن يظل مصيرها ، بسبب المرحلة التى ينتهى عندها تعليمها ، أن تكون ضحايا لنوع من قانون جريشام فى تلك المنطقة من الفهم التى تستطيع فيها المعرفة وحدها أن تجعل المواطنة الفعالة فى حيز الإمكان. والحقيقة الحيوية ، بطبيعة الحال ، هى أن هدف أى نظام تربوى يتحدد بالضرورة بالدور الذى يراد المواطن أن يقوم به فى المجتمع فى حياته بعد التعليم ، ولم تستطع الديموقراطية الرأسمالية أبدا أن تتغلب ، فى برامجها التربوية ، على مفارقة أن القوة الدافعة للأهداف الرأسمالية متناقضة ، بصورة متأصلة ، مع القوة الدافعة للأهداف الديموقراطية . وتمكننا أنظمتنا السياسية من تأخير مواجهة المفارقة والتناقض بأن تجعل هذا الواقع مرة ، وذلك مرة ، العامل المسيطر فى النشاط التربوى .

ويبدو بجلاء نفس التأكيد على الجانب السلبى للحرية فى النظام الديموقراطى

---

(١) انظر مثلا كتابى « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٣٦) ص ٢٦ — ٢٣٠.

للأحزاب السياسية . فهى تبدأ بوصفها جماعات من الناس كلهم تقريبا من الطبقة المالكة مباشرة أو من المهن ، مثل المحامين ، التى تعتمد عليها ، ولا تتسع دائرة الناخبين — التى يجب عليها، بمقتضى الدستور ، أن ترضيها — لكى تضم عامة الجماهير إلا ببطء ، باستثناء الولايات المتحدة . وأعتقد أن هناك نتيجتين يمكن استخلاصهما من تاريخ الأحزاب السياسية فى كل مكان : إنها لا تستطيع إدارة الديموقراطية الرأسمالية بنجاح إلا طالما لا تزعزع ثقة أصحاب الملكية . وبمجرد أن تزعزعت هذه الثقة ، كما حدث فيما يتعلق بالرق فى الولايات المتحدة أو فيما يتعلق بالخوف من الاشتراكية فى فرنسا فى الشهور من فبراير إلى يونيو سنة ١٨٤٨ وكذلك مرة أخرى بعد قيام وزارة « بلوم » فى سنة ١٩٣٦ ، شلت فعالية النظام لأن أولئك الذين كانت بيدهم القوة وأولئك الذين حرموا منها لا يتكلمون نفس اللغة . وعندما كان النظام فعالا كان الاختلاف بين الأحزاب ، فى ميدان العمل ، دائما خلافا حول التفاصيل وليس حول مسائل تتعلق بالمبدأ الرئيسى . وكان هذا يعنى فى الواقع أنه ما من مبدأ ترجم ، فى ظل النظام الحزبى ، إلى دستور حتى اقتنع أصحاب الملكية من أن قبوله لا يصيبهم بضرر . وهكذا أخذ الحصول على بدايات نظام معقول للتفتيش على المصانع أربعين عاما من الجهود، وأخذ تحقيق نظام قومى للتربية فى بريطانيا ستين عاما . ويعنى فى الواقع انتصار ما نسميه « الرأى العام » فى هاتين المسألتين والمسائل المشابهة لهما أن الطبقة المالكة قررت ، أخيرا وبعد لأى ، أنه من الحكمة الاستجابة إلى هذا المطلب ، أو أن ما يطلب إليها التنازل عنه ليس من الأهمية بمكان كبير .

وكون هذا الاتفاق حول الأساسيات ، كما سماه لورد « بالفور » ، من صميم النظام الحزبى أمر أكدته تجربة الأحزاب الاشتراكية فى الديموقراطيات الرأسمالية ؛ فهذه الأحزاب لا تكون مصدر أى مشاكل

طالما كانت برامجها فى العمل مجرد صورة طبق الأصل ، تتسم ببعض التأكيد ، من البرامج التى تتقدم بها الأحزاب التى تمثل مصالح الطبقة المالكة ، ولكن بمجرد أن تشرع فى العمل على أساس المبادىء الاشتراكية تلقى الذعر فى قلوب الطبقة المالكة ويحوم شبح الصراع الاجتماعى نذيرا حالكا . ويصور لنا موقف حزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٤٣ هذا الوضع تصويرا يدعو إلى الاهتمام ، فهذا الحزب من الناحية المذهبية مرتبط بتحقيق تغييرات كبرى فى ملكية وسائل الإنتاج قبل نهاية الحرب ، لأنه أصر على أن هزيمة الثورة المضادة ، التى يعمل « هتلر » على نجاحها ، تكون ، بدون هذه التغييرات ، تضحية بلا معنى ولا فائدة منها . ويبذل زعماؤه وعودا ضخمة حول بناء عالم جديد سيتمتع فيه العمال بذلك الأمن الاقتصادى ومستوى الحياة اللذان سيتحققان ، كما يقولون ، بعد هذه التغييرات الكبرى . بيد أن ممثلى حزب العمال فى وزارة مستر « تشرشل » لا يطالبون بأى من هذه التغييرات التى ارتبطوا بها هم وأتباعهم . وهم لا يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أن مستر « تشرشل » وزملاؤه المحافظين سيرفضون طلبهم .

وهكذا أدى الأمر بزعماء حزب العمال إلى الإذعان لسياسة ترفض اعتبار مبادئهم من « الأساسيات » ، ويقبلون نتيجة لذلك أساليب فى التنظيم الاجتماعى لا تتفق ونوع المجتمع الذى ارتبطوا بتحقيقه . وهم يدافعون عن موقفهم بعدة طرق مختلفة . « فالوحدة القومية » يجب ألا تتزعزع لمصلحة النصر . « والأمة » — التى لم تستشر أبدا — لن تغفر لهم تخليهم عن « مسئولياتهم » ، وتفسر « مسئولياتهم » هذه على أنها تعنى خوض غمار الحرب على أسس يقبلها حزب المحافظين . ويقولون أن الأمة تستطيع عند نهاية الحرب أن تختار بين سياسة المحافظين والسياسة الاشتراكية ، وإن كانت هذه النظرة تغفل عن حقيقة حيوية هى أنه عند نهاية الحرب سيكون الدافع الذى يضفى على الاتفاق والرضا طابع الضرورة الملحة قد فقد فعاليته إلى حد كبير .

أوقد يقولون إن الشرط الذى ينطوى عليه الحكم الائتلافى هو موقف « الأخذ والعطاء » ، ثم يشيرون إلى قائمة طويلة من الإصلاحات الاجتماعية ، مثل « الأسبوع للمضمون » وزيادة مماشات الشيخوخه والقضاء فعلا على « إختبار الموارد » وما إليها ، وهى إصلاحات كان تحقيقها يقتضى ، فى رأيهم ، سنينا طوالا لولا الوزارة الائتلافية .

بيد أننا إذا فحصنا جديا طابع الإصلاحات الاجتماعية التى حصل عليها زعماء حزب العمال ، يظهر لنا بوضوح أن ليس من بينها ما يفترض أى تغيير فى علاقات الإنتاج طالما ظل الحكم الائتلافى قائماً ، والنظرية الثورية لمذهب حزب العمال أنه فى حالة عدم تحقيق مثل هذه التغييرات قبل نهاية الحرب تضيع ثمرات النصر هباء . ومن ثم فهناك تناقض حاسم بين تصرفات زعماء حزب العمال ومبادىء حزبهم ، فزعماء الحزب يساعدون فى تطبيق سياسة تقضى على الأمل فى تحقيق الأهداف التى ارتبطوا بها رسمياً .

وفى رأيى أن السبب فى هذا التناقض واضح . إن المصدر الأساسى للقوة الاجتماعية هو طابع العلاقات الإنتاجية ، وهذه العلاقات هى ما توجد الدولة لحمايته قبل أى شىء آخر . ولا بد للأنظمة السياسية أن تكيف نفسها لذلك الطابع ، ويعتمدأى حزب سياسى يحاول تغييرها على موافقة الطبقة الحاكمة «التى تملك القوة الاقتصادية الحيوية » على التغيير الذى يقترحه . ولم يستطع زعماء حزب العمال الحصول على هذه الموافقة ، ومن ثم صار لزاما عليهم إما أن يقبلوا الوضع القائم ، بصورة عامة ، وأن يحصلوا منه على أقصى ما يستطيعون الحصول عليه ، أو أن يقاتلوا لتغييره . والأمر الأخير يتطلب ، بطبيعة الحال ، أن يخرجوا من الوزارة الائتلافية . ولما كان فى ذلك مخاطرة لايجرؤ زعماء الحزب على التعرض لها ، فإنهم مضطرون إلى خوض غمار الحرب على الشروط ، فيما يتعلق بجميع الأهداف الفعالة ، التى توافق عليها الطبقة الحاكمة .

وهذا يعنى فى الواقع أنه أيا كانت التقسيمات الحزبية داخل المجتمع فإن طابع الدولة يضع حدوداً للعمل السلمى داخل إطار تفرضه علاقات الإنتاج فيها . وسيكون هناك ، بلاريب ، شىء من المرونة فى الحركة ، وخلافات حول مستوى الضرائب وحول الوضع المحدد لكل من الصناعة والزراعة ومعدل الخدمات الاجتماعية ومقدار التعليم الحر ، وكل هذه مسموح بها طالما لم تتعرض حدود الإطار للانتهاك إلا برضاء أولئك الذين وضعوها . والمهم فى الموضوع هو أن العمل الحزبى مقيد بذلك الرضا بطبيعة النظام الحزبى فى الديموقراطية الرأسمالية . والخلافات بين الأحزاب مسألة درجة دائماً وليست مسألة نوع فى ميدان العمل بوصفه غير ميدان الأفكار . وهذا هو السبب فى أن سير « جون سيمون »[1] يستطيع أن يتلاءم دون صعوبة مع حكومات يرأسها رجال ذوو فلسفات سياسية مختلفة فى طابعها الرسمى تماماً ، مثل مستر « آسكويث » ، ومستر « مكدونالد » ، ومستر « بولدين » ، ومستر « تشمبرلين » . ولكن بمجرد الدخول فى ميدان العمل تُنتقى من هذه الفلسفات تلك العناصر التى تدخل فى نطاق الإطار الذى أشرت إليه لتنقلها الهيئة التشريعية إلى سجل القوانين البرلمانية .

وإنه لمن الواضح ، فيما أرى ، أن هذا سينطبق أيضاً على الديموقراطية المخططة . فبمجرد أن يتحدد طابع قوة الدولة بواسطة الملكية العامة لوسائل الإنتاج الحيوية ، وليست الملكية الخاصة ، لا بد أن يرتبط ميدان العمل الحزبى ، بوصفه شيئاً آخر غير فلسفات الأحزاب ، بالنتائج المتأصلة فى هذا المبدأ . فمن الممكن أن نتصور وجود حزب محافظين ، رسمياً ، فى ديموقراطية إشتراكية يدعوا إلى نبذ الاشتراكية والعودة إلى ما يعتقد أنه مزايا أفضل فى المشروع الخاص، بيد أن ما يتخذه من إجراءات فعلا لا بد أن يكون دائماً

---

(١) وهو يحمل فى وزارة تشرشل ، بطبيعة الحال ، لقب فيكونت سيمون « ومستشار الوزارة » .

مرتبطا فى جوهره بإطار العمل الذى ينطوى عليه الطابع الاشتراكى لقوة الدولة . وبالاختصار تأخذ أفكاره فى المجتمع الدور الذى تقوم به أفكار حزب شيوعى يعمل فى ديموقراطية رأسمالية فيسمح بها طالما أعتبرت غير خطرة ، ولكنها ستقابل بالاضطهاد بمجرد أن يبدو أنها تهدد أسسه .

وذلك لأن الأحزاب السياسية فى ديموقراطية مخططة تدور حول مبدأ أساسى للحرية يختلف فى أساسه عن مبدأ ديموقراطية رأسمالية . ففكرة الحرية فى الديموقراطية الرأسمالية سلبية ، إذ لما كانت محددة بمضمون للملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج ، لابد لها أن تعمل فى جميع النقاط الحيوية على حماية حقوق للمالكين من الغزو ، حيث أنها إذا لم تفعل ذلك فإنها تفقد صفتها كديموقراطية رأسمالية . ومن ثم فإن منطقها الداخلى هو الحرية من تدخل قوة الدولة فيما تريد الطبقة المالكة استعمال ملكيتها فيه ، والظرف الذى يبرر التدخل هو أن التنازلات البسيطة تتم فى سبيل تحقيق الهدف النهائى الذى له الأولوية على كل شىء آخر . ولكن فكرة الحرية فى الديموقراطية المخططة إيجابية ، إذ لما كانت محددة بمضمون للملكية العامة لوسائل الإنتاج فإنها تعمل على تحقيق أكمل تنمية لجمهرة الشعب . أى أنه فى الديموقراطية المخططة كلما زاد مقدار ما يستطيع المواطن الفرد أن يعطيه ، زاد ما يستطيع أن يأخذه ، حيث أنه كلما زاد الإنتاج ارتفع مستوى للمعيشة ؛ وهكذا يتحدد عمل الحكومة فى الديموقراطية المخططة بمضمون إدراك أنه كلما كفلت للمواطن ظروفا أفضل ليعطى غاية ما فى وسعه ، أتاحت للمواطنين الآخرين فرصاً أوسع للرخاء. ومن ثم فإن الأحزاب السياسية فى الديموقراطية المخططة يغلب أن يكون اختلافها فيما بينها فى وجهة نظر كل منها فيما يتعلق بأفضل طريقة لتنمية الوضع العام وخير الشعب من زاوية القيم التى تقبلها .

فمن اليسير مثلا أن نتصور أن جماعة بذاتها من المواطنين قد يكون من وجهة نظرها تحقيق مستوى أعلى من الراحة المادية على حساب التضحية

ببعض وقت الفراغ . ومن المحتمل ، خاصة إذا كان حظنا حسناً وانتقلنا من اقتصاديات ندرة إلى اقتصاديات وفرة دون أن ندفع ثمن ثورة مدمرة ، أن تفضل جماعة أخرى من المواطنين سناً أكثر تبكيراً في التقاعد من رقابة العمل في الصناعة أو الزراعة . ومما يمكن تصوره ، أيضاً ، أن الخلاف قد يتركز حول السن التي يبدأ فيها شباب الأمة العمل لكسب عيشهم وبالاختصار، إذا سلمنا بالطابع الإيجابي للحرية فإن وظيفة الحزب السياسي يبدو لى أنها ستكون خاصة أكثر منها عامة . فلن يكون ، كما كان الحال ، وسيلة لشن الحرب دون الالتجاء إلى العنف، كما هو حال الصراع الحزبي، في الديموقراطيات الرأسمالية ، ومن ثم يحتاج إلى تنظيمات ذات طابع دائم تستعد باستمرار للمعركة وهي تعرف أن المنتصر سيفوز بالأسلاب .

وأهمية هذه الدلالة من دلالات الحرية الإيجابية لا تحتاج تأكيداً كثيراً . فأي شخص يفحص النتيجة البديلة في المجتمع الديموقراطي الرأسمالي غير المخطط سيرى فوراً أن الحرية السلبية التي يدور حولها صراع الأحزاب في هذا المجتمع تعني صراعاً ذا شعبتين . فهو من ناحية صراع لحماية أصحاب الملكية ضد مطالب الجماهير المجردة من الملكية ، ومن ناحية صراع داخل الطبقة المالكة لتوجيه قوة الدولة لحساب مصلحة دون الأخرى . ويرى هذا في تطور موقف الدولة تجاه الفقراء والطريقة التي يجرى بها ، في بطء ولكن بلا هوادة ، ترويضهم مع نمو الإنتاج الرأسمالي بالنسبة للسوق على نظام مشدد يتفق ومقتضيات نظام المصنع ، وفي بطء إدراك القانون لفكرة أن ترابط الفقراء للدفاع عن أنفسهم ليس من الضروري اعتباره مؤامرة لتقييد التجارة، أو في قياس الأهمية النسبية التي يضفيها القانون على الاعتداء ضد حقوق الملكية بمقابلتها بالاعتداء على حقوق الأشخاص .

والنوع الثاني يصوره تاريخ نزاعات مثل تلك التي تتعلق بالتعريفة الجمركية وتأثيرها على كل من المصالح الصناعية والمصالح الزراعية ، فالتعريفة

مثلا هى التى جعلت فى مكنة « اليونكر » فى بروسيا الشرقية أن يحتفظ بنفوذه على السيادة الألمانية ضد القوة الناهضة للطبقة الوسطى الألمانية . ويرى أيضاً فى تاريخ الترخيص للندمجات(Corporations)بامتيازات معينة مثل تلك التى اعتمدت عليها شركات النقل فى الولايات المتحدة .

وبالاختصار ، أن سياسة الحرية السلبية ، فى الداخل والخارج على السواء ، سياسة قوة . فهى حماية بالقوة ،سواء سافرة أو مستترة ، لامتيازات يحصل عليها البعض على حساب البعض الآخر . والواقع أن جوهر الحرية السلبية هو الإبقاء الإجبارى على أكبر قدر ممكن من عدم المساواة بحيث لا يمنع المجتمع من العمل بوصفه مشروعا قائماً . وهذا ، بطبيعة الحال ، هو السبب فى أن الرأسمالية ، عندما لاتعود قادرة على تحقيق ذاتها على أسس ديموقراطية، تنتقل بطريقة منطقية تماماً إلى الثورة المضادة .

ولكن الهدف البؤرى للحرية الإيجابية يتجه إلى غايات مختلفة تماما . فهى تعمل على تنظيم الفرص التى توفق بين هدف الفرد وهدف المجتمع . وبهذه الطريقة تحاول خلق البيئة التى يمكن فيها تكامل الشخصية بالنسبة لجمهرة المواطنين . ولا يمكن تحقيق هذا التكامل فى اقتصاديات ندرة ، فالمجتمع الذى تسيطر عليه هذه الاقتصاديات لابد أن يقصر فرصة التكامل على أولئك الذين يتمتعون بحقوق لأن لديهم ملكية ،فهى أساس لكل حق، ولا يستثنى من ذلك سوى الأشخاص الممتازين بصورة غير عادية . فنى مجتمع يقوم على اقتصاديات ندرة لابد أن يكون نصيب الكثرة الغالبة من السكان هو عدم الإحساس بالأمن ، والفقر ، والخضوع ، وتعنى هذه الحالة أن باب الحرية مغلق فى وجوههم إلا إذا استطاعوا دخول طبقة الملاك . وينطوى هذا ، إذا تحدثنا بصراحة ، على أن خيبة (Frutration) الشخصية هى الأمر العادى بالنسبة لمعظم الناس ؛ لأن القانون ، فى قرارته ، يمنحهم الخيار بين الخضوع

والتحدى . وأيا كان ما يختارونه من بينهما لا سبيل لديهم لتحقيق إمكانياتهم بطريقة يحتمل معها خلق شخصية منسجمة .

ومن ثم يتبع ذلك أن الأساس الذى تستطيع الرأسمالية بواسطته خدمة الجماهير هو انتقالها من صعيد السلبية إلى صعيد الحرية الإيجابية . ولكى تفعل ذلك لابد أن تكون قادرة على ربط الحقوق التى تحميها بالشخصية ، بوصفها ذلك ، وليس بالملكية ، وهذا الوضع لا يتفق مع الرأسمالية . لأن الرأسمالية ، فى قرارتها ، تجعل الجماهير معتمدة على قوانين السوق اللاشخصية فى الميدان الاقتصادى ، وعلى القيم التى يتطلبها ، خارج الميدان الاقتصادى ، طابع الرأسمالية . وهذه القيم لن تعبر عن تجربة الجماهير نفسها ، بل ستعبر عن تجربة الطبقة المالكة التى تسيطر على المجتمع الرأسمالى . ومن ثم فإن الجماهير لابد أن تحس ، كأفراد ، بعجزها ، فهم لا يستطيعون تأكيد ذاتهم دون تحد للأنظمة التى يعدون هم أنفسهم مجرد أدوات فى يدها . وهذا هو السبب فى أن «جراهام والاس[1]» ، بين أن نسبة ضئيلة من العمال هى التى تجد فى عملها سعادة . وهذا هو السبب أيضاً فى أن العامل الذى يعلن عن عدم رضائه عن عمله يتعرض لخطر أن يفقده . فظروف السوق تستبعد حقه هذا فى تأكيد ذاته من شروط عمله ، فإن ما يشترى ليس شخصيته ، ولكن قوته العاملة ، وعليه أن يكيف عادات شخصيته مع الشروط التى تمد معها قدرته على العمل جديرة بأن يشتريها صاحب عمله. وحتى محاولة النقابات فى التخفيف من وقع هذه الشروط ما زالت تعنى أن الأغلبية الساحقة من العمال يجب عليهم أن يبحثوا عن الوسيلة الأساسية للتعبير عن ذواتهم خارج الوظيفة الاقتصادية التى يؤدونها . ويجب أن نضيف إلى ذلك حقيقة أن نسبة ضئيلة من العمال ، فى المجتمع الاقتنائى ، هى التى تحظى بالوسائل أو التدريب اللذان يجعلان لوقت فراغهم معنى .

---

(١) « المجتمع الكبير » (١٩١٤) ص ٣٤١ مثلا .

ومن الأهمية بمكان ، بالنسبة للرأى الذى أسوقه ، إدراك أن النتيجة السيكلوجية للملكية الاجتماعية فى روسيا كانت ، رغم العقبات الهائلة التى واجهتها وألوان الكبت الضخمة التى أحس حكامها بأنهم مضطرون إلى فرضها ، كانت بزوغ الحرية الإيجابية بصورة متزايدة . وقد أشار سير « جون ما ينارد » إلى أن المراقبين كثيراً ما لا حظوا إحساس العمال بأن المصانع لهم ، والحماسة التى تشيع فى الجو وأهمية حقيقة أن الوظيفة وليست القدرة على الإنفاق هى مصدر التفوق الاجتماعى ، بالنسبة للشخصية . فليس هناك ، كما لدينا ، طابع طبقى فى التربية أو الثقافة أو التسلية . فكون المرء « شخصاً مهما » يعنى أنه « يفعل شيئا » لا أنه « يملك شيئا » . والمبادأة عند العامل لها قيمتها للمجتمع وليست ، كما هو الحال فى الديموقراطية الرأسمالية ، مصدر تهديد محتمل لأمنه . وهناك ألوان من عدم المساواة الواسعة والمهمة — فى الأجور وفى الإسكان باعتبارهما المثلين الرئيسيين . بيد أن ألوان عدم المساواة هذه ، إذا كان لى أن أستعمل مفارقة ، لا تقضى على تشرب المجتمع السوفيتى كله بفكرة المساواة على نطاق واسع . فمواطنوه ، بصفة عامة ، أكثر قدرة على العثور على مغزى عام (Public) للشخصية الفردية من أى مجتمع آخر فى الحاضر . فهو يعمل بإخلاص ، رغم كل قيوده وفى مرحلة الدكتاتورية ، على رفع قيمة الفرد ، وهو ينجح فى ذلك فعلا . فتحقيق مواطنيه لذواتهم يساعد فى تحقيق هدفه البؤرى ، ولا يهدده . وعندما يوجد هذا الموقف فى مجتمع ، تكون الحرية فيه قد بدأت العمل على صعيد إيجابى .

وهذه النتيجة ، بطبيعة الحال ، منفرة بالنسبة لأولئك الذين يفضلون المجتمع الرأسمالى . وهم يشيرون إلى القيود المفروضة على حرية القول وإلى حملات التطهير وإلى تقييد حرية التنقل وإلى مستوى المعيشة المنخفض بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة وإلى الخوف من الأجنبى . كما يشيرون إلى حماقات

مثل نقد الموسيقى بوصفها « بورجوازية » ، أو مثل تلك الفترة التى كان يطلب فيها إلى الأديب بواسطة « منظمة الكتاب » أن يتقيد بمستويات تجعل من كل قصة نشرة شيوعية وكل قصيدة مديحا فيما حققه «ستالين» من أعمال ويقارنونها بباريس المنطلقة فى عهد الإمبراطورية الثالثة، أو بلندن التى استطاع فيها « ماركس » و « لينين » أن يجدا المادة ليعدا عريضة إتهامهما ضد المدنية الرأسمالية . أما رؤية الحرية الإيجابية تبزغ فى روسيا المعاصرة فتبدو لمثل هؤلاء النقاد مفارقة ، كما أنه من الواضح أن نظرتهم هذه يشاركهم فيها النقاد الإشتراكيون اليمينيون الذين يجدون فى حياة المواطن السوفيتى اليوم تناقضا بشعا مع المثل الأعلى الإشتراكى[1] .

وهذه النظرة ، فى رأيى ، خطأ تماما لأنى أعتقد أنها غير تاريخية . إن ما كان يحدث فى الاتحاد السوفيتى ، بين الآلام والصراع والغضب ، هو فترة انتقال فى تقييم القيم كلها ، هو ميلاد مدنية جديدة . فقد تم التغيير إثر ثورة عنيفة وليس بواسطة الرضا السلبى ، ومن ثم فليس من الغريب أن يصحب هذا التغيير حماقات وأخطاء وجرائم . بيد أن النقاد ليس لديهم ما يبرر اعتبارهم أن هذه الحماقات والأخطاء هى كل حياة الاتحاد السوفيتى أكثر مما يبرر اعتبار أن حياة الثورة الفرنسية كلها هى « الإرهاب » . فهى نظرة غير تاريخية لأنها أخفقت فى إدراك أنه عندما يحدث تقييم من جديد لكل القيم على مثل هذا النطاق يجب مواءمة معايير الماضى مع المبادىء الجديدة إذا أريد لها أن تكون ذات موضوع . وواضح أن الانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى فى عهد الإصلاح الدينى حدث فيه تغيير مماثل لذلك الذى حدث فى الثورة الروسية ، كما أنه من الواضح أن وقع التغيير بدا مزعجا جدا لأولئك الناقدين الذين كان

(١) منهم مثلا صديقى وزميلى مستر « أ . ف . ديربان » فى كتابه « سياسة الديموقراطية الإشتراكية » « ١٩٤٠ » .

معيارهم هو القيم الأخلاقية لكنيسة العصور الوسطى . « والحروب الدينية » ، و « التمرد التطهرى » دليلان كافيان على أن الخلافات بين القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت صراعات حول المعايير النهائية للتكوين والنظام الاجتماعى . فرجال ذلك العهد كانوا يقاتلون بعضهم البعض بمرارة حول أمور ليس لدينا الآن مجرد الصبر لفحصها . وقد يبدو لنا أمرا لا تفسير له أن برلمانيا عظيما مثل سير « جون اليوت » استطاع أن يقنع مجلس العموم بإصدار قرار فى سنة ١٦٢٨ بأن كل من يعمل على « نشر أو إدخال » للمذهب الأرمينى (Arminianism) « يعتبر عدوا رئيسيا لهذه المملكة والكومنولث »[1] . والسبب بطبيعة الحال هو ذلك السبب المفهوم من أن الدين كان عندئذ أساس الدفاع الذى تحدد بواسطته مجموعة بذاتها من المصالح والمبادىء ،لا مجموعة أخرى، هدف قوة الدولة . وقد كتب «ونتورث» عن « برين » و « باستويك » و « بيرتون » يقول : « إن هؤلاء الرجال إنما يبدأون بالكنيسة حتى يجدوا منفذا ميسرا للدولة »[2] . وكان هذا هو السبب فى أنه حبذ العقوبات التى فرضت عليهم لدعوتهم إلى تعاليم دينية على عداء مع المذهب المعترف به لكنيسة انجلترا كما أقنع « لود » اللجنة العليا بتفسيرها . والصراعات التى مزقت أوروبا إلى شذرات بين سنة ١٥٠٠ و سنة ١٨٤٨ كانت صراعات حول القيم النهائية التى يجب أن تفرضها الدولة . وهذا هو ما يعنيه بروفسور « تونى » بقوله إن « كالفن » فعل من أجل الطبقة الوسطى فى القرن السادس عشر ما فعله ماركس للطبقة العاملة فى القرن التاسع عشر[3] . ولم يكن المجتمع الجديد الذى جعله مذهب « كالفن »

---

(١) ولكن أنظر مثلا للملاحظات الجديرة بالإعجاب التى ذكرها مستر « تريفور » فى مقدمة كتابه « حياة الأسقف لود » (١٩٤٠) وانظر « جاردنر » « تاريخ انجلترا » الفصل السابع ص ٧٥ .

(٢) « سترافورد » « خطابات » ١١ر٩٩ .

(٣) « الدين ونشأة الرأسمالية (١٩٢٦) ص ١١١ ، ولكن أنظر مثلا كتابى « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٦) ص ٢٩ .

فى حيز الإمكان يبدو أقل بشاعة فى نظر روما وفينا ومدريد مما يبدو المجتمع الجديد ، الذى ساعدت مذاهب « ماركس » و « لينين » على بنائه ، فى نظر « لومبارد ستريت » أو « وول ستريت » . وذلك لأن الأسس التى يقوم عليها الحكم بأنه بشع لا تأخذ فى اعتبارها فترة انتقال التقييم التى يمر بها .

وما يفعله ناقدو الاتحاد السوفيتى فى الواقع عندما ينكرون ظهور هذه القيم هناك ، إنما هو مقارنة المرحلة الأولى لمدنية جديدة بالأعمال المكتملة النضج التى حققتها مدنية أقدم ، أو ، بدلا من ذلك ، يقارنون رأسمالية تصورية المنافسة فيها كاملة والعمل سهل التحرك إلى حد لا نهاية له بواقع مجتمع كان قد بدأ يبل من جراحه البشعة الناجمة عن الطغيان الداخلى والهجوم الخارجى والثورة العنيفة . ومن ثم كان طبيعياً أن يعطوا أصواتهم ضد فكرة أن الديموقراطية المخططة تتفق مع الحرية . بيد أنهم يصلون إلى هذه النتيجة أولا بإخفاء حقيقة أن الحرية التى يجعلونها مثلهم الأعلى لا يتمتع بها فى الواقع ، سوى نسبة ضئيلة من المواطنين فى الديموقراطية الرأسمالية ، وثانياً برفض الاعتراف بأن صورة الرأسمالية لديهم صورة مجردة لا تتصل جدياً بوضع اقتصادى لا يقتصر أثر نمو الاحتكارات الضخمة فيه على أنه يجعل الفرد عاجزاً فى عالم تسيطر عليه هذه الاحتكارات فحسب بل أيضاً ، بوضع اقتصادى قد تثير فى «سادته» أية معارضة جدية له تلك الثورة المضادة التى تستخدم الخارجين على القانون من أمثال « هتلر » ليضيفوا إلى فقدان الفرد لأمنه تحطيما لأمله .

وسواء أخذنا العامل اليدوى أو العامل الكاتب فى المجتمع الرأسمالى حتى فى صورته الديموقراطية ، فإن ما يراه أى مراقب شريف هو أنه فقد حيويته ومرونته ، فهو لا يوفر أى مغزى فى العمل الشاق المزهق إلا لنسبة ضئيلة من جيش العمال الأحرار ، وحتى فى أرض الميعاد ، كما هو الحال فى أمريكا ، تقيد فرصة الحصول على هذا المغزى بما تنطوى عليه عاداته الاقتصادية

من تقسيم الناس إلى طبقات بصورة متزايدة . وفى ساعات الفراغ ، لابد له من العمل على فرض تقاليد ومعايير تحميه ضد مخاطر الأفكار الخطرة بين المعتمدين عليه . بحيث صارت نظمه التربوية ووسائل التسلية فيه وصحافته أجهزة للدعاية تعمل على توجيه العمال وأبنائهم إلى قبول البديهية الحيوية من أنه لا صحة لتأكيدات الديموقراطية إذا زعزعوا ثقة أصحاب الأعمال فى أن قوتهم آمنة من الاعتداء . إن الإنسان الذى سيطر على قوى الطبيعة يتحول إلى شىء عاجز لا معنى له بواسطة خطة من القيم تجعل الحرية بالنسبة له مخاطرة عليه أن يتحمل عواقبها . وفى أحسن الأحوال ، يجد مهرباً فى ذلك التحدى الأبى الذى يجعل منه متمرداً على السجن الذى يضمه ، وفى أسوأ الظروف ليس لديه ، مثل المخلوق الذى تصوره « دستويفسكى » ، « حاجة إلى العثور على شخص ما يسلم له ، بأسرع ما يستطيع ، هبة تلك الحرية التى ولد بها لسوء حظه » .

إن هذا هو واقع جمهرة الجنس البشرى الذى يطلب نظامنا الاجتماعى الحاضر إلى الناس العاديين أن يقبلوه بوصفه حرية ، وحتى هذا الواقع يجب الدفاع عنه بواسطة الحرب ضد مصير أشنع . ولا ريب فى أن قدرة الحكام فى حضارتنا على خداع رعاياهم عظيمة ، بيد أنها ليست قدرة غير محدودة . وأعتقد أن هناك أسبابا تدعو إلى القول بأن سلطتها الآن قد شارفت على مرحلتها النهائية .

— ٥ —

إن الفلسفة الاقتصادية التى كانت الدليل الرئيسى للعمل الاجتماعى فى السنوات المائة الأخيرة نتاج تعميمات إلى حد كبير ، تعميمات سيكلوجية واجتماعية بنيت على عادات الطبقات الوسطى فى أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وكذلك بدرجة كبيرة ، على ملاحظات الشعوب البروتستانتية

التى سيطرت ، بعد إلاصلاح الدينى ، بصورة متزايدة على التبادل التجارى بين الأمم . ومن ثم فإن مبادئها تأثرت ، بصورة حيوية ، بعوامل ثلاثة . فكان هناك ، أولا ، الافتراض بأن النشاط التجارى ، بوصفه هذا ، دليل على المدنية المتقدمة ، وأدى هذا إلى الاعتقاد ، لا إلى أن رجل الأعمال هو الشخصية الرئيسية فيها فحسب ، بل أيضا إلى الاعتقاد الذى لم نبدأ فى التخلص منه إلا قريبا بأن التشريعات التى تعرقل نجاح رجل الأعمال تعد عقبة فى سبيل التقدم . وإن هذا الاعتقاد هو الذى يوضح لنا السبب الذى جعل رجلا من ذوى البصيرة الأخلاقية مثل « جون برايت » يعارض قوانين المصانع ، وجعل كذلك رجلا ، حتى مثل « لنكولن » الذى دافع بحرارة عن الحكم الديموقراطى ، يؤمن بأن المجتمع الحر هو المجتمع الذى يستطيع فيه الرجل النشط أن يأمل فى الصعود حتى يصير هو نفسه صاحب عمل حر[1] .

وكان العامل الثانى هو افتراض هذه الفلسفة أنه أيا كان ما نبذله من جهود فإن الطبيعة التى يتأصل فيها الشح تفرض على جمهرة الجنس البشرى مستوى منخفضا من الرخاء ، وهو افتراض طبيعى جداً بالنظر للظروف التكنولوجية التى نشأ فيها . فالفيلسوف الاقتصادى نادراً ما كان يدرس الآفاق التكنولوجية المتغيرة ، وجعله طابع النظام القانونى ذاته يعد معظم محاولات الخروج على خطة الفردية ، التى يعتقد لا شعوريا أن لها ما يبررها ، هجوما خطرا فى ذاته حتى على المستوى المنخفض الذى حققه الناس . وهذا هو السبب فى أن فكرة الثورة شبح يحوم فوق القرن التاسع عشر ، فقلة من بين مفكريه هى التى هربت حقا من الومضة — كما ظنوها — ليجدوا أنفسهم فى هاوية ١٧٨٩ . وهــذا هو السبب أيضا فى أنهم جنحوا إلى اعتبار الفقراء فئة أخلاقية وليس فئة اجتماعية ، ويتناولونهم

(١) كتابات « ابراهام لنكولن » « مودرن ليبرارى ص ٥٦٠ مثلا .

على أساس فكرة الصدقة التى لم تنفصل أبداً عن الجهود الدينية فى المجال الدنيوى . وضرورة فقر الجماهير هى أحد أعمدة عقيدة الطبقة الوسطى ، فنجد أن القدرية المتشائمة لا يجادل فيها المفكرون الجادون مثل « ريكاردو » ولا ذلك النوع من الرجال الذين خلدهم « ديكنز » و « بلزاك » ، وإثارة أى جدل حول العقيدة الثابتة يعد كفراً يؤدى إما إلى اعتبار الشخص مراقبا علميا لا قيمة عملية لرأيه وإما إلى اعتباره متمرداً يهدد ذلك الأمن الذى بذلت جهود شاقة فى تحقيقه . ولعل المخاوف الغاضبة التى أثارتها « الدولية الأولى » فى جميع أنحاء أوروبا أقل مغزى فى هذه الناحية من الذعر الذى أثارته اضطرابات « هايماركت » فى الطبقة المالكة فى أمريكا ، لأن أوروبا كانت فى العقدين السابع والثامن من القرن الماضى مناطق لا تزال البورجوازية تعيش فيها فى ظل محاولات الإقطاع استعادة السلطة ، بينما البورجوازية فى أمريكا لم يكن لديها منافسون ينازعونها التفوق .

ولم يكن التفكير المنطقى ، فى الفلسفة الاقتصادية التى شكلت آفاق قوة الدولة ، أبعد عن الظروف التاريخية التى تولدت عنها هذه الفلسفة منها فى أى فترة سابقة . وقد قامت بمهمتها من إضفاء الاحترام على حق أولئك الذين يملكون القوة فعلا ، فى السلطة ، وتنظيم جيش الأوهام الجرار ، الذى كشف « بنتام » منذ أكثر من قرن عن حقيقته بلا هوادة ، كما لو كان هذا الجيش ، بعد أن أسبغت عليه الأجيال المتعاقبة أثوابا جديدة ، جنود الحقيقة الأبدية . وهكذا عندما قلب الاشتراكيون نظرية القيمة فى العمل ضد أولئك الذين وضعت أصلا هذه النظرية من أجلهم ، ظهرت نظرية القيمة الحدية بوصفها درعا واقيا للنظام القائم ، وعندما ظهر جيل جديد لم يستطع أن يرى سببا وجيها فى البساطة التى جعل بها « جون بيتس كلارك » ، مثلا ، من نظام الملكية القائم والنمط الفطرى للكون شيئا واحدا ، نبذ صرح الاقتصاد السياسى كله ، فى صورته التاريخية ، وحل محله

علم الاقتصاديات « البحت » الذى يعترض على أى تدخل فى صرح منطقه الكامل من جانب الكون الواقعى للكون من الرجال والنساء الأحياء الذين تجعلهم عواطفهم وأفكارهم غير صالحين ليكونوا قطع شطرنج فى اللعبة التى يلعبها الاقتصاديون مع بعضهم البعض . ولعل السبب الذى جعل لورد « كينز » يبدو شخصية ثورية للمدرسيين من أبناء جيله ، وهو فى الحقيقة لم يكن كذلك أبدا ، كان تأكيده بشدة لحاجة الاقتصاديين إلى مواجهة وقائع الحياة ، بقدر ما كان إصراره على أن الاقتصاديين لا يستطيعون الوصول إلى الإجابات الصحيحة لأنهم لا يسألون الأسئلة الصحيحة .

وكان العامل الثالث الذى ترك أثرا شديدا فى فلسفتنا الاجتماعية هو ذلك الكابوس المزعج الذى أطلقه « مالتس » ليحوم فوق أحلام أولئك الذين أثارت فيهم الثورة الفرنسية تفاؤلا فى وجهة النظر . ولا ريب فى أن هناك مجتمعات مثل الصين والهند ، تعيش جمهرة السكان فيها ، مع مستوى الإنتاج الحالى ، على حافة الكفاف . ولكنه أيضاً صحيح أنه ، أولا ، لم تكن هناك صلة بين الشقاء وكثافة السكان قبل الثورة الصناعية ، وأنه منذ نهاية القرن الثامن العشر كانت الزيادة فى السكان ، فى كل من أوروبا وأمريكا ، مصحوبة فى الغالب بزيادة فى الرخاء . وإلى أن قامت حرب ١٩١٤ فإن المدنية الغربية ، منذ فترة مثل عهد «شارل الأكبر» ، لم تشعر جديا بالظروف التى تجعل تحذير مالتس ذا موضوع .

وقد استطاعت المدنية البورجوازية أن تحتفظ بالسيادة لقيمها على كل القيم المنافسة طالما توفرت ثلاثة شروط . فقد تطلبت القدرة على توسيع الأسواق وكان لزاما عليها أن تحسن المستوى التكنولوجى فيها ، واحتاجت إلى قارات تستطيع مثل أمريكا ، أن تستعمرها بالسكان وتستغلها ، وبدأت تنهار عندما أدت العلاقات القانونية التى تقوم عليها إلى نقصان مستمر

فى الشرطين الأول والثانى . فمع وجود هذه العلاقات ، وسياسة القوة التى هى نتاج هذه العلاقات ، كان لابد أن تؤدى ، كما أدت للمدنيات الماضية فى مواقف مشابهة ، إلى الحرب والثورة ، وقد زاد من حتمية هذه النتيجة أن الجزاء الدينى الذى استطاعت استخدامه فى نشأتها قد فقد سيطرته على الناس إلى حد بعيد . فالهدف من أية خطة من القيم فى مجتمع ما هو العمل على نشر العادات التى تسمح بالرفاهة المتوسعة بين مواطنيه .

ويمكن فرض هذه القيم بطريقة من اثنتين – بالقوة أو بالإقناع . بيد أنه فى أى مجتمع معقد التنظيم ودقيقه ، مثل المجتمع الحديث ، لا يمكن مطلقا أن تكون محاولة فرض خطة من القيم ، لمدة طويلة ، بالقوة ناجحة حيث أنها تناقض دلالات الوضع التكنولوجى من ناحية – إذ يتطلب هذا الوضع السلام إذ أريد له التقدم – ومن ناحية تفرض على الجماهير مشاقا تحطم ولاءهم نحو حكامهم وتؤدى إلى انتفاضات اجتماعية . ومن ثم يصبح من الضرورى وعند النقطة التى يحدث فيها الانهيار إيجاد قيم جديدة يمكن عن طريق فرضها استعادة ظروف الرفاهة للمتوسعة .

وهذه هى الضرورة التى تواجهنا اليوم،والرأى الذى دافعت عنه فى هذا الكتاب هو أنها ضرورة ثورية . أو ، على الأصح ، أنها ضرورة ثورية إذا افترضنا أن الغرض من النظام الإجتماعى هو توسيع المنطقة التى يمكن فيها لقيم المدنية من حقيقة وسلام وجمال وحب وتجريب المرء بنفسه ، أن تتحقق فى أفراد الرجال والنساء.لأن هذا التحقيق يتطلب أمنا ، ولا تحس أية مدنية ، والمجتمعات التى داخلها ، باقتناع بالأمن إلا إذا شعرت بأن وسائل النمو السلمى متيسرة لها . وهذا الاقتناع بالذات هو ما فقدته المدنية المعاصرة .

وهذا هو السبب فى أن رجالا مثل « هتلر » و « موسولينى » ظهروا فى أمم كإيطاليا وألمانيا . فواضح أنه إذا أريد للقيم ، التى وصفتها بأنها متمدينة ، أن تستعيد قدرتها الإقناعية فليس هناك بديل آخر لهزيعة الأنظمة

التى يرمز إليها هؤلاء الرجال هزيمة كاملة ، لأن تدمير هذه القيم بالنسبة لهما سياسة مرسومة تمليها الضرورة . بيد أنه أقل من ذلك سهولة أن يرى المرء أن مجرد هزيمتها لا يعيد إلى القيم المتمدينة سابق سلطتها . ويكمن خطأ هذا الرأى فى طريقة الجامدة فى تناول مشاكلنا . فكل حياة « عملية » (Process) ، وكل عملية بطبيعتها ، ديناميكية . ولا نستطيع أن نعمل على استعادة لحظة من لحظات الماضى ، ونصيب فى ذلك أى نجاح . فعلينا أن نكيف أنفسنا ، أولا ، لفهم أن المجهود ذاته الذى نبذله فى استعادة اللحظة التى استولى فيها « هتلر » و « موسولينى » على الحكم لن يؤدى إلا إلى خلق رجال من نفس النوع ، وعلينا أن نكيف أنفسنا ، ثانياً ، لفهم أننا قد خرجنا ، إذ ننظم هزيمتها ، عن نطاق القوالب فيما يتعلق بالأنظمة والأفكار ، التى وضعتنا فيها المدنية البورجوازية .

ومركزنا بسيط بقدر ما هو حاسم . فهناك اليوم من الظروف التكنولوجية ما يسمح بإشباع أوسع للمطالب البشرية من أى فترة مضت فى تاريخ الإنسان ، بيد أن قدرتنا على استغلال هذه الظروف يمنعها ويقضى على فعاليتها هدف الدولة الذى ينكر دلالات تلك الظروف . فإما أن نستخدم الفترة التى تجعل فيها حاجتنا إلى هزيمة أعدائنا فى وسعنا ، كما هو حالنا الآن ، أن نعيد تحديد هدف الدولة بالرضا العام ، وإما لا نزال نجد أنفسنا بعد النصر نواجه حاجة ، يتطلب حلها الاتحاد ، ونحن منقسمون على أنفسنا بدرجة تحول بيننا وبين حلها بالإقناع بدلا من القوة . وهناك أدلة قوية فى جميع الاتجاهات ، وفى جميع البلاد ، على وجود إرادة العمل على التجديد ، وعلى وجود الحالة المزاجية التى تدرك فى طابع الخطر الذى نواجهه ضرورة الجرأة الكبيرة . إن الحرب الشمولية تجبر الناس على الوقوف فوق القمم ، وهم عندما يقفون فوقها يرون آفاقا لا تلبث أن تختفى عندما يهبطون ثانية ، بعد القضاء على التحدى ، إلى الوديان . ويبذل الرجال والنساء كل ما فى وسعهم عقلا

وقلبا وروحا ، للقضاء على هذا التحدى ، ويبذلون كل طاقاتهم الروحية والجسدية لهزيمة قوى الظلام التى تحدق بهم .

والزعامة الرشيدة هى التى تستفيد من هذه الحالة المزاجية ، والزعماء العظام هم الذين يدركون أن فشلهم فى انتهاز هذه الفرصة سيبدو للأجيال القادمة جبنا لا يغتفر . ويرجع ذلك إلى سببين . فالحالة النفسية العظيمة لشعب من الشعوب عندما يتحدى جيل من أجياله أزمة فتجعله يسمو على أغراضه الماضية المعترف بها ، تعقبها دائما فترة من الإرهاق ، وفى هذه الفترة لا يجد الزعماء الذين يدعون إلى بذل المزيد من الجهود سوى أن القدرة على الاستجابة ، فى الأغلب الأعم ، قد ولت . ومثل هذه الفترات هى التى يؤدى فيها عدم التناسب بين ما يتطلبه الوقت وما يسمح به النظام المرهق من استجابة ، إلى إثارة الغضب وخيبة الأمل اللذين يحطمان الاستقرار فى النظام الاجتماعى . ومن ثم فإن السياسى الحكيم هو الرجل الذى يطالب مواطنيه بأقصى ما لديهم من مجهود فى الوقت الذى يكونون فيه تواقين أكثر من أى وقت آخر لأن يبذلوا أقصى ما لديهم . وهذا هو السبيل الوحيد الأكيد لتحقيق الأمل ، وهو السبيل الوحيد الأكيد أيضاً لتجنب الكارثة . لأنه ما من عصر معرض للعنف أكثر من عصر تكون التجربة اليومية للمواطنين فيه هى حياة من خيبة الأمل بسبب حرمانهم من الأحلام التى لديهم ما يبرر أن يحلموها .

والسبب الآخر بسيط تماما . لقد أرسل شباب العالم مرتين متتاليتين فى جيل واحد ليلقى حتفه فى المعركة فى غمرة الثقة بما وُعد به من أنه إذ يبذل هذه التضحيات ، إنما يهيىء حياة أفضل لمن ينجو من الحرب ، فألقى بنفسه فى هذا الأتون مرتين وهو على ثقة بأن المستقبل سيكون أفضل . وليس هناك من يذكر للملايين التى كانت الحرب بالنسبة لها مغامرة عظيمة انتهت بخيبة أمل جعلت سنوات من بين الحربين تافهة وباردة وخاوية ،

ويستطيع حتى أن يتصور أنه يمكن خداع الشباب مرة أخرى فى إيمانه . ولا يجرؤ سياسى على المطالبة بتلك التضحيات مرة أخرى إلا إذا حقق من ورائها أعمالا تجعل الموتى يرون أن حياتهم لم تذهب هباء . إن «فوللر» كتب منذ ثلاثمائة عام يقول « يجب أن أعترف بأنى كنت دائما أبدا أعتز بالسلام بوصفه جوهرة غالية ، ولكننا لم نستطع أبدا أن نقدره حق قدره حتى تعرضنا لهذه الفترة التى انقطع فيها حبل السلام . والآن نحن نعلم ، وقد علمتنا التجربة التى كلفتنا غاليا ، أن السلام نعمة جميلة »[1] . والآن نحن نعلم ذلك حقيقة ولكن لن يغفر لنا أبدا إلا إذا جعلنا معرفتنا هذه جزءا حيا من العالم الذى تستطيع المعرفة أن تصوغه .



(١) « توماس فوللر » موعظة ألقاها فى كنيسة شابل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٦٤٢ .

ثبت بأسماء الأعلام

	ص افرنجى	ص عربى	
W. H. Urekwar	٢٩٩	٤١٤	و . هـ . ريكوور
Grotius	٣٠٥	١٢٣	جروتيوس
Tom Girdler	٣١١	٤٣١	توم جيردلر
Ruskin	٣١٢	٤٣٢	رسكن
Walter Lippmann	٣١٢	٤٣٢	ولتر ليبان
Henry main	٣١٣	٤٣٤	هنرى مين
Pericles	٣١٤	٤٣٥	بركليس
Macauly	٣١٤	٤٣٥	ماكولى
Haldane	٣١٧	٤٣٩	هالدين
Dreyfus	٣١٧	٤٣٩	دريفوس
Mooney	٣١٧	٤٣٩	مونى
Billings	٣١٧	٤٣٩	بيلنجز
Sacco	٣١٧	٤٣٩	ساكو
Vanzetti	٣١٧	٤٣٩	فانزتى
Louis Blanc	٣١٨	٤٤١	لويس بلان
Guizot	٣١٨	٤٤١	جيزو
Belloc	٣١٨	٤٤١	بيلوك
Bray	٣١٨	٤٤١	براى
Oastler	٣٢٠	٤٤٤	أوستلر
Malthus	٣٢٢	٤٤٦	مالتس
Ferdinad Pecora	٣٢٢	٤٤٦	فرديناند بيكورا
Matthew Arnold	٣٢٦	٤٥٣	ماثيو آرنولد
Hermann Levy	٣٢٦	٤٥٢	هرمان لفى
W. R. Greg	٣٢٧	٤٥٣	و . ر . جريج
Velben	٣٢٧	٤٥٤	ڤلبن

مطابع دار القـلم بالقاهرة

هـذا الكتـاب

• إن مؤلفات لاسكى التى أخرجها فى الفكر السياسى ، ونشاطه فى ميدان السياسة العملية سواء فى الجمعية الفابية أو فى حزب العمال البريطانى ، وعمله فى الميدان الأكاديمى كأستاذ للسياسة فى كلية الاقتصاد والسياسة فى لندن منذ سنة ١٩٢٦ ، كل ذلك منحه مكانة ممتازة فى عالم الفكر السياسى تضعه فى مصاف الرواد الأول فى هذا الميدان وتضفى على آرائه أهميـة خاصة وتجعلها جديرة بكل عناية .

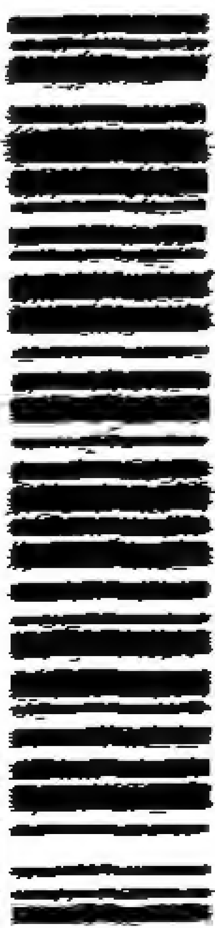
• و « تأملات فى ثورات العصر » ، وهو آخر مؤلفاته تقريباً ـ إذ لم يكتب بعده سوى « الإيمان والعقل والمدينة » ـ يضم معظم ما انتهى إليه لاسكى من آراء . ويكاد يكون ملخصاً شاملا لمعتقداته بعد أن بلغ المرحلة الماركسية ، والحلول التى يقترحها لمواجهة مشكلة الانتقال الحتمى من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

• وقد حاول فيه أن يرسى دعائم مفهومى « الثورة المضادة » و « الثورة بالرضا »، وأن يضع « الثورة الروسية » فى إطار علاقاتها التاريخية .

• وللكتاب إلى جانب ذلك أهمية قصوى ، فهو حكم يصدره ماركسى على النظام الشيوعى الروسى وتحليـل دقيق لمغزى ما حققه من نتائج وما وقع فيه من أخطاء .

• ثم هو بعد هذا وذاك تقييم موضوعى « للديموقراطية الداخلية والخارجية وموضـع « ديكتاتورية البروليتاريا » و « المركزية الليبنية » منها .

• ولهذا كله جاء « تأملات فى ثورات العصر » سجلا رائعاً ومن يريد أن يعرف .





دار

مطابع دار العـلم بالقاهرة

الثمن ٨٠ ص